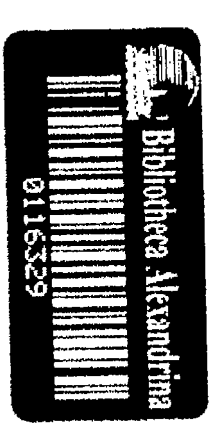

Bibliotheca Alexandrina
0116329

# حاشية

على

# شرح الفاكهي لقطر الندى

تأليف

يس بن زين الدين الحمصي الشافعي

[ المتوفى سنة ١٠٦١ هـ ]

وبأعلى الصحائف

## مجيب الندا إلى شرح قطر الندى

لأحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي

---

## الجزء الأول

---

الطبعة الثانية

١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م

---

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

محمد محمود الحلبي وشركاه - خلفاء

« تَعَلَّمُوا العَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ »

( حديث شريف )

( بسم الله الرحمن الرحيم ) وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآله وصحبه أجمعين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى لا يخيب من نحاه ، الفاعل لما يشاء فلا رادّ لمفعول قضاه . والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل ، ونصبه علما لتمييز الحق من الباطل ، سيدنا محمد واسطة قلادة الأنبياء الكرام ، ودرّة تاج رؤوس الأصفياء العظام ، وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام ، ماباكر قطر الندى الفواكه الجنية غبّ الغمام .

[ وبعد ] فيقول الفقير لرحمة رب العالمين « يسّ بن زين الدين العليمى الحمصى » سامحه الله وبلغه مايتمناه : إنى ولله النعم التى لا تحصى لدى العد ، والمنن التى لايضبطها رسم فضلا عن حد ، ممن دبّ من العلوم فى حجرها وارتضع أفاويق درها ، والتقط من محيط بحرها يتيم درها ، واقتطف من رياضها يانع زهرها واستضاء فى أفقها ببدورها وزهرها ، قد ساومتها ببرد الشباب القشيب وصرمت لأجلها كل حبيب ، صبا قلبى نحوها زمن الصبا فما غوى ، وأتانى هواها قبل أن أعرف الهوى ، سيما النحو الذى هو يتيمة قلادتها وأوّل جريدتها وبيت قصيدتها ، فقد بذلت الجهد فى تحصيل مباحثه النفيسة ، واستخدمت فى صيد شوارده الأعضاء الرئيسة :

ولما فتح الله الكريم بما يسر تحصيله بفيض فضله العميم ، ومنحنى بجواهر أبحاث أنفس من عقود الجواهر ، وأتحفنى بتحقيقات أبهج من رياض الأزاهر ، أردت جمع ذلك خوفا عليه من الضياع وليعم الانتفاع ، وألهمنى الله جل جلاله ، وتنزّهت عن الإحصاء آلاؤه ، أن أطرز بتلك الفوائد وأرصع بتلك الفرائد شرح القطر للفاضل اللوذعى واللبيب الألمعى « عبدالله بن أحمد بن على الشهير بالفاكهى » ومن الله أستمد الصواب فى القول والعمل ، والحماية من الزيغ والزلل ، وأسأله بلوغ القصد والأمل ، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير : ولخصت ما يتعلق بالشرح المذكور من حواشى العلامة الهمام الولى العارف بالله تعالى مولانا الشيخ أبى بكر الشنوانى رحمه الله آمين ، التى وصل فيها لباب الحال مع أبحاث نفيسة ضممتها إليها وفوائد شريفة نبهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل ،

الحمد لله الرافع من انخفض لعزه وسلطانه ، المفيض على من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه ، المغنى بواسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه ، الفاعل لما يشاء فلا معاند فى فعله ولا مماثل فى شانه ه والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى بعثه الله من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجمة ، ونصبه لتمييز أحوال

---

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ( قوله الرافع من انخفض لعزّه وسلطانه ) لايخفى مافيه ونظائره الآتية من براعة الاستهلال وبيان الفعل المحمود عليه ، والتنبيه على استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد التفصيلى ، واللام فى قوله لعزه للتعليل لا صلة لانخفض لأن الانخفاض للصفة عبادة لها ولا يعبد إلا الذات وقد منع بعضهم كما نقله القرافى من قولهم : سبحان من تواضع كل شئ لعظمته ، وقال قوم : يجوز هذا الإطلاق :

قال القرافى : وهو الصحيح . وعظمة الله هو المجموع من الذات والصفات ، وهذا المجموع هو المعبود وهو الإله ، وهو الذى يجب توحيده والتواضع له إلى آخر ما أطال به فى كتاب [ الفروق ] ومنه : وإن أراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وإنما حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان كفرا وهو الظاهر ، وإن أراد بالتواضع غير العبادة وهو القهر والانقياد لإرادة الله تعالى وقضائه وقدره فهذا أيضا معنى صحيح انتهى :

وبقى عليه أن محل المنع إذا جعلت اللام صلة تواضع ، وإن جعلت للتعليل فهو معنى صحيح ، والعز خلاف الذل والسلطان الحجة والبرهان ( قوله المفيض على من نحاه ) من أفاض الإناء ملأه لامن فاض الماء إذا كثر كما يوهمه صنيع المحشى ، وقوله : فكأن الواهب ماء زاد على موضعه فسال من جوانبه لا يأتى إلا مع رفع سحائب ولا يخفى بطلانه .

وبالجملة فالمفيض مستعار للواهب استعارة تبعية بأن اعتبر التشبيه بين الواهبية أعنى إصدار المواهب وبين الإفاضة ثم اشتق من الإفاضة مفيض . ولا يشكل إطلاق المفيض عليه تعالى مع أن أسماءه وصفاته توقيفية على الأصح ، لأن محل الخلاف إطلاق اللفظ على ذاته لا إطلاقه على مفهوم صادق عليه والفرق واضح وإن خفى على كثير من الناس ، والعفو ترك عقوبة المجرم والستر عليه بعدم المؤاخذة ، والغفران ستر ماصدر من نقص ولا يستدعى سبق ذنب ، ولو قال سحائب جوده وامتنانه كان أنسب لما قبله ، وإن كان لما قبله وجه ، وهو أن من شأن الكريم العفو عن المذنبين ، وفى إيراد الصفات مسرودة بلا عاطف تنبيه على استقلال كل صفة على حيالها ( قوله المغنى بواسع فضله ) من إضافة الصفة إلى موصوفها ، وسعة الشئ كثرة أجزائه ومساحاته فسعة الفضل كثرة تعلقاته مجازا ، والجود كما قال السعد صفة هى مبدأ إفادة ماينبغى لمن ينبغى لا لعوض فهو أخص من الإحسان (قوله والصلاة الخ) آثر الفصل بين جملتى البسملة والحمدلة تنبيها على استقلال كل بالمقصودية بالابتداء ، بخلاف الصلاة لأنه لم يطلب بها الابتداء ( قوله على سيدنا ) فيه استعمال السيد فى غير الله تعالى ، والصحيح جوازه بدليل — وسيدا وحصورا — وقيل : لا يطلق إلا على الله ، وقيل : يمتنع إطلاقه عليه وحكى عن مالك . والسيد المتولى للسواد : أى الجماعة الكثيرة ، والذى يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم ، وعلى الحليم الذى لا يستفزه غضبه ، وعلى الكريم ، وعلى المالك ( قوله من خلاصة العرب ) يعنى قرشيا هاشميا ( قوله بالآيات والمعجزات ) لا يبعد أن يراد آيات القرآن فيكون عطف المعجزات الشامل لجميعها عطف عام على خاص ، ويحتمل أن المراد بالآيات العلامات على نبوّته سواء كانت عند دعوى النبوّة أولا ، فالعطف على عكس ماقبله ( قوله الجمة ) أى الكثيرة ، وفيه نعت الجمع بالمفرد ، وهو سائغ فى جمع مالا يعقل ، والأفصح

العباد وبيان أحكامهم من الحلّ والحرمة ، وأكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكمة ، ونعته بصفات الكمال وعطف على الأنام عموما بإرساله فكان كما أخبر للعالمين رحمة ، وخص من آمن به فجعل له بدل الحسنة عشرة أمثالها ، فما أشمل جوده وما أعمه ، فحصل لأمته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة ، موصولا بالسعادة الأبدية والأمن من العذاب والعقوبة ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المقتفين لأوضح المسالك أئمة الهدى صلاة وسلاما

---

المطابقة لجمع العاقل مطلقا بخلاف جمع الكثرة لما لا يعقل فالأصح فيه الإفراد ( قوله العباد ) جمع عبد ، وهو يقال على أضرب : منها وهو المقصود هنا عبد الإيجاد ، وهو المعنىّ بقوله — إلا آتى الرحمن عبدا — ( قوله وبيان أحكامهم ) تفسير لتمييز أحوال العباد ، ومن الحل والحرمة تفسير للأحكام ، وشمل متعلقات الأحكام كلها إذ الحلال ضد الحرام فيتناول الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الأولى ، ويتناول الصحيح والحرام والباطل بناء على تناول الحكم لها ( قوله ونعته بصفات ) أي وصفه بها بقوله — ياأيها النبى إنا أرسلناك — الآية ( قوله بنطقه ) أى بأن نطق صلى الله عليه وسلم بذلك لأن نطقا مصدر مجرد فالمصدر مضاف إلى فاعله ، وينبغى تقدير مضاف : أى بخلق نطقه ، وهو مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل : أى بخلق الله نطق محمد صلى الله عليه وسلم ليكون وصفا لله فيتناسب الكلام ، ولعل هذا وجه جعل المحشى النطق متضمنا معنى الجعل حيث قال : أى يجعل الله له ناطقا ، فهو مصدر مضاف لمفعوله (قوله بفصل الخطاب) إشارة إلى القرآن : والفصل : التمييز ، ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول لأنه يتنبه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو بمعنى فاصل لفصله بين الحق والباطل والصواب والخطأ ( قوله عموما ) أى عطف عموم أو عطفا عاما أو ذا عموم ، فهو مفعول مطلق ( قوله كما أخبر ) أى بقوله — وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين — .

قال السيد الصفوى : لم يتعرضوا لبيان نفى الغضب منه ، وقد قصد من بعثته أن لا يؤمن به قوم فيعذبهم ، وليس بحصر نظرا إلى العموم لا للبعض إذ اللائق حينئذ دخول أداة الحصر على مايفيد العموم لا على الرحمة ، فيقال : ماأرسلناك إلا رحمة للعالمين لأنها تدخل على ما أريد إثباته . ويجاب بأن المقصود بالذات الرحمة والغضب بالتبعية ، بل فى حكم العدم فانحصر فيها مبالغة ، وبأن المعنى لأجل الرحمة على الكل لا للغضب على الكل ، أو لأجل الرحمة عليهم فى الجملة ، ويكفى فى الطلب إثبات الرحمة ( قوله عشرة أمثالها ) أى جزاء عشر حسنات أمثالها ، وهذا مأخوذ من الآية الشريفة ، وهى وإن نزلت فى الذين آمنوا بعد الهجرة ضوعفت لهم الحسنة بعشر أمثالها وللمهاجرين بسبعمائة ، لكن الظاهر عموم من جاء وعموم الحسنة وحصر العدد فيما ذكر كما فى النهر ( قوله فحصل لأمته الخ ) دليله — وما جعل عليكم فى الدين من حرج — أى ضيق بتكليف ما شق عليكم القيام به ، وقد وضع عن هذه الأمة التكاليف الشاقة كقرض موضع النجاسة ، والفوائد جمع فائدة . وهى لغة : ما استفيد من علم أو مال ، واصطلاحا : مايترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك ، وسميت فائدة لتعلق الفوائد بها ( قوله صلى الله عليه وسلم الخ ) كرر الصلاة إظهارا لعظمته صلى الله عليه وسلم وجمعا بين الجملة الاسمية والفعلية لإفادة الأولى الثبات والدوام والثانية التجدد والحدوث ، والمطلوب بجملة الصلاة أمر زائد على ماحصل له فى كل وقت فإن نعمه تعالى لا نهاية لها ، ففيه حذف أو استعمال العام فى الخاص بقرينة أن طلب الحاصل غير معقول ( قوله المقتفين ) أى المتبعين من الاقتفاء وهو الاتباع ، يقال اقتفيت أثره : أى اتبعته ، فهو متعدّ بنفسه إلى واحد ( قوله لأوضح المسالك) اللام فيه زائدة لتقوية العامل (قوله صلاة وسلاما) منصوبان

دائمين عدد حبات الأرض وقطر الندى .

[ أما بعد ]فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة فى علم العربية المسماة : [ قطر الندى وبل الصدى ] للعالم المحقق و الإمام المدقق

---

على المفعولية المطلقة لصلى وسلم المذكورين على ما فى بعض النسخ ، وفى بعضها إسقاط وسلم ، فسلاما منصوب بمحذوف على القول بجواز حذف عامل المصدر المؤكد ، ويشهد له —فطفق مسحا— وعطف وسلاما حينئذ على ماقبله من عطف الجمل ( وقوله دائمين ) نعت لهما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما ، لكن يلزم قطع نعت النكرة مع أنه لم يسبقه نعت آخر (وقوله عدد حبات) نعت مقطوع كذلك لذلك ولتعريفه بالإضافة إلى المضاف لمعرفة وتنكير المنعوت لا حال من ضمير دائمين ، لأن شرط الحال التنكير وجاز إفراده مع أن المنعوت متعدد لجموده والنعت بالجامد لأنه مصدر لا لأنه اسم عدد .

ونص الرضى على النعت بالجامد إذا كان اسم عدد ، لأن عددا ليس من أسماء العدد : والأقرب أن عددا منصوب على الظرفية على حذف مضاف : أى قدر عدد فتأمل هذا ، ويحصل للآتى بمثل هذه الصيغة أجر زائد على أجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام ، لكن لا يصل إلى مرتبة من عد الصلاة والسلام بذلك المقدار ( قوله لطيف ) من اللطافة ، وهى فى الاصطلاح رقة القوام أو كونه شفافا لا يحجب البصر عن إدراك ماوراءه ، والمراد أنه مختصر صغير الحجم إذ كون الشىء شفافا بسبب قلة أجزائه وصغر حجمه فأطلق اسم المسبب على السبب ، ومن قال المراد رقيق لا يهتدى إليه إلا بنظر دقيق فهو مجاز مرسل ، وكأن العلاقة هنا اللزوم فى الجملة لأن من شأن رقيق القوام والشفاف أن لا يدرك إلا بنظر دقيق بناء على أنه يكفى فى العلاقة مطلق اللزوم ، وفيه أن مطلق اللزوم قدر مشترك بين مطلق العلاقات فلا بد من بيان جهة اللزوم ، ثم إن النظر الذى لا يهتدى إلى دقيق المسائل إلا به بمعنى الفكر ، والنظر الذى يدرك رقيق الحجم بمعنى البصر ( قوله على المقدمة ) سماها مقدمة نظرا إلى أنها ليست مقصودة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وما يأتى ( قوله فى العربية ) أى فى علم العربية كما فى بعض النسخ ، وهو علم يحترز به عن الخلل فى كلام العرب لفظا أو كتابة ، وينقسم إلى اثنى عشر قسما ، والمراد هنا علم النحو ( قوله للعالم ) صفة للمقدمة بناء على تجويز أن يقدر المتعلق معرفة : أى المنسوبة للعالم وهو المناسب لقوله الموضوعة ، وأل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت حرف تعريف لا موصولة فلا يلزم من تقدير المعرف حذف الموصول الاسمى وبعض الصلة ، وقاعدة أن الظرف كالجملة بعد المعرفة حال إذا قدر المتعلق فعلا ، ويجوز تقديره منكرا فيكون حالا إذ لامانع من ذلك هنا وإن امتنع فى غيره مما يلزم فيه مجىء الحال من المبتدإ على ما فيه ، ويجوز أن يكون ظرفا لغوا للمقدمة وإن لم يرد بها معنى مصدرى على ماجوزه بعضهم من إعمال القصة والبناء والخبر فى الظرف غير مراد بها المصدر خاصة لتضمنها معنى الحصول والكون ( قوله المحقق ) من التحقيق وهو إثبات المسائل بالدلائل القطعية ، ويطلق على العلم بالأشياء على ماهى عليه ، وعلى بيان حقيقة الشىء على الوجه الحق ( قوله والإمام ) من أمك : أى صار أمامك : أى قدامك ، وهو المقتدى به والمتبع ، ويقال آم بهمزة ممدودة وميم مشددة ، وأصله آمم كضارب فأدغم الميم فى الميم للتماثل وجمعه إمام ، فإمام يكون مفرداً وجمعا كما فى القاموس ، فلاحاجة إلى ما تكلفه بعضهم فى قوله تعالى — واجعلنا للمتقين إماما — ( قوله المدقق ) من التدقيق وهو إثبات دليل المسألة بدليل آخر ففى ذكره بعد المحقق ترق ، ويطلق على إمعان النظر والغوص على الغوامض ، وعلى بيان حقيقة الأشياء على وجه الدقة

إمام هذه الصنعة وعالمها وقاضى شريعتها وحاكمها أبى عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصارى رحمة الله عليه ، يتكفل بحل ألفاظها وتبيين معانيها ممتزجا بكلماتها مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها فى الغالب جانبت فيه الإيجاز المخل والإطناب الممل حرصا على التقريب لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوائدها وسميته [ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ] و بالله أعتصم وعليه أتوكل

---

(قوله إمام هذه الصنعة) بدل مما قبله بدل معرفة من معرفة لتخصيصه بالإضافة لمعرفة فليس على حد - بالناصية ناصية -.
والعلم إن لم يتعلق بكيفية عمل كان مقصودا فى نفسه وخص باسم العلم ، وإن تعلق بكيفية عمل كان المقصود منه ذلك العمل ، ويسمى صناعة فى عرف الخاصة ، وينقسم إلى قسمين : قسم يمكن حصوله بمجرد النظر كالطب ، وقسم لا يحصل إلا بالمزاولة كالخياطة ، ويختص هذا بالصناعة فى عرف العامة ( قوله شريعتها ) أى طريقتها وحاكمها تفسير لما قبله ، والمراد نفاذ تصريفه فيها ( قوله جمال الدين ) قدم اللقب لاشتهاره به فهو على حد المسيح عيسى ، أو جريا على اصطلاح المؤرخين ، ثم إن الشارح عكس كنية المصنف واسمه على ما فى النسخ لأن كنيته أبو محمد واسمه عبد الله ( قوله رحمة الله عليه ) جملة خبرية لفظا إنشائية معنى ، قصد بها الدعاء للمصنف بعد الثناء عليه عملا بما يلزم فى مكارم الأخلاق من الثناء والدعاء من الشارح للمصنف لاعترافه له بالفضل ، وأتى بها اسمية إظهارا للرغبة فى الثبات والدوام ، وخبرية تفاؤلا بالإجابة ، وإن كان الأصل فى الدعاء لفظ الأمر ( قوله يتكفل ) نسبة التكفل إلى الشرح مجازية طرفاها حقيقيان والنسبة الحقيقية للشارح ، ويحتمل التجوز فى المسند بجعله مجازا مرسلا أو استعارة تبعية ، وفى المسند إليه بجعله استعارة بالكناية وإثبات التكفل له تخييل ، وتقرير ذلك لا يخفى على العارف به ولا يفيد غيره ( قوله بحل ألفاظها ) أى فك تراكيبها ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك ، وفى الكلام استعارة أصلية لتشبيه الفك بالحل وإطلاق اسمه عليه ، أو مكنية قرينتها تخييلية بأن شبه ألفاظ المقدمة بالأشياء المعقودة التى تحل وأثبت لها الحل ( قوله وتبيين معانيها ) الظاهر أن بينه وبين حل الألفاظ عموما وخصوصا مطلقا ، لأنه يلزم من حل الألفاظ بالمعنى المتقدم بيان المعنى فليتدبر ( قوله ممتزجا ) حال من فاعل يتكفل ( قوله مع الإتيان ) أى مصحوبا بالإتيان بما ذكر فمع واقعة موقع الحال وهى قيد فى عامل صاحبها الذى هو الضمير المستتر فى ممتزجا ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير فى يتكفل فيكون من الحال المترادفة ( قوله بدليل المسائل ) جمع مسألة وهى الحكم من حيث يسأل عنه أما من حيث أنه يطلب بالدليل فمطلب ومن حيث أنه يبحث عنه فمبحث ومن حيث أنه يستخرج بالحجة نتيجة ، ومن حيث أنه يدعى مدعى . وقد تطلق المسألة على مجموع القضية ، وعليه فالتقدير أحكام المسائل ( قوله وتعليلها ) أى المعلل به فهو بمعنى المفعول ، ويصح المصدر وهو ذكر العلة ( قوله الإيجاز المخل ) أراد بالإخلال النقص عن القدر الذى يتضح به المعنى المراد ، والإطناب الزيادة عليه .

والظاهر أن نسبة الإملال الحقيقى وهو إحداث السآمة وضجر النفس لا يتعلق بالإطناب وإنما يتعلق بالآتى به ففى الممل استعارة تبعية ( قوله وعليه أتوكل ) أى عليه أعتمد لا على غيره لأن التوكل هو الاعتماد على الغير :
قال الراغب : التوكل يقال على وجهين : يقال توكلت لفلان بمعنى توليت له وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته قال الله تعالى — وعلى الله فليتوكل المؤمنون — ولا يرد على الحصر وقوع الاعتماد على غيره لأن الحصر إضافى بالنسبة إلى الأصنام ، أو المراد الاعتماد عليه فى تحصيل الأسباب وتيسيرها ، والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى ، أو أن المقصود بالاعتماد إنما هو الله تعالى والاعتماد على غيره صورى ، ومعنى اعتمدت على فلان اعتمدت

وإليه أضرع وأتوسل أن ينفع به طالبه ، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات النعيم ، وأن يبلغنى أحسن الأمل ويوفقنى فى القول والعمل إنه خير موفق ومعين لا رب غيره ولا مأمول إلا خيره :

## مقدمة

اعلم أن من أراد الخوض فى علم من العلوم على الوجه الأكمل ، ينبغى له أن يتصوّر أوّلا حقيقته بحدّه أو رسمه ليكون على بصيرة فى طلبه ،

---

على الله بواسطة فلان ( قوله وإليه أضرع ) أى أدعو بخضوع وذلة قاصدا إليه لأن الضراعة لغة الذلة والخضوع ، وقد تكرر استعماله مع الدعاء فى الكتاب العزيز فاشتهر إطلاقه فى ألسنة أهل الشرع مرادا به الدعاء بخضوع وذلة ( قوله أن ينفع ) قال الراغب : النفع ما يستعان به فى الوصول إلى الخير وما يتوصل به إلى الخير خير وضده الضر قال تعالى — ولا يملكون لأنفسهم ضرا ولا نفعا — ( قوله لوجهه ) أى ذاته ( قوله للفوز ) هو النجاة والظفر بالخير مع حصول السلامة ( قوله الأمل ) أى الرجاء ، يقال أملت الشىء مخففا آمله بمد الهمزة كأكل يأكل ، وأملته بالتشديد أؤمله : أى رجوته ( قوله إنه خير ) بكسر همزة إنّ على أنه تعليل مستأنف ويصح الفتح أى لأنه ، والموفق لايطاق على غيره تعالى فخير أفعل تفضيل على حد — أحسن الخالقين — أو بمعنى صفة مشبهة ، وهو استئناف يبين جهة سؤال النفع منه تعالى كأنه قال : لأن النفع لايكون إلا بالتوفيق والإعانة على التعلم والتعليم وهو خير موفق ، أو علة لاختصاص السؤال به ( قوله ولا مأمول إلا خيره ) أى مرجوّ وخبر «لا» محذوف ، وخير مرفوع على البدلية من محل اسم لا ، ويجوز نصبه على الاستثناء لا على البدل من اسمها لأن لا إنما تعمل فى نكرة منفية ، وفى الحصر ماتقدم فى وعليه أتوكل ( قوله اعلم ) أتى به لزيادة الاهتمام واستدرار الإصغاء إليه ليقبل عليه السامع فيتمكن فضل تمكن وإلا فالعلم بكل مافى الكتاب مطلوب ، وهو من باب الخطاب العام عموم الشمول كاستعمال المشترك فى معانيه لا البدل لأنه يقضى بصيرورة الضمير وهو أعرف المعارف فى معنى النكرة ، ونحو — لئن أشركت ليحبطنّ عملك — وما أشبه ذلك فهو صلى الله عليه وسلم ليس مقصودا بالخطاب ولا هو المخاطب والمقصود غيره بل الخطاب عام فليس ذلك من مجاز التركيب ، وهو ما أسند فيه الحكم لغير من هو له كما ظن ( قوله الخوض ) أى الشروع ( قوله على الوجه الأكمل ) ذكروا أن للشروع مراتب أصلية شروع يتوقف على التصوّر بوجه مّا والتصديق بفائدة مّا على نزاع للدوانى فى ذلك ، وشروع على بصيرة ويتوقف على مافى الشرح ، وشروع على كمال البصيرة ويتوقف على ذلك وعلى أمور أخر كبيان شرف ذلك العلم ومعرفة واضعه ووجه تسميته باسمه :

والظاهر أن مراد الشارح المرتبة الأخيرة فكان عليه أن ينبه على عدم الانحصار فيما ذكره ( قوله ينبغى له ) أى من حقه ذلك فلا ينافى وجوب تصوّر ذلك عليه ( قوله بحدّه أو رسمه ) أى بأحدهما ليمتاز عنده فيصح توجهه إليه :

وفى قوله بحدّه إشكال لأن معرفة الحد لا تمكن إلا بعد الوقوف على جميع المسائل فلا تكون من مقدمات الشروع كما نقله الشارح فى شرح الحسدود عن القطب ، ويجاب بأن ذلك بالنسبة للواضع لا للطالب الذى يذكر له أوائل الشروع ذلك فليتأمل ( قوله على بصيرة ) أى نفس بصيرة أى شديدة الإبصار ، ويحتمل أنه مصدر بمعنى تبصر إذ لو تصوّره بأمر عام ككونه شيئا نافعا شمله وغيره ( قوله فى طلبه ) أى الشروع فيه ، وأما الطلب السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق عقلا بالتصوّر بوجه ما ، فإن طلب

فإن من ركب متن عمياء خبط خبط عشواء، وأن يعرف موضوعه وهو مايبحث فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية اللاحقة له ، وأن يعرف غايته وهى الثمرة التى لأجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث :

فحد هذا العلم الذى نحن بصدده علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء ، وموضوعه

---

مالم يعلم بوجه محال ( قوله متن عمياء ) المتن الظهر وهو قوام البدن تبنى عليه سائر أعضائه ، ويستعار لأصل العلم وهو أمهات مسائله إذ به تتقوّم نكته ولطائفه ، وإضافة متن إلى عمياء بيانية : أى ركب طريقة لايهتدى سالكها لأن الأعمى لا يهدى غيره للطريق ، وقيل عمياء صفة لمحذوف : أى متن ناقة عمياء ، والعشواء : ناقة فى بصرها سوء تخطئ مرة وتصيب أخرى ، وأضاف الخبط للراكب وإن كان صفة للناقة على تقدير حذف موصوف عمياء لأن فعل الدابة يضاف لراكبها ، ولعل وجه التشبيه حينئذ مع أن المشبه فى الظاهر أقوى وذلك لعدم اهتداء العمياء بالكلية للمقصود أن خبط العشواء أشد لعدم توقيها فى الحركة ، ووجه الشبه هنا هو الخبط إذ التقدير خبطا مثل خبط العشواء فوجه الشبه فى المشبه به أظهر ( قوله وأن يعرف موضوعه ) عبر أولا بالتصور وهنا بالمعرفة إشارة إلى أنه لايكفى تصور الموضوع بل التصديق بموضوعيته ( قوله عن عوارضه الذاتية ) العارض هو الخارج عن الشيء المحمول عليه ، والعوارض الذاتية التى تلحق الشيء لذاته كلحوق الإدراك للإنسان بالقوة أو لجزئه سواء كان أعم كالتحيز اللاحق للإنسان لأنه جسم ، أو مساو له كالتكلم اللاحق للإنسان لأنه ناطق ، أو لأمر خارج عنه مساو له كلحوق التعجب للإنسان لأنه مدرك :

وأما مايلحقه لأمر خارج أعم كالحركة اللاحقة للأبيض لأنه جسم ، أو أخص كالضحك العارض للحيوان لأنه إنسان ، أو مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار فأعراض غريبة ، ومعنى البحث عن أعراض الموضوع الذاتية حملها عليه نحو الكلمات الثلاث : اسم وفعل وحرف ، أو على جزئه نحو الكلمة إما معربة أو مبنية أو على نوعه نحو : الحروف كلها مبنية ، أو على أعراض النوع نحو العرب إما مرفوع أو منصوب أو مجرور ( قوله وأن يعرف غايته الخ ) قال السيد رحمه الله : الشروع فى العلم فعل اختيارى فلا بد أن يعلم أولا أن لذلك العلم فائدة ما وإلا لامتنع الشروع فيه كما بين فى موضعه ، ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر إلى المشقة التى تكون فى تحصيل ذلك العلم وإلا لكان شروعه فيه وطلبه يعدان عبثا عرفا وبذلك يفتر جده فيه قطعا ، ولابد أن تكون تلك الفائدة هى الفائدة التى تترتب على ذلك العلم إذ لو لم تكن إياها لربما زال اعتقاده فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيصير سعيه فى تحصيله عبثا فى نظره وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المرتبة عليه فإنه تكمل رغبته فيه ويبالغ فى تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة انتهى ، وبه يعلم حكمة قول الشارح : وأن يعرف دون يتصوره ، وتعليله يدل على أن المراد أن يعرف أنها فائدة معتد بها ، وأما معرفة أن له فائدة ما فلا يمكن الشروع بدونها على ماقاله السيد وإن نوزع فى ذلك فهى مما يتوقف عليه أصل الشروع كما مر ( قوله علم بأصول الخ ) المراد بالعلم هنا الإدراك كما هو المعنى الأصلى له وإن أطلق على الملكة والمسائل لقوله بأصول ، وأتى بالباء لأنه يقال علمه وعلم به أو ضمنه معنى الإحاطة وهى جمع أصل ، وهو والقاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة ، والمراد بأحوال الأواخر الأمور العارضة له ، وخرج بذلك ماعدا النحو والصرف حتى اللغة لأنها يعرف بها نفس الأبنية لا أحوالها ه

وأما الصرف فخرج معه مايعرف به أحوال غير الأواخر من أبنية الكلم ، وبقى مايعرف به ذلك كالقلب والإدغام والتخفيف إذا كانت فى الآخر فأخرجه بقوله إعرابا وبناء ، ومعنى التعريف علم بقواعد ليستنبط منها

الـكلمات العربية لأنه يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية ، وغايته الاحتراز عن الخطأ فى اللسان ، والاستعانة على فهم معانى الكتاب والسنة ، ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض ؟

ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية ، وكان البحث فى كل علم عن أحوال موضوعه ، بدأ المصنف ببيان الموضوع ، فقال بعد الابتداء بالبسملة

---

إدراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة ، بمعنى أن أىّ فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل لأن وجود مالا نهاية له محال ، فالاستغراق عرفىّ والمراد إمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل ، وعبر أولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لأن الأصول أمور كلية تنطبق على ماتحتها من الجزئيات لتتعرف أحكامها منها والأحوال أمور جزئية ،ومن عادتهم استعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات ، وهذا تعريف للنحو باعتباره فى نفسه ومن حيث إنه علم من العلوم :

وأما تعريفه بالقياس إلى غيره من العلوم وباعتبار كونه آلة فهو آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطأ فى المقال من حيث تأديته أصل المعنى ٥

واعلم أن العلم من مقولة الكيف على المذهب المنصور ، وأنه الصورة الحاصلة من الشىء عند الذات وإنما يغاير المعلوم بالاعتبار ، فالصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم اندفع ما أورده التقى السبكى من أن القصد من الحد تصور الحقيقة ، وليس فى هذا الحد تعريف الحقيقة بل ماينشأ عنها مع بقائها على جهالتها فالعلم فيه مجهول ، وإن كان المعلوم معروفا بقى أن معرفة الأحوال إعرابا وبناء لا تنافى معرفة غيرها فلا يرد أن النحو يعرف به غير ذلك من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والتعدى واللزوم ، ولعل وجه الاقتصار على ماذكر أن غيره ليس من النحو بل تتمة أو لرجوعه إليه كما يعلم بتدقيق النظر ( قوله لأنه يبحث الخ ) لو قال من حيث يبحث كان أولى لأن للـكلمات العربية حيثيات مختلفة يقع البحث باعتبارها ٥ ولما لم يكن البحث عن سائر حيثياتها من أجزاء العلم قيد بالحيثية وتخصيص الحركات بالذكر لأنها الأصل ، وإلا فالحروف مثلها وبالبحث المذكور لما مر آنفا ( قوله ولما كان الخ ) بيان لسبب إيراد تعريف الـكلمة فى مفتتح هذه المقدمة ، ولم يذكر المصنف تعريف العلم ولا الغرض من تحصيله لأن كتابه للصبى الذى لا يكون تحصيله إلا قسريا فلا ينفعه فى التحصيل البصيرة ولا مايوجب الرغبة ( قوله بدأ ) جواب لما والمراد بداءة عزفية وهى ذكر الشىء قبل المقصود بالذات إن أراد بدء كتابه الذى منه البسملة ، فإن أراد بدء مسائل كتابه فالبداءة حقيقية ( قوله ببيان الموضوع ) إن أراد بيان أن موضوع العلم ماذا فالمصنف لم يبين ذلك ، وإن أراد أنه بين حقيقة ما هو موضوع النحو فى نفس الأمر بذكر تعريفه الذى هو من قبيل المبادى لم يناسب سوق الـكلام لأن الذى من المقدمة التصديق بموضوعية الموضوع كما مر : ثم إن الموضوع الـكلمات كما أسلفه لا الـكلمة التى هى قول مفرد لأن البحث فى النحو عن الـكلمات فى حالتى الاجتماع والانفراد، ولهذا قال بعضهم فى هذا المقام: وإنما بدأ بتعريف الـكلمة والـكلام لأن النحو يبحث عن أحوالهما وعن أحوال ماتتوقف معرفته على معرفتهما من أقسامهما، وما لم يعلم الشىء لا يمكن أن يحكم عليه :

لـكن قال العصام فى شرح الـكافية : ثم البحث عن حال الـكلمة وأقسامها ظاهر ، وأما البحث عن حال الـكلام إن كان مرادفا للجملة فـكما يبحث عن الخبر الجملة والحال والصفة كذلك وحينئذ كان الأولى تعريف الجملة لأن البحث عنه إنما يقع مذكورا بلفظ الجملة لا الـكلام ، وإن كان الـكلام أخص من الجملة

تبركا باسمه القديم واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبي العظيم « كل أمر ذي بال لايبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر » أى أقطع : ( الكلمة ) بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما ، وهي لغة تقال للجمل المفيدة كقوله تعالى – كلا إنها كلمة هو قائلها – وكلمة الله هى العليا – وتمت كلمة ربك – وهو من إطلاق الجزء مرادا به الكل، واصطلاحا (قول) أى مقول تحقيقا

---

فالبحث عن الكلام خفيّ إلا أن يجعل بعض المباحث راجعا إليه ، كأن يقال قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بأنه يجب أن تكون كم فى صدره :

وبالجملة يجب تعريف الجملة أيضا لأنها يبحث عنها أكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف ، فنعم مافعل الزمخشرى فى المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى . وكأنه لم يلتفت للبحث عن الكلام فى قولهم الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه ليس بحثا نحويا محضا ، ولهذا لم يذكره فى الكافية ( قوله تبركا ) هو وماعطف عليه علة للابتداء، فإن جعل كل علة فالتبرك علة لما تضمنه الابتداء من الإتيان إذ الخاص يستلزم العام ، فلا يرد أن التبرك فى البسملة لا يتوقف على الابتداء ( قوله أفصح ) لايخفى أن المحدث عنه بالفصاحة إنما هو الكلمة لا حركاتها لأنه قال الكلمة بفتح الخ أفصح ولم يقل فتح الكاف الخ أفصح من كسرها ، فإنما لزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة فسقط ماقيل مراده من وصف الحركات والسكون بالفصاحة وصف اللفظ المتصف بهما ، فلا يرد أن الفصاحة إنما يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ، ومعنى كون ذلك اللفظ أفصح كثرة استعماله ( قوله وهى لغة تقال للجمل المفيدة الخ ) الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة لقوله لغة تقال لأن الذى يقال أى يطلق على ماذكر لفظ الكلمة وباعتبار معناها بالنسبة لقوله واصطلاحا قول الخ ، والمراد بالجمل الجنس الصادق بالجملة والأكثر لأن لام التعريف التى للجنس تبطل معنى الجمع ، والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه ، وهذا الإطلاق مجازى كما يأتى فلا وجه لإنكاره وإن كان المنكر كونه حقيقة فلم يدّعه أحد ، ويقال أيضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الإطلاق مدلولها الحقيقى ، ولهذا سكت عن بيانه لأنه علم من ذكره الإطلاق المجازى أن معناها الحقيقى لغة مساو للاصطلاحى ( قوله وهو من إطلاق الخ ) فهو مجاز مرسل :

وقيل إن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيها بالكلمة فأطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية ، وعلى كل فالعلاقة تفيد أن إطلاقها على الجمل لايختص بالمفيدة وإن اشتهر التقييد :

وقول شيخنا العلامة الغنيمى بعد ذكر توجيه الاستعارة وأقول : ربما يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الإفادة إذ الارتباط لايكون فى غير المفيد فتأمل انتهى محل نظر لايخفى ، كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذى هو فى المشبه به أتم ، ولا فائدة فى الكلمة وإنما الارتباط بين حروفها ( قوله قول ) لم يقل قوله ليطابق الخبر المبتدأ فى التأنيث لأن من شروط المطابقة أن يكون الخبر مشتقا أو فى حكمه ، والقول هنا وإن كان بمعنى المشتق أى مقول إلا أنه مصدر ، ويجوز اعتبار الأصل فى مثله واعتبار حاله المنتقل إليها على أن الرضى صرح بأن التاء لاتلحق من المصادر إلا ماوضع وصفا ثم إن التاء فى الكلمة للوحدة لا للتأنيث :

قيل الجمع بين لام الكلمة وإن كانت للجنس لا للعهد وتعريفها تعريف المعروف بناء على أن الجنسية كالعهدية لا تدخل إلا على ماحصل معناه فى ذهن السامع : ويردّ بأن اللام إنما تقتضى التعين فى ذهن السامع من وجه وهو تعين اللفظ لا مطلقا فالمعنى هذه اللفظة معناها ذلك الشىء على طريق التعريف الاسمى ثم تغاير

أو تقديرا استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ ، وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان أو مركبا مفيدا كان أو غير مفيد ، واللفظ مايتلفظ به الإنسان

---

المحكوم به للمحكوم عليه من حيث الوضع ، والحمل لا يقتضى المغايرة من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة القول المفرد للكلمة لأنه شيء من المحكوم به محكوم عليه :

وأما الجواب بأن المغايرة فى المفهوم لا تنافى الاتحاد فى الماصدق فإنما يجرى فى القضية المحصورة وما هنا طبيعية وعدم استعمالها فى مسائل العلوم لا فى المبادى التى منها مانحن فيه هذا :

والحق أنه لاحمل فى التعريف والمعرف بل المقصود من التعريف التصوير وسيأتى قريبا ما يتعلق بذلك ثم إن اختلاف لفظ المعرّف والتعريف بالإفراد والتركيب لا ينافى أن مفهومهما واحد ، فلا يرد أن المعرف هنا مفرد والمعرف مركب ولا شيء من المفرد بمركب ( قوله أو تقديرا ) أى كالضمائر المستترة ، وإطلاق القول عليها وإن كان مجازا لغويا لكنه حقيقة عرفية فلا يلزم استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ولا الاشتراك فى الحد ، وتسمية مافى النفس قولا فى — وأسروا قولكم — ويقولون فى أنفسهم — لغوية ، والألفاظ إنما تطلق بحسب معانيها فى الاصطلاح ، والقول فيه لا ينطلق على ما فى النفس فلا اشتراك فى القول باعتباره فلا يلزم استعمال المشترك فى الحد ( قوله وهو اللفظ الخ ) المراد ما هو لفظ حقيقة أو حكما فتدخل كلمات الله لأن من شأنها أن يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة بالفعل وإن لم تكن ملفوظة بالنسبة إليه تعالى ، فلا يرد أنه يلزم كون القول أعم من اللفظ لأنه خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال قول الله ، وذكر اللفظ وإن دل عليه الموضوع بناء على أن الوضع جعل اللفظ دليلا على المعنى لا تخصيص شيء بشيء بحيث إذا فهم الأول فهم الثانى لفظا كان أو غيره ، لأن الدلالة الالتزامية مهجورة فى التعاريف على أن اللفظ ذكر قبل الموضوع والمعنى مع كونه مأخوذا فى الوضع بناء على تجريده عنه ، وخرج بالموضوع المهملات والألفاظ الدالة بالطبع وبقوله لمعنى حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب . وأورد أن معنى لكرة فى موضع الإثبات فيلزم أن لا يكون المشترك قولا . وأجيب بأن الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى فيدخل ( قوله ما يتلفظ به الإنسان ) أى حقيقة ومنه المحذوفات أو حكما وذلك كالضمائر المستترة ، فإنها كما قال الرضى ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها للتدريب ، ومراده أن المستتر ليس بموجود أصلا بل اعتبارى محض كيف والاستتار هو الإخفاء تحت شيء أو جوفه ، والأصوات أعراض غير قارّة لا يتصوّر لها تحت ولا جوف وإنما خص الحرف والصوت بالذكر إذ لا احتمال لغيرهما ، وهذا ظاهر جداً لكن خفى على بعض فظن أنه من مقولة أخرى فقال لا أدرى من أى مقولة هو . وعلى بعض آخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى الصوت فإطلاقه أنه ليس بصوت ليس على ما ينبغى انتهى ،

ثم فيه أن ماذكره من واجب وممكن إنما هو مدلول ذلك الأمر الاعتبارى الذى جعله النحاة جزءا للكلام كما اعترف هو به فى قوله إذا رجع الضمير إلى الصوت ، والأمور الخارجية لا تكون جزءا من الكلام ، ومنه أيضا كلمات الله والملائكة والجن :

وقيل فى توجيه دخول ماعدا الضمائر أنه مما يتلفظ به الإنسان فى بعض الأحيان أو من شأنه أن يتلفظ به الإنسان . وأورد عليه أن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما يتلفظ به غيره .

مهملا كان أومستعملا ، فالقول أخص منه لاختصاصه بالموضوع ، فكل قول لفظ ، ولا ينعكس بالمعنى اللغوى ؛ فخرج بالقول غيره كالدوالّ الأربع وهو الخط والإشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى ، وصح الإخراج به وإن كان جنسا لما قالوه من أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح أن يخرج به ماتناوله عموم فصله ، والقول مع فصله الذى هو ( مفرد ) كذلك لصدقهما على زيد ونحوه ، وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد ، والمراد بالمفرد مالا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فإن أجزاءه هى ذوات حروفه الثلاثة التى هى :

---

وأجيب بأنه تدقيق فلسفى غير ملتفت إليه عند الأدباء ، وإنما قيد بالإنسان تقريبا لتصوير اللفظ من الفم . واعترض بأن أخذ اللفظ فى تعريف اللفظ دور : وأجيب بأن اللفظ المعرف الاصطلاحى والتلفظ المعرف بمعنى إيجاد اللفظ أى الكلام اللغوى المعلوم لكل أحد ، وبأن هذا شرح لمفهوم اللفظ لالماهيته . لايقال وجود اللفظ محال لأن الحروف لا يمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحركات لامتناع التلفظ بالسواكن ابتداء ، والحركات لايمكن التلفظ بها إلا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بأنفسها فيلزم الدور : لأنا نقول يجوز أن يتلفظ بالحركات والحروف معا ، ودور المعية جائز كما فى الإضافات فإن أبوّة الأب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس ( قوله مهملا كان أو مستعملا ) المهمل الذى لم يوضع ويقابله الموضوع لا المستعمل وهو أعم من المستعمل إلا أن يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة فهو مساو للموضوع لكن لا تظهر نكتة العدول ، ودعوى أنها الاختصار فى مقابله من غير إبهام لأن مهملا أخصر من غير موضوع لا يخفى ما فيها على أولى الأبصار ( قوله المشاركة للكلمة فى الدلالة على المعنى ) أى الذى هو مفهوم مفرد وهذا بناء على أن المعنى مايعنى من الشىء أعم من اللفظ وغيره ، والمشهور أنه ما يعنى من اللفظ أى ما يمكن أن يعنى أو مايعنى بالفعل ، ونبه بهذا على صحة الإخراج وأن المعنى خرج مما يتناوله المفرد ، ويؤيده قوله بعد وصح الإخراج الخ فذكر الإخراج صحيح ، وقول الجامى : والدوالّ الأربع غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة إلى قيد يخرجها ، وكذا قال المصنف فى شرح اللمحة ، وذكر أن بذلك يستغنى عن الاعتذار الذى أشار إليه الشارح بقوله وصح الخ مسلك آخر فتفطن (قوله وإن كان جنسا)

فإن قيل : مقتضى كونه جنسا أنه جزء للكلمة ولا شك أنه اسم لقبوله علامات الأسماء فيكون جزئيا والجزء والجزئى متنافيان لحمل الكلى على الجزئى دون الجزء ؟

قلت : القول له اعتباران فهو جزئى باعتبار خصوص مادته وجزء باعتبار مفهومه ومثله يقال فى مفرد لأن الفصل جزء ، وبهذا الجواب يسقط أن فرد الشىء لا يكون جنسا له لأن الفرد خاص ( قوله عموم من وجه ) أى وخصوص من وجه ففى الكلام اكتفاء ( قوله والقول مع فصله الخ ) الظاهر أنه لا يمتنع تركب الماهية ولو حقيقية من أمرين بينهما هذه النسبة بدليل أن ماهية الإنسان مركبة من الحيوانية والناطقية ، وذكر المناطقة أن الناطق يقال على غير الحيوان كالملك لأن الحيوان يعتبر فيه النموّ والملك لاينمو ، نعم نقل عن إمام الحرمين اتصافهم بالحيوانية لكن الكلام فى اصطلاح المناطقة . ثم إنه يرد كون الكلمة ماهية اعتبارية أنها قول والقول موجود فى الخارج : ويجاب بأن القول يكون مسموعا ومخيلا وبأن القول يعتبر فيه الوضع وهو من الأمور الاعتبارية لتوقفه على المنتسبين والمركب من الحقيقى والاعتبارى اعتبارى ( قوله كذلك ) أى بينهما عموم وخصوص من وجه ، وفيه نظر ستعلمه ( قوله مالايدل ) أى لفظ موضوع لايدل لأن هذا تعريف للمفرد بالاصطلاح المنطقى وهو من أقسام اللفظ الموضوع ، ويدخل فيه عندهم الأعلام المركبة . والمحققون من النحاة على

زى د ، وكل منها لايدل على معنى ، وليست أجزاؤه الزاى والياء والدال خلافا لما فى الشرح بل هذه أسماء مسمياتها أجزاؤه ، ومسمياتها لاتدل على معنى إنما يقال لها حروف المبانى ، وتطلق بإزاء حروف المعانى التى هى قسيمة الأسماء والأفعال كما صرح به العلامة ابن أبى شريف فى حاشيته على المحلى ، وخرج بالمفرد المركب وهو مايدل جزؤه على جزء معناه كغلام زيد :

وزاد ابن مالك فى تعريفها فى التسهيل مستقل لإخراج أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف المفاعلة ، فإنها ليست بكلمات لعدم استقلالها :

---

أنها مركبات وبذلك يصرح كلامهم فى مالا ينصرف ، والمفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف إذ نظرهم فى اللفظ من حيث الإعراب والبناء والعلم المركب قد يشتمل على إعرابين وإنما كانت مفردات عند المنطقى لأن نظره فى المعانى أصالة .

وبما تقرر علم أن المفرد من أقسام اللفظ فى الاصطلاحين ، وعلى هذا يشكل قول الشارح إنه ينفرد عن القول فتدبر ، وإضافة جزء من تعريفى المفرد والمركب للعهد الذهنى بالاصطلاح البيانى فلا تفيد تعريفا فيكون الجزء فى تعريف المفرد نكرة فى سياق النفى فيفيد العموم بخلافه فى المركب فإنها فى الإثبات ، فالمعنى أن المفرد مالا يدل شئ من أجزائه والمركب مايدل شئ منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين طردا وعكسا لأن الغين مثلا لا تدل ، والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان الناطق علما على التعريفين طردا وعكسا أو أن قيد الحيثية مراد فى تعريف ما يختلف بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وإن دل لكنه لا يدل على جزء المعنى من حيث إنه جزء .

وقد صرح السيد بأن اللفظ الواحد يكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين ولا محذور فيه فلا حاجة لقيد القصد : وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع أو حين استعماله فى المعنى فلا يلزم عليه أن لا يكون لفظ النائم والساهى ومن لم يرد معنى مركبا بل مفردا أو لايكون مفردا أيضا ( قوله زى د ) صوابه زه يه ده بإلحاق هاء السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة ( قوله خلافا لما فى الشرح ) يمكن حمل مافيه على تقدير مضاف : أى مسمى الزاى والياء والدال على أن الحكم على اللفظ وبه حكم على معناه أو به إلا لقرينة (قوله فكل منهالايدل) أى باعتبار وضع اللغة فلا يرد دلالة الحروف فى بعض الاصطلاحات على الأعداد ( قوله حروف المبانى ) سميت بذلك لأن الكلمات تبنى وتركب منها ( قوله حروف المعانى ) سميت بذلك لأنهاتوصل معانى الأفعال إلى الأسماء ( قوله العلامة ) هو لغة كثير العلم موضوع للمبالغة فالوصف به بهذا الاعتبار ، ودعوى اختصاص القطب بذلك إن صحت فلا تدل إلا على أنه الفائق فى أهل عصره ، ولا تدل على أنه جمع جميع أقسام العلوم على أنه لو سلم أن ذلك صار اصطلاحا لهم فمخالفته لغرض صحيح ( قوله على المحلى ) أى كتابه أوسماه باسم مؤلفه( قوله مستقل ) أراد به كما قال فى الشرح ماهو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيد ولابعض فعل كألف ضارب ، وعلى هذا لا يرد أن الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها :

واعترض البدر الدمامينى على ابن مالك بأن المشهور أن المستقل ماليس مفتقرا إلى غيره فتفسيره بما ذكر مخترع لم تنصب عليه قرينة لاينبغى مثله فى مقام البيان ، وبأنا لانسلم أن شيئا مما ذكره من الأبعاض لفظ دال بالوضع وإنما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته ، وبأن تعريفه للمستقل يقتضى توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل ، ولا شك أن معرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة فيلزم الدور ( قوله كحروف المضارعة ) الإضافة للملابسة :

وأسقطه المصنف كغيره لعله لما جنح إليه الرضى من أنها مع ماهى فيه كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج فجعل الإعراب على آخره كالمركب المزجى ، وأسقط أيضا من التعريف الوضع المخرج للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول الموضوع لمعنى لاغير ، ولكن خالف فى تعريف الكلام فعبر باللفظ دون القول وآثر القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة إلى اللفظ إذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره ، والقول وإن أطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك فالمراد به هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله فى الحد أولى :

وقدم تعريف الكلمة على الكلام لأنها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع

---

أى الحروف التى هى سبب المشابهة أو المعنى حروف الكلمة المضارعة التى تزاد فى الكلمة المشابهة للاسم ( قوله لما جنح إليه الرضى ) أى مال إلى مثله بمعنى أن المصنف جنح لمثل ذلك فأسقط ذلك القيد لاقتضائه أن تلك الأبعاض غير كلمات حقيقة وليس كذلك وإنما لم تكن كلمات لشدة الامتزاج ، وبهذا يندفع أن الرضى إنما ذكر اعتذارا عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل إسقاط المصنف به هذا. والأقرب أن المصنف إنما أسقطه لأن الأبعاض ليست بكلمات لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الدمامينى والسيد فهى خارجة بقيد القول ( قوله على آخره ) أى آخر ماهى فيه ، وهذا ظاهر فى الأبعاض المذكورة فى الشرح لافى المثنى وجمع المذكر السالم الداخلة تحت الكاف فى كلامه ، وصرح بهما غيره فإن الإعراب لم يجعل فيهما على آخر مافيه العلامة بل لنفس آخر ماهى فيه .

وذكر الرضى من الأبعاض التنوين ولام التعريف ، ولا يخفى أن الإعراب فى نحو الرجل إنما هو للجزء الثانى الذى استحقه لاللمجموع المركب منه ومن الحروف الأول . ولما كان أصل الاسم الإعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وأيضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى ألا ترى إلى سقوطه فى الوقف وفى الإضافة ومع اللام ، ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما أعرب على تاء التأنيث ، وإنما لم يدر الإعراب على نون التوكيد على القول بأن الفعل معها معرب كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهتها للتنوين والإعراب قبل التنوين لاعليه ولمشابهتها له تقلب ألفا فى نحو — لنسفعا — ( قوله للاستغناء عنه بتعبيره بالقول ) فيه أن دلالة القول على الوضع إن سلمت التزامية مهجورة فى التعاريف ( قوله لاغير ) أى لاغير الموضوع لمعنى وهو المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجا له فلا حاجة لقيد آخر لإخراجه ( قوله ولكن خالف ) لاموقع لهذا الاستدراك لأن مخالفته فى تعريف الكلام لاتنافى أن إسقاط الوضع فى تعريف الكلمة للاستغناء بالقول غايته أنه يحتاج إسقاطه فى تعريف الكلام لنكتة ، والاستدراك إنما يتجه على نكتة اختيار القول هنا على اللفظ فلو أخره كان أظهر ( قوله لكونه جنسا قريبا ) لو قال لهذا ولكونه جنسا الخ أفاد أن الإيثار لأمرين إذ لاشك أن إغناءه عن قيد الوضع يمكن أن يكون علة لإيثاره ككونه جنسا قريبا ( قوله بالنسبة إلى اللفظ ) قد يقتضى هذا أنه جنس متوسط ، والظاهر أنه قريب كما صرح به فى الشرح ، نعم اللفظ متوسط لأنه قريب بالنسبة للصوت بعيد بالنسبة للقول ( قوله بطريق الاشتراك ) إن أراد بحسب الاصطلاح فممنوع لأنه لايطلق فى الاصطلاح حقيقة إلا على اللفظ المخصوص وإطلاقه على غيره مجاز ، وإن أراد بحسب العرف فلا يضر كما لايخفى ، وبهذا يعلم أن التعبير به أولى من اللفظ وأما ماذكره من الاعتماد على القرينة فلا يكفى لأنه قد يقال القرينة تدل على أن المراد باللفظ الموضوع إذ هى قرينة المقام فيهما فتدبر ( قوله وقدم تعريف الكلمة ) قد يقال لاحاجة لنكتة تقديمها فقد أسلف أن المصنف بدأ بها لأنها موضوع هذا العلم على مافيه ( قوله والجزء مقدم على الكل طبعا ) الأقرب

الطبع ، ومن قدّم الكلام فلأنه أهمّ إذ به يقع التفاهم والتخاطب ، واللام فى الكلمة كما قال الرضى لماهية الجنس من حيث هى هى من غير دلالة على قلة ولا كثرة ، فلا تنافى التاء التى للوحدة :

---

أن طبعا صفة مصدر محذوف بتقدير ياء النسبة ، والمقدم طبعا إنما يجب أن يتقدم وضعا إذا كان المقدم والمؤخر موضوعين ،أما إذا وضع أحدهما وترك الآخر لظهوره وشهرته فلا يجب ، فاندفع ماقيل كان الوجه أن يبدأ بتعريف القول لأنه جنس للكلمة وكل جنس مقدم ومالم يعارضه أمر آخر كما فى تقديم بعضهم الكلام ( قوله إذ به يقع التفاهم ) أى فهو المقصود بالذات للتعبير به عن المقاصد: وأورد أن الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كما فى التعداد : وأجيب بأن الغالب فى المقاصد التركيب ( قوله واللام فى الكلمة الخ ) أى لفظ اللام كائن أو مستعمل لماهية هى جنس الكلمة : أى للإشارة إلى المفهوم الكلى لمدخوله لا لأفراده ، وقوله لماهية الجنس تفسير لقوله الكلمة قول مفرد يعنى أن مفهومها وحقيقتها مفهوم قول مفرد فالمفهوم والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للمفهوم بالمفهوم ، ولم يرد بالجنس والماهية معناهما المنطقى ليرد أنهما لايكونان شيئا واحدا فلا يصح القول بأن الجنس والماهية قول مفرد ، واختار كونها للجنس لأنه الغالب فى التعريف وما قيل إنه لكون التعريف للحقيقة لا للفرد يرد عليه أن من جعلها للعهد أراد الكلمة المستعملة عندالنحاة ،والمراد مفهومها الكلى لا فرد معين كزيد فيرجع العهد للجنس:

وبه يندفع قول بعضهم لامساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس ، وهنا ليس كذلك لكن يجب حينئذ أن يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة ليكون المعنى المقصود بالتعريف فردا منه ، وبجعل أل للجنس علم أن قوله الكلمة قول مفرد طبيعية مستلزمة للكلية لا مهملة وهى فى قوة الجزئية فلا تناسب المراد وهو أن كل كلمة قول مفرد ، وقولهم إن الطبيعية غير مستعملة فى العلوم مخصوص بمسائل العلوم كما فى عبارة بعضهم لا مطلقا فلا ينافى استعمالها فى المبادى كما هنا ، والقول بأنها محصورة كلية مبنى على أن أل للاستغراق هذا. والحكم بأن ما ذكر من القضية بأى نوع مبنى على أن المعرف محمول على المعرف وفيه خلف ، فمشى السعد على أن المعرف محمول على المعرف حمل مواطأة بجعل المعرف موضوعا ذكريا لا حقيقيا إذ المقصود بالتعريف المفهوم، والموضوع الحقيقى للمعرف الأفراد كما أشار إليه الحفيد بقوله حملا بحسب الظاهر لا الحقيقة ،وأنكر السيد الحمل وقال : إن التعريف تصوير محض لا حمل فيه. وأجاب الدوانى بأنه لا يلزم من كونه تصويرا محضا انتفاء الحمل فإن المقصود من الكليات التصوير مع أنها تحمل ، وعلى كلام السيد فإنما أعطى المعرف أو أجزاؤه حركة الرفع لتجرده وحكاية له على أول أحواله فتدبر (قوله من حيث هى هى) الضميران فيه عائدان معا على ماهية الجنس لكن الأول باعتبار ذاتها والثانى باعتبار وصفها : أى من حيث إن الذات المسماة بماهية الجنس موصوفة بكونها ماهية الجنس ( قوله فلا تنافى التاء الخ ) جواب عما يقال اللام تفيد صلاحية وقوع الكلمة على الكثير لكونها للاستغراق والتاء تفيد عدمها لكونها للوحدة :

وحاصل الجواب أن اللام للجنس لا للاستغراق ، ولا منافاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصال الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس وهذا جواب جدلىّ ، والتحقيق أن التاء ليست لوحدة جنس أشار إليه اللام بل لجعل أفراد هذا الجنس مشروطة فى كونها أفراداله بالوحدة حتى لا يصلح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم ،وهذا لاينافى الكثرة التى يستدعيها الجنس : وهذا وقد قيل لايلزم التنافى على تقدير الاستغراق إلا لو كانت التاء للوحدة الشخصية ولا داعى لإرادته لجواز كونها للوحدة النوعية كما قاله الهندى ، أو الجنسية كما قاله الجامى :

والفائدة فى ملاحظة التاء فى مقام التعريف التنبيه من أول الأمر على أن الكلمة لا تصدق على أفرادها إلا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع فلا يقال لمجموع زيد قائم مثلا إنه كلمة ( وهى ) بالاستقراء والقسمة العقلية ثلاثة ( اسم وفعل وحرف ) لا رابع لها ، لأن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ، ولأن الكلمة

---

والمعنى جميع أفراد هذا النوع أو هذا الجنس وهو محل نظر لأن الوحدة النوعية ليست من معنى التاء فى مثل هذا بل فى نحو دحرجة واستخراجة ، وفى صيغة فعلة بالكسر والوحدة الجنسية ليست ثابتة فى كلامهم ، نعم قد يقال التاء للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ، ولا تنافى بينها وبين الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده فى ضمن الكل أو البعض ، وإنما التنافى بينها وبين المركب أو بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس ، وقولهم التاء فى مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضى التنافى بل الخلاف وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم بأن الوحدة مأخوذة فى حقيقة الأولى دون الثانية على أنه يمكن تجريد التاء عن إرادة الوحدة بقرينة أل فالجمع بينهما كالجمع بين العام ومخصصه واللفظ الدال على الحقيقة وقرينة المجاز وإلا كان معنى أل الاستغراقية جميع الأفراد لا كل فرد فرد بدلا عن الآخر ، وامتناع وصف مدخولها بالجمع يدل على المعنى الثانى ، وإذا كان كل فرد بدلا عن الآخر لا منافاة إذ لا تنافى بين إرادة الواحد وبين إرادة كل واحد بدلا عن الآخر فإن الثانى يستلزم الأول والملزوم لاينافى اللازم ( قوله والفائدة الخ ) جواب عما يقال الجنس لاحتماله القلة والكثرة لاينافى الوحدة ، ولكن ما الفائدة فى ملاحظتها فى مقام التعريف (قوله وهى اسم وفعل وحرف) أنت خبير بأن هذا تقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة أو متغايرة إلى مفهوم ليحصل من انضمام كل قيد إليه مفهوم أخص منه إما بحسب الصدق كما فيما نحن فيه أو بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم إلى الموجود والمعدوم ، فإن المعدوم المطلق مباين للمعلوم بحسب الصدق إذ لا معلوم إلا وهو متحقق وهو مجموع المقسم والقيد فالضمير فى قوله وهى اسم عائد إلى الكلمة باعتبار مفهومها ، ومفهومها ينقسم إلى الثلاثة لأن القول المفرد ينضم إليه الدال على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان فيحصل مفهوم الاسم فالتقسيم لمفهوم إلى مفاهيم فالواو ليست بمعنى أو إذ هى منقسمة إليها لا إلى أحدها فاندفع أن الضمير إن عاد للفظ الكلمة ورد أن لفظها لا يكون إلا اسما أو إلى معناها ورد أنه ليس بمؤنث فلا يصح هى وإنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لأنها ألفاظ والمعنى ليس بلفظ :

وفى إطلاق أن المعنى ليس بلفظ نظر لأن المعنى مايتعلق به القصد وقد يكون لفظا كأسماء الأفعال وأسماء المصادر فإن معناها على الصحيح لفظ الفعل والمصدر ، بل الكلمة فإن معناها لفظ كما يقتضيه حدها ( قوله بالاستقراء ) متعلق بالثبوت الذى بين المبتدإ والخبر ولا حاجة لتقدير العامل ، بل يكفى فيه رائحة الفعل ، وبعض النحاة يقدر عامل الظرف هكذا انحصرت بالاستقراء ولعله لا لعدم كفاية التعلق بما ذكر ، بل لأن التقسيم من التصورات التى لا يقام عليها الدليل كما لا يخفى لأن الغرض منه تحصيل المقسم وهو لا يقتضى إلا ضم القيد إلى مفهوم ما يطلق عليه المقسم :

قال بعضهم : والأغلب أن يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم فى الأقسام والحصر إما عقلى بأن يحكم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار ، وقد يكون استقرائيا يحتاج فى الحكم به إلى التتبع للأقسام ، وقد يوجد حصر لم يكن فيه ذلك بل يستعان فيه بتنبيه أو برهان ويسمى حصرا قطعيا ويسمى جعليا ( قوله ثلاثة ) إشارة إلى أن مجموع قوله اسم الخ خبر واحد لأن الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة لا إلى أحدها فيكون العطف مقدما على الحمل ، وإنما أعرب كل جزء بالإعراب الذى استحقه المجموع لتعذر إعرابه ، وكون إعراب بعض

إما أن تدل على معنى بنفسها أولا الثانى الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا الثانى الاسم والأول الفعل ، وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلى إلى جزئياته كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس ، ومن جعلها

---

دون آخر تحكما ، وعلى هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد وليس المراد أنه محذوف من الكلام ويحتمل أنه إشارة إلى أنه محذوف وهو الخبر ، وقوله اسم الخ بدل منه بناء على جواز حذف المبدل منه ؛

وقدر قدر بعضهم الخبر لدفع ذلك وقال التقدير وهى منقسمة إلى الاسم والفعل والحرف أى وهى صادقة على ذلك فإن الكلمة من حيث هى هى ليست باسم ولا فعل ولاحرف بل هى أعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل لأنه يصير من حمل الخاص على العام ، بقى أن الضمير إذا كان مفاده مذكرا وخبره مؤنثا أو على العكس كان رعاية الخبر أحسن فكان الأولى وهو ويمكن أن يكون تقدير الشارح ثلاثة لدفع هذا أيضا فتدبر ( قوله إما أن تدل ) هو بتأويل المصدر خبر إن واسمها الكلمة فيصير المعنى لأن الكلمة إما دلالتها على معنى فى نفسها أولا ، وهو غير مستقيم لأن المصدر لايحمل على الذات فلابد من تقدير مضاف إما من الاسم أى لأن حال الكلمة أو دلالتها ، أو من الخبر أى لأنها ذات دلالة :

ورجح هذا بأن الضرورة إنما نشأت من الخبرة لأليق التأويل فيه ، ولأن تقدير الحال والدلالة لا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بأن الثانى اسم وفعل ويحوج إلى صرف قوله الثانى الحرف وأخواته عن الظاهر ، ويستدعى عدم صحة الحصر على الأول لأن حال الكلمة لا ينحصر فى الدلالة وعدمها ، وعدم صحة الحمل على الثانى لأن دلالتها لايصح حمل عدم الدلالة عليها :

وقيل أن تدل بتأويل مصدر مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر إن أى لأنها إما دلالتها على معنى فى نفسها ثابتة أولا ، ويجوز أن يجعل الحمل من باب الإسناد المجازى أو يكون المصدر لمؤول مؤولا باسم الفاعل فلا تقدير :

على أن السيد فرق بين صريح المصدر والفعل المؤول به لأن من رجع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل والثانى يرتبط به من غير حاجة إلى شىء منهما ، وسيأتى ما يتضح به معنى هذا التقسيم فى حدود الكلمات الثلاث ( قوله على معنى فى نفسها ) أى بحيث كونه يفهم منها معنى بحسب الوضع بأن يكون تمام الموضوع له أوجزأه فشمل الفعل لأن المعنى الذى يدل عليه بنفسه وهو الحدث جزء معناه لا خارج عنه وإن كان بعض أجزائه ، وهو النسبة الجزئية المخصوصة لا تدل عليه بنفسه ، وكذا الزمان على ماسيجىء ( قوله أولا ) أى أولا تدل على معنى كذلك أو التقدير أو تدل على معنى لا يكون بنفسها بل بغيرها والمراد أن لا تدل إلا به بأن يحتاج فهم المعنى إلى ذكر متعلق مخصوص لايحذف إلا نادرا كما فى الحروف الجوابية ، وهذا وجيه وإن كان غير مشهور لأن العبارة عليه نص فى المقصود وهو ثبوت الدلالة وأن لايكون المعنى بنفسها بخلاف الأول ، فإن لا تدل على معنى بنفسها يحتمل نفى الدلالة مطلقا لكن يحتاج إذن إلى قيد فقط لأن الفعل يدل على معنى لا بنفسه وهو النسبة ( قوله الثانى الحرف ) استئناف كأن سائلا قال ما الأول وما الثانى فقال الثانى الحرف ؛

وقوله والأول الخ معطوف على الجملة الاستئنافية ، ولك أن تعطف أولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال فيما بعده ، وذكر بعض الأقسام بالعطف وبعضها بدونه سلوكا لطريقى الاستئناف البيانى للمبالغة والعطف على الأصل ( قوله من تقسيم الكلى الخ ) سبق معنى التقسيم ، والكلى الذى يشترط فيه كثيرون ، واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا ، والجزئى قسيمه ، والكل المجموع من حيث هو مجموع ، والجزء بعض الشىء ، والكلية

أقساما للكلام أو للكلم فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه كانقسام السكنجبين إلى خل وعسل :
وعلامات الأول صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الثانى فقد ظهر الفرق بينهما ، وقدم الاسم فى الذكر للإخبار به وعنه ، وأتبعه بالفعل للإخبار به لا عنه ، وأخر الحرف لعدمهما فيه :

---

ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ، ويكون الحكم ثابتا للكل بطريق الالتزام ، ويقابلها الجزئية وهى الثبوت لبعض الأفراد ، ويكون ماهنا من ذلك التقسيم فسقط ما قيل إن كلام المصنف يقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لأن الواو توجب الجمع ، ووجه السقوط أن محل كون الواو كذلك فى تقسيم الكل إلى أجزائه إذ لابد من اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الوجود ليترتب الحكم على المجموع فلا يصح إطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة لا فى تقسيم الكلى إلى جزئياته فإن الواو فيه لمطلق الجمع الإفرادى الثابت فى كل فرد ، لأن مورد التقسيم فيه لابد أن يكون مشتركا فيصح إطلاق المقسم على كل جزء منه بطريق الحقيقة (قوله فهو من تقسيم الكل الخ) رده فى شرح المتممة بأن تقسيم الكل إلى أجزائه يتوقف على صدق المقسوم على جميع أجزائه والكلام بخلاف ذلك لأن ماهيته توجد من الأسماء فقط ومنها ومن الأفعال انتهى . فهى ليست أقساما للكلام بالمعنيين :

وقول بعضهم الكل إنما ينعدم بانعدام جزء حقيقى لا اعتبارى إنما ينفع فى عدم توقف ماهية الكلام على الحرف لأنه جزء اعتبارى دون الفعل كما لا يخفى ( قوله صدق اسم المقسوم ) الأولى المقسم والصدق فى المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بعلى ، وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفى ، والتقسيم ضم قيود إلى أمر مشترك ليحصل أمور متعددة هى أقسام له ، وكل من تلك الأمور بالقياس إلى الكلى الأعم يسمى قسما وبالقياس إلى الأخص الحاصل من ضم قيد آخر قسيما ، والكلى الأعم بالقياس إلى تلك الأمور المخصوصة مقسما ، والتقسيم الذى أقسامه متباينة كما نحن فيه حقيقى وهو المتبادر عند الإطلاق ، وماليس كذلك اعتبارى ( قوله بخلاف الثانى ) وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو «الحج عرفة» أى معظم أركانه عرفة ، ووجه إيراده على ما هنا باعتبار استلزامه للإخبار عن عرفة بالحج ، وأن يقال عرفة الحج ، وإلا فنفس التركيب إنما حمل فيه القسم على المقسم ، ويرد نصا على كون الخاص لا يصح الإخبار به عن العام ( قوله للإخبار به وعنه ) أى لصحتهما بحسب الوضع فلا يرد نحو غدر وخبث مما هو ملازم للنداء أو أراد بالإخبار الإسناد وما هو ملازم للنداء مسند إليه فى المعنى لأنه علق به طلب الإقبال وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا وكذبا لأنه بصيغة النداء الإنشائية ، ولا يصلح للإخبار عنه لأن الإخبار عن الكلمة تعليق شىء بها على وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذب ، والأسماء المسند إليها فى الجمل الإنشائية لم يخبر عنها والإسناد إليها أعم ( قوله للإخبار به ) أى وضعا فلا يرد أن الأمر والنهى والتعجب وما ضاهاها أفعال مع أنها لاتصلح لأن يخبر بها ، أو يقال الأمر والنهى وإن لم يكن خبرا بصريحه لفظا لكنه راجع إليه ألا ترى أن معنى قولك اضرب أطلب أن تضرب أو أريد أن تضرب وهـذا لا شك أنه خبر :

واعلم أن صلاحية الفعل للإخبار به إنما هو باعتبار جزء معناه وهو الحدث لاستقلال هذا الجزء بالمفهومية وأما مجموع معناه فغير مستقل فلا يصلح لذلك كما لا يصلح للإخبار عنه ضرورة أن كل واحد من المحكوم عليه وبه يكون ملحوظا بالذات وكذا النسبة الداخلة فى مفهومه والزمان لأنه اعتبر فى معنى الفعل على أنه قيد للحدث ، والحدث الكائن فى الزمان المخصوص اعتبر من حيث إنه منتسب إلى الغير ( قوله لعدمهما فيه ) معنى

ولكل من الأقسام الثلاثة علامات وكذا حدود يعرف بها ويتميز بها عن قسيميه ، وآثر التمييز بالعلامات على الحد وإن كان الحد أضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها إذ لا تنعكس تسهيلا على المبتدىء فقال ( فأما الإسم) وهو مادل على معنى فى نفسه

---

قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه وإلا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف فى ولا ، ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض ( قوله وكذا حدود ) فصلها بكذا لعدم ذكر المصنف لها ( قوله وإن كان الحد أضبط ) أى والحال أنه أضبط فهو أتم فائدة وأكثر تحقيقا ( قوله لاطراده وانعكاسه ) الاطراد استلزام الوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ( قوله بخلافها ) أى العلامة وهى الخاصة فلا تنعكس قيل إن المراد أن الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة :

وقال السيد : لا حاجة للعدول عن الظاهر لأن المطرد المنعكس يسمى عند النحويين حدا أى معرفا انتهى وإنما قال أى معرفا لأن الحد إنما يكون بالذاتيات :

قال بعضهم : فقولك الاسم يعرف بالجر صحيح ، وقولك الاسم مايقبل الجر غير صحيح انتهى :ووجه عدم الصحة أن الحصر فيما يقبل الجر باطل :

قال السيد : إذا كانت الجملة معرفة الطرفين احتمل أن يكون القصر فيها من قصر المسند على المسند إليه وبالعكس فالمرجع فيه للقرائن، فسقط ماقيل يجوز أن يكون معنى التعريف بالعلامة أن الاسم مايقبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات أو مجموعها ، أو مايقبل بعض أفراده الجر وهذا صحيح مطرد منعكس :

واعلم أنه يجوز التعريف بالخاصة ولو إضافية لأن المعتبر فى المعرف كونه موصلا إلى التصور إما بالكنه أو بوجه ما سواء ميز الشىء عن جميع ماعداه أو بعضه ( قوله تسهيلا ) علة لآثر فهو مفعول لأجله .

فإن قلت : شرطه الاتحاد فى الزمن ولم يتحد إذ وقت الإيثار ليس وقت التسهيل .

قلت : لعل المراد قصد التسهيل وزمنه وزمن الإيثار واحد ( قوله على المبتدىء ) بالهمز وبالياء وهو الذى ابتدأ فى العلم ولم يصل فيه إلى حالة يستقل بتصوير المسائل ، فإن بلغ ذلك فهو المتوسط فإن زاد على ذلك باستحضار غالب الأحكام وأمكنه إقامة الأدلة فهو المنتهى (قوله فقال) معطوف على آثر بالفاء المفيدة للتعقيب الذكرى أو لتعقيب مفصل أو مجمل ( قوله فأما الإسم ) أى ماصدقاته فى الجملة فأل للعهد الذهنى على رأى المعانيين ، ويجوز جعل أل للحقيقة والجنس وذلك لا يقتضى تمييز كل فرد إذ الجنس يوجد ويتحقق فى ضمن بعض الأفراد فالتمييز لبعض الأفراد تمييز للجنس قطعا فلا يرد أنه لاتمييز بها فى كيف مثلا، وأن تكون للشمول بناء على أن المراد بتمييز الاسم بهذه العلامات تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه فلا يرد ماتقدم أيضا ، والأقرب أن أل فى كلامه للعهد الخارجى أى الاسم المتقدم فى التقسيم ويرجع ذلك لاحتمال الحقيقة لأن المراد بالاسم المنكر الواقع فى التقسيم الحقيقة كما علم مما مر ، وكان المقام مقام الإضمار ولكن العدول للإظهار لئلا يتوهم عود الضمير للفعل أو الحرف لقربه فالظاهر أوضح خصوصا للمبتدى المقصود من الكتاب بالذات (قوله وهو مادل ) أى كلمة بقرينة التقسيم فلا يرد أن فى ما إبهاما والحدود تصان عنه، واندفع النقض بالدوال الأربع وهو ظاهر وبنفس الحد لأنه مركب ، والكلمة قول مفرد والفعل الواقع فى التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين مجازا مشهورا ، فالمعنى كلمة ذات دلالة ، وهذا تعريف للمفهوم بالمفهوم فلا يتوجه أنه عرف الاسم بالاسم والفعل والحرف ثم عرف كلا منهما بالثلاثة ( قوله فى نفسه ) فى بمعنى الباء أو الظرفية

غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة

مجاز عن دلالة اللفظ عليه بلا حاجة إلى الغير ، والنفس تطلق حقيقة على معان من جملتها الذات كسكنت البصرة نفسها، ومنه قوله تعالى — ولا أعلم مافى نفسك — وليس ذلك لمشاكلة — تعلم مافى نفسى — بدليل — كتب ربكم على نفسه الرحمة — ولا مشاكلة ، ولا تختص حقيقة بماله حياة ليكون إطلاقها على غيره مجازا فيلزم أخذ المجاز فى الحد والضمير فى نفسه عائد إلى ما ، والمراد أن لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق المخصوص بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه إليه .

وقول السيد فى شرح المفتاح إن الحرف دال بنفسه أراد به أن الواضع جعله وحده بإزاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه فى نفس الأمر ؛ وإنما احتاجت من مثلا فى الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى لأنه لم يوضع لمفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظهما ، بل لكل واحد من الابتداآت المخصوصة كالكائن بين السير والكوفة ، وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين فما لم يعقل طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت فى الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين إحداهما الفعل أو شبهه والأخرى مايذكر بعده لا على ذكرهما ، وإنما لم يجوّزوا حذف مابعده مع القرينة كما فى المبتدإ وغيره وجوزوا حذف الفعل أو شبهه ،لأن معنى الحرف لاينفك عن غيره تحققا وتعقلا فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى ، واكتفى بذكر مابعده لحصول المحاذاة فى الجملة دون العكس لأن معنى الفعل كثيرا ما يكون أمرا عاما يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعده غالبا فهو بالذكر أولى ، وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما فى حروف الإيجاب نحو نعم وبلى .

فإن قلت : حيث كان من موضوعالكل ابتداء مخصوص فهو يدل وضعا على الابتداء المطلق ، والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية ولذا صار لفظ الابتداء اسما فالحرف كالفعل دال تضمنا على معنى مستقل .

قلت : لم يؤخذ الابتداء فى مفهومه مطلقا أى لا المطلق ولا المقيد إلا من حيث كونه آلة لملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث فى الفعل والابتداء فى لفظ من فلا يفهم منه أصلا إلا ما كان رابطا فإن المطلق الذى فى ضمن المقيد مأخوذ على وجه الربط .

وقد يجاب بأن المعتبر فى مفهوم الحرف أمر إجمالى يصدق عليه أنه ابتداء خاص لا المفهوم المصدرى مع خصوصيته ليلزم ماذكر فلا يفهم منه مطلق الابتداء المستقل ، هذا ولا يخرج ذو ونحوه لعدم الاحتياج فى فهم معناه منه إلى المتعلق وإنما وجب المتعلق لغرض آخر ولا أسماء النسب لعدم توقف فهم المعنى إلى متعلق مخصوص

( قوله غير مقترن ) حال من فاعل دل أى حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقا والمراد السلب الكلى فيخرج الفعل لأن أحد معنييه المستقلين مقترن ، واندفع أن معنى الفعل غير مقترن لأن الزمان جزؤه فلو اقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج الفعل من تعريف الاسم لأن ذلك إنما نشأ من جعل غير صفة للمعنى أو حالا منه لقربه وعدم التقدير ، ولا حاجة لما قيل فى دفعه إن معنى الاقتران عدم الانفكاك وتمام معنى الفعل لا ينفك عن جزءيه ، ولما قيل المراد بعدم الاقتران أن لايجعل الواضع أحد الأزمنة جزء المعنى وبالاقتران أن يجعل أحدها جزءه ( قوله بأحد الأزمنة الثلاثة ) أى المشهورة المستغنية عن البيان فلا إشكال فى وقوعها فى التعريف سواء كانت حقيقة عرفية أو مجازا مشهورا ، ولم يكتف بقوله بالزمان لئلا يخرج نحو

وضعا (فيعرف) أى يتميز عن قسيميه (بأل) المعرّفة من أوّله (كالرجل) إذ هى المتبادرة عند الإطلاق حتى إذا أريد غيرها قيدت فيقال أل الموصولة أو الزائدة ، واختصت به لأنها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام ، وإنما يقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول أل عليه كما مثل لأن كثيرا من الأسماء لا يدخلها أل كالمضمرات والمبهمات وأكثر الأعلام :

---

صبوح مما اقترن بمطلق الزمان ، ولو حذف أحد لصح لأن أل فى الأزمنة تبطل معنى الجمعية إلا أنه ذكره فى مقابلة الفعل واقتران المضارع بزمانين بوضعين ، وبالنظر إلى كل مقترن بواحد أو المقترن باثنين مقترن بواحد ، ولا يخرج لفظ الماضى والمستقبل ونحوهما مما يدل وضعا على الزمان المعين لأنه من لوازم مدلوله لا عينه ، فإن الماضى معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود منتظر ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولها ، ومعنى الفعل ثبوت الحدث فى الزمان المعين فمعنى الأوّل شىء ماض والثانى شىء فى زمن ماض (قوله وضعا) تنصيص على أن المراد الدلالة على معنى فى نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف الدالين على معنى بنفسه غير مقترن بالزمان عقلا وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا يرد ما استعمل فى زمان معين من الأسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل وما لم يقترن فى الاستعمال بالزمان من الأفعال كأفعال المقاربة والمدح .

والحاصل أنه لا عبرة بما يعرض الاستعمال وإن كان بمنزلة وضع ثان فالمدار على الوضع الأول إلا أنه يشكل بالأعلام المنقولة عن الفعل كيزيد ويشكر فإما أن يقال هى أسماء وأفعال باعتبارين ، والأمور المختلفة بالاعتبار قيد الحيثية يراعى فيها أو يقال إنها أسماء دائما بعد النقل لأنه لم يبق فيها شىء من آثار الوضع الأول من العمل وطلب الفاعل بخلاف نحو أفعال المقاربة هذا تحرير المقام من غير خلط فى الكلام ، ولم يرد بقوله وضعا أن يكون المعنى تمام الموضوع له فتكون الدلالة مطابقية كما توهم وإلا لخرج الفعل بقوله فى نفسه لأنه فى الدلالة على تمام المعنى محتاج ولا أن يكون المعنى بعض ما وضع له وإلا لخرج الأسماء الموضوعة لمعان لا جزء لها كلفظ الجلالة ، بل المعنى الأعم من أن يكون المعنى موضوعا له فقط أو مع غيره بمعنى أن الواضع اعتبره فى معناه وحده أو مع غيره فشمل الأسماء والأفعال (قوله عن قسيميه) أى كل فرد من أفراد كل واحد من قسيميه (قوله بأل) أى بدخولها (قوله من أوله) الظاهر تعلقه بقوله يعرف أى يعرف من جهة أوله (قوله على الإطلاق) أى من إطلاق أل وعدم تقييدها أو عند الإطلاق أو معه (قوله واختصت به) لما كان امتياز الشىء بالعلامة فرعا عن اختصاصه بها بين الاختصاص (قوله لأنها موضوعة الخ) أى لأنها للإشارة إلى تعريف مدخولها وتعيينه ، وغير الاسم لا يصلح لهما لأن ذلك متوقف على التوجه إلى الشىء وملاحظته بالذات ، وأورد أن جزء معنى الفعل وهو الحدث ملاحظ لذاته فلم تدخله لتعيين هذا الجزء كما أن الأسماء المشتقة عرفت لتعيين بعض معناها لأن تمامه غير ملحوظ لذاته لأن منه النسبة .

وممن صرح بأن النسبة معتبرة فى مفهوم المشتقات السيد إلا أن يجاب بأن جزء معنى الفعل إنما هو الحدث المبهم من حيث إنه مبهم فلو عين خرج عن وضعه ، وقد يمنع أن الواضع اعتبره فى الفعل من حيث إنه مبهم بأن يكون الإبهام من شرط تحقيق الموضوع له ، بل الظاهر أنه اعتبره ساكتا عن إبهامه وعدمه ، ويمكن أن يقال لما كان الملاحظ فى المشتقات أولا هو الذات جاز دخول اللام لمجرد تعريفها وأما ما ليس بهذه المثابة فمنع دخول اللام لتعريفه على الأصل ، وأورد أيضا أنه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان إلا أن يدعى اعتبار إبهامه أيضا (قوله ومراده به ما يمكن الخ) أى ما يصدق عليه الاسم فى الجملة وليست أل فيه للاستغراق لأن العلامة لا يجب أن تنعكس بل لا يسمى علامة إلا ما لا ينعكس على ما مر ، ولا ينافى هذا ما أسلفناه من جواز إرادة الاستغراق والجنس لأن ذاك بالنسبة لمجموع العلامات لا لكل واحدة ، ويمكن إرادة ذلك بالنسبة لما ذكر أيضا (قوله وأكثر الأعلام) يوهم أنها تدخل

ويجوز أن يراد بأل ما هو أعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة وكل منهما من خواص الاسم أيضا وذلك لموافقتهما أل المعرفة صورة وحكما .

ويحمل دخول الموصولة على المضارع على أنه ضرورة أو شاذ بل قال الجرجانى إنه خطأ بإجماع وهـــذا الاحتمال هو ظاهر إطلاقه هنا وفي الشذور لـكن الأول هو مقتضى كلامه فى الأوضح والجامع .

وتعبيره بأل أولى من تعبير من عبر بالألف واللام إذ لا يقال فى هل الهاء واللام ولا فى بل الباء واللام .

وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بأل لشموله لأل واللام على قول من يراها وحدها هى المعرفة ولأم بدلها على لغة حمير كقوله عليه الصلاة والسلام « ليس فى امبر امصيام فى امسفر » .

( و ) يعرف أيضا من آخره ( بالتنوين ) وهو نون ثبتت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة ،

---

فى بعض الأعلام وليس كذلك لأن الكلام فى المعرفة وأل فى الأعلام إما للمح أو لتنـكير ما دخلته (قوله ما هو أعم من المعرفة لتدخل الخ) فيه أن ذلك يشمل الاستفهامية وهى إنما تدخل على الفعل الماضى كما حكاه قطرب فى قولهم أل فعلت ، لكن ذلك غريب كما فى المغنى فلا يرد ( قوله وكل منهما مختص بالاسم ) أى فصح أن يجعل علامة عليه ( قوله وذلك لموافقتهما أل المعرفة صورة وحكما ) انظر ما المراد بالموافقة فى الحـكم إذ لا يصح كونها للاختصاص بالاسم لأنه المعلل فتلزم المصادرة .

وعبارته فى [ الفواكه الجنية ] ظاهرة حيث قال : وأما الموصولة والزائده فلموافقتهما للمعرفة صورة أعطيا حكمها انتهى .

والعجب من المحشى حيث لم يتعرض لـكلام الشرح وإنما قال : فإن قلت : لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل حملا على المعرفة للتحسين وفيه نظر لأن الزائدة هى المعرفة لـكن لم يردبها التعريف فلا حاجة إلى الحمل على أنه لم يحمل تنوين الترنم والغالى على التنوينات الأربع فالحمل فى بعض المواضع دون بعض تحكم اهـ . فأوهم أن الشارح لم يتعرض لذلك وأيضا لم يتعرض لاختصاص الموصولة ، وأغرب من ذلك دعواه أن الزائدة هى المعرفة المخالفة لـكلامهم كما لا يخفى .

وأعجب العجب أن شيخنا العلامة الغنيمى لم يتعقبه بشىء غير أنه كتب قوله وفيه نظر فيه نظر لأن الزائد مؤكد، وفيه كلام براجع فى بحث الحقيقة والمجاز (قوله على أنه ضرورة الخ) أى والمراد دخول لا ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو المتبادر من إطلاقه (قوله بل قال الجرجانى الخ) توقف فيه بعض الفضلاء لأن تجويز تخطئة أرباب اللسان يرفع الوثوق بالدلالة الواردة عنهم ( قوله وهذا الاحتمال الخ ) يتأمل هذا مع ماسبق من أن المعرفة هى المتبادرة من الإطلاق، إذ كيف يكون غير المتبادرة هو ظاهر الإطلاق (قوله إذ لا يقال الخ) هذا يقتضى الامتناع لا الأولوية إلا أن يقال المراد لا يقال فى الـكثير الفصيح ( قوله لشموله الخ ) فيه أن التعبير بأل شامل لذلك ، بل وللقول بأنه الهمزة وحدها لأنه لم يضف التعريف لمجموعها ولا لجزئها والهمزة لا تفارقها فلو قال لشموله حرف النداء كان أولى وإن كان المصنف لم يتعرض له لظهور اختصاصه، وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا ( قوله ولأم بدلها ) قد يقال العلامة فى الحقيقة صحة دخول أل لا دخولها بالفعل، وكل ما تدخله أم تدخله أل فلا حاجة للاعتذار بأنه ترك ذلك لعدم شهرته واختصاصه ببعض اللغات على أن ذلك لا ينافى الأولوية (قوله بالتنوين ) هو فى الأصل مصدر نونت الـكلمة إذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة .

وأقسامه المختصة بالاسم أربعة :

---

وبذلك يندفع اعتراض السهيلي بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه ولا يرد على هذه العلامة قوله ألام على لو ولأن لو هنا علم لإرادة لفظه ولذلك شدد آخرها ودخلها الجر ، وهذا بناء على أنه إذا قصد بكلمة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ ، لأن مثل ذلك موضوع بوضع ضمني لاقصدى لشيء بعينه غير متناول غيره فيكون علما ، وهو ما مشى عليه جماعة منهم السعد ؛

ورده السيد في بحث تنكير المسند إليه من شرح المفتاح لأنه مبنى على دلالة الألفاظ على نفسها وهى إن سلمت فليست بالوضع ، واقتضاء التنوين وحرف الجر اسمية الكلمة إنما هو إذا استعملت في معناها ( قوله ساكنة ) (١) أى أصالة لئلا يخرج تنوين محظورا انظر مما حرك لالتقاء الساكنين ولئلا ترد النون الساكنة عروضا للوقف ولم يحذفوه إذا حرك كما حذفوا النون الخفيفة في اضرب القوم ، لأنهم قصدوا أن يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة للفعل لشرف الاسم ، وخرج المتحركة أصالة كالنون الأولى في ضيفن وحذف قول غيره تلحق الآخر لأن قوله لاخطا يغنى عنه لأنه يخرج اللاحقة لغير الآخر كنون انطلق ومنطلق ، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة وكذا بعد فتحة لأن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها أو بعوضها من ألف ، ومن ثم أسقط قوله غيره لغير توكيد المزيد لاخراجها ، وقوله استغناء الخ علة لعدم ثبوتها في الخط لا لإخراج نون التوكيد الخفيفة بعد الألف بناء على أنه أراد بالخط رسم النون نفسها كما وهم ، والمراد السقوط خطا قياسا فلا يرد أن التنوين في كائن لم يسقط خطا بل رسم نونا لأن ذلك على خلاف القياس حسنه أنه لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ويكفى في السقوط خطا بعض الأحوال فلا يرد رأيت زيدا في الوقف لأنه يسقط رفعا وجرا ، وأما سقوطه في الدرج فلا يكفى في دفع الإيراد المبنى على ثبوته خطا لما تقرر أن حق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ، ولا نحو قال زيد بن عمرو ، والتعريف مبنى على الأعم الأغلب وبهذا يجاب أيضا عن الثبوت خطا في كائن ( قوله وأقسامه المختصة الخ ) وإنما اختص التنوين بالاسم حتى صح أن يجعل علامة عليه لأن المعانى التى أتى بتلك الأقسام لأجلها لا تتصور في غير الاسم ، وكان على الشارح أن يتعرض لذلك كما أسلفت في أل ؛

واستشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور لأن معرفة تلك الأقسام فرع الاسمية كما يعرف من تقديرها إذ لا يعرف أن التنوين للتمكين إلا إذا عرف أن ما دخله اسم معرب منصرف وهكذا ؛

وأجيب بأن المستدل به مطلق التنوين الذى يعرف بمجرد ثبوته لفظا لا خطا لا بخصوص الأقسام وأنه تعريف لفظى يخاطب به من عرف تلك الأسماء ولو بالتوقيف ثم يقال له التنوين في هذا للتمكين وهكذا ؛

يرد على ما ذكره من أن المختص هو الأربعة أن ما عدا الترنم والغالى مما أثبته فيما يأتى مختص أيضا ، ولهذا قيل ما عداهما راجع للأربعة أو ليس بتنوين ، لأن تنوين صرف ما لا ينصرف والمنادى تنوين تمكين ، لأن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الصرف في الأول والإعراب في الثانى ، وإن نوزع بوجود العلتين في الأول وسبب البناء في الثانى ، وتنوين الحكاية ليس مستقلا لأن الذى كان قبل التسمية حكى بعدها ؛

وأما تنوين الشذوذ فاختار ابن مالك فيه أنه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين ، ونظر فيه في المغنى

---

(١) قول المحشى : قوله ساكنة ليس في نسخة الشرح المقابل عليها ، ولعلها سقطت من بعض النسخ اه مصححه

أحدها تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ماعدا الجمع بألف وتاء إشعارا ببقائه على أصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ، وذلك (كرجل) ورجال ؛

الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية إشعارا بأن المراد غير معين ، وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ، ويقع سماعا فى باب اسم الفعل كصه ،

---

واعترضه الدمامينى (قوله أحدها) أى أولها عدل عنه دفعا من أول الأمر لتوهم سؤال الترجيح بلا مرجح (قوله تنوين التمكين) من إضافة الدال إلى المدلول إذ التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالأمكنية ، وبه اندفع ماقيل الأولى التمكن لأن هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لا عن وصف الواضع الذى هو التمكين ولا حاجة إلى دعوى أن التمكين مصدر المجهول . واندفع أيضا أن الأولى التعبير بالأمكنية لأن التنوين يدل عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف لا على التمكن فقط حيث لم يشبه الحرف (قوله ماعدا الجمع بألف وتاء) أى والمضاف والعلم الموصوف بابن والمعرف بأل وكل وبعض على قول فإنه لايلحقها ، وقيل لها منصرفة لقبولها لتنوين الصرف بالقوة مع عدم وجود العكس تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ماهو بالفعل فليس ذلك على وجه الحقيقة وقد يعتذر عن عدم استثناء المضاف والمعرف بأل بأن التنوين لايتصور فيهما (قوله كرجل ورجال) أى كتنوينهما وتوهم بعضهم أن تنوين رجل للتنكير لكون مدلوله نكرة وغلط بأنه لو كان كذلك لزال لزوال التنكير حيث سمى به مذكر ، وقد يمنع بطلان اللازم بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ، وأيضا يرد «صه» إذا سمى وحكى فإن التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه فى الأصل للتنكير ، وأيضا لامنافاة بين التمكين والتنكير معا أما كونه للتمكين فلأن الاسم منصرف وأما كونه للتنكير فلأنه وضع لشىء لا بعينه ، فإن سمى به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكين فيتمحض كونه تنوين تمكين كما اختاره الرضى ، وعليه لايختص تنوين التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما سيأتى : لايقال لولم يكن تنوين رجل ونحوه للتنكير لمازال بزوال التنكير حيث دخلت أل : لأنانقول زواله ليس لزواله بل لأن بينه وبين أل تضادا ، ولهذا لو سميت مذكرا بحسن ثم أدخلت عليه أل لزال تنوينه ، وليس ذلك لأنه كان للتنكير فكذلك رجل (قوله المبنية) يفهم أن التنوين فيما نكر من الأعلام نحو صمت رمضان ورمضانا آخر ليس من هذا القسم بل من الأول ؛

وقال الرضى : وأما التنوين فى نحو أحمد وإبراهيم فليس بمتمحض للتنكير بل هو للتمكين أيضا لأن الاسم منصرف ، وأنا لاأرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ، وعليه فالمختص ببعض المبنيات المتمحض للتنكير . ويرد على تعريفه تنوين هؤلاء فإنه لحق مبنيا وليس للتنكير إلا أن يقال الشاذ لا يرد نقضا (قوله ويقع الخ) لو عبر بدل قوله فى العلم المختوم بويه باسم الصوت كان أولى ليفيد أنه إنما لحقه لكون آخره صوتا وليفيد اختصاصه بالصوت واسم الفعل مطلقا أو إذا كان متمحضا عند الرضى ومن تبعه ، لكن عذره فيما عبر به أنه إنما يطرد فى الأعلام المختومة بويه من أسماء الأصوات وأما غيرها فكأسماء الأفعال كما فى التصريح فليراجع ، وإنما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع أنه بمعنى الفعل والفعل لايصلح لذلك لأنه إذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذى هو بمعناه كما فى أسامة ، وإذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذى يتعدد اللفظ به فتعريفه من تعريف علم الجنس ، وقيل من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فإن معنى صه السكوت عن هذا الحديث وقيل العهدية لأن معنى إيه حدث الحديث المعهود وإنما لم يجر التعريف والتنكير فى الفعل بهذا الطريق لأن اسم الفعل من جملة الأسماء فأجروه مجراها ولاضرورة تدعو لمثله فى الفعل وإطلاق التنكير على الأفعال تجوز ، وليس ترك التنوين فى جميع أسماء الأفعال دليل التعريف وإنما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين ؛

وقياسا فى العلم المختوم بويه كسيبويه ؛

الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق للجمع بألف وتاء كمسلمات ، سمى بذلك لأن العرب جعلوه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم :

الرابع تنوين العوض

---

وبما تقرر اندفع قول التصريح كون اسم الفعل الغير المنون معرفة مبنى على أن مدلوله المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات :

قال بعض مشايخنا : وكلامه يوهم أنه على القول بأن مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ، ولو قيل إنه معرفة مطلقا وإنه علم جنس لم يبعد لأن لفظ الفعل أمر معين لايختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا إلا أن يقال هذا لايمنع من اعتبار التعريف والتنكير فى ذاته باعتبار التعلق بمعين وعدمه ، وأما الفعل إذا استعمل فى معناه مثل ضرب فى ضرب زيد فهو نكرة معنى وليس الكلام فى ذلك فتأمل ( قوله كسيبويه ) قال فى التصريح : وتقول صاح الغراب غاق غاق فإذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص وإذا نونتها كانت نكرة بهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني انتهى ، وقوله كانت معرفة فيه نظر فإن أسماء الأصوات المحاكى بها ليست أسماء فضلا عن أن تكون معرفة أو نكرة ، وممن صرح بأنها ليست أسماء الجامى وإن كان لها حكم الأسماء . وقد يقال معنى كونه معرفة أنه محاك لصوت غراب على وجه مخصوص وإذا نون لم يلاحظ فيه بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أى صفة كان هذا ، وما صرح به الجامى مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما من أن أسماء الأصوات كلها أسماء حقيقة بدليل دخول التنوين فى بعضها فليراجع كلامهم فإن ماهنا مبنى عليه ( قوله وهو اللاحق للجمع بألف وتاء ) وليس للتمكين كما قال الربعى والزمخشرى وإلا لم يثبت فى قوله تعالى — من عرفات — مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقول الزمخشرى إنه لم يسقط لأن التأنيث فى عرفات ضعيف لأن التاء التى كانت فيها لمحض التأنيث سقطت والباقية علامة الجمع مردود بأن عرفات مؤنث وإن قلنا إنه لاعلامة تأنيث فيها لامتمحضة ولا مشتركة لأنه لايعود الضمير إليها إلا مؤنثا ، واختار الرضى أنه للتمكين ، وعلل عدم سقوطه فى عرفات بأنه لو سقط تبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب ، وهو خلاف ماعليه هذا الجمع إذ الكسر فيه متبوع لاتابع ولا عوضا عن الفتحة وإلا لم يوجد فى الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنه الكسرة فما هذا العوض ؟

فإن قيل : هذا القائل يرى أن الكسرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض منعها :

قلنا : منع الفتحة أمر لازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا لاجتمع العوض والمعوض عنه ، وعلى ما اختار الرضى أنه لامانع من إفادة حرف فائدتين يكون تنوين نحو مسلمات غير علم للتمكين والتنكير والمقابلة وعلما للمقابلة فقط ( قوله جعلوه فى مقابلة النون ) فى الدلالة على تمام الاسم فقط :

قال الرضى : لكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفى الوقف دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها انتهى :

لكن ذكر البيضاوى فى قوله تعالى — فإذا أفضتم من عرفات — أن أل تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فليحرر ( قوله تنوين العوض ) الإضافة بيانية ثم صار لقبا للتنوين الدال على المعنى المذكور : فاندفع أن الأولى التعبير بالتعويض لتكون الإضافة حقيقية وهى من إضافة المسبب إلى السبب : أى تنوين سبب الإتيان به التعويض أى قصد

وهو اللاحق لإذ وكل وبعض وأى عوضا عن مضافها إذاحذف نحو — وأنتم حينئذ — وكل فى فلك — تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض — أياما تدعوا — وللجمع المتناهى المعتل اللام إذا حذفت ياؤه كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح .

---

(قوله وهو اللاحق لإذ الخ ) فيه قصور لأنه لايتناول ماهوعوض عن حرف زائد كجندل فإن تنوينه عوض عن ألف جنادل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المصنف خلافه وأنه تنوين صرف بدليل جره بالكسرة قال وليس ذهاب الألف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من جوار ؛ ولا ماهو عوض عن حرف أصلى نحو أعيم ويعيل مصغرى أعمى ويعلى ، ومراده بمضافها ماتضاف إليه ولو عبر به كان أولى ، وأشار بإذ للعوض عن جملة أو جمل نحو — يومئذ تحدث أخبارها — فإنه عوض عن الجمل فى — إذا زلزلت — الخ :

والذى يظهر كما قال أبو حيان أن حذف ماتضاف إليه إذ جائز لاواجب ، وقد يحذف جزء الجملة فيظن من لاخبرة له أنها أضيفت إلى المفرد نحو « والعيش منقلب إذ ذاك أفننانا » أى إذ ذاك كذلك :

وقال الأخفش : التنوين اللاحق لإذ تنوين التمكين ، والكسرة إعراب المضاف إليه انتهى : وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بملازمتها للبناء وبأنها كسرت حيث لاشىء يقتضى الجر نحو وأنت إذ صحيح وبأنه سبق لإذ حكم البناء ، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه وبأن الغرب بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة له إلا كونه مضافا لمبنى وبأنهم قالوا يومئذا بفتح الذال منونا ، ولو كان معربا لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه فدل على أنه بنى على الكسر تارة لأنه الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف ، وانظر هل يلحق غير إذ وكل وبعض وأى للعوض عن المفرد وما ذكره فى كل وبعض وافق فيه الرضى ، وقيل تنوينهما تنوين تمكين يزول عند الإضافة ويوجد عند عدمها : وقيل لامخالفة فى الحقيقة لأن تنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا مرية إلا أنه تنوين صرف لأن مدخوله معرب فهو من القسم الأول بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فإنه تنوين عوض لا غير لأن مدخوله ظرف مبنى انتهى ، وقوله لأن مدخوله الخ إنما يدل على أنه ليس بتنوين صرف لكن ماالمانع من كونه للتنكير أيضا بناء على أنه لا يختص باسم الفعل والصوت إلا إذاكان متمحضا للتنكير فلا يتم قوله لا غير على إطلاقه إلا على المشهور من الاختصاص إلا أن يقال عوض الإضافة مثلها مانع من التنكير : هذا ، ويرد على التعليل الأوّل أن الزوال عند الإضافة الخ خاصة لكل تنوين لا لتنوين الصرف فقط (قوله على الصحيح) هو مذهب سيبويه ومقابله أقوال مذكورة مع ردها فى المغنى وغيره : واختلف فى تفسير كلام سيبويه فقيل إن منع الصرف مقدم على الإعلال كما يشهد له لغة من أثبت الياء حالة الجر مفتوحة فأصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين وإلا لم يكن منع الصرف مقدما وإن وقع للرضى ومن تبعه خلافه استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجد فى آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ماقبلها ، وقد أعل فى الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقالا فإذا خلا من أل والإضافة تطرق إليه التغيير وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون فى اللفظ إخلال بالصيغة :

وفسره بعضهم بأن الإعلال مقدم على منع الصرف وهو الصحيح ، لأن الإعلال متعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من أحوال الكلمة بعد تمامها ، فأصله جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، ثم وجد صيغة الجمع الأقصى موجودة تقديرا لأن المحذوف لعلة كالثابت ، ولهذا لا يجرى الإعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين

وأما التنوين اللاحق لروىّ البيت وهو الحرف الذى تعزى له القصيدة وللأعاريض المقفاة والمصرّعة ، فتسميته تنوينا مجاز لاحقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته أل وثبوته خطا ووقفا وحذفه فى الوصل نص عليه ابن مالك فى التحفة وتبعه ابنه فى نكت الحاجبية والمصنف فى الأوضح ، فلا يرد على إطلاقه هنا ، وقد أنهى ابن الخباز فى شرح الجزولية أقسام التنوين إلى عشرة ، وجمعها بعضهم فى قوله :

أقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فإنّ تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوّض وقابل والمنكر زد ... رنم أو احك اضطرر غال وما همزا

( و ) يعرف أيضا ( بالحديث عنه ) أى الإسناد إليه وهو أن يضم إليه ماتتم به الفائدة ،

---

فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوّض التنوين من الياء ليقطع طماعية رجوعها ( قوله لروىّ البيت ) أى عوضا عن حرف المد كقوله : وكأن قدى ، ويسمى تنوين ترنم أو عوضا عن حرف غيره ، ويسمى الغالى كقوله وإن وللأعاريض المقفاة والمصرعة فإن كان بدلا عن حرف مد فتنوين ترنم نحو .. أقلى اللوم عاذل والعتابن .. أو غيره فتنوين غال نحو .. قالت بنات العم ياسلمى وإنن .. والعروض اسم لآخر جزء من النصف الأوّل من البيت ، والمقفاة المماثلة للضرب من غير تغيير ، والمصرعة التى غيرت لتوازى ضربها عند حذف حرف الإطلاق والضرب اسم لآخر جزء من البيت ( قوله مجازا ) من باب تسمية الشىء باسم مايشاكله ( قوله وثبوته خطا الخ ) ذكر الزمخشرى أن تنوين الترنم يقع فى إنشاد الشعر مكان حرف الإطلاق إذا وصل المنشد ولم يقف وهو نص فى أنه لا يكون حالة الوقف ( قوله فلا يرد على إطلاقه هنا ) أى إطلاق التنوين أو إطلاق المصنف التنوين إضافة للمصدر إلى مفعوله أو إلى فاعله ، وهذا أولى من الجواب بأن أل فى التنوين للعهد إذ لا معهود يصرف اللفظ إليه عند من ذكر له العلامات وبأنهما لقلتهما واختصاصهما بالشعر لم يعتبرهما ؛

لكن يرد على جواب الشارح أن ماعداهما من أقسام التنوين غير مختص بناء على قوله إن المختص الأربعة المتقدمة ( قوله زاد الخ ) مراده الإشارة إلى تنوين الزيادة وهو تنوين المنادى المضموم كقوله : سلام الله يامطر ، وتنوين الترنم وسبق مثاله وتنوين الحكاية وذلك كما إذا سميت بعاقلة لبيبة ، وحكيته على ما كان عليه وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف مالا ينصرف وتنوين الغالى وسبق مثاله وتنوين المهموز كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد ، وانظر لم لا أدخل تنوين المنادى فى تنوين الضرورة ( قوله وبالحديث عنه ) أى اللفظ أو القول كما يشهد له قول الشارح فيما سيأتى على أن جماعة اعتبروا فى الإسناد القول الخ أو الشىء أو مثل هذه العبارة كالمفعول به لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا ، والمعنى بالحالة التى يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم ليلزم الدور لأن معرفة الإسناد إلى الاسم تتوقف على معرفة الاسم ؛

قال فى [ الفواكه الجنية ] وإنما اختص الإسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع لأن يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا إليه لزم خلاف وضعه انتهى ، وقوله لأن الفعل وضع مسندا أى لأنه وضع للحدث مع نسبة إلى فاعل معين فهو لا يتحقق إلا مسندا بعض معناه إلى الفاعل ، فهو بهذا الاعتبار مسند لإتمام معناه والأفعال الناقصة دالة على الحدث فى أصل وضعها ضرورة (قوله أى الإسناد إليه) هو أعم من الحديث والإخبار عنه على ماعلمت فيما سبق ،وفى هذه العلامة خلاف فهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقا وكثير من البصريين على المنع مطلقا ، والفراء وجماعة على الجواز بشرط كون المسند إليها قلبيا وباقترانها بمعاق عن العمل ( قوله أن يضم إليه ) أى اللفظ أو الشىء ( قوله ما ) أى لفظ ، وقوله تتم به الفائدة قاصر إذلا يشمل

(كتاء ضربت) بتثليثها بالحركات فإنها اسم لأنك قد حدّثت عنها بالضرب وكمن وضرب من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض :

فإن قيل : إذا كانا اسمين فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف وعن الثانى بأنه فعل وهل هذا إلا تناقض؟

قلت : قال الرضى ليس المراد أنهما فى هذا التركيب حرف وفعل، بل المراد أنهما إذا استعملا فيما وضعا له كخرجت من الكوفة وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا على أن جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصى

---

زيدا فى إن قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما هو واقع فى المركبات الناقصة فالظاهر أن مطلق الإسناد ولو ناقصا علامة على الاسم (قوله كتاء ضربت) أى كالحديث عنه والإسناد إليه الذى فى تاء ضربت فى التاء الإسناد إليه بمعنى أنه مسند إليه أى متصف بذلك وإلا فالإسناد فعل الفاعل وهو ليس فى التاء (قوله بتثليثها فى الحركات) القرينة على ذلك النظر فى المعنى المتبين به مساواة الحركات أو التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث فى نفسها (قوله وكمن وضرب) أى فإنهما اسمان والسكون والفتحة فيهما للحكاية، ويدل على اسميتهما الإخبار عنهما وعدم دلالة ضرب على حدث وزمان محصل وخلوها عن الفاعل ودخول حرف الجر فى نحو مرفوع بضرب. فإن قيل التقدير بكلمة ضرب لزم كون المضاف إليه غير اسم كما فى المغنى وعدم ذكر متعلق لمن، وإنما أعاد الكاف فى قوله وكمن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى من الاسمية وهو دخول حرف الجر عليه، ولأنه نوع من الإسناد غير ماقبله، ولأن الكاف الأولى من كلام المصنف (قوله من قولك من الخ) أى مقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل أو بيان (قوله وهل هذا إلا تناقض) أى لغة فالإشارة إلى الاسمية وعدمها الذى استلزمه الخبر أو اصطلاحا فذلك إشارة إلى القضيتين المندرجتين بالقوة فى قوله من حرف جر ضرب فعل ماض إذ الأول فى قوة قولك من اسم من حرف، والثانى فى قولك ضرب اسم ضرب فعل (قوله قلت قال الرضى الخ) نقل لكلامه بالمعنى :

وحاصله أن الإخبار عنهما باعتبار معناهما فهو نظير الإخبار فى قولك زيد قائم ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه :

قال السيد : وماذكره كلام ظاهرى ليس بصحيح لأن دلالة الألفاظ على نفسها إن سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها فى الألفاظ المهملة كقولك جسق مهمل، ودعوى وضع المهملات للدلالة على أنفسها مما لا يقدم عليه من له أدنى مسكة أو نحوهما فى مباحث الألفاظ، وذهب إلى أنه لاوجه لاسميتهما على مافصله بل هما لفظا فعل وحرف أريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم يسند إليه، وماذكروا من اسمية المبتدإ وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف فهى أحوال كلمات إذا استعملت فى معانيها وعلى هذا فقس ضرب فعل ماض لأنه موضوع لمعناه :

والمراد بالخاصة أن الفعل المستعمل فى معناه لايسند إليه متوجها إلى المعنى أو معناه لا يسند إليه معبرا عنه بلفظه فقط وكذا الحرف، والحكم فى المثالين غير متوجه إلى معنى الفعل والحرف فلا إشكال، وفى كلام العضد مايقتضى أن دلالة الكلمة على نفسها وضعية .

قال السيد : وليس بوضع قصدى بل ضمنى ومثله لا يوجب الاشتراك وإلا كان جميع الألفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر فى الاشتراك الوضع القصدى والمدلول مغاير للدال (قوله على أن جماعة الخ) انظر ماموقع هذه العلاوة فإنها تعود على الحكم الذى أصله من اسمية من وضرب فيما ذكره بالبطلان لأن ابن مالك لايرى اسميتهما، ولعله يحتج لما مال إليه السيد فلا يشكل عليه عدم اسمية المبتدإ ونحو ذلك مما مر، وأيضا هذه

اعتبروا فى الإسناد إلى القول إسناد ما لمعناه ليخرج ما أسند إليه ما للفظه كالمثالين المذكورين ، وأما إسناد خير إلى نسمع فى قولهم : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، فؤول .

( وهو ) أى الاسم بعد التركيب

---

العلاوة تقتضى أن الكلام أولا مبنى على أن الإسناد ولو للفظهما من علامات الاسم وإن من اللفظى من وضرب فى التركيبين ، ولو كان الأمر كذلك لزم التناقض المذكور فى السؤال ولم يكن الجواب المتقدم عن الرضى ملاقيا له لأنه نص فى أن الإسناد إلى معناهما فتدبر ، فالأظهر أن يمثل الإسناد اللفظى بمثل ضرب ثلاثة أحرف ومن حرفان مما لا داعى فيه لاعتبار الإسناد لمعناه لعدم التناقض فيه ، هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكر إنما هو بالنظر لما جرى عليه فى شرح التسهيل فلا ينافى أنه فى الكافية والشافية وافق الجمهور كما هو ظاهر قوله :

وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

وعلى الإعراب فما كان على حرفين ضعف ولو كان ثانيهما صحيحا ، وهذا بخلاف ما لو جعل نحو ذلك علما لغير اللفظ فإنه لا يضعف إذا كان الثانى صحيحا ، ويجعل من باب ما حذفت لامه نسيا وهى حرف علة قاله الرضى وبين سر ذلك ، وهذا الأخير هو الذى اقتصر عليه فى التسهيل لأنه لا يرى جعل الكلمة علما للفظها فلا يرد عليه أنه ترك ذكر التضعيف فيما ثانيه صحيح ولأنه كيف يعربه من غير تضعيف والشبه الوضعى موجود فيه ، ووجه دفع هذا أنه على ثلاثة أحرف بحسب الأصل ، ثم إذا تحققت المقام أشكل دعوى أن الخلف لفظى من مولانا شيخ الإسلام ، وغاية التوجيه له أن ابن مالك أثبت الإسناد اللفظى فى التركيبين وجعله غير مختص بالاسم وغيره لم يثبته بل جعل الإسناد معنويا كما علمت ه

وقولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا لقرينة كمن حرف جر وضرب فعل ماض مبنى على كلام ابن مالك والسيد ، وأما عند الرضى وابن هشام فالصواب أن يقال إلا لقرينة كزيد ثلاثى ( قوله إسناد ما لمعناه ) أى إسناد شىء ثابت لمعناه كزيد قائم فقائم ثابت لمعنى زيد وهو مسماه ، وقد أسند إلى لفظ زيد متصف بالقيام :

فإن قلت : الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم ه

أجيب : بأنا لا نسلم لأن معنى قائم شىء ، ولا شك أن هذا ثابت لمسماه إذ هو شىء متصف بالقيام (قوله إلى تسمع ) أى وهو فعل ولم يرد لفظه ( قوله فؤول ) أى على حذف أن وهما فى تأويل المصدر أى سماعك فالإسناد فى الحقيقة إليه وهو اسم :

وقال البيضاوى : الفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له أما لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم فى الإضافة والإسناد إليه انتهى :

وانظر على هذا هل فى نحو ينفع من ـ هذا يوم ينفع ـ ضمير مستتر أو صار حكمه حكم المصدر فلا يستتر فيه ضميره وهل يقع وحده فى محل جر أو جره مقدر ، وإنما أطبقوا على التأويل فى أمثال هذا للعلم اليقينى بأن المعنى الفعلى غير مراد ، هذا وفى عبارة الشارح مساهلة لأن المؤول المسند إليه لا الإسناد ، وعبارته فى الفواكه وأما تسمع الخ فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (قوله بعد التركيب ) أما قبله فقسم ثالث لا معرب ولا مبنى وهذا مذهب ابن عصفور ، ومذهب ابن مالك أنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى أنها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل أن الشارح يوافق ابن مالك وإنما قيد بذلك لأن الأسماء المذكورة لا تنقسم إلى معرب ولا مبنى ، لأن انقسام الشىء إلى أقسام لا يقتضى انقسام كل منها إلى تلك الأقسام :

( ضربان ) أى نوعان أحدهما ( معرب ) وهو الأصل فى الأسماء أى الغالب ولهذا قدمه ويسمى متمكنا وكذا أمكن إن انصرف ، وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها إلا الإعراب بخلاف الفعل إذ يمكن تميزها بغيره ؛

والمعرب مشتق من الإعراب فينبغى الكلام عليه أولا إذ معرفة المشتق موقوفة على معرفة المشتق منه ؛ فالإعراب لغة البيان والتغيير والتحسين ، يقال أعرب عن حاجته إذا أبان عنها ، وأعربت معدة البعير إذا تغيرت لفساد ،

---

قال شيخنا : وهذا القيد ظاهر فى المعرب على القول بأن الأسماء قبل التركيب ليست معربة كما سيأتى ، وأما بالنسبة للمبنى ففيه نظر إذ قضيته أنه لا يتصف بالبناء إلا بعد التركيب وأما قبله فلا ، وليس كذلك فإن الاختلاف إنما هو فى الأسماء القابلة للإعراب كما سيعلم مما يأتى ( قوله ضربان ) الضرب والنوع والقسم بمعنى ؛

قال فى [ الفواكه الجنية ] وتقسيم الاسم إلى معرب ومبنى من تقسيم الشىء إلى ما هو أخص منه مطلقا لا من تقسيم الشىء إلى ما هو أعم منه كما توهمه بعضهم ، إذ التقسيم ضم مختص إلى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقا من المقسم انتهى ، وستقف أول تعريف المعرب على إيضاحه (قوله أى الغالب) أى الراجح فى نظر الواضع : فاندفع أنه لا معنى للأصالة والفرعية فى الأنواع على أن ذلك فى الأنواع المنطقية لا مطلقا ، وصح عموم قولهم الأصل فى الأسماء الإعراب وسقط ما قيل إنه يخرج منه صنفان : أسماء الأصوات لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة لأنها غير كلمات فى الأصل ، والثانى أسماء حروف التهجى لأنها كالحكاية لحروف التهجى التى ليست بكلم ، ومن ثم كانت أوائلها الحروف المحكية إلا لفظة لا لعدم إمكان النطق بالألف الساكنة ( قوله فى الأسماء ) متعلق بأصل لأنه بمعنى متأصل أو بمحذوف أى وجوده أى وجود إعرابه على أن الضمير يحتمل رجوعه للإعراب المفهوم من قوله معرب ، ويدل لذلك قوله وإنما كان الأصل فيه الإعراب فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل ، وإنما حكم بأن المعرب هو الأصل ، والأصل فى الأسماء الإفراد ، وهى فى حالة الإفراد غير مستحقة للإعراب بل مبنية فالأصل البناء لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل فى الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع ، فبناء المفردات وإن كانت أصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا غير وضعى ( قوله ويسمى متمكنا ) أى فى الاسمية أو فيها وفى الإعراب ( قوله أمكن ) اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن بأنه اسم تفضيل من تمكن وبناؤه منه شاذ . ورد بأنه سمع من كلامهم مكن مكانة فالبناء قياسى جار على القاعدة ( قوله بتعاقب معان ) أى تركيبية ( قوله بخلاف الفعل ) يأتى بيان ذلك فى بحث إعراب المضارع ( قوله فينبغى الكلام عليه أولا ) إشارة للاعتراض على المصنف حيث تكلم عليه ولم يتكلم على الإعراب أصلا فضلا عن تأخر الكلام عليه فلا ينفعه الجواب بأنه قدم حد المعرب نظرا إلى أنه محل الإعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقديمه بمنزلة تقديم المحل على الحال ؛

هذا ، وقال شيخنا العلامة الغنيمى : لعل مراده بقوله إذ معرفة المشتق الخ فى الجملة ، وإلا فالمعرب الاصطلاحى لا تتوقف معرفته على الإعراب عند التأمل الصادق ، ولو سلم فالجهة منفكة فتأمل ( قوله البيان ) قال فى شرح الحدود : والمناسب من معانيه الإبانة إذ القصد به إبانة المعانى المختلفة انتهى . وقال فى الفواكه إن التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحى ؛

هذا ، وقد نهى بعضهم معانى الإعراب اللغوية إلى عشرة منها التحبب ومناسبته أن المتكلم بالإعراب يتحبب إلى السامع والتكلم بالعربية ، لأن المتكلم بالإعراب موافق للغة العربية ( قوله وأعربت معدة البعير الخ )

وجاريته عروبة أى حسناء . واصطلاحا على القول بأنه لفظى أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة أو مانزل منزلته وعليه المصنف فى الأوضح والشذور ،

---

فى كلام ابن فلاح وغيره ، وقيل إنه مشتق من قولهم عربت معدة البعير إذا فسدت وأعربتها أى أفسدتها ، والهمزة للسلب كأشكيت الرجل إذا أزلت شكايته ، وعليه حمل قوله تعالى — إن الساعة آتية أكاد أخفيها — أى أزيل خفاءها حتى تظهر .

والمعنى أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه ، وقيل إنه منقول من قولهم عربت معدة الفصيل إذا فسدت ، وأعربتها إذا أفسدتها ، والهمزة للتعدية لا للسلب :

والمعنى أن الكلام كان فاسدا بالتباس المعانى فلما أعرب فسد بالتغيير الذى لحقه فظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحا فى المعنى انتهى ؛

ولا يخفى أنه غير موافق لكلام الشارح ، نعم إن وجد فى اللغة عرب وأعرب من باب فعل وأفعل اتجه ما هنا (قوله أثر) أى حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وهذا تعريف المصنف ، وهو معنى قول التسهيل ماجىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، لكن ابن مالك فصل الأثر والمصنف أجمله وزاد بيان محله وأنه يكون ظاهرا أو مقدرا مع الإيجاز فلله دره (قوله ظاهر) أى موجود لأن السكون والحذف غير ملفوظ بها وإن تعلقا بملفوظ ، ولو عبر بموجود كان أولى لأن المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بمقدر (قوله مقدر) أى معدوم مفروض الوجود (قوله يجلبه العامل) أى يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد أن لم يكن فلا يرد إعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعا ، واحترز به عن حركة النقل والإتباع والتخلص من الساكنين فلا يكون إعرابا لأن العامل لم يجلبها (قوله فى آخر الكلمة) الظرفية مجازية فإن المعرب بالحروف الأثر فيه نفس الآخر لأن النون فى المثنى والجمع بمنزلة التنوين فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ماقبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النون : وقد يقال الواقع بعد أكثر حروف الكلمة كأنه واقع بعد الكل ، وشملت الكلمة المعرب من الأسماء والأفعال ولم يقل فى آخر المعرب فرارا من الدور وإن أجيب عنه ، والغرض من هذا القيد بيان محل الإعراب من الكلمة وليس باحتراز إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة حتى يحترز عنها ؛

قال المصنف فى [ شرح الشذور ] : وحركة ما قبل الآخر فى نحو : امرئ إما إعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها لوجوب دخولها أو اتباع عند البصريين فلا تدخل :

وأما نقل الحركة فى الوقف فلا يريدون أن حركة الإعراب صارت إلى ما قبلها وإنما يريدون أنها مثلها كما قال أبو البقاء ، أو أن هذه حالة عارضة فلا يعتد بها وإنما جعل الإعراب فى الآخر لأن المعانى المحتاجة له من أحوال الذات وهى متأخرة عن الذات ، والدال على المتأخر متأخر (قوله أو مانزل منزلته) أى كدال يد لأن مابعدها ترك نسيا منسيا ، وكألف اثناعشر لأن عشر حال" محل النون وهى بمنزلة التنوين (قوله وعليه المصنف فى الأوضح الخ) هو الأصح لأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعانى والتمييز إنما يكون بالأثر ولو مقدرا وهو فى حكم الملفوظ ولا يرد عليه قولهم حركات الإعراب وعلاماته والمضاف والمضاف إليه متغايران لأنه يكفى فى التغاير كونهما من قبيل إضافة العام إلى الخاص :

وأيضا قد اتفقوا على أن أنواع الإعراب رفع ونصب وجر ونوع الجنس يستلزم حقيقته أى توجد حقيقة الجنس فى النوع فوجب كونه لفظيا ، ويحتاج من يقول إنه معنوى إلى أن المراد نوع ما يدل على الإعراب فعبر

وعلى القول بأنه معنوى تغييرأواخر الكلم أو مانزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وعليه

---

عن المعنوى باللفظى مجازا ( قوله وعلى القول بأنه معنوى ) نسب لظاهر كلام سيبويه ، وقواه الرضى بأن البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ، ولا يطلق البناء على الحركات انتهى : وانظر تفسير الضد بالعدم فإنه لا يخلو عن تأمل ولا يخفى أن ابن مالك يطلق البناء على الحركات ( قوله تغيير ) أى تغير إطلاقا للمصدر وإرادة الحاصل به أو هو مصدر مبنى للمفعول أى كون الأواخر مغيرة ، لكن قال أبو حيان فى تفسير قوله تعالى - وأوحينا إليهم فعل الخيرات - ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه أجاز ذلك الأخفش والصحيح منعه ( قوله أواخر الكلم ) أى ذاتا بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة كالمثنى والجمع جرا ونصبا ، أو حكما كما فيهما حال الرفع لأن الألف والواو صارا لشيئين بعدما كانا لشىء واحد إذا كان إعرابه بالحروف ، أو صفة بأن تتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة كما فى زيد نصبا وجرا ، أو حكما كما فى غير المنصرف حال جره بعد نصبه إذا كان إعرابه بالحركة ، والمراد بالآخر ما يشمل الآخر بحسب الأصل فيدخل تغيير آخر الجزء الأول من المركب الإضافى على أن آخر الجزء الأول منزل منزلة الآخر وصار الحد جامعا وخرج به التغيير فى غير الآخر لتصغير أو نحوه وإن أمكن خروجه بما بعده لأنه لم يمكن لعامل لكن قيد اختلاف العوامل لم يأت إلا بعد ، وإضافة أواخر للكلم جنسية كلام الكلم يبطلان معنى الجمع فلا يلزم عدم تحقق الإعراب إلا بتغير ثلاثة أواخر التى هى أقل الجمع لثلاث كلم التى هى أقل الجنس الجمعى ( قوله لاختلاف العوامل ) أى تغيرها ودخول أحدها بعد الآخر ، والمراد باختلافها وجودها وإن لم تختلف لأن الاختلاف يستلزم الوجود فدخل إعراب المعرب ابتداء ، وعبر بالاختلاف لمشاكلة تغيير وأل فى العوامل للجنس فتبطل الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بنقل واتباع وتغيير نحو : غلامى بالياء فليس بإعراب بل الإعراب التغير التقديرى ، وصار الحد مطردا منعكسا (قوله الداخلة عليها ) أى الحاصلة والمتحققة معها فدخل العامل المتقدم والمتأخر والمعنوى أو المسلطة عليها كما يدل عليه كلام الشارح فى تعريف المعرب ، فيدخل ماذكر ويخرج العامل الداخل غير المسلط كالمؤكد فى نحو : أتاك أتاك اللاحقون ، فسقط ماقيل إن قيد الداخلة لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لا يكون التغير بسبب العوامل إلا وهى داخلة على أنه لولم يفسر بالتسلط يمكن أن يكون احترازا عن حركة الحكاية فإنها بسبب عامل غير داخل فى كلام المتكلم ( قوله لفظا أو تقديرا) حالان من تغيير على أنهما مصدران بمعنى اسم المفعول أى ملفوظا أثره لأن نفس التغيير ليس ملفوظا أو مقدرا وذلك نحو : عصا فإنه استحق الإعراب ولم يظهر لمانع فقدر أنه متغير بخلاف المبنى الواقع فى محل المعرب فإنه لم يستحق الإعراب بل لو كان فى محله معرب لتغير آخره ، فظهر الفرق بين الإعراب التقديرى والمحلى :

واعلم أن عدم استحقاق الإعراب إما لأن اللفظ لا يقبله أصلا كما فى المبنى أو لأن العامل لا يقتضيه كما فى نحو : مررت بزيد كذا قيل وفيه نظر ، لأنه لا يتناول المجرور بحرف زائد مع أن إعرابه محلى ، وفى هذا الإعراب مجىء الحال من الخبر ووقوعها مصدرا منكرا وهو مع كثرته لا ينقاس ، ويجوز نصبهما على المصدرية وهما بمعنى المفعول أيضا أى تغييرا ملفوظا أو مقدرا على ما سلف وعلى التمييز المحوّل عن المضاف إليه ، والأصل تغيير لفظ أواخر الكلمة أو تقديرها أما تغيير اللفظ فواضح وأما تغيير التقدير فالإضافة لأدنى ملابسة ، لأن الآخر محل التغيير فالتقدير متعلق به وعلى الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها أى سواء أكان ماذكر لفظا الخ ،

كثير من المتأخرين ، وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله (وهوما ) أى الذى أو شىء (يتغير ) هيئة (آخره) لفظا أو تقديرا

---

وتجويز أن يكون قوله لفظا أو تقديرا تفصيلا لتغيير الأواخر واختلاف العوامل على أنه من باب تنازع المصدرين مبنى على أن التنازع يجرى فى العاملين الجامدين ، وصرح فى الأوضح بالمنع (قوله وهو ظاهر تعريفه الخ) قال فى [ شرح الحدود ] إنه قضية وذكر أنه تعريف بالمفهوم ، وأن تعريفه باللازم ماسلم من مشابهة الحرف (قوله أى الذى أو شىء ) إشارة إلى أن مايحتمل أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة وهو أولى لفظا لأنها خبر صورة لقوله وهو شأنه التنكير ، لكن التعريف حقيقة للمفهوم بالمفهوم ، وقيل ولئلا يلزم الاقتصار على الفصل لأن الموصول مع الصلة بمنزلة شىء واحد فلا تكون كلما جنسا فكان ينبغى تقديم هذا الاحتمال : بقى أن ما على كل تقدير واقعة على الاسم لأنه قسم الاسم إلى المعرب والمبنى ثم عرف كلا منهما فدل على أن التعريف للقسم ، وقسم الشىء هو الشىء مع قيد فلا يكون أعم منه ، وتجويز أعميته مؤول أو خطأ وكل من المعرب والمبنى أعلم لشموله الفعل فليس القسم إلا الاسم المعرب فدل على أنه أخذ الاسم فى التعريف ، ولايستلزم تعريف الشىء بنفسه لأن المحتاج إلى التعريف إنما هو المعرب إذ الاسم قد علم ، وماكان كذلك يشار فى تعريفه إلى المعلوم مجملا ويفصل المجهول اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم : الأنف الأفطس أنف ذو تقصير ، فكأنه قال الاسم المعرب كلمة تقبل أن والتنوين والإسناد بتغيير آخرها بحسب العوامل الخ ( قوله مايتغير آخره ) أى يستحق ماهو آخره التغيير على ماذهب إليه ابن الحاجب ، أو مايصلح لاستحقاق التغير بعد التركيب كما هو مذهب الزمخشرى ، ويوافق ابن الحاجب قول ابن مالك : إن الأسماء قبل التركيب مبنية .

واعلم أن المراد بالأفعال فى التعاريف مجرد ثبوت الحدث أو الاستمرار لا الاقتران بزمان ، وعلى كل فهى مجاز مشهور فلا ضرر فى وقوعها فى الحد ، وحينئذ لايتناول التعريف الأسماء حال عدم تركيبها إذا سبق تركيبها فيما مضى إن عبر بتغير ماضيا أو أريد تركيبها بعد أن عبر بيتغير إن كان مضارعا ، ولو دلت تلك الأفعال على الزمان تناول التعريف ذلك لأنها تغيرت فيما مضى أو تتغير فيما يأتى ( قوله هيئة آخره ) أى حالة شبيهة بالهيئة والصفة لاهيئة وصفة حقيقة ، لأن الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له وتقدير الهيئة لأنه لا تغير له فى ذاته : لا يقال هذا واضح فى الإعراب بالحركات والسكون :

أما الحروف فهو تغيير واقع فى ذات الآخر لا فى حاله : لأنا نقول لما وقع الحرف نائبا عن الحركة صح إدراج الحروف فى هذا القدر لأن المنوب عنه من الأحوال فأطلقنا هذا الاسم على نائبه إعطاء للنائب حكم المنوب عنه ، أو نظرا للأصول لأنها المقصودة والفروع محمولة عليها ، أو إلى التحقيق من أن الإعراب بالحركات مطلقا ولو تقديراً فى مواضع النيابة اعتناء بمقام التعريف ، ولا يضر ذكر الإعراب بالحروف بعد ذلك لأنه نظر فيه للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين ، لكن جرى فى الفواكه على التعبير فى المعرب بالحروف بتغيير الذات هذا : وفى تقدير هيئة تغيير الإعراب المتن لغير حركته وهو لايجوز اتفاقا ( قوله لفظا أو تقديراً ) إن قيل المعنى بتغيير آخره تقدير الاختلاف العوامل . أجيب بالمنع لأن الإعراب التقديرى أن يقدر الإعراب على محله وهو الحرف الأخير لمانع من الظهور كالتعذر والاستثقال ، والمبنى لا يقدر على آخره لأن المانع فى جملته وهو مشابهته للمبنى ، وقد يكون فى آخره كما فى جملته نحو هذا ، ولهذا يقال إن المبنى فى محل الرفع مثلا أى فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ماحققه الرضى وتلقوه بالقبول ، ومن هنا يشكل

(بسبب العوامل) المختلفة المقتضية رفعا أو نصبا أو جرا (الداخلة عليه) لفظا أو تقديرا، وذلك (كزيد) وموسى ؛ فقوله مايتغير كالجنس للمعرب فدخل فيه التغير الكائن فى الأوائل والأواسط :

وخرج بقوله آخره تغييره الأوائل والأواسط ، والمراد بالآخر ماكان آخره حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد .

وقولنا لفظا أو تقديرا إشارة إلى أن المعرب نوعان : لفظى وهو مايظهر فيه الإعراب كزيد ، وتقديرى وهو مايقدّر فيه ذلك كالفتى وغلامى ، ومنه نحو : القاضى رفعا وجرًّا ، وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم

---

دعوى أن الإعراب المحلى لايختص بالمبنى كفاعل المصدر المجرور به والظرف إذا وقع خبرا نحو– والركب أسفل منكم– (قوله بسبب العوامل) أى جنسها لأن اللام للجنس فتبطل معنى الجمعية (قوله المقتضية الخ) صفة المختلفة لبيان أن المراد الاختلاف فى العمل وليس لدفع النقض بمثل إن زيداً مضروب وإنى ضربت زيداً وإنى ضارب زيداً فإن العوامل مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية ، ولم يتغير آخر المعرب لأنه لا نقض بذلك بعد الاعتراف بأن أل للجنس ، وهذا النقض أورده الجامى فى قول الكافية وحكمه أن يختلف آخره وليست العبارة هنا كتلك ، ومن ظن الاتحاد وقع فى الخلط والفساد (قوله لفظا أو تقديرا) فيه قصور لأنه يخرج العوامل المعنوية (قوله وذلك كزيد وموسى) يعنى من نحو قولك جاء زيد وموسى بأن كانا موكبين مع غيرهما على الأصح من اشتراط التركيب فى الإعراب، وأشار إلى أن قوله كزيد خبر مبتدأ محذوف ؛ ثم الكاف إن كانت اسما فهى خبر فى محل رفع وإن كانت حرفا فالجار والمجرور فى موضع الخبر ، ويجوز أن يجعل كزيد مفعول فعل محذوف أى أعنى كزيد (قوله كالجنس) لم يقل جنس تحاشيا عن إطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية فإنه مجاز كإطلاق الفصل على المختص ببعضها لأن الجنس الحقيقى ماتحته ماهيات متحققة فى الخارج ، لكن اعترض بأن اللفظ كيفية تعرض للنفس الضرورى والكيفية قسم من الموجود الخارجى، ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ كالدلالة على المعنى المقترن بزمان ، وخاصية وجودية أخرى يشاركه فيها بعض مايشاركه فى الأولى دون البعض الآخر كدلالته على خصوص الزمان المعين ، فالماهية المركبة من الكيفية والخاصتين موجودة فى الخارج بوجود جزئياتها فيها ، والمشترك الأعم من أجزائها جنس والمتوسط والأخير فصلان (قوله التغيير الكائن الخ) أى ذو التغيير أو التغيير بمعنى المتغير لأن الداخل المتغير لا التغيير ، ولو حذف الكائن كان أظهر لأن الظرف إذا وقع صفة وكان متعلقه كونا عاما وجب حذفه إلا أن يقال هو بمعنى كون خاص أو مبنى على رأى من لم يوجب حذفه (قوله وخرج بآخره تغيير الخ) فيه ماعلمت ، ثم المراد خروج تغيرهما إذا لم يكن معه تغيير الآخر بأن لم يكن معربا أو مطلقا لكن من حيث تغيير الأوائل والأواسط أما من حيث تغيير الآخر فداخل لأنه معرب ، ونسب خروج ماذكر لهذا القيد لسبقه وإن كان ماخرج به يخرج بما بعده (قوله وقولنا لفظا الخ) منه يعلم أن أو فى قوله أو تقديراً فى الموضعين للتقسيم لا للشك فلا ينافى التعريف (قوله لفظى الخ) لو قال مايظهر إعرابه ومايقدر كان أخصر وأولى لأن الذى يوصف حقيقة بالظهور والتقدير هو الإعراب (قوله مايظهر فيه الإعراب) أى نفسه على القول بأنه لفظى أو أثره على القول بأنه معنوى (قوله كالفتى الخ) أى الموقوف عليه والمحكى والمتبع (قوله ومنه نحوالقاضى) فصله بمنه لتقييده بقوله رفعا وجرا ، وقس عليه مابعده والأول مطلق (قوله وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم) والواو مقدرة استثقالا عند ابن الحاجب وتعذرا عند غيره وهو وجيه .

رفعا فقط كمسلمى ، وكذا الأسماء الستة والجمع المذكر مطلقا والمثنى رفعا إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن نحو : جاء أبو الحسن ومسلمو القوم وصالحا القوم نبه عليه السيد فى حاشيته وغيره :

وخرج بقوله بسبب العوامل مايتغير آخره لا بسبب ذلك بل بسبب غيرها كالإتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين .

وقوله الداخلة عليه إشارة إلى أن آخر المعرب لا يتغير لأجل العوامل إلا إذا كان العامل مسلطا عليه سواء تقدم كضربت زيدا أم تأخر كزيدا ضربت ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون العامل ملفوظا به كما هنا أو مقدرا كما فى : بكم درهم اشتريت إذ التقدير بكم من درهم ، ولهذا قلنا ثانيا لفظا أو تقديرا .

والعوامل جمع عامل وهو ما أثر فى آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف ، والأصل فيه أن يكون من الفعل

---

وأما المثنى المضاف إلى ياء المتكلم فإعرابه ظاهر بالحروف فى الأحوال الثلاثة تقول : جاء مسلماى فهو مرفوع بالألف مضاف إلى ياء المتكلم ، ورأيت مسلمى منصوب بالياء المفتوح ماقبلها المدغمة فى ياء المتكلم ، ومررت بمسلمى مجرور بالياء المدغمة كذلك ( قوله رفعا فقط ) أما فى حالة النصب والجر فإعرابه ظاهر بالياء المدغمة فى ياء المتكلم ، وإنما قدرت الواو فى الرفع لأن العامل يقتضى خصوصها وهو غير موجود وإن وجد بدلها وهو الياء ( قوله والمثنى رفعا ) أما فى حالة النصب والجر فإعرابه ظاهر بالياء الموجودة المحركة بالكسرة ، وإنما لم تحذف لعدم ما يدل عليها بخلاف الألف فى حالة الرفع الدالّ عليها موجود وهو الفتحة ( قوله ماتغير آخره بسبب غيرها ) أى من حيث تغير آخره بسبب غيرها ؛ أما من حيث تغير آخره تقديراً بسببها فداخل قيل والأولى أن يقول ماتغير آخره لابسببها ليشمل ماتغير آخره لابسبب كحيث إذا فتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالمحرك اتباعا أو نقلا أو حكاية أو تخلصا من سكونين انتهى . وفيه نظر إذ حيث لم يغير آخرها إذ فيها لغات متعدّدة وهى من حيث كل لغة على حدة لم تتغير ( قوله إشارة إلى أن آخر المعرب الخ ) إشارة إلى أن الدخول بمعنى التسلط فيدخل العامل المتأخر بل والمعنوى ، وليس إشارة إلى أن هذا القيد لبيان الواقع كما ظن .

بقى أنه يمكن أن يكون احترازاً عما تغيرآخره بسبب عامل مسلط مؤكد بعامل غير مسلط بالنسبة لذلك العامل المؤكد ، وأن تكون الداخلة وإن لم تفسر بالمسلطة للاحتراز عماتغير بسبب عامل غير داخل فى كلام المتكلم كالمحكى من حيث ذلك التغير على ماعلم فى تعريف الإعراب . ثم انظر ماوجه الإشارة فى كلام المصنف لماقاله والظاهر أن يقول والمراد بالداخلة المسلطة فتدبر (قوله والعوامل جمع عامل) اعترض بأن فاعلا وصفا لايجمع على فواعل . وأجيب بأن العامل بغلبة الاستعمال صار اسما وفاعل الاسمى يجمع على فواعل فلاحاجة للقول بأنه جمع عاملة لأن العامل قلما يكون غير كلمة على أنه إنما يمتنع جمعه وصفا عليه إذا كان لمذكر عاقل ؛ وقد نص سيبويه على اطراد طوالع فى نجم طالع (قوله وهو ما أثر الخ) هو تعريف بالأخص لأنه لايتناول العامل المعنوى لأنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف ولا العامل إذا كان جارا ومجرورا ولا العامل فى المحل لأنه لايؤثر فى الآخر ، ثم المراد ما أثر فيما ذكر أثرا له تعلق بالمعنى التركيبى فخرج مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة نحو : من ابنك ، لكونه لاتعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره ، وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ ، ودخل العامل الزائد نحو : ماجاء من رجل ، فإنه أثر كسرة رجل ولها تعلق بالمعنى التركيبى من حيث إنها علامة على أن مدخولها محل لمادل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق ( قوله والأصل فيه الخ ) لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره ، والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضى صاحبا ومحلا

ثم الحرف ثم الاسم ، ولا يؤثر العامل أثرين فى محل واحد ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يمتنع أن يكون له معمولات ، والأصل تخالفه مع المعمول فى النوع ، فإن كان من نوع واحد فلمشابهة العامل مالا يكون

---

وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الإحداث والتحقق ، والحروف المختصة إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذى تعمل فيه ، والاختصاص موجب للعمل ليظهر أثر الاختصاص ، والاسم إنما يعمل فى الاسم لشبهه للفعل كاسم الفاعل عند الاعتماد ، أو الحرف كالمضاف إذا عمل فى المضاف إليه ، وفى الفعل لتضمنه معنى الحرف كاسم الشرط الجازم للفعل ، ولا يعمل الاسم فى الحرف بل هو المعروض للعوامل فيه ، وعبارته لاتفيد أن عمل الاسم بطريق الفرعية ، ثم إن كون الحرف أصلا فى العمل محل خلاف .

قال فى [ شرح الجمل ] العمل أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والحروف فما وجد منهما عامل ينبغى أن يسأل عن الموجب لعمله ( قوله ولا يؤثر العامل أثرين فى محل واحد ) أى من جهة واحـــدة فلا يرد المصدر إذا جر فاعله أو مفعوله فإن جهة الجر غير جهة الرفع أو النصب أو المراد أثرين لفظيين وفيما ذكر أحد الأثرين ، محلى إذا كان المضاف للمصدر ظاهرا بناء على أن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنيات ، وفيه ماعرفت قريبا أو هما محليان إذا كان ضميراً ( قوله ولا يجتمع عاملان الخ ) أى لا يجوز اجتماعهما عليه لأن العوامل النحوية وإن كانت علامات إلا أنهم نزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية ، ومن ثم رد على من قال إن المبتدأ والابتداء عاملان فى الخبر ونحو ذلك ، ولا اجتماع فى نحو: فإن لم تفعلوا لأن لم عملت فى تفعلوا لفظا وإن فى لم تفعلوا محلا.

وقولهم لا محل للحرف من الإعراب محمول على حالة انفراده وعدم انضمامه لغيره أما مع غيره فقد يكون له محل وذلك إذا لم يكن زائدا ولا شبيها به لأنه مطلوب لما يعمل فيه ، ألا ترى أن معنى لم فيما ذكر مطلوب لأن إذ المعلق نفى الفعل لا الفعل ، ومعنى الباء فى نحو : مررت بزيد مطلوب لمر لأنه لايتعدى إلا به بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له إذ ليس له معنى يطلبه العامل ، ولا اجتماع أيضا فى نحو زيد عندك وإن كان عندك منتصبا بالاستقرار فى محل رفع على الخبرية لأن المنصوب لفظا باستقرار عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير فتدبر ، والمراد أنهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا يرد نحو – ما جاءنا من بشير – فإنه توالى على بشير عاملان جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول بأن المعمول لجاء مجموع من بشير ولمن بشير وحده لأن الحرف هنا زائد فلا مجال لكونه مع مجروره فى محل إعراب كما أشرنا إليه آنفا ، وأما زيد وعمرو قائمان ففى قوة معمولين ، ويستثنى ما إذا تماثل العاملان فيجوز اجتماعهما نحو : جاء زيد وأتى عمرو الظريفان ، لأن تماثلهما نزلهما منزلة العامل الواحد ( قوله ولا يمتنع أن يكون له معمولات ) عدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافى أن الفعل المتعدى يجب عمله فى مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وإن جاز الحذف لبعضها على مايعلم من محله ، وقد تنتهى المعمولات إلى نحو العشرة إذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء ( قوله فإن كانا من نوع واحد ) أى بأن كانا اسمين ولا يتصور اتحاد النوع إلا فيهما لأن الفعل لا يعمل فى مثله والحرف لايعمل فى مثله .

وأما اختلاف النوع فله ثلاث صور لأن الحرف يعمل فى الفعل والاسم والفعل يعمل فى الاسم ولايعمل الفعل فى حرف ولا الاسم فى حرف ، وبه يعلم أن الصور العقلية تسعة ( قوله فلمشابهة العامل الخ ) أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول فالأول كعمل اسم الفاعل ، والثانى كعمل المضاف فى المضاف إليه .

قال شيخنا العلامة الغنيمى : وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدإ عند من جوزه والتمييز من المفرد نحو

من نوع المعمول ، والصحيح فى الإعراب أنه زائد على ماهية الكلمة ، وقيل إنه جزء منها ومقارن للوضع :
(و) الثانى (مبنى وهو) ماكان (بخلافه) أى المعرب أى مالم يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ، ولو قال وهو بضده لكان أولى لأن الإعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان ، والخلافان قد يجتمعان كالقعود

---

عشرين درهما (قوله والصحيح فى الإعراب أنه زائد الخ) جزم به أبو حيان وذكر ابن مالك أنه جزء منها ووهاه أبو حيان .

والظاهر أن محل الخلاف فى الإعراب بالحركات أما بالحروف فليس زائدا ، وأن محله أيضا على القول بأن الإعراب لفظى (قوله ومقارن للوضع) أى والصحيح ذلك :

قال الزجاجى فى [أسرار النحو] : إن الكلام سابق الإعراب فى المرتبة وهل تلفظت به العرب زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعانى فأعربته أو نطقت به معربا فى أول تبلبل ألسنتها ؛ ولا يقدح ذلك فى سبق رتبة الكلام كتقديم الجسم الأسود على السواد وإن لم يزايله خلاف للنحاة : وفى [اللباب] لأبى البقاء أن النحويين على الثانى لأن واضع اللغة حكيم يعلم أن الكلام عند التركيب لابد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضى أن يضع الكلام معربا .

[تتمة] الصحيح فى الإعراب بالحركات أنه مقارن للحرف الأخير وهو مذهب سيبويه وقيل قبله وقيل بعده :

قال الفارسى : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال ، ويشهد لمن قال إن الحركة تحدث قبل الحرف إجماع النحويين على أن الواو فى نحو يعد إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لأنه يدل على أن الواو فى يوعد بين الياء التى هى أدنى إليها من فتحتها وكسرة العين التى هى أدنى إليها من العين بعدها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو فى يوعد بين فتحة وعين ، ولمن قال إنها بعده أن الحركة ثبت أنها بعض الحرف ، وكما أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فكذا بعضه لا ينشأ مع حرف آخر لأن حكم البعض فى هذا حكم الكل ، ولا يجوز أن يتصور أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا الحرف وبقيته بعده فى غير ذلك الحرف لا فى زمان واحد ولا فى زمانين ، وبأنه لما لم يدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل على أن بينهما حاجزا وليس إلا الحركة ، والمسألة مبسوطة فى [الأشباه والنظائر] (قوله ماكان بخلافه) لو قدر لفظ كائن كان مع اختصاره وموافقته لقولهم ينبغى تقليل المحذوف ما أمكن أظهر لسلامته مما يلزم على تقديره من حذف الموصول وبعض صلته لأن من تمام الصلة لفظ بخلافه :

هذا ، والظاهر أن الباء فى قول المصنف بخلافه زائدة فى الخبر ، ولو قال وهو خلافه كان أخصر وأظهر فلا تتعلق بشىء ، ومجرورها لفظا هو الخبر وإعرابه مقدر أو محلى على مافيه (قوله أى مالم يتغير آخره) أى على الوجه المتقدم فى تعريف المعرب فدخل مالا يتغير أصلا ومنه الأسماء قبل التركيب وما يتغير لا بسبب العوامل الداخلة عليه كحيث لكن يدخل فيه ماحرك بحركة إتباع أو نحوها ، ولا يندفع بأنه قد تغير قبل بسبب العوامل الداخلة عليه لعدم لزوم ذلك لأنه قد يحرك فى أول أحواله بما ذكرنا على أن الفعل فى التعريف لا يدل على زمان على أن هذا إنما يمكن فيما هو قابل للإعراب ، وأما فى غيره نحو : من ابنك ومن أوتى ومن أكرم فلا فتأمل (قوله لأن الإعراب ضد البناء الخ) أى فيفيد التصريح بعدم الاجتماع ولا يحتاج فى ذلك إلى معونة فلا ينافى الأولوية أن المراد ملتبس بمخالفته مخالفة بها يتنافيان ولا يجتمعان كما فهم من قوله وهو ضربان ، لأن تنافى الأقسام وعدم

والضحك وهو مشتق من البناء وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت : واصطلاحا على القول بأنه لفظي ماجيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا

---

اجتماعها هو الأصل فى التقسيم ، ومن قوله الآتى فى لزوم الكسر فى لزو الفتح الخ لأنه ظاهر فى أن المبنى يلزم طريقة واحده .

قيل : والأولى أن يقول وهو نقيضه لأن النقيضين لايجتمعان ولايرتفعان والضدان قد يرتفعان فيوهم ارتفاع البناء والإعراب من الاسم وليس كذلك . وقد يقال صرح بعضهم فى غلامى ، والمتبع والمحكى أنه لامعرب ولامبنى فراعاة هذا القائل لابأس بها وإن لم تكن لازمة : ثم إن تقابل المعرب والمبنى ليس تقابل النقيضين لا لغة لأن نقيض كل شيء رفعه ، ولا اصطلاحا لأنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب فلا يصح التعبير بالنقيضين إلا على وجه المسامحة باعتبار أن أحدهما مساو للنقيض ، لأن لامعرب مثلا هو المبنى فتدبر : بقى هنا شيء وهو أن التضاد إنما يكون بين الأعراض لا الجواهر كما صرحوا به ، ولاخفاء أن المعرب والمبنى ليسا من الأعراض وتضادهما باعتبار تضاد وصفيهما ، وإليه يشير قول الشرح لأن الإعراب ضد البناء ولم يقل لأن المعرب ضد المبنى فتفطن (قوله يراد بها الثبوت) احترز به عن الوضع لاعلى تلك الصفة كوضع ثوب على ثوب فإنه لايسمى بناء لغة (قوله لالبيان مقتضى العامل) خرج به الإعراب (قوله من شبه الإعراب) من فيه لبيان الجنس أتى به لرفع الإبهام عن ماوشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما بمعنى أى من الأمر المشابه للإعراب فى كونه حركة أو حرفا أوسكونا أوحذفا وكونه فى آخر الكلمة لافى أولها ولا فى حشوها وخرج نحو فتحة لام فليس وضمة لام أفلس (قوله وليس حكاية الخ) أى وليس هو أى ماجيء به لا لبيان مقتضى العامل حكاية نحو : من زيدا فإن الحركة المذكورة ليست إعرابا ولا بناء وكذا بقية الحركات المذكورة لكن ماهى فيه معرب تقديرا ، وتلك الحركات مانعة من ظهور الإعراب فهو مقدر للتعذر إن كان اسما غير مشبه للحرف ، أو فعلا مضارعا نحو — لم يكن الذين كفروا — ومبنى إن كان اسما مشبها للحرف ، أو فعلا غير مضارع أو حرفا . ثم إن لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فهى حركة بناء نحو كيف وذه ومنذ وأمس وإلا قدر مايستحقة فنحو عض مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره حركة الإتباع ، وقد من — قد أفلح - مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل ، وقل من — قل ادعوا — مبنى على سكون مقدر منع منه حركة التخلص من الساكنين ، وبهذا يجمع بين ماهنا وما سيأتى فى أسباب البناء على الحركات وهذا هو الصحيح :

وقال الكوفيون : حركة الحكاية عراب والمحكى بمن خبر فى الرفع ومفعول فعل مقدر فى النصب وبدل فى الجر : وقيل إنه مبنى لأن الاختلاف ليس بعامل فى المعرب فى الكلام الذى هو فيه ، وقيل المحكى بمن واسطة لامعرب ولا مبنى ( قوله أو إتباعا ) كقراءة زيد بن على — الحمد لله — بكسر الدال إتباعا لحركة اللام ، وقيل إن المتبع واسطة ، وقيل إنه مبنى والصحيح أنه إما معرب تقديرا إن كان مافيه الإتباع اسما غير مشبه للحرف أو فعلا مضارعا كما مر وإما مبنى إن كان غيرهما وإتباع الشيء للشيء هو الإتيان به تبعا ومناسبا له ، وتارة يكون الإتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم فى عسيت بفتح السين عسيت بكسرها إتباعا للياء ثم كسرة الإتباع إما الكسر متأخرة كما تقدم أو متقدمة نحو — فلأمه الثلث - بكسر الهمزة ، وإما الياء متأخرة كما فى غلامى وعسيت ، أو الياء متقدمة نحو — فى أم الكتاب — بكسر الهمزة فى قراءة الأخوين ثم الكسرة التى تتبع إما لغير الإتباع كما قدمنا ،

أو تخلصا من سكونين ، وعلى القول بأنه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال ، وعليه المصنف فى شرح الشذور ، وظاهر عبارة المتن تقتضيه .

وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبها قويا

---

وإما للإتباع نحو كسرة عين عصى فإنها لإتباع كسرة الصاد التى هى إتباع للياء ، وقولهم لتسلم الياء غير محرر بدليل السلامة فى حيض .

ونص البدر ابن مالك على أن الكسرة فى نحو غلامى إتباع للياء ، ولاشك إن تفسير إتباع بما ذكر يشملهما ولانص ينافيه ، لكن الجمهور يقولون كسرة ميم نحو : غلامى ، لمناسبة الياء ، وعليه فيزاد عدها فى تلك الحركات ( قوله أو تخلصا من سكونين ) نحو — من يشأ الله يضلله — ولا يشكل عدهم من أسباب البناء على الكسر حركة التخلص من الساكنين ، لأن ذاك للفرار من التقاء الساكنين والمحترز عنه مايكون للتخلص من التقاء الساكنين بالفعل أو أن ذاك فيما كان مبنيا وهذا فيما هو معرب فتدبر ، وكذا يقال فى الإتباع لأنهم عدوا حركته بناء ، هذا غاية ماحوله بعض الفضلاء ، وأسلفنا من التحقيق مايغنى عن ذلك فتأمل ، فإن الاول خلاف الظاهر ، والثانى منقوض بالإتباع فى المبنى مع كون الحركة ليست بناء نحو : فر وعض وشد ، وكذا التخلص نحو — قل ادعوا — بقى هنا شىء وهو أن هذاالتعريف صادق على الضم فى ضربوا والسكون فى ضربت على المختار من أن الماضى فيهما مبنى على فتح مقدر وأن الضم للمناسبة والسكون لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وليسا للبناء فكان ينبغى أن يزاد فى التعريف لإخراجهما ، ولا للمناسبة ولا لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة إلا أن يقال هو تعريف بالأعم على القول بجوازه فتدبر ( قوله لزوم آخر الخ ) لزوم جنس ، وخرج بإضافته للآخر لزوم ماعداه حركة واحدة فليس بناء كما أنه ليس إعرابا وخرج بقوله حالة واحدة المعرب المختلف الآخر ، وبقوله لغير عامل مالزم حالة واحدة للزومه عاملا واحدا كالظروف الغير المتصرفة ومالزم النصب على المصدرية ، وقوله ولا اعتلال لا حاجة إليه لأن المعرب المعتل مختلف الآخر تقديرا إلا أن يقال آخره لم يختلف من حيث لفظه فالاحتراز عنه من هذه الحيثية ، وأورد عليه مالا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث . وقد يقال المراد باللزوم المذكور عدم تغير آخر الكلمة بسبب مايدخل عليها من العوامل أو أن تلك الحركات لغات وكل لغة فيهامن حيث تلك اللغة فهى لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية (قوله وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبها قويا الخ ) اقتضى كلامه أمرين : الأول حصر سبب البناء فى شبه الحرف وهو ماقاله ابن مالك ولم ينفرد به خلافا لأبى حيان بل صرح به غير واحد كابن جنى والزجاجى وابن العطار ، لكن أورد أنه ذكر فى باب الإضافة من أسباب البناء الإضافة لمبنى . وأجيب بأنه حذف هنا قيد الغلبة أى لشبه من الحروف غالبا بدليل كلامه فى باب الإضافة أو أن الكلام هنا فى المبنى لزوما ولا سبب له إلا شبه الحرف بخلاف المبنى جواز فقد يكون سببه نحو الإضافة لمبنى ، وحينئذ فالاسم معرب ومبنى وجوبا لشبه من الحروف ، ومبنى جوازا لغير شبه من الحروف بدليل باب الإضافة وظهر حسن تعبير الألفية بمنه الثانى حصر البناء لشبه الحرف فى واحد من تلك الأنواع .

ويرد عليه أن أسماء الأصوات إنما بنيت لكونها أشبهت الحروف المهملة من حيث أنها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم نوعا آخر وهو الشبه الإهمالى . وأجيب بأنه يمكن إدخاله فى الشبه الاستعمالى فهو قسم منه لازائد عليه ، وزاد بعضهم أيضا الشبه الجمودى وهو أيضا يرجع لما ذكر ، وزاد بعضهم الشبه اللفظى

يدنيه منه فى الوضع أو المعنى

فقد ذكر ابن مالك أن حاشا الإسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ، وأن عن الإسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية فى اللفظ ، وكذا يقال فى على الإسمية وكلا بمعنى حقا ، وقد الإسمية كما ذكر ابن الحاجب الأولين والمصنف الثلاثة فى المغنى ، لكن ما كان على حرفين يمكن إدراجه فى الوضعى بناء على أنه لا يشترط فى الثانى كونه حرف لين ، وعلى إشتراط ذلك لا يكون الشبه فيه وفيما كان على ثلاثة أحرف موجبا للبناء بل مجوزا كما هو صريح كلام المغنى فى الباب الثامن والكلام فى أسباب البناء الواجب ، بقى هنا شىء وهو أن هذا الكلام يقتضى وضع الحرف قبل وضع الاسم لأنه لو لم يتقدم وضعه لم يتحقق علة البناء لعدم وجوده حتى يقال إن الاسم أشبهه ، وهذا بعيد لأن الحرف غير مقصود بالذات كالإسم وإنما وضع للربط فكيف يتقدم على ماهو المقصود ، ويجاب بعدم لزوم ذلك ، ويكفى فى تحقق علة البناء تقدمه فى التصور وإن تأخر فى الوجود الخارجى ( قوله يدنيه منه ) أى يقرب الشبه الاسم من الحرف ، والجملة صفة كاشفة لقويا ( قوله فى الوضع ) ضابطه أن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفين إما مطلقا أو بشرط كون الثانى حرف لين كما قاله الشاطبى :

ودل كلامهم هنا على أن أصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافى مافى الصرف أن الأصل فى كل كلمة أن تكون على ثلاثة ، لأن الأصل فى مقول بحسب ماهو المناسب للطبع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجى أى الكثرة الخارجية فالأول هو المراد فى الصرف ، والثانى هو المراد هنا ، وإنما أعرب نحو أب وأخ ويد ودم لأنها على ثلاثة أحرف وضعا وأعلت بحذف حرف العلة اختصاراً والظاهر أنه حذف اعتباطى إذ قياس أب وأخ القلب لتحرك حرف العلة وانفتاح ماقبله كما فى عصى ، وقياس يد ودم الإثبات لسكون ماقبل حرف العلة كما فى ظبى ودلو ومما هو على ثلاثة أحرف وضعا كما هو مقتضى كلام البدر بن مالك والمختار عند الرضى ولامها المحذوفة الألف المنقلبة عن ياء ، والإعراب مقدر فيها إن أفردت وظاهر على ماقبلها إن أضيفت :

ويرد أن ذلك إنما يكون فيما حذفت لامه نسيا ، ولو كان حذف اللام نسيا لم يقدر الإعراب فيها إن أفردت وجعله نسيا فى حال دون أخرى تحكم :

وقيل : إنما أعربت بالنصب على الظرفية مع كونها ثنائية وضعا ، لأن أغلب أحوالها الإضافة التى هى من خواص الأسماء فأبعدت شبه الحرف :

ثم إن الشبه الوضعى ذكره ابن مالك : وقال أبو حيان : لم أقف عليه لغيره ، واعترضه المصنف بقول سيبويه إذا سميت بباء اضرب قلت أب باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب ، ورد الأول بأن عدم وجدان السابق لا يدل على عدم الوجود والشبه الوضعى معتبر فى لسان العرب كزيادة أن بعد ما المصدرية لمشابهة ما النافية ، والثانى أن كلامهم صريح فى الفرق بين باب التسمية وغيرها فإنهم أعربوا المسمى ولو كان على حرف أو حرفا نحو ياعن فكأن وضع التسمية لما كان طارئا مع شرف التسمية ضعف عن تأثير البناء ويدل له أن ابن مالك قائل بالإعراب بالتسمية ( قوله أو المعنى ) ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف كالاستفهام أولا كالإشارة تضمنا لازما بأن يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فيخرج الظرف لأن المقصود منه عند التضمن ، وهو كونه ظرفا زمانا أو مكانا لمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بأن يصرح بفى ، ويدخل المنادى لأن المقصود عند التضمن ، وهو كونه منادى مخاطب غير حاصل بدونه واسم لا فإن المقصود من التضمن وهو التنصيص على نفى الجنس غير حاصل بدونه :

أو الاستعمال فلو عارض شبه الحرف مايقتضى الإعراب استصحب لأنه الأصـــل فى الإسم ، وإنما لم يعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بنى الاسم لمشابهته له لعدم المقتضى لإعرابه

---

لـكن يرد على هذا أن المقصود فى اسم لايحصل بأن يصرح بمن الاستغراقية كما فى قوله « ألا لامن سبيل إلى هند » إلا أن يراد الحصول بدون التضمن على وجه لاشذوذ فيه أو بمعنى أنه خلف حرفا فى معناه أى أدى به معنى حقه أن يؤدّى بالحرف لابالإسم لابمعنى أنه حل محلا هو للحرف كتضمن الظرف معنى فى والتمييز معنى من ؟

فإن قيل : الألفاظ التى تشبه الحرف فى المعنى حروف لاأسماء .

قلت : نعم لو لمتوضع لغير هذه المعانى كإن الشرطية لـكنهاوضعت لغيرها أولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل يتضمن دون وضع ( قوله أو الاستعمال ) ضابطه كما فى الأوضح أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه وكأن يفتقر افتقارا متأصلا إلى جملة فدخل فيه الافتقارى والإهمالى بناء على أن الحروف أعم من المستعملة أو المهملة ، وقوله إلى جمـــلة أى افتقارا لازما إلى جملة أى أو عوض منها كالتنوين فى إذ أو قائم مقامها كالوصف فى أل الموصولة ، ويرد عليه ذو الطائية والذين عند من أعربهما ، ويجاب بأن الـكلام فى الأسباب الموجبة للبناء فى المشهور وفى لغة الجمهور ، والكلام على هذا الضابط يطلب من [الأوضح] وشرحه ( قوله فلو عارض الخ ) تفريع على قوله شبها قويا وبيان لأن المراد به مالم يعارض وذلك كالتثنية فى اللذان واللتان وهذان وهاتان ، ولزوم الإضافة لمفرد فى أى الشرطية والاستفهامية .

فإن قيل : كيف صح جعل إضافة دافعة للبناء مع مجىء قد زيد درهم بالسكون وهى حالتها الغالبة .

فالجواب أن ملازمتها للإضافة دافعة لتحتم بنائها ولذا جاز إعرابها وهى لغة قيسية .

قيل : وأحسن منه أن يقال المعارض لزوم الإضافة ولو سلم لزومها فلم يذكروا أن الشبه الوضعى يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فإنه أقوى مما هو بغير صورته وإن كان على وضعه انتهى .

ومنع لزوم إضافتها الذى أشار إليه بقوله ولوسلم لزومها غير ظاهر لأنها لاتستعمل مفردة ألبتة ، ويرد على قوله لم يذكروا أن الشبه الوضعى يعارض مامر من القول بمعارضته فى مع وجرى على ذلك القول فى الهمع ، وعلى قوله أن ما هو بصورة الحرف أقوى ماأسلفنا من أن الشبه الصورى إذا لم يكن من الوضعى مجوّز للبناء لا موجب فهو ضعيف لا قوى ، ولا حاجة فيه إذا تخلف إلى دعوى أنه عورض لأن تخلفه جائز فتدبر ( قوله لأنه الأصل فى الاسم ) أى دون الفعل فهو فرع فيه لما تقدّم ، وعكس بعضهم وقال الـكوفيون : أصل فيهما وقوله فى الاسم متعلق بالأصل لأنه بمعنى متأصل أو بمحذوف ، والتقدير لأن وجوده الأصل فى الاسم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب الضمير واتصل ( قوله وإنما لم يعرب الحرف الخ ) إشارة إلى سؤال وجواب تقديرهما ظاهر .

وحاصل الجواب أن مطلق المشابهة لا يوجب إعطاء حـكم أحد المتشابهين للآخر بل لا بد من المشابهة فى علة الحـكم .

لـكن يرد على الجواب أن علة بناء الحرف ليست من الأمور التى أشبه الاسم فيها بل عدم تعاقب المعانى التركيبية عليه فـكل منهما لم يشبه الآخر فى علة حكمه .

إذ لاتعتوره المعانى حتى يعرب لبيان ماأريد منها .

[ تنبيه ] اختلف فى الأسماء قبل التركيب فقيل مبنية لوجود الشبه الإهمالى فيها لأنها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك ، وقيل معربة حكما ، وقيل موقوفة لعـــدم المقتضى للإعراب وسبب البناء ، وهذا هو المثبت للواسطة .

واعلم أن المبنى على أربعة أقسام : مبنى على الكسر ، ومبنى على الفتح ، ومبنى على الضم ، ومبنى على السكون :

وقدم ما كان مبنيا على الحركة جريا على العادة فى تقديمها وإن كان الأنسب تقديم السكون لأصالته فى البناء ه

---

والحق فى الجواب أن الحرف لما كان قارا لم يتزلزل عن وضعه لم يؤثر فى المشابهة لكنه لا يدفع قول السائل لابد من المشابهة فى علة الحكم فتدبر ( قوله إذ لاتعتوره المعانى ) أى الطارئة بالتركيب فلانقض بالمشترك من الحروف كمن والاعتوار التداول ، يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه إذا تداولوه : أى أخذه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع [ قوله تنبيه ] أى هذا تنبيه فهو معرب لامبنى كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به فيقرأ ساكنا ، وهو ممنوع لأن مقتضى البناء ليس إلا عدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه ، والتنبيه هنا بالمعنى اللغوى وهو الإيقاظ لا بالمعنى الاصطلاحى وهو عنوان بحث تدل عليه الأبحاث السابقة بطريق الإجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بأدنى تأمل كما لايخفى ، فالمشار إليه بهذا إما الألفاظ أو المعانى ، ومن ظن أنه بالمعنى الاصطلاحى قال المناسب هنا الألفاظ لكونها العنوان بخلاف المعانى لأن عنوان الشئ مايدل عليه ، وفى كون معانى الألفاظ بحيث تدل عليها الألفاظ السابقة بطريق الإجمال بحيث لو لم تذكر لعلمت منها بأدنى تأمل نظر اه ( قوله فقيل مبنية لوجود الشبه الإهمالى الخ ) تقدم أن الشبه الإهمالى داخل عند المصنف فى الاستعمال وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب ، لكن علله بعدم التركيب ( قوله وقيل معربة حكما ) بناء على أن عدم التركيب ليس سببا ، والشبه المذكور ممنوع لأنها تتأثر بالعوامل لودخلت عليها ، ومنه يعلم أن الكلام فى أسماء لم تشبه الحرف شبها قويا مما اتفق على اقتضائه البناء أما هى كالمضمرات وأسماء الإشارة فمبنية اتفاقا فتنبه له ولا تغتر بالإطلاق فى الأسماء .

وأما الأفعال قبل التركيب فهل يجرى فيها هذا الخلاف محل تأمل ، وهذا القول اختيار الزمخشرى ، وقد صرح فى الكشاف بأن أسماء السور التى هى من جملة تلك الأسماء معربة وسكونها للوقف لا للبناء وبسط الكلام فى ذلك ، فعلم أنه يرجع حاصل الخلاف إلى أن السكون فى نحو بانانا هل هو سكون وقف أو سكون بناء ؟ وانظر هل هناك ثمرة نطقية يتوقف عليها الخلاف أو هو مجرد تحرير فى الاصطلاح ؟ ( قوله لعدم المقتضى الخ ) أى ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف وليس فى الأسماء ما يكون كذلك ، ولو قال لعدم موجب كل منهما كان أخصر ، وهذا اختيار أبى حيان ( قوله وهذا هو المثبت للواسطة ) أى التى الكلام فيها وهى الأسماء قبل التركيب ، أو أن المقصور هو المثبت للواسطة على القول بالوقف لا أن القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة فلا يرد أن المثبت للواسطة لا ينحصر فيمن قال بما ذكر ، إذ منه من يقول إن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب لعدم ظهور الإعراب فيه ولا مبنى لعدم السبب وسماه خصيا ، ومن قال المحرك حركة اتباع أو حكاية ليس بمعرب ولا مبنى نعم لو قال وهذا من المثبت للواسطة كان أظهر ( قوله على أربعة أقسام ) أى صادق عليها ولو حذف على كان أخصر و أظهر ، وليس المقصود الحصر لأن العدد لا مفهوم له فلا يرد بناء الأمر والمنادى واسم لا على مايذكر فى أبوابها على أن هذه فرعية والحصر يعرض قصده للأصول ( قوله جريا على العادة)

وخص الكسر بالتقديم لأنه الأصل فى تحريك البناء وإليه أشار فى المثال فى قوله (كهؤلاء فى لزوم الكسر) فى الأحوال الثلاثة ، وهو من أسماء الإشارة والها فيه للتنبيه ، وكلها مبنية إلا ذين وتين على قول لتضمنها معنى الإشارة فإنه من معانى الحروف وإن لم يوضع له حرف يؤدى به كما وضع للتمنى والترجى ، وإنما كان موجبا للبناء لأن حق الإسم أن يدل على معنى فى نفسه فقط ، فإذا وجد مع ذلك قد دل على معنى فى غيره كان مشبها للحرف ذلك ، إذ الدلالة على معنى فى الغير إنما هى من شأن الحروف ، وبنى على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية فى ذلك .

---

العادة تكرر الأمر دائما أو غالبا على نهج واحد . وعلل بعضهم التقديم المذكور بشرف الحركة لكونهاوجودية ويتوقف فهم السكون عليها فإنه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه على فهم المضاف إليه (قوله لأنه الأصل فى تحريك البناء) عبارة بعضهم لأنه أبعد الحركات من الإعراب وأقربها إلى أصل البناء لأنه لايوهم إعرابا إذ لايكون إعرابا إلا مع التنوين أو ماعاقبه (قوله كهؤلاء) أى والمبنى كهؤلاء أو وذلك كهؤلاء فهو وما عطف عليه خبر لمبتدإ محذوف ، ويجوز أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى ، وقوله فى لزوم الكسر أى بلا تنوين فى الأشهر فلا ينافى أنه جاء ضمه كما جاء تنوينهمع الكسر أيضا ، والظرف متعلق بمعنى الكاف لبيان وجه الشبه (قوله والهافيه للتنبيه) ها المذكور ليس بعد ألفه همزة كما ضبطه الدمامينى فى باب أسماء الإشارة وهو علم على الكلمة نكر ودخلت عليه أل كما تدخل الإضافةفى قولهم هاالتنبيه (قوله لتضمنها معنى الإشارة) علة لبناء أسماء الإشارة ، وأما علة إعراب ذين وتين فشبههما بمثنيات الأسماء ،وإنما قال على قول لأن ابن الحاجب قال ببنائهما ، وإن ذان وتان صيغتان مرتجلتان للرفع ،وذين وتين للنصب والجر والإضافة فى معنى الإشارة للبيان (قوله وإن لم يوضع له حرف) نوزع فيه بأنهم قد صرحوابأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ذهناوهى حرف فقد وضعوا للإشارة حرفا غاية مافى الباب أنها للإشارةالذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية .

وانظر وجه تقييده بذهنا فإنه يشار بها إلى معهود خارجا غير أن هذه الإشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا مشاهدا كما هو وضع أسماء الإشارة ، ولا يضر ذلك فى المنازعة لأنه لا فرق بين الذهنية والخارجية ، وماذكره من أن أسماء الإشارة بنيت لتضمنها معنى الإشارة هو ماقاله ابن مالك .

واعترضه أبو حيان وقال الذى ذكره الناس إنها بنيت لشبهها بالحرف فى الافتقار إلى مشار إليه قال ويمكن أن يتمحل لما ذهب إليه ابن مالك أن الإشارة من المعانى التى كان حقها أن يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعانى من استفهام ونحوه ، لكن العرب لم تضع لها حرفا وإلى هذا أشار الشارح هنا ، ولا يخفى أنه لا يظهر فى أسماء الإشارة ضابط الافتقار عند المصنف لأنه اشترط فيه الافتقار المتأصل إلى جملة (قوله وإنما كان) أى تضمن الحرف (قوله من الإسم) أى ما ينبغى أن يكون عليه (قوله مع ذلك) أى ماذكر من الدلالة على معنى فى نفسه (قوله قد دل على معنى فى غيره) أى بأن تضمن معنى غير مستقل ملحوظا تبعا كماهو شأن الحروف، وإن لم يكن ذلك المعنى من معانى الحروف الموجودة بجامع أن كلا معنى غير مستقل ملحوظا تبعا لأن المقصود وجود جامع ،وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع حرف أو تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وحينئذ فلا حاجة إلى ما قاله أبو حيان من التمحل لكلام ابن مالك ولا موقع لنزاع بعضهم ، فتدبر وبه تعلم مافى كلام الشارح أولا وثانيا (قوله فى ذلك) أى ماذكر من الدلالة على معنى فى غيره (قوله من شأن الحروف) أى عادتها (قوله وبنى على الكسر) أى وذلك يستلزم البناء على حركة ، وقوله للتخلص من التقاء الساكنين

وأتى بكاف التشبيه مع حرف العطف فى قوله ( وكذلك حذام وأمس فى لغة الحجاز ) للإشارة إلى أن المبنى على الكسر نوعان : متفق على بنائه كهؤلاء وقد مر الكلام عليه ، ومختلف فيه كحذام وأمس ، فأما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال بفتح أوله علما لمؤنث كوبار اسم لقبيلة ، وظفار اسم لبلدة ،وسكاب اسم لفرس، وسجاح بمهملة فى آخره اسم للكذابة التى ادعت النبوة ،فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا . قيل : تشبيها له بفعال الدال على الأمر . قال الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها　　　فإن القول ما قالت حذام

---

علة لبنائه على مطلق حركة ،وقوله بالحركة الأصلية علة لكون الحركة خصوص الكسر فظهر أن كلامه مطابق لقولهم : مابنى من الأسماء على حركة يسأل عنه ثلاثة أسئلة ( قوله مع حرف العطف ) أى وحرف العطف يغنى عن الإتيان بالكاف لأنها مقدرة مع العاطف ( قوله للإشارة إلى أن المبنى الخ ) أى ولولا الكاف توهم رجوع قوله فى لغة الحجازيين لهؤلاء فلم يفد الكلام أن المبنى نوعان بقى أنه ما الحكمة فى الإتيان بلفظة ذلك وهلا قال وكحذام ، ويكون مشاركا لهؤلاء فى الخبرية عن المبتدإ المحذوف أو فى المفعولية للفعل المحذوف ويكون من عطف المفردات ، وأما على ذكر ذلك فهو من عطف جملة على مفرد لأن كذلك خبر مقدم وحذام وما عطف عليه مبتدأ أو تابع له(قوله مما هو على وزن فعال بفتح أوله) أى معدولا كما قيد بذلك فى التسهيل وقال شراحه واحترز بقوله معدولا عما ليس بمعدول اسما مفردا نحو جناح ، أو مصدرا نحو ذهاب ، أو صفة نحو جواد ، أو اسم جنس نحو سحاب ، فلو سميت بشىء منها انصرف قولاواحدا إلا ما كان مؤنثا كعناق فممنوع من الصرف. وبه يعلم مافى إطلاق الشارح أن فعال علما لمؤنث مبنى عند الحجازيين فإن ذلك إنما هو فى المعدول ومافى إطلاق المحشى أن هذه الأربعة معربة منصرفة ( قوله علما لمؤنث ) أفهم أنه لو سمى به مذكر لم يبن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث لغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ماعدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله ( قوله مطلقا ) أى سواء ختم بالراء أم لا كما لا يخفى لارفعا ونصبا وجرا ( قوله قيل تشبيها له بفعال الدال على الأمر ) أى فإنه مبنى باتفاق تميم وأهل الحجاز :

قال فى التسهيل : واتفقوا على كسر فعال أمرا أو مصدرا أو حالا أو صفة جارية مجرى الأعلام أو صفة ملازمة للنداء وكلها معدولة عن مؤنث فإن سمى ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح ،وإن سمى به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين انتهى :

وبه مع ماسلف تعلم أن فعال بفتح أوله أكثر من ثمانية أقسام ،وأن المعدول أكثر من أربعة ،ومثال الأمر نزال ، والمصدر فجار وحماد ، والحال نحو بداد من قوله :

وذكرت من لبن المحلق شربة　　　والخيل تعدو بالصفير بداد

والصفة الجارية مجرى الأعلام نحو خلاق للمنية وهمام للداهية والملازمة للنداء نحو يافساق ، وقوله فهو كعناق أى فيمنع الصرف ، وقوله وقد يجعل كصباح أى فينصرف هذا ،ووجه الشبه العدل والتعريف والتأنيث، ووجه العدل فى المشبه به أن نحو نزال معدول عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد لا عن أنزل كما قال الجمهور ، ووجه علمية نزال المؤنث أنه علم لصيغة انزل وبناء ماذكر لشبهه بما ذكر لاينافى ماسبق من حصر سبب البناء بشبه الحرف ، لأن الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها ، وقيل علة بنائه تضمنه معنى ها التأنيث وإليه ذهب الربعى ، وقيل توالى العلل ، وإليه ذهب المبرد وقال : لأنهم إذا منعوا

وأكثر بنى تميم يوافقهم فى كل ماختم براء فيبنيه على الكسر مطلقا ويعرب غيره إعراب مالا ينصرف ، وغير الأكثر منهم ذهب إلى الإعراب مطلقا إعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه وللعلمية والتأنيث المعنوى عند المبرد . قيل : وهو الظاهر إذا لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره ، وقد أمكن اعتبار التأنيث فلا وجه للتكلف إلى غيره ، وقد جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين فى قوله :

ومر دهر على وبار  فهلكت جهرة وبار

فبنى وبار الأول على الكسر وأعرب الثانى .

وأما أمس فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا إذا أريد به معين ولم يضف ولم يعرّف بأل ولم يكسر ولم يصغر ، وعلة بنائه عندهم تضمنه معنى لام التعريف ،

---

الصرف لسببين فليبنوا الثلاثة ،ورد بأن أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو معرب ،وقد يجاب بأنهم نبهوا بإعرابه على أن اجتماع الأسباب مجوّز للبناء لا موجب بقى أن الشارح لم يذكر سبب بنائه على حركة ولا كون الحركة كسرة إذ قوله فيما سيأتى وبنى على حركة الخ خاص بأمس بدليل ذكره في أثناء الكلام على بنائها وإعرابها إعراب مالا ينصرف ، وإن كان ماقاله على مافيه يمكن إجراؤه فى فعال فتدبر ( قوله وأكثر بنى تميم الخ ) وذلك حرصا على الإمالة التى هى مذهبهم إذ لو أعربوه إعراب مالاينصرف كانت الراء مضمومة أو مفتوحة فلا تتأتى الإمالة كذا قالوا ،ولا يخفى مافيه لأن الإمالة مذهب الجميع لاالجمهور فقط،ثم إن الإمالة لاتوجب بناء مالم يوجد فيه سبب البناء فإن كان للبناء سبب عندهم فهو المقتضى له وإلا فلا يصلح البناء فليتدبر ( قوله قيل وهو الظاهر إذ لا يعدل الخ ) أى لأن العدل مقدر والتأنيث محقق ، وأجيب تبعا للمرادى وغيره بأن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة ، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وبأن سيبويه لما وجد فيها اعتبار العدل من غير نزاع إذا بنيت وذلك فيما ختم بالراء ليحصل سبب البناء إذ السببان وهما العلمية والتأنيث لا يوجبانه ، فقد وافق المبرد فى هذه الحالة على اعتبار العدل فيما لم يختم بالراء للحمل على النظائر لا لتحصيل سبب منع الصرف ، وهذا محصل ماأجاب به الجامى كغيره وهو مبنى على أن سبب البناء فيما ختم بالراء توالى العلل وفيه ماعرفت (قوله ومردهر على وبار الخ ) قال فى شرح الشذور : وقيل إن وبار الثانى ليس باسم كوبار الذى فى حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة .وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحى ،وعلى هذا القول فيكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا ( قوله وأعرب الثانى ) لأن قوافى القصيدة مرفوعة فالثانى مرفوع على أنه فاعل هلكت ( قوله مطلقا ) أى رفعا ونصبا وجرا بلا تنوين وبه كما فى الهمع ( قوله إذا أريد به معين ) عبارة الأوضح اليوم الذى يليه يومك ، وعبارة البدر بن مالك اليوم الذى قبل يومك ثم قابلوا ذلك بما إذا نكر فبقى ما إذا أريد به معين من الأيام الماضية ، ولايبعد أن يكون حكمه حينئذ حكم ماإذا أريد به اليوم الذى قبل يومك ويكون التقييد بذلك لأنه الغالب فى إرادة المعين وهو المناسب لقول الشرح تبعا للشذور بما إذا أريد به معين ، لكن فسره فى شرحه بما قاله ابن مالك ( قوله ولم يصغر ) اقتضى أن أمس يصغر ولكن سيبويه وغيره نصوا كما قال أبو حيان على أنه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ماهو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة وأجيب بأن المبرد ذكر أنها تصغر وكذا ابن برهان فى الغرة ( قوله وعلة بنائه تضمنه الخ ) ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لأنه لم يتضمنها لأنه ليس بواقع وإنما يتضمنها ماهو حاصل واقع وقال ابن كيسان بنى أمس لأنه فى معنى الفعل الماضى وأعرب غد لأنه فى معنى الفعل المستقبل وهو معرب .

وبنى على الحركة ليعلم أن له أصلا فى الإعراب وكانت كسرة لأنها الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ؛

وأما بنو تميم فنهم من أعربه إعراب مالا ينصرف مطلقا للعلمية والعدل عن أمس ، وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها ، فإن فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى إعرابه وصرفه ، وإن استعملت المجرد المراد به معين ظرفا فمبنى إجماعا كذا فى الأوضح :

وأشار إلى القسم الثانى بقوله ( وكأحد عشر وأخواته ) من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بتذكير العشرة فى المذكر وتأنيثها فى المؤنث ، وعكس ذلك فيما دونها ( فى لزوم الفتح ) فى الأحوال الثلاثة وكلها مبنية على الفتح صدرا وعجزا ،

---

واستدل فى الأشباه والنظائر على تضمن أمس لام التعريف بأمرين :

أحدهما أنه معرفة فى المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف ؛

والثانى أنه يوصف بما فيه الألف واللام كقولهم أمس الدابر ، ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لأنه ليس أحد المعارف ، وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته ( قوله وبنى على الحركة الخ ) قد جرى هنا على التعرض لجواب الأسئلة الثلاث فيما بنى على حركة من الأسماء صريحا ( قوله ليعلم أن له أصلا فى الإعراب ) هذا وقع فى كلام غيره عند الكلام على أسباب البناء على الحركة ولم يذكره هو فيما سيأتى ، وفيه أن كل اسم له أصل فى الإعراب فلو كان من أسباب البناء على الحركة لزم بناء جميع الأسماء على حركة ، فالأولى أن يعلل بأن له حالة إعراب أو بالفرار من التقاء الساكنين ، وهو المناسب لما علل به كون الحركة كسرة ( قوله مطلقا ) أى رفعا ونصبا وجرا ، ونقل فى [ الهمع ] أن منهم من أعربه منصرفا مطلقا ( قوله والعدل عن الأمس ) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه إظهار أل بخلاف التضمين فلذا أعرب المعدول وبنى المتضمن ، وبه يعلم سر إعراب سحر وبناء أمس عند الحجازيين ، وقيل العدل تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها ، والتضمين استعمالها فى المعنى الأصلى مزيداً عليه معنى آخر ( قوله يخص ذلك ) أى إعرابه إعراب مالا ينصرف بحالة الرفع كقوله :

اعتصم بالرجاء إن عنّ يأس  وتناس الذى تضمن أمس

( قوله فلا خلاف فى إعرابه ) فيه نظر فإن من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله :

وإنى وقفت اليوم والأمسِ قبله  ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر السين وهو فى موضع نصب عطفا على اليوم . قالوا : والوجه فى تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هى المعرفة ، وجر على إضمار الباء فالكسرة إعراب لا بناء ( قوله فمبنى إجماعا ) كذا فى الأوضح وقد تبع فيه ابن برهان :

واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم أنه كسحر ظرفا ، ونقل الزجاجى أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فتلخص أن فيه خمس لغات حال غير الظرفية ولغتان حالها ( قوله كأحد عشر وأخواته ) أى نظائره شبه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب والتماثل ثم أطلق اسم المشبه على المشبه به على وجه الاستعارة التصريحية ( قوله إلى تسعة عشر ) بإدخال الغاية وهو بيان لأخواته ، وفيه قصور لأنه لا يتناول إحدى عشرة ، وأنه يصير الاستثناء منقطعا ، وشمل كلامه ثمانى عشرة ، ولا ينافيه أنه يجوز فى يائه كل من الفتح والإسكان وحذفها مع بقاء كسر النون أو فتحها لأن الفتح هو الأوجه ( قوله فى لزوم الفتح ) متعلق بمعنى الكاف من قوله كأحد عشر ،

أما الأول فلافتقاره إلى الثانى وقيل لتنزيله منزلة صدر الاسم :

وأما الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف أى الواو ، لأن أصل أحد عشر مثلا أحد وعشرة حذفت الواو قصدا لمزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا ، وكان البناء على الحركة لما مر ، وكانت فتحة قصدا لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب ، وإنما لم يمزج الإسمان فى نحو لا رجل وامرأة لأن الأحد والعشرة عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا رجل وامرأة :

---

والمراد لزوم الفتح لآخر كل من الجزءين فى الأحوال الثلاثة فى الأفصح باعتبار القياس أو بشرط الإفراد فلا يرد أن العدد المركب إذا أضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك وخمسة عشر زيد يجوز فيه إعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا ، وإعراب الصدر مع جر العجز بالإضافة لأن ذلك ليس بقياس عند سيبويه خلافا لابن مالك والإضافة لا تخل بالبناء كما لا تخل به الألف واللام اتفاقا فى نحو : الأحد عشر ، وإن كانت الإضافة من خواص الأسماء والمبنى قد يضاف نحوكم رجل عندك و — من لدن حكيم خبير — :

وفرق الأخفش والفراء بين اللام والإضافة بأن ذا اللام كثيرا مايكون مبنيا نحـــو الآن والذى وأخواته ، وأما المضاف فلا يكون إلا معربا إلا لدنى وأخواتها ألاترى إلى إعراب أى للزوم إضافته مع ثبوت علة البناء فيه وإعراب قبل وبعد وأخواتها مع الإضافة والبناء عند القطع عنها وبناء حيث وإذا وإذ ونحو قوله : على حين عاتبت ، فعارض (قوله فلافتقاره إلى الثانى ) أى فشابه الحرف ، وفيه أن الشبه الافتقارى لا يوجب البناء إلا إذا كان متأصلا لا يؤثر إلى جملة والافتقار إلى مفرد لا يؤثر كسبحان الله :

ويجاب بأن ذلك فى الشبه الذى هو من أسباب البناء الأصلى : وما هنا بناء عارض بالتركيب وهو يكفى فى سببه الشبه فى مطلق الافتقار :

وعلل الجامى بناءه بوقوع آخره وسطا للكلمة الذى ليس محلا للإعراب ، وهو معنى ما فى بعض النسخ من قوله فلتنزيله منزلة صدر الاسم ، واستشكل بأن جعل هذا سببا للبناء يعارض بإعراب المركب الإضافى من الأعلام :

فإن قيل : إنما أعرب هذا استصحابا لإعرابه السابق :

قيل فهلا أعرب جزء العددى الأول أيضا لذلك :

فإن قيل : العددى صار كلمة واحدة بالمزج بخلاف الإضافى إذا لا مزج فيه

قلنا : ممنوع بل هو كلمة واحدة وإن لم يكن فيه مزج ، ولذلك لا يدل شىء من أجزائه على جزء معناه هذا وقد علمت أن التعليل بذلك للبناء العارض بالتركيب فلا يرد أن الوقوع وسط الكلمة لايصلح علة للبناء الواجب عند من حصره فى شبه الحرف كما أسلفه الشارح تبعا لابن مالك ، بقى هنا أمر آخر وهو أن البناء إنما يكون فى الآخر كالإعراب ، ولا يخلص الجواب بأن المراد أنه لم يعرب لما ذكر ، وإذا انتفى الإعراب خلفه البناء إذ لاواسطة أو بأنه لما دل الإعراب على وصف فى المعرب وجب بآخره بخلاف البناء كما لا يخفى ، ولا يبعد عندى أخذا مما يأتى عن [شرح اللباب] أن يقال إنه بنى كالثانى لتضمنه معنى الحرف ، ويدعى تضمن المركب بتمامه لذلك ( قوله فلتضمنه معنى الحرف ) قال فى [ شرح اللباب ] وفى عبارتهم أن الثانى متضمن للحرف تساهل لأن المركب يشتمل على معنى اسمين وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا أحد جزءيه إلا أن الحرف لما قدر فى الثانى قالوا إنه يتضمن الحرف ( قوله لما مر ) أى ليعلم أن له أصلا فى الإعراب (قوله وإنما لم يمزج الاسمان الخ)

وأما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الصدر منهما لوقوع العجز فيهما موقع النون، فكما أن الإعراب ثابت مع النون أثبت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءه إحالة على ماسيأتى من أنه يعرب إعراب المثنى وبنى العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف ؛

---

قال الرضى : وإنما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين وأخواته ومائة ألف لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التى ألفاظها مفردة انتهى ، وهو أنسب مما فى الشرح ( قوله موقع النون ) بدليل أنه لا يضاف كما يضاف أخواته فلا يقال اثنا عشرك لأنه كاثنانك :

قال البدر ابن مالك : فإن قيل : كيف صح وقوع العجز من هذا موقع النون فأعرب صدره وما صح وقوع العجز من نحو خمسة عشر موقع التنوين من خمسة فأعرب صدره ؛

قلت : صح ذلك فى اثنى عشر لأن ثبوت عشر بعد الألف منه متأخر عن ثبوت النون فى اثنان لما علمت أن التركيب متأخر عن الإفراد والمتأخر لا يمتنع أن يقال وقع موقع المتقدم ، ولم يصح فى نحو خمسة عشر لأن ثبوت عشر بعد التاء منه ليس متأخرا عن ثبوت التنوين فى خمسة بل متقدما عليه لأن تركيب المزج من الأوضاع المتقدمة على الإعراب المقارن للتنوين والمتقدم لا يمكن أن يقال وقع موقع المتأخر انتهى ؛

ولغموض هذا الكلام أشكل على بعضهم فلم يهتد بضيائه للمرام : وإيضاحه أن الأوضاع ثلاثة : أوضاع المفردات وهى الأوضاع الأول ، وأوضاع المركب المزجى وهى أوضاع ثوان عن أوضاع المفردات ، لأن تركيب المزج حقيقته أن تعمد إلى مفردين فتمزج منهما واحدا ، وأوضاع المركبات الإسنادية وهى متأخرة عنهما ضرورة أن مركب الإسناد أن تعمد إلى المفردات الممزوجات فتؤلف منها كلاما :

إذا عرفت هذا فاعلم أن التنوين إنما يقع بعد الإعراب والإعراب إنما يقع بعد التركيب الإسنادى فالتنوين إنما يقع فى المرتبة الثالثة ولا كذلك النون فإنها تقارن الوضع الإفرادى ؛

وإذا علمت هذين الأمرين فاعلم أن العقل شاهد بصحة دعوى وقوع المتأخر موقع المتقدم واستحالة العكس :

وإذا عرفت هذه الأمور الثلاثة استحال عندك دعوى وقوع العقد موقع التنوين لأن التنوين إنما يوجد فى المرتبة الثالثة والتركيب يوجد فى المرتبة الثانية ولم يمتنع عندك دعوى وقوع العقد موقع النون لأن النون موجودة فى المرتبة الأولى والعقد موجود فى المرتبة الثانية ، وهذا حيث ثبت أن التركيب العددى من المزجى عندهم وإن أشكل عليه ضابط المزجى بأنه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع أن الأول ملازم للفتح والإعراب على الثانى إلا أن يقال إنه تعريف للمزجى المعرب ، فينبغى أن يكون الجزء الثانى من اثنى عشر واثنتى عشرة لا محل له من الإعراب ، لأن حق إعراب المزجى أن يكون فى آخره لأنه صار كلمة واحدة ، وقد تعذر هنا للبناء وإعراب الأول لما تقدم فلا يكون للثانى محل من الإعراب ، ويؤيده أنه قائم مقام النون التى لا محل لها ، ويحتمل أن يقال محله الرفع الذى كان له قبل التركيب ، لكن قضية كلام الإمام ابن هشام أنه فى محل جر بالإضافة كما تعرفه قريبا ( قوله وبنى العجز فيهما لتضمنه حرف العطف ) قال المصنف فى الحواشى : قلت لطالب : لم بنى عشر فى اثنى عشر ؟ فقال : لوقوعه موقع النون فى اثنان ؛ فقلت له : يلزمك أن تبنى الصلاة فى — والمقيمى الصلاة — فقال آخر : لتضمنه معنى الواو : فقلت : إنما يتضمن معنى الواو إذا لم يكن لها ارتباط إلا من جهة العطف كما فى حالة التركيب ، وأما إذا كانت مضافا إليها فهى كزيد فى غلام زيد فكما لا يصح أن يقال أصله غلام وزيد لا يصح فى اثنا عشر فسكتنا ؛

وأشار إلى الثالث بقوله ( وكقبل وبعد وأخواتهما ) كالجهات الست وحسب وأول ودون ( فى لزوم الضم ) بشرط ( إذا حذف ) لفظ ( المضاف إليه ونوى معناه ) دون لفظه نحو — لله الأمر من قبل ومن بعد — بالضم

---

ولك أن تقول : الإضافة ضربان : إضافة تحقيقية وهي التى يلزم فيها ماذكرت . وإضافة تشبيهية ولا يلزم فيها ذلك نحو معدى كرب على لغة من يضيف وكذلك هذا فلا يمتنع أن يقال ببقاء معنى الواو حالة الإضافة ، وعلى هذا فقد يحاجى بهذا الموضع ويقال لنا إضافة على معنى الواو .

فإن قيل لم خصوا هذا دون بقية أخواته بالإضافة ؟

فالجواب أنهم لما عزموا على إعراب الصدر إما تنبيها على الأصل أو كراهة بناء المثنى أو غير ذلك عدلوا عن تركيب المزج لئلا يكون إعرابه مع بقاء التركيب المقتضى للبناء كالترجيح من غير مرجح انتهى . وقد يقال ماقاله الطالب الأول قضية كلام البدر ابن مالك المتقدم ( قوله كالجهات الست ) أى كأسمائها ، والست نعت للجهات ، وأما أسماؤها فأكثر من ست والمراد بعضها وإلا فذات اليمين وذات الشمال معربان ، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فإن له ست جهات .

قال الرضى : واعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف ودون وأوّل ومن عل ، ولا يقاس عليها ماهو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك انتهى .

فما شمله أسماء الجهات من يمين وشمال وغيرهما غير مسموع لكن ظاهر الأوضح يقتضى السماع فيها لأنه ذكر يمين وشمال وأجرى التفصيل فيها ولم يتعرض لسماع وعدمه فى المقام ، وبظاهر كلامه عارض الشهاب القاسمى فى حواشي الجامى كلامه تبعا للرضى (قوله وحسب) أى بسكون السين وأما بفتحها نحو هذا بحسب هذا أى بقدره وعدده فليست مرادة هنا . وللساكنة السين استعمالان :

أحدهما أن تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة وحالا من المعرفة لأنها لاتتعرف بالإضافة حملا على ماهى بمعناه واستعمال الأسماء فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية ، وبذلك يردّ على من زعم أنها من أسماء الأفعال .

الثانى أن تكون بمعنى لاغير في المعنى فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو : رأيت رجلا حسب كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنوّن ، واقتضى كلام الألفية أنها تعرب نصبا إذا نكرت كقبل وكذا كلام الشارح خصوصا وسيقول ، ومثلها فى جمع ماقدمناه أسماء الجهات وماعطفت عليها .

قال أبو حيان : ولا وجه لنصبها لأنها غير ظرف إلا أن نقل عنهم نصبها حالا إذا كانت نكرة هذا ملخص مافى الأوضح ( قوله وأوّل ) الصحيح أن أصله أو أل بوزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغم بدليل جمعه على أوائل وأنه لايستلزم ثانيا ، وإنما معناه إبتداء الشيء بخلاف الأخير فيقتضى أولا . وله استعمالان :

أحدهما أن يكون صفة أى أفعل تفضيل بمعنى الأسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه .

والثانى أن يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما أولا .

قال أبو حيان : وفى محفوظى أن هذا يؤنث بالتاء والثانى هو المراد هنا لأنه يستعمل استعمال الظروف كقولك : جئتك أوّل النهار فيعطى حكم قبل من الأحوال الأربعة ، فليراجع الأوضح وشرحه ( قوله ودون ) هو فى الأصل ظرف مكان اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه كقولك : جلست دون زيد ، ثم استعمل فى الرتب

فى قراءة السبع : أى من قبل الغلب ومن بعده فحذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه فبنيا لذلك بخلاف ما إذا صرح بالمضاف إليه كجئتك قبل زيد وبعده أو حذف ونوى ثبوت لفظه كقوله : * ومن قبل نادى كل مولى قرابة *
أو حذف ولم ينو شىء أصلا كقوله :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا  أكاد أغص بالماء الفرات

فإنهما فى هذه الأحوال الثلاثة يعربان كما يفهم ذلك من كلامه نصبا على الظرفية فيه أو خفضا بمن لكن بترك التنوين فى الحالة الثانية مراعاة للإضافة ، وبوجوبه فى الثالة لزوال مايعارضه فى اللفظ والتقدير ،

---

المتفاوتة كزيد دون عمرو ، ثم فى مطلق التجاوز عن حكم إلى آخر نحو : فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة ، أو عن محكوم عليه إلى آخر نحو : أكرمت زيدا دون عمرو .

وقال الرضى : وبمعنى دون قدام نادرة التصرف ويدخلها معنيان آخران هى فى أحدهما منصرفة وذلك معنى أسفل نحو : أنت دون زيد إذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فتصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد ، ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو : هذا شىء دون أى خسيس ، ومعناها الآخر غير ، ولا تتصرف بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى — أأتخذ من دونه آلهة — كأن المعنى إذا وصلت إلى الآلهة اكتفى ، ولا أطلب الله الذى خلفهم وراءهم فهم كأنهم قدامه فى المكان تعالى الله عنه انتهى (قوله فحذف لفظ المضاف إليه) أى ترك من اللفظ (قوله فبنيا لذلك) أى عنده فاللام للتوقيت لا للعلة (قوله ومن قبل الخ) تمامه : * فما عطفت مولى عليه العواطف *
ومحل الشاهد معلوم ، والمراد بالمولى هنا ابن العم ومولى الثانى بدل من الضمير فى عليه قدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته ليعينوه فيما هو فيه من حزن أو ثأر له فما رحمه أحد منهم ولا أجابه لدعائه (قوله فساغ لى الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه والشاهد ظاهر .

قال الدمامينى : معنى كنت قبلا كنت متقدما ، ومعنى : فما شربوا بعدا ماشربوا متأخرا ولا ينوى تقدم ولا تأخر على شىء معين ، وإنما المراد فى هذه الحالة مطلق التقدم والتأخر من حيث هو ، وأما فى حال الإضافة فالنية بهما التقدم والتأخر على شىء بعينه انتهى .

وأغص من غصص من باب علم يعلم والفرات العذب السائغ ويروى بالماء الحميم أى البارد من الأضداد والفرات أنسب لأن الحميم يطلق على الحار وليس مرادا .

قال الشاطبى عند قول ابن مالك :

وأعربوا نصبا إذا ما نكرا  قبلا . . . . . . الخ

تخصيص النصب فى هذه الأشياء إذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر التحكم انتهى .

والشارح لم يخصص بالنصب بل ذكر الجر نعم لم يذكر الرفع (قوله أو خفضا بمن) اختصت من بذلك لكونها أم الباب ، ولكل باب أم تختص بخاصة دون أخواتها .

قال الرضى : ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى فى نحو : جئتك من قبلك ومن بعدك — ومن بيننا وبينك حجاب — وأما جئتك من عندك — وهب لى من لدنك — فلابتداء الغاية .

وقال ابن مالك : إن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة ، وانظر ذلك مع أن مذهبه أن من لا تزاد فى الإيجاب (قوله لزوال مايعارضه فى اللفظ والتقدير) إذ هما فى هذه الحالة نكرتان والتنوين فيهما للتمكين .

قال ابن مالك فى شرح الكافيه : وذهب بعض العلماء إلى أن قبلا فى قوله : وكنت قبلا ، معرفة بنية الإضافة

إذ هما فى هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات والتنوين فيهما للتمكين ، وإنما أعربا فى الأحوال الثلاثة لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الأصل وهو الإعراب ، وبنيا عند وجود الشرط المذكور لمشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الإضافة الذى هو معنى الحرف مع مافيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل فى الإبهام ، وقيل لشبههما بحرف الجواب فى الاستغناء بهما عن لفظ مابعدهما ، وبنيا على الحركة

---

إلى أنه أعرب لأنه جعل مالحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من اللفظ بالمضاف إليه بمايعامل به مع المضاف إليه كمافعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضا ؛ وهذا القول عندى حسن انتهى .

واختار الرضى ماذهب إليه ذلك البعض ، وعليه لافرق فى المعنى بين ماأعرب من هذه الظروف المقطوعة ومابنى منها بخلافه على القول الأول فإنه إذا أعرب كالمضاف إليه فى حكم الثابت ، وإذا بنى كان المضاف إليه فى حكم الساقط نسيا . وقيل الفرق بين معربها ومبنيها وإن كان المضاف إليه فى الحالين محذوفا أنها مبنية متضمنة لمعنى المضاف إليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن أين لحرف الاستفهام ، وإذا أعربت كان المضاف إليه محذوفا فى نفسه لأن شيئا يتضمنه فهى كالظروف فى قولك : خرجت يوم الجمعة فى أن الحرف محذوف فى نفسه لامتضمن له وقال بعضهم : إنما أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة لأن معنى وكنت قبلا أى قديما وأبدأبه أولا أى متقدما ، ومعنى من قبل ومن بعد متقدما ومتأخرا لأن من زائدة ، وكلام الشارح يوافقه ( قوله إذهما فى الحالة نكرتان) أى دائما بخلافه فى غيرها فتارة يكونان معرفتين وتارة نكرتين . فاندفع ما قيل إن كلامه يفهم أنهما فى باقى الأحوال معرفتان ، وفيه نظر لأن المضاف إليه الملفوظ أو المقدر قد يكون نكرة كما قد يكون معرفة .

ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفى : إنما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة ، أما إذا كان نكرة فإنهما يعربان سواء نويت معناه أولا انتهى .

وفى الارتشاف : وإذا قطعا عن الإضافة لفظا ونوى ما أضيفا إليه وكان معرفة بنيا على الضم ، وقد يتوقف فى تعريفهما بالإضافة إلى معرفة لأنهما متوغلان فى الإبهام كما صرح به الشارح ( قوله لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف الخ ) إنما اعتبر فى بنائهما الشبه الكامل مع أن تضمن الاسم معنى الحرف كاف فى البناء لعراقتهما بدليل إعرابهما فى أكثر الأحوال ( قوله مع مافيهما الخ ) احتاج لذلك لما فى الأول من الخفاء على ما يعرف عند استحضار ضابط الشبه المعنوى . ثم إن ذكره الشبه الجمودى هنا لا يناسب حصر شبه الحرف فى الأنواع الثلاثة المتقدمة . وذكر التوغل لا يناسب حصر البناء فى شبه الحرف . ويجاب عن ذلك كله بأن الكلام هنا فى بيان سبب البناء العارض بحذف المضاف إليه ونية معناه ، وما تقدم فى بيان سبب البناء الأصلى وهو المحصور فى شبه الحرف وتلك الضوابط له كما حقق فى شروح الألفية عند قولها : الشبه من الحروف الخ وأشرنا إليه فيما مر قريبا ( قوله والافتقار ) يوافق قول الرضى ، وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف .

قال : فإن قلت : فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ماتحتاج إليه من صلتها ؟.

قلت : لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالأسماء انتهى .

وفيه أن الإضافة لم تظهر إذا حذف المضاف ونوى لفظه ولم تبن الظروف حينئذ مع أن الاحتياج بذلك المع

لما مر ، وكانت ضمة جبرا بأقوى الحركات لما لحقهما من الوهن بحذف المضاف إليه مع أن معناه مقصود ، أو ليكمل لهما جميع الحركات لأنهما فى حال الإعراب إما مجروران بمن أو منصوبان أو لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما ، ومثلهما فى جميع ما قدمناه أسماء الجهات وما عطف عليها بما مر ، وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية فى النطق بعد أن كانت وسطا .

[ تنبيه ] ألحق بهذه الظروف فى البناء والإعراب لفظة غير الواقعة بعد لا أو ليس كما فى قولهم قبضت عشرة

---

ثابت كما لايخفى ، إلا أن يقال إذا نوى لفظ المضاف إليه الإضافة ظاهرة بالقوة ، ثم قال : أما حيث وإذا فإنها وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة إذ الإضافة فى الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكأن المضاف محذوف ، ولما أبدل فى بعض وكل التنوين من المضاف إليه لم يبنيا إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله ، وإنما اختاروا البناء فى هذه الظروف دون التعويض لأنها ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرّف يناسب البناء إذ معناه عدم التصرف الإعرابى ( قوله لما مر ) أى ليعلم أن لهما أصلا فى الإعراب ومرّ مافيه ( قوله إما مجروران أو منصوبان ) أى فى الأغلب ( قوله لصيرورتها الخ ) أى الأصل فيها أن تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبى ، وغاية الكلمة المضافة آخر المضاف إليه لأنه من تتمتة إذ هو المنسوب إليه وبه تعريفه فإذا حذف وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غاية ، ولم يسم كل وبعض غايتين لحصول العوض عن المضاف إليه ( قوله والإعراب ) أى مطلقه لأنه خصوص النصب على الظرفية والجر بمن لا يجرى فى غير .

واعلم أن غيرا اسم دالّ على مخالفة حقيقة ما قبله لحقيقة ما بعده إما بالذات نحو : مررت برجل غيرك ، أو بالصفات كقولك لشخص : دخلت بوجه غير الذى خرجت به ، وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإلا لانتقض بنحو : زيد غير عمرو ، فإن ماهيتهما واحدة ، ثم إن الشارح لم يمثل لحالة الإعراب فتقول إذا ذكرت المضاف إليه قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر وبنصبها على إضمار الاسم ، وإذا حذفته ونويت ثبوته ليس غير بالفتح كذا فى المغنى . والظاهر أنه يجوز فى هذه الحالة الرفع أيضا على حذف الخبر .

قال البدر الدمامينى : ويجوز أن تكون غير حيث فتحت أضيفت أو قطعت لفظا هى الاسم والفتحة بناء لما ذكره بعد من جواز بناء غير إذا أضيفت لمبنى أى حيث قال : ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبنى كقوله :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ... حمامة فى غصون ذات أرقال

قال الدمامينى : وكان بعض الناس يسأل فقال كيف يقال إن غيرا فى البيت أضيفت إلى مبنى مع أن هذا المضاف إليه فى تقديره معرب وهو النطق فلم تضف فى الحقيقة إلا لمعرب ؟ فقلت : المعرب إنما هو الاسم الذى يؤول به ، وأما الحرف المصدرى وصلته فبنى ، ألا تراهم يقولون المجموع فى موضع كذا انتهى .

والذى أوقع هذا البعض ظنه أن المضاف إليه المبنى جملة : أن نطقت ، لأن عبارة المغنى تحتمله :

والذى ذكره الرضى أنه أن حيث قال : وأما إذا أضيفت إلى أن فلا خلاف فى جواز بنائها ، وأنشد البيت ، وجعل أن هى المضاف إليه على التوسع باعتبار أنها صدر الجملة والجزء الملاقى أو لا فلا ينافى أن الحرف لا يكون مضافا إليه :

وبهذا تعرف ما فى قول المحشى : ومحل إعرابها إذا ذكر المضاف إليه إذا لم يكن صدر ما تضاف إليه أن ، وإلا فيجوز فيها الإعراب والبناء كما ذكره الرضى ، ومثله فى المغنى ، ومن البناء قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ... حمامة فى غصون ذات أرقال

ليس غير بالضم أى ليس المقبوض غيرها فأضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيف إليه غير ونوى معناه فبنيت على الضم لمشاركتها لها فى الإبهام :

وتقييد المصنف فى الأوضح غير بالواقعة بعد ليس يقتضى أن الواقعة بعدلا لايثبت لها هذا الحكم كما صرح به فى شرح الشذور :

وقال [فى المغنى] : وقولهم لاغير لحن :

والظاهر أنه لا فرق بين المنفية بليس أو بلا إذ الحكم ثابت لها على كلا الأمرين كما نص عليه الزمخشرى فى المفصل وابن الحاجب فى الكافية ، وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون ، وقد سمع وقوع غير بعد لا ، أنشد ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل قوله :

جوابا به تنجو اعتمد فور بنا     لعن عمل أسلفت لاغير تسأل

فيعمل به من غير توقف، فما وقع فى المغنى وشرح الشذور لايغتر به :

وأشار إلى الرابع بقوله ( وكمن وكم فى لزوم السكون ) فى الأحوال الثلاثة ، ولا فرق فى « من » بين أن تكون

---

ففتح غير مع كونها فاعلا يمنع ، ولكن ذهب ابن مالك إلى أنه لايبنى مضاف إلى مبنى بسبب إضافته إليه أصلا لا ظرف ولا غيره ، لأن الإضافة من خصائص الأسماء التى تكف سبب البناء وتقلبه فى غير ما موضع فكيف تكون داعية إليه وأول ما استدلوا به انتهى . فتأمله . وانظر مانقله عن ابن مالك مع مانقله عنه فى المغنى فى الباب الرابع ، ونقول إذا حذفت المضاف إليه ولم تنو شيئا ليس غيرا بالفتح والتنوين ، وليس غير بالضم والتنوين والحركة إعرابية ، لأن التنوين إما للتمكين ولا يلحق إلا المعربات أو للعوض وكان المضاف إليه مذكورا ( قوله فأضمر اسم ليس الخ ) يحتمل أن غير اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا ، ولذا قال فى الأوضح فهى اسم أو خبر فى المعنى وليس غير بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد : والمتأخرون إنها ضمة بناء لا إعراب ، وإن غير أشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسما وأن تكون خبرا :

وقال الأخفش : ضمة إعراب لا بناء لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ، ولا مكان كفوق وتحت ، وإنما هو بمنزلة كل وبعض ، وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر :

وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين ، ويقول ليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم ، والحركة إعرابية لأن التنوين إما للتمكين ولا يلحق إلا المعربات أو للعوض وكان المضاف إليه مذكورا (قوله لمشاركتها لها فى الإبهام ) علة للإلحاق ولإبهام غير لاتتعرف بالإضافة إما مطلقا أو إذا لم تقع بين ضدين ، وهى أشد إبهاما من مثل لأنها لاتثنى ولا تجمع ، وقولهم غيران وأغيار ليس بعربى كما فى المغنى ، ولذا لم يبن مثل على الضم ( قوله أوبلا ) أى التبرئة كما دل عليه قول الرضى لايحذف منها المضاف إليه إلا مع لاالتبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدهما (قوله وابن الحاجب فى الكافية) أى على مافى بعض النسخ ( قوله وقد سمع وقوع غير بعدلا )منه يستفاد أن محل الخلاف هذا المركب لا خصوص الضم حتى إنه إذا قيل لا غيرا مثلا لم يكن لحنا باتفاق ، والقول بأن المراد سمع وقوع غير بعد لا مضمومة خلاف الظاهر إنما يحتاج إليه إذا ثبت أن الممنوع خصوص الضم ( قوله أنشد ابن مالك ) والظاهر أنه لا يستشهد إلا بما يصح الاستشهاد به ( قوله فى لزوم السكون ) أى لآخرهما

استفهامية أو شرطية أو موصولة أو نكرة موصوفة، ولا فى «كم» بين أن تكون استفهامية بمعنى أىّ عدد أو خبرية بمعنى عدد كثير ، وبنيت من فى الجميع لشبهها بالحرف فى الوضع أو فى المعنى فيما إذا كانت شرطية أو استفهامية ، وفى الافتقار فيما إذا كانت موصولة أو موصوفة ، وبنيت كم فى الحالتين لشبهها بالحرف فى الوضع أو فى المعنى :

ولما كان تأخيره للسكون يوهم أنه خلاف الأصل أشار إلى رفع ذلك التوهم بقوله ( وهو أصل البناء )

---

بحسب الوضع فلا ينافى أنهما قد يحركان لعارض كالتقاء الساكنين ( قوله أو نكرة موصوفة ) أى لاتامة فليس قضية كلامه أن الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة ، وليس كذلك بل هما نكرتان كنظائرهما فى ما :

[ تنبيه ] تأتى من أيضا نكرة تامة وذلك عند أبى على قاله فى قوله « ونعم من هو فى سرو إعلان » فزعم أن الفاعل مستتر ومن تمييز ، وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ماقبله أو خبر لمبتدإ محذوف :

وقال ابن مالك : من موصول على مابينه فى المغنى فى مواضع ، وتأتى أيضا زائدة فيما زعم الكسائى فى قوله « وكفى بنا فضلا على من غيرنا » وذلك يسهل على قاعدة الكوفيين أن الأسماء تزاد ، والحق أنها موصوفة أى قوم غيرنا ( قوله فى الوضع ) أى بناء على أنه لايشترط فيه إذا كان على حرفين أن يكون الثانى حرف لين :

ونقل الشاطبى أن ابن جنى اعترض على من اعتل لبناء كم ومن بذلك ثم قال : وعلى الجملة وضع الحرف المختص به إذا كان ثانى الحرفين حرف لين ( قوله أو موصوفة ) فيه نظر لأن الموصوفة لا تفتقر إلى جملة لأنها توصف بالمفرد أيضا نحو : مررت بمن معجب لك ، والشبه فى الافتقار شرطه أن يكون إلى جملة ( قوله لشبهها بالحرف فى الوضع أو المعنى ) أما الأول ففيه ما علمت ، وأما الثانى ففى الاستفهامية ظاهر ، وأما فى الخبرية فلأنها تضمنت معنى حرف التكثير وهو من الجنسية أو رب أو حرف مقدر وضعه . وعن ابن الحاجب والأندلسى تضمنها معنى الإنشاء الذى هو بالحرف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض فأشبهت ماتضمن معنى الحرف :

قال بعض شراح الكافية : فإن قيل الخبر ينافى الإنشاء فكيف قال فى علة بناء كم الخبرية أو لتضمنها معنى الإنشاء ؟

قلت : يعلم جوابه مما ذكره المصنف فى أمالى المسائل المتفرقة ، وهو قوله كم رجال عندى يحتمل الإنشاء والإخبار ، أما الإنشاء فمن جهة التكثير لأن المتكلم عبر عما فى باطنه من التكثير بقوله رجال ، والتكثير معنى متحقق ثابت فى النفس لا وجود له فى الخارج حتى يقال باعتباره إن طابق فصدق وإن لم يطابق فكذب ، والإخبار باعتبار العندية فإن كونه عنده له وجود فى الخارج فالكلام باعتباره محتمل للأمرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين انتهى :

وذكر الرضى بعد أن ذكر أن الكلام المصدّر بكم يدخله التصديق والتكذيب وهو دليل كونها خبرية ما حاصله : أن معنى الإنشاء فى كم فى الاستكثار والمتكلم لا يقصد أن له خارجا بل هو الموجد له بكلامه ، بل يقصد أن فى الخارج كثرة لااستكثارا ، فلا يصح أن يقال لمن قال كم رجل لقيته كذبت فإنك مااستكثرت اللقاء وإن صح أن يقال له مالقيت رجلا كما لو قال ما أكثرهم يصح أن يقال ليسوا بكثيرين لا ماتعجبت من كثرتهم ( قوله وهو أصل البناء ) أى أصل أنواعه ودعوى أنها ليست أنواعا لعدم الجنس الشامل لها ممنوعة سيما إن قلنا إن البناء لفظى أى الأرجح منها :

قال المصنف : وقولنا الأصل كذا له أحكام : فمنها أنه لايستعمل إلا فيما ينفك كقولنا الأصل فى الأسماء

لخفته وثقل البناء واستصحابا للأصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه إلا لسبب كالتقاء الساكنين فى نحو: أمس، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات، وكونها عرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء، وكونها لها أصل فى التمكن كأول، وشبهها بالمعرب كضرب فإنه شابه المضارع

---

الإعراب لأنها قد تخرج عنه، فأما قول ابن الخباز الأصل فى الحروف البناء فغلط فى استعمال لفظة الأصل؛ ومنها أنه لايستعمل فى شىء هو ملازم لغيره، وقول ابن معطى الأصل فى البناء للأفعال غلط لأنه يقتضى أنه فى الحروف فرع: ومنها أنا إذا قلناه فى شىء امتنع السؤال عما جاء على وفقه فمن ثم لايسئل عن بناء الحروف والفعل الماضى والأمر ولا عن إعراب الاسم ولا عن البناء على السكون، ويسئل عن بناء الاسم وإعراب المضارع والبناء على الحركة، وإنما علل بناء المضارع لأن الإعراب قد صار له أصلا، وقال فى محل آخر: نعم، إذا وجد معارض يقتضى الخروج عن الأصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال لأنه راجع إلى الفحص عن علة عدم تأثير ذلك المعارض، مثال ذلك أن يقال لم لا بنى التميميون نحو: حذام مع مشابهته لنزال، ولم بنى المضارع مع نون التوكيد والإناث مع قيام المشابهة المقتضية للإعراب، ولم بنى على السكون مع نون الإناث مع أن كل شىء كان البناء فيه بعد الإعراب استحق البناء على الحركة (قوله لخفته وثقل البناء) لعله لأنه يلزم حالة واحدة، وعللت أصالته أيضا بأنه ضد الإعراب، وأصل الإعراب الحركة فأصل البناء السكون، وبأنه أخف من الحركة فناسب أصالته (قوله كالتقاء الساكنين الخ) عبارة الأشمونى: وأسباب البناء على الحركة خمسة، وذكر ماذكره الشارح، وحينئذ فالكاف استقصائية، لكن بعضهم زاد أسبابا يستغنى عنها بما ذكر:

نعم ذكر الشاطبى من أسباب البناء على الحركة قوة الطلب للحركة نحو: ذيت وكيت كنايتين عن الحديث بنيا على حركة لأن تاءهما للتأنيث وهى تطلب تحريك ماقبلها فأحرى هى، والفرق بين أداتين نحو أنا وإن وخص أولهما بالحركة لمزيد الاسمية واقتصر فى البسيط على أربعة كما فى [الأشباه والنظائر] وأسقط كونها عرضة الخ، ولعله لأن ماقبله يغنى عنه إن لم يكن عينه (قوله وكونها لها أصل فى التمكين) قد يقال هذا ينافى قولهم إن فائدة تنوين التمكين الدلالة على خفة الاسم وتمكنه فى باب الإعراب حيث لم يشبه الحرف فيبنى، وقولهم إن المبنى لامتمكن ولا أمكن فإنه يدل على أن كل مبنى غير متمكن:

والظاهر أن يقال بدل هذا وكونه له حالة إعراب أو كونه متمكنا فى بعض أحواله، فإنهم لم يمثلوا له إلا بما يعرب تارة ويبنى أخرى (قوله وشبهها بالمعرب) عبر فى البسيط عن هذا بقوله: وإما تفضيلا له على غيره كالماضى بنى على حركة تفضيلا له على فعل الأمر:

[تنبيه] ذكر الشارح أسباب البناء على مطلق الحركة، وبقى الكلام على أسباب البناء على خصوص كل من الحركات الثلاث، ولا بأس بذكره تكميلا للفائدة: فأسباب البناء على الكسر الأصالة فى التخلص من التقاء الساكنين كأمس ومناسبة العمل كباء الجر، وكونه حركة الأصل نحو يامضار ترخيم مضارر اسم فاعل على لغة من ينتظر ذكره المرادى والأشمونى، ونظر فيه بأن حركة البناء على هذه اللغة إنما هى فى المحذوف والفرق بين أداة وأداة كاللام الجارة كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء فى نحو: لموسى عبد والإتباع كفر أمرا من فر وذه من أسماء الإشارة والإشعار بالتأنيث كأنت، وأسباب البناء على الفتح التخفيف كأين وشبه محلها بما قبل تاء التأنيث كبعلبك ومجاورة الألف كأيان وكونها حركة الأصل كيا مضار ترخيم اسم المفعول وفيه مامر، والفرق بين معنى أداة واحدة كيالزيد لعمرو والإتباع كعض أمر من العض وأين وكيف عند قوم:

فى وقوعه صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا ، ومن أجل أن الأصل فى البناء السكون دخل فى الكلم الثلاث كهل وقم وكم .

ولما كان الفتح أقرب الحركات للسكون بحصوله بأدنى فتح الفم دخل أيضا فى الكلم الثلاث كسوف وقام وأين .

ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل لثقله .

( وأما الفعل ) وهو مادل على معنى فى نفسه واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا ( فثلاثة أقسام ) عند جمهور البصريين وقسمان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه منقطع من المضارع فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدرة .

---

والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والإتباع فيهما وتمثيل بعضهم للاتباع بكيف وللتخفيف بأين ليس لتعينه فاندفع مايقال ماالفرق وهلا قيل بالإتباع فيهما إذ الساكن غير حصين فيهما أو بالتخفيف فيهما ، وأسباب الضم أن يكون فى الكلمة كالواو فى نظيرتها كنحن ونظيرها همو وشبه المبنى بما هى فيه كذلك نحو : اخشوا القوم قاله المرادى .

والظاهر أن هذا لالتقاء الساكنين لاللبناء كما قاله الشاطبى : أما الضمة فى مذ اليوم فليست بحركة بناء ليمثل بها فى هذا الموضع وإنما هى حركة التقاء الساكنين اه .

وقد أسلفنا أن حركة التقاء الساكنين قسمان فلا تغفل ، وأن لاتكون للكلمة حال الإعراب كقبل وبعد ، وشبه المبنى بما لايكون له حالة الإعراب كيازيد ، وكونه حركة الأصل نحو : ياتحاج ترخيم تحاج مصدر تحاج إذا سمى به ، وفيه ماعلم والإتباع كرد أمرا من رد ومنذ ( قوله فى وقوعه صفة الخ ) لايخفى أن الواقع كذلك هو الجملة ، لكن لما كان المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة ( قوله كهل الخ ) قدم الحرف لتوغله فى البناء وثنى بالفعل لأنه الأغلب فيه ( قوله ولما كان الكسر والضم ثقيلين ) ثقل الضم لحصوله من استعمال عضوين وثقل الكسر بالنسبة إلى الفتح ( قوله اختصا بالحرف والاسم ) فى ترتب هذا الجزاء على الشرط قبله نظر لأن ثقل الضم والكسر ليس سببا لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما ، وإنما هما سببان لعدم دخولهما فى الفعل لكن لا يلزم من ذلك اختصاصهما بالاسم والحرف .

هذا ، ولم يمش الشارح على سنن لأنه علل دخول الساكن فى الكلم الثلاث بأصالته فى البناء والفتح بقربه منه فكان المناسب لذلك أن يعلل عدم دخول الضم والكسر فى الفعل ببعدهما عن السكون ، أو كان يعلل دخول السكون والفتح فى الكلم الثلاث بخفتهما ( قوله دون الفعل ) أى فلم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقيلين ، وأما ع وش فبنيان على الحذف . وردّ بضم الدال فبنى على السكون تقديرا والضم فى نحو : ضربوا للمناسبة لا للبناء والبناء على الفتح تقديرا كما سيأتى على أن الكلام فى نفس الفعل مجردا عن اللواحق ( قوله لثقله ) أما لفظا فلأنك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط وأما معنى فلدلالته على الحدث والزمان ولطلبه المرفوع بطريق الأصالة ، ودلالة اسم الفاعل عند العمل عليهما عارضة بواسطة حمله على الفعل كما حمل عليه فى نصب المفعول ونحوه ( قوله وهو مادل على معنى فى نفسه ) أى كلمة دلت على معنى بالتضمن هو الحدث كائن ذلك المعنى فى نفسها أى يفهم منها من غير احتياج إلى ذكر شىء معين معها ، وذلك جزء معنى الفعل وأما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة إلى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين

وانتصر لهم المصنف فى المغنى وقواه، وإنما كانت الأفعال ثلاثة لانحصار الزمان فى ذلك ٥

وبذلك علمت أن من قال هنا أى كلمة دلت ولو بالتضمن التبس عليه هذا المقام بمقام تقسيم الكلمة إلى ما يدل على معنى فى نفسه الخ ، وذلك يعم الاسم والفعل فالغاية ظاهرة بخلافه هنا لأن ذكر الغاية يفهم أن تمام معنى الفعل قد يكون مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق ، وبهذا القيد خرج الحرف فإنه لا يفهم منه شئ من معناه الوضعى بلا ضميمة ؟

فإن قلت : الحدث المتعدى يتوقف فهمه على فاعل ومفعول فلم يكن مفهوما فى الفعل بنفسه :

قلت : المراد أنه لا يجب ذكر شيء معين ليفهم منه ذلك المعنى ، والحدث إنما يتوقف فهمه على شئ مايقوم به وآخر يقع عليه وشئ ما معلوم كل أحد فما أوجبوا ذكر متعلق معين ليفهم منه الحدث فصح أنه لايحتاج إلى ذكر متعلق لفهمه ، وإنما أوجبوا ذكر فاعل الفعل لأخذ النسبة المعينة فى مفهومه لا لأجل الحدث ، ولذا جوّزوا حذف فاعل المصدر ومفعوله فافهم ، وتقدم فى تعريف الاسم ماأغنى عن الإعادة .

واعلم أن ماذكرناه من أن دلالة الفعل على الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالته على الزمان بالتضمن ؛ وأنت خبير بأن دلالة التضمن هى دلالة اللفظ على جزء مسماه والفعل إنما دل على الزمان بصيغته حتى لو جردت الصيغة عن الحروف المخصوصة دل على الزمان نحو : فعل يفعل وعلى الحدث بمادته فقد اجتمع شيئان الحروف والصيغة كل منهما دال على معنى لايدل عليه الآخر فيكون كل منهما دالا على معناه مطابقة لا تضمنا ، وكذا اللفظ المركب منهما لأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحد من الخمسين ، وليس كذلك لفظ الفعل كما علمت ، وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والزمان بالالتزام لأنها الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال بعض المحققين : إن دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات ( قوله وانتصر لهم المصنف فى المغنى وقواه ) قال فيه : لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ولم يدخل عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

لتقم أنت ياابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة — فبذلك فلتفرحوا — وفى الحديث « لتأخذوا مصافكم »، ولأنك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت واشتريت : وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولايمكنكم ادعاء ذلك فى نحوقم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته فإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل انتهى ؟

ورد ماذهبوا إليه بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار قيل وبأنه خلف من القول بناء على رأى إمامهم الكسائى أن حرف المضارعة هو علة الإعراب وهو منتف فيجب انتفاء الإعراب ، وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير ، وفى الهمع ومنشأ الخلاف أن الإعراب أصل فى الأفعال أيضا أوّلا ، فعلى الأول هو معرب أيضا لأنه أصل فيه ولا مقتضى لبنائه ، وعلى الثانى هو مبنى لأنه الأصل ولا مقتضى لإعرابه ، وربما علل الكوفيون ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله ، والبصريون لايرون ذلك بل يقولون إنه أصل برأسه كما تقدم،

لأن الفعل الذى هو الحدث إما متقدم على زمان الإخبار أو مقارن له أو متأخر عنه ، فالأول هو الماضى والثانى الحال والثالث الاستقبال :

وقال ابن الخباز : الدليل على أن الأزمنة ثلاثة قوله تعالى — له مابين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك — وقول زهير :

وأعلم علم اليـــوم والأمس قبله ولـكننى عن علم مافى غد عمى

( ماض ) وهو مادل وضعا على حدث وزمان انقضى ، وسمى ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه ، وقدمه على فعل الأمر لأنه جاء على الأصل إذ هو متفق على بنائه ولأن علامته مفردة ، وقدمها على المضارع لأنهما قد يكونان مجردين ، والمضارع لا يكون إلا بالزيادة والمزيد فيه فرع عن المجرد :

وعكس فى الأوضح فقدم المضارع لأنه لما شابه الاسم قوى وشرف ، وأخر الماضى

---

فالخلاف فى إعرابه مبنى على الخلاف فى أصالته ( قوله لأن الفعل ) أى وإنما انحصر الزمان فى ثلاثة لأن الفعل الخ ( قوله علم اليوم والأمس) إما أن يجعل نصبا على المصدرية أى أعلم علماً متعلقا بهذين اليومين أو يجعل مفعولا به بأن يقال أعلم بمعنى أحصل ( قوله عمى ) صفة مشبهة يقال رجل عمىّ القلب أى جاهل ( قوله ماض ) أصله ماضى استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين ( قوله مادل وضعا الخ ) أى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث أو زمان بأن يكون جزء معناه حدثا وزمانا انقضى ، وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى تتكلم فيه : أى قبل زمان الحال لا على وجه الحكاية نحو : يقول زيد خرجت ، فإن التلفظ به ليس متأخرا عن الزمان المدلول عليه بخرجت عند صدوره قبلية بالذات كقبلية أمس على اليوم لا بزمان آخر فلايكون للزمان زمان فلا يشكل التعريف بلفظ الماضى فإنه ليس بفعل إذ لا يصدق عليه تعريف الفعل :

أما إذا أريد به الزمان فظاهر إذ لم يدل على حدث حاصل فى الزمان الماضى وإن أريد به شئ كان فى الماضى فلأن الفعل ما دل على معنى أى حدث معين وذا لا يدل إلا على شئ من الأشياء غير معين ، ولا بيضرب فى لم يضرب لأن دلالته على الزمان الماضى عارضة ولا بالماضى المستعمل فى المستقبل ، وبدون الزمان كما فى الإنشاء وعند الإشارة إلى القطع بالوقوع أو عند النفى بلا وإن فى جواب القسم ، وبعد كلم المجازات غير لو وبعد ماالنائبة عن الظرف نحو — مادامت السموات — وبعد همزة التسوية ، وبعد كلما وحيث وحرف التحضيض الطلبى ، وبعد وقوعه صلة عام أو صفة عام نحو كل رجل أتانى ، وفى التعاريف أيضا لأنه فى أصل الوضع للمعنى ، وهذا الاستعمال عارض. بقى أن مقتضى التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطلقا بزمانه ، وحينئذ ينتقض بما لا يتصوّر معه زمان نحو : أراد الله فى الأزل كذا ، وخلق الله الزمان إذ لا زمان مع الإرادة والخلق :

ويجاب بأنه يكفى فى ذلك توهم الفعل للزمان . وللناصر اللقانى فى حواشى التصريف تحقيق تشبع به من ليس له فراجعه إن شئت ( قوله إذ هو متفق على بنائه ) هذا إنما يناسب عند ذكر المبنى من الأفعال إلا أن يقال ما جاء على الأصل له قوّة تقتضى تقديمه فى كل مقام ( قوله إلا بالزيادة ) هى حروف المضارعة (قوله فرع عن المجرد ) لا يشكل بالقعود من قعد إذا قيل باشتقاق قعد من القعود لأن المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه ، وبالنسبة إليه لأنه لم يعين القعود بأنه زيد من قعد وإن كان أزيد بمعنى أن الحروف فيه أكثر كما أن استخرج أكثر من ضرب وليس فرعه ( قوله لما شابه الاسم قوى وشرف ) لأن مشابهة الأشرف شرف ومشبهه أشرف مما لا يشبهه ، ورجح تقديمه أيضا بأنه معرب وهو أشرف من المبنى والأشرف حقه التقديم فى كل مقام ما لم يمنع

لتأخره فى الوجود لأنه مسبوق بالحال والاستقبال ، ولزم عن هذا توسط الأمر (ويعرف) أى عن قسيميه ( بتاء التأنيث الساكنة ) الدالة على تأنيث فاعله ، وتلحقه متصرفا كان أو جامدا إلا أفعل التعجب وحبذا فى المدح وأفعال الاستثناء وكفى فى قولهم كفى بهند ، ولا يقدح ذلك فى كونها أفعالا ماضية لأن العرب التزمت تذكير فاعلها ،

---

منه مانع ، وإن لم يكن عنده ذكر المعرب من الأفعال على أن ذكر الفعل وتقسيمه توطئة للبحث عن إعرابه وبنائه ، وبأن معناه إما موجود أو مترقب وكلاهما خير من المعدوم وإن سبق له وجود ( قوله لتأخره فى الوجود) أى باعتبار الاتصاف بالماضوية والحالية والاستقبالية بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار وجود الذات فإن ذات الزمن الماضى متقدمة ولا باعتبار الاتصاف بالنسبة لذوات كيوم الخميس مع ظرفية إذ لا ترتيب فى الاتصاف بالأوصاف الثلاثة ، إذ يوم الخميس متحقق اتصافه بالحالية والأربعاء بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة ( قوله بتاء التأنيث ) أى بصحة دخول مسمى تاء التأنيث أو قبوله ، والمراد بصحة الدخول استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ، ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة أن ماذخلت عليه فعل فاندفع أن معرفة الفعل بصحة دخولها دور لتوقف كل على الآخر ( قوله الدالة على تأنيث فاعله ) صفة للمقيد بدون القيد لأن المتحركة اللاحقة للصفات كذلك فتاء التأنيث مطلقا لا تلحق إلا ماله فاعل كالأفعال والصفات ، لكن سكنت مع الأفعال وحركت مع الصفات لما ذكر ، ولو قال مرفوعة لكان أولى ليشمل نائب الفاعل ( قوله إلا فعل التعجب الخ ) أى وتبارك على ما فى شرح الكافية الشافية ، وإن نقل البجائى فى شرح الآجرومية قبولها لتاء التأنيث ، ومثله بنحو : تباركت أسماء الله ، والظاهر أن مثله لا يقال إلا عن سماع ( قوله وحبذا ) عبارة غيره وحب من حبذا ( قوله فى قولهم كفى بهند ) أى من كل تركيب هى فيه بمعنى الكفاية ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية فإنها تقبل التاء نحو : كفت هند ابنها أى وقته ومن استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى — وكفى الله المؤمنين — فسقط ماقيل لا يخفى أنهم التزموا تذكير الفاعل فى غير كفى المذكورة ( قوله ولا يقدح ذلك الخ ) يعنى لا تردهذه المذكورات لأنها تقبل التاء فى الأصل والعبرة بالأصل لا بالعارض ، وأيضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من عدم قبولها للتاء عدم الفعلية ، وفى قوله لأن العرب التزمت تذكير فاعلها نظر بالنسبة لكفى فى كفى بهند بناء على أن هندا فاعل ، فالأظهر أن يعلل عدم القدح بالنسبة لكفى بأن العرب التزمت تجريدها من علامة التأنيث وإن كان الفاعل مؤنثا لغلبة زيادة الباء فيه فصار الغالب على فاعلها كونه فى صورة الفضلة وهى لا تؤنث لأجلها

وفى المغنى فى حرف الباء مايقتضى أن الزجاج قال : إن الفاعل ضمير المخاطب حيث قال : والغالبة أى الزائدة الغالبة فى فاعل كفى نحو — كفى بالله شهيدا — .

وقال الزجاج : دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ، أى ليتق بدليل جزم يثب وتوجيه قولهم كفى بهند بترك التاء ، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لاموجب بدليل — وما تسقط من ورقة — وما تخرج من ثمرة — فإن عورض بقولك أحسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الأمر وإن كان معناها الخبر .

وقال ابن السراج : الفاعل ضمير الاكتفاء ، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسى والرمانى أجازا مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح ، وأجاز الكوفيون إعماله فى الظرف ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقا ولفعل التعجب إذا كان على صيغة الأمر نحو : أكرم بهند لأن الأصح أن المجرور فاعل فالأظهر أن يعلل بنحو ماذكر فى فاعل كفى ، وفى بعض النسخ : إلا أفعل فى التعجب فلا إشكال لأن فاعله

وإنما اختصت التاء الساكنة به للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء . ولم يعكس لئلا يفضى ثقل الحركة إلى ثقل الفعل ، والمراد بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كأن يلاقيها ساكن فحينئذ تكسر نحو : — قالت امرأة العزيز — أو تضم نحو : — وقالت اخرج عليهن — :

ولهذا قال المرادى : ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضهما ، وخرج بالساكنة المتحركة فإنها تدخل على الاسم كقائمة وعلى الحرف كربت وثمت ، إلا أن حركتها فى الاسم حركة إعراب وفى الحرف حركة بناء نحو : لا حول ولا قوة :

وأما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على إطلاقه لعدم دلالتها على تأنيث الفاعل بل هى فى مثل ذلك لتأنيث اللفظ ، والمصنف وإن أطلق التأنيث فالمراد به تأنيث المعنى كما أشرنا إليه إذ هو المتبادر عند الإطلاق :

ولما فرغ من تمييزه شرع فى بيان حكمه فقال ( وبناؤه على الفتح )

---

مذكر وهو ضمير ما ، وكذا أفعال الاستثناء لأن فاعلها ضمير مذكر فى مرجعه خلاف مقرر فى بابه ( قوله وإنما اختصت التاء الساكنة به ) أى التاء المتقدمة والباء داخلة على المقصور عليه ، والقصر حقيقى بناء على أن المراد بها التاء الدالة على تأنيث فاعله ، وبمعرفة اختصاص التاء الساكنة بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه ( قوله فحينئذ تكسر الخ ) كان عليه أن يزيد أو تفتح نحو — قالتا — ( قوله ولا بحركة التقاء الساكنين ) أى من كسرة أو ضمة أو فتحة ( قوله للفرق الخ ) لو علل بخفتها وثقل الفعل لم يحتج لقوله ولم يعكس الخ ( قوله إلى ثقل ) الفعل أى زيادة ثقله ( قوله الساكنة بالذات ) أى التى وضعت على السكون ( قوله ولهذا قال المرادى الخ ) كان يحسن أن يوطأ لهذا بأنها تحرك للنقل أيضا لكنه اكتفى بدخوله تحت الكاف ( قوله بحركة النقل ) نحو قالت أمة ( قوله المتحركة ) أى وضعا ( قوله وعلى الحرف ) فيه أن الكلام فى التاء الدالة على تأنيث الفاعل والداخلة على الحرف لتأنيث اللفظ كما سيصرح به فى الساكنة اللاحقة له ، ولذا صرح غيره بأن المتحركة مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه أولا وآخرا ، والمراد التاء المتمحضة للدلالة على التأنيث فلا يرد أن الدالة عليه وعلى المضارعة تدخل الفعل أو الكلام فى التاء اللاحقة آخرا ، وعلى كل لا يرد ما قالوا فى باب الفاعل إن علامة تأنيثه تاء ساكنة تلحق آخر الماضى أو متحركة تلحق أول المضارع ( قوله وقد يكون فى الاسم(١) حركة بناء ) أى عارض ، وفى التسهيل أنه يقال هنت موضع هنا ، وعليه فتدخل المتحركة بحركة بناء أصلى الاسم كذا قيل ، وفيه أن هنت هذه ساكنة لأنه استدل عليها فى الشرح بقوله : وذكرها هنت وإنما حركت الثانية للروى ، وقد رأيتها مضبوطة بخط المصنف بالسكون وفى بعض تعاليق التسهيل هذا من شواذ العرب لأنه لا يعلم اسم اتصلت به تاء التأنيث الساكنة إلا هذه انتهى :

وحينئذ المراد باختصاص الساكنة بالفعل ما لا شذوذ فيه ( قوله لتأنيث اللفظ ) معناه كما قال الشمنى مخالفا للدمامينى : إن دخول التاء فى هذه الكلمات ليكون لفظا مؤنثا مع أنها مراد بها معانيها التى لا تتصف بتأنيث ( قوله فالمراد به تأنيث المعنى ) لكن يرد عليه نحو : — قالت نملة — إذا كان لمذكر فإنه يجوز لحاق الفعل التاء وليست دالة على تأنيث المعنى خلافا لمن وهم ( قوله فى بيان حكمه ) أى ما يحكم به عليه ولو حذف بيان كان أخصر وأظهر ، وكأن وجه إثباته أن الحكم حصل من المصنف فى الخارج حصولا مستقرا فى النفس بالتصديق به ثم

---

(١) قول المحشى : قوله وقد يكون فى الاسم الخ ليس مذكورا فى الشرح ، ولينظر ويحرر اه .

لفظا أو تقديرا ثلاثيا كان أو رباعيا أو خماسيا أو سداسيا ولا يزيد على ذلك ، وبنى على الحركة لمشابهته المضارع فيما مر والاسم بوقوعه موقعه وخص بالفتحة طلبا للخفـــة (إلا) إذا كان (مع واو الجماعة فيضم) آخره (كضربوا) لمناسبة الواو .

وأما نحو : دعوا واشتروا ففيه إعلان معروف (أو) كان مع (الضمير المرفوع المتحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (كضربت) بتثليث التاء كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل

---

قصد بيانه بالكتابة والتلفظ ، وبيان إما مصدر من بان أى أظهر فإضافته للحكم إضافة إلى الفاعل ، وإما اسم مصدر من بين أى أظهر فإضافته له إضافة إلى المفعول (قوله لفظا) نحو ضرب وضربك ، ومنه ضربا على الأصح كما قال الشهاب القاسمى فى شرحه لهذا الكتاب ، وقال فيما كتبه على الألفية : يبقى النظر فى نحو ضربا فهل يقال إنه مبنى على فتحة مقدرة على الباء ، وهذه الموجودة لأجل الألف فلا تكون هى العلامة ، ونظير ذلك مررت بغلامى ، فإنهم يقدرون كسرة للجر لأن الموجودة لأجل المناسبة ، أو يقال إنه مبنى على فتحة ظاهرة ويفرق بينه وبين نحو غلامى محل تأمل انتهى .

والفرق ظاهر لأن حركة المناسبة سابقة على دخول العامل فلم يكن بد من التقدير ، ونظيره لن يضربا على مذهب سيبويه بخلاف الفتحة فى ضربا فإنها موجودة قبل وجود الألف ، ولم توجد لأجل مناسبتها بل اكتفى بها فتدبر (قوله أو تقديرا) نحو رمى وقضى وغزا (قوله أو رباعيا) نسبة إلى أربعة على غير قياس وكذا مابعده (قوله لمشابهته المضارع فيما مر) أى فى وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا وتتمة التعليل والمضارع معرب ، والأصل فى الإعراب أن يكون بالحركة فاستحق أن يبعد عن السكون الذى هو أصل البناء إلى أصل الإعراب الذى هو الحركة (قوله والإسم بوقوعه موقعه) نحو : مررت برجل ضرب أى ضارب ، فالمضارع لما شابه الاسم المشابهة التامة استحق الإعراب ، وهو بمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة (قوله طلبا للخفة) ولأنه لو بنى على الضم اجتمع ضمتان فى مثل شرف وظرف ولو بنى على الكسر اجتمع كسرتان فى مثل علم وشرب (قوله إلا إذا كان الخ) مستثنى من علم عام محذوف ، والتقدير وبناؤه على الفتح فى كل حالة إلا حالة كونه مع واو الجماعة فهو تفريع فى الحال كما هو ظاهر (قوله للمناسبة) أى مناسبة الواو ، واعترض بأن كونها للمناسبة ينافى كونها ضمة بناء :

قال شيخنا : ولا منافاة إذ قد صرحوا بأن الكسر فى أمس للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين فتأمل (قوله ففيه إعلال معروف) وذلك لأن الأصل دعووا واشتريوا تحرك كل من الواو والياء وانفتح ما قبله فقلب ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصار ماقبل الواو مضموما تقديرا (قوله المتحرك) أراد مايشمل المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل كنا فى ضربنا زيد لأن الحرف المتصل بالفعل من نا متحرك (قوله كراهة توالى أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالى إلا فى الثلاثى الصحيح وبعض الخماسى نحو : انطلق والكثير لا تتوالى فيه فمراعاته أولى ، وبأن تواليها لم يهمل بدليل علبط وعرتن وجندل ، ولو كان مقصود الإهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسد باب التأنيث بالتاء نحو شجرة قال : وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول نحو أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون على نا للمساواة فى الرفع والاتصال وقد يقال إنما راعوا الأقل لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم التوالى المذكور ولو فى بعض الصور بخلاف العكس فإنه لاتوالى فيه أصلا فمراعاته أولى ، والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكأنه لم يتوال فى نحو : شجره أربع حركات حقيقة .

كجزء من فعله، وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو ففي هاتين الحالتين يبنى على الفتح كما إذا تجرد ، وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه . وذهب بعضهم إلى بنائه على الفتح مطلقا :

وأما نحو : ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان أوجبهما مامر، وعليه المصنف في الأوضح، وعبارة المتن كالشرح توهم أن الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم، وليس كذلك فقد صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء أن الضم لايدخل الفعل كالكسر ، وقد مر ذلك تأمل :

---

فإن قلت : التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحدوة فلو لم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ماقبلها .

قلت : الأصل في قلنسوة وقمحدوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طارٍ كما في الجمع نحو : قلانس وقماحد بخلاف نحو شجرة فإن الأصل بدون التاء ، وأما نحو علبط وعرتن وجندل فزال عن الأصل ، والأصل علابط وعرانس مثل قرنقل وجنادل ، ثم ماذكر من منع العلة القاصرة أحد قولين ذكرهما ابن الأنباري وصحح الجواز بقي أن السكون حينئذ للبناء كما أسلفه ، وبناء الفعل على السكون جار على الأصل فلا يسئل عنه ليحتاج لتعليله ( قوله كجزء من الفعل ) سيأتي وجهه في باب الفاعل ( قوله وخرج بالمرفوع المنصوب ) نحو : ضربك إذ لايلزم توالى ماذكر لأن ضمير النصب في معنى الانفصال ( قوله وبالمتحرك الساكن غير الواو ) نحو ضربا فإنه مبني على الفتحة الظاهرة أو المقدرة على مامر ، وأما الواو فبنى معها على الضم على ماقدمه ( قوله وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى ) وهو قوله وبناؤه على الفتح (قوله عارضان أوجبهما مامر) أي المناسبة وكراهة ماذكر، وعلى هذا فهما مبنيان على فتحة مقدرة استثقالا منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبحركة المناسبة في ضربوا كذا قيل ولا يخلو عن تأمل :

أما تقدير الفتحة استثقالا في ضربت فظاهر وصرح به بعضهم ،وأما تقديرها استثقالا في ضربوا فهو مشكل والمتبادر أن يكون التقدير فيه للتعذر إذ يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين في آن واحد، ومما يؤيد أنها للتعذر ماصرحوا به من أن تقدير الحركة في المحكي والمضاف لياء المتكلم للتعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية والمناسبة ( قوله توهم أن الماضي الخ ) أي وأنه مبني على السكون مع الضمير المذكور ، لكن بناؤه عليه حينئذ لايرد عليه شيء بخلاف بنائه على الضم مع الواو ، فمن ثم سكت الشارح عن التعرض له ، وعلى ذلك شرح الشارح الكلام ، ولعل الأقرب أن مراد المصنف وبناؤه على الفتح لفظا إلا مع الخ أي فلايبنى على الفتح لفظا بل تقديرا ولعل هذا حكمة قول الشارح : توهم دون يقتضي ، لكن حمله الكلام على خلاف المرام مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله : فيضم فيسكن دون أن يقول فبنى على الضم فبنى على السكون مشعر بموافقة مافي الأوضح :

وبما تقرر علم أن مافي بعض النسخ من قوله : وماذكرته من أنه مبني على الضم مع واو الجماعة هو مقتضى مافي المتن والشرح وبه صرح قريبه في حاشيته على الأوضح عن بعضهم ، لكن صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء على أن الضم لايدخل الفعل كالكسر فليتأمل انتهى مع أنه غير ظاهر زائد لا حاجة إليه فمن العجب التحشية عليه وعدم التعرض لما في إثباته فعليك بالتدبر التام :

هذا ، وقال الراعي في شرح الألفية عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعد منها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي نحو ضربوا مانصه : هكذا قالوا ، والظاهر في الماضي والأمر المسندين إلى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون فإنهما أخوان ، والأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه من حذف أو سكون فكذلك

( ومنه ) أى من الماضى ( نعم وبئس ) لقبولهما التاء المذكورة ، ففى الحديث « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت » وفيه أيضا « وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة » .

( و ) كذا ( عسى وليس ) لقبولهما التاء أيضا نحو : عست هند أن تفلح وليس مفلحة . ولاتصالهما بضمائر الرفع نحو : — ليسوا سواء — لست عليهم بوكيل — فهل عسيتم إن توليتم — :

والحكم على هذه الأربعة بالفعلية إنما هو ( على ) قول ( الأصح ) أى الصحيح :

وقيل : إن نعم وبئس اسمان

---

الماضى عند اتصالها به يبنى على حذف النون ، لأن سيبويه رحمه الله قال فى باب التسمية بالحروف : إنك تعيد إليه النون إذا سميت به فتقول ياضربان وياضربون ، وهذا دليل على أنه مبنى على حذفها ( قوله ومنه ) أى عند جميع البصريين والكسائى من الكوفيين (قوله لقبولها) أى عند جميع العرب (قوله التاء المذكورة) فيه نظر لأن التاء المذكورة الدالة على تأنيث الفاعل والتاء اللاحقة لنعم وبئس ليست كذلك ، لأن مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما لأن معناهما إن كان أمدح أو أذم فواضح ، وإن كان حسن وقبح فلأن الفاعل هو الجنس الذى هو الماهية والحقيقة ، وهو لايقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة أو هو مذكر إلا أن يقال المراد تأنيث الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم .

وقال الرضى : ودليل فعليتهما لحاق التاء التى لا تنقلب هاء فى الوقف بهما ، وهى إنما تلحق الفعل وأربعة أحرف لات وثمت وربت ولعلت ( قوله من توضأ الخ ) من شرطية وتوضأ فعل ماض والفاء فى فبها رابطة ، والضمير يرجع إلى الرخصة ، والجار متعلق بمحذوف أى فبالرخصة أخذ ، ونعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، والفاعل مستتر مفسر بتمييز محذوف وكذا المخصوص بالمدح محذوف ، والتقدير ونعمت رخصة الوضوء . لكن قال بعضهم : إن تمييز هذا الباب لا يحذف لبقاء الإبهام وعدم مفسر الضمير حينئذ لأنه كالعوض من الفاعل ، ولذا شرط فيه أن يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغيرا وأفعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشرى ، ولا يكاد يجمع بينهما قال ذلك البعض وإنما حذف التمييز فى الحديث لأنه عوض منه التاء :

وفى الرضى واعلم أن الضمير المبهم فى نعم وبئس على الأظهر الأغلب لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين أهل البصرة وكذا فى كلام غيره وعلله بعلتين ، لكن فى بعض شروح الألفيه مايخالفه فى التأنيث وجعل منه الحديث ( قوله لقبولهما التاء الخ ) فيه ماعرفت لأن مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما لأن معناهما النفى والرجاء ، ومرفوعهما لم يفعل النفى والرجاء إلا أن يقال معنى ليس الانتفاء وهو قائم بمرفوعه فهو مثل ماتت هند ، ومن قال معناها النفى فمراده به الانتفاء لأن المصدر كثيرا مايراد به الحاصل بالمصدر أو لجعله مصدر المبنى للمفعول ، والمراد بفاعل الفعل مايشمل من قام به الفعل ( قوله بوكيل ) الباء زائدة فى الخبر ( قوله إن توليتم ) خبر عسى ، وعند الكوفيين بدل اشتمال ( قوله أى الصحيح ) أشار بذلك إلى أن المقابل فى غاية الضعف حتى إنه لا صحة له ( قوله وقيل إن نعم وبئس اسمان ) أى عند جمهور الكوفيين لعل وجه بنائهما حينئذ تضمنهما الإنشاء بحسب الوضع ، وهو من معانى الحروف ، وفيه أن الإنشاء بالجملة لابنعم أو بئس وحدها .

هذا ، واختلف فى حكاية الخلاف على طريقين : أحدهما ماذكره الشرح ، والطريق الثانية حررها ابن عصفور فقال : لا خلاف فى أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس ، وذهب الكسائى إلى أن الجملة كلها اسم للمذموم أو الممدوح نقلت عن أصلها وسمى بها ، وذهب الفراء إلى أن الأصل فى نعم الرجل زيد رجل نعم الرجل زيد فحذف

لدخول حرف الجر عليهما فى قوله : ماهى بنعم الولد ، ونعم السير على بئس العــير ، وأجيب بأن مدخول حرف الجر محذوف أى بمقول فيه نعم الولد ، وعلى عير مقول فيه بئس العير ، وسيأتى الكلام فى باب الفاعل على إعراب مرفوعهما على هذا القول ؟

---

الموصوف وأقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ، وذهب الرضى إلى طريقة أخرى قال : إنها تعرب من دعوى الغيب لولا أن الأصول تدعو إليها وحاصلها أنهما صارا مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة مقدّمة على موصوفها كجرد قطيفة فمعنى نعم جيد فكأنه صفة مشبهة ، وكان تقدير نعم الرجل رجل فى غاية الجودة فصارا جزأ جملة بعد أن كانا جملة مستقلة فيكون نعم الرجل خبرا مقدّما وزيد مبتدأ مؤخرا أى زيد رجل جيد: قال: ولم يحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ لأن الخبر فى تقدير المفرد ؟

واعلم أن الكلام فى نعم وبئس الجامدين وذلك إذ استعملا لإنشاء المدح أو الذم فإنهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن أصل معانى الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبها الحرف لذلك ، أما إذا استعملا استعمال الأفعال المتصرفة وبنى منها المضارع والأمر وأسماء الفاعل والمفعول وذلك إذا كانا للإخبار بالنعمة والبؤس فليسا من محل النزاع ، وأن عسى فى لغة تنصب الإسم وترفع الخبر وشرط اسمه أن يكون ضميرا وهو حينئذ حرف وفاقا للسيرافى ، ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور فى إطلاق القول بالفعلية سواء كان بمعنى لعل أم لا ، وخلافا لابن السراج وثعلب فى إطلاق القول بالحرفية ، وأن محل الخلاف فى عسى الجامدة أما عسى المتصرفة ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال :

لولا الحياء وأن رأسى قد عسى  فيه المشيب لزرت أم القاسم

أى قد اشتد ( قوله لدخول حرف الجر عليهما ) أى باطراد وكثرة كما قال الرضى ، بخلاف دخوله على نام فى قوله بنام صاحبه أى لأنه فعل متفق عليه بخلاف نعم وبئس ( قوله نعم السير على بئس العير ) قاله شخص قد سار إلى محبوبته على حمار بطىء السير ، وقول الدمامينى فى [ المنهل الصافى ] إن السير هنا جلد يوضع فى عنق الحمار غفلة عن أصل القصة ، والعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو إنسيا ، ووقع لى أن بعض الطلبة قرأ علىّ هذا المحل من شرح المصنف وكسر العين فقلت له فورا افتح عينك ، ولا يخفى لطف الإضافة ( قوله أى بمقول فيه ) عبارة التصريح : وأجيب بأن الأصل ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه نعم العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها ، فحرف الجر فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف اهـ .

وقد يقال حذف الموصوف بالجملة إنما يكون فى الضرورة أو حيث يكون الإسم بعضا من متقدم جر بمن أوفى نحو مناظعن ومنا أقام ومافى قومها يفضلها أى فريق ظعن وفريق أقام وواحد يفضلها وكلا الأمرين منتف فى المثالين ، وإنما احتيج إلى تقدير القول لأن الجملة إنشائية لا تقع نعتا إلا بالتأويل بخلاف نحو : ما ليلى بنام صاحبه ، فالتقدير بليل نام صاحبه لأن نام صاحبه جملة خبرية ؟

وحاصل الجواب أن علامة الفعلية لا تقبل التأويل لاطرادها بخلاف علامة الإسمية لأن حرف الجر قد يدخل على ما ليس اسما اتفاقا كما فى بنام ، وماذكر من الجواب يقال فى قوله :

صبحك الله بخير باكر  بنعم طير وشباب فاخر

وقيل: إن عسى وليس حرفان الأوّل حرف ترج كلعل، والثانى حرف نفى كما النافية لعدم دلالتهما على الحدث والزمان، ولأن إفادة معناهما متوقفة على غيرهما كسائر الحروف؛ وأجيب بمنع الأوّل ولو سلم فعدم دلالتهما على الحدث والزمان عارض، وبأن توقف إفادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه أعطيا حكمه فى التوقف المذكور إذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع.

---

إن كان طير مرفوعا، لكن ذكر ابن مالك فى [شرح التسهيل] أن البيت محمول على جعل نعم اسما أضيف إلى طير، وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض الإسمية كما قال:

ثبين الزمى لا إن الزمتــه  على كثرة الواشين أى معون

فأوقع الزمى على لا ثم أدخل عليها إن فأجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة إلى أن يعامل لفظها معاملة الأسماء، ولم يلزم من ذلك أن يحكم بإسميتها (قوله وقيل إن عسى وليس حرفان) يحتاج حينئذ إلى توجيه لحوق التاء لهما واتصال الضمائر بهما فنقول:

قال الفارسى: وأما لحاق الضمير فى لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى كان وكونه رافعا وناصبا كما لحق الضمير هاتا وهاتوا وهاتى مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته الأفعال لفظا كما نقله الرضى:

قال الدمامينى: فخلص من ذلك أن أبا على مخالف فى كون الضمير البارز من خواص الفعل، وأنه يرى صحة لحاقه لما هو مشبه للفعل من اسم وحرف فلا تظن أن هذه العلامة متفق عليها (قوله والثانى حرف نفى) فى الارتشاف زعم الكوفيون أنها تكون عاطفة فى المفردات تقول: قام القوم ليس زيد، وضربت القوم ليس زيدا، ومررت بالقوم ليس زيد، ولا يجوز هذا عند البصريين (قوله لعدم دلالتهما على الحدث والزمان) بين بعضهم عدم دلالة ليس على المضى بجواز ليس زيد بقائم غدا إذ لو دلت على المضى لم يجز ذلك كما لا يجوز كان زيد قائما غدا، واستدل على حرفيتهما أيضا بعدم تصرفهما، وأجيب بأن عدم التصرف لا يقتضى الحرفية (قوله ولأن إفادة الخ) هذا هو الدليل المثبت للمدعى وهو الحرفية وماقبله إنما يفيد عدم الفعلية ولا يلزم منه الحرفية (قوله بمنع الأول) وهو الدلالة على الحدث والزمان أى لا نسلم أنهما لا يدلان على الحدث والزمان (قوله على ذلك) أى المذكور، وإلا فالقياس ذينك.

قال فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى — عوان بين ذلك — فإن قلت: كيف جاز أن يشار به إلى مؤنثتين؟ قلت: جاز ذلك على تأويل ماذكر اه.

والتأويل بالمذكور كالتأويل بما ذكر بناء على أن أل فى الوصف الصريح موصولة وإن أريد به الثبوت وما اقتضاه كلامه من أن اسم الإشارة إذا كان مفردا ومرجعه متعدد يؤول بالموصول يخالف ماأشار إليه فى سورة الأنعام فى تفسير قوله — من إله غير الله يأتيكم بذلك — إجراء للضمير مجرى اسم الإشارة أو بما أخذ وختم عليه اه فإنه صريح فى أن اسم الإشارة إذا خالف المشار إليه لا يحتاج إلى التأويل، وهو الحق إذ لا معنى للتأويل بما يحتاج إلى تأويل مع إمكان التأويل بالثانى أوّلا، وقد اعترف بما أشار إليه فى سورة الأنعام فى سورة البقرة بعد ماتقدم نقله عنه بقليل كما لا يخفى على من راجع كلامه، ولم يتنبه الناظرون فيه لما فيه من التناقض:

واعلم أنه إنما لم يحتج اسم الإشارة إلى التأويل لأنه كالموصول فى كون تثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما ليس على الحقيقة بخلاف الضمائر لأن احتياج كل واحد مما يعبر عنه من المفرد والمثنى والمجموع تذكيرا وتأنيثا إنما هو ليتميز

وأشار إلى القسم الثانى من أقسام الفعل بقوله ( وأمر ) وهو مستقبل أبدا إذ المقصود به حصول مالم يحصل أو دوام ما حصل .

( ويعرف ) أى يتميز عن قسيميه ( بدلالته على الطلب ) أى بنفسه لا بانضمام غيره إليه ليخرج نحو : لا تضرب

---

عند المخاطب ، وذلك إنما يحتاج إليه فيما هو غائب عن الحس الظاهر والباطن كضمائر الغيبة التى هى محل هذا الكلام بخلاف أسماء الإشارة فإن معها الحس الباطن فإنها إنما تستعمل إذا كان المذكور معهودا بين المتكلم والمخاطب فهما يكفيان فى التمييز .

واعلم أنه إذا خالف الضمير مرجعه فالتأويل باسم الإشارة لأن مميزه أقوى وهو الحس الظاهر ، ولأن فيه تقليل التأويل لأن فى تقدير الموصول الاحتياج له ولجملة الصلة فاحفظ هذا فإنه مهم ، وفى عبارة الشرح حزازة لأنه لاوجه للمنع المذكور إلا أن عدم دلالتهما على الحدث والزمان عارضة فى الاستعمال فلا معنى لقوله ولو سلم الخ ، وكان الأظهر فى الجواب أن يقال إن أريد عدم دلالتهما على ذلك وضعا فهو ممنوع ، وإن أريد استعمالا فهو مسلم لكنه لايفيد لأن المعتبر الدلالة الوضعية ، وقوله وبأن توقف الخ لايناسب سياق الكلام ، والأظهر أن يقال وبتسليم الثانى إلا أن توقف إفادة المعنى على الغير لايقتضى الحرفية مطلقا بل إذا كانت لذات الكلمة لالأمر عارض كما هنا فإن توقف معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو الخ ، فليتأمل ( قوله وأشار إلى القسم الثانى ) معطوف على متوهم أى قال كذا وأشار ومثله شائع ، والإشارة لغة الإفهام باليد ونحوها ، وفى عرف البيانيين الكناية عن الشيء بوسائط قليلة غير خفية ، فقوله أشار بمعنى قصد استعارة ( قوله وهو مستقبل أبدا ) أى مستقبل زمنه لاينفك عن الاستقبال فى وقت من الأوقات هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه .

وأما باعتبار كون الأمر إنشاء فظاهر قول ابن مالك : الإنشاء هو إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود أن كل إنشائى له زمن حالى من حيث كونه إنشاء ، وإن من الإنشاء ماحدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائى نحو : بعت واشتريت وهذا حالى لاغير وليست فعليته بهذا الاعتبار ، ومنها ماحدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائى وهو الأمر ، وهذا له زمان حالى من حيث هو إنشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به ، وفعليته بهذا الاعتبار لابالأول ، وإثبات الحال للأفعال الإنشائية ليس باعتبار دلالتها عليه فى أصل الوضع ، وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع فلا ينافى هذا نفى ابن الحاجب دلالتها على الزمان فى حال الإنشاء ، وإن ذلك لايقدح فى فعليتها لعروضه لأن ذلك بالنظر إلى الزمان الذى كانت دالة عليه فى أصل الوضع فلم يتوارد النفى والإثبات على محل واحد ( قوله أو دوام ماحصل ) نحو — ياأيها النبى اتق الله — :

قال المصنف : إلا أن يراد به الخبر نحو : إرم ، ولا حرج فإنه بمعنى رميت والحالة هذه وإلا لكان أمرا له بتجديد الرمى ، وليس كذلك انتهى .

ويجوز أن يكون بمعنى اعتد بالرمى : أى اعتقد الاعتداد به فيكون باقيا على الطلب ، وماذكره من المقصود بالأمر هو الأصل ، وقد يخرج من ذلك لمعان الخ ( قوله على الطلب ) أى لحدثه ( قوله لا بانضمام الخ ) هو كالتفسير لما قبله ( قوله ليخرج نحو لا تضرب ) ولتضرب فإن دلالته على الطلب بواسطة اللام ، والتمثيل به أولى لأنه طلب فعل فتوهم دخوله أقرب ، ونحو — تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله — فإنه وإن دل على الطلب بدليل جزم المضارع فى جوابه وقبل ياء المخاطبة ليست دلالته على ذلك بنفسه بل باللام المقدرة ،

فإن الدلالة على الطلب ، وإن فهمت منه فهي بواسطة حرف النهى الذى هو طلب الترك ولابد ( مع ) ذلك من ( قبوله ياء المخاطبة ) نحو : — كلي واشربي وقرّى عينا — أو نون التوكيد كأقبلن :

والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة وهى اسم مضمر عند سيبويه والجمهور ، فلو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء أو النون فهي اسم فعل كنزال ، أو مصدر كضربا زيدا ، أو حرف نحو : كلا بمعنى انته ، أو قبلتهما ولكن لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو — ليسجنن وليكونا — أو فعل تعجب نحو : أحسن بزيد ، فإنه ليس أمرا على الأصح بل على صورته ، وإنما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لأن هذه تكون فى الإسم والفعل والحرف نحو : مرّ بى أخى فأكرمنى :

ولما فرغ من تمييزه شرع فى بيان حكمه فقال ( وبناؤه على السكون ) إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به

---

ونحوه — والمطلقات يتربصن — وما أشبهه مما دلالته على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأول ، وكان عليه أن يقول : وليدخل ما استعمل من صيغة الأمر فى نحو : الإباحة بقرينة ، لدلالته على الطلب بنفسه ، وإنما استفيد الإباحة بقرينة أو :

وبما تقرر علم أنه لا يحتاج فى كون العلامة مفيدة للتعميم مع الاحتراز مع قوله بنفسه إلى قيد الوضع ( قوله فإن الدلالة على الطلب وإن فهمت الخ ) الظاهر أن هذا التركيب على حد : زيد وإن كان غنيا فهو بخيل ، (قوله ولا بدّ مع ذلك الخ ) الظاهر أنه حل معنى ولم يرد أن مع متعلقة باسم لا المحذوف لأن ثبوت مثل ذلك محل نظر ، والظاهر أن مع فى موضع الحال من الضمير فى بدلالته : أى حالة كونه مصحوبا مع قبول الخ ( قوله نحو — كلي — الخ ) الأولى التمثيل بالمجرد من الياء لأنه الذى يقبلها ( قوله ياء الفاعلة ) أى الموضوعة بطريق الأصالة للفاعلة ، أو المراد ياء الفاعلة الخاصة أو اللاحقة للفعل المضارع فلا يرد على قوله الآتى فهي فعل مضارع نحو : ضربى زيدا ، إذا كان المتكلم به مؤنثا ( قوله عند سيبويه والجمهور ) وقيل إنها حرف والفاعل مستتر فى الفعل وكذا الألف والواو والنون وعليه المازنى ، ورد بأنها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ، ولثبتت الياء فى التثنية كتاء التأنيث ، وبأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع فى موضع ( قوله فهي اسم فعل الخ ) قال شيخنا الغنيمى رحمه الله : ظاهره أن ماذكر يدل على الطلب بنفسه ، وفيه نظر ، فقد صرحوا بأن اسم الفعل جميعه منقول إما عن المصادر الأصلية الكائنة فى الأصل أصواتا أو عن الظرف أو عن الجار والمجرور انتهى .

وهذا عجيب لما سيأتى فى هذا الشرح من أن اسم الفعل إما مرتجل وهو ماوضع من أول الأمر اسما للفعل أو منقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل إليه ، وذلك أمر مشهور ، ومثلوا للمرتجل بنزال ونحوه مما يدل على الطلب ( قوله بمعنى انته ) تفسير للمقصود من الردع وإلا فمعنى الانتهاء معنى الارتداع لامعنى الردع ، ولا يصح أيضا تفسير معنى الحرف بمضمون الكلام على أنه منع دلالتها على الطلب بل معناها الردع والزجر ( قوله أو فعل تعجب ) فيه نظر إذ لا يقبل ياء المخاطبة ولا نون التوكيد إلا شذوذا على مافى المغنى ( قوله فإنه ليس أمرا ) بل هو فعل ماض جئ به على صورة الأمر ، وعليه فالظاهر أنه مبنى على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر ، أو مبنى على السكون لكونه على صيغة الأمر وإن كان بمعنى الماضى ( قوله إذا كان صحيح الآخر ) أى لفظا نحو : اضرب ، أو تقديرا نحو : اضرب الرجل وعض وهلم ، وقد اجتمعا فى قوله :

من أبا قاسم وأم أباه  ول زيدا ومن أباه الجهولا

وذلك لأن من فى الموضعين أمر من المين وأبا قاسم مفعول به : أى كذب أبا قاسم يا فلان ، وإن شئت نصبت

ضمير تثنية ولا ضمير جمع ولاضمير المؤنثة المخاطبة (كاضرب) وانطلق واستخرج إذ مضارعه يجزم بالسكون (إلا المعتل) وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء (فعلى حذف آخره) بناؤه وهو حرف العلة لكن بشرط أن لايتصل به ماتقدم أو نون النسوة (كاغز، واخش، وارم) إذ مضارعه يجزم بحذف آخره فاغز مبنى على حذف الواو، واخش على حذف الألف، وارم على حذف الياء لأن مضارعها مثلها (و) إلا (نحو قوما) مما هو صحيح الآخر واتصل به ضمير تثنية (و) نحو (قوموا) مما اتصل به ضمير الجماعة (و) نحو (قومى) مما اتصل به ياء المخاطبة (فعلى حذف النون) بناؤه إذ مضارعه المتصل به ذلك يجزم بحذفها، ومثلها فى البناء المذكور المعتل

---

أبا قاسم على النداء، وأم فعل أمر من أم يؤم، وأباه مفعول به منصوب بأم: أى اقصد ول فعل أمر مبنى على حذف الياء من ولى يلى، وزيدا مفعول به: أى قاربه، وأباه الثانى مفعول من الثانى: أى كذب أباه، والجهولا نعت أباه وألفه للاطلاق.

والذى يظهر أنه ليس المراد بقوله: إذا كان الخ، تقييد المتن بذلك حتى يصير الاستثناء الآتى منقطعا لأن المعتل لا يدخل فى الصحيح، ونحو: قوما الخ، لا يدخل فيما لم يتصل به الضمير المذكور، وإنما المراد التنبيه من أول الأمر على الاستثناء الآتى، وأن المستثنى ليس داخلا تحت الحكم وإن دخل تحت المحكوم عليه.

[تنبيه] علم مما مر فى: ول زيدا، أن فعل الأمر يدخله الحذف فلا يبقى منه إلا حرف واحد، ومثله:

محم د زيدا أخا الجود والفضل وإهمال ما أرجوه منك من البسل

لأن محم د محم منادى مرخم، ود فعل أمر من ودى يدى، وزيدا مفعول به، والبسل الحرام فى بعض الوجوه وقد لا تبقى منه إلا حركة كما أشار إليه الدمامينى ملغزا بقوله:

أقول يا أسماء قولى ثم يازيد قل وذاك جملتان والثانى ثلاث جمل

وذلك لأن الأصل قل أى بمعنى عد ثم حذف الياء للبناء، ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت (قوله ضمير تثنية) نحو: قوما، فإنه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير جمع) نحو: قوموا فإنه يبنى على حذف النون (قوله ولا ضمير المؤنثة المخاطبة) نحو: قومى، فإنه يبنى على حذف النون، ومحل بنائه على السكون أيضا إذا لم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا، وإلا بنى على الفتح نحو: اضربن واضربن، ومنه:

يا راكبا بلــغ إخواننا إن كنت من كـندة أو وائل

لأن أصله بلغن بالنون الخفيفة فحذفت لالتقاء الساكنين وبقى الفعل مفتوحا (قوله وهو ما آخره الخ) تخصيص المعتل بما آخره حرف علة اصطلاح نحوى، وحينئذ إضافة المعتل إلى الآخر لبيان الواقع لا للاحتراز، وتعميمه إلى مايشمل ماأوله أو أوسطه حرف علة اصطلاح صرفى (قوله بناؤه) أشار إلى أن قول المصنف على حذف آخره خبر لمبتدإ محذوف والجملة إسمية، لأنه المناسب لقوله أولا وبناؤه على السكون ولذا لم يقدر يبنى مثلا، ولم يقدر المبتدأ بعد الفاء مع كون الأصل تقديم المبتدأ كراهة الفصل بين الفاء البسيطة ومدخولها فى كلام المصنف بما ليس منه، ولأنه ربما يوهم ذلك أنه من كلامه (قوله لكن يشترط أن لا يتصل به ما تقدم) أى من الضمائر، فإنه حينئذ يبنى على حذف النون كالصحيح كما يأتى.

وقد يقال هذا معلوم من قول المصنف ونحو: قوما الخ، إلا أن المتبادر من عطفه على ما قبله، والتمثيل بالصحيح أن المراد نحوه مما هو صحيح الآخر كما حمل الشرح الكلام عليه بعد (قوله أو نون النسوة) أى أو نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا، وإلا بنى على الفتح نحو: اغزون واخشين وارمين (قوله ومثله فى البناء المذكور) الأنسب أن يقول: فإن اتصل بالمعتل ذلك فكالصحيح كما صنع فى لاحقه، لأن كلامه بيان لمفهوم قوله السابق

المتصل به ذلك نحو : اغزوا واغزوا واغزى ، أو إن اتصل بالمعتل نون النسوة بنى على السكون نحو : اغزون وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة نحو : قمن واقعدن .

واعلم أن المصنف لو قال كما فى الأوضح : وبناؤه على ما يجزم به مضارعه لكان أحسن ، لكن لما ذكر أن للماضى ثلاثة أحوال أراد أن يذكر بالتنصيص أن للأمر كذلك .

( ومنه ) أى من فعل الأمر ( هلم فى لغة ) بنى (تميم) الملحقين بها الضمائر بحسب من هى مسندة إليه نحو : هلم يازيد ، وهلمى ياهند ، وهلما يازيدان ، وهلموا يازيدون ، وهلممن ياهندات .

وأما أهل الحجاز فهى عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لايختلف بحسب من أسند إليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو — قل هلم شهداءكم — والقائلين لإخوانهم : هلم إلينا .

( و ) كذا ( هات ) بكسر التاء

---

لكن بشرط الخ فتدبر ( قوله اغزوا ) أصله اغزووا بواوين الأولى لام الكلمة والثانية واو الضمير حذفت حركة اللام لأن الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام لالتقاء الساكنين ، فصار اغزوا على وزن افعوا ( قوله اغزى ) أصله اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ثم كسرت الزاى لمناسبة الياء لئلا تنقلب الياء واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة : وإن شئت قلت : نقلت حركة اللام إلى ماقبلها بعد حذف حركته ثم حذفت لالتقاء الساكنين ( قوله كالصحيح ) نحو : اضربن ياهندات ، وظاهر كلامه أن الصحيح المتصل به النون المذكورة مبنى على السكون الظاهر لأجلها وأن السكون الأصلىّ ذهب فليحرر ( قوله ولو قال كما فى الأوضح وبناؤه الخ ) فيه أنه لا يظهر فى أمر جمع المؤنث صحيحا كان أو معتلا فإنه مبنى على السكون ، ومضارعه ليس مجزوما ببنائه على السكون ، وكونه فى محل جزم على السكون بعيد خصوصا فى المعتل ، وملاحظته مجردا عن نون النسوة مع بعده لا يصح فى المعتل ، ولهذا زاد بعضهم فى القاعدة لإخراج هذا لو كان معربا ، ويرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الأمر الذى لم يتصل به الضمير المتقدم إذا باشرته نون التوكيد فإنه يبنى على الفتح صحيحا أو معتلا ، ولا يقال إن مضارعه مجزوم بالفتح ثم إنها لاتشمل الأمر الذى لامضارع له كهات على ماقاله الجوهرى ، ولا يعلم منها حكم الأمر الذى مضارعه ليس معربا على تلك الزيادة فدعوى الأحسنية غير حسن ( قوله ومنه ) فصله بمنه لأن فيه خلافا ( قوله هلم فى لغة تميم ) أى على لغة تميم لأنهم استعملوه على وجه علم منه أنه فعل أمر فهى على لغتهم فعل أمر لا يتصرف ملتزم إدغامه واستعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم ، وقيل هى فى لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لالتزام فتح ميمها والإدغام ، ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والإظهار ، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لايخرجها عن الفعل ، وحكى الجرمى فتح الميم وكسرها عن بعض بنى تميم وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو : هلمه ، لم تضم بل تفتح أيضا ، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو : هلم الرجل ، ولا ينافى اسميتها لحوق الضمائر البارزة لها لما مر فى عسى وليس ( قوله نحو — قل هلم شهداءكم الخ ) نبه المصنف فى شرحه على أنه تبين من هاتين الآيتين أن هلم تستعمل قاصرة ومتعدية ، فإن كانت بمعنى قرب وأحضر كانت متعدية ، وإن كانت بمعنى أقبل فهى لازمة ، وقد تتعدى باللام نحو : هلم للثريد ( قوله وكذا هات ) أشار بقوله وكذا دون أن يقول كما يقتضيه صنيع المتن ، ومنه إلى أن قوله فى الأصح عائد إلى هات وتعال فقط لا إلى هلم ، وقوله الآتى بعد قول المصنف على الأصح صريح فى ذلك ، لكن قد عرف مما مر ثبوت الخلاف فيها عند النحويين فى لغة تميم ، وحينئذ فقول المصنف فى الأصح راجع للجميع كما أشرنا إليه عند قوله ومنه .

مالم يتصل به ضمير جماعة المذكرين فيضم نحو : هاتوا ( وتعال بفتح اللام ) لاغير ( فى الأصح ) أى الصحيح لدلالتهما على الطلب وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة كهاتى وتعالى ، فإذا أمرت بهما مذكرا كان بناؤهما على حذف حرف العلة فتقول : هات وتعال كارم واخش ، وإن أمرت بهما مؤنثا كان بناؤهما على حذف النون فتقول : هاتى وتعالى كارمى واخشى إذ بناء الأمر على مايجزم به مضارعه .

وقيل : إنهما اسما فعلين .

وأشار إلى القسم الثالث بقوله ( ومضارع ) وهو مادل وضعا على حدث وزمان غير منقض

---

قال الرضى : هات بمعنى أعط ، وتتصرف بحسب المأمور إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ، تقول هات هاتيا هاتوا هاتى إلى هاتين ، وتصرفه دليل فعليته ، تقول هات لاهاتيت وهات إن كان بك مهاتاة وما أهاتيك كما أعاطيك .

قال الجوهرى : لا يقال منه هاتيت ولا يبنى منه مضارع فهو على ماقال ليس بتام التصرف ، ثم قال : ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر لقوة مشابهته للأفعال ، ويقول فى مهاتاة وهاتيت إنه مشتق من أهاتى كأحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله انتهى .

وقال صاحب المفتاح : والأصح عندى أنه ليس باسم فعل وإنما هو فعل أمر من أتى الشىء إذا أعطاه أبدلت همزته هاء وهو مذهب الخليل ( قوله ما لم يتصل به ضمير جماعة الخ ) فإن اتصل به ضمير الاثنين نحو : هاتيا يازيدان أو ياهندان إن استمر على كسر التاء وكان مبنيا على حذف النون ( قوله لاغير ) أى وإن اتصل به ضمير الجماعة أو غيره نحو - قل تعالوا - ولم يضم مع الواو لخفة الفتحة بخلاف ما إذا كان قبل الواو كسرة فتقلب ضمة للثقل أو ضمة فتبقى على حالها .

هذا ، وقال الراغب : قيل أصل تعال أن يدعى به الإنسان إلى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء إلى كل مكان وقال بعضهم : أصله من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكأنه دعاء إلى مافيه رفعة كقولك غير صاغر تشريفا للمقول له قال تعالى - قل تعالوا أتل ماحرم ربكم عليكم - ( قوله وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة ) لم يقل أو نون التوكيد لعله لما فيه من التوقف لما قال فى التصريح ، ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيه خلاف فى علامة الأمر أولا فيخالف ما اختاره أولا فيهما ( قوله وتعال ) أصله تعالوى قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ماقبلها فبقى تعالي بياءين ، حذفت كسرة الياء الأولى للاستثقال والياء لالتقاء الساكنين بينها وبين ياء الضمير ( قوله فإن أمرت بهما مذكرا ) أى مفردا ( قوله كان بناؤهما على حذف حرف العلة ) أى إن لم تباشرهما نون التوكيد لفظا وتقديرا ، وإلا كان بناؤهما على الفتح ( قوله وإن أمرت بهما مؤنثا ) أى مفردا وأما إذا أمرت بهما جمع مؤنث فإنهما يبنيان على السكون نحو : فتعالين وهاتين ياهندات ، ومثل المفرد فى البناء على حذف النون إذا أمرت بهما مثنى مطلقا أو جمع مذكر نحو : تعاليا وهاتيا يازيدان أو ياهندان فى المثنى ، وهاتوا وتعالوا فى جمع المذكر ، ولو قال وحكم بنائهما علم من حكم بناء المعتل كان أولى ( قوله وقيل إنهما اسما فعلين الخ ) . قاله الزمخشرى للزومهما الأمر ولحوق الضمائر بهما لقوة مشابهتهما لفظا للأفعال فألحقا بها ، واعترض بأنه يدل على أن هات لا تستعمل إلا على صيغة الأمر ، وليس كذلك فإنه يقال هاتى للماضى كعاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه من علامات الأفعال ما يدخل عليه ، قال : والله مايعاطى وما يعاطى ، أى يأخذ ( قوله مادل وضعا الخ ) أى فعل فهم منه بحسب الوضع ماذكر من غير احتياج إلى ذكر شىء معه ، ولا يقتضى ذلك أنه تمام مدلوله

حاضرا كان أو مستقبلا ، وسمى مضارعا من المضارعة وهى المشابهة لمشابهته الإسم فى أن كلا منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة .

---

لما عرف أن لمطاق الفعل الذى هذا من جزئياته مدلولا ثالثا وهو النسبة المعينة إلى فاعل معين ولذا أوجبوا ذكر الفاعل المعين ، ودخل بقوله وضعا المضارع المنفى بلم مثلا فإنه يدل بالوضع على حدث غير منقض وإن كانت لم تقلب معناه إلى الحصول فيما مضى ، ومثله المضارع فى سياق لو نحو ـ لو يطيعكم ـ وخرج نحو : نعم وبئس وعسى وحبذا ، وساوى الماضى فى سياق الشرط فإن دلالتها على الحال والاستقبال وتجردها عن الماضى أمر عارض والعبرة بأصل الوضع وبذلك صار التعريف جامعا مانعا ، لكن يرد على عموم قوله غير منقض الخ الأمر لأنه يصدق أنه دل على حدث وزمان غير منقض وذلك الزمان مستقبل ، فلو قال بدل قوله غير منقض حاضرا كان أو مستقبلا محتملا للحال والاستقبال كان أظهر غايته أنه نص فى أن المضارع مشترك ، وتصحيح التعريف أولى من الإشارة للأقوال فتدبر (قوله حاضرا كان أو مستقبلا) اسم كان مستتر فيها يرجع للزمان ، وحاضرا خبر مقدم ، وأو مستقبلا عاطف ومعطوف ، والمراد بالحاضر الحال وهو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع الجزء الحاضر ، وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضى والمستقبل ، ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى للحال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتتالية واقعة فى الحال .

وظاهر كلامه أن المضارع من قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وأيدوه بأن إطلاقه على كل منهما لا يحتاج إلى مسوغ بخلاف إطلاقه على الماضى فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ ، واختار بعض المحققين أنه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لأنه إذا تجرد عن القرائن لم يحمل إلا على الحال ولم يصرف إلى الاستقبال إلا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز : وأيضا من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه ، واختار بعضهم عكس ذلك وعليه ابن طاهر ، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ، ورد بأنه لا يلزم من أسبقية المعنى أسبقية المثال ، وقيل إنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة لأن المستقبل غير محقق فى الوجود ، فإذا قلت زيد يقوم فمعناه ينوى أن يقوم غدا ، وقيل لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لأنك بقدر ماتنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا ورد بأن المراد بالحال الماضى غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضى والمستقبل ، فجملة الأقوال فيه خمسة والمشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول ، والقياس يقتضى كسرها اسم فاعل لأنه مستقبل كما يقال الماضى (قوله وسمى مضارعا الخ) علل التسمية فى هذا دون الأمر للخفاء فيه (قوله بعد التركيب) احترز بذلك عن المعانى الإفرادية فلا يرد أن نحو من يحتمل معانى كبيان الجنس والتبعيض والابتداء ، وأن الإلباس يحصل فى بعض الحروف كـ«لام» الأمر «ولام كى» لأن صورتهما واحدة والمعنى مختلف وكذا «لا» فى النفى و«لا» فى النهى ، ولا حاجة إلى الجواب بأن الفرق يحصل بتقدم العامل على لام كى ووقوع لام الأمر ابتداء ، وأنه يؤتى بغير «لا» من أدوات النفى إذا خيف التباسها بلا الناهية على أنه لا يفيد فى نحو : جئتك لتضرب زيدا ، فإن اللام تحتمل أن تكون للأمر والتركيب جملتان وأن تكون لام كى والتركيب جملة وعلى أن العدول إلى شىء آخر لو أفاد لم يعرب المضارع (قوله معان مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة) وذلك فى الاسم نحو : ما أحسن زيد ، وفى الفعل نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإن كلا من التركيبين محتمل لمعان تقريرها واضح :

وقضية ذلك الاشتراك فى الإعراب ، لـكن لما كانت المعانى المتعاقبة على الاسم لا يميزها إلا الإعراب ، وعلى المضارع يميزها غيره أيضا كان الاسم أشد احتياجا إلى الإعراب من المضارع فجعل الإعراب أصلا فيه فرعا فى المضارع ، وماقيل من أن العلة فى التسمية مشابهته للاسم فى الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته فرده ابن مالك فى شرح التسهيل :

---

وهذا التعليل مختار ابن مالك ، وجعله سببا لإعراب المضارع وأورد عليه أن المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور كما يعلم قريبا أن الإسم أعرب لتوارد التعجب والنفى والاستفهام عليه فى تركيب واحد وليس كذلك وبأن الماضى قد يتعاقب عليه معان نحو : ماصام زيد واعتكف ، فإنه يحتمل أن المعنى ماصام وما اعتكف أو ولـكن اعتكف أو معتكفا ، فالحق أن الإسم إنما أعرب لتوارد الفاعلية والمفعولية والإضافة عليه ومن جملة الأماكن التى نظر فيها المثال المذكور كما لايخفى وهذه تتصور فى الفعل المضارع ، لـكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال أشبه الاسم مشابهة فأعرب ( قوله وقضية ذلك الاشتراك فى الإعراب ) إنما تحسن هذه القضية لو ذكر أن ذلك التعاقب سبب للإعراب ولم يجر لذلك ذكر ولا بالإشارة ، وإنما ذكر أنه سهب للتسمية بالمضارع وذلك مما لانزاع فيه ، ثم إن كلامه هذا يقتضى عدم الاشتراك فى الإعراب وليس كذلك فـكان ينبغى أن يقول : وقضية ذلك أصالته فى الإعراب لـكن الخ ، وكأن ذلك مراده بدليل بقية كلامه ، والمعنى الاشتراك فى الإعراب على وجه الأصالة فتدبر ( قوله لـكن لما كانت المعانى الخ )أورد أنه يمكن تمييز كل من النفى والاستفهام والتعجب من غيره كأن يقال ماأحسن إلى زيد بشىء فى النفى ، وماأحسن زيد عينه أم أنفه فى الاستفهام ، وماأحسن زيدا على غيره فى التعجب ، ولهذا كان الحق أن توارد المعانى المقتضية لإعراب الإسم إنما هى الفاعلية والمفعولية والإضافة ( قوله يميزها غيره ) كإظهار العوامل المقدرة من «أن» فى النصب و«لا» الناهية فى الجزم والقطع فى الرفع ( قوله فرعا فى المضارع ) هذا قول البصريين ، وقال الـكوفيون أصل فيهما ، وقال بعض المتأخرين أصل فى الفعل لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه ( قوله فى الإبهام والتخصيص ) لأن الاسم يكون مبهما بالتنـكير ويتخصص بالتعريف ، والمضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص للزمان المستقبل بنحو السين وسوف ، ولا ينافى هذا قولهم فى باب الإضافة إن المضاف لايكون إلا اسما لأنه يستفيد من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا ، وكلاهما لايكون إلا فى الاسم لأن ماهناك حـكم على المجموع : أى مجموع الأمرين ، لايكون إلا فى الاسم أو لايكون أصالة إلا فيه على أنه فرق بين التخصيص فى الاسم والفعل المضارع بناء على أنه مشترك ، وأما على كونه حقيقة فى أحدهما فلا إشكال أصلا ( قوله وقبول لام الإبتداء ) لأن لام الابتداء تدخل على الاسم نحو — إن فى ذلك لعبرة — وعلى الفعل نحو — إن ربك ليحكم — ( قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ ) المراد مطلق الحركات لاشخصها فيدخل نحو يقتل بالنسبة إلى اسم فاعله ، والمراد الجريان لفظا أو تقديرا ليدخل يقوم بالنسبة لقائم ، لأن أصل يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت الحركة من الواو للساكن الصحيح قبلها ( قوله فرده ابن مالك ) فيه أن ابن مالك لم يرده من جهة أنه علة فى التسمية وإنما ردّه من جهة أنه علة لإعرابه فقال : أما الأوّل والثانى فلأن الماضى يقبلهما تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فإذا أدخلت قد فقد تخصص ، وأما الثالث فلأن الاسم والماضى يشتركان فى قبول اللام إذا وقعا جوابا للواو ، أما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضى يجرى أيضا على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا ، وقال : إن المشابهة فى تلك الأمور بمعزل عما جىء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة فى تعاقب المعانى .

( ويعرف ) أى يميز عن قسيميه ( بلم ) أى بدخولها عليه نحو — لم يلد ولم يولد — ومما يميز به أيضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف ، وكذا دخول اللام أولا الطلبيتين ، وإنما اقتصر المصنف على لم كابن مالك فى ألفيته لأن لها امتزاجا بالفعل بتغير معناه إلى الماضى حتى صارت كجزئه قاله الرضى :

( وافتتاحه ) بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه فى الشرح يكون بحرف واحد زائد ( من ) أحرف ( نأيت ) أى بعدت أو أنيت أى أدركت ( نحو ) قولك ( تقوم وأقوم ويقوم ) زيد ( وتقوم ) يا عمرو ، ولم يذكر هذه الأحرف ليعرف بها المضارع لوجودها فى أول الماضى ، وإنما ذكرها تمهيدا للحكم الذى بعدها كما سيأتى :

ومن النحاة من جعل افتتاحه بأحدها من علامته أيضا وهو ظاهر كلام المصنف ، بل قيل إن التمييز بها أولى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه

---

وحاصل ماذكر أن ماقالوه ليس بتام فى نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد ، لأن تلك الأمور الأربعة ليست هى السبب فى إعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى المضارع إعرابه لأن شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولك أن تقول إنها وإن لم تكن سبب الإعراب إلا أنه يصح الإلحاق بسبب المشابهة فيها على طريق قياس الشبه لكن فيه أن قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة إلا أن يجاب بأن قياس العلة متعذر لأن علة إعراب الاسم توارد المعانى التى لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقا ( قوله بلم ) أى بصحة دخولها عليه والمراد بها استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ، ولا خفاء فى إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع فلا دور فى تعريف المضارع بها ( قوله الطلبيتين ) أى الموضوعتين لطلب الفعل والكف سواء استعملا فيه أو فى غيره ، وانظر فى التثنية هل هى من باب التغليب أو يكفى الاشتراك فى مطلق الطلب ( قوله لأن لها امتزاجا الخ ) هذا إنما يتجه على قول المبرد من صرفها معنى المضارع إلى الماضى دون لفظه ، وأما على قول سيبويه أنها تصرف لفظ الماضى إلى المضارع دون معناه كما نقله أبو حيان فلا يتجه هذا التعليل ، وأيضا إنما يتجه على القول بأن « لما » مركبة من « لم » وما هوقول الأكثرين :

أما على القول بالبساطة فيحتاج إلى زيادة فى التعليل كأن يقال مثلا اقتصر على لم لما ذكر ، ولأنها أقل حروفا فهى كالأصل للما أو لأنها أدخل فى الجزئية من لما بدليل حذف الفعل بعد لما دونها ، وعلل بعضهم الاقتصار عليها بأنها أشهر عوامله بقى أن حرف التنفيس يخصص المضارع بالاستقبال ومنزل منزلة الجزء ولذا لم يعمل ، ويجاب بأنه لا تغيير فى التخصيص لبقاء المعنى تدبر ( قوله بالرفع على الابتداء ) وخبر المبتدأ قوله بحرف من نأيت ، ولولا كلام الشارح أمكن جره عطفا على لم ليكون علامة أخرى ( قوله من أحرف نأيت ) أى من الأحرف المجموعة فى نأيت ( قوله لوجودها فى أول الماضى ) نحو : أكرم ونرجس ويرنأ وتعلم ( قوله تمهيدا للحكم الخ ) هو قوله ويضم أوله الخ كما يصرح به الشارح قريبا ، والتمهيد التوطئة (قوله وهو ظاهر كلام المصنف) أى فى المتن ( قوله لعدم انفكاكها عنه ) هذا ظاهر على كلام سيبويه والبصريين فيما إذا اجتمع تاءان مفتوحتان فى أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل نحو — فأنت له تصدى — و— نارا تلظى — من أن المحذوف هو التاء الثانية وقيل الأولى ، وعزى لهشام والكوفيين ، وعدم الانفكاك على هذا القول غير ظاهر ، وقد يفعل ذلك التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ماحكاه ابن جنى من قراءة بعضهم — وننزل الملائكة تنزيلا — وفى هذه القراءة دليل على أن المحذوف من تنزل التاء الثانية لأن المحذوف فى القراءة المذكورة إنما هى النون الثانية ، ومنه

ولاتصالها به وللتنصيص على جميع أمثلته بخلاف لم ، وعليها اقتصر ابن مالك فى التسهيل ، وعليه فيشترط فى الهمزة أن تكون للمتكلم وحده ، وفى النون أن تكون للمتكلم ومن معه أو للمعظم نفسه ولو ادعاء ، وفى الياء أن تكون للغائب المذكر مطلقا

---

على الأظهر قوله تعالى — وكذلك نجى المؤمنين — فى قراءة عاصم أصله — ننجى — ولذلك سكن آخره ( قوله ولاتصالها به ) أى على أنها كالجزء منه ( قوله بخلاف لم ) فيه نظر ( قوله وعليه فيشترط فى الهمزة الخ ) لا حاجة للتعرض لذلك فى العبارة لأن أحرف نأيت صارت علما فى الاصطلاح على ذات المعانى المخصوصة حتى لايفهم منها غيرها ، وإنما قال المصنف ماتقدم لأن الطالب قد يجهل ذلك ويغفل عنه سيما المبتدئ ( قوله للمتكلم وحده) أى مذكرا كان أو مؤنثا والمراد لتكلم المتكلم ، فاندفع ماقيل : الصواب أن يقول للتكلم مع الانفراد ، وقس عليه مابعده لأن ما ذكره يوجب صدق حد الضمير على أحرف المضارعة ، واحترز به عن همزة لا تكون للمتكلم نحو : أقام وأكرم .

فإن قيل لك : ما تقول فى أخفى من قوله تعالى — فلا تعلم نفس ما أخفى لهم — ؟ فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض ، وقوله وحده حال من المتكلم لتأويله بالنكرة أى مفردا أو التعريف فيه للعهد الذهنى ، والمعهود ذهنا نكرة فى المعنى فيعامل معاملتها أو مفعول مطلق للحال المقدرة : أى يتوحد المتكلم بكون الهمزة له توحدا أو نصب على الظرفية بمعنى فى حال وحدته لامع غيره ( قوله للمتكلم ومن معه ) الظاهر من هذه العبارة أن الموضوع له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للمتكلم مع غيره :

قال الدمامينى : والذى يظهر أن النون فى هذا المقام للمتكلم ومن يشركه فى ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالأصالة مفردا كان المشارك أو غيره من الذكور أو الإناث أو منهما ، ومقتضى عبارة المصنف يعنى ابن مالك وكثيرين أن النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة قيد فى ثبوتها للمتكلم ، ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معا على السواء فى القصد وبين المعنيين فرق فليتأمل ( قوله أو للمعظم نفسه ولو ادعاء ) أى أو للمتكلم المعظم نفسه لكونه عظيما إما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء .

وقيل : إنما يستعمله المعظم لنفسه وحده حيث نزل نفسه منزلة الجماعة أو لأن أتباعه يشاركونه فى غالب أموره فالاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ، ولم يجئ مثله فى الغائب والمخاطب فى الكلام المعتد به كما فى المطول لافى الضمير ولا فى غيره ، وأما — فنادته الملائكة — والمنادى جبريل وحده فلأن الجمع المحلى باللام ينسلخ منه فى مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا فى المعنى كذا قيل وفيه نظر ، فقد صرح السعد فى المطول فى بحث أن استغراق المفرد أشمل أن الجمع لا ينتهى بالتخصيص لواحد ، وأن قولهم فلان يركب الخيل وإنما يركب واحدا مجاز فالأولى الجواب بمثله عن — فنادته الملائكة — وأنه مجاز ، وأما نحو — يا أيها النبى إذا طلقتم النساء — فمن باب تغليب المخاطب على الغائب : أى إذا طلقت أنت وأمتك ، وإنما خص بالنداء لأن الكلام معه ولأنه إمام أمته ، وأما تجويز الكشاف والقاضى فى — فإن لم يستجيبوا لكم — أن يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتجويز القاضى فى قوله تعالى — نٓ والقلم وما يسطرون — أن ضمير يسطرون راجع إلى القلم ، والجمع للتعظيم إن أريد بالقلم القلم الذى خط اللوح فلا يدل على مجيئه بل على أن المجوّز يرى ذلك :

هذا ، وقد تستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به ، ومنه — إياك نعبد — ونحمدك اللهم ( قوله للغائب المذكر مطلقا ) أى مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره ، والمراد اللفظ الغائب فلايرد أن الياء تستعمل فى الله تعالى كقوله — الله يحكم — وهو منزه عن التذكير والتأنيث إذهما من صفات الأجسام ،

ولجمع الغائبات وفى التاء أن تكون للمخاطب مطلقا أو للغائبة أوللغائبتين ، وبهذا يظهر أن التعبير بأنيت أنسب بالنسبة للتضعيفية من تعبيره بنأيت .

والحكم الذى أشرنا إليه فيما مر هو قوله ( ويضم أوله ) أى المضارع أى الحرف المفتتح به ( إن كان ماضيه رباعيا ) سواء كان كل حروفه أصولا ( كيدحرج ) إذ ماضيه دحرج أم بعضها زائدا كيجيب ( ويكرم ) إذ ماضيهما أجاب وأكرم والهمزة فيهما زائدة لأن وزنهما أفعل :

( ويفتح ) أوله ( فى غيره ) أى غير المضارع الذى ماضيه رباعى بأن كان ماضيه ثلاثيا ( كيضرب ) إذ ماضيه ضرب ولا يكون إلا أصلى الحروف أو خماسيا أو سداسيا كينطلق ( ويستخرج ) إذ ماضيهما انطلق واستخرج ، ولا يكونان إلا مزيدا فيهما ، ومن الخماسى نحو خصم وقتل بالتشديد فإن أصلهما اختصم واقتتل

---

وعن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر فيستحيل على من هو فى كل مكان ( قوله ولجمع الغائبات ) أى ظاهرا كان الاسم كيقوم الهندات ، أو مضمرا نحو : الهندات يقمن ، عاقلا كان المسمى كما مر أو غيره نحو — السموات يتفطرن — جمعا سالما كان الاسم كما مر أو مكسرا نحو : الهنود يقمن ، والأعين يدمعن ، ومذهب البصريين أن نحو : تقوم الهندات بالتاء الفوقية كمفرده ( قوله أن يكون للمخاطب مطلقا ) أى مفردا كان أوغيره مذكرا أو غيره ، وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى — فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا — وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر (قوله وللغائبة ) أى لفظا أو بتأويل فيدخل ظاهرها نحو : تقوم هند ، ومضمرها نحو : هى تقوم ، والحقيقى كما مثل ، والمجازى نحو : تنفطر السماء وهى تنفطر ، وما هو للغائبة بالتأويل نحو : تجىء الكتاب على معنى الصحيفة ، ونحو تقوم الرجال والرجال تقوم ، للتأويل بالجماعة ( قوله للغائبتين ) تثنية غائبة وشمل الظاهر نحـــو : تقوم الهندات ، والمضمر نحو : الهندان تقومان ، والحقيقى كما تقدم ، والمجازى نحو : تدمع العينان والعينان تدمعان ، لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول : هما تفعلان بتاء فوقية تعنى امرأتين حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ، ونظرا إلى أن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، وهو قول ابن أبى العافية ، أو تقول : هما يفعلان بياء تحتية رعيا للفظ ، فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن الباذش ، والمرجح الأول وبه جاء السماع ، قال عمر بن أبى ربيعة :

أقص على أختى بدء حديثنا ... وما هما أن تعلما متأخر
لعلهما أن تبغيا لى حاجة ... وإن ترجيا سرا بما كنت أحصرُ

( قوله هو قوله ويضم أوله الخ ) أى هو ما تضمنه قوله المذكور ( قوله سواء كان كل حروفه أصولا ) ينحصر فى الرباعى المجرد كما مثل والملحق به كتجورب وتجلبب ( قوله أم بعضها زائد ) هو الثلاثى المزيد فيه ، وهو ثلاثة أبواب : باب الأفعال كيكرم ، والتفعيل كيفرح ، والمفاعلة كيقاتل ( قوله ويفتح أوله فى غيره ) أى فى اللغة المشهورة وهى لغة أهل الحجاز ( قوله ولا يكونان إلا مزيدا فيهما ) إما حرف واحد نحو : يدحرج ، وإما حرفان نحو : انطلق ، أو ثلاثة نحو : استخرج ( قوله نحو خصم وقتل ) يجوز فى فائهما الفتح بنقل حركة المدغم إليها والكسر لا لتقاء الساكنين وهذا أولى لأن للأول التباسا بماضى التفعيل ، ومن العرب من إذا كسر الفاء يتبعها كسر العين فتقول : خصم وقتل بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء ، وقياس المضارع من الأول فى قتل مثلا يقتل بفتح القاف ، ومن الآخرين يقتل بكسرها ، ويقتل بكسر حرف المضارعة أيضا اتباعا للقاف ،

أدغمت التاء فيما بعدها وحذفت الهمزة ، ولهذا فتح حرف المضارعة فيهما :

ويستثنى من كلامه نحو : إخال ، فإن الهمزة منه مكسورة على الأفصح وكذا نحو : أهريق واسطيع ، فإن الهمزة فيهما مضمومة مع أن ماضيهما وهو أهراق واسطاع ليس برباعى :

وقد يقال بأنهما من الشواذ فلا استثناء ، أو أن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا :

( ويسكن آخره ) تسكين بناء على الأصح إن كان (مع نون النسوة نحو)– والمطلقات ( يتربصن– و– إلا أن

---

ثم هذا التقدير منقاس فى كل فعل أدغم فيه تاء الافتعال ( قوله أدغمت التاء ) أى بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ( قوله وحذفت الهمزة ) أى همزة الوصل استغناء عنها بتحريك ما بعدها ( قوله فإن الهمزة منه مكسورة على الأفصح ) قال الجوهرى : الكسر أفصح من الفتح والفتح لغة بنى أسد وهو القياس ( قوله وكذا نحو : أهريق واسطيع ) أى يستثنى ذلك وأهريق بسكون الهاء ليصح التقرير الآتى أما أهريق بفتحها فهو من هراق أبدلوا من الهمزة هاء ثم صرفوا الفعل بها لأنها إنما حذفوها لكونها همزة فى يريق فصارت مثل دحرج ، فكما قالوا يدحرج فهو مدحرج قالوا يهريق فهو مهريق (قوله فإن الهمزة فيهما مضمومة) احتراز عن مضارع اسطاع الموصول الهمزة لأنه خماسى ، فإنه مفتوح حرف المضارعة لأن أصل ماضيه استطاع حذفت تاؤه لمجانسة الطاء كما يحذف أحد المثلين نحو : ظلت ومست ، ففتح مضارعه كما يفتح يستطيع ( قوله ليس برباعى) بل خماسى ( قوله فلا استثناء ) لأن الشاذ لا يجب أن يدخل فى القواعد ( قوله أو أن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس ) والأصل أراق وأطاع هذا مذهب سيبويه أن الأصل أطوع مثلا نقلت حركة العين ، ثم قلبت ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها فى اللفظ ، ثم زيد السين عوضا من ذهاب العين : أى من ذهاب حركة العين أو من العين وإن لم تذهب من الكلمة ، لأن العين لما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند سكون اللام فى نحو : لم يطع وأطعت . فلاحاجة لقول ابن عصفور مؤولا أن السين زيدت لتكون عوضا عن العين متى حذفت بل لا يصح لقول الخضراوى إن كون الحرف عوضا من شىء فى حال دون آخر معدوم النظير ، ولا يرد اعتراض المبرد بأن الشى إنما يعوض إذا لم يكن موجودا ، وحركة العين موجودة لأنها نقلت إلى الفاء انتهى :

وإنما حكم بأن أصلهما أراق وأطاع لأنهما ليسا من أبنية الأفعال ومعناهما معنى الرباعى كذا قيل ، ويوافقه فى اسطاع قول سيبويه : إنما هى أطاع ، لكنه معترض كما نقله ابن الزبير من المغاربة بأن معنى استطاع قدر ومعنى أطاع انقاد ولم ينقل أحد من أهل اللغة عن العرب أن اسطاع بمعنى أطاع انتهى :

وأجود ما يتمسك به فى دفعه ماذهب إليه ابن الطراوة ومن تبعه من أنه قد ثبت طاع الرجل بمعنى انقاد وتذلل فلا يبعد أن يكون من كلامهم أطاع الرجل صيره منقادا نقلا من طاع ، وإذا كان كذلك فقد آل معنى أطاع لمعنى استطاع من حيث أن القائل أطعت بمعنى صيرت غيرى منقادا كأنه قال قدرت واستطعت فيكون سيبويه إنما جعل استطاع من أطاع لالتقائهما معنى لا أن كل لفظة عين الأخرى انتهى :

وقال الكوفيون : الأصل استطاع حذفت التاء وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع همزة الوصل فى الاختيار من غير موجب ( قوله فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا ) كان للتحقيق نحو . كأن الأرض ليس بها هشام . فاندفع أن فى الكلام تسامحا لأن كلا منهما فى التقدير رباعى قطعا ( قوله على الأصح ) فيه إشارة للقدح فى قول ابن مالك فى شرح التسهيل ينفى الخلاف فى بناء المضارع الذى اتصل به نون الإناث ومقابل الأصح

يعفون ) وبنى الفعل معها رجوعا إلى الأصل من بناء الفعل لفوات، شبهه بالاسم المقتضى لإعرابه باتصاله بالنون التى لا تتصل إلا بالفعل ، وبنى على السكون لأنه الأصل فى البناء كما مر وحملا على الماضى المتصل بها ، وإذا

---

ماذهب إليه ابن طلحة والسهيلى وابن درستويه وطائفة من أنه معرب لبقاء موجب الإعراب فيه فهو يقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ماعرض فيه من الشبه بالماضى ، وإنما قدم حالة البناء على حالة الإعراب لأن البناء هو الأصل فى الفعل كما سيأتى فى كلام الشارح ، ولأن ضابط الأولى وجودى والثانية عدمى ( قوله لفوات شبهه بالاسم الخ ) فيه نظر إذ الشبه لم يفت نعم قد عورض باتصاله بالنون التى لا تلحق الأسماء ، وفى عبارة بعضهم ولا يمنع خروجه عن الإعراب فيه كما لم يمنع ذلك الاسم خروجه عن الإعراب لما شابه الحرف انتهى :

وهذا كالصريح فى أن سبب الإعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال النون التى نزلت منزلة الجزء من الفعل فصارا كالشيء الواحد ، ومر عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء ما يدل لذلك :

وقد يوجه كلام الشارح بأمرين :

الأول أن الشبه المقتضى لإعرابه مشروط بعدم المعارض فإذا وجد المعارض فقد فات الشبه بفوات شرطه إذ يلزم من عدم الشرط عدم مشروطه :

الثانى سلمنا أن الشبه المذكور ليس مشروطا بشيء لكن لا نسلم أن الشبه المذكور باق إذ منه الجرى على حركات اسم الفاعل وسكناته ، وقد فات هذا لأن النون صارت كالجزء من الفعل ، ولهذا سكن آخره كالماضى وإن لم يتوال فيه أربع حركات فأشبه الماضى كما صرحوا به ، والماضى لا يلزم الجرى على حركات اسم الفاعل وسكناته فكذا ما أشبهه قاله شيخنا العلامة الغنيمى ، وهو مبنى على أن الشبه الإبهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته ، وليس بمرضى عند الشارح تبعا لابن مالك بل تعاقب المعانى التركيبية كما تقدم ؛ ومرّ عن ابن مالك أن الماضى يجرى كالمضارع على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم إلا أن يقال ماهنا مبنى على كلام الجمهور ( قوله باتصاله بالنون الخ ) أو رد عليه بأنه يلزم بناؤه إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أوياء المخاطبة : وأجيب بأنه إنما أعرب والحالة هذه لشبهه بالمثنى والجمع . وأورد عليه أيضا أنه يلزم بناء المقرون بحرف التنفيس ، وبنحو لم الجازمة وأجيب بالفرق بين النون وماذكر بأن النون لمااتصلت بالآخر وصارت كالجزء تعذر الإعراب بالحركة والحرف ، وتقديرهما لا حاجة إليه ولا داعى له لأنه رجع إلى الأصل ( قوله وحملا على الماضى ) الأقرب أنه عطف على قوله لأنه فهو تعليل ثان للبناء على السكون.ويرد عليه أن البناء على السكون غير محتاج للتعليل لأنه الأصل وأيضا الصحيح أن الماضى مع النون مبنى على الفتح المقدر لا السكون الظاهر : ويمكن أن يجاب عن الأول بأن الحمل لعدم اجتماع أربع متحركات الذى هو السبب فى بناء الماضى كما يؤخذ من كلام الرضى :

قال شيخنا الغنيمى : الظاهر أنه عطف على رجوعا فتأمله انتهى :

وعليه فهو تعليل ثان لأصل بنائه لأنه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك فيمامر وهذه والثالثة تركيبه معها لأنها كالجزء لأن الفاعل كالجزء من فعله ، ويبعد هذا بحسب الظاهر تأخير قوله وحملا على قوله وعلى السكون فتدبر ، وأوردعلى هذه العلة أنه إن أريد تعليل النفس البناء فلا نسلم أن بناء الماضى لأجل اتصال النون به بدليل أنه مبنى قبلها ومع غيرها .

وحاصله أن شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم إلا أن يجاب بنظير مامر من الجواب عن اعتراض

دخل عليه عامل نحو : لم يضربن أو لن يضربن لم يؤثر فيه لفظا ، وإلى ذلك أشار بعضهم ملغزا حيث قال :

وما ناصب للفعل أو جازم له ... ولا حكم للإعراب فيه يشاهد

ووزن يعفون يفعلن والواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لا نون الرفع ، بخلاف الرجال يعفون فإن الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة والنون علامة الرفع ، والفعل معها معرب وأصله يعفوون بواوين أولاهما لام الكلمة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى فبقى يعفون على وزن يفعون ، وخصت بالحذف لأنها جزء كلمة ولأنها آخر الفعل ولأنها لا تدل على معنى بخلاف الثانية ، ولذلك حذفوا لام الكلمة فى نحو : قاض وغاز دون التنوين لأنه كلمة مستقلة ولا يوصف بأنه آخر وجيء به لمعنى ، وكما يسكن مع نون النسوة يسكن مع نون الذكور كقوله * ويخرجن من دارين بجر الحقائب * فلو عبر بنون الجمع لكان أولى ولصدق عموم قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك .

( ويفتح ) آخره فتحة بناء إن كان ( مع نون التوكيد ) خفيفة كانت أو ثقيلة ( المباشرة ) وهى المتصلة به من غير حاجز ( لفظا وتقديرا ) هذا مذهب الجمهور وبه جزم ابن مالك وطائفة ، وعلة البناء عندهم تركيبه معها تركيب خمسة عشر

---

ابن مالك وجه شبه المضارع للاسم ؛ وإن أريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ما سلف ، وأما العلة الثالثة فترد على كون التركيب سببا للبناء على ما ستعرفه فى بناء المضارع على الفتح مع نونى التوكيد ، وأما لزوم بنائه حينئذ مع ضمائر التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنفيس ونحوه فقد عرف جوابه مما سلف ، وإنما علل بناء المضارع وإن كان البناء أصلا فى الأفعال لأن الإعراب قد صار له أصلا ثانيا ، أو لما سلف عن المصنف عند قوله وهو أصل البناء فراجعه ( قوله لم يؤثر فيه لفظا ) بل محلا فيكون الفعل فى محل جزم بلم ونصب بلن ، وعلى مقابل الأصح يكون معربا ( قوله وخصت ) أى الواو التى هى لام الكلمة (قوله بخلاف الثانية) أى واو الضمير ( قوله لأنه كلمة ) متعلق بحذفوا وهو بدل من قوله ، ولذلك أتى به لأنه أدل على المقصود فلا يرد أن الفعل لا يتعدى إلى معمولين من نوع واحد إلا باتباع ، وهنا قد ذكرت علة الفعل أولا بقوله ولذلك ( قوله ويخرجن) قائله أعشى همدان على الصحيح وصدره * يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * والدهنا بالقصر والمد لكنه مقصور هنا : موضع ببلاد تميم : وعيابهم جمع عيبة وهى ما يجعل فيه الثياب ويحمل خلف الراكب ، ويخرجن عطف على يمرون وأنث فاعله بتأويل الجماعة ، ويروى بدله ويرجعن ودارين بكسر الراء : موضع فى البحرين يؤتى منه بالطيب وبجر الحقائب حال وهو بضم الباء جمع بجرة وهى الممتلئة والحقائب جمع حقيبة : وهى وعاء يجعل فيه الرجل زاده ( قوله فلو عبر بنون الجمع لكان أولى ) أى ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كما مثل أو كقوله :

* يعصرن السليط أقاربه * وأجيب بأنها فيهما نون الإناث استعيرت للمذكرين فالمراد بنون النسوة النون الموضوعة لهن وإن لم تستعمل فيهن . هذا وقد يقال الأولى نون المؤنث : ويجاب بأن المصنف له اصطلاح على أن النسوة بمعنى المؤنث ( قوله فتح بناء ) أى على الأصح :

قال الإمام أبو حيان : والحركة التى قبل النون ذهب قوم إلى أنها حركة بناء ، وقوم إلى أنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين وهو نص سيبويه ، وفى الغرة فتحها قبل نون التوكيد فى مثل : هل تضربن ، عند سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسى فتحة بناء ، وقيل فتحة التقاء الساكنين وهو مقتضى قول السيرافى ونسبه الزجاج إلى سيبويه ، والصحيح القول الأول بدليل : هل تضربن ، ولم يلتق ساكنان انتهى ( قوله لفظا وتقديرا ) بالواو لا بأو كما فى بعض النسخ ( قوله تركيبه معها تركيب خمسة عشر ) أى ولا إعراب فى الوسط ، والنون حرف

بدليل أنه لو فصل بين الفعل والنون فاصل لم يحكم ببنائه لأنهم لايركبون ثلاثة أشياء كشىء واحد ومعنى مباشرتها له تقديرا أن لاينوى هناك فاصل، وذهب قوم إلى البناء مطلقا لأن النون لما لحقته أكدت فيه الفعلية وردته إلى أصله من البناء ، وذهب جمع إلى الإعراب مطلقا والأصح الأول ، ولم يقيد نون النسوة بما قيد به نون التوكيد لأنها لاتكون إلا مباشرة بخلاف المؤكدة فإنها قد تكون مباشرة (نحو : لينبذنّ) بالبناء للمفعول وقد لاتكون كما سيأتى .

( ويعرب ) أى المضارع ( فيما عدا ذلك ) المتقدم وهو ماإذا عرا عن النونين ( نحو : يقوم زيد ) وما إذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا وإن اتصلت به لفظا بأن فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان أو مقدرا فالأول نحو : ( ولاتتبعان ) أصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد

---

لاحظ له فى الإعراب فبنى الجزآن ، ولم تعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما أعرب الاسم بالياء على التاء عنده ، ولا على ماقبل النون ، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ماقبلها لأن الاسم لأصالته فى الإعراب روعى إعرابه بقدر الإمكان ، بخلاف الفعل فإنه يرجع إلى أصله بأدنى سبب .

وبما تقرر ظهر الدليل وإلا فجرد التركيب ليس من أسباب البناء لأنهم لم يعدوه فيها ، وقد رأيت بخط المصنف مانصه الذى تحصل لى أن التركيب لايستدعى البناء ولا تلازم بينهما بدليل بعلبك وحضرموت لأن حقيقته جعل الكلمتين كلمة واحدة ، ومن أين يقتضى هذا البناء إنما يقتضى التخفيف فيصح أن يجعل علة فى كون البناء على الفتح دون غيره لاعلة فى أصل البناء ، ألا ترى أن بناء الاسم دائما أو غالبا لشبه الحرف ولا تركيب فى الحروف فمن أين اقتضى التركيب البناء وهو لايوجد فى الحرف أصلا ولا يليق به ، فهو بأن يضاد البناء أولى منه بأن يقتضيه ألا ترى أنه من خصائص الأسماء انتهى .

والأولى مافى المتوسط أنه إنما بنى لأنه لو أعرب مع نون التوكيد لم يعلم أنه مسند إلى الواحد أو إلى الجمع فى مثل : هل تضربن ، ولو أعرب على نفس النون لجرى الإعراب على مايشبه التنوين وهو النون وهو غير جائز ( قوله بدليل أنه لو فصل الخ ) يدل على أنه معرب عند عدم اتصال النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة تقول : هل تفعلن يازيدون ، فإذا وقفت على الفعل حذفت النون ورددت واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون ، ولو كان مبنيا لم يختلف حاله وصلا ووقفا ( قوله لأنهم لايركبون ثلاثة أشياء ) يشكل بنحو : لارجل بالبناء على الفتح ، وسيأتى مافيه ( قوله مطلقا ) سواء اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء المخاطبة .

قال فى الارتشاف : فتحذف نون الرفع للبناء عند التجرد وهو مذهب الأخفش والزجاج وأبى على فى الإيضاح ( قوله أكدت فيه الفعلية ) لأنها من خصائص الفعل ، فإذا أكد بها بعد عن مشابهة الاسم ونقصت شبهه لأنه تخلص بها للاستقبال فلم يبق فيه إبهام. وردّه ابن مالك بأنه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة لأنها تختص بالفعل بل هى أليق بالفعل من جهة أنها ناسبت الفعل لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا إذ معناها يصلح للاسم وهو التأكيد ( قوله وذهب جمع إلى الإعراب ) كحاله قبل أن تدخل عليه النون .

قال الشاطبى : ومن الناس من يطلق على الفعل هنا أنه لامعرب ولا مبنى كالمضاف إلى ياء المتكلم فله حال بين حالين (قوله وقد لاتكون) هذا التركيب يقع كثيرا للمصنفين ، واستعمله المناطقة فى سور السالبة الجزئية ، وفيه إدخال قد على المضارع المنفى ، ونص فى المغنى على اختصاصها بالفعل المتصرف الخبرى المثبت ومثله فى الهمع فاحفظه ( قوله المتقدم ) اعتذار عن إفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليه جمع ( قوله بأن فصل بينه وبينها فاصل ) وهو ألف الاثنين وواو الجمع وياء المخاطبة ، ولا فرق فيها بين أن تكون ضمائر كما هو الأصح

بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الألف والنون المدغمة ، ولم يجز حذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الألف ( ولتبلونّ ) مضارع بلا يبلو مبنى للمجهول مسند لجماعة الذكور ، أصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين أولاهما لام الكلمة تحرك حرف العلة وانفتح ماقبله قلبت الواو ألفا ثم حذف لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ، ثم أكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات فحذفت نون الرفع لاستثقال توالى الأمثال فالتقى ساكنان الواو التى هى نائب الفاعل والنون المدغمة ، وتعذر حذف أحدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها وهى الضمة

---

أو علامات على مقابله ( قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد ) لايقال لاالتباس لأن النون مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة . لأنا نقول شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود الألف على أن الكسرة قد يذهل عنها أو تذهب حال الوقف فلا يحصل التمييز :

وبهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال إنه ينبغى إبقاء الواو فى لتضربن ياقوم كما بقيت الألف : وقيل فى الجواب إن الألف فيها زيادة مد سوّغ اجتماع الساكنين ، وقيل أيضا إن حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فتحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة ، والألف لم تحذف مع الخفيفة ليقاس حذفها مع الثقيلة عليها. ثم إن اغتفار الساكنين لما ذكر بناء على أنه على غير حده لعدم كونهما فى كلمة واحدة على القول باشتراطه وإلا فعلى القول بأنه على حده لعدم اشتراط ذلك فلا إشكال ( قوله فحركت النون بالكسر ) لايخفى أن المحرك بالكسر إنما هو النون المدغم فيها لا المدغمة وإن أوهم كلامه خلاف ذلك ( قوله مضارع بلا يبلو ) فهو من البلاء وهو التجربة والاختبار ( قوله مبنى للمجهول ) أى مبنى للإسناد للمفعول المجهول فاعلا أى المجهول فاعله ( قوله لجماعة الذكور ) أى لضمير جماعة الذكور أى المخاطبين ( قوله فحذفت نون الرفع ) إنما خصت بالحذف دون نون التوكيد وإن كان كل منهما لمعنى ، لأن نون الإعراب إذا حذفت دل عليها نون التوكيد من غير عكس ، لأن نون التوكيد إما ثقيلة مفتوحة أو خفيفة ساكنة ونون الإعراب خفيفة مكسورة أو مفتوحة ، فإذا بقيت نون التوكيد والحال أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فعلم ضرورة أن نون الرفع محذوفة ، لأن الثابتة لا تصلح أن تكون علامة الإعراب ( قوله لاستثقال توالى نونات ) أى زوائد على أصل الكلمة الأولى للرفع والآخرتان للتوكيد بخلاف نحو : النساء جنن فى الماضى ويجنن فى المضارع ، لأن منهما نونين من أصل الكلمة وواحدة زائدة ( قوله وتعذر حذف أحدهما ) قيل : لو قال وتعذر حذفهما لكان أولى ؛ أما النون فلفوات المقصود من الإتيان بها ، وأما الواو فلعدم مايدل عليها انتهى :

ولك أن تقول : إنه لوقال ماذكر لتوهم أنه لايتعذر حذف أحدهما فقط ، إذ لايلزم من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد على أن المحكوم عليه بالتعذر إنما هو مفهوم أحدهما وهو أمر كلى متحقق فى أفراده فتأمل ( قوله فحركت الواو الخ ) ولم تحرك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ( قوله ليدل على المحذوف ) فيه نظر لأن الضمة إنما تدل على المحذوف بعدها لا على ما حذف قبلها ، والوجه أنها إنما ضمت للدلالة على أصل المحذوف لأنه كان يضم لو نطق به ولمناسبة الضمة لها ( قوله ثم حذفت الهمزة ) أى التى هى عين الكلمة والتزموا ذلك إلا فى الضرورة تخفيفا لكثرة الاستعمال ( قوله فتحركت الياء ) أى الأولى التى هى لام الكلمة .

ولك أن تقول فى الجميع : استثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، وماقاله الشارح أولى لأنه قياس مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف ، ويغنى فى دفع الثقل عن

لتدل على المحذوف فصار لتبلون على وزن تفعون ( فإما ترينّ ) أصله قبل التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة إلى ماقبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وإسكان الثانية فتحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار ترين ، ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ، ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف فصار ترين على وزن تفين والثانى نحو ( ولا يصدنّك ) أصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها لوجود الضمة الدالة عليها ، وقوله فى الشرح أصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم حذف نون الرفع إنما يأتى على شذوذ وهو تأكيد الفعل الخالى عن الطلب.

وقد تبين مما قررنا أن الفعل فى هذه الأمثلة ماعدا الثانى منها معرب لفظا إذ الإعراب فيها ظاهر إذ هو بحذف النون للجازم فما وقع فى الأوضح من أنه معرب فى الأول والثالث تقديرا كالثانى وهو لتبلون سهو وإنما لم يبن فيها على الأصح لانتفاء تركبه لأنهم لايركبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشىء واحد ، والضابط فى ذلك أن ماكان من المضارع رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بنى على الفتح ، وماكان رفعه بثبات النون إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظا أو تقديرا لعدم مباشرتها له ، وإنما بنى مع عدم مباشرتها له فى نحو : هل تضربنان ياهندات ، لوجود المقتضى لبنائه وهو ظاهر ، وإنما قدم المصنف حالة بنائه على إعرابه لأنه الأصل فيه .

( وأما الحرف ) وهو مادل على معنى فى غيره فقط ( فيعرف ) أى يتميز عن قسيميه ( بأن لا يقبل شيئا

---

اعتبار الحذف لأجله مع أن القلب تغيير إلى بدل وهو أولى من الحذف ( قوله لتدل على المحذوف ) فيه نظير مامر ( قوله فما وقع فى الأوضح الخ ) أى لما تبين من أن كلا من المثالين المذكورين مجزوم بحذف النون لأجل الجازم وهو غير الإعراب التقديرى ، ويوافق مافى الأوضح قوله فى الشرح ولا يصدنك وقدر الفعل معربا . وأجاب بعضهم : بأن كونهما معربين تقديراً مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح فى نفسه وإن لم يتعين ، لأن الإعراب حينئذ مقدر على ماقال الرضى من أن الفعل المؤكد المسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب لاشتغال محله بحركة الفرق : أى الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمؤنثة المخاطبة ، وفيه نظر لأن تأكيد الفعل الخالى عن الطلب وما ألحق به نادر لا يليق تخريج التنزيل عليه . وأجيب أيضا بأنه لم يقصد بذكرهما التمثيل لما هو بصدده بل لما كان قوله وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً ظاهره التعميم ، وليس كذلك ذكرهما لينبه بهما على أن التعميم ليس مراداً ، وإنما هذا أعنى كونه مع غير المباشرة يعرب تقديراً فى بعض الصور كما فى لتبلون ( قوله فى ذلك ) أى المذكور فيما سبق (قوله أن ماكان من المضارع ) أى ماتضمن ذلك لأن الضابط القضية الكلية لا أن ماكان الخ لأنه مفرد ( قوله وإنما بنى الخ ) إشارة إلى الجواب عما يقال يستثنى من إعراب المضارع الذى اتصلت به النون ولم تباشره هذه المسألة .

وحاصل الدفع أنه لا حاجة للاستثناء لأن البناء فى ذلك ليس لنون التوكيد بل لنون الإناث ( قوله وهو مادل على معنى فى غيره فقط ) تقدم مايعلم منه معنى الدلالة على معنى فى الغير فلا حاجة للتطويل بإعادته ، وزاد قوله فقط تبعا للجزولى وغيره من المحققين لإخراج الفعل لأنه يدل على معنى فى غيره أيضا وهو النسبة على ماعلم فى تعريفه ، ولإخراج مادل من الأسماء على معنى فى نفسه ومعنى فى غيره كأسماء الشرط والاستفهام فمن الشرطية مثلا دالة على شيئين :

أحدهما الشخص العاقل ، وهذا هو المعنى الذى صارت من به اسما لأنه معنى فى نفس الكلمة كما فى قولك إنسان وهو معناها الوضعى .

من علامات الاسم ) المتقدمة ولا غيرها ( ولا ) شيئا من علامات ( الفعل ) المتقدمة ولاغيرها فحينئذ يمتنع كونه واحدا منهما فيتعين كونه حرفا إذ لايخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء ( نحو : هل ) من حروف الاستفهام وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن فى حيزها فعل .

وأما إذا كان فتختص بالفعل فلا منافاة حينئذ بين ماذكروه هنا وبين قولهم فى باب الاشتغال من أنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد مايختص بالفعل كهل ، والعلة فى ذلك ماقاله الرضى وغيره من أن أصلها أن تكون بمعنى قد كما فى — هل أتى على الإنسان — وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام

---

والثانى معنى الشرطية أعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها ، وهذا معنى عرض لها لتضمنها معنى إن الشرطية ، ولهذا يقولون أسماء الشرط بنيت لتضمنها معنى الحرف ( قوله من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها ) إشارة إلى أن المراد بعلامات الاسم الأعم مما ذكره هنا ومالم يذكره . واعترض بأنه حوالة على مجهول ، وأيضا لايحسن التعريف به لأنه يقتضى أن المبتدئ لايعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور المنافية له ، ويعلم انتفاء تلك الأمور من الكلمة وفيه من العسر مالا خفاء فيه . وأجيب بأن المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف يبين له مالم يذكره المصنف ، وقيل المراد العلامات المذكورة . واعترض بأن من الكلمات مالا يقبل المذكور هنا وليس بحرف كنزال وأخواته وقط فى قولك مافعلته قط ، وأجيب بأن هذا من التعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون لإفادته التمييز فى الجملة . فإن قيل الخاطب بالكتاب المبتدئ والقصر على العلامات المذكورة مؤد لخطئه إذ قد يعتقد حرفية بعض الأسماء . لأنا نقول الموقف يبين له مايستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التى انتفت عنها العلامات المذكورة . فإن قيل هذا التعريف يصدق على الجملة فإنها لا تقبل شيئا مما ذكر . أجيب بأن جنس هذا التعريف هو الكلمة ، فحاصله أن الحرف كلمة لاتقبل ذلك فخرجت الجملة : فإن قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامات للحرف لأنه يلزم منه الدور . أجيب بأن للحرف جهتين جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ، ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الأولى فلا دور ، على أن هذا الإيراد لا يتوجه على المصنف أصلا لأنه لم يعبر فى علامات الاسم والفعل بالحرف بل عين ألفاظا مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها حروفا وإن كانت فى الواقع حروفا . فإن قيل كيف دل انتفاء قبول العلامات على انتفاء الفعلية والاسمية مع أن العلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردة غير منعكسة ؟ أجيب بأنها مع كونها علامة هى من حيث القبول شرط ولازم فلزم من عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا ولازما لامن جهة كونها علامة ، لكن كون الشىء شرطا وعلامة بعيد لتنافى مفهوميهما فلايجتمعان على شىء واحد إلا أن يكتفى بالتغاير الاعتبارى . والأولى أن يجاب بأن اللازم فى العلامة عدم لزوم الانعكاس ولا ينافى أنها قد تنعكس أو أن محل ذلك مالم تكن شاملة وإلا كما هنا حيث أريد العلامات المذكورة وغيرها فتنعكس فليحرر ( قوله أما إذا كان فتختص بالفعل ) أى فلا تدخل إلا عليه ، ولا يجوز أن يفصل بينه وبينها بشىء فلا يقال هل زيد قام إلا فى الشعر وفاقا لسيبويه ( قوله أن تكون بمعنى قد الخ ) كذا قاله جماعة وأنكره آخرون منهم أبو حيان .

وقال الزمخشرى : إن معناها قد وإن الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة .

وقال ابن مالك : إنه معناها إذا قرنت بالهمزة نحو : أهل عرفت الدار بالقرين ( قوله لما تطفلت على همزة الاستفهام ) فى عدم الاختصاص كهل إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا

انحطت رتبتها عن قد فى اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما إذا كان فى حيزها ، لأنها إذا رأته فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت إلى الإلف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما ، وإذا لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة (وبل) من حروف العطف ومعناها الإضراب (و) الحرف (ليس منه مهما) لعود الضمير عليه فى نحو — مهما تأتنا به من آية — والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وقيل إنه حرف (و) لا (إذما) بل هى ظرف زمان بمنزلة متى ، فإذا قلت إذ ما تقم أقم فمعناه متى تقم أقم ، ويدل على اسميتها أنها كانت قبل دخول ما اسما والأصل بقاء الشىء على ما كان عليه ، وقيل إنها حرف بمنزلة إن الشرطية وأن المعنى فى المثال استقم أقم وهو الأصح كما فى الأوضح .

وأجيب عما تقدم أن إذ قد سلب منها معناها الأصلى بعد دخول ما بدليل أنها كانت للماضى فصارت للمستقبل واستعملت مع ما الزائدة استعمال إن فكانت حرفا فى الشرط ، وفيه نظر .

---

بخلاف هل فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو : هل زيد قام إلا على شذوذ قاله الرضى (قوله وحنت) بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنا يحنو حنوا ، وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا (قوله لعود الضمير عليها الخ) ظاهر كلامه تبعا للمصنف أن القائل بالحرفية يزعم أنها ملازمة للحرفية ، ومنع بعضهم ذلك فقال : إن زاعم الحرفية لم يدع الملازمة لها حتى يرد عود الضمير عليها فى بعض الصور ، وإنما ادعى أنها قد تكون حرفا فلا ينهض الاستدلال عليه (قوله والضمير لا يعود إلا على الأسماء) أى بالاستقراء ولا يرد نحو — اعدلوا هو أقرب للتقوى — حيث عاد الضمير على فعل الأمر ، لأن الضمير عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل على الفعل نفسه (قوله وأجيب عما تقدم) أى من القول بالاسمية ، وقد يفهم منه أن الزمان مدلول لازما ، والظاهر أنه غير مراد إذ الزمان معنى مستقل يدل عليه اللفظ بنفسه فلا يكون معنى الحرف ، وأن المراد أنها للشرط فى الزمان المستقبل كما أن لو للشرط فى الماضى مع عدم دلالتها على الزمان قطعا .

وفى الارتشاف : والفرق بين إذا وإن أن إن لا تدخل على الزمان بحسب الوضع بل بحسب الالتزام ، لكن قد يقصد بها الزمان مجازا وعلى ضعف تقول : إن احمر البسر فأتنى ، وإن إنما تدخل على المشكوك أو المعلوم المبهم زمانه كقوله تعالى — أفإن مت فهم الخالدون — انتهى . ولعلك تستفيد منه الجواب عن الشارح (قوله معناها الأصلى) وهو الزمان الماضى ، وفيه إشارة إلى رد ما قيل من أن نقلها لا يخرجها عن وضعها فإنها قد تأتى للاستقبال (قوله كانت للماضى) أى موضوعة له (قوله واستعملت مع ما الزائدة الخ) أى على القول بالحرفية .

وأما عند المبرد القائل بالاسمية فما كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرط والجزم ، ونظر فيه بأن إذا فيه معنى الشرط وهو للمستقبل ولا تعمل عند لحوق ما لها فكيف تعمل إذا الموضوعة للماضى كذا فى شرح اللباب .

وفى الرضى : وأما الاعتراض بإذا فلا يلزم إذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض أحكام اختيارا منهم بلا مرجح ، ألا ترى أن حيث مثل إذا متضمن لمعنى الشرط بل إذا أقعد فيه وتجزم حيث مع ما دون إذا ، وأما حيثما فنقول ما فيها كافة حيث عن الإضافة لا زائدة كما فى متى ما وإذا ما ، وذلك أن حيث كانت لازمة للإضافة فكانت مختصة بسبب المضاف إليه فكفتها ما عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط ، وفيه أيضا ما نصه : وأما إذما فهى عند سيبويه حرف كإن ولعله نظر إلى أن لفظة ما تدخل على إذا مع أن فيه معنى الشرط وهو للمستقبل ، وإن دخل على الماضى كإذ فلا تصير جازمة معها فكيف بإذ الخالية عن معنى الشرط الموضوعة للماضى فإذما عنده غير مركبة .

قلت : ولعل وجه النظر أنه لايلزم من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية إلى الحرفية بدليل أن المضارع موضوع للحال أوله وللاستقبال ، وإذا دخلت عليه لم قلبت معناه إلى المضى ولم تخرج لفظه عن كونه مضارعا (بل) منه (ما المصدرية) وهى المسبوكة مع مابعدها بالمصدر نحو — ودّوا ماعنتم — أى عنتكم ، وقيل إنها اسم (ولما الرابطة) أى لوجود شيء بشيء ، وهى عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل إنها ظرف . وقال ابن جنى : بمعنى حين . وقال ابن مالك : بمعنى إذ فيه معنى الشرط . واستظهره المصنف فى المغنى وعلله بأنها مختصة بالماضى والإضافة إلى الجمل كما هو شأن إذ وعليه فعاملها جوابها .

---

وقال السيرافى : ماعلمت أحداً من النحاة ذكر إذما غير سيبويه وأصحابه انتهى . فانظر قوله فإذما عنده غير مركبة مع قول الشارح واستعملت مع ما الزائدة استعمال إن وحرره (قوله بدليل أن المضارع الخ) قد يفرق بينهما بأن المضارع ولم كلمتان وإذ وما صارا كلمة واحدة (قوله موضوع للحال أو الاستقبال) أشار إلى الخلاف فى زمان المضارع وفيه خمسة أقوال مرت (قوله وهى المسبوكة الخ) الأظهر وهى المسبوكة هى ومابعدها بالمصدر بل لك أن تقول إن الذى يسبك بالمصدر هو مابعدها فقط (قوله الرابطة) أى لتحقق مضمون الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الأولى ارتباط السببية كحرف الشرط ، ولذا قال بعضهم : إن جوابها قد يقترن بالفاء وقد يحذف لقيام الدليل عليه (قوله حرف وجود لوجود) ظاهره أن سيبويه نص على حرفيتها وفى المطول قال سيبويه : لما لوقوع أمر لوقوع غيره وإنما تكون مثل لوفتوهم منه بعضهم أنها حرف شرط كلو إلا أن لو لانتفاء الثانى لانتفاء الأول ولما لثبوت الثانى لثبوت الأول انتهى .

وصحح بعضهم حرفيتها ورجح أيضا بإجماعهم على زيادة إن بعدها ، ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فى موضع خفض لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإن .

قال فى [عروس الأفراح] ولما التعليلية عند سيبويه تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية ، وعلى هذا فاللام فى قولهم حرف وجود لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب لام التعليل انتهى . فهى عند سيبويه حرف بمعنى اللام ، فمعنى لما جاء زيد جاء عمرو أن مجىء زيد لأجل مجىء عمرو (قوله وقيل إنها ظرف) رد بجواز لما أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم لأنها إذا كانت ظرفا عاملها جوابها والواقع فى اليوم لا يكون أمس . وأجيب بأن المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لى أمس أكرمتك (قوله بمعنى حين) وليس فيها معنى الشرط لأنك إذا قلت حين قام زيد قمت لا دلالة على سببية الأول للثانى (قوله وفيه معنى الشرط) نظر فيه بأنها إنما تدل عند القائل بالاسمية على مجرد الوقت ، والقائل بالحرفية على ارتباط إحدى جملتين بأخرى ، ولم يقتض أن وجود الأول سبب للثانى بل إن الثانى وجد عند الأول ، وهل ذلك لتسببه عنه أو بطريق الاتفاق؟ لاتعرض فى اللفظ لذلك ، وأجيب بأن هذا مجرد دعوى لا تنفى ماقاله ابن مالك (قوله مختصة بالماضى) أى يليها فعل ماض ولو تقديرا كما فى قوله :

أقول لعبـد الله لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فسقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره ، وها بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت بدليل أقول (قوله والإضافة إلى الجملة) أى الفعلية فإنها مختصة بها كما فى الأوضح (قوله وعليه) أى القول بالظرفية (قوله فعاملها جوابها) الظاهر أن المراد مافى جوابها من فعل أو شبهه ، وإنما كان هو العامل دون شرطها لأن القائلين بالاسمية يزعمون أنها مضافة لما يليها ، والمضاف إليه وشبهه وجزؤه لايعملان فى المضاف ولا فيما قبله إلا إذا كان المضاف غيرا وقصد بها النفى فيجوز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه كما يتقدم معمول المنفى بلا نحو: زيدا غير ضارب :

وردّ بأنها أجيبت بما النافية وإذا الفجائية ، وما بعدهما لايعمل فيما قبلهما ، ولا خلاف بينهم أن لما النافية حرف وتختص بالمضارع وكذا لما الإيجابية لا أنها تدخل على الجملة الاسمية وعلى الماضي لفظا لامعنى كما صرح به فى المغنى .

والحكم على مهما وإذما بالاسمية وعلى ما ولما بالحرفية إنما هو ( على الأصح ) من القوابن فيها ، وقد مر أن الأصح فى إذما أنها حرف ، فقوله على الأصح منظور فيه بالنسبة إليها ، وماحكاه من الخلاف فى ما المصدرية حكاه غيره ، وحكى ابن خروف الاتفاق على حرفيتها ورد على من نقل فيها خلافا . قال فى المغنى : والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها .

واعلم أن الحروف ستة أنواع :

أحدها ما لايختص بالأسماء ولا بالأفعال بل يدخل على كل واحد منهما ولا يعمل كهل .

الثانى ما لايختص بهما ولكنه يعمل كالأحرف المشبهة بليس :

---

قال شيخنا العلامة الغنيمى : لكن ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو : لما جاءنى الرجلان فزيد أحدهما انتهى . وهو مبنى على أنها تجاب بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك ، لكنه لم يذكر إلا اسمية خبرها فعل لا اسمية خبرها وصف مشتق فضلا عن كونه جامدا ، ولعل المثال المذكور غير عربى ( قوله وردّ بأنها أجيبت بما الخ ) فالأولى كقوله تعالى – فلما قضينا عليه الموت مادلهم على موته – والثانية كقوله تعالى – فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون – وفى قوله وردّ مع اقتصاره على أن القائل بالجواب ميل إلى القول بالحرفية ، ولكن هذا منه تبعا للمصنف مبنى على أن شرطها لا يعمل لما مر . وقد يمنع لأن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى مابعدها ، وقد صرح فى المغنى بذلك فى إذا على قول المحققين إن العامل فيها شرطها فقال : لأن إذا عندهؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع إذا جزمت ( قوله ولا خلاف بينهم الخ ) ظاهره انحصار لما فى الإيجابية التى بمعنى إلا والنافية والوجودية مع أنها قد تجىء فعلا وفاعلا نحو : لم لماموا ، من لممت الشىء أى جمعته ( قوله واعلم أن الحروف ستة أنواع الخ ) المذكور فى عباراتهم أن الحروف ثلاثة أقسام : مشترك ، ومختص بالأسماء ، ومختص بالأفعال ، وأن حق المشترك الإهمال ، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وهو وإن لزم منه صيرورة الأقسام ستة بل ثمانية كما ستعلم ، لكن أفاد أن الأصل فى المشترك الإهمال ، وفى المختص العمل الخاص لا الإهمال ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب ، وأن ماخالف ذلك خارج عن الأصل ، وماذكره الشارح لا يفيد ذلك بل يوهم أن كل ذلك على الأصل فمن العجب التعرض فى شرح كلامه لكون حق المختص العمل وحق المشترك عدمه من غير بيان الأصل وماهو الحق والواجب فى كل قسم ، ونحن نبين فى كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشارح . وهنا شبهة سنحت وهى ما المقتضى لكون حق المشترك الإهمال ؟ والظاهر أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا حتى إذا عمل عملا غير خاص لايحتاج لنكتة لكنهم بينوا نكتة ذلك كما تعرفه ( قوله ما لايختص بالأسماء والأفعال ) أى بواحد منهما وإلا فهو مختص بهما فلا تدخل على غيرهما وكذا يقال فى قوله مالا يختص بهما ( قوله ولا يعمل ) أى على ماهو الأصل والحق الواجب له ( قوله ولكنه يعمل ) أى على خلاف الأصل ( قوله كالأحرف المشبهة بليس ) أفاد أنها إنما عملت لعارض الحمل على ليس . قال غيره : على أن من العرب من يهملهنّ على الأصل وهذا مبنى على أن حق المشترك الإهمال وفيه ماعرفت ، وظاهر صنيعهم هنا أنه ليس فى المشترك ما يعمل عملا خاصا . وقد يقال إن حتى حرف مشترك وعملت الجر فى الأسماء وهو عمل خاص ، وأما النصب فى الأفعال فليس مختصا مع أن الصحيح أنه ليس بها بل بأن مضمرة بعدها . ويجاب بأن

الثالث مايختص بالأسماء ويعمل فيها الجر كفى أو النصب والرفع كإنّ وأخواتها .

الرابع مايختص بالأسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف :

الخامس مايختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم كلم أو النصب كأن .

السادس مايختص بالأفعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف .

( وجميع الحروف مبنية ) بإجماع لاحظ لها فى الإعراب لأنها لاتتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى التركيبية مايحتاج معه إلى الإعراب ، ثم منها ماهو مبنى على السكون كقد ولم ، وماهو على الفتح كأنّ وليت ، وماهو على الكسر كلام الجر وبائه ، وماهو على الضم كمذ فى لغة من جرّ بها ؛ وقد تقدم أن الأصل فى البناء السكون لما مر ، فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنيا فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله ، ثم إن جاء مبنيا على السكون فلا يسأل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة سئل عنه سؤالان : لم عدل إلى الحركة ، ولم كانت الحركة كذا ؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنيا على السكون سئل عنه سؤال واحد : لم بنى ؟ أو على حركة سئل عنه ثلاثة أسئلة :لم بنى ،ولم عدل إلى الحركة،ولم كانت الحركة فيه كذا ؟ (والكلام) لغة عبارة

---

حتى الجارة ليست مشتركة ودخولها على الأفعال إنما هو فى الظاهر وفى الحقيقة إنما دخلت على المصدر المؤوّل ( قوله الثالث مايختص بالأسماء ويعمل ) أى على الأصل والحق الواجب له :

قال ابن النحاس : وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص. وإيضاحه أن اختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه، فإذا أثر فى المعنى أثر فى اللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى (قوله أو النصب والرفع ) هذا ليس على الأصل بخلاف ما قبله لأن الرفع والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليله ؛ ولما قال الأشمونى : إن حق المختص أن يعمل العمل الخاص بقبيله قال : وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر فى موضعه ، وإنما عملت لن وأخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها على أن بعضهم جزم بها سيأتى انتهى (قوله ولا يعمل فيها كلام التعريف) أى على خلاف الأصل والواجب لأنها صارت كجزء من الاسم لأنها تعين المسمى تعين الأوصاف (قوله ويعمل فيها الجزم كلم) أى على ماهو الأصل والحق الواجب ( قوله والنصب كلن) فيه ما علمت لأن النصب لايختص بالفعل (قوله ولا يعمل فيها كقد الخ) أما السين وسوف فلأنهما كجزء من الفعل إذ الفعل كان دالا على الزمان المحصل وهما يخصصانه حتى يدل على ما وضع له فهما معه بمنزلة فعل موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك ،وأما قد فتدخل على الماضى والمستقبل ثم إنها تقرب الماضى من الحال وهذا تأثير فى زمان الفعل فصارت كالسين ولكونها كالجزء من الفعل لم يفصل بينهما فاصل(قوله وجميع الحروف مبنية) ولو وليت فى نحو: ألام على لوّ ، و « هل ينفع شيئا ليت » اسمان لأن المراد لفظهما كما علم مما مر ومثلها ما أشبههما ( قولة لا تتصرف ) أى تصرف الأفعال فلا يرد نحو : « سو » فى سوف ( قوله ولا يتعاقب عليها الخ ) هذا كاف فى البناء من غير حاجة إلى عدم التصرف ( قوله والكلام ) أل فيه للحقيقة لأن أل الداخلة على المعرفات لها كما فى المطول ويوافقه مامر فى بحث الكلمة .

لكن قال بعضهم : أل فى الكلام للحضور أى هذا اللفظ الحاضر لقوله عبارة لأن المعبر به اللفظ ، وهذا واضح لوكان لفظ عبارة فى عبارة المصنف كما وقع فى عبارة من قال : الكلام عند اللغويين عبارة الخ ، وحينئذ فما مر عن المطول مفروض فيما لم يمنع منه مانع فتدبر ( قوله لغة ) بين المعنى اللغوى لتظهر المناسبة بينه وبين المنقول إليه ( قوله عبارة ) أى معبر به وهى مصدر عبر كنصر : أى تلفظ بما يدل استعملت بمعنى اسم

عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كذا فى القاموس . واصطلاحا ( لفظ ) أى ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو فى الأصل مصدر بمعنى الرمى ثم خص بالرمى من الفم ثم أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول وقد مر تعريفه ، ولو عبر بالقول هنا كما عبر فى الكلمة لكان أولى لما مر ، وخرج به ماليس بلفظ كالخط والإشارة وشبههما وإن كان مفيدا فإنه لا يسمى كلاما اصطلاحا وصح الإخراج به وإن كان جنسا لما مر ( مفيد ) أى دال على معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع

---

المفعول ( قوله عن القول ) أى ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا ( قوله وماكان مكتفيا بنفسه ) أى وعبارة عما كان مكتفيا بنفسه فى أداء المراد غير القول من إشارة وكتابة وعقد ونصب ولسان حال ففيه التعرض لإطلاق الكلام على القول ولهذا قيل : إنه أشد مناسبة لما اصطلح عليه ، فالأولى أن يجعل النقل عنه ، وأفاد أنه لابد من كون الإشارة مفهمة وكذا الكتابة فلو كتب زيد وحده لم يسم كلاما ، لأن الكتابة إنما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام :

قال المصنف : وقد يعترض ذلك بأنه ينبغى تسمية ذلك كلاما لأنه إطلاق مجازى لا حقيقى فلا يشترط فيه ما ذكر .

قال شيخنا : وفيه أن المجاز لابد له من علاقة وقرينة ، وأن تكون تلك العلاقة معتبرة فما كل علاقة تكفى فى المجاز ( قوله لفظ ) أى عربى لأن النحو إنما وضع للبحث عن أحوال اللفظ العربى ( قوله أى ملفوظ ) أى لا الرمى فإنه فعل الرامى والكلمات حاصلة منه فهى مرمية ، وفعل الشخص ليس هو الكلام بل الكلام متعلقه وبما ذكر من أن اللفظ بمعنى الملفوظ اندفع أن اللفظ جمع لفظة فيلزم أن لا يكون كلاما إلا ما وجد فيه ثلاث ( قوله كالخلق بمعنى المخلوق ) فى أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأول حقيقة عرفية والثانى مجاز مرسل ( قوله ثم خص بالرمى من الفم ) اعلم أنه اختلف فى اللفظ فى اللغة ، فقيل إنه بمعنى الرمى مطلقا يقال أكلت الثمرة ولفظت النواة ولو بدون إدخالها الفم كذا فى الحواشى العصامية على الجامى ، وقال فى شرحه للعضدية : إنه الرمى من الفم لا مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لأنه مجاز صرح به فى الأساس وكلام الشارح موافق للأول ، لكن قوله ثم خص مراده فى الاستعمال اللغوى لا فى أصل اللغة لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص كون الرمى من الفم ، أما من حيث كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له ( قوله ثم أطلق عليه ) أى على الملفوظ من إطلاق المصدر على اسم المفعول أى على معنى اسم المفعول وظاهره فى اللغة وأنه أعم من أن يكون الملفوظ الحروف أو غيرها كالنواة من الفم . وقال غيره : إن الإطلاق نحوى وإنه خاص بكون الملفوظ الحروف الهجائية ( قوله ماليس بلفظ ) أى مما تناوله عموم مفيد وبهذا صح قوله خرج ، ولا ضرورة إلى قول بعضهم : وبتصدير الحد باللفظ لم تدخل الدوال الأربع كما أشرنا إليه فى تعريف الكلمة ، ومنه يظهر أنه كان الأظهر أن يقول مما هو مفيد لإيهام قوله وإن كان مفيدا أنه لا فرق بين كون ما خرج مما ليس بلفظ مفيدا أو غير مفيد مع أن الذى أخرج منه ذلك هو المفيد ، لكن يمكن أن يوجه كلامه بأن قوله وإن كان مفيدا جملة حالية وهو حال لازمة ( قوله أى دال ) المراد الدلالة الوضعية بأن يدل على معنى عينه الواضع بإزائه .

فإن قيل : فيلزم خروج المجاز فإنه غير موضوع .

قلت : ممنوع بل هو موضوع بالنوع وهو كاف بدليل دخول المركب مطلقا وإن كان وضعه نوعيا ( قوله من المتكلم(١)) هو أرجح الأقوال لأن السكوت خلاف التكلم ، فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته

---

(١) ( قوله من المتكلم ) ليست موجودة بنسخ الشرح التى بأيدينا ، مصححه .

منتظرا لشيء آخر لأن الفائدة التامة حيث وقعت قيدا للفظ أو القول فالمراد بها الفائدة التامة أى التركيبية لا الناقصة التى هى الإفرادية إذ هى غير معتدّ بها فى نظرهم، وخرج به مالا فائدة فيه كالمركب الإضافى والمزجى والإسنادى المسمى به: كبرق نحره، ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والأرض تحتنا إلا أن يراد بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم، واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما فى الأوضح مغن عن ذكر المركب إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزم التركيب. واعتبر بعضهم فى الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه فإنه عار من القصد وجرى عليه فى المغنى والشذور، وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم، وصححه أبو حيان وتبعهم المصنف هنا وفى الأوضح، وما قيل فى الاعتذار عن المصنف فى عدم ذكره من أن المفيد يستلزمه إذ حسن سكوت المتكلم عليه يستدعى أن

---

أيضا (قوله منتظرا لشيء آخر) أى انتظارا تاما كالذى يبقى مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس بخلاف الناقص كانتظار نحو المفعول.

والحق أن الفعل المتعدى إنما يتوقف على تعقل شيء ما لا على تعقل المفعول به خلافا لابن الحاجب والمصنف وشيء ما معلوم كل شخص فلا ينتظر أن يذكر المتكلم المفعول به للتعقل وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان الواقع، وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام. لا يقال لو ذكر المفعول كان كذلك فيكون الفعل معه كلاما. لأنا نقول: الاحتياج إلى خصوص الفاعل لأجل بناء الفعل له، ولو بنى للمفعول كفى المفعول (قوله فالمراد بها الفائدة التامة) محل توقف (قوله أى التركيبية) يوهم أن التركيبية تامة مطلقا وليس كذلك فإن المركبات الموقوفة على غيرها غير تامة فهو تفسير بالأعم (قوله والإسنادى المسمى به) أى ما فيه إسناد فى الأصل لا الحال لأنه لا يكون إلا مفيدا.

وبقى عليه أن يقول والإسنادى الموقوف على غيره نحو: إن قام زيد، وإسقاطه مناسب لتفسيره الفائدة التامة بالتركيبية لكنه غير ظاهر كما مر (قوله ودخل فيه ما لا يجهل معناه) سيأتى عن المصنف أنه حرر أن المفيد لا يشمله (قوله المفيد بالفعل) كأنه أراد به المفيد فائدة جديدة بأن يفيد المخاطب ما يجهله فإنه اختلف هل يشترط فى الكلام ذلك أو تكفى الفائدة الوضعية لأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد، والوجه الثانى قال أبو حيان: وإلا لكان الشيء الواحد كلاما وغير كلام إذا خوطب به من يجهله ثم خوطب به ثانيا أو من لا يجهله، وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا، ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة انتهى.

وقد يؤخذ من تعليل أبى حيان أن محل الخلاف ما قد يجهل ويفيد بالوضع، وحينئذ فينبغى أن ما هو معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة غير مفيد اتفاقا لأنه لا يجهله أحد، لكن كلام الشارح وكلامه عام بدليل ما مثلا به من نحو: السماء فوقنا والنار حارة فليحرر، ثم إن قوله ومحل الخلاف الخ لا يخلو عن إشكال، لأنه إن أراد مجموع المشبه والمشبه به فليس الكلام فيه أو المشبه به فقط كما هو الظاهر فهو ليس بكلام لأنه مفرد تأويلا فليحرر: والأوجه أن الفائدة المعتبرة فى الكلام هى المعتبرة فى باب الابتداء وأن كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وبالعكس وإن تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة الجديدة وعدم اعتبارها لأن كلامهم هناك صريح فى صحة الابتداء بالمعرفة ولو فيما لا يجهل، ولو اختلف البابان لزم إما وجود كلام اصطلاحى مع عدم صحة الابتداء أو العكس وكلاهما بعيد (قوله مغن عن ذكر التركيب) أى بناء على الاكتفاء بدلالة الالتزام فى التعاريف عند أهل هذه الفنون (قوله يستلزم التركيب) أى لفظا أو تقديرا كنعم وبلى فى الجواب، وبذلك يبطل زعم

يكون قاصدا لما تكلم به فغير مسلم ، ولو سلم فيكون قوله فى المغنى وغيره «مقصود مستدركا إلا أن يقال إنه من قبيل التصريح بما علم التزاما .

واعلم أن بين اللفظ والإفادة عموما من وجه لصدقهما على قام زيد ونحوه ، وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد والإفادة بصدقها على الإشارة :

والصور التى يتألف منها الكلام ستة : اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل، وثلاثة أسماء فعل، وأربعة أسماء جملة الشرط وجوابه ، أو القسم وجوابه ؛

---

ابن طلحة أنه قد يكون بسيطا مستدلا بحصول الإفادة بما ذكر من غير تركيب ، لكن قد يرد أن الإفادة توجد بلا تركيب فى الأعداد المسرودة ( قوله فغير مسلم ) نقل فى النكت أن المصنف قال فى تعليقه على الألفية : إن المتحرر فى حد المفيد أنه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه انتهى . وحينئذ فالاعتذار مسلم موافق لكلام المصنف غاية الأمر أن زيادته مقصود فى المغنى والشذور تصريح بما علم التزاما .

وإذا عرفت ذلك علمت أن قيد القصد كالتركيب وأن ما اقتضاه كلام الشيخ خالد من الخلاف فى اشتراط القصد غير ظاهر لأنه يقتضى أن بعضهم يقول بأن مايتلفظ به المجنون والساهى قد يكون كلاما مفيدا ، بل وأن المصنف فى هذا الكتاب يرى بذلك وهو فى غاية البعد ( قوله بين اللفظ والإفادة ) أى وذى الإفادة أو الإفادة بمعنى المفيد لأن النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لا بين اللفظ والإفادة ( قوله ستة ) بقى عليه سابعة وهى تألفه من اسم وجملة ، وثامنة وهى تألفه من حرف واسم نحو : ألا ماء لأن ألا التى للتمنى لاخبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا وتم الكلام حملا على المعنى وهو أتمنى ماء . وقد يقال هذه ترجع للتركيب من فعل واسم كما قالوا فى الجواب عن نحو : يازيد ، وإن أمكن الفرق بأن يا نائبة عن أدعو وألا ليست نائبة عن أتمنى بل بمعناه . هذا ، والذى فى أكثر النسخ ستة بالتاء وفيه نظر لأن المعدود مؤنث لأن صور جمع صورة فيجب تذكير العدد . ويجاب بأن محل تذكير العدد مع المؤنث وتأنيثه مع المذكر إذا كان المميز وهو المعدود مذكورا بعد اسم العدد ، وأما إذا قدم فيجوز فى اسم العدد إلحاق التاء وعدمه مع كل من المذكر والمؤنث على مانقله الأستاذ الصفوى عن النووى وسيأتى مافيه فى باب العدد :

وبما عرفت من أن المميز هنا مذكور لكنه مقدم عرفت أنه لايصح الجواب بأن المميز هنا محذوف وعند حذفه يجوز التذكير والتأنيث مع تذكير المميز نحو « وأتبعه بست من شوال » أى ستة أيام على أن للسبكى فيه كلاما يأتى ( قوله اسمان ) قال المصنف فى شرحه : وله أربع صور وذكرها . قال شيخنا العلامة الغنيمى : وانظر المبتدأ الذى لا خبر له نحو أقل رجل يقول ذلك فإنه خارج عن الأربعة ، لأنه فى الحقيقة من تركيب اسم هو المبتدأ وجملة هى الصفة والمضاف إلى المبتدإ خارج ، ثم إن أبا حيان حين عدد الصور قال مانصه : واسمان مع حرف نحو : أقائم الزيدان ، وهما دون حرف على مذهب أبى الحسن فتأمله ( قوله جملة الشرط وجوابه أو القسم وجوابه ) تبع فيه المصنف : والذى فى الرضى أن جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية ، لأنه قيد الإسناد المعتبر فى الكلام بالمقصود لذاته ، وأخرج الذى فى الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم والذى فى الشرطية لأنها قيد الجزاء . وقال السيد : جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث :

وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب وإلا فإنشاء ، والأصح انحصاره فيهما وأن الجملة أعم منه (وأقل ائتلافه) عند النحاة خبرا كان أو إنشاء (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكما (كزيد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه ، المستتر فى حكم الاسم المفرد

---

والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده ، لأن الصدق والكذب إنما تعلقا بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفى الجزاء يظهر بالتأمل فى قولك إن ضربتنى ضربتك ، فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله فى الواقع بالكلية ، وتحقيق البحث يعلم من المطول وحاشية السيد فى بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب) أى جوّز العقل صدق مضمونه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه أوعدمه أو بحسب لغة العرب بمعنى أن الوصف بأىٍّ منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا نقض بالأخبار التى لا يجوّز العقل صدقها أو كذبها كالأرض فوقنا والنار حارة ، والمراد فى التعريف الكلام المطابق أو المعنى البديهى الذى يعرفه كل أحد وإن لم يعرف معنى الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور (قوله والأصح انحصاره فيهما) مقابله أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأن ما لا يحتمل الصدق والكذب إن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب فطلب وإن قارنه فإنشاء . قال الشمس البرماوى : ويظهر ترجيحه لأنه إما اصطلاح فلا مشاحة فيه أولا فقائله قد ميز بين الطلب والإنشاء . وقال شيخ الإسلام : الخلاف لفظى فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب أو الإنشاء لمعنى واحد متفاوتة أفراده ومن ثلثها جعل كلا منهما لفرد من ذلك المعنى انتهى :

ولك أن تقول كلام المصنف فى شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتفاوت بين الأفراد لأن نحو اضرب مدلوله طلب الضرب وهو مقارن للفظه وإنما يتأخر الامتثال وإيجاد المطلوب فتدبر :

واعلم أن قولهم إن اللفظ فى الكلام الإنشائى لإنشاء المعنى يتم فى الاصطلاحيات كبعت فإنه ينشىء معناها الذى هو التمليك ويوجده فلا يتحقق بدونه لا فى نحو : اضرب ، وما أحسن زيدا ، فلا بد من تأويل قولهم بالنسبة له إما على أن المراد فى نحو : اضرب أنه لإنشاء الطلب اللفظى وهو النطق بهذا اللفظ الموضوع للطلب فيكون المعنى فى قولهم إنه لإنشاء المعنى على المسامحة ، وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لثبوته وإن لم يوجد اللفظ لأن الطلب ميل النفس وهو متحقق وجد اللفظ أولا ، وكذا التعجب الذى هو انفعال النفس عند إدراك ما لا يتحقق سببه وهو متحقق سواء وجد اللفظ بما أحسن زيدا أم لا ، وأما على أن المراد بإنشاء المعنى وإيجاده فهم ذات المعنى منه وأن اللفظ وضع للمعنى لا لحكايته وبيان ثبوته كما فى الخبر (قوله وأن الجملة أعم منه) أى والأصح أن الجملة أعم من الكلام عموما مطلقا إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة والأصل فى الإطلاق الحقيقة ، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما ، ومقابل الأصح القول بترادفهما وهو ظاهر كلام الزمخشرى وإطلاق الجملة على ما تقدّم مجازى باعتبار ما كان لأن كلا منهما كان جملة : قال فى شرح الحدود : والأعم هنا بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر إلى المفهوم وأما بالنظر إلى الاستعمال فهو على بابه انتهى (قوله وأقل ائتلافه) يرد عليه : ألا ماء على مامر (قوله كهذا زيد) لو أسقط هاء التنبيه كان أولى وأولى من ذلك لو مثل بدل بزيد بعمرو ونحوه مما لا ينصرف فلا يكون فيه تنوين لأن التنوين حرف (قوله أو حكما) منه نحو جسق مهمل لأن اللفظ إذا أريد به نفسه تجرى عليه أحكام الاسم وإن كان مهملا ، وأما القول بأن تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة لأنه يبقى الإشكال فى أنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يكون إلا اسما (قوله مع مرفوعه المستتر) كذا قيد فى التصريح . وقضيته أن الوصف مع مرفوعه الظاهر جملة

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وليس فى حكم المفرد وهو مااقتضاه كلام المغنى فى تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى : وفى المختصر للسعدفى بحث تقديم المسند إليه أنه كان كالوصف مع مرفوعه المستتر فى باب المبتدإ والخبر ، وعلله المطول بأنه جعل تابعا للمسند إلى الضمير وحمل عليه . قال : وهذا معنى قول السكاكى واتبعه فى حكم الإفراد نحو : زيد عارف أبوه أى جعل تابعا لعارف المسند إلى الضمير عارف المسند إلى الظاهر فحكم بأنه مفرد انتهى .

وقضية كلام الشارح كالتصريح أن الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم المفرد مطلقا ، وفى المطول بعدقوله ولهذا لم يحكم بأنه مع الضمير جملة مع ما نصه : وأما صلة الموصول فإنما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به إلى صورة الاسم كراهة دخول مافى صورة لام التعريف على صريح الفعل انتهى. وفيه أن المقرر أنه شبه الجملة كالظرف لا جملة ، وماذكره من أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره فى باب الفصل والوصل وسنذكر كلامه ، لكن قال السيد فى حواشيه هناك وأما نحو أقائم الزيدان فكلام وجملة لأنه مؤول بالفعل فإسناده أصلى، وأيضا مقصود بالذات والصفة الواقعة صلة مع فاعلها جملة لكون إسنادها أصليا لتأويلها بالفعل وليست بكلام إذ ليس إسنادها مقصودا لذاته انتهى . وذكر نحوه فى حواشى شرح المفتاح وعموم قوله والصفة الواقعة صلة الخ يشمل الفاعل المضمر فيكون موافقا لما مر عن المطول وقوله وأما نحو أقائم الخ مأخوذ من الرضى والمراد به ماكان الوصف فيه معتمدا ويدخل فيه المعتمد على المبتدإ وغيره مما قرر فى باب إعمال الصفات ، وحينئذ فالوصف مع مرفوعه فى نحو : قائم أبوه جملة ، وهذا يخالف ماذكره السعد والسكاكى فى بحث تقديم المسند إليه :

ورأيت بخط المصنف فى هوامش ابن الناظم فى باب المبتدإ والخبر : إن قلت : إذا قلنا زيد قائم أبوه هلا كان الوصف مع مرفوعه جملة فهذه مسألة كثيراً ما يسأل عنها ، وفيها جوابان :

أحدهما أن جريان الوصف مجرى الفعل فى العمل إنما نشأ من جهة اعتماد الوصف على المبتدإ فيكون المبتدأ شرطا فى كون الوصف وفاعله جملة فما صدق أنا جئنا للمبتدإ بخبر هو جملة . اعترض بأنه يلزمُ منه أن لايكون قام فى زيد قام جملة لأن الفاعل إنما جاء بعد المبتدإ إذ لو قدر أصله قام كان لا مرجع له : والجواب أن قام مع فاعله جملة قطعا جاء المبتدأ أو لم يجئ ولا يتوقف فاعله ، على أن يجيء مبتدأ بدليل قام زيد ، وإنما توقف على المبتدإ هنا هذا الفاعل الخاص وهو الضمير بخلاف الوصف من حيث هو وصف فيتوقف على المبتدإ أو مايكون بمنزلته.

الجواب الثانى أن الوصف وفاعله المسمى واحد فهما كشئ واحد والشئ الواحد ليس جملة فكذا ما نزل منزلة الشئ الواحد ، ولا كذلك الفعل والفاعل فإن الفعل عرض والفاعل جوهر وهما غيران فلا يمكن أن ينزلا منزلة الشئ الواحد ، وهذا الجواب قد يعترض بأن المبتدأ والخبر جملة مع أنهما بمنزلة الشئ الواحد لأنهما لمسمى واحد ، وقد يجاب بالفرق وهو أن مشابهة الوصف ومرفوعه للشئ الواحد من ثلاثة أوجه كونهما لمسمى واحد وهذا يشاركه فيه المبتدأ والخبر ، وأن الفاعل أبدا مع رافعه كالشئ الواحد وهذا يشاركه فيه فاعل الفعل وأن فاعل الوصف فى بعض الأحيان يكون كالشئ الواحد الذى لاوجود له وذلك لأنه إذا كان ضميرا لم يكن له لفظ إذا لم ينفصل سواء كان لغائب أو غيره تقول زيد قائم وأنا قائم وأنت قائم ، وإنما يستتر فى الفعل ضمير الغائب فقط فدل على شدة اشتباك الوصف به للزوم استتاره فيه :

فإن قلت : هلا قيدت كلامك بالألف والواو .

بدليل أنه لايبرز مع التثنية أوالجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر، فسقط ماقيل إن زيد قائم ثلاثة أسماء لااسمان فقط كذا قيل فليتأمل ( أو من فعل واسم كقام زيد ) و— نعم العبد — ولا يشترط فى جزأى الكلام أن يلفظ بهما معا كما مثل بل قد يلفظ بأحدهما دون الآخر كاستقم وقد لا يلفظ بهما كالمقدر بعد نعم فى جواب من قال أقام زيد إذ الكلام هو المقدر بعدها على الصحيح . والتأليف وقوع الألفة بين الجزءين فهو أخص من التركيب إذ هو ضم كلمة إلى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوى .

---

قلت : ليست الألف والواو فى قائمان وقائمون مثلهما فى يقومان ويقومون بدليل انقلابهما للعوامل وإنما هما بمنزلة رجلان وزيدون انتهى .

وهو صريح فى أن الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة وإن اعتمد على المبتدإ ، ولا فرق بين الاعتماد على المبتدإ أو غيره من نفى أو استفهام ، فنحو : أقائم الزيدان وما قائم العمران ليس جملة ، ويحتمل الفرق بين الوصف المعتمد على المبتدإ الواقع خبرا ، ومثله المعتمد على موصوف الواقع صفة نحو : مررت برجل قائم أبوه وبين غيره فتدبر . وبان بهذا أن بين الجملة والكلام من النسب العموم والخصوص الوجهى إذ لاشبهة أن الوصف مع مرفوعه الظاهر كلام إذا اعتمد اتفاقا ، وإن لم يعتمد عند الأخفش وابن مالك ومن تبعهما لأنه لا يشترط فى الكلام الإسناد الأصلى نعم من يشترطه كالرضى لا يحتمل المصدر والصفات المسندة إلى فاعلها كلاما ، وتبعه فى المطول فقال فى أول باب الفصل والوصل : الاصطلاح المشهور على أن الجملة أعم من الكلام لأن الكلام ماتضمن الإسناد الأصلى وكان مقصودا لذاته ، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلى سواء كان مقصودا لذاته أولا ، فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست جملة ولا كلاما لأن إسنادها ليس أصليا ، والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو شرطا أو حالا جملة وليست بكلام لأن إسنادها ليس مقصودا لذاته انتهى ، وهذا غير معهود فإن القوم لم يذكروا فى النسبة بينهما إلا التساوى أو العموم والخصوص المطلق ، نعم أورد بعضهم على ذلك أن : ألا ماء كلام لا جملة . ويجاب بأن ذلك ليس متفقا عليه ، وأيضا فهو فرد نادر نظر فيه لجانب المعنى وبملاحظته يكون جملة ، ولولا ملاحظة المعنى لزم وجود الكلام بلا إسناد كما لا يخفى ( قوله بدليل أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ) أى والألف فى قائمان والواو فى قائمون علامة إعراب بدليل انقلابهما للعوامل كما مر عن المصنف لا ضمير كما فى يقومان ويقومون ، واستدل السكاكى بعدم تغيره فى التكلم والخطاب والغيبة نحو : أنا قائم وأنت قائم وهو قائم ، كما لا يتغير الخالى عن الضمير نحو : أنا رجل وأنت رجل وهو رجل ( قوله فليتأمل ) لعل وجه الأمر بالتأمل أن كون الاسمين فى حكم اسم واحد لا يخرجهما عن كونهما اسمين ( قوله أو من فعل واسم ) قدم الفعل على الاسم لأن المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر ( قوله ونعم العبد ) أشار به إلى أنه لا فرق فى الفعل بين المتصرف وغيره ، لكن قال شيخنا العلامة الغنيمى : لا يظهر التمثيل به بناء على كون المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبره فتأمل أى لأنه حينئذ يكون من التأليف من اسم وجملة بخلافه إذا جعل المخصوص خبرا لمبتدإ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف لأنه يكون من جملة أخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم ، لكن أنت خبير بأن المخصوص فى المثال غير مذكور فلا يعدّ من أجزاء الكلام ( قوله أن يتلفظ بهما معا ) معية لفظ الآخر بمعنى البعدية أو مع لا تقتضى الاتحاد فى الزمن كما صرح به بعضهم ( قوله على الصحيح ) مقابله ماذهب إليه ابن طلحة ومر بما فيه ( قوله وقوع الألفة الخ ) الظاهر أن المراد بالألفة المناسبة والارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلى الأخرى أو إضافتها إليها ووصفها بها أو نحو ذلك ، بخلاف ضمها إليها بدون شئ من ذلك كجاء قام ( قوله فهو أخص من التركيب ) أى مطلقا .

[ فصـــــل ]

عقده لأنواع الإعراب وعلاماته ، وقد تقدم معنى الإعراب لغة واصطلاحا :

( وأنواع الإعراب ) الذى هو جنس لهـــا عند النحاة ( أربعة ) باستقراء وهى ( رفع ) بحركة أو حرف ( ونصب ) بذلك أو بحذف ، وكلاهما يوجد ( فى ) المعرب من ( اسم وفعل ) فالرفع فيهما نحو ( زيد يقوم ) والنصب فيهما نحو ( إن زيدا لن يقوم وجر) بحركةأو حرف ، ولايوجدإلا (فى اسم) لحقته ،

---

[ فصـــل ]

هو كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعانى المخصوصة فاصلة مابعدها عما قبلها لتميزها عنها أو مفصولة عنها ، وتقدم عند قول الشارح تنبيه من جهة الإعراب مايجرى نظيره هنا ( قوله وعلاماته ) أى علامات أنواعه ، وكان الظاهر وعلاماتها لذكر الأنواع قبل الضمير التى العلامات لها فى الحقيقة ( قوله وأنواع الإعراب) أى من حيث هو من غير نظر إلى كونه إعراب اسم أو فعل فلا يرد أنه إن أراد أنوع إعراب الاسم أو الفعل فهى ثلاثة فقط ، وإن أراد أنواع إعرابهما فهى ستة ، والواو فى قوله وأنواع استئنافية وهو قليل جدا ، والمعهود مجىء الجملة للاستئناف بدون الواو كما قاله الشهاب القاسمى فى حواشى الحفيد على المختصر والنوع والضرب والصنف والقسم ألفاظ متقاربة المعنى أو متحدته يعنى أن بعض أفراده مسمى بالرفع وهكذا فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعا منطقية ، لأن كونها كذلك يتوقف على إثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع ، وهو مشكل إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها وإلا كان جميع أفراد الأنواع الأربعة نوعا واحدا ، وقول الشارح الذى هو جنس لها عند النحاة يشير لذلك ( قوله أربعة ) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الإجمال والتفصيل ولأنه يحتمل الزيادة والنقص وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال ، وللإشارة إلى أن الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كما مرت الإشارة لنظيره ( قوله بالاستقراء ) أى لا العقل ( قوله وهى رفع ) جعل قوله رفع وما عطف عليه خبرا لمبتدإ محذوف والظاهر أنه بدل مفصل من مجمل ، وعلى كل يحتاج لجعل العطف سابقا على الإخبار أو البداية على ماعلم مما مر فى نظائره ، ثم الأولى وهو بالتذكير مراعاة للخبر ( قوله بحركة أو حرف ) أى يتحقق ويتصور بهما فلا ينافى أن الرفع هو الحركة والحرف على الأصح من أن الإعراب لفظى ، فكان الظاهر أن يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص وقس عليه مابعده وأو للتنويع فاندفع ماقيل إن الرفع ليس أحد الأمرين من غير تعيين ومثله مابعده ( قوله بذلك ) أى المذكور وليس إفراد الإشارة لأنها بعد العطف بأو لأن أو التى يفرد بعدها نحو الإشارة التى للشك لااللتى للتنويع كما هنا ( قوله أو حذف ) أى للنون ( قوله وكلاهما يوجد ) ظاهره أنه جعل قوله فى اسم وفعل خبر مبتدإ محذوف وهو غير متعين لجواز جعله صفة لرفع ونصب ، والمزج لايصير المجموع كلاما واحداً حقيقة بل يصيره كالكلام الواحد فلا يضر التصريح بمتعلق الخبر مع كونه كونا عاما فى المزج ، على أن ماذكره بمنزلة أن يقول الخبر متعلق بمحذوف وجوبا تقديره يوجد هذا ، وقدر فى التصريح هنا يشتركان وفيما بعده مختص فقال : رفع ونصب يشتركان فى اسم وفعل وجر مختص بمعنى فى اسم وجزم مختص بمعنى فى فعل اه وذلك هو المناسب لأنه إنما يقدر المتعلق عاما حيث لم تقم قرينة على الخصوص ، وكأن الشارح عدل عنه لأن الرفع والنصب لايشتركان فى الاسم والفعل بل الأمر بالعكس ، ثم إنه قدر أولا الفعل وثانيا الاسم إشارة لجواز الأمرين ، وأما تقديره ثانيا بمعنى فلأن الاختصاص لايتعدى بفى بل بالباء ( قوله نحو زيد يقوم )

ولأن كل مجرور مخبر عنه فى المعنى والمخبر عنه لايكون إلا اسما (نحو) مررت (بزيد) فزيد فى المعنى مخبر عنه بأنه ممرور به (وجزم) بسكون أو حذف ولا يوجد إلا (فى فعل) وذلك (نحو لم يقم) لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر فى الاسم لما فاته من المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب .

وقيل : إنما اختص به لأنه لو دخل الاسم لأدّى وجوده إلى عدمه وما أدى وجوده إلى عدمه كان باطلا ، وذلك أن المنوّن من الأسماء إن جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الأول فيؤدى وجود الجزم إلى عدمه وغير المنون محمول عليه ، وقدم الرفع لعدم استغناء الكلام عنه كجاء زيد ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ، ولأن عامله قد يكون فعلا والعمل له بالأصالة فيكون معموله أصلا بالنسبة للمجرور ثم الجر لاختصاصه بالأشرف ، وكون الحركات أنواع الإعراب جار على مذهب المصنف من أن الإعراب

---

أى نحو الرفع فى ذلك وقس عليه مابعده (قوله ولأن كل مجرور) أى بحرف أو بالمضاف فلا حاجة إلى زيادة أن المضاف إليه فى الإضافة المعنوية الغرض منه تعريف المضاف إليه أو تخصيصه وهما من خواص الاسم ، والإضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليها (قوله بسكون) وهو حذف الحركة (قوله أو حذف) لحرف العلة من المعتل أو النون من الأفعال الخمسة ، ولو قال وجزم بحذف كان أخصر (قوله وقيل إنما اختص الخ) : قله ابن مالك وذكر قبله مانصه إنما اختص الجر بالاسم لامتناع دخول عامله على الفعل وإنما اختص الجزم بالفعل لامتناع دخول عامله على الاسم ، وقيل إلى آخر ماهنا ، ولعل وجه التمريض أنا لانسلم أنه لو دخل الاسم لأدى وجوده إلى عدمه ، وذلك لأن التقاء الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا يؤدى وجوده إلى عدمه ، وأيضا فتحريكه يؤدى إلى عدمه فى اللفظ لافى التقدير نحو — لم يكن الذين كفروا — .

قال شيخنا الغنيمى : يمكن أن يوجه بأنه يجوز دخوله حيث لايؤدى إلى محذور بأن يدخل الأسماء التى لاتنوين فيها كما أن الجر بالكسرة لايدخل كل الأسماء وإنما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من الدخول فتأمله (قوله فيحرك الساكن الأول) يعنى كما هو الغالب (قوله لعدم استغناء الكلام عنه) أى بالنسبة إلى النصب والجر أو دائما فى جميع الأوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما دائما ، فاندفع ماقيل إن الكلام قد يتألف من كلمتين مبنيتين ، وإن أجيب عنه بأن المراد بالرفع ولو حكما . واندفع أيضا إيراد نحو : ألا ماء ، فإنه كلام ولا رفع فيه (قوله لاشتراك الاسم والفعل فيه) أى فهو أعم والأعم أقدم وأسبق إلى البال فناسب أن يقدم فى الذكر ، لكن فيه أن المشترك كالمركب والمختص كالبسيط والمركب من شيئين يؤخر عنهما . ويجاب بأن النكات لا تتزاحم (قوله وكون الحركات) أى والحروف والحذف . لايقال إذا كانت الحركات والحروف أنواع الإعراب وقد تقرر أيضا أنها أنواع البناء لزم اجتماع الإعراب والبناء على ذات واحدة وهو مستحيل لأنهما ضدان : لأنا نقول ليست المذكورات بمجردها إعرابا ولابناء حتى يلزم ماذكر بل إن كانت مجلوبة للعامل فهى إعراب وإلا فإن لزمت الآخر فهى بناء ، وإلا فهى أعم من الإعراب والبناء والرفع والنصب والجر والجزم مخصوصة عند البصرى بالإعراب والضم والفتح والكسر بالبناء ، وأما الضمة والفتحة والكسرة فتعم الحركات الإعرابية والبنائية وغيرهما كضمة قاف قفل والكوفى يطلق كلا على كل :

فإن قيل : جعل المذكورات أنواعا ينافى جعل بعضها أصولا وبعضها فروعا لأن الأصالة والفرعية لا تعقل فى الأنواع بخلاف العلامات :

قلت : الأنواع التى لا يعقل فيها ذلك المنطقية وليست مرادة ، ولو سلم إرادتها فالممتنع تفرع بعض أفراد

ما اختلف به آخر المعرب لا أنه اختلاف آخر المعرب على ما هو مذهب الكوفيين .

وعبر بالأنواع دون الألقاب المعبر بها بعضهم لأن الإعراب عنده لفظى ، ولأن من حق اللقب أن يصدق على مالقب به كأن يقال الإعراب الرفع وكذا البواقى وهو ممتنع لاستلزام حمل الأخص على الأعم .

ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع نائبة عنها أشار إلى الأول بقوله ( فيرفع )

---

النوع على بعض من حيث كونها أفرادا لذلك النوع ، والمراد بالأصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح فى نظر الواضع ، ومثل هذا معقول فى الأنواع أو دائما فى جميع الأوقات بخلاف النصب والجر فيستغنى عنهما دائما ( قوله ما اختلف به آخر المعرب ) ما عبارة عن حركة أو حرف أو سكون أو حذف فاندفع النقض بالعامل والمقتضى والإسناد والمتكلم والسكون المقدم أو اللاحق والمركب منها ومن الحركة ، فإن كلا منها وإن كان سببا للاختلاف لكن ليس بحركة ولا حرف . وبقى النقض بما إذا كان العامل حرفا واحدا كحرف الجر فلو أريد بحرف حرف المبانى وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة أو أريد حرف آخر لم يتجه ورود ذلك ، ولو جعلت ما على عمومها خرج العامل وما بعده بالسببية القريبة المفهومة من الباء وإن نوزع فيه بالنسبة للمركب منها ومن الحركة لأنه سبب قريب ؛ وخرج بقيد الآخر ما به يختلف وسط المعرب نحو : جاءنى امرؤ ، فإن ماقبل الآخر تابع للآخر ، وبإضافة الآخر إلى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبنى نحو : من ابنك ومن أبوك ، وآخر الحروف نحو : من أبيك ومن البصرة ومن زيد ، وخرج ما به اختلاف آخر غلامى وبصرى ، وضاربه بما خرج به اختلاف آخر الاسم المبنى لأن كسر آخر الغلام وراء بصرى وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به آخر المبنى ، ومن قال لا بد من تقييد الاختلاف بالحيثية أى اختلف آخر المعرب من حيث إنه معرب لإخراج هؤلاء لم يتنبه لذلك .

فإن قلت : لايصدق التعريف على حرف الإعراب لأنه آخر الكلمة ولا يكون الشئ سببا لاختلاف نفسه .

قلت : الآخر أعم من كل حرف مخصوص ، فالألف سبب لتبديل آخر الاسم من كونه ياء إلى كونه ألفا، ولولاها لكان بحاله .

فإن قيل : لا يحصل الاختلاف إلا بحركتين أو حرفين فلا يصدق على كل منهما ولا على إعراب المعرب ابتداء إذ لا اختلاف فيه. أجيب بأن المراد بالسببية أن يكون له دخل فى الاختلاف أو مايحصل بحصوله بلا احتياج إلى شئ بعده وكل حركة كذلك فى نفس الأمر ، ولو فى بعض المواضع لا بالفعل لأنه انتقل إليها من إعراب أو سكون ( قوله لا أنه ) أى الإعراب ( قوله اختلاف آخر المعرب ) أى تغيره ذاتا أو صفة حقيقة أو حكما . وبقى من التعريف لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا ، وشرحه يعلم مما مر ( قوله لأن الإعراب عنده لفظى ) قال شيخنا الغنيمى : يعنى فيكون الرفع نفسه وكذا مابعده هو الإعراب لا لقب على الإعراب هذا معنى كلامه ، ولك فيه نظر ، وهو أنه يجوز أن يكون لفظ الرفع ومابعده لقبا على الإعراب يعنى على أنواعه وهى الآثار المخصوصة ، وذلك غير مناف لكون الإعراب لفظيا خلافا لما فهمه الشارح .

وبتأمل ماقررنا يندفع قوله ولأن من حق اللقب الخ ، فإن المراد بقوله وألقاب الإعراب ألقاب أنواعه فكلامه على حذف مضاف كما هو واضح. وبعبارة أخرى من قال إن الإعراب لفظى فسر الرفع وما بعده بأنه أثر مخصوص ومن قال إنه معنوى فسره بأنه تغيير مخصوص، وحينئذ فلا فرق بين التعبير بأنواع الإعراب وألقاب الإعراب إذ من البين أنه ليس المراد بأنواع لفظ الرفع ومابعده بل معناه ، نعم من عبر بألقاب الإعراب أراد أن لفظ الرفع

أى المرفوع من اسم وفعل ( بضمة ، وينصب ) أى المنصوب منهما ( بفتحة ، ويجر ) أى المجرور من اسم ( بكسرة ويجزم ) أى المجزوم من فعل ( بحذف حركة ) فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقى وقد مر أمثلتها ، هذا هو الأصل لأن الإعراب بالحركات والسكون أصل للإعراب بالحروف والحذف إذ لايعدل عنهما إلا عند تعذرهما .

وخرج عن ذلك الأصل باعتبار المحل لا النائب سبعة أبواب أعربت بغير ماذكر وتسمى أبواب النيابة ، لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل . ووجه انحصارها فى سبعة أن النائب فيها إما حرف عن حركة وهو باب الأسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم ، أو حركة عن حركة وهو باب الجمع بألف وتاء وباب مالاينصرف ، أو حرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون وهو باب الأمثلة الخمسة ، أو حذف حرف فقط عن سكون وهو باب الفعل المعتل .

---

مثلا لقب على النوع وتفسيره حينئذ تابع لتفسير الإعراب ، فإن فسر بأنه لفظى فسر مسمى اللقب وهو الرفع مثلا بأنه أثر مخصوص ، وإن فسر بأنه معنوى فسر بأنه تغيير مخصوص فتأمله انتهى ( قوله أى المرفوع ) إشارة إلى أن نائب الفاعل ضمير يعود إلى المرفوع الذى استلزمه يرفع ، وأراد بالمرفوع مايصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل الحاصل ، أو أراد بيرفع معنى يوجد ويتحقق ، ويصح أن يكون نائب الفاعل ضميرا عائدا على اسم وفعل بتأويلهما بما ذكر ، ويجوز أن يكون نائب الفاعل قوله بضمة : أى يوجد الرفع ويتحقق بوجود الضمة من تحقق الكلى فى جزئية لكنه لايناسب الاستثناء الآتى ، ويحتمل أن يقرأ فترفع بالبناء للفاعل على أنه مسند لضمير المخاطب ، وقس على جميع ذلك نظائره بعده ( قوله فالضمة علم ومسماه الرفع ) أشار إلى دفع الاعتراض على قوله تبعا للقوم ، ولهذه الأنواع الأربعة علامات الخ بأنه إنما يتجه على القول بأن الإعراب معنوى لالفظى ، وهذا الدفع مأخوذ من قول الشيخ خالد : العلامات جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كإصطبلات جمع إصطبل فالضمة علم الخ . ورد بما حاصله أنه إن أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعا ، أو علم الشخص فكذلك مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع . وأجيب أيضا عن الاعتراض بأنه لامنافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب فهى إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات إعراب من حيث الخصوص ، وبأن العلامات هى الحركات والسكنات البنائية وهى الضم والفتح والكسر والسكون ، وذو العلامات هى الحركات والجزمات الإعرابية وهى الرفع والنصب والجر والجزم وإن اتحدا فى الخارج كما فى الحد والمحدود ، وهذا إن رد إلى ما قبله فذاك وإلا فالحركات البنائية يعتبر فيها أن لا تكون مجلوبة للعامل والحركات الإعرابية يعتبر فيها أن تكون مجلوبة له ، وشىء واحد لا يكون مجلوبا وغير مجلوب فكيف يتصور اتحادهما فى الخارج ، وأيضا فالإعراب هو الأثر الخارجى ، والقصد من وضع العلامة تميزه والدلالة عليه ومع الاتحاد فى الخارج لا يتصور تميز ولادليل ومدلول ، واختار بعضهم فى الجواب أن هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الإعراب معنوى جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين لهم فى ذلك من غير قصد ( قوله لأن الإعراب الخ ) هذا لا يفيد أصالة الفتحة بالنسبة للكسر فى الجمع بألف وتاء ، ولأصالة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ، ولأصالة الفتحة بالنسبة إلى حذف النون فى الأفعال الخمسة ( قوله إلا عند تعذرهما ) قد يقال ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الإعراب بالحركات لجواز تقدير الحركات ، ولهذا ذهب بعضهم إلى تقدير الإعراب بالحركات فيه ، وقد صرح فى الأسماء الستة بأن إعرابها بالحركات ممكن ( قوله باعتبار المحل ) أى المواضع التى تقع فيها النيابة ( قوله لا النائب ) أما باعتباره فعشرة :

وقدم الأسماء الستة لكونها مفردة والمفرد سابق على المثنى والمجموع ، وأتبعه بالمثنى لكونه يليه ، ثم أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر ، ثم بما لاينصرف لشبهه بالفعل ثم بالأمثلة الخمسة قبل الفعل المعتل لصحة آخرها فى غالب الأحوال ؛ لكن كان الأولى أن يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة كما فى التسهيل؟ والشذور لأن ذلك أقرب إلى الأصل ، وحيث بدأ بالأسماء الستة فكان ينبغى أن يثنى بمالا ينصرف لكونه مفردا وإن لزم منه الفصل بين مايعرب بالحروف بما يعرب بالحركة .

إذا تقرر هذا فقوله ( إلا الأسماء الستة ) وماعطف عليها من المثنى وغيره مما سيأتى منصوب على الاستثناء مما قبله ، وهذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل ( وهى أبوه وأخوه وحموها وفوه وهنوه وذومال ) أى صاحبه وبعضهم عدها خمسة بنقص الهن منكرا جواز إتمامه كما سيأتى .

والأسماء الستة علم بالغلبة على هذه الأمثلة كلفظى العبادلة والعشرة بالنسبة إلى الصحابة رضى الله عنهم ، وإن أطلقت على غيرها فتوسع ، والحم أقارب الزوج أبا كان أو أخا أو غيرهما ولذا أنث الضمير ، وقد يطلق على أقارب الزوجة ، والهن اسم يكنى به عن أسماء الأجناس ، وقيل مختص

---

ثلاثة تنوب عن الضمة ، وأربعة عن الفتحة ، واثنان عن الكسرة ، وواحد عن السكون ( قوله لشبهه بالفعل ) يفيد تأخيره عما قبله ، وأما تقديمه على الأمثلة الخمسة فلأنه أشرف منها لأنه اسم ( قوله فكان ينبغى الخ ) فيه أن النكات لا تتزاحم ، وقد أسلف أن تأخيره لشبهه بالفعل ( قوله وإن لزم منه الفصل الخ ) به يعلم أن الشارح لم يبال بقطع النظير عن نظيره فسقط ماقيل إن المصنف ذكر المثنى وجمع المذكر السالم إلى جانب الأسماء الستة لأنهما شريكاها فى الإعراب بالحروف فتأخيرهما عنها قطع للنظير عن نظيره ، ثم إن المصنف لم يذكر شيئا من أحكام ماناب فيه حركة عن حركة غير جهة النيابة ، فلامعنى للقول بأنه يلزم على ماقاله الشارح القطع فى الأحكام وإنما كان يظهر لو تكلم المصنف على شىء من أحكامهما كضابط ما يجمع بالألف والتاء وذكر أحكام مالا ينصرف الآتية .

هذا ، وليس فى كلام الشارح ما يقتضى أنه كان المناسب تقديم ما لاينصرف فقط ثم يذكر بعده المثنى ليلزم عليه الفصل بين مالا ينصرف وجمع المؤنث وهما نظيران فى الإعراب بالحركات ، وبتسليم أنه أراد ذلك فهو لا يبالى بالفصل بين النظائر ( قوله إلا الأسماء الستة ) أى فى إحدى لغاتها ( قوله وما عطف عليه ) أى القول ( قوله منصوب على الاستثناء ) لا يخفى أن المنصوب عليه الأسماء الستة لا إلا الأسماء الستة ، ومنصوب خبر عن المبتدإ وهو قوله بمعنى مقوله ، وما بعده وهو قوله إلا الأسماء الستة بدل أو بيان ، وما قبله وهو قوله اسم وفعل مراد بكل منهما العموم بقرينة الاستثناء ، لأن النكرة فى الإثبات قد تعم نحو - علمت نفس ماقدمت وأخرت — أى الرفع بالضمة والنصب بالفتحة ثابت فى كل اسم والجزم بحذف حركة ثابت فى كل فعل إلا الأسماء الستة وماعطف عليها (قوله بنقص الهن) قال شيخنا الغنيمى : لم يقل بإسقاط الهن لما فى التعبير بماذكره من التورية الظريفة والمقابلة اللطيفة ( قوله جواز إتمامه ) أى إثباته وإعرابه بالحروف ( قوله على هذه الأمثلة ) أى على كلماتها (قوله وإن أطلقت على غيرها) هل الضمير يرجع إلى العشرة أو العبادلة أو الأسماء الستة كأن أطلقت على مايشمل ذو الطائية ( قوله على أقارب الزوجة ) وعليه فيضاف للذكر ، ويقال حموه أى أقارب زوجته ( قوله يكنى به عن أسماء الأجناس ) فإذا لم يضف كان كناية عن النكرات وإذا أضيف كان كناية عن المعارف المضافة ، وقد زعم بعضهم أنه إذا لم يضف يكنى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد :

الله أعطاك فضلا من عطيته    على هن وهن فيما مضى وهن

بما يستقبح التصريح به ، وقيل عن الفرج خاصة ، ومثل ذو مال أى المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة إلى علم نحو : « أنا الله ذو بكة » أو وصف نحو ـ وفوق كل ذى علم عليم ـ أو جملة نحو : اذهب بذى تسلم ، فلو قال كما فى العمدة وذو المعرب

---

يعنى حسنا وعبد الله وإبراهيم بن حسن . وقيـل : المراد بالهن فى كلامه الحقير ، وظاهر كلام الشارح كالمصنف فى الشرح أنها كناية عن الألفاظ الدالة على الأجناس ، وهو ظاهر قول بعضهم إنها تكون كناية عن العلم ، لكن فى الصحاح أنها كناية عن نفس الشئ لا عن لفظه ، ويمكن إرجاع القولين لمعنى ( قوله بما يستقبح التصريح به ) أى من العورة والأفعال القبيحة ( قوله ومثل ذو المضافة إلى اسم جنس ظاهر الخ ) أى المضافة لزوما لأنها ملازمة للإضافة لغير الياء كما فى الأوضح ، ومثل مبتدأ خبره قوله ذو المضافة ، وقوله أو وصف عطف على علم ، وقوله أو جملة عطف على علم أيضا ، ومراده بالوصف المعنى القائم بالغير لا الوصف النحوى ، ومراده أيضا غير المشتق كما مثله بقوله ـ وفوق كل ذى علم عليم ـ لا المشتق فإنها لا تضاف إليه لأنه أتى بها وصلة لما لا يصح الوصف فيه نحو : العلم والحسن والمال والذهب والفضة ، وجوّز بعضهم إضافتها للمشتق وخرّج عليها قراءة ابن مسعود ـ وفوق كل ذى عالم عليم ـ وأجاب الأكثرون عنها بأن العالم هنا مصدر كالباطل أو بأن ذى زائدة ، والمراد باسم الجنس ما يقابل الصفة كما قاله الفهامة الدمامينى فى شرح التسهيل ، فإن عبارة المتن ولا يضفن : أى ذو وفروعه إلا إلى اسم جنس ظاهر .. قال فى الشرح : أى يشترط فى الاسم الذى يضفن إليه أن يكون ظاهرا احترازا من أن يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ، ثم قال : واعلم أن المراد باسم الجنس مايقابل الصفة : أى المشتق ، ولهذا صح قوله بعد ذلك ظاهر فلا يقال ذو عاقل ، وعلل ذلك ثم قال : وقد توهم بعض الأغبياء أن المراد باسم الجنس النكرة . واستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث « وأن تصل ذا رحمك » وغاب عنه مواضع فى التنزيل ـ والله ذو الفضل العظيم ـ ذو العرش المجيد ـ ذى الطول ـ ذى الجلال والاكرام ـ انتهى كلامه مفرقا ، وتتعين مراجعته ليعلم منه ماوقع للشارح هنا من الاختصار المخل ، فإن قوله : ومثل ذو المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الخ ، إن أراد أنها مثلها فى مطلق الإعراب بتلك الحروف فهو مسلم ، لكن يرد عليه أن قوله أو وصف نحو ـ وفوق كل ذى علم عليم ـ يقتضى أنه ليس باسم جنس ظاهر .

وقد علمت من كلام الدمامينى أن المراد باسم الجنس مايقابل الصفة وحينئذ فيدخل فيه نحو ـ وفوق كل ذى علم ـ وقد مثل فى شرحه لاسم الجنس بقوله نحو : ذو علم ، وذات حسن ، وحينئذ فلا حاجة إلى قوله هنا أو وصف المقتضى للمغايرة أو تشبيه الشىء بنفسه أى مايصدق عليه فتأمله ، وإن أراد بقوله : ومثل ذو المضافة إلى اسم جنس ظاهر ذو المضافة إلى العلم الخ أن المثلية فيها باطراد كما أن إضافتها إلى اسم جنس باطراد فهو مع اقتضائه ذلك ممنوع ، فإن الإضافة إلى المذكورات ليست قياسية مطردة كما صرح به أيضا الدمامينى رادا على أبى حيان ومن تبعه هذا ماحرره شيخنا العلامة الغنيمى قال : وماكشف عنى غمة هذا المحل إلا البدر الدمامينى . وذكر الرضى أنه إنما جازت الإضافة إلى العلم فى ذو زيد وذوى آل محمد لتأويل العلم بالجنس : أى صاحب هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم ( قوله اذهب بذى تسلم ) أى فى وقت صاحب سلامة فالباء ظرفية وذى صفة لزمن محذوف نكرة وهى بمعنى صاحب ، وقيل بمعنى الذى والموصوف معرفة والجملة صلته والأصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ورده فى الباب الثانى من المغنى ، وقيل الباء للمصاحبة أى اذهب مقرونا بسلامتك

لـكان أحسن ، والتقييد بالمعرب لإخراج ذو الطائية فإن المشهور بناؤها ، وقد تعرب فتجرى مجرى ذى المعرب كما قاله ابن مالك ، فالأسماء حينئذ سبعة ( فترفع بالواو ) نيابة عن الضمة نحو - أبونا شيخ كبير - ( وتنصب بالألف ) نيابة عن الفتحة نحو - إن أبانا لفى ضلال مبين - ( وتجر بالياء ) نيابة عن الـكسرة نحو - ارجعوا إلى أبيكم -

ولإعرابها بهذه الأحرف شروط أربعة : أن تكون مفردة فلو ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى والجمع ، وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة ، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم

---

كما تقول افعله مقرونا بسعادتك ، وقيل للقسم وهو خبر فى معنى الدعاء أى والله يسلمك ( قوله لـكان أحسن ) لشموله للمضافة للعلم وما بعده . قال شيخنا : وفيه أن المصنف كغيره اكتفى بالنطق بها كذلك عن ذكر الشروط على أن الكلام فى الأسماء المعربة التى خرجت عن الأصل فتأمل . أقول : تأملناه فوجدناه غير ظاهر لأن المصنف نطق بذى مضافة لاسم الجنس وإعرابها المذكور لا يتقيد بذلك ، وقوله على أن الكلام الخ لم يظهر معناه ( قوله والتقييد بالمعرب الخ ) قال شيخنا : لاحاجة للمصنف بهذا القيد فإنه نطق بها مضافة وتلك غير مضافة . وأقول : هو لم يدع الاحتياج للإخراج بل للشمول وبعد ذلك حصل الإخراج ( قوله ذو الطائية ) فإنها موصولة بمعنى الذى وأخواته . والفرق بينها وبين ذو بمعنى صاحب أن التى بمعنى الذى لا تقع صفة إلا لمعرفة لأنها معرفة بالصلة والتى بمعنى صاحب يوصف بها النكرة إن أضيفت لنكرة والمعرفة إن أضيفت لمعرفة ( قوله فإن المشهور بناؤها ) أى على السكون كما فى الشذور وسيأتى فى الشرح فى الموصولات ، ولزوم الواو فى الأحوال كلها غالبا ، وفى الهمع أنها مبنية على الواو ، وقيل مبنية على الضم . قال الشارح فى الموصولات : وهو وهم وليست حرفا واحدا بل حرفان ( قوله وقد تعرب الخ ) أى فتكون مرفوعة بالواو ومنصوبة بالألف ومجرورة بالياء . ولا يشكل إعرابها على كون الشبه الافتقارى موجبا للبناء إما لأن ذلك فى المشهور ولغة الجمهور ، أو لأن افتقارها ليس متأصلا ولا على حصر أبواب النيابة فى سبع لأن من أعربها أدرجها فى تلك الأبواب كما يؤخذ من قول الشارح فالأسماء حينئذ سبعة ، ويجرى ماذكر فى إعراب اللذين رفعا عند بعضهم ( قوله فالأسماء الخ ) أى التى تعرب الإعراب المذكور لا الأسماء الستة .

قال شيخنا الغنيمى : ويمكن أن يقال إن الأسماء الستة حيث كانت علما بالغلبة على ما أعرب بهذه الحروف صح أن يكون مراده الأسماء الستة غاية الأمر أنها ستة بحسب اللفظ وإن كانت معانيها أكثر ، وقريب من ذلك ماقيل فى الأفعال الخمسة ( قوله فترفع بالواو ) علة لـكون باب الأسماء الستة من أبواب النيابة ، ولو قال فإن رفعها الواو كان أولى ( قوله فلو ثنيت ) نحو : أبوان وأخوان وحموان ، وبه استدل على أن لامه واو ، وقيل ياء من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها ، وذوامال وهنوان وفوا الزيدين ( قوله والمجموع الخ ) ظاهر كلامه أنها تجمع بالألف والتاء وفى الحاشية : وإن جمعت بالألف والتاء بأن أريد بالأب وماذكر معه مما يجمع بالواو والنون من لا يعقل أعربت إعراب الجمع بالألف والتاء انتهى .

قال شيخنا الغنيمى : وعموم كلامه شامل للحم والهن فليحرر . وقال المصنف فى شرحه : لم يجمع منها جمع صحيح إلا الأب والأخ والحم انتهى . وظاهره سماع هذا الجمع فى الحم . وقال ابن مالك : ولو قيل فى حم حمون لم يمتنع لـكن لا أعلم أنه سمع . قال أبو حيان : ينبغى أن يمتنع لأن القياس يأباه ، وحكى بعضهم سماع هنون وذوون ، وعن ثعلب أنه يقال فى فم فون وفين . قال أبو حيان : وهذا فى غاية الغرابة ( قوله لغير ياء المتكلم )

ولو تقديراً كقوله : « خالط من سلمى خياشيم وفا » أى خياشيمها وفاها ، فلو أضيفت إلى الياء أعربت على الأصح بحركات مقدرة وكلها تضاف إلى الياء

---

التقييد بالمتكلم إيضاح لأن الياء المضاف إليها لا تكون لغيره ودخل فى كلامه لا أبا لزيد فإنه جائز بدون شذوذ لأنه مضاف واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه عند سيبويه والخليل ، والجمهور غير معتد بها ولهذا أعرب ما قبلها بدليل ثبوت الألف ، وإنما يعرب اسم لا إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف ويشكل عليهم لا أبا لى وإنما تعرب الأسماء الستة بالأحرف إذا كانت مضافة لا للياء ولكنها معتد بها من جهة أن اسم لاالتبرئة لايضاف لمعرفة ( قوله ولو تقديرا ) هو ما جوّزه ابن مالك تبعا للكوفيين والأخفش وخصه البصريون بالضرورة (قوله كقوله ) أى العجاج وجاز الإضمار بناء على شهرة الكلام المحكى له ( قوله على الأصح بحركات مقدرة ) أى كسائر الأسماء المضافة إلى الياء ؟ وقال المبرد والكوفيون وابن مالك : يجوز رد ما حذف منها وادغامه فيقال أبى بالتشديد . قال :

فلا وأبى لا أنســاك حتى ينسى الواله الصب الحنينـا

وهو مخصوص عند البصريين بالشعر ولا دليل فى البيت لاحتمال أن يكون جمع أبا جمع سلامة ، وذكر ابن مالك أن المبرد جوّز ذلك حتى فى الحم والهن فلا عبرة بما ذكره ابن الحاجب كالزمخشرى من أنه لايجوز الرد فى الحم والهن قطعا لأن الإثبات فى كلام الثقات مقدم على النفى ، ويقال فى فم فىّ فى الأكثر ويجوز فمى وأصله فوه بالفتح والسكون حذفت الهاء وانقلبت الواو ميا لأنهما شفويتان حذرا من سقوطها وبقاء الاسم على حرف وإذا أضيفت ردت الواو وقلبت ياء وكسر ماقبلها .

قال الشهاب ابن قاسم فى حواشى ابن الناظم والثانى يعنى من الأمرين أن هذه يعنى أخى وأبى وفى بالادغام ورد المحذوف إذا وقعت مرفوعة هل يكون رفعها بالواو المقدرة لانقلاب واوها ياء والياء لاتصلح للرفع كما قالوا فى جمع المذكر السالم إذا أضيف للياء نحو : جاء مسلمىّ فيه نظر ولا يبعد أنه كذلك ، ولا ينافيه قول المصنف أول الكتاب : وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا : لليا . لأنه مبنى على عدم رد هذه الأسماء عند الإضافة إلى الياء اه .

واعلم أن كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه وإنما اقتصر على الثلاثة لأنها محل وفاق وإلا فما قاله يجرى فى الحم والهن على مانقله ابن مالك ، والذى لم يستبعد كلامهم يصرح به كيف .وقد جعل ذلك المذهب مقابلا للصحيح من أن الإعراب بحركات مقدرة فقوله على الأصح متعاق بقوله بحركات مقدرة أو بأعربت باعتبار تعلق الظرف به لابأعربت بقطع النظر عن ذلك ليكون إشارة إلى القول بأنها مبنية أولا ولأن ذلك معلوم من الخلاف فى مطلق المضاف للياء الذى من أفراد ما هنا .

بقى هنا شىء وهو أن الفم إذا أضيف إلى الياء ردت له الواو وقلبت ياء عند الجمهور أيضا فهل يقال إنه معرب بالحروف المقدرة رفعا ونصبا للثقل والظاهرة جرا أو معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من إطلاقهم أنها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة .

قال العصام : القول بأن الإعراب بالحركة لايظهر إذ الفرق بينه وبين مسلمى تحكم إلا أن يقال لو قيل فى حال النصب فأى لوجب الحكم بأن الياء فى فىّ إعراب فلما قيل فىّ مطلقا علم أن الياء المدغمة فى الأحوال الثلاثة على نحو واحد ، وأن إعرابه ما كان عليه فى حال إفراده دون إضافته انتهى .

إلا ذو ، وأن تكون غير منسوب إليها فلو نسب إليها كانت معربة بالحركات نبه عليه ابن الصائغ والهوارى وغيرهما وهو مستغنى عنه باشتراط الإضافة .

فإذا توفرت هذه الشروط أعربت بالحروف ، واستغنى عن التصريح بذكرها فيها لنطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب وفو بالخلو" من الميم ، فإن لم يخل منها أعربت بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصا ، ولك تثليث فائه قصرا ونقصا وإتباعها لميمه ؛ فهذه عشر لغات أفصحها فتح فائه منقوصا ، واقتصر فى التسهيل على تسع وإنما أعربت بالحروف لأن الحروف وإن كانت فروعا عن الحركات إلا أنها أقوى منها لأن كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالإعراب بالأقوى ، فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون فى المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركة

---

وحاصله أنه لو كان معربا بالحروف لظهرت الألف حال النصب ولم تقلب ياء لعدم المقتضى لقلبها كما لم تقلب ألف التثنية ، لكن نقل فى الأشباه والنظائر عن ابن يعيش الفرق بين الألفين لأنه وجد فى ألف التثنية سبب واحد يقتضى قلبها ، وعارضه الإخلال بالإعراب . وهنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ماقبلها فى التقدير من حيث إن الألف تكون تابعة لما بعدها فقوى سبب قلبه ولم يتعد بالمعارض ( قوله إلا ذو ) فإنها لاتضاف للضمير مطلقا بل تلزم الإضافة إلى اسم جنس غير صفة فلا ينافى كلام الشارح السابق ، وذهب بعضهم إلى جواز إضافتها إلى المضمر ، واحتج بكثرة ماجاء من ذلك ، ويدل على شذوذه أنه لم يستعمل مضافا إلى مضمر إلا جمعا لامفردا ( قوله باشتراط الإضافة ) إذ لاتوجد الإضافة مع النسبة ، وأما أبويك فالمضاف فيه الشخص المنسوب إلى الأب لا الأب الذى هو من الأسماء الخمسة ( قوله واستغنى عن التصريح بذكرها الخ ) يقال عليه الاستغناء ظاهر فيما عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم ، فإن المفهوم من النطق بها مضافة إما خصوص ماأضيفت إليه وحينئذ فتلازم أن يختص إعرابها بالحروف فيما إذا كان المضاف إليه ضمير غيبة لأنه المنطوق به ، وإما عمومه فيشمل ماإذا أضيفت إلى ياء المتكلم ، وقد تقرر عدم إعرابها بالحروف فى تلك الحالة ولهذا نص بعضهم على اشتراط إضافتها لغير ياء المتكلم ، وأحال بقية الشروط على النطق بها كذلك ( قوله كما استغنى الخ ) وذلك لأنه نطق بفو خاليا من الميم وبذو مضافا وذو لابمعنى صاحب لايضاف :

واعلم أن صاحبا أعم من ذو فإنها تضاف إلى اسم الجنس وغيره ( قوله ودونه ) أى التضعيف ، وقوله منقوصا أى محذوف الآخر حال من ضمير ميمه وإن كان مضافا إليه لأن المضاف جزؤه ( قوله وبحركات ) عطف على بحركات السابق ( قوله قصرا ونقصا ) قيل كان ينبغى أن يقول وتضعيفا فإن من اللغات العشر تثليث الفاء مع التضعيف ، وهو وهم سرى من قول التسهيل ويضعف مفتوح الفاء أو مضمومها بعد قوله بتثليث فاء الفم مقصورا أو منقوصا فتوهم منه أن المضعف ليس منقوصا وليس كذلك . وعذر ابن مالك فى إفراد المضعف عن المقصور والمنقوص أنه لم يذكر فى المضعف اللغات الثلاث فى المنقوص والمقصور والشارح ذكرها فى المضعف قاله شيخنا ( قوله وإتباعها لميمه ) لم يقل لحركة إعرابه ليدخل مثل هذا فمى بكسر الفاء تبعا لحرف الإعراب باعتبار حركته التى ليست إعرابية ( قوله أفصحها ) أى الفصيحة من بينها ( قوله واقتصر فى التسهيل الخ ) لأنه أسقط الكسر مع التضعيف وهى أضعف اللغات ، وحكاها صاحب اليواقيت ( قوله لأن الحروف وإن كانت الخ ) مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع إلا وإلا ولكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب مايقتضيه المقام ( قوله فاختاروا هذه الأسماء ) لو قال أسماء لكان أولى لقوله بعد

وبالأقوى وهو الحرف ، وخصوا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع فى أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب وفى استلزام كل منها ذاتا أخرى كالأخ للأخ والأب للابن ، وخصوا ماذكر بحال إضافتها لتظهر تلك اللام الزائدة فتقوى المشابهة ، وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد ، وما تقدم

---

وخصوا هذه الأسماء الخ ( قوله فى أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب ) أى سماعا بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد فإنه لم يسمع فيها إعادة المحذوف عند الإعراب ، والمراد أن فى آخرها ذلك فى الجملة نظراً إلى المجموع فلا يرد أن الفم ليس لامه حرف علة وإنما هى ياء حذفت اعتباطا ، أو أن المراد آخرها حرف علة أى الموجود المنطوق به وإن لم يكن لاما ، وعبارة بعضهم وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحية لام بعضها وعين الآخر انتهى وهى أحسن من عبارة الشارح ( قوله وفى استلزام كل منها الخ ) أى معانى كل منها لأن كلا من المثنى والمجموع لفظ لامعنى والاستلزام المذكور فيما سوى الفم والهن ظاهر وأما فيهما ففيه خفاء . ثم إن ظاهر كلامه جعل كل وجها للشبه وفيه أن الولد والوالد والقريب إلى غير ذلك مستلزمة لذات أخرى فالأولى واستلزام بدون إعادة ، ولا يرد أن مجموعهما يوجد فى ابن لأن همزة الوصل فيه بدل من اللام فكأنها ليست حرف علة ، ثم الأولى أن يجعل وجه الشبه أن فيها حرفا بعده ما يتم به الاسم ؛ فإن تمام الاسم بنون التثنية والجمع المضاف إليه والتنوين واللام .

هذا ، وقد بين الجامى وجه الشبه بغير ماذكره الشارح وذكر وجه اختيار كونها ستة فليراجع .

وقال العصام : الأقرب أن يقال المعرب بالحروف فى الفروع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع وأولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع أصلا انتهى . وفيه أن الفروع أزيد كما يعلم من الأوضح وغيره ( قوله لتظهر تلك اللام الزائدة ) فيه أمران :

الأول ليس المراد بالزائد هنا الزائد على الحروف الأصول بل المراد به الزائد على الكلمة فى حال إفرادها وعدم إضافتها بدليل جعل الزائدة وصفا للام .

والثانى أن كون الظاهر اللام لا يأتى فى فوك وذومال فإن الظاهر إنما هو العين ولام الكلمة محذوفة. أما فوك فأصله فوه على وزن فوز يدل على ذلك قولهم فى الجمع أفواه ، وفى التصغير فويه وتفوه فلان بكذا وهذا أفوه من هذا ، وأفواه لا تدل على تحريك عينه لأن فعلا إذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على أفعال نحو : حوض وأحواض ، فحذفت الهاء اعتباطا غير مطرد وقلبت الواو ميما لأنها لو لم تقلب لانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وحينئذ يلتقى ساكنان الألف والتنوين فتحذف الألف لذلك فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وذلك غير جائز ، وحكاية الكوفيين : شربت ما شاذة فلا يعتد بها وكان القلب إلى الميم لأنها من أحرف الزيادة وهى من مخرج الواو وفيها غنة كما فى الواو ومد فكانت أولى من غيرها من الحروف كذا بخط شيخنا العلامة الغنيمى والأمران فى الحاشية .

وأقول فى الرضى مانصه : وخصوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة انتهى المقصود منه ؛ وحينئذ فما فى الشرح تحريف وصوابه لتظهر تلك الذات اللازمة فيسقط الأمران وأما ما فرعه عليه بقوله فتقوى المشابهة فيجرى على الكلامين لأن قوة المشابهة بظهور اللام التى هى حرف علة وبظهور اللازم الذى هو الذات الأخرى .

بقى هنا شىء وهو أنه على ما فى نسخ الشرح يقتضى أنها لو لم تضف لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع

من أنها معربة بالحروف وهو المشهور من أقوال عشرة :

وردّ بأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدى إلى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد ولا نظير لذلك ، وأجيب بأنه لا محذور فى جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه فى المثنى والمجموع من نفسهما وهو علامة التثنية والجمع :

وقيل : إنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة كما فى المقصور وأتبع فيها ماقبل الآخر للآخر رفعا وجرا وهو مذهب الجمهور ، وصححه جماعة منهم المصنف وابن مالك ، ورجحه بأن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد أمكن فى هذه ، ورجحه بغير ذلك مما يطول إيراده ثم تعقبه ( والأفصح استعمال هن )

---

الإعراب بالحروف ؛ ووجه ذلك ماقاله بعضهم فى توجيه إعرابها بالحروف حين الإضافة أنه يلزم اجتماع الساكنين فى المنكر مطلقا وفى المعرف حال كونه موصوفا نحو : الأبو الكريم ، والأبا الكريم ، والأبى الكريم . وأما فى حال الإضافة وإن كان يلزم اجتماعهما فى مثل أبو العلاء إلا أنه قليل بالنسبة إلى ما يلزم فى حال غير الإضافة ( قوله هو المشهور من أقوال عشرة ) نصره ابن مالك بأن الإعراب إنما جىء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة .

هذا ، وفى الهمع أن الأقوال فى إعراب هذه الأسماء اثنا عشر فراجعه ( قوله ورد بأن الإعراب الخ ) رد أيضا بثبوت الواو قبل العامل ؛ وأجيب بأن ذلك لا يمنع من كونها إعرابا ( قوله بأنه لا محذور الخ ) أى فلم تبق الكلمة على حرف واحد ، وزيادة الإعراب هنا بالاعتبار لا تقتضى بقاء الكلمة على حرف واحد ، فقول الرادّ الإعراب زيد على الكلمة إن أراد به زيادته تحقيقا دائما فممنوع وإن أراد ولو اعتبارا فمسلم، لكنه لايستلزم ماذكره من البقاء به على حرف واحد ( قوله وأتبع فيها ماقبل الآخر رفعا وجرا ) أى ثم سكن الآخر لأنه بعد الإتباع استثقلت الضمة والكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو فى حالة الجر ياء لسكونها بعد كسرة . وقيد بقوله رفعا وجرا لأنه قيل فى حالة النصب إن الواو تحركت وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا ، وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا . قيل : وهذا أولى لتوافق الحالات كلها فى الإتباع .

فإن قلت : حركة الباء عارضة فلا تنهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفا .

قلت : حركة الباء فى الأصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها غير أنهم قدروا حذفها والإتيان بحركة الإتباع ليجرى الباب كله على سنن واحد ، فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية فى إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها ، فلحظت فيها جهة العروض من حيث الإتباع وجهة الأصالة من حيث نيابتها عن الحركة الأصلية (قوله وصححه المصنف) أى فى غير هذا الكتاب وأما فيه فظاهر كلامه بل صريحه موافقة القول المشهور، ويحتمل أنه تسامح فى جعله الإعراب بالأحرف لكون الحركات لا تظهر والحروف تفيد ما تفيده الحركات لو ظهرت ( قوله ورجحه بغير ذلك الخ ) حيث قال ولهذا القول مرجح آخر وهو أن من الأسماء الستة مايعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقوله : أبو جاد هواز ، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل ، وفى عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك، وهذا الرد أيضا وارد على ادعاء أن إعراب الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات أو الحركات دون الحروف ، لأن ذلك كله غير متوقف على عامل فى المثال المذكور وما أشبهه ، وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين

مضافا (كغد) أى منقوصا معربا بحركات ظاهرة كإعراب غد ونحوه مما حذفت لامه اعتباطا وجعل الإعراب على عينه فهذا هنك مثلا أفصح من هذا هنوك ، ومنه الحديث « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولاتكنوا » .

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هى أفصح قياسا ، لأن ما كان ناقصا فى الإفراد فحقه أن يبقى على نقصه فى الإضافة كما فى يد لما حذفت لأنها فى الإفراد ، وجعل الإعراب على ماقبل اللام استصحبوا ذلك

---

المصير إليه ، ولعل الشارح أراد بما تعقبه به ما نصر به القول المشهور ، وابن مالك قدم ذكره قبل ذلك فثم فى كلام الشرح للترتيب فى الإخبار (قوله مضافا) أى لغير الياء كما علم مما مر ، ومضافا حال من هن لأن المضاف عامل فى المضاف إليه لكونه مصدرا ، وقيد بذلك لأنه إذا كان مفردا كان النقص واجبا لا أفصح (قوله أى منقوص معرب) الظاهر ما فى بعض النسخ أى منقوصا معربا الخ ، لأن المراد اللفظ فهو معرفة وما بعد أى عطف بيان على ما قبلها ، والشرط فيه موافقة متبوعه فى التعريف والتنكير كالنعت كذا بخط شيخنا الغنيمى . وفيه نظر ظاهر لأنه لا موافقة فيما ذكر على النسختين لأن التفسير لمجموع الجار والمجرور لا للمجرور فقط والمجموع فى محل نصب على أنه مفعول ثان لاستعمال .

فإن قيل : فكيف تخالف البيان والمبين تعريفا وتنكيرا ؟

قلنا : يعرب ما بعد أى هنا بدلا بيانا لأنهم جوزوا فيه الأمرين والبدل يجوز تخالفه مع المبدل منه فى ذلك (قوله مما حذفت لامه) من فيه للبيان لكن على تقدير مضاف أى من باقى ماحذفت لامه فلا يقال يلزم عليه أن البيان أعم من المبين (قوله اعتباطا) أى لا لعلة موجبة للحذف (قوله من تعزى الخ) عطف بيان أو بدل كل من الحديث ، ومعنى « تعزى » انتسب وانتمى وهو الذى يقول يالفلان ، وقوله « فأعضوه » بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة : أى قولوا له اعضض استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الذى أراده وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف ، ومعنى «لاتكنوا» اذكروا له صريح اسم الذكر (قوله واعلم أن لغة النقص الخ) جواب عما يقال لغة النقص وإن كانت أفصح بمعنى أكثر استعمالا إلا أنها ليست أفصح بمعنى أنها غير مخالفة لأن القياس للقياس يقتضى رد اللام المحذوفة عند الإضافة ، لأن الإضافة ترد الكلمة إلى أصلها .

وحاصل الجواب أن الإضافة لا ترد كل أصل بل الذى حذف لعلة والذى لم يحذف لعلة كيد حقه أن يبقى على نقصه حال الإضافة ، لكن بقى أنها مخالفة للقياس من وجه آخر وذلك عدم انقلاب الواو مع تحركها وانفتاح ماقبلها ، وهذا يشارك لغة النقص فيه لغة الإتمام فى هن وفى باقى الأسماء الستة ، وبه تعلم أن القصر فى أب وأخ وحم جاء على وفق هذا القياس ، وأن الإتمام فى هن مخالف لقياسين . هذا ، والمذكور فى الشرح وللاستعمال الكثير فتدبر ، وهذا الكلام من الشارح ، وقوله الآتى وفى كلامه إشارة الخ ، يدل على تفسير الفصاحة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح نحوى وإلا لم يكن لهذا الكلام موقع ولم تصح الإشارة إذ لولا ذلك لم يشر كلامه إلا إلى أن إعرابه بالحروف غير فصيح لا قليل ومن ثم صح قول المصنف والأفصح الخ الدال على أنه فى الحالين فصيح مع أن حد الفصاحة باصطلاح المعانى لا ينطبق على المنقوص لمخالفته للقياس ، وهو قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لا حذفها ولا على التام لمخالفته للقياس المذكور فى الشرح : وقد يقال مخالفة القياس المخرج عن الفصاحة عند أهل المعانى مالا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع وما ثبت عنه فصيح نحوى كما فى المختصر والمطول ، ولا حاجة لدعوى ثبوت اصطلاح للفصاحة نحوى (قوله فحقه أن يبقى) أى ما ينبغى أن يكون عليه

حال الإضافة فأعربت بالحركات قاله فى شرح الشذور ، وفى كلامه هذا إشارة إلى أن إعرابه بالحروف لغة قليلة وهو كذلك ، ولقلتها ولكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجى فادّعيا أن المعرب بالحروف خمسة أسماء لا ستة ، وكثير من النحاة يذكرونه مع هذه الأسماء ولم ينبهوا على قلة إعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن .

قال ابن مالك : ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب وإن حظى من الفضل بأوفر نصيب ، ولا يخفى أن المراد بالنقص هنا النقص اللغوى : أى حذف الآخر وجعل ماقبله آخرا ، ولايختص بالهن بل يجوز نقله فى الأب والأخ والحم ، ومنه قوله :

بأبه اقتدى عدىّ فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وحكى أبو زيد جاءنى أخك ، والفراء هذا حمك فدل على أنه لغة لا ضرورة ، ويجوز فى الأب وتالييه القصر أيضا وهو التزام الألف مطلقا فى آخرها وهو أشهر فيها من النقص كقوله * إن أباها وأبا أباها *

وقول بعضهم : مكره أخاك لا بطل :

وحكى الأصمعى : إنه يقال للمرأة حماة

---

( قوله إلى أن إعرابه بالحروف ) لو قال إلى أن إتمامه لغة قليلة يعنى سواء كان معربا بالحروف أو بحركات مقدرة عليها أو غير ذلك من الأقوال لكان أولى ( قوله النقص اللغوى ) أى أحد ماصدقات النقص اللغوى . وقد يقال يدخل فيه فوك وذو مال ، لأن الآخر فيهما محذوف والموجود إنما هو العين كما صرح به الرضى ، واحترز باللغوى عن الاصطلاحى كقاض ( قوله ومنه قوله بأبه الخ ) أى ومن النقص فى الثلاثة المذكورة النقص فى أبه وأبه وأخك وحمك فى قول رؤبة يمدح عدى بن حاتم الطائى وما عطف عليه .

واختلف فى معنى نفى الظلم فقيل ماظلم فى وضع الشبه موضعه . وقيل فما ظلم أبوه حيث وضع زرعه حيث أدى إليه الشبه ، وقيل ماظلمت أمه حيث لم تزن بدليل مشابهة الولد لأبيه . وردّ هذان القولان بأن اسم الشرط عليهما لم يعد إليه ضمير من خبره ( قوله وهو إلزام الألف مطلقا ) أى المنقلبة عن لامهن فى الأحوال الثلاثة فتعرب بحركات مقدرة ( قوله فدل ذلك على أنه لغة لا ضرورة ) فيه رد لقول بعضهم إنه حذف فى البيت الأول الياء من الأول والألف من الثانى للضرورة فإن نقل أحد من الأئمة أنه لغة فذاك وإلا لم يثبت نقص أب بهذا الشاهد ، ومعلوم أنه لا قائل بالتفرقة بين أب وأخ وحم فى أن النقص فيهن لغة .وقد يجاب أيضا بأن المسألة ظنية ولاشك أن الظاهر النقص (قوله إن أباها الخ) صدر بيت قاله أبو النجم عجزه * قد بلغا فى المجد غايتاها *

والشاهد فى «أبا» فى المواضع الثلاثة لأنه لما ثبت القصر فى الثالث قطعا علم أنه قصر فيما قبله وإن كانت إن بمعنى نعم فالقصر قطعا فى الجميع وألف غايتاها للإشباع إذ لا معنى للتثنية والضمير المتصل به للمجد وأنثه حملا له على معنى الرفعة ، ويحتمل أنها للتثنية ، وجاء على لغة من يعرب المثنى بالحركات المقدرة على الألف ، وضمير غايتاها لسلمى فى قوله واها لسلمى ، وأراد غاية المجد من جهة أبيها وغايته من جهة أمها ( قوله مكره أخاك لابطل) مكره خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف وذكر الأخ للاستعطاف ، ولايجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده وبطل معطوف بلا على مكره كما أعربه غير واحد . قال شيخنا : وهل يشكل عليه قولهم شرط العطف بلا أن لايصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، وهل يجاب بعد التسليم أن مكره فى قوة قولك جبان فلم يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ( قوله إنه يقال للمرأة حماة )

(و) إلا (المثنى) وهو مادل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين كالزيدان أصله زيد وزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار ، والمراد بالمتعاطفين المتفقان فى اللفظ بدليل اشتراطهم فى التثنية اتفاق اللفظ فسقط ماقيل من أن هذا الحد غير مانع لشموله نحو : العمرين .

ويشترط فى كل مايثنى ثمانية شروط :

---

استدلال على القصر فى الحم ، ووجهه أنه إذا قيل للمرأة ماذكر استدعى أن يقال للرجل حمى لأن صيغة المؤنث هى صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث ، فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها وظهر لأنها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الإعراب فيه ، ونظير ذلك فتى وفتاة (قوله وإلا المثنى) أى فى إحدى لغاته لما سيأتى أنه فى بعض لغاته معرب بالحركات (قوله وهو مادل الخ) أى إسم دل وضعا على شيئين اثنين مذكرين أو مؤنثين أو مذكرا ومؤنثا وأغنى عن المتعاطفين ، فمادل جنس وعلى اثنين فصل أول مخرج لما دل على أقل كرجلان وجامان أو أكثر كصنوان ، ومنه - فارجع البصر كرتين - لأن المعنى كرات كثيرة إذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثنى وإنما هو ماحلق به كلبيك وسعديك ، ولا دلالة للفعل فى التعريف على زمان فلا نقض بما سمى به من المثنى ، وقوله وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا ، وأما قوله ، فى كلتا رجليها سلامى زائدة ، فالألف محذوفة للضرورة وشفع وزكا بالتنوين اسم للشيئين بناء على قول البدر ابن مالك إنهما يدلان على اثنين ، وفيه نظر لأنهما يصدقان على اثنين لا يدلان عليهما لأن شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والأعم يصدق على الأخص ، ولا يدل عليه فخرجا بالفصل الأول وإن أجيب بأنه يدل عليه عموما لا خصوصا وأورد على التعريف أنه صادق على الضمير فى أنتما قائمان ، وعلى اثنين واثنتين إذ هى مغنية عن أنت وأنت ورجل ورجل وامرأة وامرأة ، ويجاب عن الأول بأن المراد متعاطفين معربين أخذا من الشروط كما أجاب الشارح بنظيره عن باب التغليب ، أو المراد بما فى قوله مادل اسم معرب بقرينة أن الكلام فى باب المعربات ، وعن الثانى بأن المراد كما هو ظاهر متعاطفين من لفظه لا من معناه (قوله فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار) أى عدلوا عن أصله لذلك ومثله الجمع ولا يجوز الرجوع إليه لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا فى الضرورة كقوله ، كأن بين فكها والفك ، وربما جاء فى النثر شذوذا أو لقصد التكثير كقوله ، لو عد قبر وقبر كان أكرمهم ميتا ، أو فصل ظاهر نحو : جاءنى رجل طويل ورجل قصير ، أو مقدر كقول الحجاج : إن الله محمد ومحمد فى يوم ، أراد محمد ابنى ومحمد أخى .

قال الرضى : وقد تكرر للتكثير بدون عطف نحو - صفا صفا ، ودكا دكا - وكراهية بياء مخففة (قوله لشموله لنحو العمرين) فإنه لا يغنى عن المتعاطفين المتفقين فى اللفظ بل يقال أبو بكر وعمر هذا والشمول عند المصنف غير مضر لأن باب التغليب عنده مثنى حقيقة نعم فى أصله تجوز ولينظر كلامه مع قولهم بعدم تثنية الحقيقة والمجاز لعدم الاتحاد فى المعنى إلا إن كان لايشترط ذلك الاتحاد كما هو مختار ابن مالك كما يأتى بل فى كلام السعد مايقتضى وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التأمل (قوله ثمانية شروط) قيل : بقى شرطان آخران :

أحدهما أن يكون فيه فائدة فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفائدة فيهما وكذا الأسماء المختصة بالنفى كأحد وعريب لإفادتها العموم وكذا اسم الشرط وإن كان معربا لإفادته ذلك .

ثانيهما أن لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع أفعل من لأنه جار مجرى التعجب ولا قائم من أقائم الزيدان أو الزيدون الا على لغة أكلونى البراغيث .

وهى الإفراد، والإعراب ، وعدم التركيب ،

قال شيخنا الغنيمى : يمكن أن يقال اشتراط الفائدة معلوم من قوله واتفاق المعنى ، فإنه يقتضى تعدده وفى تثنية كل المعنى واحد لاتعدد فيه بل هو فى التثنية والإفراد سواء :

فإن قلت : قد يكون متعددا وذلك فيما إذا أريد بكل مثلا مجموع الرجال ، وبكل أخرى مجموع النساء فتقول فى التثنية كلان عندى من الرجال والنساء .

قلت : الذى يظهر لى الآن صحة التثنية لوجود الفائدة كما رأيت ، ويؤيد ذلك قولهم فى اسم الجنس لا يثنى إلا إذا تجوّز به فأطلق على بعضه نحو لبنين وماءين أى ضربين منهما . وأما الاشتراط الثانى فالمانع فيه عارض نشأ من التركيب فلا يعتدّ به إذ هو فى حد ذاته يصح أن يثنى ( قوله الإفراد ) فلا تجوز تثنية المثنى ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة ، ومنهما مايسمى به منهما إذا أعرب إعرابهما للزوم المحذور فيه ، فإن أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه مالم يتجاوز خمسة أحرف فنقول فى رجلان ويدان رجلانان ويدانان ، لأنه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهى سبعة أحرف ، وإن اجتمع فى آخره أربع زوائد بخلاف ما تجاوز خمسة أحرف فإنه يخرج عن منهاج كلامهم مع اجتماع ماذكر ونحو : مستخرجان ، وإن جاوز الأصول لم يجتمع فى آخره ذلك ، ولا المكسر المتناهى لعدم شبه الواحد اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ، ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس إلا إن تجوّز به فأطلق على بعضه نحو : لبنين وماءين أى ضربين منهما ، وندر قولهم فى الجمع لقاحان سوداوان ، وقولهم عند التفرق فى الهيجاء جمالين ، وفى اسمه قوله : * قوماهما أخوان * وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع قال : ومنها - قد كان لكم آية فى فئتين يوم التقى الجمعان - واسم الجمع والجمع المكسر مالم يمنع عن ذلك عدم شبه الواحد كمساجد ومصابيح . قال : ومقتضى الدليل أن لا يثنى مادل على جمع ، لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية حيث لامحذور ( قوله والإعراب ) فلا يثنى ولا يجمع المثنى خلافا للمبرد ومنه أسماء الشروط والاستفهام وأسماء الأفعال ، والزيادة فى منان ومنوان للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفها وصلا ، وكل من التثنية والجمع فى بابى «لا» والنداء سابق على البناء ونحو : ذان واللذان وضع للمثنى وليس منه أو لمائنى أعرب ، واللذون وضع للجمع اتفاقا ( قوله وعدم التركيب ) فلا يثنى المركب تركيب إسناد نحو : تأبط شرا ، ولا يجمع اتفاقا ولا المزجى خلافا للكوفيين ومن تبعهم ولا المختوم بويه خلافا لبعضهم واختاره السيوطى ، فإن ثنيت أو جمعت المزجى على من جعل الإعراب فى الآخر قلت : حضرموتان وحضرموتون ، أو على من أعربه إعراب المتضايفين قلنا : حضراموت وحضروموت ، والمختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف وقيل بحذف عجزه . وأما الأعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فيقولون : أبو البكرين وآباء البكرين ، وتوصل إلى تثنية مامنع منه وجمعه بذوا وذوو .

قال الرضى : وإضافة ذوههنا ومتصرّفاته من إضافة المسمى إلى الإسم كما فى ذات مرّة واستشكل بماتقرر من أن ذو لا تضاف إلا إلى اسم جنس فينبغى التوصل بتثنية صاحب وجمعه ، وذكر الجوهرى أنه يتوصل إلى التثنية بكلا وإلى الجمع بكل ؟

هذا ، ولم يستغن عن هذا باشتراط الإفراد بأن يراد به ماليس مثنى ولا مجموعا ولا مركبا ، لأن المفرد يطلق علي مايقابل كلا من المثني والمجموع والأسماء الخمسة ومن المركب إلى غير ذلك من إطلاقاته ، وليس له

والتنكير ، واتفاق اللفظ ، واتفاق المعنى ، ووجود ثان له فى الخارج ، وأن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ، فإذا توفرت هذه الشروط ( فيرفع ) حينئذ ( بالألف ) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة ؛

( و ) إلا ( جمع المذكر السالم ) بنصب الميم وعطفه على ماقبـــله قبل إنهاء الكلام على المثنى ليجمعهما فى حالتى الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفننا فى العبارة ، وهو مادل على أكثر من اثنين

---

إطلاق على مايشمل الأعم (قوله والتنكير ) فلايثنى العلم ولايجمع باقيا على علميته بل إذا أريد ذلك قدر تنكيره ، ولهذا كان الأجود أن يحلى بأل عوضا عما سلب من تعريف العلمية وإن اختلف التعريفان لأنه غاية المجهـــود فى الخلاص من التنكير الشنيع ، وطريق تنكيره أن يؤول بواحد من الأمة المسماة به أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعانى فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم ، لكل فرعون موسى ، والطريق الثانى لا يجرى فى أعلام الأجناس لأن من شرطه أن يوجد اشتراك فى التسمية . والمسمى بعلم الجنس واحد لاتعدد فيه إلا أن يوجد اسم مشترك أطلق بحسب الاشتراك على نوعين مختلفين ، ثم ورد الاستعمال فيه مرادا به واحد من المسميين به ولا يثنى ويجمع مالا يقبل التنكير كالكنايات عن الأعلام نحو : فلان وفلانة ، وأسماء الإشارة والموصولات لملازمتها للتعريف ونوزع فيه ، ويستثنى من سلب التثنية والجمع العلمية نحو : جمادين اسمى الشهرين وعمانين اسمى جبلين ، وأذرعات وعرفات ، فلا تسلب العلمية ولذا لم تدخلها أل ولم تضف وقضية الاستثناء أن اشتراط التنكير لا يختص بالمثنى وجمع المذكر فافهم ( قوله واتفاق اللفظ ) فلا يثنى ولايجمع الأسماء الواقعة على مالا ثانى له فى الوجود كشمس وقمر والثريا إذا قصدت الحقيقة ، وأما قولهم : شموس وأقمار فلتكاثر مطالعها جعلوها متكاثرة ، وأما قولهم : قمران للشمس والقمر فتغليب ومر مافيه والكلام على تعريفه وشروطه ومجازيته يطلب من رسالتنا الموضوعة لذلك ( قوله واتفاق المعنى ) هذا أحد أقوال ثلاثة ، وعليه فيمتنع تثنية المجاز والمشترك وجمعهما باعتبار مدلولاتهما المختلفة .

والثانى عدم اشتراطه فيجوز ذلك قياسا على العطف ولوروده فى ـ وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ـ والأيدى ثلاثة والقلم أحد اللسانين .

والثالث الجواز إن اتفقا فى المعنى الموجب للتسمية نحو : الأحمران للذهب والزعفران ؛ وإلا فالمنع ( قوله ووجود ثان له فى الخارج ) فلا يثنى ولا يجمع نحو : شمس وقمر ، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ ( قوله وأن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ) الأولى أن يقال وأن لا يستغنى بغيره عن تثنيته فلايثنى بعض وسواء وضبعان اسم الذكر للاستغناء بجزءان تثنية جزء وسيان تثنية سى ّ وضبعان تثنية ضبع اسم المؤنث ، على أنه حكى ضبعانان وسواآن ، ولا يثنى ولايجمع أسماء العدد خلافا للأخفش غير مائة وألف لأنه يغنى عن تثنية ثلاثة وجمعها ستة وتسعة ، ولما لم يكن لفظ يغنى عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا ، ولا يثنى أجمع وجمعاء على رأى البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولم يجمع يسار استغناء عنه بجمع شمال ( قوله فإذا توفرت الخ ) لو قال فإذا ثنى ماتوفرت فيه هذه الشروط كان أظهر ( قوله بنصب الميم ) فيه تسمح لأن الميم حرف مبنى ليس بكلمة فضلا عن كونه منصوبا وإنما هو محل يظهر فيه النصب وفى نسخة بنصب السالم أى على أنه صفة جمع أى السالم مفرده عن التغيير ، ولا يتعين ذلك بل يجوز جره على أنه صفة للمذكر بل هو أولى لأنه الموصوف بالســـلامة حقيقة ( قوله وعطفه على ما قبله ) أى وهو الأسماء الستة على الراجح والمثنى على غيره ( قوله ليجمعهما الخ ) علة فى الحقيقة لعدم إنهاء الكلام تأمل ( قوله على أكثر من اثنين ) خرج به جمع المؤنث فإنه إنما دل على أكثر من

مع سلامة بناء مفرده .

ويشترط فيه ما اشترط فى المثنى ، وزيادة على ذلك أن يكون مفرده علما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث

---

ثنتين (قوله مع سلامة بناء واحده) أى لفظا أو تقديرا فخرج به جمع التكسير المتغير واحده لفظا كرجال أو تقديرا كصنوان ، والمراد مع سلامة ماذكر لغير إعلال لئلا يخرج منه ماتغير فيه بناء واحده للإعلال نحو : قاضون والأعلون (قوله مااشترط فى المثنى) قد نبهنا فيما تقدم على ذلك ، ومن جملة مااشترط فى المثنى التنكير ؛ وحينئذ فلا بد من اشتراط تنكير العلم إذا جمع مع أنهم اشترطوا لمفرد الجمع إذا لم يكن صفة أن يكون علما كما ذكره الشارح ومن هنا اتضح قول الدماميني :

فيسئل ما أمر شرطتم وجوده  لأمر فلم تقض النحاة بردّه
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا  أبيتم حصول الحكم إلا بفقده

والجواب أن العلمية شرط للإقدام على جمعه ، والتنكير شرط لثبوت الجمع بالفعل (قوله علما) أى غير معدول عند المازنى فإنه منع تثنية عمر وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال : أقول جاءنى رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر ؛

وقال أبو حيان : ولا أعلم أحدا وافقه مع قول العرب عمران ، وكالعلم المصغر وإن لم يكن علما كرجيل وغليم وسكيران (قوله لمذكر عاقل) أى فلا اعتبار باللفظ إذ لاخلاف أنك لو سميت رجلا بزينب أو سلمى جمعته بالواو والنون ، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر إلا ماشذ من ضبعان ، والقياس ضبعانان أو عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيد والهندان مقبلون وزيد والحمير منطلقون ، فالشرط أن يكون بعض الآحاد مذكرا عاقلا ، والتعبير بالعاقل أولى من التعبير بعالم لأنه أدل على المقصود ، ولا يرد جمع أسمائه تعالى لأن أسماءه توقيفية وماجمع منها مقصور على السماع وليس لأحد غيره أن يجمع شيئا منها ، وكذا لايرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد أو صفة لمذكر عاقل لأن الجمع فيها أيضا لاينقاس ، ولا يرد على التعبير بهما جمع صفات من لايعقل ولا يعلم نحو — أتينا طائعين — لأن ذلك لتشبيه غير أولى العلم بهم فى الصفات لكون مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء ومثله فى الفعل — وكل فى فلك يسبحون — هذا تحرير المقام ، وخص أولى العلم بالجمع المصحح الواو والنون لأنهم أشرف من غيرهم ، والصحة فى الجمع أشرف من التكسير (قوله خال) صوابه خاليا لأنه صفة لعلما ، ويمكن أن يقال إنه نعت مقطوع ونعت النكرة يقطع إذا كان قبله نعت ، والأمر هنا كذلك فهو مرفوع ويمكن أن يكون مجرورا على الجوار (قوله من تاء التأنيث) احترز به عن ألف التأنيث فيجوز جمع حبلى وسلمى وأسما وحمرا أعلاما لرجال ، وعبر بتاء التأنيث دون هائه ليشمل نحو : أخت وبنت ومسلمات أعلام رجال ، ثم العلة فيما ذكر أنه لايخلو إما أن يحذف له التاء أولا ، ويلزم على الثانى الجمع بين علامتين متضادتين وعلى الأول إخلال لأنها حرف معنى ، وقد صارت لازمة بالعلمية لأن الأعلام تصان عن التغيير وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء هذا الجمع فقالوا طلحون لأنه سمع علانون وربعون فى جمع علانية للرجل المشهور وربعة لمعتدل القامة وقياسا على ماورد من جمعه جمع تكسير وإن أدى إلى حذف التاء كقوله : * وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم * وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث فى جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسيرا غير مسلم ، لأنه لم يرد منه سوى البيت فلا يقاس عليه مع إمكان أن يجعل الأعقاب

المغايرة لتاء عدة وثبة عامين ، أو صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث قابلة لها أو دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو: رجل وزينب وواشق وطلحة

---

جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم ( قوله المغايرة لتاء عدة وثبة ) أى ونحوهما من كل علم ثلاثى عوض من فائه تاء التأنيث فإنه يجمع هذا الجمع ، وترك بعضهم هذا القيد لأن جمع ذلك ليس بجمع تصحيح بل ملحق به كما سيأتى ( قوله أو صفة الخ ) عطف على علما ، وإنما خص من بين العقلاء العلم والوصف دون غيرهما نحو: رجل وإنسان جبرا للعلم بالتصحيح لما فاته من زوال التعريف العلمى وصونا له عن جمع الكسر الذى يكثر فيه التغيير المنافى لمنصب العلمية ، ولتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذى يجرى عليه فى الجمع كعلامة الفعل الذى وضع الوصف مشابها له مؤديا معناه معلا بإعلاله مصححا بتصحيحه ، وهى فى الفعل واو فكذا فى الوصف وإن كانت واو الاسم حرفا وواو الفعل اسما ( قوله قابلة لها ) أى لتاء التأنيث والأولى أن يجعل الضمير للمضاف بدون المضاف إليه أى قابلة للتاء وإن لم تكن للتأنيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لاتقبل التاء ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث بأن تكون للمبالغة ، وقضية الضبط بقبول التاء دخول نحو: رحيم ، لأنه يقال امرأة رحيمة كما صرحوا به ؛ وأما رحمن فينبغى امتناع جمعه لأنه مختص بالله تعالى وأسماؤه توقيفية ، لكن صرحوا بأنه لا يقال الرحيمون ولا الحليمون لما ذكر ؛ ويؤخذ من ذلك الجواز فى الرحيم إذا أريد به غيره تعالى ، ويبقى النظر فيما إذا أطلق على الله وعلى فردين آخرين .

قال أبو حيان : نعم بقى صفة لاتقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصى :

قال المرادى : إذ لا يقصد به معنى التأنيث ، ولابد أن يكون قبول التاء مطردا احترازا من نحو : مسكين فإنهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس ( قوله أو دالة على التفضيل ) أى أو لم تقبلها لكن تدل على التفضيل يعنى وهى معرفة بأل أو مضافة إلى نكرة نحو : الأفضلون وأفضلو بنى فلان بخلاف اسم التفضيل الذى ليس كذلك فلا يجمع بل يلزم التوحيد ، وهذا معلوم من باب أفعل التفضيل فلا اعتراض على إطلاق قوله أو دالة على التفضيل ؛

فإن قيل : الشرطان منقوضان بجمع ذو .

قلت : جمع ذو شاذ لأنه ليس بعلم ولا صفة فهو من الملحق فتأمل ، وإنما اعتبر فى الصفات قبول التاء لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو : قامت ، ويعرى منها عند التذكير نحو : قام ، وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقا به فى أنه إذا وصف به المذكر لحقه بعد سلامة لفظه الواو نحو : قاموا ويقومون ، ولذا لم يجمع الاسم الجامد وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبه الفعل فى الفرعية فحمل عليه: وجوز الكوفيون أن يجمع هذا الجمع من الصفات ما لا يقبل التاء واستدلوا بقوله:

منا الذى هو ما إن طر شاربه    والعانسون ومنا المرد والشيب

فجمع عانسا وهو من الصفات التى تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وذلك عند البصريين من النادر الذى لا يقاس عليه ( قوله نحو : رجل ) أى مما ليس بعلم ولا صفة فإن جعل علما لمذكر عاقل جمع هذا الجمع ( قوله وزينب ) أى ونحو : زينب مما كان علما لمؤنث فإن جعل علما لمذكر جمع هذا الجمع :

قال البدر الدمامينى : وانظر لأى شىء قيل زيينب فلم ترد التاء فى التصغير تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث ، ولم يقل فى زينب منقولا إلى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة ( قوله وواشق ) أى ونحو : واشق مما كان علما لغير عاقل فإن جعل علما لعاقل جمع هذا الجمع ( قوله وطلحة ) أى من كل علم فيه تاء التأنيث ؛

وسيبويه وبرق نحره ، ولا نحو : حائض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران وأحمر .

فإذا توفرت هذه الشروط (فيرفع ) حينئذ كل من الاسم وتلك الصفة ( بالواو ) المضموم ماقبلها ولو تقديرا نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والعاقلون ، وأشار إلى ما اشتركا فيه بقوله ( ويجران وينصبان بالياء ) المكسور ماقبلها ولو تقديرا المفتوح مابعدها فى الجمع ، وفى المثنى بالعكس نيابة عن الكسرة والفتحة ، وجعلت الياء علامة لهما حملا للنصب على الجر دون الرفع لاشتراكهما فى كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف الرفع

---

قال الدماميني : وانظر لأى شيء امتنع نحو : طلحون ، وقيل طلحات ، فأعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه ، وقيل فى العدد ثلاثة طلحات بإلحاق عدده حرف التاء فدل على إعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى.

قال بعض الأفاضل : المراعى المعتبرة عندهم أولا وبالذات إنما هو المعنى فإذا وجد ما يمنع من مراعاته روعى اللفظ ثانيا ، وبالعرض ففى باب العدد ليس هناك مايمنع من مراعاة المعنى فى طلحات فراعوه ، وفى باب جمع المذكر السالم هناك مايمنع من مراعاة المعنى فى طلحة وهو تاء التأنيث فلم يقولوا طلحون ، وراعوا اللفظ وجمعوه جمع المؤنث لئلا يفوته الأمران ( قوله وسيبويه وبرق نحره ) لاوجه لذكر ذلك هنا لأنه بصدد بيان مازاد من الشروط على ماسبق فى المثنى وإلا ذكر بقية محترزات الشروط السابقة ، وبرق بفتح الراء بمعنى لمع ( قوله ولا نحو حائض ) أى مماكان صفة لمؤنث فهذا شروع فى محترزات قوله أو صفة وما ذكر قبله محترز قوله أن يكون مفرده علما ( قوله وسابق ) أى ونحو : سابق مماكان صفة لغير عاقل ( قوله وعلامة ) أى ونحو : علامة ، من كل ما فيه التاء وليست للتأنيث بل للمبالغة نحو : ملول وملولة وفروق وفروقة وراو وراوية ( قوله وجريح الخ ) أى ونحو : جريح ، وما عطف عليه من كل مالا يقبل التاء ، ولا يدل على التفضيل لكونه على وزن فعيل بمعنى مفعول فإنه يستوى فيه المذكر والمؤنث إذا ذكر الموصوف فرقا بينه وبين ما هو بمعنى فاعل ، ولم يعكس لأن الفاعل أصل بالنسبة للمفعول والتمييز بين المذكر والمؤنث أصل فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع ، والحكمان المذكوران غالبان .

ويؤخذ مما تقرر أن محل منع جمع ماذكر إذا ذكر الموصوف لأنه إنما يستوى المذكر والمؤنث حينئذ أما إذا لم يذكر فينبغى أن يجمع هذا الجمع فليحرر أو فعول بمعنى فاعل فإن كان بمعنى مفعول لحقته التاء نحو : ناقة ركوبة ، أو صفة مؤنثها على فعلى فإنها لا تقبل إلا عند بنى أسد أو مؤنثها على فعلاء ( قوله فإذا توفرت هذه الشروط ) الأولى فإذا جمع ما توفرت فيه هذه الشروط ( قوله كل من الاسم وتلك الصفة ) أى من جمعهما (قوله ولو تقديرا ) نحو : جاء مصطفون بفتحة قبل الواو ، وأصله مصطفيون استثقلت الضمة فحذفت ثم الياء للساكنين ويبعد أن يرجع قوله ولو تقديرا إلى الرفع بالواو أيضا لأنه لم يذكره فى المثنى (قوله ويجران) قدم الجر لما سيأتى من أن النصب محمول عليه ( قوله ولو تقديرا ) نحو : مررت ورأيت المصطفين ، وأصله مصطفيين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للساكنين ، وهل التقدير يجرى فى المثنى أم لا فليحرر ( قوله وفى المثنى بالعكس ) أى والنون فى المثنى ملتبسة بالعكس أو ماذكر فى المثنى كائن بالعكس فيفتح ما قبل الياء وتكسر النون ( قوله حملا للنصب على الجر ) ولم يعكس لما سيأتى فى قوله وإنما الخ ( قوله فى كون كل منهما فضلة ) أى إعراب فضلة كالمفعول ، والمراد أنهما كذلك فى الجملة وبحسب الأصل فلا يرد خبر كان واسم إن ومفعولا ظن ، ولا يخالفه قول ابن مالك فى التسهيل . إن النصب للفضلة والجر لما بين العمدة والفضلة لأنه تارة يكمل العمدة نحو : جاء غلام زيد ، وتارة يكمل الفضلة نحو : رأيت غلام زيد ، ويقع فى موضع العمدة نحو : يعجبنى

فإنه عمدة الكلام ، وإنما حملوا النصب على الجر لأن حق الياء أن تكون للجر إذ علامته الأصلية الكسرة وهى بعض الياء .

واختص المثنى فى الرفع بالألف والمجموع فيه بالواو لأن المثنى أكثر دورانا فى الكلام من الجمع والألف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة إليها فجعلوا الخفيف فى الكثير والثقيل فى القليل ليكثر فى كلامهم مايستخفون ويقل ما يستثقلون قاله ابن إياز فى شرح الفصول . وحرك مابعد علامة التثنية المزيد لدفع توهم إضافة أو إفراد فراراً من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية فى ذلك ، وربما فتح مع الياء وضم مع الألف وفتح ماقبلها لأن الألف يكون قبلها إلا فتحة والياء محمولة عليها ، وضم ماقبل الواو وكسر ماقبل الياء فى الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج

---

قيام زيد ، وفى موضع الفضلة نحو : هذا ضارب عمرو ، وإنما كان النصب للفضلة لأن علامته الأصلية الفتحة وهى أخف الحركات والفضلة أكثر دورا فناسب أن يجعل لها النصب لخفة علامته ، والجر لما بينهما لأن علامته الأصلية الكسر وهى متوسطة بين الخفة والثقل ، فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر ملفوظ به أو مقدر ( قوله فإنه عمدة ) أى إعراب ما هو عمدة كالفاعل ( قوله بالنسبة إليها ) وكذا بالنسبة للياء لأن الياء أخف من الواو ( قوله وحرك ما بعد علامة التثنية ) ما نائب فاعل حرك وهى عبارة عن النون ( قوله المزيد لدفع توهم الخ ) برفع المزيد على أنه صفة لما ؛ أما توهم الإضافة ففى نحو : جاء خليلان موسى وعيسى ، إذ لولا النون لتوهمت الإضافة ، وأما توهم الإفراد ففى نحو : جاءنى هذان ، إذ لولا النون لتوهم الإفراد كذا مثل المرادى وليس بجيد لأن هذان ليس مثنى حقيقة فالأولى التمثيل بنحو : الخوزلان تثنية الخوزلى فى لغة ، وإلا فالكثير قلب الألف إذا كانت زائدة على ثلاث ياء ثم حمل مالم يوجد فيه هذا التوهم على ماوجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد ، وقوله لدفع الخ علة لقوله المزيد ، وقوله فرارا علة لقوله وحرك ( قوله بالحركة الأصلية ) يعنى أن أصل هذه النون أن تكون ساكنة لأنها حرف مبنى إلا أنها حركت لالتقاء الساكنين ، والأصل فى تحريك الساكن الكسر وكونها حركت لذلك لاينافى أنها حركت لكونها على حرف واحد ، وقوله فى ذلك : أى فى الفرار من التقاء الساكنين ( قوله وربما فتح ) أى مابعد علامة التثنية وهو النون ( قوله مع الياء ) هو لغة لبنى أسد كقوله * على أحوذيين استقلت عشية * الرواية بفتح النون ، وقيل لايختص فتح النون بمصاحبة الياء بل يكون معها ومع الألف فى لغة من يلزم المثنى الألف ويعربه بحركات مقدرة عليها كالمقصور كما قيد بذلك ابن عصفور ، لكن المصنف أطلق فى الأوضح ولا يخفى أن الشارح لم يتعرض للفتح مع الألف ، فقول المحشى إن ظاهر كلامه كالأوضح أن الفتح يجرى مع الألف إذا كانت علامة للرفع انتهى : أمر عجيب . بقى أنهم استشهدوا على الفتح مع الألف بقوله :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

ورووه هكذا ، ومنخرين بالياء ، وهو يدل على عدم اختصاص الفتح مع الألف بلغة من يلزمه الألف فتدبر ( قوله وضم مع الألف ) هو كما قال الشيبانى لغة لأنها شبهت بألف غضبان ، ومنه قوله :

يا أبتى أرقنى القذان فالنوم لا تألفه العينان

( قوله وفتح ما قبلها ) عطف على حرك لا فتح كما قد يتوهم ( قوله دليلا على شدة الامتزاج ) يقتضى بظاهره أن أصل الامتزاج حاصل مع غير الضم والكسر ، وقد يوجه ذلك بأن أصل الإعراب بالحركات ثم تفرع عليها الحروف المجانسة لها المأخوذ منها ، فإذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج فى الجملة ، فإذا

وليسلما من التغير والانقلاب، وحركت نون الجمع المزيدة أيضا لدفع توهم إضافة أو إفراد هربا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا فى اللفظ ، لأن قبلها فى الرفع واو قبلها ضمة وفى الجر والنصب ياء قبلها كسرة فلو ضمت أو كسرت لثقل اللفظ جدا وربما كسرت بعد الياء ضرورة ، وأعربا بالحروف طلبا للتناسب من حيث إنهما

---

كان قبلها ما يجانسها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتأمله كذا بخط شيخنا الغنيمى (قوله وليسلما) أى الواو والياء من التغيير عما هو المناسب لها ، وقوله والانقلاب من عطف الأخص على الأعم ، وذلك لأنه لو كسر ما قبل الواو لانقلبت ياء لأن كل واو وقعت ساكنة بعد كسرة تقلب ياء ، ولو ضم ما قبل الياء لانقلبت واوا لأن كل ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واوا (قوله وحركت نون الجمع المزيدة الخ) أما توهم الإضافة فى نحو: مررت ببنين كرام أو كرماء ، إذ لولا النون لتوهمت الإضافة ، وأما توهم الإفراد فى نحو : مررت بالمهتدين وبالقاضين وبالمتقين ، إذ لولا النون لتوهم الإفراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد ، وماذكره من أن النون فى المثنى والجمع زيدت لما ذكر هو ما اختاره ابن مالك . وأورد أنه لو اعتبر توهم الإفراد لامتنعت إضافة الجمع المنقوص المنصوب أو المجرور كرأيت قاضيك ومررت بقاضيك لا لتباسه بالمفرد . وأجيب بأن ماهنا يمكن رفع الالتباس فيه بالوقف على المضاف دون المضاف إليه لأنه يوقف عليه حينئذ برد النون ، ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير ، لأنه لو لم ترد النون لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتى وصله ووقفه على هذا التقدير .

والحاصل : أن سقوط النون الذى به الالتباس عارض يمكن زواله بالوقف ولا كذلك مانحن فيه على ذلك التقدير .

وقال سيبويه : النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه أى لفظا كالزيدين أو تقديرا كالأحمرين ، والحركة وإن كانت مقدرة على الحرف لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ، ثم إنه رجح جانب الحركة مع اللام فثبتت النون معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الإضافة فحذفت معها ، ولم يعكس لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهو قليل بل منعه بعضهم بغير الظرف. لايقال فى القول بأن الأحرف قائمة مقام الحركات جمع بين عوضين وهو غير جائز ؛ لأنا نقول الأحرف عوض عما فات من الإعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين معا (قوله هربا الخ) علة لقوله وحركت ، والتعبير هنا بهربا وفيما تقدم بفرارا الظاهر أنه تفنن كقوله هنا وحركة نوع الجمع ، وفيما تقدم وحرك مابعد علامة التثنية (قوله وفتحت تخفيفا فى اللفظ) علله بعضهم بطلب الفرق ثم قال وإنما لم يكتف بحركة ماقبل الياء فارقا لتخلفه فى نحو : المصطفين انتهى. وفيه نظر إذ لقائل أن يقول : هذا التخلف لايضر لحصول التمييز فى نحو : المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركة ماقبل الآخر لأن الألف فى نحو : المصطفى تحذف فى الجمع وتقلب ياء فى المثنى ففى الجمع يقال جاء المصطفون وفى المثنى المصطفيان كما سيأتى ، وحينئذ فيقال فى النصب والجر فى الجمع المصطفين بياء بين الفاء والنون ، وفى المثنى المصطفيين بياءين بينهما لأن ألف المثنى تقلب ياء فلا اشتباه فيهما على أنه إذا كان الفرق بحركة النون لتخلف الفرق بحركة ماقبل الآخر فى نحو: المصطفين ورد عليه حال إضافة المصطفين لسقوط النون الذى فرق بحركتها وكان يكفى أن يقال لم يكتف بما ذكر مبالغة فى الفرق (قوله لثقل اللفظ جدا) أى ثقلا بليغا فجدا منصوب على أنه مفعول مطلق (قوله ضرورة) أى وليس بلغة خلافا لابن مالك ، وذلك كقوله :

عرفنا جعفرا وبنى أبيه  وأنكرنا زعانف آخرين

كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما بزيادة عليه فالإعراب بالحروف فرع بالنسبة إلى الإعراب بالحركات ، ثم الاسم إذا ثنى وكان صحيحا أو معتلا جاريا مجراه أو منقوصا أو مهموزاً غير ممدود أو ممدوداً همزته أصلية لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ماقبلها ورد ياء المنقوص .

وأما المقصور فألفه إن كانت زائدة على ثلاثة أو بدلا عن ياء

---

( قوله ثم الاسم ) أى المتقدم المستوفى للشروط وقوله إذا ثنى أى أريد تثنيته ( قوله وكان صحيحا ) وهو ماليس آخره حرف علة كزيد ورجل هذا هو المصطلح عليه ، لكن عطف قوله أو مهموزا الخ يقتضى تخصيصه بغير المهموز ( قوله أو معتدلا جاريا مجراه ) وهو ماكان آخره واوا أو ياء قبلهما ساكن كظبى ودلو وعلى ومرمىّ ومغزو ( قوله أو منقوصا ) قيل : المراد به النقص اللغوى حتى يشمل أبوان ، وفيه نظر ظاهر لأن قوله بعد ذلك ورد ياء المنقوص يعين أن المراد به المنقوص اصطلاحا لكن يصير المعنى وردها إن كانت محذوفة كقاض منكرا وعلى العموم فشذ أبان وأخان .

وفى شرح الكافية لابن مالك : وإذا ثنى ماليس مقصورا ولا ممدودا رد إليه ماحذف منه إن كان يرد فى الإضافة وإلا فلا فيرد نحو : قاض وأب وأخ وحم وهن لااسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم وشذ فميان وفموان وقوله * يديان بيضاوان عند محكم * ضرورة انتهى :

وقيل : إنه على لغة من قال فى المفرد يدى كرحى كما جاء رحيان ودميان على لغة من قال دمى ( قوله أو مهموزا غير ممدود ) كرشأ ودخل فيه نحو : ماء فإن أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فلا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسى لعروض المد فيه إذ ألفه واو فى الأصل ( قوله أو ممدودا همزته أصلية ) كقراء ووضاء والقراء الناسك والوضاء الوضىء . وخرج ما إذا كانت الهمزة غير أصلية فإن كانت عوضا من ألف التأنيث كحمراء قلبت واوا لكونها زائدة محضة فهى بالإبدال الذى يناسب الحذف أولى من غيره ، وإنما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والواو من التقارب فى الثقل وحملا على النسب ، وإن كانت بدلا من أصل ككساء فإن أصله كساو قلبت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ترجح إقرار الهمزة على قلبها واوا نظرا للصورة الأصلية ، وإن كانت بدلا من حرف الإلحاق كعلباء وأصله علباى بياء زائدة للإلحاق بقرطاس ثم أبدلت الياء همزة ترجح الإعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح تشبيها بهمزة حمراء من جهة أن كلا بدل من حرف زائد غير أصلى ، وكل ذلك باعتبار الأصل المطرد ( قوله من غير تغيير الخ ) وشذ فى ألية وخصية أليان وخصيان والقياس أليتان وخصيتان . وقيل : هما تثنية ألى وخصى المذكرين وشذ قروان بقلب الهمزة الأصلية واوا ، وفى كلام بعضهم مايقتضى أنه لم يسمع ، وأما قولهم قائمان فى قائم وقائمة فلأن العلامة إنما لحقت قائما لأنه المغلب ( قوله وأما المقصور ) لم يأت لأما بمعادل والظاهر وإن كان مقصورا ( قوله فألفه إن كانت زائدة الخ ) أى بأن تكون رابعة كحبلى وملهى أو خامسة كمعطى أو سادسة كمستدعى فتقلب الألف ياء فتقول حبليان وملهيان ومعطيان ومستدعيان ، وشذ قولهم مذروان لطرفى الألية ، والأصل مذريان لأنه تثنية مذرى فى التقدير ، لكن علة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنى فلم تثبت ألف قط فى مفرده حتى تقلب وقهقران وخوزلان بالحذف ( قوله أو بدلا ) يعنى أو لم تكن زائدة لكن كانت بدلا عن ياء كفتى فترجع إلى أصلها فى التثنية قال الله تعالى — ودخل معه السجن فتيان — وشذ فى تثنية حمى بكسر الحاء المهملة حموان حكاه الفراء فإن ألفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان ، وقد يكون للألف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فإنها يائية فى لغة من قال رحيت ، وواوية فى لغة من قال

أو مجهولة الأصل أو أصلية وأميلت قلبت ياء وإلا فواو .

وحكمه إذا جمع كما إذا ثنى من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى إلا المقصور والمنقوص فإن آخرهما يحذف لالتقاء الساكنين، ثم يفتح ماقبل آخر المقصور دلالة على ماحذف ، ويضم ماقبل آخر المنقوص فى الرفع ويكسر فى غيره مناسبة للحرف .

---

رحوت ، فيجوز حيان ورحوان والياء أكثر ( قوله أو مجهولة الأصل أو أصلية وأميلت ) أى أو ثالثة مجهولة الأصل وأميلت أو ثالثة أصلية وأميلت ، فقوله وأميلت راجع للأصلية والمجهولة :

قال الرضى : وإن كانت الألف الثالثة أصلا غير منقلبة عن شىء كمتى وعلا وإذا أعلاما فإن الألف فى الأسماء العريقة البناء أصل ، أو كانت مجهولة الأصل وذلك بأن تقع فى متمكن الأصل ولم يعرف أصلها فإن سمع فيها الإمالة ولم يكن هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء وجب قلبها ياء، وإن لم يسمع فالواو أولى لأنه أكثر :

وقال بعضهم : بل الياء فى النوعين أولى سمعت الإمالة أولا لكونه أخف من الواو انتهى :

وصرح الدماميني برجوع القيد لهما لكنه لم يمثل للمجهولة الممالة فلينظر ( قوله وإلا فواو ) أى وإن لم يكن كذلك تقلب واوا وذلك بأن كانت ثالثة بدلا عن واو نحو: قفا وعصا ، فتقول قفوان وعصوان ، أو كانت مجهولة الأصل ولم تمل نحو : ددا وهو اللهو فإنه استعمل منقوصا كما فى الحديث « لست من الدد ولا الدد منى » ومتمما بالنون ددن ومقصورا فلا يدرى هل ألفه عن واو أو عن ياء ، لأن الألف فى الثلاثى المعرب لابد أن تكون عن أحدهما والثانى أكثر فتقول ددوان حملا على الأكثر ، أو كانت أصلية ولم تمل نحو : على وإذا ، إذا سمى بهما فتقول علوان وإذوان ، وهذا مذهب سيبويه ، وهناك أقوال أخر: منها أن الألف الأصلية والمجهولة تقلب ياء مطلقا ( قوله وحكمه ) أى حكم الإسم ( قوله من غير تغيير ) أى زائد على المثنى فلا يرد أن الممدود الذى همزته غير أصلية يغير ( قوله ولا يستثنى إلا المقصور والمنقوص ) قال فى التسهيل : إلا أن آخر المقصور والمنقوص يحذف فى جمع التذكير وتلى علامتاه فتحة المقصور مطلقا .

قال الدماميني : أى سواء كانت منقلبة عن أصل نحو : ملهى ، أو زائدة كألف أرطى وحبلى إذا سمى بهما وعلم من قوله فى جمع التذكير أن آخر المقصور والمنقوص لا يحذف فى جمع التأنيث . ووجه الفرق أن علامة جمع التذكير ثقيلة وهى الواو والياء فلا تجامع ياء المنقوص ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور ، وعلامة التثنية وعلامة جمع المؤنث خفيفة فجاز أن تجامعهن : أما علامة جمع تصحيح المؤنث فالألف مطلقا ولا حرف أخف منها، وأما علامة التثنية فألف رفعا والياء المفتوح ماقبلها جرّا ونصبا بخلاف ياء الجمع فإنها مكسور ماقبلها انتهى.

وقيل : إنما قلبت فى المثنى ولم تحذف مع التقاء الساكنين فيه لئلا يلتبس فى الرفع إذا أضيف بالمفرد نحو : جاءنى أعلى إخوتك ، بخلاف الجمع فإنك تقول أعلو إخوتك وأعليهم فلا يلتبس به ( قوله فإن آخرهما ) وهو الألف فى المقصور والياء فى المنقوص ( قوله يحذف لالتقاء الساكنين ) كما فى — وأنتم الأعلون — فى المقصور فإن أصله الأعليون تحركت الياء المبدلة من واو فى الأصل لأنه من العلو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ثم حذفت للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها، وهذا بخلاف المثنى من ذلك لاحذف فيه بل فيه قلب فى المقصور وزيادة ياء فى المنقوص إن كانت محذوفة نحو: قاض ( قوله ويضم ماقبل آخر المنقوص ) فتقول فى جمع القاضى مما ياؤه أصلية والداعى مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون ، والأصل فيه القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التى كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء

وقد ألحق بكل من المثنى والمجموع ألفاظ شابهتهما فى الدلالة على معناهما وإن لم تكن منهما لفقد مااعتبر فيهما من الشروط منها. فالملحق بالمثنى هنا أربعة ألفاظ :

لفظان بشرط ( و ) هما (كلا وكلتا ) ولا ينفكان عن الإضافة إلى ظاهر أو مضمر ، والشرط فى إلحاقهما كونهما ( مع المضمر ) فحينئذ يرفعان بالألف ويجران وينصبان بالياء (كالمثنى ) لأنهما فى الأغلب إذا أضيفا إلى ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تأكيدا له كجاء الزيدان كلاهما فجعلا موافقين لمتبوعهما فى الإعراب ، ثم اطرد ذلك فيما إذا أضيفا إلى ضمير متكلم أو مخاطب ، بخلاف ما إذا أضيفا إلى ظاهر

---

لوقوعها ساكنة إثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو ، وإن شئت قلت : استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله وإن لم تكن منهما) حال أى والحال أنهما لم تكن منهما (قوله منها) متعلق بفقد (قوله هنا ) أى فى هذا الكتاب ، وإنما قيد به لأن ما ألحق لا ينحصر فى الأربعة المذكورة بل منه ما سمى به كما سيأتى فى الشرح وغير ذلك ، فانظر النكت وغيرها وماذكره فى كلا وكلتا هو اللغة المشهورة ، وكنانة يعربونهما مضافين إلى المظهر أيضا إعراب المثنى ، ومن العرب من يلزمهما الألف فى الأحوال كلها أضيفا إلى مضمر أو مظهر نقله صاحب العبر ، قال الرضى : ولا أدرى ما صحته ( قوله وهما كلا وكلتا ) فيه تغيير لإعراب المتن فإن كلا وكلتا مبتدأ ومعطوف عليه والخبر كالمثنى ، وكذا جعله مع المضمر خبرا لكان المحذوفة مع اسمها وإنما هو حال من ضمير كلا وكلتا المستتر فى الخبر مع أن حذف كان هنا غير مشهور وتقدم ما فيه ، وألف كلا أصل إذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لأنه الغالب فى المتطرفة ولأنها أميلت ، وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فإن لامها عن واو مثل تجاه وبنت وأخت لا عن ياء كليان إذ لا ثانى له . وأما الإمالة فللكسرة أو للرجوع إلى الياء جرا ونصبا ، وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو ؟ وقال الجرمى : الألف لام والتاء للتأنيث فلو سمى به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمى. ويرد عليه أنه لا يعرف وزن فعتل وأن التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح . وقال أبو على : إنما أبدلوا لام كلتا لأنها وقعت قبل ألف التأنيث ، ولا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة إذا كانت ألفا ألا ترى أنهم قالوا أحد وإحدى . وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف فى غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذى علامة تأنيثه التاء ( قوله ولا ينفكان عن الإضافة الخ ) قال الرضى : واعلم أن كلا وكلتا لا يضافان إلا إلى المعارف كما يجىء فى بابه والمضاف إليه يجب أن يكون مثنى إما لفظا ومعنى نحو : كلا الرجلين ، أو معنى نحو : كلانا ولا يجوز تفريق المثنى إلا فى الشعر نحو : كلا زيد وعمرو ، وإلحاق التاء بكلا مضافا إلى المؤنث أفصح من تجريده نحو كلا المرأتين اهـ . وفى المغنى نحوه مع بسط .

ونقل فى المغنى أن ابن الأنبارى أجاز إضافة كلا إلى المفرد بشرط تكررها نحو : كلاى وكلاك مسنان . وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة نحو : كلا رجلين عندك محسنان ، فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوع يدها أى تاركة للغزل . وبه يعلم ما فى إطلاق الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالدلالة على اثنين ( قوله مع المضمر ) قال الرضى : وهو ثلاثة أشياء كلاهما وكلاكما وكلانا اهـ . وهو ظاهر كما فى المغنى أيضا فى امتناع كلاكم لأنه جمع ، اللهم إلا إذا تجوز به عن الاثنين ( قوله لأنهما فى الأغلب ) ومن غير الغالب أن تقول كلاهما جاءنى بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا ، وهل يقال إن من غير الأغلب أيضا زيد وعمرو كلاهما ( قوله ثم طرد ذلك فيما إذا أضيفا إلى ضمير متكلم أو مخاطب ) نحو : جئنا كلانا وجئتما كلاكما ، فإنهما والحال ماذكر وإن كانا تابعين

فإنهما لايجريان على المثنى أصلا فلذا لم يلحقا به ، وجعل إعرابهما بحركات مقدرة على الآخر كالمقصور نظرا إلى إفراد اللفظ كقوله تعالى — كلتا الجنتين آتت أكلها — .

ولما كان الإعراب بالحروف فرعا عن الإعراب بالحركات والإضافة إلى المضمر فرعا عن الإضافة إلى المظهر جعل الفرع للفرع والأصل للأصل :

ولفظان بلا شرط وإليهما أشار بقوله ( وكذا اثنان واثنتان مطلقا ) أى سواء أضيفا إلى ظاهر أو إلى مضمر أم لم يضافا ، لأن وضعهما وضع المثنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان إعرابه ( وإن ركبا ) مع العاشرة كجاءنى اثنا عشر واثنتا عشرة ، وكلامه يوهم جواز إضافتهما إلى كل مضمر ، وليس كذلك فإن إضافتهما إلى ضمير التثنية ممنوعة فلا يقال جاء الرجلان اثناهما أو المرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما ، لأن ضمير التثنية

---

للضمير وهو مثنى من حيث المعنى إلا أنه لا يسمى مثنى فى الاصطلاح لأن شرطه كما تقدم أن يكون مفرده معربا فلا يصح فى ذلك أن تكون كلا تابعة لإعراب ماقبلها إذ هو مبنى فقيل بالطرد هذا معنى كلامه ، وحينئذ فلا يخالف قول الرضى إنهما فى هذه الحالة جاريان على المثنى لأنه أراد بالمثنى ما دل على اثنين لا المثنى فى الاصطلاح .

قال شيخنا الغنيمى : لكن قضيته وقضية كلام الرضى أنه إذا أضيفا إلى ضمير المخاطب لا يكونان تابعين للمثنى المعرب : وأقول : قد صرحوا فى باب النداء أنه يقال ياتميم كلهم وكلكم ، ومثله ياغلاما زيد كلا كما أو كلاهما على الأصل ، وحينئذ ففى هذه الصورة قد تبع المثنى المعرب مع الإضافة إلى ضمير المخاطب ، اللهم إلا أن يقال إن ذلك عارض وخلاف الأصل فلم ينظر إليه ( قوله فإنهما لايجريان على المثنى أصلا ) قال الرضى : لا يقال جاءنى أخواك كلا أخويك اه ( قوله وكذا اثنان واثنتان ) أى ومثل المذكور من كلا وكلتا فى أنهما كالمثنى اثنان بالمثلثة للمذكرين والمذكر والمؤنث ، واثنتان بالمثلثة للمؤنثين ومثله ثنتان فى لغة تميم وهما من أسماء التثنية ، وقيل إنهما مثنيان حقيقة ( قوله مطلقا ) أى حال كون كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما قاله الشارح ( قوله إلى ظاهر ) أى غير مثنى .

قال فى التوضيح فى باب العدد : ولا يجمع بينهما أى بين الواحد والاثنين وبين المعدود ، لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين ، لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما انتهى . وقضية كلامه أنه إذا لم يكن رجلين معدودا بل كان المراد من اثنين شخصين مضافين إلى شخصين آخرين وهو المعبر عنهما برجلين جازت الإضافة لانتفاء إضافة الشيء إلى نفسه وهو ظاهر المعنى ، وكذلك فى إضافتهما إلى ضمير المثنى ويتعين ذلك فى الإضافة إلى المفرد : وهذا معنى قول بعضهم يؤخذ من كلام الأوضح أن محل الامتناع إذا أضيفا إلى المعدود ، وأما إذا أضيفا إلى صاحبه فلا منع نحو : جاء اثناهما أى غلاماهما ( قوله فيعربان إعرابه ) الفاء للسببية ، والمعنى لأن وضعها وضع المثنى فبسبب ذلك يعربان إعراب المثنى ، وليست هى الفاء التى ينصب المضارع بعدها إذا تقدم نفى كما يقع فى الوهم لفساده ( قوله وكلامه يوهم الخ ) يقال عليه هذا الإيهام بعينه لازم لك حيث أطلقت الإضافة إلى الظاهر ، وليس كذلك فإن إضافتهما إلى المثنى ممتنعة كما تقدم ( قوله فإن إضافتهما إلى ضمير التثنية ممتنعة ) قضية ذلك صحة إضافتهما إلى ضمير المفرد وإلى ضمير الجمع فيقال مثلا اثناه واثناهم ، وهو ظاهر إن كان المراد بالمضاف إليه غير المضاف ، وحينئذ فنقول وكذا القول فى الإضافة إلى ضمير التثنية فلا معنى لاستثنائه : والذى تحرر عندى فى تحرير المسألة ولم أره منقولا

نص فى الاثنين فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشىء إلى نفسه نبه عليه فى شرح اللمحة :

[ تنبيه ] لم يذكر فيما ألحق بالمثنى فى الإعراب ماسمى به منه كزيدان عاما فكان الأولى ذكره كما ذكر فيما ألحق بالجمع الآتى ماسمى به منه فيرفع بالألف ويجر وينصب بالياء ، ويجوز فيه أن يجرى مجرى سلمان فيعرب إعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله :

* ألا ياديار الحى بالسبعان *

(و) الملحق بالجمع المذكر السالم فى إعرابه أربعة أنواع :

أحدها أسماء جموع وهى ما لاواحد لها من لفظها فمنها ( أولو ) بمعنى أصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو نحو — ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى — ونحو — إن فى ذلك لعبرة لأولى الأبصار — ( وعشرون ) اسم جمع وليس مفرده عشرة وإلا جاز إطلاقه على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ، ووجب أن يقال عشرون بفتح العين والشين (وأخواته) وهى من ثلاثين إلى تسعين بإدخال الغاية (وعالمون) بفتح اللام اسم جمع لعالم لاجمعا له لاختصاصه لمن يعقل ، والعالم علم فيه

---

أنه إن أريد بالمضاف غير المضاف إليه صحت الإضافة مطلقا لافرق بين المثنى وغيره من ضميره وغيره ، وإن أريد بالمضاف والمضاف إليه شىء واحد امتنعت الإضافة مطلقا . أما المثنى فلما فيه من إضافة الشىء إلى نفسه ، وأما إلى غيره فلعدم التطابق واتحاد المضاف مع المضاف إليه كما هو الفرض شيخنا الغنيمى (قوله نص فى الاثنين فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشىء إلى نفسه) يؤخذ منه امتناع إضافتهما إلى ما دل على اثنين بالنص (قوله وكان الأولى ذكره كما ذكر الخ) قد يقال بل ذكره لأنه أراد بالمثنى ما سمى مثنى ولو فيما مضى فلا حاجة إلى ذكره فيما ألحق بالمثنى كذا قيل ، ولا يخفى أنه لا يدفع الأولوية الموجهة بالقياس على الجمع (قوله فيرفع بالألف الخ) هذا واضح إذا سمى بصورته حال الرفع ، فهل كذلك إذا سمى بصورته حال النصب أو الجر حتى يجوز حينئذ أن يرفع بالألف كلامهم يشمل ذلك ، ويؤيده أنهم إذا جوزوا مع التسمية بصورة المرفوع أن ينصب ويجر فكذا إذا سمى بغير المرفوع يجوز أن يرفع بالألف ، وهل يجوز أيضا مع التسمية بصورة المنصوب أن يعرب إعراب مالا ينصرف بأن يحول إلى صورة المرفوع ويعرب بالحركات على النون ، وفيه نظر ، والجواز بعيد (قوله فيعرب إعراب مالا ينصرف) قيده فى التسهيل بأن لايجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيبابان لم يجز إعرابه بالحركات (قوله وإذا دخل عليه أل) كذا فى التصريح ، وهل يؤخذ منه أنه إذا سمى به مقرونا بأل يمنع من الصرف لأن أل جزء كلمة محل نظر (قوله ألا ياديار الحى بالسبعان) صدر بيت عجزه :

* أمل عليها بالبلى الملوان * قاله تميم بن أبى مقبل ، والشاهد فى السبعان فإنه فى الأصل تثنية سبع فأجراه مجرى سلمان إذ لو أجراه مجرى التثنية لقال بالسبعين وهو اسم موضع (قوله وهى مالا واحد لها من لفظها) أى غالبا فلا يرد أن العالمين اسم جمع لعالم (قوله لا واحد له من لفظه) لأنه لم يأت أول فى المفرد بخلاف ذوو فإنه جمع ذو حقيقة (قوله بفتح العين والشين) فإن قيل : إن شين عشرة ساكنة فى لغة الحجاز وتكسر فى لغة تميم أو تفتح . قلت : هذا فى التركيب ، نحو : اثنتا عشرة عينا قرئ بالسكون والكسر ، وأما فى غير التركيب فمفتوح الشين والعين كما ذكره الشارح فالقياس فى جمعه كذلك (قوله لاختصاصه بمن يعقل) منع بعضهم ذلك ، ونقل عن الراغب أنه يشمل غيرهم أيضا وإنما غلبوا فى جمعهم بالواو والنون لشرفهم ، ويؤيده ما سلف أن كون العقل لبعض المجموع كاف ، وبتقدير الاختصاص فهو جمع لعالم مرادا به العاقل ، وعلى التقديرين لايكون

ولى غيره ، والجمع لا يكون أخص من مفرده ، ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والبادين والأعراب خاص بالبادين ، هذا قول ابن مالك ومن تبعه . وعلى ماقال غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط لأن عالم اسم جنس وليس بعلم ولا صفة .

( و ) الثانى جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها ( أهاون ) جمع أهل ( ووابلون ) جمع وابل وهو المطر الغزير فإنهما ليسا علمين ولا صفتين .

( و ) الثالث جموع تكسير وهى مالم يسلم فيها بناء واحدها منها ( أرضون ) بفتح الراء جمع أرض بسكونها ، وجمع هذا الجمع لأنه ربما يورد فى مقام الاستعظام كقوله :

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى ... سدوس خطيب فوق أعـواد منبر

( وسنون ) بكسر السين جمع سنة بفتحها ولامها واو أوهاء لقولهم فى الجمع سنوات أو سنهات

---

الجمع أخص من مفرده بل إما مساو أو أوسع دائرة لأن عمومه شمولى وعموم المفرد بدلى ، لكن هذا لايقتضى كونه جمعا حقيقة وإن وقع ذلك فى شرح التوضيح ؛ لأن المفرد ليس علما ولا صفة بل اسم جنس فهـو من الجموع التى لم تستوف الشروط كما قاله الشارح إلا أن يقال إنه اسم جرى مجرى الصفة فيكون جمعا مستوفيا للشروط ، لكن بملاحظة أن الذى جمع إنما هو المراد به العاقل أو إنه المغلب إذ الصفة لا بد أن تكون للعاقل كما لا يخفى .

هذا وقال بعضهم : الجمع قد يكون أخص من المفرد إذ قائمون أخص من قائم ، إذ قائم يطلق على غير العاقل بحسب مفهومه ( قوله أبى سيبويه ) أى امتنع ( قوله يعم الحاضرين والبادين ) الحاضرون سكان الحاضرة وهى المدن والقرى والريف وهى أرض فيها زرع وخصب ، والبادون سكان البادية وهى خلاف الحاضرة ( قوله والأعراب خاص بالبادين ) إن كان المراد البادين من العرب فالأمر ظاهر ، وإن كان المراد أن الأعراب خاص بالبادين سواء كانوا من العرب أو العجم كما قيل به فيكون بين الأعراب والعرب عموم وخصوص من وجه ( قوله يكون جمع تصحيح الخ ) وذلك بأحد الطريقين المتقدمين إما منع اختصاص الجمع بالعقلاء وسوغه التغليب أو ادعاء أن المراد بالمفرد العقلاء فقط فتدبر ( قوله ليسا علمين ولا صفتين ) اعترض بأن الأول صفة لقولهم : الحمد لله أهل الحمد ، وأجيب بأن الكلام فى الأهل بمعنى ذى القرابة لا بمعنى المستحق للشىء ، ولو سلم أن الكلام فيه فهو لايقبل التاء المقصود بها التأنيث ولا يدل على التفضيل ( قوله وهى مالم يسلم فيها بناء واحدها ) أى لغير إعلال فلا نقض بنحو : الأعلون من جمع التصحيح المتغير للإعلال ، والمراد عدم السلامة إما لفظا أو تقديرا ليدخل نحو : صنوان جمع صنو مما تغير تقديرا بأن تقدر حركة صنو وسكونه مثلهما فى سلم ، وحركة صنوان وسكونه مثلهما فى غلمان ، وأما دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع التصحيح فتحكم إلا أن يفرق بأن تلك زائدة على حقيقة الجمع لمعنى بخلافها فى التكسير ، والقول بأن نحو : صنوان جمع تصحيح ، لكن ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف لتخلف ذلك فيما لم يستوف الشروط لايخفى مافيه ( قوله منها أرضون ) اعلم أن أرضون مما شذ من باب سنين لأن مفرده أرض وهى لفظ ثلاثى لم يحذف منه شىء فكان ينبغى تأخير أرضين عن سنين ، وذكره مع بنين لينبه على شذوذهما ( قوله بفتح الراء ) إنما فتحت لأنه ناب عن أرضات .

قال المصنف : ويجوز إسكانها فى الشعر ، وعبارة الدماميني : وحكى إسكانها ، وإنما كان الأصل أرضات لأن الأرض مؤنثة نحو قوله تعالى — إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده — وقولهم فى تصغيرها أريضة ( قوله ولامها واو أو هاء ) أوفيه للشك العارض من الجمع ومن مجىء الفعل على ماذكر ( قوله لقولهم فى الجمع الخ )

ولمجيء الفعل على سانيت وسانهت ، وأصل سانيت سانوت فقلبت الواو ياء لتجاوزها متطرفة ثلاثة أحرف (وبابه) وهو كل ماكان جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو : تمرة ، لعدم الحذف ونحو : عدة وزنة ، لأن المحذوف الفاء ، ونحو : يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ، ونحو : اسم وبنت ، لأن العوض غير الهاء ،

---

أى لأن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها . واعترض بأن فيه دورا لأن الجمع فرع الإفراد ، وقد توقف العلم بأصالة ذلك الحرف فى المفرد على أصالته فى الجمع ، وأجيب بمنع الدور لأن توقف الفرعية على ماذكر توقف وجود لاتوقف علم ، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لاتوقف وجود ، فلم تتحد جهة توقف (قوله ولمجيء الفعل الخ) أى والفعل المسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب يرد الأشياء إلى أصولها ، وإنما حذفوا الواو والهاء وعوضوا عنه التاء فى محل المعوض منه على القياس كراهة تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها . وقد يقال لادلالة فى الجمع مجيء الفعل على ماذكر على تعيين أحدهما كما هو المشهور لجواز أن يكون له أصلان باعتبارهما اختلاف الجمع ومجيء الفعل على ماذكر (قوله جمعا لثلاثى) عبارة ابن الناظم ثلاثى فى الأصل ، وفى بعض النسخ ثلاثى الأصول ، وقضيتها أن منه مزيد الثلاثى لأنه لم يتعرض لسلب الزيادة .

وحاصل ماذكره من هذا النوع الذى هو محذوف اللام ثلاثة أنواع : مفتوح الفاء كسنة فتكسر فى الجمع وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالضم ، ومكسورها كعضة فتسلم فى جمعه غالبا وقد تضم نقله الصاغانى فى عزين ومضمومها كثبة فيجوز فى الجمع ضمها وكسرها (قوله ولم يكسر) أى تكسيرا يعرب فيه بالحركات فلا ينافى قوله أولا والثالث جموع تكسير (قوله كعزة) بكسر العين المهملة وفتح الزاى الفرقة من الناس ، وأصلها عزى فالهاء عوض من الياء التى هى لامها ، وتجمع على عزى وعزين ، والعزين الفرق من الناس المختلفة ، لأن كل فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى إليه الأخرى (قوله وعضة) أصله عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان ، وفى الحديث «لايعضه بعضكم بعضا» فلامها هاء ، وقيل أصلها عضو من قولهم عضيته تعضية إذا فرقته فلامها واو ، ويدل للأول تصغيرها على عضية ، والثانى جمعها على عضوات ، لأن كلا من التصغير والجمع يرد الشيء إلى أصله (قوله بخلاف تمرة) أى وبخلاف الرباعى (قوله ونحو عدة وزنة) أى من كل ماكانت الهاء فيه عوضا عن الفاء وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الفاء فنقلت إلى مابعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء ، وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولدة وهى المساوى فى السن ، ومحل ماذكر إذا لم يكونا علمين لمذكر ، فإن كانا علمين له جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون ؛ وهذا بخلاف شفة وشاة إذا جعلا علمين فلا يجمعان هذا الجمع لما شرطه بعضهم من كون الكلمة لاتكسر لها قبل العلمية كما صرح به الدمامينى ، وكان ينبغى للشارح أن يذكر محذوف العين فى المحترز عنه (قوله ونحو يد ودم) أى مما حذفت لامه ولم يعوض منها شيء وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم . وذهب الكوفيون إلى فتح الدال ، والمبرد إلى فتح الميم (قوله وشذ أبون) أى لعدم التعويض ولو قال فشذ بالفاء لكان أولى ، وكأبين ما جمع بالواو والنون من الأسماء الستة على مامر (قوله لأن العوض غير الهاء) وهو همزة الوصل فى اسم وتاء التأنيث فى بنت ، والفرق بين التاء والهاء أن تاء التأنيث لاتبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة ، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة ، وقيل إن التاء فى بنت وأخت ليست للتأنيث لأن ماقبلها ساكن صحيح والصيغة كلها للتأنيث وقيل للإلحاق بجذع أو للثنائى بالثلاثى ولو سمى بأخت وبنت مذكر لم يجمعا هذا الجمع خلافا للفراء

ونحو : شاة وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه (وبنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى التثنية ابنان ، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة .

(و) الرابع ماسمى به منه أو مما ألحق به فمنه (عليون) اسم لأعلى الجنة ، وهو فى الأصل جمع علىّ بكسر

---

فإنه أجاز حذف التاء وجمعهما بالواو والنون (قوله ونحو: شاة وشفة) أصل شاة شوهة بسكون الواو فلما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها هاء التأنيث ، وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهى الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث . والدليل على أن اللام هاء التصغير والتكسير وإنما لم يجمعا بالحروف لأن العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما ، وشذ نحو ظبين جمع ظبية مع أنهم كسروها على ظباء ولام ظبية المحذوفة واو . قالوا : ظبوته إذا أصبته بالظبة وهى طرف السيف (قوله وبنون) لم يذكر الشارح غرض المصنف من هذه الكلمة وهى ليست من الأنواع الأربعة ، ولعله قصد بها الإشارة إلى أنها خالفت باب سنين ، ولو جعلها الشارح مما خرج بقيد هاء التأنيث وقال بعد اسم وشذ بنوجاد (قوله لعلة تصريفية الخ) قيل هى خفة التثنية وثقل الجمع :

وقال الشهاب القاسمى فى شرحه : وبنون جمع ابن وقياسه ابنون ، لكنه جمع على أصل ابن وهو بنو بحذف اللام نسيا منسيا فى الجمع كما حذفت فى الواحد ، وإن جاءت تثنيته على القياس حيث قيل ابنان كأنهم أرادوا أن ينبهوا على أن الفاء فى الأصل مفتوحة انتهى . وهو مأخوذ من كلام الدمامينى فى شرح التسهيل .

وكتب شيخنا الغنيمى : قد يقال ولم أره منقولا : إن صورة المعوض عنه وهو الواو موجودة فى الجمع ولا كذلك فى التثنية ، أو يقال لم تحذف فى التثنية ويقال بنان لوجود اللبس بالبنان وهى الأصابع انتهى :

وكتب شيخنا عبد الله الدنوشرى بهامش نسخته [ شرح التوضيح ] مانصه : وذلك لأن ابنا أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو لعلة والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة ، وأما فى التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هنالك ما يقتضى حذفها لأنها متحركة بالفتح والفتح خفيف ، وقد حذفت أوّلا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض ، والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكون مابعدها ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون (قوله فمنه عليون) أى مما سمى بالملحق ، وانظر حكمة التمثيل به دون أن يمثل بما سمى به من الجمع (قوله اسم لأعلى الجنة) استدل على ذلك فى التصريح بقوله تعالى — إن كتاب الأبرار لفى عليين — وفيه أن بقية الآية تدل على أن عليين اسم للكتاب المرقوم إلا أن يصار إلى إضمار ، والتقدير محل كتاب وفى الرضى : وهو اسم لديوان الخير على مافسره الله تعالى فى قوله — كتاب مرقوم يشهده المقربون — فعلى هذا ليس فيه شذوذ لأنه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب إلى علية وهى الغرفة ، والقياس أن يقال فى المنسوب إليها علىّ ككرسى فى المنسوب إلى كرسى ، وإن كان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب إليها بمعنى الأماكن المرتفعة على أن معنى قوله — كتاب مرقوم — مواضع كتاب مرقوم ، فهو شاذ لعدم العقل (قوله جمع علىّ) لم يستوف الشروط فهو ملحق بالجمع قبل أن يجعل علما .

فإن قيل : ماسند الشارح فى أن المصنف أراد عليون المسمى به إذ يحتمل أنه من جموع التصحيح التى لم تستوف الشروط لأنه مفرد ليس بعلم ولا صفة ؟

قلت : لو أراد ذلك ذكره مع أهلين ولم يفصل بينهما بسنون وبابه ، ومعلوم أنه ليس من باب سنين لعدم

العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو (وشبهه) مما سمى به كزيدون علما ، فهـذا وماقبله من الأنواع (كالجمع) المذكر السالم فى إعرابه بالحروف ، ويجوز فى هذا أن يجرى مجرى غسلين فى لزوم الياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة إن لم يكن أعجميا فإن كان كقنسرين امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لاينصرف .

وما تقدم من أن المثنى والجمع معربان بالحروف هو المشهور من أربعة مذاهب فيهما وكلها مشكلة . ومذهب الخليل وسيبويه أن هذه الأحرف محل للإعراب كالدال من زيد والحركات مقدرة فيها ، واختاره الأعلم وهو أقوى المذاهب ومع ذلك فقد ردّ بما هو مذكور مع جوابه فى المطولات : وذهب الزجاج إلى أنهما مبنيان لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر ، وليس الاختلاف إعرابا عنده بل كل واحدة صيغة مستأنفة كماقيل

---

تغيير واحده (قوله وشبهه) معطوف على الأوّل وهو قوله أولو والضمير يرجع للجمع ، وهل يصح أن يرجع الضمير إلى عليين مع العطف عليه أو على أو لو تأمل (قوله فهذا وما قبله الخ) إشارة إلى أن قوله كالجمع خبر عن قوله أولو وما عطف (قوله ويجوز فى هذا أن يجرى مجرى غسلين) أى يجوز فى هذا النوع الرابع أن يجرى مجرى غسلين . والغسلين : هو ما يسيل من جلود أهل النار وصديدهم ، وبعضهم يطرد هذه اللغة فى الجمع نفسه كالملحق به ، والشرط فى الإجزاء المذكور أن لايتجاوز سبعة أحرف كاشهيبابين ، فإن تجاوزها أعرب بالحروف (قوله من أربعة مذاهب الخ) فالأول إعرابها بالحروف . ومما استشكل به أن أصل الإعراب بالحركة فيمكن تقديرها من غير خروج عن الأصل . الثانى أن الإعراب مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو رأى الأخفش ، ومن جملة مارد به أنه تقدير فى غير الآخر والإعراب لا يكون إلا آخرا ، وبأنه لم يحتج إلى تغييرهما كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب والمقدر قبل ياء المتكلم . الثالث : أن الحروف دلائل الإعراب بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب ، وبه فسر أبو على مذهب الأخفش . واستشكل بأنه يؤدى إلى أن تكون الكلمة معربة ليس لها حرف إعراب وذلك غير موجود فى الأسماء . الرابع : أن الإعراب ببقاء الألف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا ، وعليه المازنى وطائفة ، وهو مبنى على أن الإعراب معنوى .

قال ابن عصفور : كأن الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون فلما دخل العامل لم يحدث شيئا فكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عامل النصب والجر قلب الألف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب ولا إعراب ظاهر ولا مقدر . ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر إذ ليس فى المعربات ماترك العلامة له علامة . وبهذا التقرير تعلم أن قول الشارح : ومذهب الخليل وسيبويه الخ خارج عن المذاهب الأربعة خلافا لمن خلط وخبط قاله شيخنا (قوله فقد رد بما هو مذكور الخ) قال الرضى : وفهم الإعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول . ورده ابن مالك أيضا بلزوم ظهور النصب فى الياء وبلزوم تثنيته المنصوب والمجرور بألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها ؛ وأجاب أبو حيان عن الأول بأنهم لما حملوا النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل . وعن الثانى بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى المذكور وغيره وإن كان القياس ماذكر من القلب ولذلك لاحظه من العرب من يجرى المثنى بالألف مطلقا انتهى . وأجيب أيضا بأنه ليس للمقدر حكم الملفوظ . وأوردوا على جواب أبى حيان الأوّل أن الكلام على تقدير الإعراب بالحركات مقدرة ولاحمل على ذلك التقدير لأن النصب بفتحة مقدرة على الياء والجر بكسرة مقدرة على الياء فما معنى ذلك الجواب ؟ ويمكن أن يجاب بأن المراد بأنهم قلبوا الألف ياء

فى هذان واللذان عند غيره ، ورده الرضى . ومن العرب من يلزم المثنى الألف مطلقا ويعربه بحركات مقدرة على الألف كالمقصور ، ومنهم من يلزمه الألف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون إجراء له مجرى المفرد.

( و ) إلا ( أولات ) بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناها ، وهو ذات ونظيره ألو فى كونه اسم جمع إلا أن ألو مختص بالعاقل ولم يذكر هنا مما حمل على جمع المؤنث السالم غيره ، ومثله ما سمى به منه كأذرعات وعرفات

---

فى حالة الجر وإن يكن إعرابا لبقاء صورة الكلمة فى أحوالها، ولما كانت الياء أنسب بحالة الجر لمناسبتها الكسرة التى هى الجر حملوا النصب على الجر لمناسبته فى أن كلا فضلة ،ولما حملوه عليه ناسب أن يوافقه فى تقدير إعرابه وأن تقلب ياء موافقة بين المحمول والمحمول عليه ( قوله ورده الرضى ) بأنه لم يحذف المعطوف فى خمسة عشر بل حذف حرف العطف فبنى . أما المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف من حرف العطف لو سلم أنه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف :

فإن قال : بل المفرد الذى لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين أو الأشياء ، وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة ، وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو :

قلنا : بل أهدر معنى العطف لو سلمنا أن أصله كان كذلك وجعل المفرد فى المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا إلا أن كلا لما لم تقع على المفرد لم تحتج إلى علامة المثنى لعدم اللبس بخلاف زيد ، وكذا جعل المفرد فى الجمع واقعا على أشياء كلفظ كل إلا أن كل لم يحتج إلى علامة الجمع إذ لا تلتبس بالمفرد لأنها لم توضع له ، وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذى أجزاء متضمنا لواو العطف وإلا وجب بناء ألفاظ العدد كخمسة ونحو : كل ورجال ، بل إذن لم توضع كلمة واحدة للمجموع ، ويبطل مذهب الزجاج إعراب نحو : مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ماذكر فيهما انتهى ملخصا (قوله كالمقصور) وأما نونه فى هذه الحالة فظاهر كلامه أنها مكسورة : وقال ابن عصفور: بجواز فتحها على هذه اللغة (قوله ويعربه بحركات ظاهرة الخ) حكى الشيبانى هذان خليلان ( قوله وإلا أولات ) قيل : إنما قدمه مع كونه ملحقا لعله لنطقهم بإعرابه كذلك ، ولا يخفى ما فيه إذ فى جمع المذكر السالم نطق بكثير من الملحقات ومع ذلك أخرها إلا أن يقال هذا أمر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغى نقضه .

وقال بعض الأفاضل : إنما قدمه ليتصل بالملحقات قبله وإن لم يكن من جنسها. ويمكن أن يقال إنما قدمه على قوله وما جمع لئلا يقع فى الوهم أن قوله وما جمع الخ عطف على مدخول الكاف فى قوله كالجمع فيتوهم أنه من الملحق بجمع المذكر ، وأن قوله فينصب بالكسرة يختص بأولات :

قال شيخنا : وأصل أولات أوليات بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين ووزنه فعلت وهو كذو يلزم الإضافة إلى اسم جنس ظاهر ( قوله ولم يذكر الخ ) أى بناء على مافى بعض النسخ والذى فى غالبها ذكر ، وما سمى به منهما أى من أولات ، وما جمع بألف وتاء مزيدتين ( قوله كأذرعات وعرفات ) قيل فى التمثيل بذلك نظر إذ لا واحد لكل منهما فإنه لم يوجد أذرعة وعرفة ، وقول الناس عرفة شبيه بمولد وليس بعربى محض كما فى الصحاح عن الفراء . ويجاب بأن مافى الصحاح عجيب فقد ثبت فى الحديث «الحج عرفة، وعرفة كلها موقف» لكنه يبقى النظر بالنسبة لأذرعات. ويمكن الجواب على بعد بأن الضمير فى قول الشارح منه راجع إلى مافى قوله مما حمل عليه ، أو راجع إلى جمع المؤنث السالم بناء على أنه علم ، أو كالعلم

بالتنوين فيهما ، وبعضهم يحذفه مراعاة للعلمية والتأنيث ، وبعضهم يعرب هذا النوع إعراب ما لاينصرف مراعاة للتسمية ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قول امرىء القيس .. تنورتها من أذرعات وأهلها
( وما جمع بألف وتاء مزيدتين ) على مفرده وعدل عن تعبير غالبهم بجمع المؤنث السالم وإن كان جريا على الغالب كما قال الخبيصى إلى ماقاله تبعا لأبى حيان ليشمل ماكان مفرده مذكرا كحمامات وماسلم فيه بناء الواحد كما ذكر وما تغير فيه ذلك كسجدات ، لكن يرد عليه أن الذى جمع بألف وتاء مزيدتين هو المفرد وهو لاينصب بالكسرة. ويجاب بما قاله ابن الصائغ أن الذى جمع بهما معناه الذى وقع عليه مايجمع بهما وهو المجموع بهما

---

على ماأعرب بالإعراب المخصوص وإن لم يكن جمعا ويكون فى الكلام شبه استخدام . وقد يقال إنه مثال لغير أولات ، وجملة ومثله ماسمى به منه معترضة والضمير للجمع غاية الأمر أنه لم يمثل له لظهوره ( قوله بالتنوين فيهما) وهو للمقابلة فلا يرد أن حقهما منع الصرف ( قوله مراعاة للعلمية والتأنيث )أى مع إعرابه بماكان يعرب به قبل التسمية ففى ذلك مراعاة الجمع فى الإعراب وما لاينصرف فى حذف التنوين وإن لم يكن لاصرف لكونه مشبها له فى الصورة .

قال الأشمونى فى [ شرح التوضيح ] : وتكون الكسرة فى حال الجر نائبة عن الفتحة لأنه عند هؤلاء غير منصرف للعلمية والتأنيث انتهى : وقضية ذلك أنه لو سمى به مذكر كان مصروفا ، ووجهه أن التأنيث اللفظى هنا غير معتبر لأنهم صرحوا بأن مثل هذه التاء ليست للتأنيث، وبأن تاء التأنيث التى تمنع الصرف هى التى تقلب فى الوقف هاء ، فما اقتضاه كلام ابن عقيل فى [ شرح التسهيل ] من أنه لافرق حيث مثل له بهندات علم رجل أو امرأة محل نظر إلا على قول غير الجمهور إنها كهاء التأنيث ( قوله تنورتها من أذرعات وأهلها ) صدر بيت لامرئ القيس الكندى فى محبوبته عجزه : بيثرب أدنى دارها نظر عالى : ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبى ، وأدنى أقرب إلى الأرض وهو مبتدأ خبره نظر : أى منظور أو ذو نظر :

قال شيخنا عبد الله الدنوشرى : المراد المكان الذى يقرب من دارها صاحب نظر عالى : أى الرائى إذا أراد أن ينظر إلى دارها فلا بد أن ينظر فى محل عال فكيف بمن هو بأذرعات ، فالإخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر عال ( قوله بألف وتاء مزيدتين على مفرده ) أى بأن لايكونا فى المفرد أصلا أو يكونا ، لكن لايقابلان بالفاء والعين واللام كفاطمة وبنت وأخت كما نبه عليه الدمامينى فى [ شرح لامية العجم ] ردا على الصفدى ، وإنما وجبت له علامتان ليكونا كزيادتى جمع المذكر ، وخصت الزيادة بالألف والتاء لأنه عرض فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقى ، وكل واحد من الحرفين يدل على كل من المعنيين كرجال وسلمى والحمالة وضاربة .

لكن قال الراعى فى [ شرح الألفية ] : دلالة الألف والتاء على التأنيث مسلمة دون الجمعية ، وإنما تفهم الجمعية من أبنية الجموع ( قوله وإن كان جريا على الغالب ) وقد يقال إنه صار فى الاصطلاح اسما لما جمع بألف وتاء مزيدتين ، ومع ذلك فتعبير المصنف أولى لأنه لاإبهام فيه ( قوله كحمامات ) لو قال طاحات كان أولى، وجمع حمام على حمامات غير مطرد على ماسيأتى ( قوله كما ذكر ) أى فى قوله - خلق الله السموات - وهذا بناء على أن ذكر بصيغة الماضى المبنى للمعلوم ، فإن كان بصيغة المبنى للمجهول فالمراد كما ذكر فى قول الشارح حمام وحمامات ( قوله كسجدات ) بفتح الجيم جمع سجدة بسكونها كحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات ، ألا ترى أن الألف قلبت ياء والهمزة قلبت واوا وكغرفة وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرة وسدرات بكسر الدال

فهو المفرد بوصف ضم غيره إليه لا المفرد قبل ضم غيره إليه ، واشترط كغيره أن تكون الألف والتاء مزيدتين احترازا عن نحو : قضاة وأبيات إذ الألف فى الأول والتاء فى الثانى أصليتان .

قال جدى رحمه الله تعالى فى شرحه على الآجرومية : ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأن ذلك غير داخل تحت قولنا ماجمع بألف وتاء إذ المتبادر من ذلك أن تكون الألف والتاء مستحدثتين لأجل الجمع ، ولهذا اقتصر ابن مالك على قوله « ومابتا وألف قد جمعا » والذى يجمع بألف وتاء قياسا مطردا خمسة أنواع : ذو التاء مطلقا ، وعلم المؤنث كذلك إلا ما استثنى منهما ، وصفة مذكر لايعقل

---

وفتحها ( قوله فهو المفرد الخ ) أنت خبير بأن المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب هذا الإعراب ، بل المعرب هذا الإعراب مجموع المضموم والمضموم إليه ، فالأولى الجواب بأن المراد الجمع الذى جمع بهما أى الذى آلة جمعيته إلحاقهما ( قوله ضم غيره ) وهو الألف والتاء ( قوله لاالمفرد قبل ضم غيره ) إذ لايصدق عليه ، والحال ماذكر أنه جمع بهما بخلافه مع اعتبار الضم إليه ، ومآله أن الذى يعرب هذا الإعراب هو المسمى بالجمع بهما يعنى مايطلق عليه ذلك تأمل ( قوله أصليتان ) وهى الياء فى الأول والواو فى الثانى لانقلاب ألف قضاة وعزاة عن أصل ، فإن أصلهما قضية وغزوة بفتح القاف والغين كساحر وسحرة فضموها بعد قلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فرقا بينها وبين المفرد كفتاة ، وإنما قدروا كذلك لأنهم لم يروا جمعا على هذا الوزن فى الصحيح والمعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح ، وهذا عند غير ابن مالك ، وأما هو فقال : إن فاعل المعتل اللام يجمع على فعلة ( قوله قال جدى الخ ) أى تبعا لغيره من شراح الألفية وغيرها ، وهو مبنى على أن الباء صلة جمع وذلك لأنه يؤخذ من باء الآلة المتعلقة بجمع زيادة الألف والتاء فلا حاجة للتقييد بزيادتهما ، وما هنا تبعا للتسهيل مبنى على أن الباء للملابسة وهى مع مجرورها فى موضع الحال من فاعل جمع : أى ماجمع ملتبسا بذلك فقيد مزيدتين لابد منه فكلا الأمرين صحيح . وينقدح من هذا أن تحقق الاحتراز يتوقف على تلك الزيادة ، لأن خروج المحترز عنه بدونها مبنى على أمر غير متعين لاحتمال غيره ، على أنه قد يمنع أن المخرجات لم يدل على جمعيتها بالألف والتاء وأصالة أحدهما لاتنافى ذلك ( قوله لأن ذلك ) أى قضاة وأبيات ( قوله قياسا مطردا ) أى جمعا مقيسا أو ذا قياس وقوله مطردا وصف مفيد للتأكيد ( قوله خمسة أنواع ) أى وما سواها مقصور على السماع ، وذلك كأرضات وسجلات وحمامات وسرادقات وهو ما قاله ابن مالك . وقضية كلام الجامع أنه مطرد فيما لم يكسر من نحو : سرادق وحمام ، وهو ما نقله الرضى عن الفراء فى كل خماسى أصلى الحروف لاستكراه تكسيره ( قوله ذو التاء مطلقا ) أى تاء التأنيث المبدلة فى الوقف هاء كثمرة ، والساكن ما قبلها كبنت وأخت وكذا كيت وذيت لو سمى بهما ولو مذكرا ، وشمل قوله مطلقا العلم واسم الجنس والمداول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة كنسابات ( قوله وعلم المؤنث كذلك ) أى مطلقا سواء كانت العلامة ظاهرة كعزة وسلمى وخنساء أومقدرة كزينب وهند ، وسواء كان لعاقل أو غيره ، وقول ابن أبى الربيع : شرطه أن يكون لعاقل لايعرف لغيره ( قوله إلا ما استثنى منهما ) أما الأول فاستثنى منه المرادى شفة وشاة وأمة وامرأة ومرآة وقلة فى النداء فلايجمع هذا الجمع استغناء بتكسيرها ونازعه الدمامينى فنقل ما يصرح بجمع شفة على شفهات لا شفات برد ماذهب فى الواحد كما فى فعل فى التكسير . وفى الصحاح أن الناقص من شفة الواو لأنه يقال شفوات ، وحكى فى المحكم لجمع أمة أمثلة منها أموات . وأما الثانى فيستثنى منه ما تقدم إذا كانت أعلاما ، وباب قطام فى لغة أهل الحجاز ( قوله وصفة مذكر لا يعقل ) كجبال راسيات وأيام معدودات فلا حاجة لقول أبى البقاء إنه أجرى معدودات على لفظ أيام وقابل الجمع بالجمع

ومصغره ، واسم جنس مؤنث بالألف إلا ما استثنى منه ، وتحذف له التاء فإن كان قبلها ألف أو همزة فكالتثنية ، وتجمع حروف المعجم فما كان فيه ألف جاز قصره ومده بالإجماع فينصب بالكسرة وجوبا حملا للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم ، وقضية إطلاقه أنه ينصب بها وإن كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب البصريين ، وذهب بعض النحاة إلى أن محذوف اللام إذا لم ترد إليه لامه فى حال الجمع يكون نصبه بالفتحة. وفى التسهيل أن ذلك لغة ، وجرى عليه فى الأوضح وسكت عن رفعه وجره لمجيئهما على الأصل ، وحينئذ يعلم استواء جره ونصبه

---

مجازا ، والأصل معدودة كما قال سبحانه — إلا أياما معدودة — أو جاء الجمع على معنى ساعات الأيام لأن الأيام تشتمل على الساعات لأنه بناء على أن معدودات واحدها معدودة ، واليوم الذى هو واحد الأيام لا يوصف بمعدودة . وأنت قد علمت أن واحد معدودات معدود ، وأن صفة مالا يعقل يجمع بالألف والتاء بخلاف صفة المؤنث كحائض والعاقل كعالم ، نعم إن كانت صفة المؤنث خماسية الأصول جمعت هذا الجمع كما فى نص الرضى ( قوله ومصغره ) أى مصغر المذكر الذى لا يعقل نحو : فليسات ودريهمات ودنينيرات ، وخرج بذلك مصغر المؤنث أرينب وخنيصر تصغير أرنب وخنصر وهما مؤنثان ( قوله واسم جنس مؤنث بالألف ) أى المقصورة أو الممدودة اسما أو صفة ، وخرج باسم جنس العلم كموسى وزكريا ، وبمؤنث اسم جنس المذكر لم يجمع جمع تكسير فالجمهور على عدم اطراده كحمامات وسرادقات خلافا للفراء فى اطراده وقوله بالألف أخرج المؤنث بالتاء فقد تقدم أنه يجوز مطلقا ، والمؤنث بغير علامة فإنه لا يجوز مطلقا كعين وسن فلا يجمع بالألف والتاء ، وشذ من ذلك أم حيث جمعت بهما ( قوله إلا ما استثنى منه ) وذلك فعلى فعلان كسكرى مؤنث سكران وفعلاء أفعل نحو : حمراء مؤنث أحمر ، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون نعم إن جعل سكرى وحمراء علمين جمعا هذا الجمع ، ولو كانت العلمية حكما نحو : بطحاء فإنه فى الأصل صفة مقابلة لأبطح إلا أنها غلب استعمالها بدون موصوف فأشبهت الأسماء فجمعت جمعها فقيل بطحوات ( قوله وتحذف له التاء ) أى وجوبا استغناء بتاء الجمع ولئلا يجمع بين علامتى تأنيث ( قوله فإن كان قبلها ألف ) أى قبل التاء المحذوفة ولا يختص الحكم بذلك بل حكم المقصور والممدود تقدمه تاء أولا حكم التثنية ، فإن كان قبلها ألف أو همزة قلبت الألف ياء فى نحو فتاة ، وواوا فى نحو : قناة ، وأقرت الهمزة فى نحو : سقاءة ، أو قلبت واوا فتقول فتيات وقنوات وسقاءات وسقاوات وتقول فى حبلى حبليات ، وفى متى مسمى بــه أنثى متيات بالتاء ، وفى عصا وإذا مسمى بهما أنثى عصوات وإذوات بالواو ، والهمزة التى تلى الفاء زائدة تصحح إن كانت أصلية نحو : قراءة وقراءات ، ويجوز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلا من أصل نحو : بناءة وبناءات وبناوات ، وإنما قيد الحكم بما ذكر لئلا يفهم أنه مخالف للتثنية لأنه لم يبينه فى التثنية ( قوله وتجمع حروف المعجم ) أى أسماء حروف الخط المعجم : أى التى وقع عليها الإعجام ، فالمعجم كالمدخل والمخرج وهو النقط وإطلاقه عليها تغليب لأن النقط فى بعضها ، أو المعنى حروف الإعجام : أى إزالة المعجمة وذلك بالنقط ، وإنما يتم هذا إذا جعل الهمزة مقيسا أو مسموعا فى هذه الكلمة ، وعلل فى الهمع جمعها بأنها إعلام ، وفيه نظر فقد صرح الرضى وغيره بأنها نكرات بدليل وصفها بالنكرات نحو : هذه ياء حسنة ، ودخول الألف واللام عليها كالباء والتاء ( قوله فما كان فيه ألف ) أى فما كان آخره ألفا فخرج نحو : دال ذال صاد ضاد ( قوله جاز قصره ومده ) فيقال على القصر بايات بقلب الألف المقصورة ياء ، وعلى المد باءات بالإقرار للهمزة ( قوله فينصب الخ ) صريح فى إعرابه ، وزعم الأخفش أنه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه ( قوله وذهب بعض النحاة ) هو هشام من الكوفيين ، وأجاز غيره منهم نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا ( قوله إذا لم ترد إليه لامه الخ ) فإن ردت فى الجمع كسنوات أو سنهات نصبه

فى الإعراب بالكسرة ، وإنما تخلف الفرع عن الأصل فى الإعراب بالحروف لعلة مفقودة فى الفرع ، وهى أنه ليس فى آخره حرف يصلح للإعراب (كـ خلق الله السموات) فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور وعلى المفعول المطلق عند الجرجانى والزمخشرى وابن الحاجب ، ورجحه فى المغنى بأن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا ؛

والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتا لأن الله سبحانه وتعالى موجد للأفعال والذوات جميعا، ومثله فى هذا الخلاف: خلق الله العالم (و ـ أصطفى البنات ـ) أفاد بذكر المثالين أن هذا الجمع بعضه مقيس كبنات فى جمع بنت ، وبعضه مسموع كسموات جمع سماء ، وأن ما فيه تاء التأنيث إذا أريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه هربا من اجتماع علامتى تأنيث فى كلمة واحدة (و) إلا (ما لا ينصرف) وهو الاسم المعرب الفاقد للصرف الذى هو التنوين

---

بالكسرة نحو : اعتكفت سنوات أو سنهات وسمع رأيت بناتك بفتح التاء حكاها ابن سيده (قوله وإنما تخلف الفرع الخ) جواب عما يقال قد كملت مزية كون جمع المؤنث السالم معربا بالحركات فهلا كملت مزية نصبه بالفتحة أيضا (قوله ليس فى آخره) لو قال ليس آخره كان أخصر وأظهر ، ولعل وجه ما قاله أن المراد فى موضع آخره حروف تصلح للإعراب أو آخره أعم من الحروف المذكورة ، والعام يصلح أن يكون ظرفا للخاص (قوله ما كان موجودا قبل فعل الفاعل الخ) أى فإيقاع الخلق أى الإيجاد عليه مستحيل إذ فيه تحصيل الحاصل وفيه نظر إذ إيقاعه عليه إنما يقتضى وجود الموقع عليه حال الإيقاع ، وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه إنما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير لازم .

وقال الأصفهانى فى [شرح الحاجبية] المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه شيئا آخر فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعى ثبوت الموصوف أولا . وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجودا وإلا كان تحصيلا للحاصل (قوله وبعضه مسموع) كسموات لأن مفرده ليس واحدا من الأنواع الخمسة المتقدمة فإنه وإن كان اسم جنس لكنه ليس مؤنثا بالألف الممدودة ولذا صرف فى قوله تعالى - وأوحى فى كل سماء أمرها - لأن ألفه زائدة وهمزته بدل من واو أصلية لأنها لام الكلمة قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما فى كساء ، وليست الهمزة بدلا من ألف التأنيث لأن ألف التأنيث لا بد أن تصحب أكثر من أصلين لأنها من أقسام الألف الزائدة (قوله وأن ما فيه تاء التأنيث الخ) أى كما فى بنت وأخت ، وهذا بناء على أن التاء فيهما للتأنيث ، وتفصيل الكلام فى ذلك فى باب النسب من التوضيح (قوله وإلا ما لا ينصرف) أى ما يصدق عليه ما لا ينصرف : أى الاسم الفاقد للصرف وهو الفضل والزيادة على علامة الإعراب وهى التنوين أو غير ذلك (قوله وهو الاسم المعرب) أى بالحركات .

قال الرضى : وإنما لم يظهر أثر منع الصرف فى المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين فى نحو : أحمران ومسلمون علمين للمؤنث لأن النون فيهما ليست للتمكين كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر ، وأيضا فإن النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل إن سمى بهما وأعربا إعراب المفرد : أى جعل النون مفتقرا لإعراب وجب منع صرفهما للعلتين لأن فيهما تنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجر (قوله الذى هو التنوين) أى المعهود وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف

وحده لوجود علتين فرعيتين فيه من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما كما سيأتى آخر الكتاب .

وأما الجر فليس داخلا فى مسماه بدليل أن الشاعر متى اضطر إلى صرف الممنوع نوّنه وإنما حذف تبعا لحذف التنوين ، ولأنه لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمبنى على الكسر كنزال ودراك

---

والفعل فدخل جوار وأعيم تصغير أعمى ( قوله وحده ) أى دون الجر بالكسرة عند المحققين لوجوه : منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذى بمعنى التصويت إذ لا صوت فى آخر الاسم إلا التنوين ، ومنها أن الشاعر متى اضطر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه ، وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه ، ومنها غير ذلك .

وقال بعضهم : الصرف عبارة عن الجر والتنوين بدليل صحة الاشتقاق من الصرف الذى بمعنى التصرف والتقلب فى الجهات والجر زيادة تقلب وتصرف ، ولذلك قيل إنه أمكن أى أشد تصرفا فى حركات الإعراب من غير المتصرف . ونوزع فيه بأنه إن سلم أنه مشتق من التصرف فى الجهات مع إمكان منعه ، لكن يلزم منه أن لا يكون التنوين من جملة الصرف لأنه لا يزداد تصرفه به فى الحركات ( قوله لوجود علتين الخ ) أى شيئين مسميين بعلتى منع الصرف معتبرين فلا يشكل بهند إذا صرف ، والعلة فى اللغة عارض غير طبيعى يستدعى حالة غير طبيعية . وفى اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغى أن يختار المتكلم عند حصوله أمرا يناسبه ، وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون إطلاقه العلة على كل واحد مجازا لأن كل واحد جزء علة لا علة تامة إذ الحكم إنما يحصل باجتماع اثنين أو ما يقوم مقامهما . وادعى العصام أن إطلاق العلة على المجموع هو المجاز ، وأن كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل فى التعريف المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب ، وما جمع بألف وتاء مزيدتين علما كأذرعات ، وما جمع بواو ونون علما لمؤنث كمسلمون وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين فى جميع ذلك ، ولم يبن الاسم لمشابهته للفعل فى علتين مما ذكر لضعفهما إذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل فى البناء ، ولم يعط بها عمل الفعل لأنه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول : وإنما لم يقتنع فى هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج فى إثباتها إلى تكلف ، وكذا إثبات الفرعية فى هذه الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجىء فلم يكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنين وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع أن الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل ، وليس ذلك لمطلق المناسبة وحصر العلل فى التسع استقرائى ( قوله بدليل أن الشاعر الخ ) قيل فى توجيه ذلك إن الجر بالكسرة عاد فى حالة الضرورة مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادته إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة ( قوله وإنما حذف الخ ) عطف على قوله فليس داخلا الخ وضمير حذف للجر بالكسرة .

قال الرضى : وقوّوا هذا القول بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف فلم يسقط الكسر ، فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بالأصالة انتهى .

وقال بعضهم : الصرف هو الجر والتنوين معا فحذفهما للعلتين أو ما يقوم مقامهما هو منع الصرف ، وعلى الجملة فلا كلام أن غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر ، لكن هل هما ممنوعان منه معا بطريق الأصالة أو الممنوع إنما هو التنوين والكسر بطريق التبع (قوله لالتبس بالمبنى على الكسر) لأن الكسرة لا تكون إعرابا إلا مع التنوين

فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب دون غيره ، لأن الفتحة إلى الكسرة أقرب منها إلى الضمة فحملت على الأقرب (نحو: مررت بأفضل منه) وبمساجد وصحراء، وهذا الحكم مستمر فيه (إلامع أل) أو بدلها سواء كانت أل موصولة أم معرفة أم زائدة (نحو) مررت (بالأفضل) وباليزيد ونحو قوله :

* تبيت بليل أم أرمد اعتاد أولقا * (أو) مع الإضافة ولو تقديرا (نحو) مررت (بأفضلكم) وقوله

* ابدأ بذا من أول * فى رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف إليه فإنه حينئذ يجر بالكسرة لفظا أو تقديرا على الأصل ، لأن الكسرة إنما حذفت تبعا لحذف التنوين والمضاف وما فيه أل لايقبلان التنوين، فلا يقال إنه محذوف منهما ليستتبع حذفه حذف الجر؛ وظاهر كلامه أنه فى ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة . وفى المسألة ثلاث أقوال: الصرف هو مطلقا بناء على أن الصرف هو الجر . والمنع مطلقا لفقد التنوين

---

أو الألف واللام أو الإضافة ،وقيل لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم وإنما حذفت واجتزئ بالكسرة كما فى هذا غلام بالكسر من غير ياء فقد حكى أبو عثمان أنها لغة فى غير النداء وعليه أنشد *شرقت دموع بهن فهى سجوم* أراد دموعى ، وقيل لأن التنوين خاص بالاسم والجر خاص أيضا فتبع الخاص الخاص (قوله فيجر بالفتحة) لانقض بما سمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء وماألحق به بناء على أنه معرب إعراب أصله لأنا لا نسلم أنه غير منصرف كما ذهب إليه الزمخشرى ، أو لايوصف بالانصراف وعدمه. سلمنا ، ولكن ما سبق يخصص ما هنا فإنه يفيد أنه على اللغة الفصحى يعرب بإعراب جمع المؤنث السالم (قوله إلامع أل) استثناء من محذوف، والتقدير فيجر بالفتحة فى سائر أحواله إلا حالة كونه مع أل أو مع الإضافة (قوله أو بدلها) كأم فى لغة حمير (قوله موصولة) كقوله * وهن الشافيات الحوائم * بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهى جمع حائمة (قوله بالأفضل) مثال لما فيه أل المعرفة فإن أل الداخلة على أفعل التفضيل معرفة ، وكذا الداخلة على الصفة المشبهة كالأعمى والأصم واليقظان على الأصح كما فى المغنى وغيره (قوله وباليزيد) مثال للزائدة وهو كلمة من بيت وهو :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا  شديداً بأعباء الخلافة كاهله

بخفض يزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على أنه باق على علميته ، ويحتمل أنه قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل أل عليه للتعريف كما قال المصنف فى شرحه ، وعليه فلا شاهد (قوله تبيت بليل الخ) مثال لما معه بدل أى يبيت بليل الأرمد ،والولوق شبه الجنون (قوله نحو : بأفضلكم) التمثيل به أولى من بعثماننا لأن الأعلام لا تضاف حتى تنكر ، وإذا صار نحو : عثمان نكرة زالت منه إحدى العلتين ودخل فى باب ماينصرف وليس الكلام فيه ، ولم يذكر المصنف جواز الصرف للضرورة والتناسب لقلته ، وإنما يتعرض فى المختصرات للأمور المشهورات (قوله وظاهر كلامه) فإن الحكم الثابت للمستثنى نقيض ماقبله وماقبله هو الجر بالفتحة فيكون الثابت لما بعد إلا هو عدم الجر بالفتحة ، والظاهر بقاء ماكان على ماكان من كونه غير منصرف (قوله ثلاثة أقوال) قال بعضهم : لا ثمرة لهذا الخلاف ، وبعد هذا البناء الذى ذكره الشارح يضمحل الخلاف بالكلية (قوله الصرف مطلقا) وذلك لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ماذكر قويت جهة الاسمية فرجع إلى أصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لأنه لايجامع أل ولا الإضافة (قوله لفقد التنوين) لم يقل كسابقه بناء على أن الصرف والتنوين لعلة لأن القول بالمنع مطلقا يتمشى على القول بأن الصرف هو التنوين وحده أو مع الجر ، وذلك لأن الممنوع بالأصالة هو التنوين وسقوط الكسر إنما هو

والتفصيل إن زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بأل صرف كالعلم فإنه تزول منه العلمية بالإضافة أو بدخول أل عليه ، وإلا فلا كالوصف وهو المختار ، وسكت عن رفعه ونصبه لأنهما على الأصل وحينئذ يعلم أيضا استواء جره ونصبه فى الإعراب بالفتحة ، ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك بالعامل أو التابع :

(و) إلا (الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها ؛ وإنما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فإن يفعلان كناية عن يذهبان أو يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقى ، وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين ، والأحسن أن تعد ستة قاله المصنف فى شرح اللمحة (وهى) كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة نحو (يفعلان) بالياء التحتية للغائبين (ويفعلون)

---

بتبعية التنوين ، وحيث ضعفت مشابهته للفعل التى هى سبب منع الصرف بدخول ماهو من خواص الاسم لم تؤثر إلا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر إلى حاله وسقط التنوين لمنع الصرف . لا يقال: حرف الجر أيضا من خصائص الأسماء . لأنا نقول: هو ليس من الخصائص الممتزجة بالاسم الصائرة معه كالكلمة واحدة بخلاف ماذكر ، ألا ترى أن العامل يتخطى أل ويعمل فيما هو مدخولها ، وأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف وغيره ويصير المضاف إليه علامة تمامه (قوله والتفصيل إن زالت الخ) قال الأستاذ الصفوى : وفى وجه الخلاف إشكال لأن الظاهر منه أن منهم من قال إنه غير منصرف سواء بقى العلتان أولا ، وإذا لم تبق العلتان فماوجه القول بمنع الصرف إذ لابد فى منع الصرف من العلتين ، ولو اكتفوا بالعلتين قبل اللام والإضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل الأصلية كالعلمية والعجمة والتأنيث وإن زالت انتهى. وقوله وإن زالت كأن يقال مثلا فى إبراهيم إذا نكر إنه غير منصرف لأن العلتين فيه قبل التنكير ، وقد يلتزم ذلك القائل هذا المقدار بالنسبة للتسمية بذلك لا لإجراء حكم مالا ينصرف عليه فتأمله .

وقال ابن جماعة : الحق أنه لاخلاف وتخريج القولين المطلقين على هذين الحالين (قوله بدخول أل) أى المعرفة إذ الزائدة لا تزول بها العلمية (قوله وإلا الأمثلة الخمسة) أى مايصدق عليه الأمثلة الخمسة لا نفسها (قوله سميت بذلك) أى بالأمثلة الخمسة كما هو الظاهر المتبادر من رجوع الضمير إلى الموصوف مع صفته . وإن كان التعليل وهو قوله لأنها ليست الخ ناظرا للموصوف فقط لأنه إنما يتعلق به ، لأن ذلك لا يقتضى رجوع الضمير إلى الموصوف فقط المخالف للظاهر إذ اعتبار الصفة لا ينافى التعليل (قوله لأنها ليست الخ) انظر هل هذا يقتضى منع أن يقال لها الأفعال الخمسة مع أنه يقال لها ذلك وعبر به كثير (قوله وإنما يكنى بها) أى يعبر بها فالمراد الكناية اللغوية لا الاصطلاحية لأنها لا تظهر هنا كما لا يخفى (قوله وسميت خمسة) الظاهر أن يقول وعدت خمسة لأنه المطابق للمراد والموافق لقوله بعد والأحسن أن تعد ستة (قوله والأحسن أن تعد ستة) قال الشهاب القاسمى : وأقول على قياسه تكون سبعة لا ستة نظرا للغائبتين كما ستعرفه (قوله قاله المصنف الخ) أى ماذكر من قوله سميت بذلك إلى هنا (قوله وهى كل فعل مضارع الخ) اعترض إدخال كل فى التعريف بوجهين : الأول أن التعريف للماهية وكل للإفراد والتعريف بالإفراد غير جائز . والثانى أنه يفهم أن كل واحد منها هو الأمثلة الخمسة فيخل بصدق الحد على المحدود . وأجيب بأن التعريف بما بعد كل وإنما جىء بها لبيان الاطراد ، وبأن المحدود فى الحقيقة آحاد الأمثلة الخمسة (قوله ألف اثنين) أى شخصين اثنين مخاطبين كأنتما نحو : أنتما تفعلان ، أو مخاطبتين نحو : أنتما ياهندان تفعلان أو غائبين أو غائبتين نحو : الزيدان يفعلان والهندان تفعلان وتعبيره بألف اثنين أحسن من التعبير بألف المثنى لشموله لنحو : زيد وعمرو يقومان (قوله أو واو جماعة)

بالياء كذلك للغائبين ( و ) نحو ( تفعلان ) بالتاء الفوقية للمخاطبين (وتفعلون) بالتاء كذلك للمخاطبين (وتفعلين) بالتاء كذلك للمخاطبة ، ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين نحو : الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون ، أو علامتين فى لغة طيئ نحو : يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون . وأما ياء المخاطبة فلا تكون إلا ضميرا ، وإذا بسطت هذه الأمثلة كانت ثمانية كما قاله المكودى ، وكلها خرجت عن الأصل فى جميع الأحوال ( فترفع بثبوت ) النون

---

أى جماعة الذكور حاضرة نحو : أنتم تقومون ، أو غائبة نحو : الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة أحسن من التعبير بجمع لشموله لنحو : زيد وعمرو وبكر يقومون ( قوله للغائبين ) أى المذكرين نحو : الزيدان يفعلان ( قوله للغائبين ) أى المذكرين نحو : الزيدون يقومون ، والمراد بالغائب غير المخاطب ( قوله للمخاطبين ) أى المذكرين نحو : أنتما يازيدان تقومان ، وكذلك المؤنثتان نحو : أنتما ياهندان تقومان المخاطبتان ، وكذلك الغائبتان المؤنثتان نحو : الهندان تقومان ، فإنه مغاير لما قبله لأن التاء فيه للتأنيث دون الخطاب لأن الفاعل غائب ، وفى الأول للخطاب لأن الفاعل مخاطب :

بقى لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل يقال هما تفعلان بالفوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا إلى أن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، أو يفعلان بالتحتية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون للمذكرين . ذهب إلى الأول ابن أبى العافية وهو المرجح وبه جاء السماع . وإلى الثانى ابن الباذش كما قد تقدم فى بحث الفعل المضارع ، فظهر أن المعانى سبعة والألفاظ خمسة ( قوله ولا فرق بين أن تكون الألف الخ ) ولهذا كان تعبيره فيما سلف بألف الاثنين الخ أولى من تعبير غيره بضمير الخ ( قوله أو علامة ) أى حرفا دالا على التثنية والجمع وذلك فى فعل الاثنين الغائبين والثنتين الغائبتين والجمع المذكر الغائب ، وقد مثل الشارح للغائبين ولجمع الغائبين وبقى عليه المؤنثتان الغائبتان نحو : تقومان الهندان ، وكان ينبغى ذكر ذلك لخفائه وشهرة ماذكره وليكون توطئة لما يأتى عن المكودى ( قوله فلا يكون إلا ضميرا على الأصح ) وقيل إنها حرف خطاب عند المازنى والأخفش ( قوله وإذا بسطت ) من حيث كون الألف والواو علامة وضميرا ( قوله كانت ثمانية ) لأن الواو تكون علامة فى جمع المذكر والألف تكون علامة فى مثنى الغائب المذكر وفى مثنى الغائبتين فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية ، وعلى ماقاله المصنف وابن قاسم فهى عشرة كاملة ، ولا يخفى أنها قد تزيد بالنظر إلى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وإن كان المؤنث أكثر ومخاطب على غائب نحو : أنت والزيدان تفعلون بالتاء الفوقية ، وانظر لو كان المخاطب مؤنثا نحو : أنتما ياهندان والزيدان ، فهل يقال تفعلون بالفوقية تغليبا للمخاطبين على الغائبين وإن كانا مذكرين أو محل الكلام فيما إذا اتحدا تذكيرا وتأنيثا ؟ وحينئذ فيقال فى المثال المذكور يفعلون بالتحتية تغليبا للذكور وغير ذلك ، وإلى انقسام المؤنث إلى حقيقى التأنيث ومجازيه وما تأنيثه باعتبار اللفظ وما تأنيثه بالتأويل نحو : الكتابان تجيئان على تأويلهما بالصحيفتين . وقد يقال : إن العدد باعتبار النظر إلى مجرد الألفاظ لا إلى معانيها فليتأمل ( قوله بثبوت النون ) أى بالنون الثابتة وإنما أعربت هذا الإعراب لأنهم أرادوا أن يعربوها بالحروف كما أعربوا نظيرها من الأسماء لأنها مثل ضاربون وضاربان وضاربين فى مطلق الحركات والسكنات ، ولا يمكنهم جعل الواو والألف والياء علامة فيها لأدائه إلى اجتماع مثلين فجعلوا النون علامة لأنها شديدة الشبه بحروف العلة ولذا تدغم فى الواو والياء ، وزيدت ساكنة فى نحو : جحنفل ، كما زيدت واو فدوكس وياء سميدع وألف عذافر ، وأبدلت منها الألف فى نحو : رأيت زيدا ، وحذفت فى نحو – قل هو الله أحد الله الصمد – ثم حذفوها

المكسورة بعد الألف غالبا المفتوحة بعد أختيها نيابة عن الضمة نحو : أنتم تفعلون ، لأنها شبيهة بالواو من حيث اللغة ومن حيث أنها تحذف للجازم ( وتجزم وتنصب بحذفها ) نيابة عن السكون والفتحة ( نحو : ـفإن لم تفعلوا ولن تفعلواـ) ولا فرق فيما ذكر بين أن يكون الفعل المتصل به ماتقدم صحيح الآخر أو معتله وإن لحقه شيء من الحذف أو التغيير كما فى نحو : أنت تدعين لعلة تصريفية ، وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر فى المثنى والمجموع على حده لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص ، وأما نحو ـأتحاجونى ـ فالمحذوف منه نون الوقاية على الأصح لا نون الرفع لفقد الناصب والجازم ، وماقيل من أن حذف نون الوقاية مفوت للغرض الذى جيء به لأجله منظور فيـه إذ هو حاصل بنون الرفع ، هذا ماجرى عليه فى الشذور ، وعكس فى الأوضح فصحح أن المحذوف نون الرفع تبعا لابن مالك . وقد تقدم أنها تحذف أيضا

---

لأجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما حملوه على الجر فى نظيره من الأسماء لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص، وإنما جاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لأن الضمير المرفوع المتصل كالجز خصوصا إذا كان على حرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعماد وإعرابها بما ذكر هو المشهور ، وقيل إنها معربة بالألف والواو والياء كما أنها فى المثنى كذلك وعليه فهى حروف والفاعل مستتر فليحرر ، وقيل الإعراب مقدر قبل هذه الأحرف ( قوله المكسورة بعد الألف ) أى على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وقيل تشبيها بالمثنى (قوله غالبا) وقد تفتح بعد الألف قرئ ـ أتعداننى أن أخرج ـ وقد تضم معها كما ذكره ابن فلاح فى تفسيره واستدل بماقرئ شاذا ـطعام ترزقانهـ بضم النون ( قوله المفتوحة بعد أختيها ) أى الواو والياء للخفة ، وقيل تشبيها بالجمع (قوله لأنها شبيهة بالواو ) وهذا إنما يظهر فيما كان متصلا بالواو ويحتاج قياس ما كان متصلا بالألف والياء عليه ، وماذكرناه فيما سلف فى وجه الشبه بين النون وحروف العلة العامة لا يحوج إلى القياس فهو أظهر وإن اقتصر الرضى وأتباعه على التخصيص ( قوله فإن لم تفعلوا ) تفعلوا مجزوم بلم ولم تفعلوا فى محل جزم بإن وعدم إعراب بالحرف إنما هو حيث لم ينضم لغيره فليس أحد الحرفين غير عامل كما قيل ، ولا كلاهما عامل فى تفعلوا على جهة التنازع إذ لا تنازع فى الحرف إلا على قول ابن العلج ( قوله أنت تدعين ) أصله تدعوين حذفت حركة اللام التى هي الواو ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة التى كانت قبل الواو كسرة لمناسبتها الياء ولئلا تنقلب الواو ياء فصار وزنه تفعين بعد أن كان تفعلين ( قوله وأما نحو أتحاجونى ) جواب سؤال مقدر نشأ من أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون فمابالها حذفت ؟ فأجاب بأن المحذوف إنما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع .

واعلم أنه إذا اجتمع نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والإثبات مع الإدغام والفك وقرأ نافع بالحذف فى ـ تأمرونى أعبد أيها الجاهلون ـ وقرأ ابن عامر ـ تأمروننى ـ بالفك وقرأ الباقون بالإدغام ، وأراد بنحو ـتحاجونىـ ما اجتمع فيه نون الإعراب مع نون الوقاية ، واحترزنا بنون الإعراب عن نون الضمير ونون التوكيد فإنها لا يجوز حذفها مع أحدهما وإقامتها مقامها ، لأن نون الإعراب كنون الوقاية فى أن كل واحد منهما لأمر لفظى بخلاف نون الضمير ونون التوكيد ( قوله لا نون الرفع الخ ) ولأن نون الرفع علامة الإعراب فينبغى المحافظة عليها ، ولأن نون الوقاية هى التى حصل بها الثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف ( قوله فصحح أن المحذوف نون الرفع ) لأمور منها أن نون الرفع قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية وحذف ماعهد حذفه أولى ، وعلى هذا إذا دخل الجازم عليه فإعرابه مقدر ( قوله وقد تقدم الخ ) أى فى نحو : لتسمعن بضم

لتوالى الأمثال . وأما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى

( و ) إلا ( الفعل المضارع المعتل الآخر ) وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء ، وسميت أحرف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض ، وحقيقة العلة تغيير الشىء عن حاله وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز إذ لايعرب من الأفعال سواه ( فيجزم بحذف آخره ) وهو حرف العلة نيابة عن السكون ، لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها صارت كالحركات فيتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات ( نحو ) زيد (لم يغز ولم يخش ولم يرم ) بحذف أواخرهن والحركات أدلة عليهن ، وأما نحو قوله :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

---

العين ، والحذف لتوالى الأمثال واجب ولتوالى المثلين كما هنا جائز ( قوله فشاذ ) فلا يقاس عليه فى الاختيار ( قوله نثرا ) كقوله تعالى فى قراءة — ساحران تظاهرا — أى أنتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدأ وأدغم التاء فى الظاء، وفى الصحيح « لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » فحذفت من لاتدخلوا ولاتؤمنوا ( قوله كقوله أبيت أسرى الخ ) أبيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجوبا وجملة أسرى فى محل نصب خبر. والشاهد فى تبيتى وتدلكى إن كان المقصود مجرد الإخبار ، وإن كان المقصود إنكار حالها أو التعجب وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبيتى منصوبا بأن مضمرة بعد واو المعية فى جواب الاستفهام ، والتقدير أأبيت أسرى وتبيتى تدلكين أنكر قضية الجمع بين الحالين أو التعجب منها فالشاهد إذن في تدلكى فقط إذ هو مرفوع قطعا قاله الدمامينى .

قال شيخنا الغنيمى : لم لايجوز أن يكون بدلا من الفعل المنصوب فلا شاهد فيه قطعا فتأمل بلطف ( قوله المعتل الآخر ) بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية : أى الذى اعتل آخره فهو من إضافة الوصف إلى فاعله ، والدليل على أن إضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو : هذا فعل معتل الآخر، فقوله المعتل الآخر بدل أو نعت مقطوع ، ولا يصح كونه عطف بيان أو نعتا غير مقطوع لأنه تابع لمعرفة ( قوله وهو ما آخره ) أى فعل آخره فى اللفظ ماذكر إن كان الضمير راجعا للفعل المعتل لابقيد كونه مضارعا ، ويصح رجوعه للمعتل الآخر لابقيد كونه فعلا مضارعا فيدخل فيه الاسم والفعل بأقسامه ، ومثل للمضارع فقط لأنه المقصود ( قوله ألم يأتيك الخ ) البيت لقيس بن زهير ، والأنباء جمع نبأ وهو الخبر ، وتنمى بفتح تاء الفوقية تنتشر فى الأطراف وفاعل يأتى مالاقت والباء زائدة فيه ، وجملة والأنباء تنمى معترضة بين الفعل وفاعله أو ضمير يعود على مابناء على أن يأتى وتنمى تنازعا ما فأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول فلا اعتراض ولا زيادة . والمعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره ، واللبون جماعة الإبل ذات اللبن ، والشاهد فى يأتى حيث أثبت الياء مقدرا جزمها ، ونحوه : لم تهجو ولا ترضاها ، فأثبت الواو والألف مقدرا جزمهما ، ومنع بعضهم ذلك فى الألف محتجا بأن الواو والياء يحركان نصبا فى النثر ورفعا فى الشعر قياسا للرفع على النصب عند الضرورة ، فإذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ، ولا يتأتى ذلك فى الألف لأنها لاتحرك . وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لايجوز إقرار الألف لأنه لاضمة فيها ظاهرة وقيل المقدرة وعليه فيجوز إقرار الألف ، ويشهد له قوله ولا ترضاها ، والأولى تأويله على الحال أو الاستئناف وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدمامينى أن السكون مقدر على أحرف العلة ويكون فيها سكونا وخصوصا فى الألف ظاهر ومقدر لأجل الإعراب والظاهر خلافه ، وعبارة الرضى فتقدر أنها كانت متحركة فحذفت

فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك . والجزم مقدر على حرف العلة لأنه آخر الكلمة وهو محل الإعراب ظاهراً ومقدرا ، وقوله تعالى — من يتقى ويصبر — على قراءة فقيل مؤول، وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو — ويمح الله الباطل — سندع الزبانية — .

[ تنبيه ] محل حذف حرف العلة للجازم إذا كان أصليا وأما العارض فلا يحذف عند الأكثر وأجازه ابن عصفور فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم وجرى عليه فى الأوضح ، وما ذهب إليه من أن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج من أن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب فى حالة الرفع والنصب ،

---

حركتها للجزم ( قوله ولغة عند ابن مالك ) لعله فى غير التسهيل أما فيه فقال فيقدر لأجلها أى الضرورة جزمها وقيل إن الجازم حذف الحروف التى هى اللامات ، والحروف الموجودة حروف إشباع تولدت عن الحركات ( قوله وهو محل الإعراب ) أى آخر الكلمة المطلقة ، ويحتمل آخر الكلمة المعتلة لأن الكلام فيها ، وقوله ظاهر أو مقدر المتبادر رجوعه إلى الإعراب ، ويحتمل رجوعه لمحل أيضا تأمل ( قوله مؤول بما قاله فى شرح التسهيل ) من أن من موصولة لا شرطية فإثبات ياء يتقى جائز بل هو الواجب ، وإسكان الراء ليس جزما وإنما هو تخفيف لحركة الرفع مثل — وما يشعركم — بإسكان الراء وهو فصيح وإن كان قليلا ، والظاهر تخريج التنزيل عليه انتهى : ودخلت الفاء فى الخبر لأن المبتدأ أشبه الشرط فى العموم، وقيل إنه جار على القول بأن الإثبات مع الجازم لغة وعليه خرّج — لا تخف دركا ولا تخشى — (قوله نحو — ويمح الله الباطل — ) أى بناء على أن يمح مرفوع وليس مجزوما بالعطف على — يختم — :

قال المصنف فى [ حواشى الألفية ] يدل عندى على رفعه أمران : أحدهما استئناف الظاهر معه وهو اسم الله تعالى مع تقدم ذكره وعدم التصريح به فى و — يحق — . والثانى رفع ويحق وهذا عديله فليكن مثاه انتهى . ولا يلزم على الرفع أن لا يوجد باطل لإخبار الله تعالى بمحوه وبعض الباطل واقع لأن المراد هنا باطلا معينا فأل للعهد وهو الذى قالوه ( قوله إذا كان أصليا ) أى ليس مبدلا من همزة فلا يرد أن ألف يخشى ليس أصليا بل هو مبدل من ياء ، ويقابله العارض وهو ما يكون مبدلا من همزة مفتوح ماقبلها أو مكسور أو مضموم ( قوله وأجازه ابن عصفور الخ )اعلم أن الإبدال قبل دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهى متعاصية بالحركة عن الإبدال وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ .

وقد قال ابن عصفور وتبعه المصنف فى الأوضح : فى هذه الحالة يجوز الحذف والإثبات بناء على الاعتداد بالعارض وهو الإبدال وعدم الاعتداد بالعروض ، فعلى الأول يحذف حرف العلة للجازم لأنه كالأصلى ، وعلى الثانى يثبت حرف العلة لأنه لا يحذف إلا الحرف الأصلى، وعدم الاعتداد هو الأكثر فى كلامهم وعليه الأكثرون وأما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسى لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ماقبله قياسى ، وحينئذ فيمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التى كانت موجودة قبل الإبدال فلا يحذف شيئا آخر هذا مافى الأوضح وشرحه .

قال شيخنا : وبتأمله يظهر مافى كلام الشارح من الإيجاز المخل فإن ظاهره أنه لا يحذف عند الأكثر فيما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم وليس كذلك فإن الخلاف إنما هو فيما إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم. ويمكن على بعد أن يكون قوله فيما إذا كان الإبدال الخ متعلقا بقوله فلا يحذف عند الأكثر فتأمله ، وإذا أثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم يكون الجزم بسكون مقدر كما قالوه، لكن هل يقدر على الألف مثلا أو على ماقبلها وهل تقديره للثقل أو للتعذر ( قوله إنما يتمشى على قول ابن السراج الخ ) كلام الرضى يدل على

لأنا إنما قدرنا الإعراب فى الاسم لأنه فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفى الفعل فرع فلا حاجة لتقديره ، وجعل الجازم كالدواء المسهل والحركة كالفضلة فى الجسم فالجازم إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها، فعلى قوله لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لابه ، أو على قول ابن السراج: الجازم حذف حرف العلة نفسه، فقد ظهر أن من يقول بعدم التقدير يقول إن الجزم بحذف حرف العلة ، ومن يقول بالتقدير يقول إن الجزم ليس بحذف الآخر بل بحذف الحركة وحذف الآخر للفرق، نبه عليه المصنف وغيره ، فقوله هنا إن الجزم بحذف الآخر لايناسب ماسيأتى قريبا من أن الفعل المضارع يقدر فيه الإعراب .

## [ فصل ] فى الإعراب التقديرى

وهو جار فى الأسماء والأفعال ، وهو فى كل منهما قسمان ، لأن المقدر فى المعرب إما جميع حركاته أو بعضها .

فالقسم الأول من الأسماء وهو مايقدر فيه جميع حركاته شيئان هما المضاف إلى ياء المتكلم والمقصور ، وقد أشار إليهما بقوله ( وتقدر جميع الحركات ) الثلاث

---

أنه يتمشى على غير قوله،لأنه ذكر فى تعليل حذف الآخر للجزم وليس علامة للرفع مانصه : لأن الجازم عندهم يحذف الرفع فى الآخر والرفع فى المعتل محذوف للاستثقال أى أو التعذر فلما دخل لم يجد فى آخر الكلمة إلا حرف علة مشابها للحركة فحذفه انتهى ، لكنه لا يأتى فى كلام المصنف لتصريحه فى شرح اللمحة بأن الجازم على قول سيبويه لما دخل حذف الضمة مقدرة واكتفى بها ثم لما صارت الخ : وأورد على ما قاله الرضى أنه هلا حذف الحركة المقدرة التى هى علامة الرفع (قوله فلا حاجة لتقديره) يعنى مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا الغنيمى : أى لأنه إذا لم يقدر الإعراب فما الإعراب، ولهذا قيل إنها عنده مبنية وقيل معربة ولا إعراب لها ، والذى يلوح فى المقام أخذا من تحقيق أبى حيان أنها عند ابن السراج مرفوعة بنفس الأحرف، لكن يبقى النظر فيها عنده فى حالة النصب ( قوله وذهب سيبويه الخ ) أيده أبو حيان بأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ،ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لايحذفها،فالقياس أنه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور ، ومنع الشهاب القاسمى ما قاله إذ ما المانع أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب أن يتفرع الجزم على الرفع ، ولأن الإعراب قد لا يكون زائدا كما فى الأسماء الستة ولا مانع من حذف الأصلى كما جاز جعله إعرابا كما فى الأسماء الستة ، ومما يدل على أن الحرف ليس للتمييز أنهم لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه أيضا، ولو اعتبروا التمييز بالعامل لم يحتاجوا لتمييز المرفوع عن المجزوم لأن عامل أحدهما لفظى والآخر معنوى إلا أن يقال قد يظن حذف العامل :

## [ فصل ] فى الإعراب التقديرى

( قوله أما جميع حركاته ) لم يقل جميع الحركات بل أتى به مضافا لما سيأتى أن نحو : يخشى يقدر فيه حركتان فقط ، لأن الجر لايدخل الأفعال كما هو ظاهر فالمقدر فيه جميع حركاته الممكنة فيه لاجميع الحركات الثلاث ( قوله شيئان هما الخ ) فى نسخة بدل هنا وهى حسنة لما فيها من الإشارة إلى أن الذى يقدر فيه الحركات

(فى نحو : غلامى) من كل ما أضيف إلى ياء المتكلم ، وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لاشتغال المحل بكسرة المناسبة ، والمحل الواحد لايقبل حركتين فى آن واحد . ومذهب ابن مالك أن المقدر فيه إنما هو الضمة والفتحة وأما الكسرة فهى ظاهرة فيه :

---

غير منحصر فيما ذكر (قوله نحو : غلامى) دخل فيه ما يشبه الصحيح نحو : داو وظبى وكرسى ، فيقدر فيه الحركات الثلاث عند إضافته إلى ياء المتكلم وهو كذلك (قوله إلى ياء المتكلم) أى ملفوظة كانت أو مقدرة نحو : ياغلام ، ولمبدل الياء حكم الياء نحو : ياغلاما بقلب الياء ألفا ، ويا أبت ويا أمت بالتاء ، ويا أبتا ويا أمتا والتعليل الآتى واف لأن مراده بحركة المناسبة ما يعم الكسرة والفتحة ، نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكأن التعبير بذلك وقع فى بعض نسخ الشارح فاعترضه المحشى بالقصور (قوله وليس مثنى) ولو مقصورا أو منقوصا أما المثنى فيعرب بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا من غير تقدير تقول : جاء مسلماى ورأيت مسلمى ومررت بمسلمى ، وقوله ولا مجموعا الخ ولو مقصورا أو منقوصا أيضا أما الجمع فيقدر فيه الواو حالة الرفع للاستثقال فتقول : جاء مسلمى ، وتظهر الياء جرا ونصبا نحو : رأيت مسلمى ومررت بمسلمى ، وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره أن الحركات الثلاث تقدر فيه عند إضافته إلى ياء المتكلم مطلقا لاشتغال المحل ، وليس كذلك فإن جمع التكسير المنقوص نحو : جوار وغواش وليال إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، وكذلك جمع التكسير المقصور نحو : حبالى جمع حبلى يقدر فيه الحركات الثلاث لكن للتعذر فى الأول لأجل الإدغام وفى الثانى كذلك لكن لأجل أن ذات الألف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبالاى .

والحاصل أن جمع التكسير فيه تفصيل، فمنه ما يقدر فيه الحركات الثلاث لأجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو : رجالى وغلمانى ، ومنه ما يقدر لغير ذلك كما تقدم . وأما جمع المؤنث السالم فهو خارج بقوله جمع سلامة لمذكر ، وداخل فى المستثنى منه فيقدر فيه الحركات الثلاث لاشتغال محله بحركة المناسبة كغلامى فتقول فيه ، مسلماتى وهنداتى فى الأحوال الثلاث ، ولا تفصيل فيه لصحة آخره بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل كما سبق وحينئذ فقوله ولا منقوصا ولامقصورا يمكن أن يكون مقيدا لمفهوم قوله ولامجموعا جمع سلامة لمذكر فى الجملة لما علمت من التفصيل فى جمع التكسير ، وقوله ولا منقوصا أما لو كان منقوصا فإنه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر فتقول : جاء قاضى بادغام الياء فى ياء المتكلم ، وكذا رأيت قاضى ومررت بقاضى ، ووجه استثنائه ظاهر لأن التقدير فيه ليس لاشتغال محل الإعراب بالحركة المناسبة للياء بل المحذوف منه حركة الكسرة التى اقتضتها الياء لا حركة الإعراب ، وأيضا المصنف جعل المضاف إلى ياء المتكلم قسما مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فوجب أن لايكون شاملا لهما لأن الأصل تباين الأقسام وأما المقصور نحو : جاء فتاى ورأيت فتاى ومررت بفتاى فيقدر فيه الإعراب قبل الإضافة وبقى معها على ماكان فلم تكن الإضافة سببا لتقدير الإعراب فيه باشتغال محل الإعراب بحركة المناسبة ، والظاهر عدم تقدير حركة المناسبة على ألف فتاى وعلى ياء المنقوص نحو : داعى (قوله لاشتغال المحل بحركة المناسبة) المتقدمة على العامل لوجود مقتضيها وهو الإضافة إلى الياء والعامل إنما يدخل على الاسم بعد ثبوته فى نفسه ، ولايمكن أن تكون هذه الكسرة أثرا للعامل وإلا لزم تحصيل الحاصل ، وإنما جاز جعل علامة التثنية والجمع إعرابا لأنها أحد الأمرين وهما الألف أو الياء فى التثنية والواو أو الياء فى الجمع ، ومعنى التثنية والجمع لتحصيل أحدهما لا على التعين والعامل لتحصيل خصوصية أحدهما . قيل : والمراد لاشتغال محله بحركة المناسبة حيث يقبل الحركة ليخرج نحو : فتاى وداعى فيكون التقدير فيهما

وردّ بأنها مستحقة قبل التركيب وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها (و) يقدر جميعها أيضا فى نحو (الفتى) من كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا (ويسمى) هذا (مقصورا) لامتناع مدّه أو لأنه قصر عن ظهور الحركات فيه أى منع منها ، ومثله المدغم

---

للتعذر لسكون ماقبل الآخر فيهما ، والظاهر أنه لا تقدر الكسرة فيهما لمناسبة الياء ، وفيه أنه إنما يحتاج للحيثية لو كان المقصور والمنقوص يختلف إعرابهما عند الإضافة لياء المتكلم وأدخلا فى الاسم المضاف إليها فى بيان نحو : غلامى ، لكن الشارح أخرجهما كما ترى فلاحاجة لقيدها (قوله وردّ بأنها مستحقة قبل التركيب) قال شيخنا : وقد يستشكل بأن الألف فى المثنى والواو فى الجمع مستحقان قبل التركيب فكان القياس فيهما تقدير ألف وواو انتهى : ومرجوا به .

فإن قيل : لم لا يجوز فى حال الجر زوال الأولى بعروض الثانية .

قلت : لا وجه لزوالها مع بقاء سببها مع أن الأصل بقاء الشىء على ماكان ، وأن العناية بكسرة المناسبة أكثر خصوصا إذا لم يفت جانب الإعراب بالكلية لجواز تقديره (قوله من كل اسم معرب) خرج بالاسم الفعل نحو : يخشى ، والحرف نحو : على وإلى ، وبالمعرب المبنى نحو : إذا وهذا وما ومتى (قوله آخره) أى فى اللفظ (قوله لازمة) المراد باللزوم فى الألف والياء لزوم الوجود فى أحوال الإعراب كلها لفظا كالفتى والقاضى ، أو تقديرا كفتى وقاض ، لكنه يشكل بخروج مافيه الألف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرى والمقرى اسمى مفعول وفاعل من يقرى مضارع أقرى ، فإن التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الأصل . وقد يقال إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقض بالشاذ شاذ (قوله لتعذر تحريك الألف الخ) لأنها هوائية تجرى مع النفس لا اعتماد لها فى الفم ، والحركة تمنع الحرف من الجرى وتقطعه عن الاستطالة فلم يجتمعا ولهذا إذا حركت الألف انقلبت همزة (قوله لامتناع مده) لأنه منع المد لأن صوت الألف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها إذا كانت الهمزة بعده . ويقابله الممدود وهو ماحرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة ولذلك لا يسمى نحو : دعا مقصورا إذ ليس فى الفعل ممدود ، وأما نحو : شاء ويشاء فلايسمى عند الأكثرين ممدودا لأن الألف التى قبل الهمزة أصلية منقلبة عن العين (قوله أو لأنه قصر الخ) قال فى [ شرح الحدود ] فإن قلت : مقتضى هذا التعليل أن نحو : يخشى يسمى مقصورا . قلت : لايلزم ذلك لأن المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لتقرى الماء فيها : أى اجتماعه ، ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة انتهى . ولو ذكر بدل نحو : يخشى المضاف كان أولى لأنه اسم . وبالجملة فالتعليل الأوّل أولى (قوله ومثله المدغم) أى المدغم آخره فيما بعده نحو - وقتل داود جالوت - وترى الناس سكارى - والعاديات ضبحا - والمتبادر أن مثلية المدغم والمحكى للمقصور فى تقدير الحركات الثلاث أمافى المدغم فاتفاقا ، وأما فى المحكى بمن فعلى الأصح فيما إذا كان المحكى مرفوعا ، وعلى هذا فالشارح ساكت عن سبب التقدير ويحتمل أن المثلية فى ذلك وفى كونه للتعذر وكون السبب التعذر صرح به المحشى فى [ حواشى الأزهرية ] فى المدغم ، وقياس قوله الآتى فى المسكن للتخفيف ، وقول الرضى فى الموقوف عليه أن يكون السبب فى المدغم الاستثقال .

والحاصل أن سبب التقدير إما التعذر أو الاستثقال ، وإنما الكلام فى تعيين واحد منهما فى كل موضع ، ومعلوم أن التعذر فى المقصور ذاتى وفيما اشتغل آخره بحركة المناسبة عرضى وفى المنقوص لاتعذر أصلا ، وماعدا

والمحكى بمن وإعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه ، أما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه ، هذا مذهب الجمهور . وذهب ابن فلاح اليمنى إلى تقديرها أيضا فيه لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير .

---

ذلك هل يلاحظ أنه مع عروض المانع يقبل المحل غيره والعارض أخف من غيره فالسبب الاستثقال ، أو يلاحظ خصوص العارض للمحل مع قطع النظر عن قبوله لغيره ؟ فالسبب التعذر هكذا ينبغى تحقيق المقام . وينبغى أن يعلم أن الجارى على ألسنة المعربين فيما عدا المقصـــور والمنقوص من قولهم منع من ظهور الإعراب حركة كذا أو السكون العارض لـكذا محتمل للأمرين ، وظاهر فى أن التقدير فى تلك الأحوال واسطة بين التعذر والثقل فليتفطن لذلك ( قوله والمحكى بمن ) الوجه ترك التقييد بمن لأن مما يقدر فيه الإعراب الجملة إذا جعلت علما نحو : تأبط شرا ، فإن الذى رجحه السيد أنه معرب تقديرا ، والمحكى فى نحو قولك فى الإعراب زيدا مفعول به قال فى [ جمع الجوامع ] كالتسهيل ، ويحكى المفرد المنسوب للفظه حكما أو يجرى معربا بوجوه الإعراب اسما للكلمة أو للفظ انتهى ، فاندفع أن فى الأوضح وشرحه أن حكاية المفرد فى غير الاستفهام شاذة وحينئذ فهو مقصور على ما سمع ، ومعلوم أن مثل ذلك الإعراب الواقع فى كلام المصنفين لم يقع منه ، وإن فرض وقوع جزءين منه من كلام من يوثق بعربيته فالأمر مقصور على ذلك الجزء فلا يقاس عليه غيره .

[ تتمة ] اقتصار الشارح على ماذكر مما يقدر فيه الحركات من غير إشارة لعدم الحصر تقصير ، فمما يقدر فيه حركات أيضا ماسكن آخره وقفا والتقدير فيه للثقل لا للتعذر كما صرح به الرضى وإن وقع لبعض الفضلاء خلافه .

فإن قيل : إذا وقف بالسكون تعذر ظهور الحركة معه لأنهما نقيضان .

قلت : الوقف بالسكون ليس متعينا لأنه قد يروم الحركة فيقف بالروم وهو الإتيان ببعض الحركة ، لـكن الإتيان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة إلى السكون ، وما اشتغل آخره بحركة الإتباع وما سكن آخره للتخفيف فالتقدير فيه للاستثقال كما صرح به المحشى فى [ حواشى الأزهرية ] وإن وقع لذلك البعض أنه للتعذر . ثم إن الحركات كما تقدر فى الفعل المعتل تقدر فى غيره وكذا السكون يقدر فى الفعل فى مواضع خلافا لما يوهمه اقتصار المصنف والشارح فتقدر الحركة فى الفعل الصحيح إذا سكن آخره للإدغام نحو : يضرب بكر ، وأما لم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لأن الجازم قد استوفى مقتضاه فلا حاجة إلى تقديره وانظر إذا دخل الجازم عليه وهو مدغم وما سكن آخره للتخفيف نحو — إن الله يأمركم — بسكون آخره وهو كقراءة — وبعولتهن — بسكون التاء يدل على جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال فى النثر كالشعر كما ذهب إليه ابن مالك وقال : إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم خلافا لمن منعه مطلقا ولمن منعه فى النثر ، ويقدر السكون فيما كسر آخره لالتقاء الساكنين نحو — لم يكن الذين كفروا — وفى المهموز إذا أبدل لينا محضا على اللغة الضعيفة وفى نحو : لم يلد مضارع ولد إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين ، أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت نحو : لم يلده أبوان ؛ وفيما كان الحرف الأخير منه مدغما فيه نحو : لم يشد ، وهل التقدير فى ذلك للتعذر أو للثقل وما حرك فى الوقف من القوافى ؟ وتقدم أنه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة للضرورة ( قوله ولا ثقل مع التقدير ) قال المحشى : رد بأن الفتحة ثقلت لنيابتها عن ثقيل انتهى . وهذا مما يتعجب منه وكأنه التباس لأن هذا قالوه فى بيان تقدير الفتحة فى نحو : مررت بجوار ، ولا يصح القول به هنا لأنه لايصح جوابا عما قاله ابن فلاح لأنه إذا لم تقدر الفتحة فى نحو : مررت بموسى لنيابتها عن الكسرة فعلوم أن الكسرة لاتقدر فماذا تقدر ؟ ومن

والقسم الثانى من الأسماء وهو مايقدر فيه بعض حركاته هو الاسم المنقوص، وهو المشار إليه بقوله (والضمة والكسرة فى نحو : القاضى ) من كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة اثقلها على الياء ، هذا مالم يكن على صيغة الجمع المتناهى ، فإن كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار لما مر فى المقصور ، وإنما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر لنيابتها عن حركة ثقيلة فعوملت معاملتها ( ويسمى ) هذا ( منقوصا ) لأنه نقص منه بعض الحركات أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين كذا قيل ، هذا مايقدر فى الأسماء .

وأما مايقدر فى الأفعال فأشار إلى القسم الأول منها وهو مايقدر فيه جميع حركاته بقوله ( والضمة والفتحة فى نحو ) زيد ( يخشى ولن يخشى ) من كل فعل معتل بالألف لتعذر تحريكها .

وإلى الثانى منها بقوله ( والضمة فى نحو ) زيد ( يدعو ويقضى ) من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليهما (وتظهر الفتحة فى) المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو أو الياء (نحو: إن القاضى لن يقضى ولن يدعو) لخفتها :

[ تنبيه ] قد مر أن من يقول بتقدير الحركات فى المعتل يرى أن جزمه بحذف الحركة ، ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى أن جزمه بحذف آخره ، والمصنف جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم ، وهو فى ذلك مخالف للقولين جميعا ثم اقتصاره على الحركات يوهم اختصاص التقدير بها ، وليس كذلك

---

الغريب أن شيخنا العلامة الغنيمى لم يتعرض لهذا المحل بشىء فى هامش الحاشية ولا الشارح ( قوله من كل اسم الخ) خرج بالاسم الفعل والحرف نحو : يرمى ، وبالمعرب المبنى نحو : الذى وذى ، وباللازمة غيرها كياء المثنى جرا ونصبا ، وبقبلها كسرة نحو : ظبى ( قوله لثقلهما على الياء ) أى الياء المذكورة وهى المكسور ماقبلها ، وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة فإن سكن ماقبلها لم تستثقل الحركات كظبى وكرسى ( قوله هذا إذا لم يكن الخ ) أما لو كان على صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل الفتحة نحو : مررت بجوار بالتنوين للعوض وهو مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين ، ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص مستحق لمنع الصرف كذلك نحو : أعيم تصغير أعمى فإن مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل ، وكذا نحو : قاض علم امرأة ، فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث وكذا نحو : يرمى علما ، فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول : جاءنى جوار وأعيم وقاض ويرم ، ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء فى الجميع فى حالة الرفع والجر وتظهر الفتحة فى حالة النصب هذا هو الصحيح ، ولو قال هذا إذا كان منصرفا لكان أشمل ، وربما أشار الشارح بقوله : كما مر فى المقصور يعنى من كونه مخصوصا بالمنصرف إلى هذا التعميم ، ويمكن حمل كلام المصنف على المنصرف بتخصيص كلامه هنا بما تقدم له فيما لاينصرف ( قوله كذا قيل ) يرجع لكل ماسبق :

قال فى [ التصريح ] : وكلا التعليلين لايخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو : يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لايسمى منقوصا ، وأما الثانى فلأن نحو : فتى حذف لامه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصا انتهى : ومر مايؤخذ منه الجواب وهو أن وجه التسمية لايلزم اطراده ( قوله وتظهر الفتحة فى المنقوص ) يستثنى منه المركب المزجى إذا أعرب إعراب المتضايفين وكان آخر الجزء الأول ياء كمعد يكرب فلا يظهر فى آخر الأول الفتحة بلا خلاف استصحابا لحكمها حالتى البناء ومنع الصرف قاله أبو حيان . ونقل الدمامينى عن البسيط وشرح الصفا جواز فتح الياء وإسكانها حالة النصب إذا كان الإعراب مدة ولاقى ساكنا سواء كان مضافا أولا نحو — والمقيمي الصلاة — بنصب الصلاة فخرج نحو : مصطفو الناس ، فإن إعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفاء

بل الحروف أيضا قد تقدر كالواو فى جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو : مسلمى ّ كما مر ، والنون فى نحو: ليضربان وليضربن ولتضربن مطلقا ولتضربن ولتضربن وصلا نبه عليه فى الجامع. ومن ذهب إلى أن الإعراب فى الأسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فيحتاج إلى عدها فى القسم التقديرى .

---

وحذفت نونه للإضافة ، وإعرابه ليس مدّة لفتح ماقبلها ، ولأجل ذلك لم يحذف حرف إعرابه بل يحرك ( قوله كالواو فى جمع المذكر السالم الخ ) وكالواو والياء فيه .

[ لطيفة ] أنشد شيخ الشيوخ شرف الدين عبد العزيز الحموى مع بلاغة المعنى ولطف المبنى :

النذل مفروض له رزقه والحر بالإقتار مرفوض
لذلك المنقوص لم ينخفض وأشرف الأسماء مخفوض

والألف فى المثنى إذا لاقى ساكنا بخلاف الياء فلا تقدر لأنها لاتحذف لعدم مايدل عليها بل تبقى وتحرك بالكسر ، والأحرف الثلاثة فى الأسماء الستة إذا أضفن إلى كلمة أولها ساكن والتقدير فى كل ذلك للاستثقال كما صرح به ابن الحاجب . واعترض عليه بأن التلفظ باعراب مسلمى قبل الإعلال مستثقل وبعده متعذر فلم جعل إعراب نحو : الفتى من المتعذر، ونحو : مسلمى من المستثقل ؟ وأجيب بأن إعراب نحو : الفتى قبل الإعلال بالحركة وثقلها يوجب إبدال حرف بآخر فلما قلبت الياء أو الواو ألفا تعذر الإعراب لعدم قبول الألف شيئا من الحركات فالتقدير فى نحو الفتى للتعذر لا لاستقلال الحركة لأن ثقلها لايوجب تقديرها بل إبدال حرفها بحرف آخر فجعل مما تعذر ، وأما مسلمى فاعرابه قبل الإعلال بالحرف وثقله يوجب تقديره فالتقدير فى مثله للاستثقال لا للتعذر .

فإن قيل: ثقل الحركة فى نحو : قاض يوجب الإسكان وتقدير الحركة فلايصح قولك وثقلها يوجب إبدال الحرف لا الإسكان . أجيب بأن المراد الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة وانفتاح ماقبله ، ويجرى كل من الاعتراض والجواب فى تقدير إعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستثقال مع أنه فيهما قبل الإعلال مستثقل وبعده متعذر، وكالمثنى والجمع حال الحكاية فإنه يقدر إعرابهما للتعذر كقولهم دعنا من تمرتان فى جواب ألك تمرتان أو نحو ذلك، ومعناه دعنى من هذا الحديث، ولو قيل من تمرتين لم يؤد هذا المعنى، وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين. وأما الأسماء ففيها تفصيل فتارة تكون علما نحو: أبو بكر فتحكى بمن، وتارة تكون مضافة إلى معرفة نحو : أبو زيد وفى حكايتها خلاف، وتارة مضافة إلى نكرة فراجع باب الحكاية (قوله والنون فى نحو: ليضربان ) أى من كل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة أو ماعدا ألف الاثنين وأكد بالخفيفة ، وإنما حذفت النون فى الأول لتوالى الأمثال والثانى حملا للخفيفة على الثقيلة ( قوله مطلقا ) أى وصلا ووقفا ( قوله وصلا ) خرج الوقف لأن نون التوكيد الخفيفة لاتقدر فيه لأنها إذا وقعت بعد ضمة أو كسرة يجب حذفها فى الوقف ورد ماكان حذف لأجلها ، فتقول فى اضربن ياقوم واضربن ياهند إذا وقفت عليهما ضربوا واضربى برد ّ واو الضمير ويائه، وتقول فى هل تضربن وهل تضربن إذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء والنون .

هذا ، وقال أبو حيان : الذى يظهر لى أن دخولها فى الوقف خطأ لأنها لاتدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولايبقى دليل على مقصودها الذى جاءت له انتهى . وأما إذا وقعت بعد فتحة فإنه يجب إبدالها ألفا كما تقول فى قفن إذا وقفت عليه قفا .

[ فصل ] فى الـكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزمه

( يرفع ) الفعل ( المضارع ) إذا سلم من نونى التوكيد والإناث وكان مع ذلك ( خاليا ) من ناصب ينصبه ( وجازم ) يجزمه ( نحو : يقوم زيد ) بإجماع من النحاة ، وأما قول على رضى الله عنه :

* محمد تفد نفسك كل نفس * فالجازم فيه مقدر أى لتفد ، وقول بعضهم : * فاليوم أشرب غير مستحقب * فضرورة ، ورافعه تجرده من الناصب والجازم عند الفراء وموافقيه وهو الأصح ، وما قيل من أن التجرد أمر عدمى والرفع وجودى والعدمى لايكون علة للوجودى ممنوع بل هو الإتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمى ، ولو سلم فلا نسلم أنه لايعمل فى الوجودى بل يعمل لأنه هنا علامة لامؤثر ، وقيل رافعه حلوله محل الاسم ،

---

[ فصل يرفع المضارع ]

( قوله يرفع المضارع ) إن قلت : قضية صنيعه حيث قال فى المنصوب ينصب بكذا وفى المجزوم يجزم بكذا ولم يقل فى المضارع يرفع بخلوه مثلا أن الرافع له ليس هو التجرد . قلت : لعل وجه عدوله ليكون جاريا على كل المذاهب مع مافيه من الإيماء إلى مااختاره من أن رافعه التجرد على مافى الأوضح ، لأن تعليق الحكم على وصف يشعر بالعلية ( قوله إذا سلم الخ ) لم يقيد المصنف بذلك اكتفاء بما أسلفه أوأراد بيان رفعه ولو محلا ، وقدم الرفع لكونه أقوى الحركات والأنسب بتوقفه على معرفة الناصب والجازم وتأخيره عن النصب والجزم ( قوله وكان مع ذلك خاليا ) أشار إلى أن خاليا خبر لكان محذوفة وفيه أنه من غير الأشهر والأولى جعله حالا من المضارع ( قوله عن ناصب ينصبه وجازم يجزمه ) احترز بقوله ينصبه ويجزمه عن الناصب والجازم المهملين نحو : أن تقرآن ولم يوفون ، والمصنف لم يحتج للتقييد لأن الوصف حقيقة فى المتلبس بالفعل (قوله محمد تفد الخ) محمد منادى حذف منه حرف النداء ، ونفسك مفعول لتفد ، وكل فاعل مضاف ونفس مضاف إليه ، والتبال الوبال أبدلت واوه تاء كما فى تجاه وتراث ، وقال العينى : الفساد ، وقيل الحقد والعداوة ، فالجازم فيه مقدر : أى فلا يرد على قول المصنف أن المضارع يرفع إذا خلا عن الناصب والجازم لأن المراد إذا خلا لفظا وتقديرا وتفد لم يخل من الجازم تقديرا (قوله فاليوم أشرب الخ ) صدر بيت وعجزه * إثما من الله ولا واغل * فضرورة أى والضرورة لاترد نقضا ، وقضيته أنه مجزوم مع خلوه مماذكر ، والذى قاله المصنف وغيره أنه مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل غرب منزلة عضد لأنهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل كما فى شرح الشذور ، والقول بأن الحذف للضرورة أحد أقوال ثلاثة أصحها الجواز فى السعة كما اختاره ابن مالك (قوله وهو الأصح ) أيد بأن رفعه يدور مع ذلك التجرد وجودا وعدما والدور أن يشعر بالعلية ( قوله هو الإتيان الخ ) هو أولى من قول البدر ابن مالك إنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره إذ الوجودى له معنيان : أحدهما الموجود ، ثانيهما ماليس فى مفهومه سلب ، والعدمى يقابله فيهما ، والتجرد بالمعنى الذى ذكره ليس وجوديا بواحد من المعنيين أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأن فى مفهومه سلبا لأن التخلص فيه معنى النفى ، ونحوه مافى التصريح من أنه كون المضارع خاليا من ناصب وجازم لأن الخلو فيه معنى النفى ، ولو سلم أن التجرد بالمعنى الذى قالاه وجودى بالمعنى الثانى لكان الجواب حينئذ يتوقف على صحة تعليل الوجودى بالمعنى الأول بالوجودى بالمعنى الثانى فإنه موجود لأنه عبارة عن الضمة أوالنون على وجه مخصوص وكل منهما أمر موجود ( قوله لأنه هنا علامة لامؤثر ) أى حقيقة فلا يرد أن الرضى صرح بأن عوامل النحو عندهم بمنزلة المؤثرات الحقيقية ، ولهذا منعوا من اجتماع عاملين على معمول واحد ( قوله وقيل رافعه حلوله محل الاسم )

وقيل غير ذلك ، وإنما رجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع إذا دخل على الفعل لكونه قويا إذ هو عامل لفظى وعامل الرفع معنوى :

( وينصب ) المضارع بحرف واحد من أربعة بدأ منها ( بلن ) لملازمتها النصب ، وهى حرف نفى ونصب واستقبال ولا دلالة لها على تأبيد النفى ولا تأكيده خلافا للزمخشرى فى ذلك . وقال فى [ المفصل ] : هى لتأكيد نفى المستقبل ، وفى [ الأنموذج ] لنفى المستقبل على التأبيد ، ومحل الخلاف فى أنها هل تقتضى التأبيد أم لا فيما إذا

---

هو قول البصريين سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى زيد يضرب ، أو مجرور كما فى مررت برجل يضرب ، أو منصوب نحو : رأيت رجلا يضرب ، لأنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع وإنما ارتفع لحلوله محل الاسم لأنه يكون إذن كالاسم فأعطى أسبق إعرابه وأقواه وهو الرفع ، ولم يؤثر ذلك فى الماضى وإن وجد فيه لأنه مبنى الأصل فلا يؤثر فيه العامل . واعترض على هذا القول بأن المضارع يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو : الذى يضرب ، ونحو : سيقوم ، وفى نحو خبر كاد نحو : كاد زيد يقوم ، وفى نحو : يقوم الزيدان ، وفى نحو : هلا تضرب ، فإن الاسم لا يقع بعد التحضيض . ويمكن الجواب عنها كلها ما عدا يقوم الزيدان بأن الرفع استقر قبل دخول تلك الأمور فلم تغيره إذ أثر العامل لا يغيره ، إلا عامل آخر ، وأما يقوم الزيدان فأجاب عنه الرضى بما فيه تكلف ، وأجاب فى [ المفصل ] بأنه من مظان صحة وقوع الأسماء لأن من ابتدأ كلاما منتقلا إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن تكون أول كلمة يفوه بها اسما أو فعلا بل مبتدأ كلامه موضع خبره فى أى قبيل شاء ( قوله وقيل غير ذلك ) من الغير قول الكسائى إن رافعه حروف المضارعة . ورد بأن جزء الشىء لا يعمل فيه وبأنه يلزم أن يكون مرفوعا أبدا ورد بأن عامل النصب والجزم أقوى فعزله عن عمله . قال أبو حيان : ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم نطقى ( قوله وعامل الرفع معنوى ) فيه قصور بالنسبة لقول الكسائى : إن العامل أحرف المضارعة لأنها ليست من العامل المعنوى فلو اقتصر على قوله لكونه قويا كان أولى إلا أن يقال لم يعتد بمذهبه ، لكنه لا ينبغى لأن الرضى قواه على مذهب البصريين فذكر ما حاصله : أن الرفع لما حدث مع حدوث الحروف فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنى الخفى كما هو مذهب البصريين .

بقى هنا شبهة سنحت بالبال ، وهى أن الترجيح إنما يظهر عند اجتماع العاملين وهما لا يجتمعان على القول بأن الرافع التجرد ولا الحلول محل الاسم إذ بدخول عامل النصب والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ، ودخول العامل بعد العامل لا ترجيح فيه كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب ( قوله لملازمتها النصب ) أى فى الأكثر المشهور ولغة الجمهور وإلا فقد حكى الكسائى أن الجزم بها لغة لبعض العرب كما قاله ابن مالك ، وخرج عليه ما وقع فى صحيح البخارى من قول الملك فى النوم لعبد الله بن عمر « لن ترع » بحذف الألف ، وقضية كلام الشارح أن الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب ، وفيه أنه قيد كى بكونها مصدرية وهى لا تكون إلا ناصبة فالأولى تقديمها لمشاركتها لن فى ذلك وتميزها بالاتفاق على بساطتها بخلاف لن فقيل بأنها مركبة ( قوله وهى حرف نفى الخ ) أى انتفاء الحدث فى الزمان المستقبل ، فالمراد بالنفى الحاصل بالمصدر أو هو مصدر المبنى للمفعول ، ولا يخفى أن النصب ليس معنى لها بل حكم من أحكامها ، وليس المراد أن كلا من هذه الثلاثة داخل فى معناها كما يتوهم من هذه العبارة ( قوله هى لتأكيد الخ ) أراد بالتأكيد ما يشمل التأبيد الذى هو نهاية التأكيد ، ولا ينبغى أن يحمل على تأكيد لا يشمل التأبيد ( قوله وفى الأنموذج ) أى فى بعض نسخه وفى بعضها على التأكيد .

أطلق النفى أو قيد بالتأبيد : أما إذا قيد بغيره نحو — فلن أكلم اليوم إنسيا — فلا خلاف بينهم فى أنها لاتفيده فقد ظهر أن من رد على الزمخشرى فى قوله بتأبيد النفى بهذه الآية وشبهها مما قيد فيه بنفيها منفيها بغير التأبيد ليس على تحقيق فى المسألة ، ورد ماذهب إليه الزمخشرى بأنه لادليل عليه .

قال ابن مالك: والحامل له على أن لن لتأبيد النفى اعتقاده الباطل من أن الله تعالى لايرى فى الآخرة جعلنا الله من أهل الرؤية. وأما استفادة التأبيد فى نحو — لن يخلقوا ذبابا — ونحو — لن يخلف الله وعده — فمن خارج كما فى قوله تعالى — ولن يتمنوه أبدا — وكون أبدا فيه للتأكيد كما قيل خلاف الظاهر ، وهل تأتى للدعاء أم لا ؟

---

وانتصر الحفيد للزمخشرى فقال : واعلم أن قول النحويين لن ليست لتأبيد النفى مع أنها لنفى سيفعل متناقض وذلك لأن سيفعل مطلق ونقيضه لن يفعل الدائمة ، فلو لم تكن لتأبيد النفى لم يكن قولنا لن يفعل نقيضا لقولهم سيفعل ، لأنه على ماقالوه من عدم التأبيد يجوز أن يكون النفى على حالة والإثبات على أخرى ، فالحق أنها لتأبيد النفى كما ذكره الزمخشرى لاسيما ومدلولات الألفاظ ليست راجعة إلى اعتقاد أحد ، وهو عدل وقد نقله انتهى .

واعترض بأنا لانسلم الملازمة ولا نسلم بطلان التالى ، ومن أين وجب أن يكون لن يفعل نقيضا لسيفعل حتى يلزم أن تكون لن لتأبيد النفى بل نقيضه لن يفعل أبدا ، وكأنه ظن أن نقيض الموجبة سالبتها مطلقا وليس كذلك بل نقيضها السالبة على وجه مخصوص ، ولو صح ماظنه كان ليس بعض الإنسان جمادا نقيضا لبعض الإنسان جماد فبطل قوله فالحق الخ ، وأما قوله وهو عدل الخ فجوابه أنه نقل بحسب مافهمه وغيره عدل نقل خلافه مع أن ما نقله لا ينافى نقل غيره لجواز أن يكون استعمالهم لها فى التأبيد لكونه من أفراد معناها الذى هو النفى على الإطلاق ، قاله الشهاب القاسمى ( قوله فلا خلاف بينهم الخ ) قال شيخنا الغنيمى : لم يظهر لى وجه هذا الكلام إذ الخلاف بين الزمخشرى وغيره إنما هو فى موضوع لن لغة فالزمخشرى فهم عن اللغة أن معناها الحقيقى هو التأبيد فإذا استعملت فى غيره كما فى الآية كانت من باب المجاز ، وغير الزمخشرى فهم أنها موضوعة لمطلق النفى فاستعمالها فى الآية المذكورة ونحوها من استعمال الشىء فى بعض ماصدقاته ، فيرجع الخلاف بينهم فى تعيين معنى لن فى اللغة حقيقة فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلا بما ذكره اللهم إلا أن يثبت عن الزمخشرى أنه يقول إن لها فى حالة الإطلاق وضعا وفى حالة التقييد وضعا آخر فيتجه تقييد الخلاف حينئذ لكن لم نره عن الزمخشرى ، والظاهر خلافه فرارا من دعوى الاشتراك فى الحرف ( قوله من رد الخ ) كى فى حاشية الأوضح وقال : لو كانت لن للتأبيد كان ذكر الأبد فى — ولن يتمنوه أبدا - تكرارا انتهى .

قال الشمنى : ولقائل أن يقول ليس هذا تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لأن أبدا لا يرادف لن لأن الاسم لايرادف الحرف ولأن التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن ، وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على مايفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهى رفع مايتوهم من أن لن لمجرد النفى بناء على استبعاد نفى تمنى الموت منهم على جهة التأبيد ( قوله اعتقاده الباطل الخ ) نظر فيه بعضهم بأن الاعتقاديات لا دخل لها فى الأوضاع اللغوية إذ هو ثقة فى النقل .

هذا ، وقد يقال المنفى على التأبيد هو الرؤية على وجه اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئى فى محل أو نحو ذلك مما يستحيل فليتأمل ( قوله كما قيل خلاف الظاهر ) القائل مكى كما علمت إلا أنه عبر بقوله للتكرير ، ووجه كونه خلاف الظاهر ماعرفت ( قوله وهل تأتى للدعاء ) أى لكون الفعل الذى بعدها للدعاء وليس المراد أنها موضوعة للدعاء وليس فى كلامه مايدل على اختصاصها بهذا المعنى : واعترض عليه بأن هذا ليس خاصا بها

فيه خلاف ، اختار فى المغنى الأول قال فيه : وتأتى لن للدعاء وفاقا لجماعة . والحجة فى قوله :

لن تزالوا كذلكم ثم لازا — ت لكم خالدا خلود الجبال

لكنه صرح فى الشرح وفى الأوضح بخلافه ، والأصح أنها بسيطة على وضعها الأصلى ، ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا فى ضرورة كقوله :

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا — أدع القتال وأشهد الهيجاء

---

بل جميع أدوات النفى كذلك نحو : لازلت منصورا على الأعداء ، على أن دعواه العموم غير صحيحة فلم يأت لذلك غير لا ( قوله والحجة فى قوله : لن تزالوا الخ ) أى لأن المعطوف بثم فى البيت دعاء لا خبر وعطف الإنشاء على الخبر الإنشائى هو اللائق للمناسبة وإن لم يعين كون المعطوف عليه دعاء ، والمسئلة ظنية فاندفع ما للدمامينى وقول بعضهم إن الفراء قائل بجواز الاستئناف بثم فيمكن الحمل هنا على مذهبه ، وأيضا كون المعطوف عليه دعاء يغنى عن التأويل إن قيل بامتناع عطف الإنشاء على الخبر بأن يقدر القول بعد ثم أى ثم أقول لازلت لكم أى ثم أسأل الله ذلك فيرجع لعطف الخبر على مثله أو أولى : أى أقول لن تزالوا فيكون للمعطوف عليه محل على ما فيه فيجوز عطف الإنشاء عليه لأن محل المنع فيما لامحل له .

قال الشمنى : وأيضا فقوله لن تزالوا لوكان خبرا لكان المنفى فى الاستقبال ولا معنى له هنا . ويجاب بأن معناه الإخبار ببقائهم على هذه الحال التى هم عليها الآن بناء على ما فى عرفهم من القرائن المقتضية للبقاء عادة : أى أنتم لا تزول عنكم فى المستقبل هذه الحال الموجودة الآن بل تستمر معكم فى المستقبل ، وهذا معنى صحيح ( قوله والأصح أنها بسيطة ) لأن الأصل عدم التركيب وإنما يصار إليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك ، واستدل سيبويه على بساطتها بجواز تقديم معمول معمولها نحو : زيدا لن أضربه ، وظاهر أن الكلام فى غير الفاعل ومنه التمييز فيجوز تقديمه عليها بقلة وإن قال أبو حيان كان ينبغى استثناؤه من الجواز .

هذا ، ووجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش فى الدليل بأنه يجوز أن يتغير حكم الشىء بالتركيب ، ومنع الأخفش جواز التقديم لأن النفى له صدر الكلام ، وقيل مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين . ورد بأمور أقواها أنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا ، وقد لايظهر أحدهما كما قاله الشلوبين ( قوله على وضعها الأصلى ) وقال الفراء : أصلها لا النافية فأبدلت الألف نونا . ورد بأن الإبدال لايغير حكم المهمل فيجعله معملا وبأن المعهود إبدال النون ألفا كنسفعا لا العكس ( قوله ولا يفصل ) أى والأصح أنها لا تفصل لأنها محمولة على سيفعل ولذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لايقال أن لا تضرب زيدا هذا مذهب البصريين وهشام ، وجوز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفعل والفراء بالأول والظن والشرط ( قوله لما رأيت ) أصله لن ما أدغمت النون فى الميم للتقارب ووصلا خطا للإلغاز ، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين . والإلغاز فيه أن يقال أين جواب لما وبم انتصب أدع ؟ وجوابه علم ، وقوله أدع منصوب بلن المدغم نونها فى ما وفصل بينها وبين معمولها بما الظرفية وصلتها للضرورة فإن أدع عامل فيما وصلتها ، والتقدير لن أدع القتال مدة رؤيتى أبا يزيد مقاتلا ، وحينئذ كيف يجتمع قوله لن أدع مع قوله لن أشهد الهيجاء؟ وجوابه أن أشهد بالنصب ليس عطفا على أدع بل منصوب بأن مضمرة بعد حرف العطف وأن والفعل عطف

( و ) أتبعها ( بكى المصدرية ) لمشاركتها لها فى العمل من غير شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها ( نحو — لكيلا تأسوا — ) إذ لايجوز حينئذ كونها جارة لأن حرف الجر لايباشر مثله ، والتقييد بالمصدرية مخرج لكى التعليلية الجارة وعلامتها ظهور أن المفتوحة بعدها نحو : جئتك كى أن تكرمنى ، أو اللام نحو : جئتك كى لتكرمنى ، إذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية . أما فى الأول فلوجود أن المصدرية بعدها والحرف المصدرى لايباشر مثله ، وأما فى الثانى فلئلا يلزم الفصل بين الحرف المصدرى وصلته باللام فإن لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو : —كيلا يكون دولة — أو ظهرتا معا كقوله ، أردت لكيما أن تطير بقربتى ، جاز الأمران أى

---

على القتال : أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد ، ولبس عباءة وتقر عينى : ( قوله وأتبعها ) عطف على بدأ ( قوله بكى المصدرية ) يعنى التى بمعنى أن ( قوله تقدم اللام عليها ) لفظا أو تقديرا ( قوله نحو — لكيلا تأسوا — ) أى تحزنوا فالتقدير لعدم أساكم .

قال [ فى المصباح ] : وأسى أسا من باب تعب حزن فهو أسى مثل حزين انتهى. وبه تعرف أن قول بعضهم التقدير لعدم تأسيكم اشتباه لأن تأسيت به واتسيت بمعنى اقتديت ، وليس المعنى فى الآية عليه كما لا يخفى ( قوله لأن حرف الجر لايباشر مثله ) لعل المراد فى الفصيح أو مع إمكان الاحتراز عنه بدليل مايأتى ( قوله مخرج لكى التعليلية ) فإن النصب بأن مضمرة وجوبا بعدها عند البصريين ولا تظهر إلا ضرورة ، ويجوز عند الكوفيين ( قوله وعلامتها ظهور أن الخ ) أى مع عدم اللام قبلها لما سيأتى ( قوله كى أن تكرمنى ) قال أبو حيان : والمحفوظ إظهار أن بعد كى الموصولة بما كقوله « كيما أن تغر وتخدعا » ولا يحفظ من كلامهم : جئت كى أن تكرمنى ( قوله أو اللام ) مجىء كى قبل اللام نادر ( قوله أما فى الأول ) وهو ما إذا ظهرت أن بعدها ( قوله والحرف المصدرى لا يباشر مثله ) أى مع إمكان الاحتراز عنه بدليل مايأتى ( قوله وأما فى الثانى الخ ) وهى ماإذا ظهرت اللام بعدكى فلايجوز كون كى مصدرية لما ذكره الشارح فتعين أنها جارة وهى داخلة على اللام الجارة للتوكيد، وحينئذ فيشكل هذا على قول الشارح السابق لأن حرف الجر لا يباشر مثله .

وأقول : لعل السر والله أعلم فى جواز دخول الجار على الجار هنا وعدم جوازه فيما إذا تأخرت كى أن كى عند التأخر يصح أن تكون ناصبة بنفسها مصدرية فلا ضرورة إلى جعلها جارة مؤكدة ، وأما فى صورة تأخر اللام عنها اضطررنا إلى جعلها حرف جر إذ لا يصح أن تكون ناصبة للفعل باللام ولا يصح أن تكون اللام ناصبة مؤكدة لها لأن اللام ليست ناصبة فتعين أنها جارة واللام مؤكدة لها فتأمل كذا بخط شيخنا وهو شرح لقولهم المراد لا يباشر مثله مع إمكان الاحتراز عنه المقصود به الجواب عما أجازوه هنا وفيما يأتى فيما إذا ظهرت اللام قبلها وأن بعدها مما أوضحه شيخنا ، وأشاروا لجواب آخر بالنسبة لما هنا وهو أن المراد نفى المباشرة فى الفصيح ومجىء اللام بعد كى نادر كما عرفت ( قوله فلئلا يلزم الخ ) ودعوى زيادة كى مردودة بأنه لم تعهد زيادتها فى غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه ( قوله أردت لكيما الخ ) صدر بيت عجزه :

« فتتركها شنا ببيداء بلقع » يقال طار به إذا ذهب سريعا ، وتتركها بالنصب عطف على تطير ، والشن بفتح الشين المعجمة جلد القربة الخلق مفعول ثان لتترك وقيل حال من مفعوله ، والبيداء الأرض القفراء التى تبيد أى تهلك من يدخل فيها ، والبلقع : الأرض التى لا شىء فيها ( قوله جاز الأمران ) جواب المسألتين، أما جواز الأمرين فى الأولى فظاهر ولا محذور فيه ، فإن جعلت كى مصدرية قدرت اللام قبلها وإن جعلتها تعليلية قدرت أن بعدها عند البصريين .

كونها مصدرية وكونها جارة ، والثانى أرجح عنـــد بعضهم بالنسبة لظهورهما معا ، وقد تكون مختصرة من كيف كقوله :

كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أى كيف تجنحون ( و ) أتى ( بإذن ) قبل أن لطول الكلام عليها وهى حرف جواب وجزاء .

فإذا قلت : لمن قال أزورك غدا إذن أكرمك ، فقد أجبته وجعلت إكرامك جزاء زيارته ومجيئها لهما هو نص سيبويه ، واختلف فيه فحمله الشاو بين على ظاهره وقال : إنها لهما فى كل موضع وتكلف تخريج ماخفى فيه ذلك وحمله الفارسى على الغالب وقد تتمحض عنده للجواب .

فإذا قلت : لمن قال أحبك إذن أصدقك ؟ فقد أجبته ولا يتصوّر هنا الجزاء ، والأصح أنها حرف

---

قال أبو حيان : وانبنى على هذا فرع وهو أنه إن قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لا وإن قدرناها الناصبة جاز ، وأما جواز الأمرين فى الثانية فيلزمه ارتكاب أحد محذورين إما دخول حرف مصدرى على مثله وإما دخول حرف جر على مثله ، لكن اغتفر ذلك لعدم إمكان الاحتراز عنه كما علم مما مر ، فإن جعلت مصدرية فأن مؤكدة لمعنى السبك ، أو تعليلية فهى مؤكدة للام قبلها ( قوله والثانى أرجح الخ ) إنما ترجح كون أن ناصبة فى هذه الحالة لأنها أم الباب فاعتنى بشأنها ، ولأن ماكان أصلا لا ينبغى أن يجعل تأكيدا لغيره ، ولأن أن وليت الفعل فكانت أحق بالعمل لمجاورتها بخلاف البعيد قاله المصنف فى الحواشى ، ولأن توكيد الجار بجار أسهل من توكيد حرف مصدرى بمثله وسكت الشارح عن الترجيح فى المسألة الأولى ، ونقل فى التصريح عن المصنف فى باب حروف الجر أن الأولى أن تكون مصدرية ناصبة بتقدير اللام قبلها لأن تقدير اللام قبلها أكثر من ظهور أن بعدها ، والحمل على الغالب عند التردّد أولى ( قوله كى تجنحون ) أى كيف تجنحون أى تميلون ، والسلم بالكسر والفتح الصلح ، وثئرت مبنى للمجهول من ثأرت القتيل قتلت قاتله ، ولظى مبتدأ وجملة تضطرم الخبر وهى مع المبتدإ حال ( قوله لطول الكلام عليها ) فيه أن هذا إنما يناسب أن يكون علة لتأخير أن لا لما ذكره . وقد يقال إنه علة له باعتبار ماتضمنه من تأخير أن ( قوله وهى حرف جواب وجزاء ) أى معناها الجواب والجزاء . ومعنى كونها جوابا أنها لاتقع إلا فى كلام يجاب به من تكلم بكلام آخر إما تحقيقا وإما تقديرا فلا تقع فى كلام مقتضب ابتداء من غير أن يكون هناك ما يقتضى الجـــواب لا لفظا ولا تقديرا ، والجواب فى الحقيقة هو الجملة التى وقعت إذن فيها لا إذن وحدها ، ومعنى كونها جزاء أن مضمون الكلام التى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر كما قاله الدمامينى ردا على ما تردد به المصنف فى حواشى التسهيل ( قوله وتكلف تخريج الخ ) فقال فى المثال الآتى إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك ( قوله أحبك ) أى أنا متصف الآن بمحبتى لك ( قوله إذن أصدقك ) أى أو أظنك صادقا ومدخول إذن فيه مرفوع لانتفاء استقباله المشروط فى نصبها ( قوله ولا يتصوّر هنا الجزاء ) لضرورة أن التصديق أو ظن الصدق مثلا واقع فى الحال ، ولا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل إذ الشرط والجزاء كما قال الرضى إما فى المستقبل أو فى الماضى ، ولا مدخل للجزاء فى الحال ( قوله والأصح أنها حرف ) هو مذهب الجمهور : وقال بعض الكوفيين : إنها اسم ، والأصل فى إذن أكرمك إذا جئتنى أكرمك برفع أكرم ثم حذفت الجملة التى أضيفت إذا إليها وعوّض عنها التنوين كما فى حينئذ ، وأضمرت أن فانتصب الفعل الواقع صدرا للجملة الجوابية ، ولعل المفرد المؤول بأن عنده فاعل : أى إذا جئتنى وقع إكرامك لامبتدأ وخبره محذوف أى حاصل وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية كما لو قلت

وعليه فالأصح أنها بسيطة وأنها الناصبة بنفسها وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها ولكن أعملوها حملا لها على ظن لأنها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزءيها كما حملت ماعلى ليس وإن كانت مختصة . وشرط إعمالها ثلاثة أمور :

الأوّل أن تكون ( مصدرة ) فى أوّل الكلام فإن وقعت حشوا فيه بأن كان مابعدها معتمدا على ماقبلها أهملت : قال الرضى : وذلك فى ثلاثة مواضع : الأوّل أن يكون مابعدها خبرا لما قبلها نحو أنا إذن أكرمك وإنى إذن أكرمك . الثانى : أن يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو إن تأتنى إذن أكرمك . الثالث : أن يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله إذن لأخرجن ، وقوله :

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها　　وأمكننى منها إذن لا أقيلها

---

إذا جئتنى فإكرامك حاصل ( قوله وعليه فالأصح أنها بسيطة ) أى لا مركبة من إذ أن ثم خففت الهمزة ونقلت حركتها إلى الذال الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل فى أحد أقواله ( قوله وأنها الناصبة بنفسها ) أى لا بأن مضمرة بعدها خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسى ، ولما جرت عادتهم أن يقولوا ناصب بأن مضمرة بعده وإن كان كلاما غير محقق لأن الذى أضمرت أن بعده ليس الناصب وإنما الناصب أن صرحوا بقولهم بنفسها دفعا لهذا ( قوله لعدم اختصاصها ) قال المصنف فى بعض تعاليقه : ووجه الضعف اللاحق لإذن أنها غير مختصة كذا قال الناظم ولا أعرفه لغيره ، وكأنه نظر إلى نحو — ولن تفلحوا إذا أبدا - فرأى لفظة إذن دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى ومن خطه نقلت ( قوله وشرط إعمالها الخ ) إلغاؤها مع استيفاء الشروط لغة حكاها عيسى بن عمرو ، وتلقاها البصريون بالقبول إلا أنها نادرة جدّا ولذلك أنكرها الكسائى والفراء ( قوله بأن كان مابعدها الخ ) سيأتى قريبا أن الإهمال لاينحصر فى هذه الصور الثلاثة كما هو ظاهر عبارته كغيره ، وذلك لأنه يكون فيما إذا تقدمها العاطف اللهم إلا أن يقال إن المراد أنه فى هذه الصور يتعين الإهمال ولا يجوز غيره ، وفيما سيأتى يجوز الوجهان وإن كان بالنظر إلى الاعتبار يتعين الإهمال أو الإعمال . وقضية الحصر فى هذه الصور الثلاثة العمل فى نحو : يا زيد إذن أكرمك ، بل وقضيته أيضا الإعمال فيما إذا تقدم المعمول نحو : زيدا إذا أكرم . وفى المسألة خلاف فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائى إذ ذاك الرفع والنصب.

قال أبو حيان : ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير فى عملها أن لاتعمل ، ويحتمل أن يقال تعمل لأنها مصدرة فى النية لأن النية فى المفعول التأخير انتهى ويؤخذ من تعليله الثانى عدم العمل قطعا عند البصريين فى نحو : يازيد إذن أكرمك ( قوله أهملت ) لضعفها بسبب وقوعها حشوا (قوله خبر لما قبلها) أى فى الأصل أو فى الحال كما أشار إليه بالمثالين ( قوله أن يكون جزاء للشرط الذى قبلها ) أى صناعة لا معنى فلا يرد أن إذن أكرمك جوابا لمن قال أزورك غدا جزاء لشرط مقدر : أى إن تزرنى غداً إذن أكرمك ، لأنه إنما هو جواب لشرط مقدر من حيث المعنى ، ومثل ذلك لايخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فإن المبطل هو تعلق ما بعدها صناعة لا معنى ( قوله وقوله ) أى ونحو قول كثير عزة ( قوله لئن عادلى الخ ) اللام موطئة لمجىء الجواب للقسم السابق فى البيت قبله وهو :

حلفت برب الراقصات إلى منى　　تقول الفيافى نصها وذميلها

والضمير فى مثلها ومنها يعود للمقالة الأولى ، وذلك أن كثيرا مدح عبد العزيز بقصيدة فأعجب بها فقال : تمنّ علىّ أعطك ؟ فقال : أكون كاتبا لك ، فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة ، كذا قال غير واحد ولكنه لا يناسب قوله فى هذه القصيدة :

ولا يقع المضارع بعدها فى غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ماقبلها بالاستقراء بل تقع متوسطة فى غيرها نحو : يقتـــل إذن زيد عمرا ، وليس الرجل إذن زيدا انتهى . نعم إن تقدمها واو أو فاء جاز النصب بها على قلـة .

الشرط الثانى وإليه أشار بقوله ( وهو ) أى المضارع الذى يابها ( مستقبل ) فإن كان حالا أهملت كما إذا كان إنسان يحدثك فقلت له إذن أصدقك لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلاتعمل فى الحال للتدافع ، وماأوهم خلاف ذلك فضرورة أو مؤول .

الشرط الثالث وإليه أشار بقوله ( متصل ) ذلك المضارع بها ( أو منفصل ) عنها إما ( بقسم )

---

عجبت لتركى حظه الحمد بعدما      بدا لى من عبد العزيز قبولهـا

فإنه يدل أن كثيرا لم يرض مع إجابة عبد العزيز ، وجملة إذن لا أقيلها جواب القسم السابق وجواب الشرط محذوف، وجعل فى المغنى الجملة جواب الشرط وجواب القسم محذوفا ؛ وهو مخالف للقاعدة المشهورة أنه إذا توالى شرط وقسم فالجواب للأسبق لـكن ماقاله جائز أيضا ، ولم يجزم الجواب لأن الشرط ماض ( قوله ولايقع المضارع بعدها الخ ) صادق بأن لايقع المضارع بعدها أصلا وبأن يقع غير معتمد على ماقبلها ، والذى ذكره فى قوله بل يقع الخ هو الأوّل ، فالنفى فى قوله ولا يقع الخ متوجه إلى القيد والمقيد معا .

هذا ، وكون إذن فيما ذكره من نحوه من يقعد إذن زيد هى التى الـكلام فيها محل نظر يقوى بما مر عن ابن هشام فتدبر ( قوله نعم إن تقدمها واو أو فاء ) أطلق السيوطى وغيره العاطف ولم يقيدوه بالفاء والواو ، وصرح بعضهم بجواز الفصل بين أو المضمرة أن بعدها وجوبا وبين المنصوب بإذن نحو : لألزمنك أو إذن تقضينى حقى ( قوله جاز النصب بها على قلة ) أى وجاز الرفع والجزم إن اقتضاه الحال ، وإنما اقتصر الشارح على النصب لأن الـكلام فيه .

قال فى المغنى : والتحقيق أنه إذا قيل إن تزرنى أزرك وإذن أحسن إليك ، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول انتهى . ووجه جواز الأمرين عند تقدم العاطف النظر إلى أمرين : فمن حيث أن إذن فى أول جملة مستقلة هو متصدر فينتصب الفعل ، ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف بعض الـكلام ببعض هو متوسط فيرتفع لفقد الشرط ، ومثل ذلك : زيد يقوم ، وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت قولا واحدا أو على الاسمية جاز الرفع والنصب باعتبارين كما صرح به فى المغنى أيضا ( قوله مستقبل ) انظر استقباليته بالنظر إلى ما قبلها كما إذا قال شخص : جاءنى زيد أمس فقلت وإذن أكرمه ، وكان الإكرام وقع عقب مجيئه فى الأمس والتـكلم بذلك حالا وحرره ( قوله لأن نواصب الفعل الخ ) فيه شئ إذ لا يكفى ذلك فى اشتراط الاستقبال فى إذن (قوله وما أوهم خلاف ذلك الخ) كان ينبغى أن يذكره قبل الشرط الثانى فإنه مذكور فى كلامهم بعد الشرط الأول ، فمن ذلك قوله :

لا تتركنى فيهم شـــطيرا      إنى إذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك بإذن مع أنها وقعت حشوا بين اسم إن وخبرها فهو إما ضرورة أو مؤول على حذف خبر إن : أى إنى لا أستطيع ذلك أو نحوه ، ثم استأنف مابعده بالنصب لتحقق شرطه ( قوله بقسم ) قال فى الارتشاف :

أو بلا النافية كما فى المغنى والشذور ، وأشار إلى مثالى الاتصال والانفصال بقوله (نحو : إذن أكرمك ، وإذن والله نرميهم بحرب) على طريق اللف والنشر المرتب ، ومثال الانفصال بلا النافية نحو : إذن لاأفعل ، واغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جىء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر فى قولهم : إن الشاة لتجبر فتسمع صوت والله ربها ، وبلا النافية لأن النافى كالجزء من المنفى فكأنه لا فاصل. واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه ، وإلى ذلك أشار بعضهم حيث قال : وفيه أيضا ذكر الشروط الثلاثة :

أعمل إذن إذا أتتك أولا  وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر إذا أعملتها أن تفصلا  إلا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجزور على  رأى ابن عصفور رئيس النبلا
وإن تجئ بحرف عطف أولا  فأحسن الوجهين أن لاتعملا

وينصب المضارع أيضا ( بأن المصدرية ) أى المنسبكة مع مدخولها بالمصدر وهى أم الباب لعملها ( ظاهرة نحو) — والذى أطمع (أن يغفر لى —) ومضمرة كما سيأتى، والتقييد بالمصدرية مخرج للمفسرة والزائدة فالأولى هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخرة عنها جملة ، ولم تقترن بجار نحو :

---

إلا إن كان بقسم محذوف الجواب ( قوله أو بلا النافية ) أو بهما معا كما يؤخذ من كلامهم والصحيح منعه بغير لا إذ لم يسمع وإن كان التعليل الآتى يفيد جواز الفصل بكل ناف ( قوله ابن بابشاذ ) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بالشين والذال المعجمتين : معناه الفرح والسرور كذا صحح السيوطى ؛ والظاهر أن باءه الثانية مفتوحة كالأولى على ما هو قاعدة المركبات المزجية ( قوله نرميهم ) جواب إذن وجواب القسم محذوف على ماهو القاعدة من اجتماع شرط وقسم وإذن هنا كسائر أدوات الجزاء ( قوله بالنداء ) نحو : إذن ياعبد الله أكرمك . وزاد أبو حيان نقلا عن ابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء نحو : إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة ( قوله بالظرف وشبهه ) المراد بشبهه الجار والمجرور نحو : إذن يوم الجمعة أو فى الدار أكرمك ، وأما الفصل بمفعول الفعل نحو : إذن زيدا أكرم ، فالأرجح عند الكسائى النصب وهشام الرفع لضعف عملها بوجود الفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا ، وتقدم عن الكسائى بطلان العمل فى الفصل بين كى والفعل بمعموله ، ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لأنهما اسم واحد .

قال أبو حيان : والصحيح أنه لايجوز الفصل بالظرف وشبهه ، وقيل فى توجيهه فإنه جزء من الجملة فلا يقوى إذن معه على العمل فيما بعدها ، وانظر هل صورة المسألة أن يكون الظرف معمولا لفعل إذن : أى ولو كان معمولا لمعمولها فى الرضى ما يقتضى الأول فليراجع ( قوله أعمل إذن الخ ) ذيل بعضهم هذه الأبيات ببيت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف فقال :

وإن تجئ بحرف عطف أولا  فأحسن الوجهين أن لا تعملا

( قوله المنسبكة مع مدخولها ) لا يخفى أن كلمة مع تدل على المتبوعية والأصالة ، ألا ترى أنهم يقولون : جاء الوزير مع السلطان لاجاء السلطان مع الوزير ، فلا توهم العبارة أن المنسبك هو أن وحدها خلافا لمن وهم فيه بل تفيد أن المنسبك هو المجموع والأصل مابعدها وهو الموافق للواقع (قوله مخرج للمفسرة الخ) إخراجه لما ذكر لا ينافى إخراجه لغيره أيضا فإنه مخرج لأن الاسمية فإنها ترد ضميرا للمتكلم فى قول بعض العرب : أن فعلت ، وضمير للمخاطب فى نحو : أنت وأنت الخ ( قوله هى المسبوقة بجملة الخ ) خرج بقوله المسبوقة بجملة نحو

– وأوحينا إليه أن اصنع الفلك – والثانية قال فى أوضحه هى التالية للما نحو – فلما أن جاء البشير – والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله ٭ كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم ٭ أو بين القسم ولو كقوله :
٭ فأقسم أن لو التقينا وأنتم ٭ زاد فى المغنى والواقعة بعد إذا كقوله :

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطى يد فى لجة الماء غامر

ومحل النصب بأن المصدرية ( مالم تسبق بعلم ) أى بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظ العلم فإن سبقت به

---

– وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين – فآخر مبتدأ ودعواهم مضاف إليه وأن مخففة من الثقيلة وهى عاملة فى ضمير شأن مقدر ، وجملة الحمد لله من المبتدإ والخبر خبر أن ، وهى وخبرها خبر آخر دعواهم ، وبقوله فيها معنى القول نحو : قلت له أن افعل لوجود حروف القول فلا يقال لعدم وجوده فى كلامهم ، وبتقدير وجوده لا تتعين أن فيه للتفسير لجواز أن تكون زائدة . وفى [ شرح الجمل ] أنها تكون مفسرة بعد صريح القول :

قال الدماميني : ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح .

قال شيخنا الغنيمى : قال السيد فى [ شرح اللباب ] عند قول المتن وتختص أى أن التفسيرية بما فيه معنى القول دون صريحه مانصه : أى صريح القول لأن صريح القول لا يحتاج إلى تفسير لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول ، وبقوله المتأخر عنها جملة نحو : ذكرت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة ، بل يجب الإتيان بأى أو ترك حرف التفسير ، وبقوله ولم تقترن بجار نحو: كتبت إليه بأن افعل وكتبت إليه أن افعل إذا قدرت معها الجار وهو الباء فهى مصدرية فى الموضعين ، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول ( قوله – وأوحينا إليه أن اصنع – ) الجملة مفسرة فلا محل لها من الإعراب ، لكن قال المصنف : إنها مفسرة للفعل . وخالف غيره فقال : إنها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور . قال الكافيجى : والظاهر أن الإيحاء متعلق بها ههنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل انتهى فتأمله ( قوله التالية للما ) أى التوقيتية كما فى المغنى احترازا عن النافية وهى الجازمة والموجبة وهى التى بمعنى إلا ( قوله كأن ظبية الخ ) صدره :

٭ ويوما توافينا بوجه مقسم ٭ والبيت لأرقم اليشكرى ، وتعطو تتطاول إلى الشجر لتتناول منه ، والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذا ورق ، والسلم بفتحتين شجر ، والشاهد فى كأن ظبية بجر ظبية وأن زائدة بين الجار ومجروره ، وروى نصب ظبية على أنها اسم كأن المخففة من كأنّ برفعها على أنها مهملة أو عاملة فى ضمير محذوف: أى كأنها ظبية (قوله فأقسم أن لو الخ) تمامه ٭ لكان لكم يوم من الشر مظلم ٭ والشاهد فيه واضح ، وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة المعروفة من أنه إذا توالى شرط وقسم وليس هناك إلا جواب واحد فهو للسابق منهما لا فرق فى ذلك بين الشرط الامتناعى وغيره عند جماعة ، واضطرب كلام ابن مالك فى [ التسهيل ] فى الشرط الامتناعى فدل كلامه فى الجوازم على أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو ، وفى باب القسم أن الجواب للو وأنها مع جوابها جواب القسم ( قوله فأمهله الخ) المعاطاة المناولة ، واللجة بضم اللام وبالجيم معظم الماء ، وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كـ عيشة راضية – من غمره الماء إذا غطاه ، ومعاطى خبر كان ، وفى لجة متعلق بغامر ، وغامر صفة لمعاطى . والمعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهل فى إنقاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور فى اللجة يخرج يده ليتناوله من ينقذه هذه حالة الغريق ، والشاهد فى البيت ظاهر ( قوله وإن لم يكن بلفظ العلم ) نحو : رأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا فى العلم ، وخرج بتفسير العلم بما ذكر ما إذا أول العلم بغيره فإنه يجوز وقوع الناصبة بعده ،

أهملت وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة ( نحو - علم أن سيكون - ) - أفلا يرون أن لا يرجع - (فإن سبقت بظن) أى بلفظ دال عليه وإن لم يكن بلفظ الظن (فوجهان) الرفع والنصب (نحو - وحسبوا أن لا تكون -) قرئ بالرفع إجراء للظن مجرى العلم وبالنصب إجراء له على أصله من غير تأويل وهو أرجح ، ولهذا أجمعوا عليه فى - الم أحسب الناس أن يتركوا - ومن العرب من يجزم بأن كقوله :

إذا ماغدونا قال ولدان أهلنا      تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

ومنهم من أهملها حملا على ما أختها أى المصدرية كقوله :

---

ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب قال : لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم ، أو كان بمعنى الظن كقراءة بعضهم - أفلا يرون أن لا يرجع - بالنصب ( قوله أهملت ) أى لم تعمل النصب فى المضارع ولو عبر به كان أولى إذ هى لم تهمل بالكلية بل اسمها ضمير شأن محذوف غالبا فيهما والجملة خبرها ، والظاهر أن الضمير فى قوله ما لم تسبق يرجع إلى أن المصدرية لا بقيد الناصبة للمضارع فإن تلك ثنائية الوضع والمسبوقة بعلم ثلاثية الوضع لأنها مخففة كذا حرره شيخنا العلامة الغنيمى . وبهذا يندفع أن كلامه يوهم أنها بعد العلم هى أن الناصبة وأهملت وليس كذلك وإنما هى المخففة من الثقيلة وإنما أهملت لأن الناصبة تدخل على ماليس بمستقر ولا ثابت لأن بابها أن تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد أفعال التحقق بخلاف المخففة فإنها تقتضى تأكيد الشىء وثبوته .

وقال [ فى المتوسط ] وليست يعنى المخففة الواقعة بعد العلم هى الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على أن مابعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على أن مابعدها معلوم التحقق انتهى يعنى فيلزم التنافى ( قوله وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة ) وهى ثلاثية الوضع إذ هى مخففة من الثقيلة وهى مصدرية أيضا كما صرح به الشارح حيث قال : ومحل النصب بأن المصدرية ما لم تسبق كما أن أصلها المخففة هى منه كذلك ، وكما أن الثنائية الوضع التى تنصب المضارع وتوصل به وبالماضى والأمر مصدرية ( قوله فإن سبقت بظن الخ ) أى ولم يكن هناك فاصل غير لا فإن كان هناك فاصل غير لا نحو : خلت أن ستكون ، أو خلت أن لن تقوم لم يجز النصب للفصل وتعين المخففة ( قوله وإن لم يكن بلفظ الظن ) كأن كان بلفظ العلم مثلا لكن استعمل فى معنى الظن الغالب القريب من العلم أو جرى مجرى الإشارة كما علم مما مر ( قوله إجراء للظن مجرى العلم ) أى لتأويله به بأن يحمل الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة ( قوله وهو أرجح ) أى فى القياس لأنه الأصل والأكثر فى كلامهم .

[ تتمة ] أفهم كلام المصنف تعين النصب إذا كان الفعل السابق على أن عاريا من كونه فعل علم أو ظن ومثله فى كلام ابن الحاجب . واعترض عليه بأنه إذا كان عاريا عنهما يكون على وجهين لأن الفعل فى هذا القسم إما أن يكون صالحا للمخففة كأفعال الرجاء والطمع أولا يكون ، فإن كان منافيا تكون أن ناصبة وإن لم يكن منافيا يجوز الوجهان قاله النجم سعيد . وبجواز الوجهين فيه صرح أبو حيان ( قوله ومن العرب من يجزم الخ ) قال فى المغنى : نقله اللحيانى عن بعض بنى صباح ( قوله إذا ماغدونا الخ ) البيت لامرئ القيس ، وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب جمع الحطب ( قوله حملا على ما أختها ) أى المصدرية بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى . وظاهر كلامه اختصاص الإهمال بها وعليه فيقال لم اختصت بهذا الحكم دون كى

أن تقرآن على أسماء ويحـكما     منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

كما أعملت ما المصدرية قليلا حملا عليها نحو ماروى فى الحديث « كما تكونوا يولى عليكم » ( ومضمرة ) وإضمارها إما جوازا أو وجوبا أما ( جوازا ) ففى موضعين ( أحدهما بعد عاطف ) وهو هنا الواو أو الفاء أو ثم أو أو ( مسبوق ) ذلك العاطف ( باسم خالص ) من تأويله بالفعل، مثاله بعد الواو ( نحو ) قول ميسون زوج معاوية رضى الله عنه :

( ولبس عباءة وتقرّ عينى )     أحب إلىّ من لبس الشفوف

فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وأن والفعل فى تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التأويل بالفعل ، والتقدير ولبس وقرة عينى ، وربما وقع فى بعض النسخ للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله :

لبيت تخفق الأرياح فيه     أحب إلىّ من قصر منيف

وهو تحريف نبه عليه المصنف فى [ شرح بانت سعاد ] ومثاله بعد الفاء قول الشاعر :

---

مع أن الأخرى مصدرية ( قوله أن تقرآن الخ ) تقرآن إما فى محل نصب بدلا من تحملا أو من حاجة فى قوله قبله :

وتحملا حاجة لى خفّ محملها     وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

وإما فى محل رفع خبر مبتدإ محذوف عائد إلى حاجة أى هى أن تقرآن .

قال المصنف فى المغنى :والشاهد فى أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل أن المعطوفة عليها : واعترض بأنه لامانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على مصدر ( قوله نحو ماروى فى الحديث الخ ) كذا فى المغنى .

قال الدمامينى : ولا حاجة إلى أن تجعل ماهنا ناصبة فإن فى ذلك إثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة، وقد سمع نظما ونثرا إلى أن قال : ولا داعى إلى ارتكاب أمر لم يثبت . قال فى المغنى : والمعروف فى الرواية كما تكونون . وفى الرضى : وتجىء ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان : أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى فلا تقتضى الكاف ماتتعلق به لأن الجار إنما يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا والمفعول لابدّ له من فعل أو معناه إلى أن قال : ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « كما تكونون يولى عليكم » شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه : أى بحالهم المكروهة ، ثم ذكر أنه يجوز أن تكون نافية وأن تكون مصدرية ( قوله إما جوازا أو وجوبا ) أى جائزا أو واجبا أو ذا جواز أو ذا وجوب ( قوله وهو هنا الخ ) أى لأنه لم يسمع النصب إلا مع الأربعة . قال أبو حيان : ولا يجوز فى غيرها ( قوله باسم خالص الخ ) أى سواء كان ذلك الاسم مصدرا كما مثل أو غير مصدر كقوله :

ولولا رجال من رزام أعزة     وآل سبيع أو أسوءك علقما

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس فى تأويل الفعل ( قوله الشفوف ) بضم المعجمة وفاءين فى الأصل مصدر ، والمراد الثوب الرقيق الذى لايحجب عن إدراك ماوراءه ( قوله فتقر منصوب ) يجوز رفعه تنزيلا له منزلة المصدر نحو : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، كذا قاله المحشى تبعا للعينى وغيره .

وقال المصنف فى الحواشى : لايجوز الرفع لأن المعنى يفسد به إذ يصير المعنى ولبس عباءة أحب إلىّ من

لولا توقع معتر فأرضيه ماكنت أوثر أترابا على ترب

وبعد ثم قوله :

إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

وبعد أو قوله تعالى - أو يرسل رسولا - بالنصب فى قراءة غير نافع عطفا على - وحيا - وخرج بقوله خالص غيره فلا ينصب الفعل المعطوف عليه كقولهم :

---

لبس الشفوف ثم يقول وتقر عيني ، وليس المراد ذلك وأن لبس العباءة مطلقا أحب إليه من لبس الشفوف بل المراد أن اجتماع هذين الشيئين أحب والواو لعطف المصدر المنسبك على الاسم المتقدم وفيها معنى مع فقد رأيت الرفع يخل بالمقصود والنصب لازم نبه عليه عبد القاهر انتهى :

والظاهر أن هذا لايخالف ماقاله العيني والمحشى لأنهما لم يجيزا الرفع على الاستئناف بل على أن يكون الفعل معطوفا على المبتدإ قبله لتنزيله منزلة المصدر ، وأحب خبرا عنهما لأنه أفعل تفضيل مجرد من أل والإضافة وهذا يؤدى معنى النصب كما لا يخفى فتأمل ( قوله لولا توقع معتر الخ ) صدر بيت عجزه :

* ماكنت أوثر أترابا على ترب * المعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق السائل أو المعترض للسؤال ، وأرضى منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء ، وأن أرضى فى تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير لولا توقع معتر فإرضائى إياه وتوقع ليس فى تأويل الفعل ، والأتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل لدته وهو الذى يولد فى الوقت الذى ولد فيه ( قوله إنى وقتلى سليكا ) صدر بيت لأنس بن مدركة الخثعمي عجزه * كالثور يضرب لما عافت البقر ، وسليكا اسم رجل مفعول قتل المضاف إلى فاعله ، وأعقل مضارع عقل القتيل أعطى ديته منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم ، وأن أعقل فى تأويل مصدر معطوف على قتل وهو ليس فى تأويل الفعل وكونه عاملا وشرط العمل أن يصح حلول أن أوما والفعل محله لايقتضى تأويله بالفعل كما لا يخفى ، وكالثور خبر إن ، والمراد بالثور ثور البقر ، وقيل ثور الطحلب وهو الذى يعلو الماء ( قوله عطفا على وحيا ) أى من قوله تعالى - وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب - كأنه قيل وماصح له أن يكلمه الله إلا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسلا فيكون الكل مصادر وقعت أحوالا من الفاعل أما الوحي والإرسال فأمرهما هين وأما من وراء حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف كأنه قيل أو إسماعا من وراء حجاب ، أو قيل وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو إسماعا من وراء حجاب أو إرسالا فيكون كل واحد منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ، ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا بأن يوحى ، أو بأن يسمع من وراء حجاب ، أو بأن يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا بواسطة حرف الجر ، وأما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير ، وأما قول من قال الاستثناء ههنا منقطع نظرا إلى ظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام ، وظاهر كلام المصنف وجوب النصب بعد العاطف المذكور . ويشكل عليه القراءة بالرفع فى - أو يرسل - والجواب أنه حينئذ مستأنف والفعل خبر لمبتدأ محذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه أن تكون أو للاستئناف والاستئناف بعد الواو والفاء جزم فى الإخبار وأما بعد أو ففيه نوع ما من الإضراب لأنك إذا قلت الزم زيدا أو يقضيك حقك وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أى يقضيكه على كل حال سواء ألزمته أم لم تلزمه فكأنه قال بل يقضيك ( قوله وخرج بقوله خالص الخ ) لم يذكر ما خرج بقوله اسم وذلك أن يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى - أن تضل إحداهما فتذكر - فى قراءة من نصب ، وقوله تعالى - يريد الله

الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لأن الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لأل أى الذى يطير ( و ) الثانى بعد ( اللام الجارة ) سواء كانت للتعليل كما (فى نحو) — إنا فتحنا لك فتحا مبينا (ليغفر لك الله) ماتقدم من ذنبك وما تأخر — أم للعاقبة المسماة بلام الصيرورة ولام المآل وهى التى يكون مابعدها نقيضا لمقتضى ماقبلها نحو — فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا — فالتقاطهم إنما كان لرأفتهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة فلا يراه أحد إلا أحبه فقصدوا أن يصير قرة عين لهم فآل بهم الأمر إلى أن صار لهم عدوا وحزنا أم للتأكيد وهى الآتية بعد فعل متعد نحو — وأمرنا لنسلم لرب العالمين — (فأن مضمرة جوازا إلا إذا اقترن الفعل بعدها بلا) سواء كانت مؤكدة كالتى (فى نحو— لئلا يعلم أهل الكتاب —) أم نافية نحو ( —لئلا يكون للناس— فتظهر) أن وجوبا

---

ليبين لكم ويهديكم — وقولهم إما أن تنطق بالحق أو تسكت؛ فإن النصب فيما ذكر ليس بأن مضمرة جوازا وإنما هو بالعطف على ما قبله ، ولعل الشارح لم يذكر هذا لأنه معلوم من باب العطف كما هو ظاهر ، ولأن خروج العطف على مصدر متوهم من الكلام السابق بقوله خالص كما صنع المرادى فإنه يجب فيه إضمار أن بخلاف مسألتنا فإن الإضمار جائز بل نص فى شرح العمدة على أن الإظهار أحسن لأن هذا إنما يخرج بتقييد الاسم بكونه صريحا ولذا قيد فى الشذور بكونه صريحا لإخراج ذلك ( قوله الطائر فيغضب الخ ) أل اسم موصول مبتدأ نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها بصورة الحرف ، ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحتج إلى رابط ، والذباب خبر المبتدإ كذا فى التصريح .

قال شيخنا : إذا كان من عطف الجمل ففى إخراجه حينئذ نظر لأن المحترز عنه إنما هو الفعل المعطوف على اسم غير خالص لا الجملة فتأمل هذا .

وقال الشاطبي : وأما اسم الفاعل فله جهتان : جهة الاسمية الخالصة إذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قائم في حكم كاهل وغارب ، فلا شك على هذا التقدير فى نصب الفعل بعده نحو : يعجبنى فاضل ويتكرم ، وعلى هذا التقدير يصح قولك : عجبت من رجل ضارب ويشتم بالنصب ، والأخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها فى المعنى من باب عطف الفعل على الفعل ، وقد تقدم أن الفعل يعطف على الاسم الذى يعطى معنى الفعل إعمالا لمعناه وإهمالا للفظه فكأنه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج به عن الحكم بالنصب انتهى .

وبه يعلم جواب قول المحشى تبعا للشهاب القاسمى فى حواشى ابن الناظم : هلا أمكن أن ينصب ويجعل أن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متأول من اسم الفاعل فإنه كالفعل فى دلالته على الحدث ، وسيأتى أن الفعل يتأول منه المصدر معمولا لكون محذوف ، والتقدير هنا : الذى يكون منه طيران فيغضب زيد الذباب ( قوله — ليغفر لك الله — ) علة لاجتماع الأمور الأربعة فى الآية للنبى صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة ( قوله أم للعاقبة الخ ) قال أبو حيان فى شرح التسهيل : وهذا الذى ذكره المصنف ليس مذهبا للبصريين وإنما هو مذهب الكوفيين ، وقد عزاه بعضهم إلى الأخفش ، وأول البصريون ذلك على أنها لام السبب على جهة المجاز لأنه لما كان ناشئا عن التقاطه كونه صار عدوا صار كأنه التقط لذلك وإن كان التقاطه فى الحقيقة إنما كان لأن يكون لهم حبيبا وابنا وهذا أحسن ، لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز أولى لأن الوضع يئول فيه الحروف إلى الاشتراك والمجاز ليس كذلك ( قوله أم للتأكيد ) وهى الزائدة وبعضهم أدخلها فى لام التعليل ( قوله فأن مضمرة جوازا ) وأجاز ابن كيسان والسيرافى أن يكون النصب بعدم اللام بإضمار كى لأنه يصح النطق بها بعدها نحو : جئت لكى أكرمك ، ومذهب الجمهور أن كى لا تضمر لأنه لم يثبت إضمارها فى غير هذا الموضع ( قوله بعدها) أى اللام ( قوله بلا ) ولا يجوز الفصل بين اللام والفعل إلا بلا وإنما ساغ ذلك

( لاغير ) كراهة اجتماع لامين ( و ) إلا فى ( نحو — ماكان الله ليعذبهم .. ) مما هو مسبوق بكون ماض ولو معنى منفى بما أو لم فقط مسند لما أسند إليه الفعل المقرون باللام كما فى المغنى ( فتضمر ) وجوبا ( لاغير ) وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص .

واختلف فى الفعل الواقع بعدها فذهب الكوفى إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد

---

لأن اللام حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور فى فصيح الكلام نحو : غضبت من لا شىء وجئت بلا زاد ، ويجب إدغام النون فى لا نافية أو زائدة لتقارب مخرجيهما ( قوله كراهة اجتماع لامين ) فإن التلفظ به ثقيل جداً ( قوله بكون ) أى ناقص كما هو المتبادر ، ويعلم من كلامه الآتى اختصاصه بذلك دون بقية أخواته كأصبح ودون غيرها كباب ظن لأنه لم يسمع وإن أجاز كلا بعض ، وأجازه بعضهم فى كل فعل منفى تقدمه فعل نحو : ماجئتنى لتكرمنى ، وهو فاسد لأن هذه لام كى ( قوله ماض ) فلا يجوز أن يكون ليفعل بخلاف لام كى فتقول : سأتوب ليغفر الله لى .

قال أبو حيان : إن الفعل المنفى لا يكون مقيدا بظرف فلايجوز ماكان زيد أمس ليضرب عمرا بخلاف لام كى وظاهره ولو كان غير ظرف زمان نحو : ماكان زيد فى الدار ليقوم ، فانظر علته وحرره ( قوله ولو معنى ) هو المضارع المنفى بلم ( قوله منفى بما أو لم ) يعنى ما لم ينقض فلا يجوز ما كان زيد إلا ليضرب عمرا ، ويجوز ذلك مع لام كى نحو : ما جاء زيد إلا ليضرب عمرا كما قاله أبو حيان قال : والفرق أن النفى مسلط مع لام الجحود على ماقبلها وهو المحذوف الذى تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى ما بعدها وذلك على مذهب البصريين ، وفى لام كى يتسلط على ما بعدها نحو : ماجاء زيد ليضرب ، فينتفى الضرب خاصة ولاينتفى المجىء إلا بقرينة تدل على انتفائه وخرج بالتقييد بفقط لن لأنها تختص بالمستقبل ولا كذلك ما ولم إذ نفى غيره بها قليل ولما لأنها وإن نفت الماضى لكنها تدل على اتصال نفيه بالحال بخلاف لم ، وأما إن ففيها خلاف قوى ، واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد المنفى بها بقراءة غير الكسائى — وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال — ونظر فيه فى المغنى واستظهر أنها لام كى وإن شرطية ( قوله لما أسند إليه الخ ) فلو لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن لام الجحود نحو : ماكان زيد ليذهب عمرو ، ويجوز ذلك فى لام كى نحو : قام زيد ليذهب عمرو ( قوله فيضمر وجوبا ) علل بأن ماكان زيد ليفعل نفى كان زيد سيفعل أو سوف والموجب ليس معه أن لا ظاهرة ولا مقدرة فأرادوا المطابقة لفظا بينهما فكما لايجمع بين أن والسين وسوف لا يجمع بين أن واللام ، وأجاز بعض النحويين حذف اللام وإظهار أن نحو — وماكان هذا القرآن أن يفترى — أى ليفترى ؛ وأجيب بأنه لاحجة فى الآية لأن وما بعدها فى تأويل المصدر والقرآن أيضامصدر فأخبر عن المصدر بمصدروهو بمعنى المفترى وإلا فالقرآن هنا بمعنى المقروء فلا داعى لتقدير اللام ( قوله بالخاص ) أى باسم الخاص لأن الجحد فى اللغة إنكار ما تعرفه لامطلق الإنكار ؛ وبهذا يندفع قول ابن النحاس : الصواب تسميتها لام النفى ( قوله إلى أنه خبر كان ) كما تقول ماكان زيد يقوم فالنفى مسلط على المنصوب ( قوله واللام للتوكيد ) أى زائدة فلا تتعلق بشىء لأن الزائد لو كان جارا لا يتعلق فكيف وهى عندهم غير جارة بل هى ناصبة بنفسها عندهم ؛ ووجه التوكيد فيها عندهم أن أصل ما كان ليفعل ماكان يفعل ثم أدخلت اللام زائدة لتقوية النفى كما أدخلت الباء فى مازيد بقائم فهى عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه . واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل الجر فى الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال ؛ وأجيب بأنهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية وتظهر فائدة الخلاف بين البصرى والكوفى فى قولك : ما كان

وجرى عليه ابن مالك فى التسهيل ، لـكنه يقول بوجوب إضمار أن تبعا للبصرى فهو قول مركب من قولين .
وذهب البصرى إلى أن خبر كان محذوف ، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف . وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها على الأصح فى موضع جر والتقدير فى نحو — ما كان الله ليعذبهم — ما كان الله مريدا لتعذيبهم ، ويقدر فى كل موضع مايليق به على حسب سياق الكلام . والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحا به فى بعض كلام العرب قال : سموت ولم تكن أهلا لتسمو فصرح بالخبر الذى هو قوله أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها وفى كلامه استعمال لاغير ، وقد صرح فى المغنى بأن قولهم لاغير لحن وفى الشذور بأنه لم تتكلم به العرب وقد مر مافيه .

وأما إضمار أن وجوبا ففى خمسة مواضع : أحدها هذا . والثانى أشار إليه بقوله (كإضمارها ) أى أن وجوبا ( بعد حتى ) الجارة نظما ونثرا ، ومجرورها إن كان اسما صريحا فهى فيه بمعنى إلى نحو — حتى مطلع الفجر — وإن كان مؤولا من أن والفعل فتارة تكون بمعنى إلى وذلك إذا كان مابعدها غاية لما قبلها نحو :

---

محمد طعامك ليأكل ، فإنه لايجوز على رأى البصرى لأن ما فى حيز أن لا يعمل فيما قبلها ، ويجوز على رأى الـكوفى لأن اللام لا تمنع العمل فيما قبلها ويشهد للـكوفيين قوله :

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

( قوله وجرى عليه ابن مالك ) أى على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد ( قوله لـكنه يقول الخ ) أى فيلزم أن تكون اللام جارة زائدة كما يقتضيه قوله إنها مؤكدة وبه صرح ولده ، لـكنه قال فى شرحه على التسهيل سميت مؤكدة لصحة الـكلام بدونها لا لأنها زائدة إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، وإنما هى لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما لأن يفعل انتهى وحينئذ فقد يقال ما قاله لا يخالف قول البصريين فليتأمل .

فإن قلت : إذا كانت أن مقدرة بعد اللام يلزمه الإخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز ؟ أجيب : بأن الإخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وإن لم يجز الإخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم إضمار أن فصار منخرطا فى سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف كما لا يخفى على عارف نحو هذا .

وقال المصنف فى الحواشى : قد يكون ماذهب إليه ابن مالك كقولنا فى الظرف والمجرور أنه خبر تجوزا لا تحقيقا ( قوله وإن هذه اللام متعلقة الخ ) أى فهى عندهم حرف جر معد لمتعلق الخبر .

قال المرادى : قولهم إنها متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة مقوية للعامل انتهى . وفى المغنى : أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل هى بينهما وفيه وجه كونها للتأكيد عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه ، واستشكله الدماميني بأن التوكيد لم يستفد من اللام وإنما استفيد من نفى السبب وإرادة نفى المسبب ( قوله ولم تكن أهلا لتسمو ) هل للـكوفيين أن يقولوا إن ذلك ضرورة أو شاذ أو أنهم لايدعون أن الفعل خبر إلا حيث لم يوجد خبر فحرره (قوله ففى خمسة مواضع ) مثل ذلك فى التوضيح وأقره شارحه ولم يذكر من الإضمار الواجب إضمار أن بعد كى التعليلية ( قوله أحدها هذا ) وهو الإضمار بعد لام الجحود المتقدمة ( قوله — حتى مطلع الفجر — ) أى إلى مطلع الفجر والجار والمجرور متعلق بسلام ويجوز أن يتعلق بتنزل ، وجملة سلام هى ليست أجنبية لأنها متصلة بالـكلام ومسددة له فلذا فصلت بين العامل والمعمول ، أو هى فى موضع الحال من الضمير فى تنزل ، وهى مبتدأ وسلام خبره قدم

لأسيرنّ حتى تطلع الشمس، وتارة تكون بمعنى كى وذلك إذا كان ماقبلها علة لما بعدها نحو: أسلم حتى تدخل الجنة وتحتملهما فى نحو — حتى تفىء إلى أمر الله — هذا مذهب الجمهور.

وأثبت ابن مالك لها معنى ثالثا وهو أن تكون بمعنى إلا أن واستظهره المصنف فى قوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

مع أن احتمال الغاية متأتّ وكذا التعليل، والأصح أن النصب بعدها بأن مضمرة

---

عليه للتخصيص أو —حتى مطلع الفجر— خبر لأنه لما اختصت ليلة القدر من بين الليالى بفضائل كانت مظنة لتغاير حالها لحال سائرها فأخبر عنها بأنها على حال غيرها فحصلت الفائدة، ويجوز أن ترتفع هى على الفاعلية بسلام لكونه مصدرا كما تقول: ضرب زيد (قوله لأسيرن حتى تطلع الشمس) أى إلى أن تطلع الشمس وظاهره أنه لا يصح فى هذا المثال أن يكون حتى فيه بمعنى كى لأن السير لا يكون سببا لطلوع الشمس (قوله وتارة بمعنى كى) وذلك عند بعضهم مجاز وعند المتأخرين حقيقة وضعف. واختلف فى علاقة المجاز فقيل انتهاء الحكم بما بعدها لأن الفعل الذى هو السبب ينتهى بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهى بوجود الغاية، وتعقبه السعد بأنه لو صح ذلك لكان حتى للغاية حقيقة حيث احتمل الصدر الامتداد وهو السبب والجزاء أعنى المسبب الانتهاء إليه، واختار أن العلاقة مقصوديته أى كون مابعدها مقصودا مما قبله بمنزلة الغاية من المغيا. ونوقش فيه بأن الغاية لا تستلزمه بدليل أكلت السمكة حتى رأسها ونحوه فإن الرأس ليس مقصودا بالأكل واستوجه الكمال ابن الهمام الأول (قوله علة لما بعدها) أى مفضيا إلى المقصود فى الجملة وإن لم يكن مستلزما له وذلك بأن لا يصح المصدر قبلها إلى الامتداد إلى ما بعدها ولا يصلح مابعدها دليلا على امتداد ذلك الأمر الممتد وانقطاعه عنده، نعم إن أريد بالإسلام الثبات عليه واستمراره فى الدنيا يكون الدخول منتهاه وحتى حينئذ للغاية (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) فالأمر سبب الإسلام والإسلام سبب دخول الجنة (قوله حتى تفىء) فحتى حرف جر وأن والفعل فى محل جر بها متعلق بقاتلوا إما تعلق الغاية أى إلى أن تفىء وهو الظاهر المناسب لسياق الآية. وإما تعلق التعليل أى كى تفىء فيكون للتعليل (قوله بمعنى إلا أن) كذا فى النسخ تبعا للتعليل، والصواب حذف أن لأن حتى بمعنى إلا الاستثنائية استثناء منقطعا كما ذكر ابن مالك وابن هشام الخضراوى، وأن مضمرة بعدها.

وقال الدمامينى: وسواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل إلا أن تفعل متصلا مفرغا بالنسبة إلى الظرف إذ المعنى لا أفعل وقتا من الأوقات إلا وقت فعلك، وفى البيت الآتى منقطعا كما ستعرفه ولا يضر كونها جارة مع أنها بمعنى إلا لأن عمل الجر يثبت مع إفادة الاستثناء كحاشا وخلا عند الجر بهما (قوله فى قوله ليس العطاء الخ) العطاء اسم بمعنى الإعطاء وهو المراد هنا، وقد يجىء بمعنى العطية اسم ليس ومن الفضول متعلق بالعطاء والفضول جمع فضل وهو الزيادة، والمراد زيادات المال وهى مالا يحتاج إليه منه، وسماحة خبر ليس والسماحة الجود، وأن والفعل اسم تأويلا فى محل جر بحتى متعلق بليس، والمعنى أن إعطاءك من زيادات مالك لا يعد سماحة إلا أن تعطى فى حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع، والواو فى وما لديك للحال وما مبتدأ موصولة أو موصوفة ولديك صلته أو صفته وقليل خبر ما والجملة حال من مفعول تجود المحذوف: أى حتى تجود بشىء حال كونه قليلا عندك، ويجوز أن يكون حالا عن المفعول والفاعل أو عن الفاعل، وزعم بعضهم أن حتى تجود بدل من سماحة فى محل نصب أو مستثنى منها. وردّ بأنه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها (قوله مع أن احتمال الخ) هذا لا ينافى استظهار المصنف لأنه احتمال مرجوح وإنما ينافى الاستظهار الاحتمال إذا كان راجحا. وقول المحشى وإنما ينافيه القطع يوهم أن الاحتمال ولو راجحا لا ينافى الاستظهار وفساده لا يخفى

لابها لأنه قد ثبت جرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لاتكون عوامل الأفعال لأن ذلك ينفى الاختصاص ، وإنما لم تكن مثل كى جارة وناصبة بنفسها :

قال أبو حيان : لأن النصب بكى أكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الأسماء بها ، وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الإضمار والاشتراك خلاف الأصل ولأنها بمعنى واحد فى الفعل والاسم ، بخلاف كى فإنها سبكت الفعل وخلصته للاستقبال ، ولا ينصب المضارع بأن بعدها إلا ( إن كان مستقبلا ) بالنظر إلى ماقبلها سواء كان مستقبلا أيضا بالنظر إلى زمن التكلم ( نحو ) — لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى — ) أم لا نحو — وزلزلوا حتى يقول الرسول - بالنصب فى قراءة غير نافع ، فإن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنظر إلى زمن التكلم مستقبل بالنظر إلى زلزالهم . وقد تظهر أن مع المعطوف على منصوبها كقوله : حتى يكون عزيزا من نفوسهم أو أن يبين جميعا وهو مختار

---

على ذوى الأبصار . والمعنى على الغاية أن انتفاء كون إعطائك معدودا من السماحة ممتد إلى زمن إعطائك فى حالة قلة مالك فإذا أعطيت فى تلك الحالة ثبتت سماحتك ، والمعنى على التعليل إنى أحكم بأن إعطاءك من فضول المال ليس سماحة لأجل أن أبعثك على الإعطاء حالة الإقلال من المال (قوله لابها) أى نفسها سواء كانت جارة بإضمار إلى كما ذهب إليه الكسائى عكس مذهب البصريين أم بنفسها كما ذهب إليه بعض الكوفيين لشبهها بإلى (قوله لا تكون عوامل الأفعال ) أى من جهة واحدة فلا يرد أى رجل تضرب أضرب فإن الجهة فى أى مختلفة فإن جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط وجرها من جهة الإضافة ، ومع اتحاد المعنى فلا ترد اللام لأن الجازمة طلبية بخلاف الجارة ، وتقدم قريبا فى لام الجحود أن الكوفى لايرى كلية هذه القاعدة ( قوله والاشتراك خلاف الأصل ) كأنه جواب سؤال تقديره أن الأصل عدم الاضمار وهلا كانت ناصبة بنفسها فتكون مشتركة بين الأسماء والأفعال ؟ فأجاب بأن الاشتراك خلاف الأصل ( قوله ولأنها بمعنى واحد ) تعليل ثان يستفاد منه الفرق ، وحاصله أنه لم يمكن أن تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم لأن معناها مع الأسماء غير معناها مع الأفعال فلم يلزم أن عوامل الأسماء تكون عوامل الأفعال ( قوله إلا إن كان مستقبلا ) لأن نصبه بإضمار أن وهى تخلص الفعل للاستقبال ( قوله نحو — لن نبرح عليه عاكفين — ) مثل به تبعا لغيره لما كان مستقبلا باعتبار زمن التكلم أيضا : وقد يقال إن هذا من القسم الثانى فإن العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف فهو على حد الزلزال ، وقول الرسول فى الآية الآتية . وأجيب بأن قوله — قالوا لن نبرح عليه عاكفين — فيه حكاية لكلامهم وعباراتهم الصادرة منهم ، فالمنظور فيه حكاية كلامهم إذ ذاك لا الآن ولا شك أن رجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن قص ذلك علينا على وجه الحكاية بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وإنما هو إخبار من الله سبحانه أو أمر منه ، فالمنظور فيه إنما هو زمن النزول لازمن التكلم بالنسبة إليه فتأمل ، وحتى يرجع متعلق بنبرح على تقدير مضاف : أى زمان رجوع موسى ( قوله وزلزلوا ) أى أزعجوا إزعاجا شديداً مشبها بالزلزلة لما أصابهم من الأهوال ( قوله فى قراءة غير نافع ) وأما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لاتتعلق من حيث الإعراب بما قبلها والفعل مؤول بالحال ، أى حتى حالة الرسول والذين معه أنهم يقولون ذلك ( قوله بالنظر إلى زمن التكلم ) أى قص ذلك علينا ، والمراد بزمن التكلم فى الآية السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكى عنهم ( قوله بالنظر إلى زلزالهم ) أى الماضى الذى أخبر الله عنه الآن ( قوله كقوله حتى يكون الخ ) قبله :

ومن يكلمهم فى المحل أنهم لا يعلم الجار منهم أنه جار

قال أبو حيان : وفى هذا دليل على دعوى البصريين من أنّ أن مضمرة بعد حتى ، ولذلك ظهرت فى المعطوف لأن الثوانى تحتمل مالا تحتمله الأوائل ، والتقييد بالجارة مخرج للعاطفة وهى التى تعطف بعضا على كل كما سيأتى ، والابتدائية وهى الداخلة على جملة مضمونها غاية لشىء قبلها كقوله :

* حتى ماء دجلة أشكل * وقولهم : شربت الإبل حتى يجىء البعير يجر بطنه ، ولا يكون الفعل الذى بعدها إلا حالا أو مؤوّلا به بخلاف الجارة فإنه يتعين أن يكون الفعل مستقبلا كما تقدم. وقد علم من كلامه أن الاستقبال شرط فى وجوب النصب فإن انتفى وجب الرفع ، لكن يجب مع ذلك أن يكون الفعل بعدها

---

وقوله حتى متعلق بالمعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ أى يعاملونه هذه المعاملة إلى أن يكون عزيزا بمثابة واحد من أنفسهم أو يختار مفارقتهم ، وقوله أو أن يبين جميعا أى يفارق وهو مجتمع الحال غير منتشرها مختارا لذلك غير مضطر ( قوله قال أبو حيان الخ ) قال شيخنا : قد وقفت عليه فى شرح التسهيل ورأيت فيه أيضا قبل هذا الكلام بيسير مانصه : ومع قول الكوفيين إنها الناصبة بنفسها أجازوا إظهار أن بعدها . قالوا: لو قلت لأسيرن حتى أن أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيدا كما أجازوا ذلك فى لام الجحود انتهى . فهل يصير بعد ذلك فيه دليل على ما ادعاه فتأمله ، ثم أقول أيضا : ما المانع من أن يكون الناصب والمنصوب وهو أن يبين عطف على الناصب والمنصوب وهو حتى يكون على طريق البصريين أنها ناصبة بنفسها وذلك كما تقول : جئت لكى تكرمنى وأن تحسن إلىّ فهل يمتنع عطف أن تحسن إلىّ على كى تكرمنى فحرره ( قوله لأن الثوانى تحتمل الخ ) ادعى بعضهم أنّ أن فى البيت زائدة فيكون النصب بالعطف لا بأن ، وجوّز بعضهم أن تكون مصدرية لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا وعلى تأويل المصدر باسم الفاعل أى كى يكون عزيزا أو بائنا ( قوله والابتدائية ) أى التى تبتدأ الجمل أى تستأنف بعدها لاالتى يلزم وقوع المبتدإ والخبر بعدها لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التى فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح ، ولكون مابعدها جملة لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لأنه لايدخل إلا على المفردات أو ما فى تأويلها خلافا للزجاج وابن درستويه حيث زعما أنها جارة وأن الجملة فى محل جرها ، ومما يبطل مازعماه أنهم إذا أوقعوا أن بعدها كسروا همزتها ( قوله * حتى ماء دجلة أشكل * ) عجز بيت لجرير صدره :

* فما زالت القتلى تمج دماءها * والأشكل الذى فيه بياض وحمرة مختلطان ( قوله أو مؤولا به ) قال المصنف: إلا أن الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالأول كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ، والثانى كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال ( قوله فإنه يتعين أن يكون مستقبلا أيضا ) لما ذكرنا آنفا من أن النصب بعدها بإضمار أن وهى تخلص الفعل للاستقبال لكن حيث الأمر كذلك فهلا شرطوا أن يكون الفعل مستقبلا فى كل ما ينصب بعده بإضمار أن وما الخصوصية لحتى الجارة ( قوله فإن انتفى وجب الرفع ) ظاهر كلام المصنف بل صريحه أن الفعل الحالى لا يكون إلا مرفوعا وأنه لا يدخله التأويل بالمستقبل حتى ينتصب ، ويوافقه كلام الدمامينى حيث قال: وتلخيص مسألة حتى بأسهل طريق أن يقال إن صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو — حتى يقول الرسول — وإلا فإن كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب انتهى يعنى بالنسبة إلى زمن التكلم فإنه الذى يجب نصبه كما صرح به فى المغنى ، وأما إن كان استقباله بالنظر إلى ماقبلها فالوجهان .

وإذا تقرر هذا فقول الشارح : وقد علم من كلامه الخ مشكل لأنه إن أراد أن الاستقبال بقسيميه الذى قدمه

مسببا عما قبلها فضلة نحو : مرض زيد حتى إنهم لايرجونه .

( و ) الموضع الثالث مما يجب فيه إضمار أن أشار إليه بقوله ( بعد أو ) العاطفة

---

فى شرح قوله مستقبلا شرط فى وجوب النصب فيخالفه كلام المغنى ، وإن أراد أن الاستقبال الذى هو شرط للوجوب إنما هو الاستقبال بالنظر إلى زمن التكلم فخصوص هذا لم يعلم من كلامه. ويشكل عليه أيضا قوله فإن انتفى وجب الرفع إذ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة .(قوله مسببا عما قبلها) لأنه لما بطل الاتصال اللفظى بينهما لمانع وجب الاتصال المعنوى جبرا لما فات ولتتحقق الغاية التى هى مداولها نحو : أيهم سار حتى يدخلها ، لأن الاستفهام عن السائر لاعن السير فإنه محقق . وأما فلما سرت حتى أدخلها؛ فإن أردت نفى السير وهو الأغلب فى كلامهم وجب النصب وإن أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضى، ولو لم يكن الفعل مسببا عما قبلها نحو : لأسيرن حتى تطلع الشمس، وماسرت إلى البلد حتى أدخلها، وأسرت حتى تدخلها وجب النصب إذ طلوع الشمس لايتسبب عن السير فى الأول ، ودخول البلد لايتسبب عن عدم السير فى الثانى. وأما الثالث فلأن السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لايصلح، لأن ماقبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه؛

وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره لا على ماقبل حتى خاصة ، ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك : قال بعضهم : ويجرى مثل ذلك فى الاستفهام :

قال الرضى : ويجوز ماسرت إلا يوما حتى أدخلها بالرفع ، وماسرت إلا قليلا لأن النفى انتقض بإلا ، وأما نحو : وإنما سرت حتى أدخلها فلفظ إنما يستعمل بمعنيين إما لحصر الشىء كقولك : إنما سرت أو قعدت إذا حصرت سيره فيجوز الرفع على قبح لأن الحصر كالنفى ، وأما الاقتصار على الشىء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم : إنما أنت شجاع أى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبح ( قوله فضلة ) فلو لم يكن فضلة وجب النصب نحو : سيرى حتى أدخلها ، فإن سيرى مبتدأ وحتى أدخلها خبر ، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر لأن حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدها مستأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر ، وتقديرا لأنه لادليل عليه فسقط ماقيل إنه يمكن تقدير الخبر أى سيرى حاصل وكذلك كان سيرى أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة وحتى أدخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو أمس خبرا لكان ، فإن قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيرى أو ناقصة وأمس متعلقا بمحذوف على أنه خبر كان رفعت لأن مابعد حتى حينئذ حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية ، وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى ( قوله مرض زيد حتى إنهم لايرجونه ) فلا يرجونه حال لأنه فى قوة قولك فهو الآن لايرجى ومسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ، ويحتمل أنه مثال للحال التأويلى على معنى أنه بحيث لم يرجوه فى الماضى والتعبير بالمضارع كأنك قلت حتى قلنا لايرجونه ( قوله العاطفة ) أى لمصدر مؤول من أن والفعل بعدها على مصدر متصيد مما قبلها كما أشار إليه الشارح فيما سيأتى ، وكون النصب بأن مضمرة هو الصحيح لأن أو حرف عطف لاعمل لها ولذلك لايتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينه وبين الفعل ، لكن انظر الفصل بالقسم وما قيل بجواز الفصل به فى إذن .

ونقل ابن مالك عن الأخفش أنه جوز الفصل بالشرط ، وذهب الكسائى إلى أن أو ناصبة بنفسها ،

الصالح في موضعها إلى أو إلا، فالأول (نحو) قولك (لألزمنك أو تقضيني حقي) أي إلى أن تقضيني حقي وكقوله:
* لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى * (و) الثاني (نحو) قوله:
وكنت إذا غمزت قنـاة قوم (كسرت كعوبها أو تستقيما)
أي إلا أن تستقيم، والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم: أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك، وليكونن مني كسر لكعوبها أو استقامة منها.
(و) أشار إلى الرابع والخامس بقوله (بعد فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء (أو واو المعية)

---

والفراء إلى أن النصب بالمخالفة (قوله الصالح في موضعها إلى أو إلا) أجود من قول بعضهم التي بمعنى إلى أو إلا كما وقع في بعض نسخ المتن فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة. وأحسن منه قول الخلاصة إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا: الأول الغاية مثل إلى، والثاني التعليل مثل كي فشمل كلامه نحو: لأرضين الله أو يغفر لي. ولا يناسب هنا معنى إلى ولا معنى إلا لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل، وتتعين الغاية في لأنتظرنه أو يجيء، والاستثناء في لأقتلن الكافر أو يسلم، ويصلح للتقديرات الثلاث لألزمنك أو تقضيني حقي؛ وخرج بقوله الصالح الخ التي لا يصلح في موضعها واحدة منهما فإن الفعل بعدها منصوب بأن مضمرة جوازا كما تقدم، لكن يرد عليه الصالح في موضعها كي كما عرفت (قوله لأستسهلن الخ) صدر بيت عجزه * فما انقادت الآمال إلا لصابر * وجوز أبو حيان كونها في هذا البيت بمعنى إلا.

قال الدماميني: وليس بشيء وفيه نظر لأن كون أو بمعنى إلا مجمع عليه كما في [شرح العمدة] وهو الذي اقتصر عليه سيبويه.

قال الرضي: أو في الأصل لأحد الشيئين فإذا قصد مع إفادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وأن الأول امتد إلى حصول الثاني نصبت مابعد أو، فسيبويه يقدر بإلا وغيره بإلى والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فسرته بإلا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف: أي لألزمنك إلا وقت أن تعطيني، فهو في محل النصب على أنه ظرف لما قبل أو، عند من فسره بإلى مابعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى انتهى. ومع هذا لا يقال إن كلام أبي حيان ليس بشيء وقول الرضي إن الجر بأو خلاف ماعليه الجماعة من أنها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بإلا وإلى تقدير معنى وإعراب.

ونص ابن مالك في [شرح الكافية] على أنه تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها (قوله متصيد من الفعل السابق) ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل مايشمل الجار والمجرور مما يؤول منه المصدر (قوله بعد فاء السببية أو واو المعية) أي العاطفتين كما يعلم من متن التوضيح وغيره. وألحق الكوفيون بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه» وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب. ورد بأنه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال، وليس الحكم خاصا به بل لو قال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي، ويجوز فيه الجزم أيضا (قوله وهي التي قصد الخ) أي التي قصد بها سببية ماقبلها لما بعدها لأن العدول عن العطف إلى النصب للتنصيص على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى، فإذا لم تقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها.

وهى المفيدة معنى مع حال كونهما ( مسبوقين بنفى محض ) أى خالص من معنى الإثبات، فخرج نحو : ألم تأتنا فنكرمك ، وما تزال تأتينا فتحدثنا ، وما تأتينا إلا فتحدثنا

---

قال المصنف فى بعض تعاليقه : إنما نصبوا بعد الفاء فى تلك المواطن لأنهم لما قالوا : لاتنقطع عنا فنجفوك لم يمكن عطف نجفوك على تنقطع وإلا لجزم فيصير المعنى ولا نجفك، والمراد أن ينبهوا على أن الانقطاع سبب الجفاء فنزلوا لا تنقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير أن عليه فصار عطف اسم على اسم: أى لايكن منك انقطاع فجفاء منا فهذا يدل على السببية، وهكذا الكلام فى أخواتها لما شاركوا الثانى مع الأول فى إعرابه علم أنه داخل فى معناه ولما عدل به عن إعرابه علم أنه غير داخل ، وبهذا علم أنه لا يغنى عن أن يأتوا بالفعل إتيانهم بالمصدر لأنهم لو قالوا لا يكن منك إتيان فإعطاء منا جاز أن يظن أنك تنفى كلا المصدرين بخلاف ما إذا أتيت بالفعلين وخالفت بين إعرابهم . وعلى هذا إذا كان الفعل موجبا نحو : يطير الذباب فيغضب زيد ، لا يحتاج إلى إضمار أن لأن دخول الثانى فى إعراب الأول لايغير معناه، فإذا صح المراد لم يكن للعدول عن الأصل وجه ، فأما * فألحق بالحجاز فأستريحا * فضرورة ، وإذا كان الفعل الثانى موافقا للأول فى المعنى لا يجوز النصب نحو : ما أقوم فأحدثك إذا أردت نفى الفعلين وإنما ينصب إذا كان مخالفا له فى معناه ولا يصح عطفه عليه ( قوله وهى المفيدة معنى مع ) أى التى قصد مصاحبة ماقبلها لما بعدها فى زمان واحد ، وعلم بذلك أن النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء ، وقولهم تقع الواو فى جواب كذا وكذا تجوز ظاهر فإن الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات ، لكن الثانى يترتب على حصول الأول كالجزاء ( قوله فخرج نحو : ألم تأتنا فنكرمك) أى من كل نفى دخل عليه أداة استفهام وأريد التقرير لا الاستفهام الحقيقى فإن الاستفهام التقريرى لا يجاب ، ولهذا لم ينصب جوابه فى قوله تعالى — ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة — وهذا مافى التوضيح ، لكن صرح بعضهم فى هذا بجواز النصب بل والجزم أيضا ، ويوافقه أنهم استشهدوا على النصب فى جواب الاستفهام بقوله :

ألم أك جاركم ويكون بينى وبينكم المودة والإخاء

ولاشك أن المراد بالاستفهام فيه التقرير ، ومثله قوله تعالى — أو لم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب — وتوجيهه أن هذا الاستفهام له لفظ وهو غير الإيجاب ومعنى وهو الإيجاب فيجوز أن يراعى لفظه فينصب وأن يراعى معناه فلا ينصب ، وقيل إن عدم النصب فى فتصبح أولى لعدم السببية لأن الرؤية ليست سببا لإصباح الأرض مخضرة وإنما السبب نزول المطر .

فإن قلت : فعل الرؤية عندهم فى مثل هذا ملغى ولذا أجازوا البدل فى مارأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا دون ماجاءنى أحد إلا زيد ، فلم تر فى معنى ألم ينزل الله .

قلت : ذلك وإن صح فى فعل الرؤية إلا أنه ليس على سبيل الوجوب ، والمراد صحة الرفع فى الآية وهو يحصل بالوجه المذكور ، ولا يخفى أن هذا كله يؤدى إلى أن المحكوم بالنصب فى جوابه أو بأنه لايجاب الاستفهام نفسه ، وأصل المسألة مفروض فى جواب النفى ، وأنه هل يجاب إذا تقدمه الاستفهام المذكور أم لا فليحرر ، ثم هل يمكن أن يقال إن قصد جواب الاستفهام المذكور لم ينصب أو النفى أجيب فالوجهان بالاعتبارين فليحرر ( قوله وماتزال تأتينا فتحدثنا ) فإنه بمعنى الإيجاب وكذا مايجرى مجراه فى الاستعمال نحو : قلما تلقانى فأكرمك ( قوله وماتأتينا إلا فتحدثنا ) أى مما انتقض النفى فيه بإلا قبل الفعل بخلاف المنتقض بإلا بعده نحو : ما تأتينا

(أوطلب بالفعل) لاغير لأصالته فى ذلك، فخرج الطلب بلفظ الخبر نحو: حسبك الحديث فينام الناس، وبالمصدر نحو: سقيا فيرويك، وباسم الفعل نحو: صه فنكرمك، فلا يجوز النصب بعد شىء منها، وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان على صريح الفعل والمستأنفتان:

---

فتحدثنا إلا فى الدار كما يأتى فى كلام الشارح فيجوز فيه الرفع والنصب، خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا الرفع: ويتفرع على ذلك مالو قلت ماجاءنى أحد إلا زيدا فأكرمه، فإن جعلت الهاء لأحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفى وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه (قوله أو طلب بالفعل) لا يخفى أنه ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب بصيغة الفعل لأن بعض أنواع الطلب ليس بصيغته (قوله حسبك الحديث فينام الناس) الجمهور على أن ضمة حسب ضمة إعراب وأنه مبتدأ خبره محذوف أى حسبك السكوت وهو لا يظهر، وقيل إنه مبتدأ لا خبر له لأنه فى معنى مالا يخبر عنه وهو اكتف، وقيل إن الضمة ضمة بناء وهو اسم سمى به الفعل وبنى على الضم لأنه كان معربا، وأجاز الكسائى النصب بعد الطلب بلفظ الخبر (قوله وبالمصدر) قال المصنف فى تعليقه: الحق أن المصدر الصريح إذا كان للطلب ينصب مابعده. قال: وينبغى أن لايقيد الخلاف باسم الفعل خاصة مالم يظهر نقل بخلافه (قوله وباسم الفعل) هذا قول الجمهور لأن اسم الفعل لايدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق، وخالفهم الكسائى فأجاز النصب مطلقا، وفصل ابن جنى وابن عصفور فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو: نزال فنحدثك، ولا من معناه إذا لم يكن من لفظه نحو: صه فنكرمك. قال فى [ شرح الشذور ] وما أجدر هذا القول بأن يكون صوابا (قوله على صريح الفعل) فإن الفاء لمجرد العطف من غير سببية نحو: ماتأتينا فتحدثنا فيجب الرفع أى فما تحدثنا، وكذا الواو نحو: لاتأكل السمك وتشرب اللبن إذا جزمت تشرب (قوله والمستأنفتان) فإن الفاء لمجرد السببية حينئذ لاللعطف نحو: ماتأتينى فأكرمك بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتنى وذلك إذا كنت كارها لإتيانه، والواو لمجرد الاستئناف لاللعطف نحو: لاتأكل السمك وتشرك اللبن إن رفعت تشرب، وظاهر هذا أنه إذا نصب تشرب تكون الواو عاطفة، ويوافقه ماصرح به فى [ شرح اللمحة ] أنه لايصح كونه مفعولا معه لأنه لايكفى فيه الاسم تأويلا. لكن قال حفيد الموضح كغيره إنه مفعول معه وحينئذ فالواو ليست للعطف فكيف تضمر أن بعدها، وإنما تضمر بعد العاطفة كما صرحوا به هنا فليحرر (قوله نحو: ـ لايقضى عليهم فيموتوا ـ) على معنى لايقضى عليهم فكيف يموتون لا على معنى لايقضى عليهم ميتين بل غير ميتين إذ يمتنع أن يقضى عليهم، ولا يموتون أى لايكن قضاء عليهم فموتهم، وإنما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتى لأن أل تجعل مابعدها فى حكم المصدر فيكون مفردا، فيجب أن يكون المعطوف عليه وهو ماقبل الفاء فى تأويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التى لامحل لها من الإعراب (قوله وبالفعل) هل يشترط فى ذلك أن لايكون الخبر جامدا كما سيأتى فى الاستفهام (قوله وبالاسم) نحو: غيرآت فتحدثنا بالنصب نظرا إلى أن غير قائم مقام النفى فى المعنى، وهذا مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك، والأكثرون على المنع نظرا إلى أنه لايجرى مجراه فى الاستعمال بخلاف نحو: قلما تلقانى فتكرمنى، وكذا قل رجل وأقل رجل لأن هذه الكلمات تجرى مجرى النفى الصرف فى الاستعمال (قوله ـ ولما يعلم ـ الخ) قال فى [ شرح الشذور ] والمعنى والله أعلم أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغى لكم الطمع فى ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على مايصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم، والواو فى قوله تعالى ـ ولما ـ واو الحال والتقدير بل حسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى.

وحاصل ماأشار إليه أن العلم فى الآية مجاز عن المعلوم وأنه انتفى لعدم وقوعه وبذلك يعلم الجواب عما يقال لما

وشمل قوله بنفى محض النفى بالحرف (نحو :ـ لا يقضى عليهم فيموتوا ـ) وما تأتينا فتحدثنا إلا فى الدار، وبالفعل نحو : ليس زيد حاضرا فيكلمك، وبالاسم نحو : أنت غير آت فتحدثنا، والنفى مع الواو كذلك نحو ـ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (ويعلم الصابرين ـ) وقس الباقى .

وشمل قوله أو طلب بالفعل الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ، فهذه سبعة مع النفى المتقدم يصير ثمانية أشياء وهى المعبر عنها بالأجوبة الثمانية ؛ وزاد الفراء الترجى واختاره ابن مالك لثبوت ذلك سماعا فتصير على هذا تسعة ، وقد جمعها بعضهم فى بيت وهو :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم      تمنّ وارج كذاك النفى قد كملا

مثال النصب بعد الفاء والواو فى جواب الأمر قول الشاعر :

يا ناق سيرى عنقا فسيحا      إلى سليمان فنستريحا

وقوله :    فقلت ادعى وأدعو إن أندى      لصوت أن ينادى داعيان

وفى جواب النهى قوله تعالى (ـ ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى ـ) وقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله

وفى جواب الدعاء نحو قولك : اللهم تب علىّ فأتوب ، وقولك : اللهم ارزقنى بعيرا وأحج عليه :

---

للنفى، وكيف يصح نفى علم الله وعلمه يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر (قوله وشمل قوله أو طلب الخ) فى شموله للاستفهام والعرض والتحضيض نظر . وقد يقال لعله أراد بالفعل مقابل الاسم فيدخل فيه الحرف ولينظر لم كان الطلب بهذه المذكورات من اسم الفعل والخبر ليس محضا ، وكان بتحوليت ولعل طلبا محضا مع أنه قد قيل إنهما ليسا بموضعين للطلب بل لحالة تستلزمه فإن أريد أنه فى المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل فى اسم الفعل على القول بأنه موضوع لمعنى الفعل (قوله هى المعبر عنها بالأجوبة الثمانية) ففيه تجوز والأصل المعبر عن أجوبتها بالأجوبة الثمانية أو المعبر عنها بذى الأجوبة (قوله قول الشاعر) أى بالنصب فى قوله وهكذا ما بعده والشاعر المذكور أبو النجم العجلى (قوله يا ناق الخ) منادى مرخم أى يا ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير ونصبه على أنه ناب عن المصدر أو صفة مصدر محذوف أى سيرا عنقا والفسيح الواسع نعت (قوله فقلت ادعى الخ) قاله الأعشى وقيل غيره . ادعى مثل اخرجى فاستثقل فى الفعل واو مكسورة مضموم ماقبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين المجاورة الياء ، وإذا ابتدأت بالفعل فقال البدر ابن مالك بضم الهمزة نظرا إلى ضم الثالث فى أصل الأمر وأنه يجوز الكسر ذكره فى فصل همزة الوصل ، وكذا قال أبوه فى شرح الكافية وفى إيضاح أبى علىّ مانصه : وتقول للمرأة اغزى ادعى فتشم الزاى والعين الضمة وتضم الهمزة لأن الضمة فى حكم الثبات وقوله وأدعو محل الشاهد ، وأندى أبعد صوتا والنداء بعد الصوت وأندى خبر مقدم ، وأن ينادى فى تأويل مصدر مرفوع على أنه الخبر ، ونظيره فى مجىء اسم إن نكرة وخبرها معرفة قوله تعالى ـ إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة ـ (قوله وفى جواب النهى الخ) شرط النهى عدم النقض بإلا . قال فى شرح الشذور : ولو نقض النهى بإلا قبل الفاء لم ينصب نحو : لا تضرب إلا زيدا فيغضب ، فيجب فى يغضب الرفع ويمتنع النصب انتهى فإن نقض بعدها لم يمتنع النصب نحو : لا تضرب زيدا فيغضب عليك إلا تأديبا ، وانظر تقييده بإلا هل يخرج غيرها (قوله لا تنه عن خلق) صدر بيت لأبى الأسود الدؤلى عجزه . عار عليك إذا فعلت عظيم . والشاهد فى وتأتى وعار خبر مبتدأ محذوف أى ذلك عار عليك وعظيم صفته، وإذا فعلت معترض بينهما، والخلق بضم اللام ملكة تصدر بها الأفعال بسهولة (قوله وفى جواب الدعاء) بشرط أن يكون بفعل أصلى، فخرج الدعاء بالاسم

وفى جواب الاستفهام نحو : — هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا — وقوله :

أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع

لكن يشترط فيه أن لا يكون بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز : هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب .
وفى جواب العرض قوله :

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

ونحو : ألا يقوم وأقوم .

وفى جواب التمنى نحو — ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما — ونحو — ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا

---

نحو : سقيا لك ، والدعاء بلفظ الخبر نحو : رحم الله زيدا فيدخل الجنة (قوله — هل لنا من شفعاء — الخ) من مزيدة فى المبتدإ ولنا خبر مقدم ، ويجوز أن يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أى هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا ( قوله أتبيت ريان الخ) كذا أنشده بعض النحاة :

قال أبو حيان : ولا أدرى أهو مسموع أو مصنوع انتهى .

أقول : هو من كلام الشريف الرضى نقيب الطالبيين ، وهو وإن كان أشعر الطالبيين بل القرشيين كما قال صاحب اليتيمة لكنه من المولدين كما يعرف من ترجمته فى اليتيمة ، والريان ضد الظمآن ، والكرى النعاس ، والمراد به فى البيت النوم ، والملسوع اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب ، وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر .

قال فى المغنى : وذكر لى رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى وأنشد هذا البيت وقال : كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟ فبينت للحاكى أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب فى الأول مستفاد من تاء المضارعة يغنى والهمزة فيه للاستفهام لا همزة المضارعة ، والمتكلم فى الثانى مستفاد من الهمزة ، وأن الأول مرفوع لحلوله محل الاسم والثانى منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة ( قوله لكن يشترط فيه الخ ) ويشترط فى الاستفهام أيضا أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو : لم ضربته فيجازيك ، فإن الضرب إذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه قاله ابن مالك أخذا من رد أبى على تجويز الفارسى والزجاج فى — وتكتمون — من قوله تعالى — لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون — النصب فتسقط النون من حيث العربية على معنى لم تجمعون ذا وذا بأن إضمار أن هنا قبيح لأن — تكتمون — معطوف على موجب مقرر وليس بمستفهم عنه وإنما استفهم عن السبب فى اللبس واللبس موجب :

قال أبو حيان : وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا بل إذا تعذر سبك مصدر مما قبله إما لكونه ليس ثم فعل ولا ما فى معناه وإما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لأجل مضى الفعل فإنما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله مما يدل على المعنى . فإذا قيل : لم ضربت زيدا فأضربك أى ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب منا ، وتقدم الكلام على الاستفهام التقريرى ( قوله يا ابن الكرام الخ ) الشاهد فى فتبصر ، وألا أداة عرض ، وما موصولة والعائد محذوف تقديره ماقد حدثوك به ، والفاء فى فما للتعليل وراء مبتدأ خبره كمن سمعا أى سمعه ، وألفه للإطلاق (قوله وفى جواب التمنى ) سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الأول أو لغيره نحو : ليتك تأتينا فنحدثك

ونكون من المؤمنين - فى قراءة النصب .

وفى جواب التحضيض نحو : هلا اتقيت الله فيغفر ، أو ويغفر لك :

وفى جواب الترجى عند القائل به : - لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع - بالنصب فى قراءة حفص عن عاصم ، ونحو : لعلى أراجع الشيخ ويفهمنى ، ولم يسمع النصب بعد الواو فى المواضع المذكورة إلا فى خمسة : النفى والأمر والنهى والتمنى والاستفهام ، وقاسه النحويون فى الباقى ، صرح بذلك فى شرح الشذور .

[ تنبيه ] نواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هى ولو لدليل ، فلو قيل أتريد أن تخرج ؟ لم يجز أن تجيب بقولك : زيد أن وتحذف أخرج ، وأجازه بعضهم محتجا بما وقع فى صحيح البخارى « فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا » يريد كيما يسجد . قال : وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله ، لأن حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول فى فصيح الكلام ولم ينقل من نحو : هذا شىء فى كلام العرب ( فإن سقطت الفاء ) من المضارع الواقع ( بعد الطلب ) ولو بلفظ الخبر

---

وليته يأتينا فيحدثنا إذ التقدير ليس إتيانا منك فحديثا منا وليت إتيانا منه فحديثا منه ، ولا يجوز أن يكون التقدير ليته كان منه إتيان فحديث لأن ذلك زيادة متجاوزة الحد ، وأما إذا كانت ليت داخلة على ضمير الشأن وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الأول فيجب الرفع فإن كان الفعل المنصوب لمن له الأول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتينى فيكرمنى فيصح أن يقال إنه فى تقدير ليت الشأن يكون منك إتيان فإكرام وليت الشأن تفعل إتيانا فإكراما ، والتقدير فى الآية : ياليت لى كونا معهم ففوزا ( قوله فى قراءة النصب ) وأما فى قراءة الرفع فليس مما نحن فيه ( قوله عند القائل به ) وهو الفراء. قال فى الباب الخامس من المغنى : وهذا لا يجيزه بصرى ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر وهو - ابن لى صرحا أو على العطف على الأسباب على حد قوله :

* ولبس عباءة وتقر عينى * أو على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو أن أبلغ على حد قوله :

* ولا سابق شيئا إذا كان جائيا * ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجى منصوب كجواب التمنى فهو قليل فكيف يخرج عليه القراءة المجمع عليها انتهى . وظاهره أن التخريج على حد ولا سابق غير قليل وهو كذلك لأنه وقع فى القرآن كثيرا كما يعلم من كلامه فى العطف على المعنى من الباب الرابع ( قوله وأجازه بعضهم ) أى بعض المغاربة ( قوله محتجا بما وقع فى صحيح البخارى فيذهب كيما الخ ) هذا وقع فى تفسير قوله تعالى - وجوه يومئذ ناضرة - من كتاب التوحيد .

قال الحافظ ابن حجر : الثابت فى النسخ التى وقفت عليها ذكر لفظة يسجد حتى ابن بطال ذكرها بلفظ كى يسجد بحذف ما ، والضمير فى يذهب عائد على ما كان يسجد لله رياء وسمعة لأن لفظ الحديث « كل مؤمن ، وبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب الخ » ( قوله فإن سقطت الفاء ) أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق وجود ( قوله ولو بلفظ الخبر ) أشار إلى أنه ليس المراد الطلب المتقدم بخصوصه كما يوهمه إعادة النكرة معرفة الغالبة فى التوافق بل ما يعمه وغيره كاسم الفعل والجملة الاسمية الموضوعة للطلب والخبرية إذا أريد بها الطلب . وقال بعضهم : الفعل الخبرى لفظا الأمرى معنى لا ينقاس ، والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ، وجعل بعضهم منه قوله تعالى - هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم - إلى قوله - يغفر لكم ذنوبكم - فإن الجزم فى جواب - تؤمنون بالله وتجاهدون - لأنها مستأنفة معناها الطلب : أى آمنوا

(وقصد) به (الجزاء) للطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه (جزم) ذلك المضارع وجوبا بأداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط (نحو) ــ قل (تعالوا أتل ــ) فأتل تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء فجزم وعلامة جزمه حذف الواو. والمعنى تعالوا فإن تأتونى أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم، ومثله أين بيتك أزرك، وحسبك حديث ينم الناس وقوله : مكانك تحمدى أو تستريحى وكذلك يجزم المضارع بعد الترجى إذا سقطت الفاء عند من أجاز نصبه .

قال أبو حيان فى الارتشاف : وقد سمع الجزم بعد الترجى ، واستشهد له فى شرح التسهيل بقول الشاعر :

لعل التفاتا منك نحوى ميسر يمل منك بعد العسر عطفيك لليسر

قال المرادى : وهذا دليل على صحة مذهب الكوفيين ، فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت والمنفى أو بعد الطلب ولم يقصد بما بعدها الجزاء وجب الرفع ، وما ذكرناه من المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم

---

وجاهدوا ، وليس الجزم فى جواب الاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد ، وقيل الجزم فى جوابه تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال ( قوله وقصد به ) أى بالمضارع ( قوله الطلب السابق ) أى للمطلوب بالطلب السابق عليه بأن قدر مسببا عنه : أى عن المطلوب بالطلب المذكور ( قوله جزم ) أبهم الجازم ليجرى كلامه على كل الأقوال الآتية . وفى [ شرح الكافية ] : الجزم عند التعرى من الفاء جائز بإجماع ( قوله بأداة شرط مقدرة ) أى بعد الطلب مدلولا عليها به وهل يتعين تقدير إن :

قال الرضى : ولعل ذلك لاستبعادهم إسناد الجزم للفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى إن فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا انتهى : وفيه أن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير كما يأتى ( قوله فإن تأتونى الخ ) قال فى [ شرح الشذور ] : ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا لأن تعالى فعل جامد لا مضارع له ولا مضى حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل ( قوله أين بيتك أزرك ) أى إن تعرفنيه أزرك ( قوله وحسبك حديث ينم الناس ) أى إن تكف عن الحديث ينم الناس ، وذكر لفظ حديث وقع فى النسخ ثابتا وفى خط المحشى وهو لا يوافق ما مر أنه محذوف وجوبا (قوله مكانك تحمدى الخ) عجز بيت لعمرو بن الإطنابة صدره . وقولى كلما جشأت وجاشت . وجشأت اضطربت وجاشت خافت ، ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتى وهو فى الأصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسم فعل . والمعنى : الزمى مكانك تحمدى بالشجاعة أو تستريحى بالقتل من آلام الدنيا ( قوله يمل ) مضارع مجزوم فى جواب الترجى وعلامة جزمه السكون ( قوله وهذا دليل الخ ) فيه أنه لا يلزم من الجزم بعد إسقاط الفاء النصب مع ثبوتها بدليل الجزم بعد اسم الفعل الخبرى لفظا الأمرى معنى ( قوله وهو الخبر المثبت والمنفى ) لأن الجزم يتوقف على السببية وهى مفقودة فيهما أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأنك إذا قلت ما تأتينا فتحدثنا لا يكون انتفاء الإتيان سببا للحديث ، ولهذا رد على الكوفيين والزجاج فى إجازة الجزم فى جواب النفى بأنه لا سماع معهم ولا قياس ، لكن قد يقال النفى قد يكون سببا نحو : ما تعظمنا نهنك ( قوله وجب الرفع ) أما على الوصف إن كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو : ــ فهب لى من لدنك وليا يرثنى ــ على قراءة الرفع كذا قالوا وفى تفسير البقاعى المسمى بالمناسبات .

وقد استشكل القاضى العضد فى [ الفوائد الغياثية ] كون يرث على قراءة الرفع صفة بأنه يلزم عليه عدم

بالأداة المقدرة هو مذهب الجمهور وهو الأصح كما فى المغنى :

وقيل إنه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه وجرى عليه فى الشرح :

وقيل إنه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما أن النصب بضربا فى قولك : ضربا زيدا ، لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وهو مذهب الفارسى والسيرافى ( وشرط الجزم ) بعد الأمر صحة حلول أن تفعل محله كما فى التسهيل والجامع نحو : أحسن إلىّ أحسن إليك بخلاف لا أحسن ( وبعد النهى ) عند غير الكسائى ( صحة حلول إن ) الشرطية مع ( لا ) النافية ( محله ) أى النهى مع صحة المعنى .

وظاهر عبارة الألفية أن لا هذه ناهية بالهاء لا نافية بالفاء ، وشرحها على ذلك الشاطبى والمكودى وذلك ( نحو : لا تدن من الأسد تسلم ) إذ يصح أن يقال إن لا تدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنوّ ( بخلاف ) نحو لاتدن من الأسد ( يأكلك ) إذ لايصح أن يقال إن لا تدن من الأسد يأكلك لأن الأكل لايتسبب

---

إجابة دعائه عليه السلام لأن يحيى عليه السلام قتل فى حياته ولا يكون وارثا إلا إذا تخلف بعده ، وقد قال الله تعالى — فاستجبنا له ووهبنا له يحيى — قال : فتجعل استئنافية ولا يلزم حينئذ إلا إذا تخلف ظنه عليه السلام هكذا نقل لى عنه ، وأنا أجله عن ذلك لأنه لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجرأ على مقامه بإخلاف ظنه بأن الإخبار عن قتله قبله إن كان عن النبى صلى الله عليه وسلم وصح السند كان تسمية العلم الذى أخذه عنه فى حياته إرثا مجازا مرسلا باعتبار ما يؤول إليه فى الجملة لا سيما مع جواز أن يكون يحيى عليه السلام علمه لمن عاش بعد أبيه عليهما السلام ، وذلك لأن النبى صلى الله عليه وسلم سمى العلم إرثا على وجه الاستعارة التبعية بقوله عليه الصلاة والسلام « العلماء ورثة الأنبياء » ولا شك أن من ضرورة تعلم العلم حياة المأخوذ عنه ولم يرد منع فى تسميته إرثا وحينئذ ضرورة يؤوّل من وراثى بما غاب عنه وإن لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يتجه السؤال أصلا فإن التواريخ القديمة عن اليهود وهو لا شىء .

ونقل البغوى أول سورة بنى إسرائيل ما يقتضى موت زكريا قبل يحيى ،أو على الحال إن كان ما قبله معرفة يصح مجىء الحال منها نحو — ولا تمنن — تستكثر — أو على الاستئناف نحو : وقال رائدهم أرسوا نزاولها ♦ أو على العطف نحو : —ولا يؤذن لهم فيعتذرون— إذ المعنى نفى الإذن فى الاعتذار فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ، ويدل على أن النفى الداخل على الإذن معناه نفى الإذن فى الاعتذار قوله تعالى — لا تعتذروا اليوم — ( قوله وهو الأصح كما فى المغنى ) قال فيه لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا فى أنهما خلاف الأصل لكن فى التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف ، وأيضا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير ولأن نائب الشىء يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط ، ومراده بالحرف فى قوله تضمين معنى الحرف الحرف الموجود كما هو الظاهر لا ما هو أعم منه ، ومما حقه أن يوجد فلا يرد عليه أن أفعال الإنشاء كعسى ونعم متضمنة لمعنى الحرف الذى حق الإنشاء أن يؤدى به ، واعترض ابن مالك القول بأن الجزم بأداة شرط مقدرة لقوله تعالى — قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة - لأنه لو كان التقدير أن يقل ليقيموا الصلاة يقيموها استلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال والتخلف واقع ، وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الشرط لايلزم أن يكون علة تامة للجزاء فيجوز أن يتوقف على أمر آخر كالتوفيق هنا ( قوله كما أن النصب بضربا الخ ) هو الأصح كما فى التسهيل ، وبعضهم يرى أنه منصوب بالفعل المحذوف أى اضرب زيدا ، وقيل الجزم بلا مقدرة ( قوله وشرط الجزم بعد الأمر ) غير الأمر من أنواع الطلب ماعدا النهى كالأمر فى الشرط

عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو ، ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع فى — ولا تمنن تستكثر - وأما قوله عليه الصلاة والسلام « من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا » فالجزم على الإبدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب لعدم صحة إن لا يقرب يؤذنا ، لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه .

وأما الكسائى فلم يشترط ذلك وجوز الجزم فى نحو لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير إن تدن بغير نفى محتجا بالسماع والقياس ، وعبارة التسهيل توهم إجراء خلاف الكسائى فى مسألة الأمر ( ويجزم ) المضارع (أيضا بلم ) وهى حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ( نحو — لم يلد ولم يولد — ) وقد تهمل

---

المذكور نحو : أين بيتك أزرك أى إن تعرفنيه أزرك بخلاف قولنا أين بيتك أضرب زيدا فى السوق إذ لا معنى لقولنا إن تعرفنيه أضرب زيدا فى السوق ، وقس الباقى (قوله ولهذا أجمعت السبعة الخ ) وأما قراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم فأجاب عنها المصنف فى الشرح بثلاثة أجوبة منها أن تكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أى لا تر ما تعطيه كثيرا ، وهو وإن رجحه أبو حيان واستظهره السمين نوزع فيه باختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثانى ( قوله وأما قوله عليه الصلاة والسلام ) جواب عما احتج به الكسائى ومثله فى الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم « لا ترجعوا بعـدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » ويحتمل أن يكون تسكين الباء من الادغام نحو — ويجعل لكم — لا للجزم ( قوله محتجا بالسماع والقياس ) أما السماع فكالحديثين المتقدمين وأما القياس فهو أن المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك فكذلك إذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى — لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب — لأن المعنى إن تفتروا ، ومر الجواب عن السماع ، وأما القياس على المنصوب بعد الفاء فلا يحسن لأن الفاء قد تكون فى النفى ولا جزم فيه ، ورد بأن الكوفيين يجوزون الجزم بعد النفى أيضا .

قال العصام : والأظهر أن الخلاف لفظى إذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهى ، والكسائى أثبتها عند قرينة تقدير المثبت ، ولا نزاع للجمهور فى هذه الصحة وكيف ينازع فى حذف الشرط بقرينة ، كما لا نزاع له فى أن سبق النهى لا يستدعى تقدير المثبت ( قوله توهم إجراء الخ ) فيجوز عنده أيضا أسلم تدخل النار بمعنى إن لم تسلم تدخل النار ( قوله أيضا ) أى كما يجزم فى جواب الطلب ( قوله حرف جزم ) أى حرف يعمل الجزم ( قوله لنفى المضارع ) أى لانتفاء حدثه ففى الكلام إيجاز بحذف المضاف ومجاز باطلاق المصدر وإرادة الحاصل به أو النفى مصدر المبنى للمفعول ( قولهوقلب زمانه ماضيا ) المضارع إذا انقلب ماضيا لا يكون حقيقة فى المعنى الأول بل يكون منقولا حقيقة فى المعنى الثانى وتسميته مضارعا باعتبار إبقاء الشئ على ما كان ، وبهذا الاعتبار يجوز أن يكون حقيقة فى المعنى الأول لاسيما أن الإثبات هو الأصل فى الاستعمال والنفى فرع له ، وكون لم ولما يقلبان زمن المضارع ماضيا مذهب المبرد لأنهما عنده يصرفان معنى المضارع إلى معنى الماضى دون لفظه وأن الأصل يفعل فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضى وبقى اللفظ على ما كان عليه ، ومذهب سيبويه أنهما يصرفان لفظ الماضى إلى المضارع دون معناه لأنه جعل لم نفى فعل ولما نفى قد فعل .

قال أبو حيان : قال أصحابنا والصحيح مذهب سيبويه بدليل أنك إذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال قام زيد قلت لم يقم ، وإن قال قد قام قلت لم يقم هذا ، ولما كان القلب من لوازم لم نزل منزلة المعنى المستفاد منها وإلا فمعنى لم هو النفى لا غير ( قوله وقد تهمل ) كقوله :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

حملا على ماأولا فيرتفع المضارع بعدها لـكن هل هو ضرورة أولغة فيه خلاف والنصب بها لغة حكاها اللحيانى وقرىء — ألم نشرح — .

( ولما ) أختها وهى مركبة من لم وما، ويقال فيها حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته ( نحو — لما يقض ) ما أمره — ويشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم والقلب للماضى وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما .

وتنفرد لم بمصاحبة أداة الشرط نحو : إن لم ولو لم ، ويجوز انقطاع نفى منفيها نحو :

---

( قوله حملا على ما ) أى كما يقول الجمهور ، وقوله أولا أى كما يقول ابن مالك ، وقولهم أولى لأن ماتنفى الماضى كثيرا وهو بلا قايل ( قوله لـكن هل هو الخ ) القول بأنه ضرورة هو ماذهب إليه السعد وظاهر كلام ابن مالك أنه لغة ( قوله حكاها اللحيانى ) بكسر اللام وسكون الحاء ( قوله وقرئ ألم نشرح ) قال فى المغنى : إعطاء لم حكم لن فى عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم — ألم نشرح — بفتح الحاء وفيه نظر إذ لا تحل لن هنا وإنما يصح أو يحسن حمل الشىء على مايحل محله ، وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وأبقى الفتح دليلا عليها وفى هذا شذوذان توكيد المنفى بلم مع أنه كالفعل الماضى وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف .

وقال الدمامينى : يحتمل أن حركة الحاء إتباع لحركة الراء التى قبلها أو اللام التى بعدها ( قوله أختها ) احتراز من الوجودية والتى بمعنى إلا وانتقد بأن هذين لا يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز لخروجهما بقوله لنفى المضارع إلا أن يكون المراد الاحتراز فى المحكوم عليه بهذا الحكم أعنى نفى المضارع لئلا يفهم عموم هذا الحكم لأفراد لما ففى هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح إطلاق الحكم وتنبيه على انتفائه عن لما غير النافية ( قوله من لم ) أى الجازمة وما أى النافية وهذا مذهب الجمهور ، وقيل إنها بسيطة ( قوله متوقعا ثبوته ) بفتح القاف أى منتظرا وقوع حصول الفعل وذلك لأن لما لنفى قد يفعل بخلاف لم فإنها لنفى يفعل هذا هو المناسب لما أسلفه الشارح من أنهما يقلبان زمن المضارع ، وإن كان المناسب لمذهب سيبويه قول المحشى لأن لما لنفى قد فعل بخلاف لم فإنها لنفى فعل ، وجعل الرضى نفى لما للمتوقع غالبا قال : وقد تستعمل فى غير التوقع بدل المتوقع أيضا نحو ندم إبليس ولما ينفعه الندم ( قوله — لما يقض ماأمره — ) أى لم يفعل ماأمره به ربه وماموصولة والعائد محذوف فإن قدر مجرورا أى ما أمره به . ورد أن شرط حذف المجرور أن يجر الموصول بمثل ما جر به وإن قدر غير مجرور لأن أمر قد يتعدّى للثانى بنفسه ، فإن قدر متصلا لزم اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال أو منفصلا وهو لا يحذف لأن حذفه مفوت للغرض الذى انفصل له ، ويجاب عن الأول بأنه لا يلزم من منع ذلك ملفوظا به منعه مقدرا لزوال القبح اللفظى ،وعن الثانى بأنه إنما يمنع لأجل اللبس الحاصل ولا لبس هنا ( قوله وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما ) دخولها على لم أكثر من دخولها على لما ، والأكثر كون الهمزة الداخلة على لم للتقرير والاعتراف بما بعد النفى فيجاب ببلى ، وقد تأتى لغير ذلك كالابطاء نحو — ألم يأن للذين آمنوا — ( قوله بمصاحبة أداة الشرط ) أى بجواز ذلك بخلاف لما .

قال الرضى : وكأن ذلك لـكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى أو شبهه ومعموله، يريد بشبه الحرفى أسماء الشرط كمن تقول : من لم يكرمنى أهنه ، ولا تقول من لما :

قال الدمامينى : هذا تصريح من الرضى بأن حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفى وليس كذلك :

— هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا — ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان.
قال الدماميني : لما فيه من التناقض لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال .
وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها اختيارا تقول : قاربت البلد ولما أي ولما أدخلها ، وأما قوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضرورة وبتوقع منفيها — ولما يدخل الإيمان في قلوبكم — ومن ثم امتنع أن يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال .
( و ) يجزم المضارع أيضا ( باللام ولا الطلبيتين ) أي الدالتين على الطلب فدخل في ذلك لام الأمر نحو : — لينفق ذو سعة من سعته — ولام الدعاء ( نحو — ليقض ) علينا ربك — ولا الناهية نحو ( — لاتشرك بالله — )

---

وقال السمين : في إعراب — فإن لم تفعلوا — الآية ، إن الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم ( قوله نحو — هل أتى — الخ ) كذا مثل أبو حيان ، واعترضه تلميذه البهاء السبكي في العروس بأن الحال هنا مقيدة بالحين التقدير ولم يكن فيه شيئا مذكورا ، ولم ينقطع ذلك أصلا كقولك : لم يقم زيد أمس ؛ والتحقيق أن النفي الذي تكلم في انقطاعه هو نفي الحادث المحكوم بنفيه فإذا كان مقيدا بظرف فاتصاله باستغراق النفي الظرف كقولك : لم يقم زيد أمس فهذا نفي متصل ، وأما القيام فيما بعد أمس فلا تعرض في النفي إليه لابنفي ولا إثبات ، بخلاف النفي الذي لايتقيد بظرف فإنه يستغرق الأوقات التي لاغاية لها إلى زمن النطق ( قوله ومن ثم ) أي من أجل انفراد لم بما ذكر اللازم منه أن لما لايجوز انقطاع نفي منفيها ، وجواز لم يكن ثم كان مترتب على الحكم المصرح به وامتناع لما يكن ثم كان مترتب على اللازم فتأمل ( قوله بجواز حذف مجزومها ) أي لدليل كما في المغني والتسهيل لأن لما لنفي قد فعل ، وقد يجوز حذف مدخولها كقوله وكأن قد فحل النفي على الإثبات وأورد الدماميني أن لم لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه للدليل ( قوله يوم الأعازب ) يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة ، وبالغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد ( قوله فضرورة ) أي فلا يرد نقضا ( قوله — ولما يدخل الإيمان في قلوبكم — ) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في — قولوا وليست تكرارا بعد قوله — لم تؤمنوا — لأن فائدة لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وقوله — لما يدخل — توقيت لما أمروا به أن يقولوه .

وقال الزمخشري : ومافي لما من معنى التوقع دليل على أن هؤلاء قد آمنوا بعد .

قال أبو حيان : ولا أدري من أي وجه يكون المنفي بلما يقع بعد . ورد بأنها لنفي قد فعل وقد للتوقع ( قوله وتوقع المستحيل محال ) فيه نظر لأن المحال وقوع المستحيل وأما توقعه فليس بمستحيل ألا ترى أن المحال قد يتمنى ( قوله الدالتين على الطلب ) لو قال الموضوعتين للطلب كان أولى فإن اللام قد يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو — قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا — والتهديد نحو — ومن شاء فليكفر — ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لاتطعني ، وأما — ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا — فيحتمل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ، ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك ، وخرج بهما غيرهما كلامي التعليل والجحود ولا النافية والزائدة وسمع الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي نحو : جئته لايكن له على حجة ، وهو قليل ولذا لم يتعرض له ( قوله فدخل في ذلك الخ ) دخول ماذكر لاينافي دخول غيره كالالتماس كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا وما ذكر من انقسام الطلب لما ذكر ظاهر على القول المرجوح في الأصول والراجح أن كل ذلك يسمى أمرا

ولا الدعائية نحو : — ربنا ( لا تؤاخذنا ) إن نسينا أو أخطأنا — وجزم فعل الغائب والمخاطب بلا كثير : قال الرضي : على السواء ولا تختص بالغائب كاللام . وفى الارتشاف ، بخالفه . وأما جزمها فعل المتكلم فقليل جدا سواء بنى للفاعل أم للمفعول ، ووافق الأوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم . وأما اللام الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل وأقل منه جزمها فعل المخاطب مبنيا أيضا للفاعل ، وهذه الأحرف الأربعة المتقدمة مع الطلب إن قلنا إنه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا كما مثلنا .

( وبقية الأدوات الآتية تجزم فعلين ) متفقين أو مختلفين فإن كانا متفقين كمضارعين فالجزم للفظهما نحو : —وإن تعودوا نعد— أو ماضيين فالجزم لمحلهما نحو — وإن عدتم عدنا — وإن كانا مختلفين مضيا ومضارعا وعكسه فلكل منهما حكمه نحو — من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه —ونحو « من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفرله ماتقدم » وهى ( إن وإذما ) وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ( وأىّ ) بالتشديد

---

ويحتمل أنه جار على ذلك وإنما عبر بذلك تأدبا ( قوله نحو — ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا — ) قال فى الكشاف : إن قلت النسيان والخطأ متجاوز عنهما فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة فيهما ؟ قلت : الدعاء راجع إلى سببهما وهو التفريط والغفلة .

قال السيوطى : وهذا على مذهبه فى منع التكليف بما لا يطاق لأنه دعاء بتحصيل الحاصل ، ونحن نقول يجوز الدعاء بتحصيل الحاصل لأنه ممكن باعتبار الأصالة (قوله وفى الارتشاف مايخالفه) وهو أن الأكثر كونها للمخاطب ، ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته — فلا يسرف فى القتل— (قوله فقليل جدا) منه نحو :

لا أعرفن ربربا حورا مدامعها . وهو ممن أقيم فيه المسبب مقام السبب والأصل لا يكن ربرب فأعرفه ، والربرب القطيع من البقر الوحشية ، وإنما كان قليلا لأن الإنسان لا ينهى نفسه إلا تجوّزا وتنزيلا لها منزلة المخاطب ( قوله قليل ) نحو قوله تعالى — ولنحمل خطاياكم — وقوله صلى الله عليه وسلم « قوموا فلأصل لكم » أى لأجلكم والفاء زائدة ، وإنما كان قليلا لنحو ما مر فى النهى ( قوله وأقل منه الخ ) وذلك لأن له صيغة تخصه وهى فعل الأمر ، واختص المخاطب المذكور بالأمر بالصيغة وغيره باللام لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى ( قوله فعلا واحدا ) أى بالأصالة وإلا فقد يتعدد المجزوم بها بعطف أو غيره نحو : لاتضرب زيدا وتشتم عمرا ( قوله تجزم فعلين ) لعله أراد بالثانى ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة تمثيله الآتى ، ثم هذا الحكم بالنظر إلى الغالب فإن إن إذا جىء بها فى مقام التوكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط تجزم فعلا واحدا ولا تحتاج إلى جزاء نحو : زيد وإن كثر ماله بخيل ، وكذلك إذا كان الشرط ماضيا وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع ( قوله كمضارعين ) أى معربين والكاف للأفراد الذهنية ، وكان الأولى فإن كانا متفقين مضارعين وليست الصور على حد سواء .

قال أبو حيان : نصوا على أن الأحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العمل فيهما ، ثم ماضيين للمشاكلة فى عدم التأثير ، ثم أن يكون الأول ماضيا والجواب مضارعا لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى وهو من عدم التأثير إلى التأثير ، وأما عكسه فالجمهور خصوه بالضرورة وجوزه ابن مالك تبعا للفراء اختيارا ( قوله وعكسه ) لا حاجة إليه مع التعبير فى سابقه بالواو دون الفاء أو ثم ( قوله إيمانا ) أى تصديقا بأنها حق وطاعة واحتسابا : أى طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه ( قوله للدلالة على مجرد الخ ) اللام للتعليل والغاية لاصلة

وهو موضوع بحسب مايضاف إليه فهو فى نحو : أيهم يقم أقم معه لمن يعقل ، وفى نحو : أى الدواب تركب أركب لما يعقل ، وفى نحو : أىّ يوم تصم أصم للزمان وفى نحو : أى مكان تجلس أجلس للمكان ( وأين وأنى ) وهما موضوعان للدلالة على المكان ثم ضمنا معنى الشرط ( وأيان ومتى ) وهما موضوعان للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط ( ومهما وما ) وهما موضوعان لما لا يعقل ثم ضمنا معنى الشرط ( ومن ) وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط (وحيثما) وهو كأين وأنى مثال الجزم بإن ( نحو — إن يشأ يذهبكم — ) وبإذما نحو :

وإنك إذ ماتأت ما أنت آمر ... به تلف إياه تأمر آتيا

وبأى نحو — أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى — وبأين نحو — أينما تكونوا يدرككم الموت - وبأنى نحو قوله :

خليلى أنى تأتيانى تأتيا ... أخا غير مايرضيكما لايحاول

وبأيان نحو : ... أيان نؤمنك تأمن غيرنا ... وبمتى نحو :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ... تجد خير نار عندها خير موقد

وبمهما نحو — مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين — وبمن نحو ( — من يعمل سوءا يجز به — ) وبما نحو ( — ماننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها — ) وبحيثما نحو :

---

للوضع لأن ما وضع له مجرد التعليق لا الدلالة عليه وقس عليه ما أشبهه ( قوله بحسب ما يضاف إليه ) لعل المراد باعتبار ما يضاف إليه بمعنى إنه موضوع لشىء يكون من جنس ما يضاف إليه ( قوله لما لا يعقل ) ومنه الحدث نحو : أى ضرب تضرب أضرب ( قوله معنى الشرط ) أى معنى هو الشرط الذى هو التعليق ، أو ضمنا معنى حرف الشرط قد يطلق على أداته ( قوله وهما موضوعان الخ ) ظاهره أنهما مستويان . وذكر البدر بن مالك أن مهما أعم من ما ( قوله نحو — إن يشأ يذهبكم — ) أى نحو جزم ما ذكر أو الجزم بمعنى المجزوم وقس عليه ( قوله وإنك إذ ما الخ ) الشاهد فيه ظاهر وتأت وآتيا من الإتيان ، وتلف من ألفى إذا وجد . (قوله — أياما تدعوا الخ — ) أى أى اسم تسموا فأى واقعة على الأسماء مفعول مقدم لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة ( قوله خليلى الخ ) الشاهد فيه ظاهر ، وغير منصوب بيحاول من حاولت الشىء أردته ( قوله أيان الخ ) صدر بيت عجزه :

: وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا ، والشاهد فيه ظاهر ، ومنا حال ، ولم تزل جواب إذا ، وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المعجمة خبر لم تزل ( قوله متى تأته الخ ) الشاهد فيه ظاهر ، وتعشو من عشا يعشوا إذا أتى نارا ، وجملة تعشو من الفعل والفاعل المستتر فيه حال : أى عاشيا ( قوله — مهما تأتنا — الخ ) الضميران فى به وبها عائدان كما قال الزمخشرى على مهما حملا على اللفظ وحملا على المعنى لأنها بمعنى الآية ، والأول كما فى المغنى أن يعود ضمير بها إلى الآية ، ومن آية فى موضع نصب على الحال من الهاء فى به .

فإن قلت : إذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير فى به يكون العامل فيه تأت لأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لايقع حالا ولا خبرا ولا صفة .

قلت : إطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مسامحة من قبيل إطلاق اسم الجزء على الكل أو اسم المتعلق على المتعلق ، وهذا الجواب يؤدّى إلى إلغاء ماصرحوا به إذ لايقع الجار والمجرور حالا حقيقة وما فى ... فما نحن لك بمؤمنين — حجازية والجار والمجرور فى محل نصب على الخبرية لأن هذا الخبر لم يجىء فى التنزيل مجردا من الباء بعدما إلا وهو منصوب ( قوله ماننسخ من آية الخ ) من للتبعيض متعلقة بمحذوف لأنها صفة لاسم الشرط ويضعف كما فى المغنى جعلها زائدة وآية حالا ، وآية مفرد وقع موقع الجمع أى أىّ شىء ننسخ من الآيات ،

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الأزمان

فعلم أن هذه الأدوات بالنظر لموضوعها ستة أقسام ولها صدر الكلام ، وهى بالنظر إلى الخلاف فى حقيقتها أربعة أقسام :

الأوّل ماهو حرف باتفاق وهو إن .

الثانى ماهو اسم باتفاق وهو الباقى ماعدا إذما ومهما .

الثالث مافيه خلاف والأصح أنه حرف وهو إذما :

الرابع مافيه خلاف أيضا والأصح أنه اسم وهو مهما . ثم ماهو اسم إن وقع على زمان أو مكان فظرف أو حدث فمفعول مطلق وإلا فإن وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط على ماصححه فى المغنى ، أو متعدّ واقع عليه فمفعول به أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال ، وكذا القول فى أسماء الاستفهام :

---

وهذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم الشرط والمزيل لإبهامه الحاصل من عمومه ( قوله حيثما تستقم الخ ) الشاهد فيه ظاهر .

قال فى المغنى : وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان أى لتصريحه بالزمان فى قوله فى غابر الأزمان ، وذلك ظاهر فى أن حيث للزمان وإن لم يكن قاطعا هذا مراده فلا اعتراض عليه باحتمال خلافه ( قوله ولها صدر الكلام ) لأنها كأدوات الاستفهام والعرض والتمنى تغير معنى الكلام والسامع يبنى الكلام الذى يصدر بالمغير على أصله ، فلو جوّز أن يجىء بعده مايغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ماقبله بالتغيير أم مغير لما سيجىء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ، ولكون لها الصدر لايتقدم عاملها عليها ، وأما قوله :

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء

ففى إن ضمير الشأن ومن مبتدأ ( قوله بالنظر إلى الخلاف فى حقيقتها ) أى والاتفاق عليها ( قوله فظرف ) محله مالم يدخل عليه حرف أو مضاف والناصب لما كان ظرفا فعل الشرط ( قوله أوحدث فمفعول مطلق ) وذلك يتصوّر فى أى لأنها بحسب ماتضاف إليه ، وقد تضاف للحدث نحو أىّ ضرب تضرب أضرب ، وفى ما لأنها موضوعة لما لايعقل ومن جملته الحدث ، وقد جوّز فى مامن قوله تعالى — ماننسخ من آية — أن تكون مفعولا به لننسخ ، أى أىّ شىء ننسخ ، وأن تكون واقعة موقع المصدر ؛ ومن آية هو المفعول به ، والتقدير أى نسخ ننسخ آية قاله أبو البقاء وغيره . وقالوا مجىء مامصدرا جائز ، ولكن رد على هذا القول بأنه يلزم خلو جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط ، وإن من لاتزاد فى الموجب والشرط موجب ( قوله على ماصححه فى المغنى ) قال فيه لأن الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره هو الخبر فى الذى يأتينى فله درهم انتهى :

وقال فى المباحث المضيئة المتعلقة بمن الشرطية : ويشهد لما ذكرناه من أن الخبر هو فعل الشرط لافعل الجواب وإنه لايفتقر صحة الكلام إلى ضمير يرجع من الجواب إلى الشرط الحديث الآخر أخرجه الإمام أحمد « من ملك ذا رحم محرم فهو حر » فإن ضمير هو حر إنما يعود إلى المملوك لاإلى من الواقعة على المالك ، وممن ذهب إلى أنه لايلزم عود ضمير من جملة الجواب إلى اسم الشرط أبو البقاء العكبرى فى [ اللباب ] وسياق عبارته ومقابل ماصححه فى المغنى أن الخبر فعل الشرط وحده أو مجموعهما ( قوله أو على ضميره أو متعلقه فاشتغال )

( ويسمى ) الفعل ( الأول ) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات شرطا لتعليق الحكم عليه ، ويسمى الثانى منهما جوابا لأنه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال ، وجزاء أيضا لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط ، وتسميته جوابا مجاز وكذا جزاء لأن الجزاء هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا ، وهذا مفقود هنا .

وأسقط المصنف من الجوازم ماذكره بعضهم وهو : إذا وكيفما ولو ، لأن المشهور فى إذا أنها لا تجزم إلا فى الشعر خاصة كقوله :

---

فالأول نحو : من رأيته فأكرمه ، ويحتمل أن يكون منه — مهما تأتنا به — والتقدير مهما يحضر تأتنا به فتأتنا مفسر ليحضر لأنه من معناه ، والثانى نحو : من رأيت أخاه فأكرمه ، وإذا جرى الاشتغال فيما له الصدر قدر المحذوف مؤخرا عنه كما أشرنا إليه فى الآية .

هذا وبقى مالو وقع بعدما لايكون واقعا على زمان أو مكان فعل ناقص فإنه لاينصب بها ولا لزوم فلا يكون اسم الشرط مفعولا به ولا مبتدأ بل يكون فى محل نصب على الخبرية لذلك الفعل نحو : من كان أبوك ، وأما لو وقع الناقص بعد ماهو واقع على الزمان أو المكان فهو باق على أنه ظرف وهو مع ذلك خبر وكونه ظرفا لاينافى كونه خبرا كما قالوه فى — أينما تكونوا يدرككم الموت — وبقى أيضا ما إذا وقع بعده فعل متعد لكنه عمل فى غيره ولم يتسلط عليه ولا عمل فى ضميره فإنه فى هذه الحالة يكون مبتدأ كما فى — من يعمل سوءا يجز به — وجوزوا فى — مهما تأتنا به من آية — أن تكون مهما فى محل رفع على الإبتداء ( قوله لتعليق الحكم عليه ) لو قال لأنه شرط لتحقق الثانى لكان أولى ، والمراد أن الأداة دلت على جعله شرطا وأن الثانى مسبب له إذا كان على صورته الطبيعية ، وليس المراد سببيته فى الخارج فإن قولك : إن وجد النهار طلعت الشمس بالنظر إلى الخارج عكس ماقيل . واحترزنا بقولنا إذا كان على صورته الطبيعية من نحو : أنت طالق إن دخلت الدار فإنها شرطية مع أن الثانى ليس بمسبب .

والحاصل أن معنى شرطية الأول أن العقل يحكم بوجود الثانى عند وجود الأول معلقا عليه لا أنه شرط فى الواقع يتوقف عليه وجود الشىء كما فى المطول . وعبارة بعضهم أدوات الشرط ما تدخل على شيئين فتجعل أولهما سببا لثانيهما ، والمراد بجعلها الشىء سببا أن المتكلم اعتبر سببية شىء لشىء آخر بل ملزومية شىء وجعلها دالة عليه ، ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سببا حقيقيا للثانى لاخارجا ولا ذهنا بل ينبغى أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح أن يوردها فى صورة السبب بل اللازم والملزوم كقولك : إن شتمتنى أكرمتك ، فالشتم ليس سببا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة إظهارا لمكارم الأخلاق يعنى أنه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده ( قوله جوابا وجزاء ) قال الدمامينى : فهما عندهم لفظان مترادفان وشرط الجواب الإفادة كخبر المبتدأ فلا يجوز إن يقم زيد يقم ، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز ومنه « من كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » ( قوله لأن مضمونه الخ ) فهو ينبنى على الأول انبناء الجزاء على الفعل ( قوله وتسميته جوابا الخ ) هو ماقاله أبو حيان ، وقد يمنع كونهما مجازا اصطلاحا بل هو حقيقة اصطلاحية نعم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة ( قوله لا تجزم إلا فى الشعر خاصة ) لأنها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع ، والشرط المقتضى للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه ، وهذا ما جرى عليه ابن مالك فى الكافية وظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة . وهو ما صرح به فى التوضيح فقال

وإذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غمامـــة فستنجلي

وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع بذلك ، وأجاز الكوفي الجزم بها قياسا على غيرها وكذا أجاز الجزم بها دون ما .

وأما لو فالأصح أنها لا تجزم أصلا ، ومن أجازه خصه بالشعر كقوله :

لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل

وفهم من كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص باقتران مابهما كما لفظ به وهو الأصح :

وأما غيرهما فهو قسمان : قسم لا تلحقه ماوهو : من وما ومهما وأنى ، وقسم يجوز فيه الأمران وهو : أين وإن وأي ومتى وأيان ، وما ذكره من أن هذه الأدوات جازمة للشرط والجواب معا هو مذهب سيبويه ومحققي أهل البصرة .

واعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين ، وبأنه ليس لنا مايتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ؛

---

هو في النثر نادر وفي الشعر كثير ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما « إذا أخذتما مضاجعكما فكبرا أربعا وثلاثين » الحديث ، وذهب بعضهم إلى أنها تجزم في النثر إذا زيد بعدها ما :

قال أبو حيان في شرح التسهيل : إذا استعملت إذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا؟ قولان : قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره ، وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لأنها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل بها الربط . قال : وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها ، فمن قال إنها مضافة أعمل الجزاء ولا بد ، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات انتهى .

وظاهره أن الخلاف جار فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما في المغني فليراجع ( قوله وإذا تصبك الخ ) الشاهد فيه ظاهر ( قوله قياسا على غيرها ) رد بأن معنى أدوات الشرط تعليق فعل بفعل وكيف لو علقت لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرى والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن فيها ذلك لخفائها ، وبأن من الأفعال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح أن يعلق عليه حال ، ووافق قطرب الكوفيين . ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنى لا عملا لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها :

قال في المغني : قالوا ومن ورودها شرطا قوله تعالى - ينفق كيف يشاء - يصوركم في الأرحام كيف يشاء - وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها ، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها مما يجب مماثلته لشرطها انتهى ( قوله ومن أجازه ) هو ابن الشجري كما في المغني ( قوله لو يشأ الخ ) الضمير في يشأ عائد إلى فارس في البيت قبله ، والميعة النشاط وأول جرى الفرس ، واللاحق الضامر ، والآطال جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة وهي الخاصرة ، ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم مشرف ، وخصل جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف وهي لفيفة من شعر ؛ وخرج المانعون الجزم بلو هذا البيت على لغة من يقول شايشا بالألف ثم أبدلت الألف همزة على حد قولهم العألم والخأتم ، ويؤيده أنه لا يجوز مجيء إن الشرطية في هذا الموضع لأنه إخبار عما مضى فالمعنى لو شاء ( قوله وهو الأصح ) لأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بها .

وقال الفراء : يجوز الجزم بهما دونها قياسا على إن وأخواتها ( قوله وهو أين ) في نسخة بدل أين إن ، وينبغي ذكرهما لأن حكمهما في ذلك واحد ( قوله وبأنه ليس لنا مايتعدد عمله الخ ) أي ليس لنا عامل يتعدد عمله إلا والحال أن عمله يكون مختلفا كرفع ونصب سواء تعدد أحد المختلفين أم لا ، ولا يجوز أن يتعدد من غير اختلاف والجوازم

وأجيب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار ، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل أعلم . وقيل إن الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره ابن مالك فى التسهيل ؛ وقيل إن الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل إن الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر . وقيل إن الشرط والجواب تجازما كما قيل إن المبتدأ والخبر ترافعا .

( وإذا لم يصلح ) الجواب (لمباشرة الأداة) أى أداة الشرط كأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبى أو جامد أو منفى بحرف ناف غير لا ولم ، أو مقرون بقد أو بحرف تنفيس ( قرن بالفاء ) وجوبا ليحصل الربط بين الجواب وشرطه ، وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث إن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك ،

---

على هذا القول تعدد عملها ولم يختلف ، وبهذا تعرف كما قال شيخنا البرهان اللقانى رحمه الله أن قول الشارح فيما يأتى وبأن تعدد العمل الخ لايصلح جوابا عن هذا الاعتراض ، لأن العامل فى بابى ظن وأعلم اختلف عمله لرفعه الفاعل فيهما ، وعدم اختلاف ماتعدد من بقية معمولاته لا يدفع ذلك كما لا يخفى ( قوله لما كان لتعليق حكم الخ ) أى فهو مقتض للفعلين ( قوله واختاره ابن مالك ) وذلك لأن فعل الشرط مستدع للجواب بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام والأداة ضعيفة عن عملين . ورد باستغراب عمل الفعل الجزم ، وأما ضعف الأداة عن عملين فأجيب عنه بأن ذلك يجوز إذا اقتضت شيئين كإن وما ( قوله كلاهما جزم الجواب ) لارتباطهما ولأن حرف الشرط لايقدر على عملين فيقوى بالثانى كما ذكر فى عامل الخبر ؛ ورد بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزءيه ويبقى الآخر كإذ ما وحيثما وفعل الشرط قد يحذف ، وبأن العامل لايفصل بين جزءيه وقد جاء الفصل نحو — وإن أحد من المشركين استجارك — وأجيب عن الثانى بأن الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له . ورد أيضا بأن الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم بقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداة لبقاء أحد معموليها فيكتفى به ( قوله جملة اسمية ) أورد عليه نحو — وإن أطعتموهم إنكم لمشركون — .

وأشار الرضى إلى الجواب بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام مقدرة لا يقال سلمنا أن الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك فيبقى الإيراد ، لأن الجواب المذكور إنما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها إذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه إنما هو بالنظر إلى خصوصية ذى الجواب ( قوله غير لا ولم ) أى غير المضارع المنفى بهما أما المضارع المنفى بهما فيجىء شرطا أما لا فلأنها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو : جئت بلا مال ، وأما لم فلتغييرها معنى المضارع إلى الماضى صارت كجزئه مع قلة حروفها ، أما لما أختها فكثيرة الحروف ، وأما الماضى المنفى بلا فنص الرضى على أنه لايصير شرطا فلا يجوز إن لا ضرب وإن لا شتم لقلة دخولها فى الماضى فإذا وقع جوابا وجبت الفاء ( قوله أو مقرون بقد ) ماضيا أو مضارعا ( قوله قرن بالفاء ) فى كلام الجماعة وصرح به فى المغنى فى محال أن المحل لمجموع الفاء وما بعدها ، ويستثنى من وجوب القرن بالفاء إذا كان الجواب مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء لأن الهمزة من بين ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على أداة الشرط نحو قولك : إن أكرمتك أتسكرمنى ، كأنك قلت أإن أكرمتك تكرمنى ؟ قال الله تعالى — أرأيت الذى يكذب . الآية ، وأما غير الهمزة فيجوز حمله عليها لأنها

فإن صلح لذلك امتنع دخولها عليه ، نعم إن كان مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فوجهان كما فى الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضى وما ذكره قانون كلى حسن فى ضبط ماتدخله الفاء ، وقد سبقه إليه ابن مالك :

قال أبو حيان : وهذا أحسن وأقرب مما ذهب إليه بعض أصحابنا من تعداد ماتدخله الفاء فالجملة الاسمية ( نحو — وإن يمسسك بخير فهو على كل شىء قدير — ) والفعلية التى فعلها طلبى نحو — إن كنتم تحبون الله فاتبعونى — وقس عليه بقية أنواع الطلب المتقدمة والتى فعلها جامد نحو — إن ترنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى — والمنفى نحو — وما تفعلوا من خير فلن تكفروه — ونحو — وإن توليتم فما سألتكم من أجر — والمقرون بقد نحو — إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل — وبحرف تنفيس نحو — وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله — وقد تحذف الفاء ضرورة كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها ⁂ والشر بالشر عند الله مثلان

---

الأصل ويجوز دخول الفاء فيه لعدم عراقته فليراجع الرضى ( قوله امتنع دخولها عليه ) ظاهر كلام الألفية عدم وجوب الاقتران بالفاء لامتناعها وأقره المصنف فى الحواشى .

ونقل فى التصريح عن ابن الناظم أن الجواب إذا كان صالحا للشرط الأكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها نحو — ومن جاء بالسيئة فكبت — ونحو — فمن يؤمن بربه فلا يخاف — ثم قال : وقال غيره إذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية انتهى .

وفى جمع الجوامع للسيوطى يرفع الجواب وجوبا إن قرن بالفاء سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو — ومن عاد فينتقم الله منه — أم مضارعا نحو — فمن يؤمن بربه فلا يخاف وإنما رفع لأنه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لايخاف. قالوا ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء كان الفعل يجزم ولكن العرب التزمت رفع الفعل فعلم أنها غير زائدة ( قوله أو منفيا بلا ) أما المنفى بلم فلم تدخله الفاء أصلا على القاعدة لأنه يقع شرطا كما مر . وقال أبو جعفر : يجوز دخول الفاء وتركه ولم يثبت ( قوله وجزم به الرضى ) قال : أما الفاء فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الأداة فيهما تأثيرا ظاهرا كما أثرت فى فعلت ولم أفعل ، وأما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال وهو نوع تأثير ( قوله أحسن وأقرب الخ ) لعل وجه ذلك أنه أخصر ولأن تعليق حكم بأصل أوعب من تعليقه بألفاظ عينت بالتعداد لجواز الغفلة فى التانى عن بعضها ( قوله نحو — وإن يمسسك — الخ ) هذا جرى على ما هو الظاهر. والتحقيق كما فى المغنى فى الباب الخامس أن الجواب فى هذا محذوف لأن الجواب مسبب عن الشرط وكون الله على كل شىء قديرا ثابت سواء وجد الإمساس بخير أولا ( قوله فلن تكفروه — ) ضمن كفر معنى حرم فلذا عداه لاثنين أولهما قام مقام الفاعل وهو إنما يتعدى لواحد ( قوله — فقد سرق أخ له من قبل — ) أورد على جعله جوابا أن الماضى بعد قد محقق معنى فيقتضى تقديم سرقة أخ له فلا يصح أن يكون جوابا لشرط مستقبل . وأجيب بأن المراد فقد حكمنا بأنه قد سرق . ورد بأنه لا يفيد فى دفع الإيراد كما لايخفى ، والأظهر الجواب بأن حرف الشرط خلص الماضى الداخل عليه قد للاستقبال ، وفائدة قد تحقق ترتب نسبة السرقة إلى أخ له ، لكن لابد من التأويل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لأن السرقة المنسوبة إلى الأخ مقدمة فى نفس الأمر ، والمعنى فقد حكمنا بأنه سرق أخ له من قبل على أن لنا أن نقدر حكمنا قبل قد ، والمعنى إن يسرق فحكمنا بأنه قد سرق ( قوله من يفعل ) صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه ⁂ والشر بالشر عند الله سيان ⁂ ويروى مثلان والشاهد ظاهر والشر مبتدأ

أو ندورا كقوله عليه الصلاة والسلام « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » ولايختص حذفها بما إذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث ، وقوله :

ومن لايزل ينقاد للغىّ والهوى  سيلفى على طول السلامة نادما

والربط بها متعين فى غير الجملة الاسمية وأما فيها فيكون بها كما تقدم ( أو بإذا الفجائية ) لشبهها بالفاء فى كونها لايبتدأ بها ولا نفع إلا بعد ما هو متعقب بما قبلها ( نحو — وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون — ) لكن لابد فى الجملة المقترنة بها أن لا تكون طلبية نحو : إن أطاع زيد فسلام عليه ، ولا مقرونة بأداة نفى نحو إن قام زيد فما عمرو قائم ، ولا بإن نحو : إن قام زيد فإن عمرا قائم ، فإن كانت أحد هذه الثلاثة وجبت الفاء واستغنى عن ذكرها إحالة على المثال فإنه جامع للشروط الثلاثة .وظاهر إطلاقه أن إذا يربط بها الجواب وإن كان جملة فعلية وليس كذلك وقد اعتذر عنه فى الشرح ، وظاهره أيضا كغيره أن إذا يربط بها الجواب بعد إن وغيرها من أدوات الشرط ، ووقع فى بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بإن فجرى عليه المصنف فى أوضحه ، والمعتمد الإطلاق لقوله تعالى — فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون — : لكن قال أبو حيان : السماع إنما ورد فى إن وإذا من أدوات الشرط فيحتاج فى إثبات ذلك فى غير إن وإذا إلى السماع ، وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية لمجرد التوكيد نحو — فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا — ومنعه بعضهم لأنها عوض عن الفاء فلا يجتمعان ، فعلى الأول كلمة أو فى عبارته لمنع الخلو أو بناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد فى قولنا : وقد يجمع :

---

خبره بالشر ، وسيان أو مثلان خبر مبتدأ محذوف تقديره هما ( قوله « وإلا استمتع بها» ) قال ابن مالك : تضمنت هذه الرواية حذف جواب إن الأولى وحذف شرط إن الثانية وحذف الفاء من جوابها ، والأصل فإن جاء صاحبها فأدها إليه وإن لايجىء فاستمتع بها ، والضمير فى صاحبها عائد على اللقطة ( قوله ومن لايزل الخ ) الغىّ الضلال والشاهد فى سيلفى ونادما مفعول ثان ( قوله بما قبلها ) لعله تحريف من الناسخ وصوابه بما بعدها ، ويجوز أن يقرأ قوله قبلها بفتح القاف وكسر اللام فساوى ماذكر ( قوله واستغنى عن ذكرها الخ ) لكنه لا يعطى اشتراطها فكان ينبغى أن يبينه ( قوله وقد اعتذر عنه فى الشرح ) بقوله وإنما لم أقيد فى الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا عليها فأغنانى ذلك عن الاشتراط ( قوله ووقع فى بعض نسخ التسهيل الخ ) كلامه فى التسهيل فى الشروط الجازمة فلا يرد عليه أنه ورد الربط بإذا الفجائية بعد إذا الشرطية ( قوله لأنها عوض عن الفاء فلا يجتمعان ) يؤخذ من التعليل أن محل المنع إذا كانت نائبة عن الفاء وعوضا عنها فلاتجامعها حينئذ وإنما تجامعها إذا كانت مقوّية ومؤكدة لها لا نائبة عنها ، فسقط قول بعضهم : قضية هذا أنها لا تجامعها . وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى — فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا — إذا هى إذا الفجائية وهى تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى — إذا هم يقنطون — فإذا جاءت الفاء معها ، تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد، ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهى شاخصة كان سديدا .

[ فصل ] فى تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة

( الاسم ) بحسب التنكير والتعريف ( ضربان ) فقط ( نكرة ) وهى الأصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ، ولأن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمى إذا ولد يسمى ذكرا أو أنثى أو إنسانا أو مولودا أو رضيعا ، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب ( وهو ) أى الاسم النكرة ( ماشاع فى جنس موجود ) فى الخارج تعدده كرجل فإنه شائع فى جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بنى آدم ، وتعدده فى الخارج موجود مشاهد ( أو مقدر ) وجود تعدده فى الخارج (كشمس ) فإنها تصدق بمتعدد لأنها موضوعة للكوكب النهارى الناسخ ظهوره وجود الليل ، وإن لم يوجد

---

[ فصل فى تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة ]

( قوله بحسب التنكير والتعريف ) أى باعتبارهما ( قوله فقط ) هو ما ذهب إليه الجمهور من أنه لاواسطة بين النكرة والمعرفة . وقال بها بعضهم فى الخالى من التنوين واللام نحو : ما ومن ( قوله لاندراج كل معرفة تحتها ) لأن أنكر النكرات شيء ومعلوم وكل موجود ومعلوم يندرج تحتهما والاندراج دليل على الأصالة كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص ، ولأصالة النكرة قدمت على المعرفة وإن كانت المعرفة أشرف لأن النكات لا تتزاحم وهذا مذهب سيبويه والجمهور . وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا : لأن من الأسماء مالزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر . وقال الشلوبين : لم يثبت هذا سيبويه إلا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء ، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن الأجناس هى الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس ، والأشخاص هى التى حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض؛ ولايخفى أن ماقاله الشلوبين هو الذى أشار إليه الشارح بقوله ،ولأن الشيء أول وجوده الخ، فكان ينبغى أن يسقط العاطف ليكون تعليلا لقوله لاندراج الخ ، لا تعليلا ثانيا للأصالة فتدبر ( قوله أى الاسم النكرة ) لا حاجة فى تذكير الضمير إلى جعله راجعا إلى موصوف النكرة لأن الضمير إذا عاد إلى مؤنث وأخبر عنه بمذكر أو بالعكس جاز مطابقته للخبر كما يجوز مطابقته لما عاد إليه ، والأولى مراعاة الخبر نحو : من كانت أمك ( قوله ما شاع فى جنس الخ ) ظاهر صنيع الشارح أن لفظ النكرة شائع فى الجنس نفسه وأن الموصوف بالوجود تعدد الجنس؛ والحق أن الشياع فى أفراد الجنس أى المفهوم الكلى الصادق بالنوع والصنف وغيرهما لاخصوص الجنس المنطقى لافى الجنس نفسه شيء لأنه واحد ، ومعنى الشياع فى الأفراد أن لفظ النكرة موضوع للمفهوم الصادق على كل من تلك الأفراد لايخص بعضا دون بعض بل يستعمل فى كل منها استعمالا حقيقيا فلفظ رجل مثلا شائع فى زيد وعمرو وبكر وغيرها من الأفراد لمفهوم الآدمى الموضوع له هذا اللفظ فإنه يطلق على كل منها إطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لامن حيث خصوصه ، وحينئذ ففى كلام المصنف مضاف مقدر أى ماشاع فى أفراد جنسه . والحق أيضا أن الموصوف بالوجود فى الخارج هو أفراد الجنس لاهو وإنما يحصل فى الخارج فى ضمن أفراده على نزاع كبير فيه فى محله : وأما الحصول الذهنى فهو ثابت لسائر الأجناس فالمراد بالجنس الموجود أفراد المفهوم الحاصلة فى نفس الأمر سواء كانت مماله تحقق فى الأعيان أولا ، وبالمقدر أفراد المفهوم التى لا حصول لها فى نفس الأمر لكنها بحيث لو وجد ما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم فإن أراد الشارح بما قاله ظاهره ورد عليه أن تعدد الجنس أمر معنوى لا وجود له وإن أراد الأفراد فكان اللائق تقدير لفظ الأفراد أولا وثانيا فتدبر : هذا وتعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها

فى الخارج إلا هذا الفرد الواحد، فالمعتبر فى النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد وأما جمعها كما فى قوله :

فكأنه لمعان بر ق أو شعاع شموس

فباعتبار تجدد الشمس فى كل يوم ، وخاصتها أنها مايقبل أل المؤثرة للتعريف أو تقع موقع مايقبلها ، والنكرات تتفاوت فى بعضها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض ، فأنكرها شىء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل ، والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهى أنكر النكرات ، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهى بالإضافة إلى مايدخل تحتها أعم وبالإضافة إلى ماتدخل تحته أخص .

(و) الضرب الثانى (معرفة) وهى الفرع لما مر وهى ماوضع ليستعمل فى معين (وهى ستة) أقسام :

---

من المعارف بناء على مختار السعد أنها كليات وضعا كما لايخفى والشارح جار عليه كما تعرفه (قوله وأما جمعها) جواب عما يرد على قوله : وإن لم يوجد فى الخارج غير هذا الفرد (قوله مايقبل أل المؤثرة الخ) فالأول كرجل وامرأة والثانى كمن بمعنى إنسان وما بمعنى شىء فإنهما لايقبلان أل لكنهما واقعان موقع مايقبلها وهو إنسان وشىء ، والمراد القبول باعتبار الوضع فلا ترد النكرات اللازمة التنكير كأحد وعريب لأنها تقبل التعريف بحسب أصل الوضع ، وعدم القبول عارض من جهة التزام الواضع استعمالها على وجه التنكير ، واحترز بكون أل مؤثرة التعريف من العلم المنقول من صفة أو مصدر كفضل وحارث فإنه قابل لأل إلا أنها لا تؤثر فيه التعريف بل مدلول فضل والفضل سواء .

واعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف باللام ، وأما أسماء الفاعل والمفعول المجردان من أل فكل منهما نكرة ويقبل أل الموصولة وهى معرفة لاتعرفه ولكن كل منهما واقع موقع شىء ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه ، وكذا المقرونان بأل نكرتان أيضا ولا يقبلان أل المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها لنصهم على أنها مع أل فعل فى صورة الاسم . وأجيب بأن اسم الفاعل واقع موضع شخص صدر منه الفعل أو قام به وهو يقبل أل المؤثرة التعريف فيقال الشخص الذى صدر منه الفعل أو قام به ، وبأن المراد بتأثير التعريف الدلالة عليه ولو مع غيره فتدخل الموصولة لأنها تدل مع التعريف على الذات أيضا (قوله فأنكرها شىء) قيل عليه الشىء عند أهل السنة خاص بالموجود فالأظهر أن أنكر النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم (قوله ثم متحيز) أى لشموله للجسم ، وهو المركب من أجزاء لا تتجزأ وللجوهر الفرد الذى لا ينقسم فليس جسما (قوله ثم حيوان) لشموله لما ليس بماش من الحيوانات كالسمك (قوله ما وضع ليستعمل فى معين) كذا فى المطول .

قال السيد : أى المعتبر فى المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيها الأعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف ، فإن لفظ أنا مثلا لايستعمل إلا فى أشخاص معينة إذ لا يصح أن يقال أنا ويراد به متكلم لابعينه ، وليست موضوعة لواحد منها وإلا لكانت فى غيره مجازا ولا لكل واحد منها وإلا لكانت مشتركة موضوعة أوضاعا بعدد أفراد المتكلم فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلى شامل لتلك الأفراد .

والحق ما أفاده بعض الفضلاء من أنها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا فى شىء منها ولا الاشتراك وتعدد الأوضاع ، ولو صح مايتوهمون لكانت أنا وأنت وهذا مجازات لاحقائق لها بل

الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمحلى بأل والمضاف إلى واحد منها ؛ وزاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود ، وتبعه المصنف فى الأوضح ولعله إنما تركه لذكره له فى باب المنادى كما سيجىء : الأول :

[ الضمير ]

ويقال له المضمر أيضا والـكوفى يسميه كناية ومكنيا لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح ، وقدمه لأنه أعرف المعارف على الأصح بعد اسم الله تعالى ، ويليه العلم ثم الذى بعده

---

لايصح استعمالها فيها أصلا ، وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة فى عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام إلى أن يتمسك فى ذلك بأمثلة نادرة انتهى .

وأورد على التعريف المعرف بلام العهد الذهنى فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل فى معين . وأجيب بأنه فى حكم النكرة والكلام فى معرفة ليست فى حكمها وبأنه يستعمل فى الجنس ، والجنس معين فى نفسه تعيينا معتبرا فيه بخلاف النكرة فإن تعيينها غير معتبر على القول بأنها موضوعة للجنس وإن كان باعتبار وجوده فى فرد ما غير معين ( قوله والمضاف إلى واحد منها ) أى إضافة محضة وليس المضاف متوغلا فى الإبهام كما سيأتى وسواء كان مضافا بلا واسطة أو بواسطة فيدخل المضاف إلى المضاف إلى معرفة ( قوله وهو المنادى الخ ) أى بناء على ما صححه من أن تعريفه بالقصد لا بأل محذوفة وإلا لم يحتج لزيادة ( قوله ويقال له المضمر ) تسميته مضمرا جرى على قياس التصريف لأنه من أضمرته أى أخفيته فهو مضمر ، وأما الضمير فعلى حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقد ( قوله ليس بصريح ) أى باسم صريح ( قوله لأنه أعرف المعارف على الأصح ) قال المصنف فى بعض تعاليقه : مراد النحاة بقولهم بعض المعارف أعرف من بعض أن ما تطرق الاحتمال إليه أقل أعرف من الذى تطرق الاحتمال إليه أكثر ، وبهذا ينحل ما اعترض به عليهم أبو محمد بن حزم حيث قال : المعارف كلها سواء فى رتبة التعريف ولا يقال بعضها أعرف من بعض لأنك لا تقول عرفت هذا أكثر من هذا اهـ .

هذا ، وأورد على التعبير بأعرف أن أفعل التفضيل لا يبنى مما لا يقبل التفاضل قياسا فاللائق التعبير بأرفع ومقابل الأصح أقوال مشهورة فى محلها ستعرف بعضها .

واعلم أنه كما تفاوتت أنواع المعرفة فى التعريف فأفراد تلك الأنواع متفاوتة أيضا فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وهو أعرف من ضمير الغائب ، وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسى ثم أسماء الأجناس ، وأعرف الإشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد ، وأعرف ذى الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم للجنس :

بقى هنا أمران : الأول جعل الضمير أعرف المعارف مع القول بأنه كلى وضعا جزئى استعمالا كما مشى عليه طائفة منهم الشارح كما مر فى غاية الإشكال بل ولو قيل بأنه جزئى وضعا لا ينبغى القول بأنه أعرف من العلم للاتفاق على أن العلم جزئى وضعا بخلافه ، وقد يؤخذ من كلام المصنف السالف فى بيان مراد النحاة بالأعرفية دفع الإشكال فليتأمل .

الثانى جعل الموصولات من المعارف مخالف لما ذكره الأصوليون من أنها من ألفاظ العموم ، وقد تدفع المخالفة بأن لها استعمالين ذكر الأصوليون أحدهما والنحويون الآخر ، لكن ذكر الأصوليون خلافا فى أن الصيغ المذكورة للعموم هل هى حقيقة فيه أو فى الخصوص أو مشتركة بين العموم والخصوص أو لا يدرى الحال فيها ؟ ورجح السبكى الأول ، وقضيته أنه ليس لها إلا استعمال واحد حقيقى وهو العموم وأن الخصوص معنى مجازى لها

وهكذا إلى آخرها كما يؤخذ من كلامه فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض بثم ؟
(و) الضمير (هو مادل) وضعا (على متكلم) كأنا (أو مخاطب) كأنت (أو غائب) كهو ، ولابدّ له

فالإشكال بحاله ، وحمل كلام النحويين على بيان معنى مجازى للموصولات فى غاية البعد بل لا يصح ، فقد قال الرضى : الموصولات معارف وضعا لما قلنا إن وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة المعارف انتهى .

ولعل الأقرب أن يجاب بأن النحويين ثبت عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثانى أو على الاشتراك وهو القول الثالث فذكروا أحد المعنيين وهو الخصوص فى هذا الباب ؛ ويؤيد أنها عندهم موضوعة على الاشتراك أنهم فى باب المبتدإ قالوا إن المبتدأ إذا أشبه الشرط فى العموم دخلت الفاء فى خبره ، ومثلوا ذلك بالموصول نحو : الذى يأتينى فله درهم ، وهذا يدل على أن الموصولات عندهم تأتى للعموم .

ثم رأيت فى شرح ألفية البرماوى له مانصه : استشكل جعل الموصولات من صيغ العموم مع اشتراطهم فى الصلة أن تكون معهودة معلومة للمخاطب إلا إذا قصد الإبهام تهويلا لتذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى - فغشيهم من اليم ماغشيهم - . ولهذا كانت الصلة هى المعرفة للموصول خلافا لمن قال إن المعرف له هو أل ظاهرة أو مقدرة فيما ليست فيه كمن وما والعهد ينافى العموم كما سيأتى ، وصرح به ابن الحاجب وغيره ؟

قلت : قد يجاب بأن العهد ليس فى نفس الموصول المدّعى عمومه بل فى قيده وقيد العام إنما يخصص محل عمومه ولا يسقط عمومه كـ « أعددت لعبادى الصالحين ما لاعين رأت » الحديث ، فوصفهم بالصلاح لم يخرج عبادى عن العموم بالكلية .

فإن قلت : العهد يجعل المدلول معينا والعموم استغراق بلا حصر بخلاف ماذكرت من قيد الوصفية ونحوها ؟

قلت : لم يجعله إلا معينا فى الذهن لافى الخارج فإذا أريد تعيينه بحسب الخارج فذاك بحسب الواقع ، ولهذا قال البيانيون فى التعريف بالموصولية : إنه قد يكون لتنبيه المخاطب على خطابه نحو قوله :

إن الذين ترونهم إخوانكم   يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا

فإنه ليس المقصود معينا فى الخارج بل كل من ظن بهذه الصفة ، وقد يكون بالإيماء إلى وجه بناء الخبر نحو - إن الذين يستكبرون - الآية ليس المراد قوما بأعيانهم . وبهذا التقرير يعلم أن نحو - فغشيهم من اليمّ ماغشيهم - لم يخرج عن العهد لأن كل مايتخيله المخاطب فى ذهنه يصير به عهدا بخلاف مالم تعهد فيه الصلة لا عهدا خارجيا ولا ذهنيا فإنه مخصوص حقيقة أو تقديرا فتأمله .

فإن قيل : الحكم بأنه معهود فى المحلى بأل إنما هو فى الاسم الداخل عليه أل وهو الذى يقضى بعمومه حيث لاعهد فلم لاقيل بعمومه ولو كان فيه عهد كما فى الموصول ؟

قلت : المعهود هو الاسم وأل قرينة العهد وأما المعهود فى الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل مقيد بما فيه العهد انتهى . سقناه برمته لنفاسته وكثرة فوائده (قوله وهكذا إلى آخرها) أى ومثل هذا القول وعلى قياسه يقال قولا منتهيا إلى آخرها بأن يقال ثم الموصول ثم المعرف بأل ، وسيأتى أن المضاف فى رتبة ماأضيف إليه إلا المضاف للضمير فإنه فى رتبة العلم ، ويحتمل أنها ليست حرف تنبيه بل اسم فعل بمعنى خذ فيتعلق به كذا أى وخذ الباقى وعده كذا أى خذ المذكورات وانته فى العد والأخذ إلى آخر المعارف (قوله وضعا) خرج به قول من اسمه زيد ضرب ، وقولك لزيد يازيد افعل كذا ، وقولك عن زيد الغائب زيد فعل كذا فإن لفظ زيد وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه ليس موضوعا لذلك (قوله على متكلم) أى شخص يحكى به

من مفسر فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هوله ، أو لغائب فمفسره إما معلوم أى متعقل فى الذهن نحو — إنا أنزلناه — وإما مذكور متقدم وهو الأصل لفظا ورتبة نحو — والقمر قدّرناه — أو لفظا لا رتبة

---

عن نفسه فخرج لفظ متكلم ، فقوله أو مخاطب أى شخص توجه إليه الخطاب به فيخرج لفظ مخاطب ، وقوله أو غائب أى شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى المذكور ، وخرج بقوله المتكلم الخ اللواحق فى إياى وإياك وإياه لأنها دالة على التكلم والخطاب والغيبة لا على متكلم الخ فهى حروف دالة على المعانى ولا دلالة لها على الذات ألبتة ، ونحوها حروف المضارعة وكذا الكاف اللاحقة لاسم الإشارة ، وليس قول الشارح كأنا وما بعده من جر الكاف الضمير المنفصل على حد ما أنا كأنت لأن المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير الذى هو كناية عن الذات (قوله — إنا أنزلناه —) الضمير للقرآن فخمه بإضماره من غير ذكره شهادة له بالنباهية المغنية عن التصريح كما عظمه بأن أسند إنزاله إليه . ونقل بعضهم : أن الضمير لجبريل ، وقيل لغيره ، فدعوى الإمام اتفاق المفسرين على أنه للقرآن محل نظر ، ثم إنه يرد على كونه للقرآن أن من القرآن نفس — إنا أنزلناه — فيلزم الإخبار عن الشىء بنفسه لأنه قد أخبر بلفظ — إنا أنزلناه — عن لفظ — إنا أنزلناه — لأنه من القرآن المخبر عنه بالإنزال . وأجيب بأنه لا محذور فى ذلك بناء على جواز مثل أتكلم مخبرا عن تكلم حاصل بهذا اللفظ ، وبأن الضمير راجع للقرآن باعتبار جملته لا باعتبار أجزائه على التفصيل فيكون الإخبار بلفظ — إنا أنزلناه — عن جملة القرآن وإن كان منه — إنا أنزلناه — لأن الإخبار عنه حينئذ فى ضمن الجملة لا على التفصيل .

وحاصله أنه يجوز أن يكون الشىء إشارة إلى نفسه فى ضمن غيره لا مستقلا ، وبأن الضمير راجع للقرآن ماعدا — إنا أنزلناه — (قوله متقدم) أى ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره . ثم إن الضمير إن عاد على متقدم فتارة يعود عليه لفظا أو تقديرا من كل وجه نحو : زيد ضربته وهو الغالب ، وتارة يعود عليه لفظا لا تقديرا نحو : عندى درهم ونصفه أى ونصف درهم : أى درهم آخر لا نصف درهم الأول الذى أخبرت بأنه عندك ، ومنه قوله تعالى — ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين — يعنى آدم ثم قال . جعلناه نطفة — وهذا لولده لأن آدم لم يخلق من نطفة ، وقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم — ثم قال — قد سألها — يعنى أشياء أخر مفهومة من لفظ أشياء السابقة ، وليس هذا من باب الاستخدام خلافا للجلال السيوطى فى الإتقان ، لأن قاعدة الاستخدام أن يكون للفظ معنيان ويذكر مرادا به أحدهما ثم يرجع عليه الضمير بمعنى آخر ولفظ آخر ، ويذكر بمعنى ثم يرجع عليه ضمير بمعنى ثم ضمير آخر بمعنى آخر ، ولفظ الإنسان والأشياء ليس له إلا معنى واحد لكن ماصدقاته متعددة وهى التى اختلفت بالإرادة فى الآيتين كما اختلفت ما صدقات الدرهم فى : له عندى درهم ونصفه ، وهذا ظاهر لا يخفى على من له إتقان ولا يحتاج إلى نظر وإمعان ، وتارة يعود عليه من أحد وجهيه وذلك كقوله سبحانه وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره — فالهاء لا تعود على معمر المذكور لأن المعمر غير الذى ينقص من عمره ولا باعتبار لفظه لأنه لا يصح أن تقول لا ينقص من عمر معمر آخر لأن الفساد باق ، ولكن المعمر يدل على الصفة التى هى التعمير وعلى الذات فالضمير عاد عليه باعتبار ما يفهمه من الذات ، والمعنى ما ينقص من عمر شخص آخر فتدبره فإنه مما لم يحرروه .

[ قاعدة ] إذا تعددت الضمائر فالأصل توافقها فى المرجع ، وقد يخرج عن الأصل كما فى قوله تعالى : — ولا تستفت فيهم منهم أحدا — فإن ضمير فيهم لأصحاب الكهف ومنهم لليهود قاله ثعلب والمبرد ، ومثله — ولما جاءت رسلنا لوطا سىء بهم وضاق بهم ذرعا — قال ابن عباس : ساء ظنه بقومه وضاق بهم ذرعا بأضيافه

نحو — وإذ ابتلى إبراهيم ربه — أو رتبة لا لفظا نحو — فأوجس فى نفسه خيفة موسى — أو متأخر لفظا ورتبة وهو منحصر فى سبعة مواضع ذكرها فى المغنى والشذور .

واعلم أن ضمير الغيبة إن كان مرجعه مختصا فهو معرفة وإلا ففيه ثلاثة مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر إطلاقه هنا وفى الأوضح ، وقيل نكرة مطلقا ، وقيل إن كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة نحو : جاءنى رجل فأكرمته ، أو واجبه فنكرة نحو : ربه رجلا وربه رجل وأخيه ، وعليه جرى فى شرح الشذور .

( وهو ) أى الضمير ( إما مستتر ) ولا يكون إلا مرفوعا

---

وبه يعلم أنه لا عيب على من جعل فى قوله تعالى — أن اقذفيه فى التابوت فاقذفيه فى اليم — الضمير الأول لموسى والثانى للتابوت ، وأنه لا حجة فى ذلك ولا تنافر خلافا للزمخشرى وإن أقره المصنف فى شرحه [ بانت سعاد ] والسيوطى فى [ الإتقان ] وهو عجيب منه لأنه معترف بأن ذلك إنما هو الأصل وقد عدل عنه فى التنزيل كما مثلنا ولو كان فيه هجنة وتنافر لصين النظم المعجز عنه ، وعجبت من الزمخشرى أيضا لأنه اعترف به فى قوله تعالى — فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه — فإنه أشار إلى أن ما عدا الضمير الثالث راجع إلى الإيصاء الواقع من المحتضر والثالث راجع إلى التبديل وإلى الإيصاء المبدل المفسر . وقد أشار البيضاوى فى آية — طه — إلى الرد على الزمخشرى حيث جعل إرجاع الضمائر كلها لموسى أولى فأشار بدعوى الأولوية إلى أنه لا إخلال فى مخالفه .

واعلم أن اختلاف مرجع الضمائر إنما يكون مخلا بالفصاحة وموجبا للهجنة إذا أدى إلى التباس فى الكلام واشتباه فى المرام بسبب عدم مساعدة المقام على المطلوب من الكلام وآية — طه — ليست من هذا القبيل إذ لا اشتباه فيها عند الاختلاف كما لا يخفى ( قوله نحو — وإذ ابتلى إبراهيم ربه — ) فإن إبراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متأخر رتبة لأنه مفعول ورتبته التأخير عن الفاعل ( قوله — فأوجس — الخ ) فإن موسى المفسر للضمير متأخر لفظا متقدم رتبة لأنه فاعل ورتبة الفاعل متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات ، وقيل فاعل أوجس ضمير مستتر وموسى بدل منه فلا دليل فى الآية . لا يقال البدل حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة . لأنا نقول هو على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى ( قوله ذكرها فى المغنى والشذور ) وهو ضمير الشأن والقصة والضمير المخبر عنه بمفسره نحو — ما هى إلا حياتنا الدنيا — أى ما الحياة إلا حياتنا الدنيا والضمير فى باب نعم ورب وباب التنازع إن أعملت الثانى واحتاج الأول لمرفوع والمبدل منه ما بعده والمتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المؤخر ( قوله مختصا ) أى معرفة ( قوله مطلقا ) سواء عاد إلى واجب التنكير أو جائزه ( قوله وقيل نكرة مطلقا ) لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب نحو : ربه رجلا ، وأجيب بأنه يخصصه من حيث هو مذكور . واعترض بأنه إنما يتم إذا كان المعود إليه مخصوصا قبل بحكم نحو : جاءنى رجل فأكرمته ، بخلاف ما إذا لم يختص بشىء قبله كربه رجلا فينبغى أن يكون نكرة ( قوله نحو : جاءنى رجل فأكرمته ) إنما كان المرجع فيه جائز التنكير لأنه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة ( قوله ربه رجلا الخ ) إنما كان المرجع فيه واجب التنكير لأنه فى المثال الأول تمييز وهو لا يكون إلا نكرة ، وفى الثانى مجرور برب وهو لا يكون فى الفصيح إلا نكرة ( قوله إما مستتر ) إنما بدأ به لأن أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخص ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ( قوله ولا يكون إلا مرفوعا ) لأنه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا المتصل والمنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان ، فجوزوا فى الضمائر المتصلة التى وضعها للاختصار استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة

وهو ماليس له صورة فى اللفظ بل ينوى ، (كـ) الضمير (المقدر) إما (وجوبا) وهو مالا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك (فى) ثمانية مواضع : أحدها وثانيها المضارع المبدوء بالهمزة أو النون نحو (أقوم وتقوم) ثالثها : المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو : تقوم . رابعها : فعل الأمر المسند إلى واحد نحو : استقم . خامسها : أفعال الاستثناء كخلا وعدا ونحوهما نحو : قاموا ماخلا زيدا وماعدا عمرا . سادسها : أفعل فى التعجب نحو : ماأحسن زيدا . سابعها : اسم الفعل غير ماض كأوّه ونزال . ثامنها : المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو : ضربا زيدا .

وعد فى الأوضح مما يجب فيه استتار أفعل التفضيل نحو - هم أحسن أثاثا - فعلى هذا تـكون تسعة ، وهو غير ظاهر لأنه قد يرفع الظاهر فى مسألة الـكحل كما سيأتى (أو جوازا) وهو مايخلفه ذلك كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبة (فى زيد يقوم) وهند تقوم أو بالصفة المحضة نحو : زيد قائم أو مضروب أو حسن ، أو باسم الفعل الماضى نحو : زيد هيهات ، فالضمير فى هذه الأمثلة مستتر جوازا بدليل جواز زيد يقوم أبوه أو مايقوم

---

شىء ويكون ما أبقى دليلا على ما ألقى (قوله ماليس له صورة فى اللفظ) أى ضمير وليس له صورة وهيئة فى اللفظ أى التلفظ وإنما له صورة فى العقل ، ويجوز أن يراد فى اللفظ الملفوظ به ، وشمل التعريف المستتر جوازا فإنه وإن جاز أن يكون له صورة فى اللفظ لـكنه حالة الاستتار لا صورة له ، وإذا برز صار ظاهرا فلا يضر أن له صورة فى اللفظ . على أن التحقيق أن الضمير المستتر نفسه لا يبرز لأن العرب لم تضع له لفظا كما قاله الرضى وقول النحويين : أى هو مثلا لضيق العبارة عبروا عنه بالمرادف . وأورد أنهم إذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل على شىء لأن الدلالة تابعة للفظ ، ويلزم أن يكون الـكلام من كلمة واحدة ، وأن تنتفى المرادفة لأن المرادفة إنما تكون باعتبار وضع اللفظين بمعنى واحد ويمكن دفع الـكل بالتأمل ، ولا يصدق التعريف على المحذوف لماسيأتى (قوله وجوبا) أى تقديرا وجوبا أى ذا وجوب أو تقديرا واجبا فهو وصف مصدر محذوف لا تمييز وإلا كان محوّلا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالتقدير الوجوب وهو فاسد (قوله وهو مالا يخلفه الخ) أى ما لا يصلح أن يخلفه ذلك فى إعرابه والوقوع موقعه (قوله المبدوء بالهمزة) أى همزة المتكلم وأطلقها لأن المضارع لا يبدأ بهمزة الإبهام ، وكذا قوله والنون وإنما كان الاستتار واجبا فى هذه الأمكنة لأن معه ما يرشد إلى الضمير فـكأن الضمير بارز ، لأن الإتيان البارز إنما هو للدلالة على معناه، فلما كانت القرينة موجودة فى الفعل كالتكلم مثلا تنبئ عن الضمير بأنه بارز (قوله بتاء خطاب الواحد) خرج المبدوء بالياء التحتية والمبدوء بتاء الغيبة كهند تقوم فإنه مستتر فيه جوازا ، والمبدوء بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع فإنه يبرز ولا يستتر (قوله المسند إلى الواحد) خرج المسند إلى الواحدة كقومى ، والمسند إلى الاثنين والجماعة كقوما وقوموا فإنه يبرز ولا يستتر (قوله أفعال الاستثناء) قال ابن مالك : وإنما التزم الإضمار فى هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التى هى أصل فيه وهى إلا ، فـكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فـكذا بعد ما أجرى مجراها انتهى (قوله ونحوهما) لعل من فوائد العطف مع وقوع المعطوف عليه فى حيز الـكاف بيان عدم الانحصار فى الخارج إذ الـكاف ربما تـكون باعتبار الأفراد الذهنية (قوله أفعل فى التعجب) لعله لم يضفه لمحاكاة هيئة ما كنى به عنه (قوله غير ماض) أما الماضى فيرفع الظاهر نحو : فهيهات العقيق ، فلا يكون الاستتار واجبا وغير نصب على الاستثناء أو الحال (قوله المحضة) أى الباقية على الوصفية ويشمل أفعل التفضيل ، واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية كالأبطح والأجرع والصاحب ، وكالصفات المذكورة وبمعنى صاحب والمنسوب كدمشقى (قوله نحو زيد هيهات) ففى هيهات ضمير مستتر جوازا عائد على زيد وهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه

إلا هو ، وكذا الباقى ( أو بارز ) عطف على مستتر فهو قسيم له ( وهو ) ماله صورة فى اللفظ ثم هو ( إما متصل ) بعامله وهو مالا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا

---

عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لكلامهم ، والأولى التمثيل بهيهات العقيق هيهات وهو حينئذ من توكيد الجمل ، وقد يقال الواقع خبر الجملة ، والذى قالوه أن اسم الفعل وحده لا يتأثر بالعوامل ، ونظيره أنهم أجمعوا على أن الحرف لاحظ له فى الإعراب ، ومرادهم لاحظ له فيه وحده فلا ينافى حكمهم فى مواضع على حرف الجر مع مجروره بأنه مفعول أو نائب فاعل .

هذا ، وقد أشار فى [ شرح التوضيح ] فى باب أسماء الأفعال : أن المراد من كون أسماء الأفعال أبدا عاملة غير معمولة أنها غير معمولة لعامل يقتضى الفاعلية أو المفعولية فلا ينافى أنها تكون معمولة لعامل لا يقتضى ذلك كالمبتدإ فاحفظه ؛ ومن المستتر جوازا المرفوع بوصف نحو : زيد ضارب وعمرو مضروب وبكر حسن ، والظرف نحو زيد عندك وعمرو فى الدار ، وتقسيم الضمير المستتر إلى ماذكر تقسيم ابن مالك وغيره ونظر فيه فى الأوضح فليراجع مع ما يتعلق به ( قوله فهو قسيم له ) ظاهر هذا أن المستتر ليس بمتصل لأن المتصل قسم من البارز وقسم قسيم الشئ لا يكون قسما للشئ ، وقد جعل فى الأوضح فى باب العطف المتصل مقسما وقسمه إلى مستتر وبارز ، إلا أن يقال المتصل الذى هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل ، فيجاز أن يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع أعم منه صادقا به وبالمستتر فلايلزم من كون المستتر متصلا كون القسم مقسما ( قوله ماله صورة فى اللفظ ) أى ضمير له صورة فى اللفظ أو الملفوظ به ، وينبغى أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف ، والفرق بين المحذوف والمستتر أن المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف .

فإن قلت : فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بخلافه ولذا اختص بالعمدة .

قلت : المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج إلى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما كذا قاله الناصر اللقانى . وفيه أن الإتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز أن يترك ابتداء على أن المستتر ليس لفظا على ما مر ، فيكفى فى الفرق أن المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق بـه بخلاف المستتر ( قوله وهو مالا يبتدأ به الخ ) أى ضمير لا يصح أن يبتدأ به بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لأن النطق بالمتصل فى الافتتاح ممكن عقلا . وفائدة الوصفين مع أن أحدهما كاف بيان أن الضمير المتصل لايغنى عن مباشرة الفعل من آخره لفظا وتحصيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبدوءا به الكلام ولا بعد الفعل مفصولا عنه ، ومراده المتصل من حيث هو لا القسم من البارز فلا ينتقض التعريف بالمستتر ، ولا يرد على دخول المستتر فى التعريف تقديرهم له بنحو : أنت ، وحكمهم بأنه يبرز فى نحو زيد هند ضاربها هو حتى صرح البدر ابن مالك بأنه فاعل الوصف لما مر من أن التقدير بما ذكر لضيق العبارة لأن البارز ليس بفاعل بل توكيد .

فإن قلت : يرد على الحد ضمير الغائب نحو : ضربتهم ، فإنه يبتدأ به نحو قولك : هم فعلوا .

قلت : المراد أن المتصل مالا يقع فى أول الكلام على معناه الذى كان عليه قبل وقوعه فى أول الكلام فخرج الضمير المذكور لأنه فى نحو : ضربتهم مفعول به . وإذا قيل : هم ضربوا لايكون مفعولا به بل مبتدأ ، وإنما يرد لو صح أن يقال هم ضربت على أن هم مفعولا به لضربت ، لكن يلزم أن يكون صفة واحدة مشتركة بين الاتصال والانفصال ولا نظير له فى الضمائر بل شأنها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المنفصل . فالأولى الجواب

اختيارا .

وينقسم إلى مرفوع (كتاء قمت) وإلى منصوب نحو (كاف أكرمك و) إلى مجرور نحو (هاء غلامه) .

وينقسم أيضا بحسب مواضع الإعراب إلى ثلاثة أقسام مايختص بمحل الرفع وهو أربعة التاء كقمت والألف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن ، وماهو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة : ياء المتكلم نحو — ربى أكرمنى — وكاف الخطاب نحو — ماودّعك ربك — وهاء الغائب نحو — قال له صاحبه وهو يحاوره — وما هو مشترك بين الثلاثة وهونا خاصة نحو — ربنا إننا سمعنا — و : ✽ كاعرف بنا فإننا نلنا المنح ✽ (أو منفصل) عطف على متصل فهو قسيم له وهو مايبتدأ به ويقع بعد إلا اختيارا .

وينقسم إلى مرفوع (كأنا) للمتكلم وحده وفروعه نحو له ومعه غيره أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادّعاء (وأنت) للمخاطب وفروعه أنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين وأنتنّ للمخاطبات وأنتم للمخاطبين (وهو) للغائب

---

بأن الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوالّ على التثنية والجمع وفى هم ضربوا كلمة هم بتمامها (قوله اختيارا) بخلاف الضرورة كقوله ✽ أن لا يجاورنا إلاك ديار ✽ قال فى التسهيل هنا وشذ إلاك فلا يقاس عليه ، وذكر فى شرحه فى باب الاستثناء أنه يليها اختيارا ، والصواب المذكور هنا (قوله وينقسم إلى مرفوع الخ) إن قيل المرفوع وما بعده من أقسام المعرب والضمير من أقسام المبنى فكيف يصح أن يقال فيه مرفوع ونحوه ؟ قلت : ذاك مجاز وقرينته التنصيص على أن الضمائر كلها مبنية ، والمراد أن بعض الضمائر مرفوع لأنه يقوم مقام المرفوع وهكذا . وقال النصر اللقانى : الإسناد فى قولهم الضمير مرفوع حقيقى إذ المرفوعية ثابتة له حقيقة إذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله (قوله مواقع الإعراب) أى أنواع جمع موقع أى أماكن وسميت مواقع لأن المبنى يقع فيها . وقال النصر اللقانى: الإضافة بيانية أى مواقع هى الإعراب كما فى قولهم محل الرفع (قوله ما يختص بمحل الرفع) أى ضمير متصل يختص بمحل الرفع فلا يوجد فى غيره ، ولا يخفى أن المراد بالاختصاص المذكور أنه حيث كان له محل فلا يكون إلا الرفع فلا ينافى أنه قد لايكون له محل كما لو كان فصلا وقلنا إنه لامحل له وهو الأصح وهو من قصر الموصوف على الصفة (قوله وهو أربعة) صوابه خمسة كما فى الأوضح بزيادة ياء المخاطبة (قوله التاء) أى تاء الفاعل أو نائبه وأطلقها ليعم تاء المتكلم والمخاطب وتنبيها على أن الضمير فى المثنى والمجموع مطلقا هو التاء وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله مشترك) قياسه مشترك فيه لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول بفى فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا فى كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله وهونا خاصة) يرد عليه أن الضمائر الثلاثة المشتركة بين محلى النصب والجر قد تقع فى محل رفع أيضا نحو: عجبت من كونى أو كونك أو كونه قائما. ولك أن تقول إن وقوع الضمير فيما ذكر فى محل رفع عارض والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الأصالة والكلام أيضا فيما يكون بمعنى واحد ، فلا يرد أن الياء قد تكون فى محل رفع بطريق الأصالة نحو : اضربى لأنها فى حالة الرفع للمخاطبة وفى حالة النصب والجر للمتكلم ، وخاصة من المصادر التى جاءت على فاعلة كالعاقبة منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص على الأصح من جواز حذف عامل المؤكد ، وينبغى منع الحالية لأنك تقول جاء الرجال أو الزيدون خاصة والتقدير عليها وهونا حالة كونها مخصوصة بالاشتراك المذكور خاصة (قوله وهومايبتدأ بهالخ) يعلم بالقياس على مامر فى المتصل (قوله ومعه غيره) صادق بكون الموضوع له المتكلم لكن مشروط بمصاحبة غيره ، والأظهر أن الموضوع له مجموع المتكلم وغيره

وفروعه هي للغائبة وهما للغائبين مطلقا وهم للغائبين وهن للغائبات (و) إلى منصوب نحو ( إياى ) للمتكلم وحده وفروعه إيانا له ومعه غيره أو للمعظم نفسه ( وإياك ) للمخاطب وفروعه إياك للمخاطبة وإياكما للمخاطبين مطلقا وإياكن للمخاطبات وإياكم للمخاطبين ( وإياه ) للغائب وفروعه إياها للغائبة وإياهما للغائبين مطلقا وإياهم للغائبين وإياهن للغائبات ، ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير على المختار فى ذلك هو أن وإيا وماعداهما فى ذلك حروف تبين الأحوال من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلم وخطاب وغيبة .

وظاهر كلامه أن كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه ،

---

(قوله مطلقا) أى مذكرين كانا أو مؤنثين (قوله الغائب) المراد به غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فإن الحاضر الذى لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله تعالى به مع أن الغائب لا يطلق عليه تعالى ، لأن الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون آخر فتستحيل على من هو فى كل مكان ( قوله وفروعه إيانا الخ ) جعل المنصوب على وتيرة المرفوع فى الأصول والفروع ، ويمكن كما قال بعضهم أن يكون أصل صيغ المنصوب كلها إياى لأن اللواحق كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة وهى إياى بخلاف المرفوع فإنه أنا ونحن وأنت وهو صيغ مختلفة فتدبر ( قوله ولا يكون الضمير المنفصل مجرورا ) أى بطريق الأصالة ، وإلا فقد يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو : ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ( قوله لئلا يلزم الخ ) عبارة غيره لأنه ما يصح الابتداء به والمخفوض لا يصح الابتداء به لأن خافضه إما حرف أو مضاف ، ولا يتقدم المجرور على الجار والمضاف إليه على المضاف ( قوله والضمير على المختار الخ ) أراد بأن أن فى أنت وفروعه لا فى أنا لقوله وماعداهما حروف تبين الخ إذ ليس فى أنا الذى للمتكلم حرف يبين حالا وإنما فيه الألف وهى زائدة عند البصريين ومن جملة الضمير عند الكوفيين : وأيضا نون أنا مفتوحة لا ساكنة زيدت بعدها الألف لفتحها ، لكن كلام المغنى يقتضى أن الضمير فى أنا أيضا هو النون الساكنة فتأمل .

فإن قيل : كون الضمير هو أن وإيا ، واللواحق حروف تبين الحال يوجب عدم صدق تعريف الضمير على أن وإيا ؟ أجيب : بأنهما على هذا وضعا بالاشتراك للمتكلم والمخاطب والغائب وكل مشترك دال على معناه غاية الأمر أنه يحتاج إلى قرينة معينة فلتكن القرينة تلك اللواحق ، والقرينة لا يتوقف عليها أصل الدلالة بل تعين المدلول .

فإن قلت : قد يفهم من كلامهم أن التكلم والخطاب والغيبة مداول تلك اللواحق فلا يكون الضمير دالا على متكلم أو مخاطب أو غائب بل على مجرد الذات فلا يصدق التعريف ؟

قلت : الوجه حمل كلامهم على ماذكرنا ، وعلى هذا فأن من نحو أنت دال على الخطاب بشرط اقترانه باللواحق لا أن الخطاب مدلول اللواحق وإلا لم يصدق التعريف حينئذ عليه فليتأمل . ومقابل المختار ماذهب إليه الخليل والمازنى واختاره ابن مالك أن اللواحق أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذى هو إيا لظهور الإضافة فى قوله فإياه وإيا الشواب فإياه ضميران أحدهما مضاف إلى الآخر وهو مردود بشذوذه ، ولم يعهد إضافة الضمائر ولو كانت إيا مضافة لزم إعرابها لأنها ملازمة لما ادعوا إضافتها إليه ، والمبنى إذا لزم الإضافة أعرب ، وما ذهب إليه الفراء من أن اللواحق هى الضمائر وإيا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل ، وماذهب إليه الكوفيون من أن مجموع إيا ولواحقها هو الضمير ( قوله أصل برأسه ) لما كان الرأس فى كل شئ أصله

وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل برأسه للمنفصل محتجا بأن مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل ، والضمائر كلها مبنية لشبهها بالحروف وضعا كالتاء فى ضربت والكاف فى أكرمك ثم أجريت بقية الضمائر كنحن مجراها طردا للباب ، وقيل لشبهها به فى احتياجها إلى المفسر أعنى الحضور فى المتكلم والمخاطب ، وتقدم الذكر فى الغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادى وأخصها أعرفها فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وذا أخص من ضمير الغائب ، وإذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدم أو تأخر .

ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل قال ( ولا فصل ) للضمير فى الاختيار ( مع إمكان ) الإتيان بالضمير ( المتصل ) فنحو : قمت وأكرمتك لا يقال فيهما قام أنا ولا أكرمت إياك وأما قوله :

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلىّ هم

فضرورة (إلا فى ) صورتين يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال إحداهما أن يكون عامل الضمير عاملا فى ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك ( نحو : الهاء من ) قولك لشخص فى عبد ( سلنيه ) فيجوز فيها الانفصال ( بمرجوحية ) ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « إن الله ملككم إياهم » ولو وصل لقال ملككموهم لكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات ، والاتصال برجحان لأنه الأصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يأت التنزيل إلا به قال تعالى — إن يسألكموها —

---

الذى يبنى عليه سائره عبر به عنه والباء الداخلة عليه للملابسة فى محل نصب على الحال، ويجوز أن تكون للسببية والرأس بمعنى النفس من التعبير باسم البعض عن الكل مجازا ، أى أصل بالنظر إلى نفسها لا إلى شئ آخر ( قوله وذهب بعضهم الخ ) هو مذهب الجمهور ( قوله وقيل لشبهها به الخ ) وقيل غير ذلك .

قال بعضهم : ولا مانع من أن يقال إن الضمير بنى لهذه العلل كلها (قوله فضمير المتكلم الخ) إنما كان يحسن هذا لو أسلف اختلاف مرتبة الضمير فى التعريف ( قوله غلب الأخص الخ ) فيقال أنا وأنت وأنت وأنا فعلنا ، وأنا وهو وهو وأنا فعلنا ، ولا يقال فعلتما ولا فعلا ، ويقال أنت وهو وهو وأنت فعلتما ولا يقال فعلا ( قوله مع إمكان الوصل ) احترز عما لا يمكن فيه الاتصال من المسائل الآتية آخر الباب فى قوله ويتعين الانفصال إن انحصر الخ ( قوله فنحو قمت وأكرمتك ) مبتدأ خبره لا يقال فيهما والعائد محذوف أى لا يقال فيهما منه ، أى من نحو : وأتى بالفاء ، لأن معرفة هذا ناشئة عما سبق فهو مسبب عنه ( قوله وأما قوله وما أصاحب الخ ) محترز قوله فى الاختيار والبيت لزياد التيمى ، ومن زائدة وقوم مفعول وفأذكرهم بالنصب جواب النفى ويجوز الرفع عطفا على أصاحب ، وحبا من حبب مجهول لوصله بإلى وإلا لوصله بلهم أو فيهم مفعول ثان ليزيد ، وسقط النون لأن فاعله ليس واوا ولا ألفا ولا ياء ، وهم فى يزيدهم مفعول أول ليزيدهم فى آخر البيت فاعل يزيد ، وفيه الشاهد حيث فصله للضرورة ، وهل الأصل إلا يزيدون أنفسهم أو إلا يزيدونهم خلاف بين ابن مالك والمصنف مبنى على أن الضميرين لمسمى واحد فلا يجمع بينهما فى فعل واحد من غير أفعال القلوب أو لماله فليراجع المغنى فى بحث على ( قوله فى ضمير آخر أعرف منه الخ ) مابعده ضمير نعت وخرج بذلك مالو كان فى ظاهر فيجب الفصل نحو : العبد سل زيدا إياه ، أو كان عاملا فى ضمير غير أعرف فيجب الفصل نحو : أعطاه إياك أو إياى وأعطاك إياى ، أو كان أعرف لكنه مرفوع فيجب الوصل نحو : ضربته ( قوله نحو سلنيه ) أى استعطنيه : أى فهو من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم ( قوله لكنه فر الخ ) قد يقال الاتصال الأرجح لم يفر فيه من ذلك فدل على أنه ليس مرجحا للانفصال ، وأيضا يشكل بقوله الآتى ولا مرجح لغيره ( قوله إن يسألكموها )

و—أنلزمكموها — اللهم إلا أن يكون ذلك العامل اسما فالفصل أرجح نحو : عجبت من حبى إياه ، وكذا إن كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو : خلتنيه ( وظننتكه ) فالفصل أرجح أيضا عند الجمهور لأنه خبر فى الأصل ، وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ ومنه قوله : * أخى حسبتك إياه *

وعند جماعة الوصل أرجح لأنه الأصل وقد أمكن وبه جاء التنزيل قالوا نحو — إذ يريكهم الله — وورد به الشعر كقوله * بلغت صنع امرئ بر إخالكه * وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم .

ورد ماقالوه من كونه خبرا فى الأصل بأن ذلك يقتضى جواز الانفصال فى الأول وذلك يمتنع وما أفضى إلى الممتنع ممتنع ، والصورة الثانية أن يكون الضمير منصوبا بكان

---

السؤال هنا طلب الإعطاء ، والواو فى هذا ونحوه تولدت من إشباع الضمة ( قوله — أنلزمكموها — ) الاستفهام فيه للإنكار التوبيخى : أى لاينبغى أن يكون أى أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقركم على الاهتداء بها ، والحال أنكم لها كارهون بمعنى لايكون هذا الإلزام ( قوله اللهم إلا أن يكون العامل اسما ) دخل فى الاسم الوصف نحو : الدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه ، والمصدر وسواء كان الأول مجرورا أو منصوبا ولا يكون منصوبا إلا عند هشام والأخفش كما ذكره الرضى ، وإنما كان الفصل أرجح لأن الانفصال فيما ولى الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب ، لأن الفعل أقعد فى اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لأنه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته ، وما ذكره الشارح فى الاسم هو فى اسم من فعل غير ناسخ بدليل أنه ذكره عقبه قبل ذكر الناسخ وسكت عن الاسم من الفعل الناسخ ، ويحتمل أن يلحق به كما ألحق الاسم غير الناسخ به ، وههنا شبهة وهى أن الضمير المتقدم فى حسبى إياه كما أنه مجرور محلا بالإضافة مرفوع محلا على الفاعلية ، وشرط هذه الصورة أن لايكون الضمير المقدم مرفوعا فكيف يدخل مثل هذا المثال فى ضابط هذه الصورة . إلا أن يقال المراد أن لايكون مرفوعا فقط ( قوله أخى حسبتك الخ ) أخى إما مبتدأ خبره مابعده وإما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده ، وليس منادى بحذف حرف النداء كما زعم العينى إذ كيف يناديه بالأخوة وهو يخبر أن نواحى صدره ملئت بما ذكر ، والأرجاء النواحى جمع رجا بوزن عصا ، والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو الحقد ، والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع إحنة بكسر الهمزة وهى الحقد أيضا فهو من عطف المرادف (قوله — إذ يريكهم الله — ) أشار به إلى أن تعليل الجمهور لايتأتى فى ذلك لأنه ليس خبرا فى الأصل بل هو مبتدأ والخبر فى الأصل هو قوله قليلا (قوله بلغت صنع امرئ الخ) صدر بيت عجزه

* إن لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا * برأى صادق ، وإخالكه بكسر الهمزة وهو الأفصح وإن كان القياس فتحها . وفيه الشاهد حيث لم يقل إخالك إياه ( قوله فتارة وافق الخ ) وافقهم فى التسهيل وفرق بينه وبين باب كان بأن الضمير هنا حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه فى كنته فإنه لم يحجزه إلا مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكأن الفعل مباشر له فهو شبيه بهاء ضربته ، ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما ، وخالفهم فى الخلاصة فاختار فيها الاتصال ، وعلى مافيها فالمسائل ثلاث : باب سلنيه ، باب خلتنيه ، باب كنته . وقد ذكر الشارح وجه مغايرة باب كان لباب سلنيه وبذلك يغاير باب خلتنيه لسلنيه ، ووجه مغايرة باب خلتنيه أن الفعل فى باب سلنيه يشترط أن لايكون ناسخا ، ويغايره أيضا بما مر عن ابن مالك ( قوله بأن ذلك يقتضى الخ ) أى لأن الأول مبتدأ فى الأصل وحق المبتدإ الانفصال . وأجيب بأنه عارض ذلك قرب الأول من الفعل فلذا وجب اتصاله ( قوله والصورة الثانية أن يكون الخ ) أى ذات أن يكون

أو إحدى أخواتها سواء كان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت الأولى (و) ذلك نحو : الصديق (كنته) وكأنه زيد فيجوز فى الهاء الانفصال ( برجحان ) كظنناتكه عند الجمهور ، ومنه قوله :

ولو كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير

وعند جماعة الوصل أرجح ، ومنه الحديث « إن يكنه فلن تسلط عليه » وحجة الجميع ماتقدم . ويتعين الانفصال إن حصر بإلا أو إنما ، أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب ، أو صفة جرت على غير صاحبها

---

ليطابق قوله الصورة الثانية فإنه واقع فى المسألة وهى القضية وهذا الكون وصف للقضية فلا يخبر به عنها ، والمراد الضمير الذى يتأتى اتصاله ( قوله أو إحدى أخواتها ) هو مافى شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن الحاجب . والذى جزم به أبو حيان فى شرح التسهيل نقلا عن البديع الغرة ٧ أن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين فى أخواتها وقولهم ليسنى وليسك شاذ وعلى الأول لاتدخل كاد لأن خبرها يندر كونه غير مضارع والنادر أن يكون ماضيا فسقط تردد الشهاب القاسمى فى ذلك ( قوله نحو : الصديق كنته ) أى نحو الضمير الذى يتحقق فى هذا الكلام ، ولك فى الصديق النصب والرفع على حد زيد ضربته ( قوله لئن كان الخ ) قائله عمر بن عبد الله بن ربيعة المخزومى واللام موطئة للقسم ، والمراد بالإنسان الإنسان الكامل لا مطلق الإنسان ليدخل غيره بالطريق الأولى ، والتقدير فما ظنناك بغيره والشاهد ظاهر ( قوله الوصل أرجح ) لكون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته ( قوله ويتعين الانفصال ) أى انفصال الضمير القابل للفصل وإلا انتقض بنحو : إنما مررت بك ( قوله بإلا ) مثاله - أمر أن لاتعبدوا إلا إياه - (قوله أو إنما) هو ماقاله ابن مالك ومثاله * إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى * وذلك بناء على أن ما كافة . وقد يقال إنها موصولة وأنا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد على ما ، ولايضر فوات الحصر المستفاد من إنما لحصوله على طريق المنطلق زيد لكن فيه إطلاق «ما» على من يعقل لغير ضرورة ، وغلط أبو حيان ابن مالك فى هذا الموضع وتلا آيات شريفة نحو - إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله - قال : ولو كان كما زعم لكان التركيب إنما أشكو بثى وحزنى أنا .

قال البهاء السبكى : والصواب مع ابن مالك ولسان حاله يتلو - إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله - وذلك لأنه بنى كلامه على أن إنما للحصر وأن المحصور بها هو الأخير لفظا ، والأول عليه أكثر الناس والثانى أجمع عليه البيانيون ، وحينئذ يصح ماادعاه لأن الوصل يؤدى إلى الالتباس وبين ذلك بما هو ظاهر لايخفى ( قوله أو رفع بمصدر الخ ) كقوله :

بنصركم نحن كنا ظاهرين فقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

فلو نصب بمصدر مضاف إلى المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو : عجبت من ضربكه ومن ضربك إياه ولا يجب الفصل إلا إذا أضيف المصدر لمرفوعه الظاهر نحو : عجبت من ضرب الأمير إياه حتى يرد على مفهوم كلام الشارح ، ويحتاج لتقييد كلامه بأن يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله بأن يفصل بين المتضايفين نحو : عجبت من ضربه الأمير بجر الأمير كقوله * فإن نكاحها مطر حرام * فى رواية جر مطر وفى رواية - قتل أولادهم شركائهم - بنصب الأولاد وجر الشركاء على أن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لااعتراض عليه ( قوله أو صفة جرت على غير صاحبها ) كقولك زيد هند ضاربها هو ، ويحتمل أن الصفة مسندة إلى الضمير المنفصل كما فى كافية ابن الحاجب ، ولا تكون مسندة إلى المستكن والبارز تأكيدا له إذ رفعه بالصفة صادق بالأمرين ، وكالصفة الفعل إذا حصل اللبس نحو : زيد عمرو يضربه هو كما قال ابن مالك وإطلاق الصفة مردود بمسألة

أوأضمر عامله أو أخر أو كان معنويا أو حرف نفي أو فصله متبوع ، أو ولي واو مع أو إما أو لاما فارقة أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتحد رتبة ، وربما اتصلا غيبة إن اختلفا لفظا واتحدا رتبة .
( ثم ) الثاني من المعارف :

[ العلم ]

وهو ماوضع لمعين لايتناول غيره

---

زيد قائم أبوه لاقاعدان فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير ( قوله أو أضمر عامله ) نحو : إياه لمن قال من أضرب ، ومنه فإياك إياك المراء ( قوله أو أخر ) نحو - إياك نعبد وإياك نستعين - ( قوله أو كان معنويا ) المراد بالعامل المعنوى الابتداء نحو : أنت تقوم ( قوله أو حرف نفي ) أي أو كان العامل حرف نفي نحو - ماهن أمهاتهم وما أنتم بمعجزين - ( قوله أو فصله متبوع ) أي فصل العامل عن اتصاله بالضمير متبوع نحو - يخرجون الرسول وإياكم - وأكرمتهم حتى إياك ، فإن أردت حتى الجارة لم يجز لأنها لاتدخل على الضمير والمبرد يجيزه فيظهر الفرق بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل ، ولم يقل أو كان الضمير تابعا لعله ليشمل مسألة غريبة ذكرها أبو حيان في تفسيره في قوله تعالى - وإياى فاتقون - فإنه جعل إياى مفعولا مقدما والياء في اتقون توكيدا فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا ولم يفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصور مثل ذلك إذا كان العامل مفصولا عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل ( قوله أو ولي واو مع ) كقوله :

فآليت لاأنفك أحذو قصيدة    تكون وإياها بها مثلا بعدى

( قوله أو إما ) أي أو ولي الضمير إما كقولك قام إما أنا وإما أنت ( قوله أو لامافارقة ) كقوله :

إني وجدت الصديق حقا لإيا    ك فمرني فلن أزال مطيعا

ولم يقل لام ابتداء وإن شمل نحو : إن الكريم لأنت ، لأن الفارقة ليست لام ابتداء عند أبي عليّ الفارسي وابن جني فلا تشملها لام الابتداء ، ولأن الفصل في نحو : إن الكريم لأنت ، ليس من جهة اللام لحصوله قبلها من جهة كونه خبرا لأن ( قوله إن اتحد رتبة ) وذلك بأن يكونا ضميرى متكلم أو مخاطب أو غائب نحو : علمتني إياى وعلمتك إياك وعلمته إياه ، فإن كان الضمير الذى قبله مرفوعا نحو : علمتني لم يجز الفصل ( قوله وربما اتصلا الخ ) من ذلك ماحكاه الكسائي من قول بعض العرب : هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها وهو قليل جدا والوجه الانفصال ، فإن اتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التأنيث وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو : فأعطاه إياه وأعطاها إياها وهكذا .

[ العلم ]

هذا ثاني المعارف . وعن الكوفيين وابن السراج أنه أولها واختاره ابن معطى . ووجهه أن الاشتراك في العلم بطريق العروض ولا كذلك الضمير حتى قيل إنه كلي لاجزئي ، ولأن الضمير يحتاج إلى مايعينه ولأنه يعود على النكرة ولأنه قد يجر بربّ ( قوله ماوضع لمعين الخ ) أي تعيينا خارجيا أو ذهنيا فيتناول علم الشخص وعلم الجنس ، وناقل العلم واضع بالنسبة إليه فيدخل المنقول من غير احتياج إلى التعبير بعلق بدل وضع ، والمراد عدم التناول من حيث الوضع له كما سيأتي في تعريف العلم الشخصي فلا يخرج الأعلام المشتركة فإن تناولها غيرها بأوضاع متعددة ، والأمور التي تختلف بالاعتبار قيد الحيثية مراد في تعريفها فلا حاجة إلى زيادة بعضهم بوضع واحد ، ودخل في التعريف العلم بالغلبة لأن المراد بالوضع حقيقة أو تنزيلا وحكما ، وغلبة استعمال

فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب، وليس موضوعا لأن يستعمل فى معين خاص بحيث لا يستعمل فى غيره ، لكن إذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند إليه، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه فإذا استعمل فى واحد لم يشركه فيما إليه أسند واحد، وأل صالحة لأن يعرف بها نكرة فإذا استعملت فى واحد عرفته وقصرته على شىء بعينه وهذا معنى قولهم إنها كليات وضعا جزئيات استعمالا . وينقسم باعتبار تشخصه وعدم ذلك إلى قسمين ، لأنه ( إما شخصى ) وهو ماوضع لمعين فى الخارج لايتناول غيره من حيث الوضع له ( كزيد ) وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمى به كل من جماعة وهو قسمان : مرتجل وهو ماستعمل من أول الأمر علما كسعاد وفقعس وموهب ، ومنقول وهو الغالب

---

المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك ، ولا ينتقض التعريف بالمعرّف بلام الحقيقة لأن الانتقاض يتوقف على كونه موضوعا بأوضاع متعددة للخصوصيات ، وهو ممنوع لادليل عليه لاحتمال أنه موضوع للمفهوم الكلى أو للخصوصيات بوضع واحد ، فمن ادعى خلاف ذلك فعليه إثباته ودون ذلك خرط القتاد ( قوله فخرج بالمعين النكرات) لأنها لاتعين مسماها من حيث الوضع وإن عرض بعد الوضع لأمر عارض كشمس وقمر ، ولا حاجة فى إخراج نحو ذلك لزيادة قيد على وجه منع الشركة . وأورد أن الواضع إنما يضع لمعين . وأجيب بأن المراد وضع لمعين باعتبار تعيينه والنكرة وإن وضعت لمعين لم يرد تعيينها ( قوله وأل صالحة الخ ) المناسب لقوله وبما بعده بقية المعارف الخ أن يقول والمعرف بأل صالح لكل واحد من أفراده فإذا استعمل فى واحد عرفه وقصره على شىء بعينه، وقول التوضيح فنحو الرجل إنما يعين مسماه مادامت فيه أل مفهومه أن المعين للمسمى هو لفظ رجل فى قولك الرجل لاأل ولا مجموعهما بل أل قرينة فقط ( قوله وهذا معنى قولهم الخ ) أى قول بعضهم ومر مافيه وبيان القول الآخر (قوله باعتبار تشخصه الخ ) أى تشخص مسماه وعدمه ، والشخص مابه يصير الشىء بحيث يمنع العقل عن فرض الشركة فيه ( قوله وهو قسمان) أى على الأصح ، وقيل الأعلام كلها منقولة ، وقيل كلها مرتجلة .

قال أبو حيان : التقسيم إليهما فى العلم الوضعى وأما العلم بالغلبة فخارج عنه انتهى . وقد يدعى أن تعريفهم المنقول يشمل هذا القسم ( قوله وهو ماستعمل الخ ) أشعر قوله استعمل أنه لابد فى العلم من أن يستعمل، وكلام السعد ظاهر فى عدم اشتراط الاستعمال . وأورد على الحد أنه غير مانع لصدقه بما استعمل عاما ثم نقل علما أيضا كأسامة فإنه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع أنه منقول لامرتجل (قوله كسعاد الخ) أشار إلى أن المرتجل إما مقيس بأن يكون موافقا حكم نظيره من النكرات، وهو كثير كسعاد وفقعس .

قال فى القاموس : فقعس بن طريف أبو حى من أسد علم مرتجل قياسى وإما شاذ بأن يكون مخالفا حكم نظيره من النكرات كموهب فإنه مفعل من وهب ، فالقياس يقتضى أن يكون موهبا بكسر الهاء لأن ذلك حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة .

وفى التسهيل : العلم المرتجل إما مقيس وإما شاذ بفك مايدغم أو فتح مايكسر أو كسر مايفتح أو تصحيح مايعلّ أو إعلال مايصح انتهى .

فالشاذ بالفك كمحبب فإنه مفعل من الحب ، فالقياس يقتضى أن يكون محبا بالإدغام لأن ذلك حكم مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد ، والشاذ بفتح مايكسر كما ذكر الشارح ، والشاذ بكسر مايفتح كمعديكرب فإن القياس يقتضى أن يكون معدى لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمى ومسعى ، والشاذ

وهو ماستعمل قبل العلمية فى غيرها كزيد وأسد وحارث وشمر ويشكر وأصمت وشاب قرناها وزيد منطلق ( أو جنسى ) وهو ماوضع لمعين فى الذهن أى ملاحظة الوجود فيه (كأسامة ) علم للسبع أى لماهيته الحاضرة فى الذهن فهو فى التعيين كاسم الجنس المعرّف بلام الحقيقة ، فقولك أسامة أجرأ من ثعالة بمنزلة قولك الأسد أجرأ من الثعاب :

---

بتصحيح مايعلّ كمدين ومكوزة فإن القياس يقتضى إعلالهما بقلب الواو والياء ألفا والشاذ بإعلال ماحقه التصحيح كداران وهامان ، والقياس دوران وموهان كجولان وطوفان ودوران ( قوله كزيد الخ ) الأول منقول من مصدر والثانى من اسم عين والثالث من صفة والرابع من فعل ماض والخامس فعل مضارع والسادس من فعل أمر .

وفى شرح التسهيل لمصنفه : أن هذا غير صحيح لوجهين :

أحدهما أن الأمر بالصمت إما أن يكون من أصمت وإما أن يكون من صمت ، فالذى من أصمت مفتوح الهمزة ، والذى من صمت مضمومها ومضموم الميم ، وأصمت بخلاف ذلك والمنقول لايغير .

والثانى أنه قد قيل فيه أصمة بهاء التأنيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث ، وإذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية تعين كونه مرتجلا انتهى .

ويجاب بأنه جاء فى صمت يصمت بكسر الميم أيضا ، ولا حاجة لدعوى الرضى أنه من تغييرات التسمية لأن الأعلام كثيرا مايغير لفظها عند النقل ، ولحاق الهاء له إعلام بأنه فارق موضعه من الفعلية ، والسابع من جملة فعلية ، والثامن من جملة اسمية ، ولم تقع التسمية بالمنقول من الاسمية وإنما قاسه النحاة . بقى أن حكم المنقول من جملة الحكاية كما فى الأوضح وغيره .

وفى حواشى المتوسط للسيد مانصه : جعل الشارح مثل تأبط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها . قيل : والحق أن الجملة من حيث إنها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبنى الأصل وإن كانت أجزاؤها معربة ، وأما إذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لأن يجرى الإعراب على آخره كبعلبك ، لكن لما كان الجزء الأخير من تأبط شرا مشغولا بالإعراب المحكى للدلالة على القضية امتنع من ظهور الإعراب فيه لفظا فصار إعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لامن المبنيات ، لكن الحكاية تقتضى التعدد فى أجزاء الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف ( قوله هو ماوضع لمعين فى الذهن ) لم يزد لايتناول غيره لأن قوله فى الذهن يخرج ماخرج بتلك الزيادة من بقية المعارف ويخرج علم الشخص أيضا ( قوله أى ملاحظة الوجود فيه ) خرج به سائر الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة فى وضع أسماء الأجناس النكرات .

وقد قال بعضهم فى الفرق بين علم الجنس واسمه مانصه : فى اسم الجنس النكرة مذهبان : أحدهما أنه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا لاإشكال ، لأن علم الجنس ليس موضوعا للفرد بل للحقيقة . وثانيهما أنه موضوع للماهية وحينئذ يحصل الإشكال ، والجواب أن فى علم الجنس لوحظ الحضور الذهنى وفى اسم الجنس لم يلاحظ :

فإن قلت : الواضع إذا وضع لفظة بإزاء معنى لابد أن يلاحظ المعنى ، وكذلك القائل جاءنى زيد لابدّ وأن يلاحظ معناه ؟

قلت : قوله ولم يلاحظ فيه الجواب لأن الحضور الذهنى وإن كان حاصلا لم يلاحظ فى النكرة بخلاف المعرفة

ودليل اعتبار التعيين فى علم الجنس إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كمنعه من أل والإضافة والصرف مع سبب آخر كالتأنيث فى أسامة وثعالة ، ومجيء الحال منه هذا أسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة .

وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه فى الأصول بالمطلق فهو ماوضع للماهية مطلقا أى بلا تعيين كأسد اسم لماهية السبع يقال أسد أجرأ من ثعلب كما يقال أسامة أجرأ من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة أيضا ، لكن الفرق بينهما بالاعتبار إن اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمى اسم جنس ، ومطلقا أو مع قيد الوحدة السابقة سمى نكرة ، ومثلها فى الإبهام المعرّف بلام الجنس بمعنى بعض غير معين نحو : إن رأيت الأسد أى فردا منه ففر منه ، ثم استعمال علم الجنس أو اسمه معرفا أو منكرا فى الفرد المعين أو المبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وإلا فمجاز .

ومن العلم ما كنى به عنه

---

فإن الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه انتهى (قوله ودليل اعتبار الخ) وجه الدلالة أن الأحكام المذكورة تستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ، ومعنى اعتبار التعيين اعتبار ملاحظة الوجود فى الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود فى الذهن وليس مغايرا له دالا على أن الصواب أن يقول فيما تقدم أى ملاحظ التعيين ليتميز عن سائر الصور الذهنية إذ الوجود فى الذهن مشترك بين الجميع ، لأن هذا غفلة عن قوله يلاحظ الوجود وإنما كان يصح لو قيل أى موجود الوجود فتدبر (قوله يقال أسد أجرأ من ثعلب) جعل الجراءة نظرا إلى نفس الماهية بدون الملاحظة للأفراد لايخلو عن خفاء (قوله أى بلا تعيين) أى بلا ملاحظة تعيين كما علم مما مر (قوله بلا قيد) أى بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها ، ودخل فى غيرها قيد التعيين الذهنى فإنه قيد فى علم الجنس دون اسمه (قوله بالاعتبار) أى اعتبار الواضع ، لأن الدلالة إنما تتوقف على اعتباره دون اعتبار المتكلم ، لأن اللفظ إذا أطلق دل على معناه الوضعى اعتبره المتكلم وأراده أم لا (قوله ومثلها فى الإبهام الخ) إلا أن النكرة تفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو : أدخل سوقا ، بخلاف المعرف نحو : أدخل السوق ، فإن المراد به نفس الحقيقة ، والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة ، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان (قوله إن كان من حيث اشتماله على الماهية) أى مع قطع النظر عن الشخص (قوله فحقيقة) أى لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداء ، وهذا مبنى على المرجح من أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى ؛ أما على مقابله وهو أنه وضع لفرد مبهم فليس استعماله معرفا بلام الحقيقة حقيقة كما حققه السيد معترضا به إطلاق السعد أنه حقيقى ، لأنه إذا كان موضوعا لفرد مبهم من أفراد جنسه ثم عرف بلام الحقيقة أريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد وقد استعمل فى جزء معناه فيكون مجازا قطعا .

وفيما ذكره الشارح بحث : وهو أن التعيين الذهنى معتبر فى وضع علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون فيه حقيقة ؟ والجواب أن الغرض إطلاقه من حيث الحقيقة بشرطها كما صرحت به عبارته ؛ ولا يخفى أن مآل هذا هو إطلاق على الحقيقة بشرطها فى ضمن الفرد المعين أو المبهم فلا إشكال . وأورد أن قضية توقف كون الاستعمال حقيقيا حيث كان هناك حمل على الحيثية مجازية زيد فى نحو : زيد حيوان ، حيث لوحظ زيد من حيث خصوصه لامن حيث اشتماله على ماهية الحيوان وهو فى غاية البعد ، وأجيب بمنع اقتضائه ذلك بل إنما يقتضى مجازية لفظ الحيوان فى زيد من حيث خصوصه لا مجازية استعمال لفظ زيد فيه من حيث

كفلان وفلانة وكذا بعض الأعداد المطلقة. والأصح أن أسماء الأيام أعلام ولامها للمح وأن التصغير مطلقا لا يبطل العلمية (و) العلم (هو) باعتبار ذاته شخصيا كان أو جنسيا (إما اسم) وهو ماعدا الكنية واللقب (كما مثلنا) من زيد وأسامة (أو لقب) وهو ما أشعر برفعة المسمى (كزين العابدين) أو بضعته كبطة (وقفة أو كنية) وهو

---

خصوصه (قوله كفلان وفلانة) هما علمان لأعلام الأناسي من باب أسامة لانطلاقهما على كل علم منها فهما موضوعان لحقيقة أعلام أناسي من يعقل فإن لها حقيقة ذهنية كما أن لجنس الأسد حقيقة ذهنية وضع لها أسامة، واستشكل كونهما علمين لما ذكر بأنهما ألفاظ :

فإذا قلت : قال زيد جاءنى فلان فمعناه جاءنى مسمى فلان وإنما مسماه لفظ وليس هذا كزيد فى جاءنى زيد لأن مسماه ذات ؛ وأجيب بأن معنى جاءنى فلان جاءنى مسمى مسمى فلان فكما صح الإسناد إلى لفظ زيد والمراد مسماه صح الإسناد إلى فلان والمراد مسمى مسماه (قوله وكذا بعض الأعداد المطلقة) أى التى لم تقيد بمعدود مذكور أو محذوف وإنما دل بها على مجرد العدد، والدليل على علميتها أن كلا منها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فإذا انضم إلى العلمية ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو : ثلاثة نصف ستة وأربعة نصف ثمانية (قوله والأصح أن أسماء الأيام الخ) هذا مذهب الجمهور فإنهم قالوا إنها أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل التى للمح الصفة ثم غلبت فصارت كالدبران . فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من الواحد والثانى والثالث والرابع والخامس . وقال المبرد : إنها غير أعلام ولاماتها للتعريف فإذا زالت صارت نكرات (قوله وأن التصغير الخ) أى والأصح أن التصغير مطلقا لا يبطلها ، وقيل يبطلها تصغير الترخيم. ورده ابن جنى بقوله . وكان حريث فى عطاء جاهدا . يريد الحارث ابن وعلة قال : فلو كان منكرا لأدخل عليه أل (قوله أو جنسيا) لا يلزم جريان جميع الأقسام فيه فقد قال المصنف فى حواشى الألفية مانصه : وفهم من هذا أعنى الاقتصار على التمثيل بالكنية والاسم أن اسم الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل غيره من النحويين انتهى المراد منه (قوله وهو ما أشعر الخ) أى باعتبار مفهومه الأصلى فإن ذلك قد يقصد تبعا قاله السيد فى حواشى الأصول ، وأراد بذلك كما قال إن إشعار اللقب بالمدح إنما هو من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ فى الجملة ويلتفت الذهن إليه ، وإن لم يكن مقصودا عند الإطلاق بل المقصود هو المعنى العلمى وهو الذات التى وضع لها ، حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمى لم يتصور فيه إشعار . فاندفع مايرد على ظاهر التعريف من أنه إذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فإنه يشعر بذلك الكمال فيلزم أن يكون لقبا والتزامه بعيد، نعم إذا سمى شخص آخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لامانع من كونه لقبا ، وبهذا يعلم وجه التعبير بأشعر دون دل أووضع لأن العلم إنما وضع لتعيين الذات والمراد إشعار قوى بحيث يقصد عادة، ولذا قال الرضى : وهو ما يقصد به الخ ، ولا يخفى أن كلا من تفسير اللقب والكنية صادق على نحو : أبى الخير وأبى لهب فيلزم أن يكون بينهما عموم وجهى لاجتماعهما فى ذلك ، وانفراد اللقب فى نحو كرز والكنية فى نحو : أبى بكر ولا مانع من ذلك ؛ ويوافقه قول بعضهم : والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فإشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم لا يضر ؛ فقول الشارح والفرق بينها وبين اللقب الخ محمول على غير مادة الاجتماع .

بقى هنا شىء وهو أن ظاهر كلامهم أن ما أشعر بما ذكر لقب وما صدر بما ذكر كنية وإن وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء ، والظاهر أن ما وضع ابتداء اسم مطلقا ، ويؤيده ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض على أمير أفريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع النهي عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته . وقد يقال إن الفرق بين الاسم وبينهما

ماصدّر بأب أو أم (كأبى عمرو وأم عمرو) .

قال الرضى : والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم ، والفرق بينهما وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللقب بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تألف من أن تخاطب باسمها .

[ فائدة ] ليس فى كلامهم تصريح بتلقيب الإناث وإنما صرحوا بكنيتهن ( ويؤخر اللقب ) فى اللفظ ( عن الاسم ) غالبا إذا اجتمعا ، ويجعل ( تابعا له ) فى إعرابه بدلا أو عطف بيان ( مطلقا ) أى سواء كانا مفردين كسعيد كرز أم مركبين كعبد الله زين العابدين أم مختلفين إفرادا وتركيبا كزيد زين العابدين وعبد الله كرز ، وكما يجوز الإتباع يجوز القطع عن التبعية إما برفعه خبرا لمبتدإ

---

اعتبارى أيضا ، ويؤيده قول بعضهم ويدخل فى تعريف اللقب نحو محمد وأحمد وصالح وعلىّ أى لإشعارها بالمدح إشعارا قويا . وقد يدّعى أن ماوضع أولا اسم مطلقا ثم ما صدّر بأب أو أم كنية مطلقا ثم يعتبر الإشعار وعليه تكون الأقسام متباينة ، ولا يكفى فى تباينها اعتبار أن ما وضع أولا اسم ثم ما استعمل بعد ذلك إن أشعر لقب أو صدر كنية لأنه يبقى أن ما أشعر وصدر كأبى الخير يصدق عليه تعريف الأخيرين فتفطن (قوله وهى ماصدّر بأب أو أم ) أى علم مركب مضاف صدر بذلك ، فخرج بالمضاف نحو قولك : أب لزيد جاء إذا سميت به ، أو أبوزيد قائم إذا سميت به ، فإن الأول لا إضافة فيه والثانى الإضافة لجزء العلم لا لكله . وزاد الفخر الرازى فى العلم الجنسى ماصدّر بابن أو بنت كابن دأية للغراب ، وبنت طبق لنوع من الحيات (قوله تصريح بتلقيب الإناث) فيه نظر فقد صرحوا فى قول امرئ القيس : ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة : بأن عنيزة لقب فاطمة المناداة على طريق الترخيم فى قوله : أفاطم مهلا ، وبأن ماء السماء لقب أم المنذر اشتهر به ، وورد أن لقب الصدّيقة رضى الله عنها حميراء ( قوله ويؤخر اللقب الخ ) لأنه فى الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة فلو قدم توهم أن المراد مسماه الأصلى وذلك مأمون بتأخيره فلم يعدل عنه ، ولأنه أشهر من الاسم لأن فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلوأتى به أوّلا لأغنى عن الاسم ، ومقتضى ماذكر وجوب تأخيره عن الكنية أيضا واختاره بعضهم وقضيته أيضا أن الكنية التى من أفراد اللقب كأبى الخير على ما مر يجرى فيها ماتقرر فى اللقب المحض على قياس تقديم المانع إذا اجتمع مع المقتضى ( قوله غالبا ) احترازا عن قوله : بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا : فإن تقديم اللقب شاذ وعما إذا اشتهر اللقب على الاسم فإنه يقدم على الاسم كما نص عليه ابن الأنبارى ، ومنه — إنما المسيح عيسى — وقول الشاطبى : وقالون عيسى ( قوله بدلا أو عطف بيان ) قال شيخنا العلامة : أو توكيدا ، ولم أر من صرح به ، وذلك داخل فى تعريف التوكيد اللفظى حيث قالوا فيه إعادة الأول بلفظه أو مرادفه واللقب مرادف للاسم .

قال لى بعض مشايخنا : لعل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له فلم يعربوه توكيدا فأورد عليه الكنية التى لم تشعر بشئ من ذلك فالتزم إعرابها توكيدا ، بل كاد أن يعين فيها ذلك ، ولا يجوز فيها البدلية ولا عطف البيان قال : اللهم إلا أن يكون أشهر من الاسم فيعرب كذلك ، وبعد فالمسألة تحتاج إلى تحرير (قوله يجوز القطع الخ ) ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسيأتى فى باب البدل النص على أنه يقطع جوازا ووجوبا واستحسانا ، وأما البيان فلم أرنصا فيه ، والظاهر أنه كالبدل لأنه أخوه فلا حاجة لقول بعضهم إنه ليس قطعا اصطلاحيا بل يرفع رفعا مستقلا أو ينصب كذلك إذ البدل والبيان لا يقطعان إلا شيئا يحكى عن بعضهم فى البيان

محذوف جوازا أو بنصبه مفعولا الفعل محذوف (أو مخفوضا بإضافته) أى الاسم إلى اللقب جــوازا مرادا بالأول المسمى وبالثانى الاسم إن أفردا ، وذلك (كسعيدكرز) فيجوز فيه حينئذ الإتباع للأول وهو الأقيس والقطع عنه كما لو كان مركبا والإضافة حيث لامانع منها وهى الأكثر ،وجمهور البصريين يوجبونها أخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها ، ووافقهم ابن مالك فى الألفية وخالفهم فى التسهيل واعتذر فى شرحه عن سيبويه بأن الإضافة لما كانت على خلاف الأصل لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم حتى يخلص من إضافة الشيء إلى نفسه ، والإتباع والقطع لايحوجان إلى تأويل ولا يوقعان فى مخالفة أصل بين سيبويه استعمال العرب للإضافة إذ لامستند لها إلا السماع بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل واستغنى بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما ، وإذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت فى تقديم أحدهما بالخيار ويليه الآخر معربا بإعرابه مع جواز قطعه ، نعم إذا اجتمع الثلاثة وقدمت الكنية على الاسم ثم جىء باللقب فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم وإن لم أر فى ذلك نقلا لأنه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممنوع .

---

ومسألة فى البدل انتهى .وانظر ما معنى قوله بل يرفع الخ وهل ذلك إلا معنى القطع الاصطلاحى (قوله محذوف جوازا) قياس ما قالوه فى النعت المقطوع أن يكون المبتدأ محذوفا وجوبا وكذا الفعل وإن سكت الشارح عن وجوب حذف الفعل (قوله أو مخفوضا بإضافته) أى بسبب إضافة الاسم إليه فلا ينافى أن الخافض على الصحيح هو المضاف ، لأن السبب أعم من العامل والأعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين (قوله مرادا بالأول المسمى وبالثانى الاسم) أى فهو من إضافة المسمى إلى الاسم؛ فمعنى جاءنى سعيد كرز جاءنى ملقب هذا اللقب ، وإنما لم يعكس ويجعل من إضافة الاسم إلى المسمى .

قال الرضى : لأنهم ينسبون إلى الأول ما لاتصح نسبته إلى الألفاظ نحو ضربت سعيدكرز انتهى .

قال الشهاب القاسمى : وقد ينسبون إلى الأول مالا تصح نسبته إلى المعانى نحو كتبت سعيدكرز فليتأمل .

أقول : هذا شىء خارج عن القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد به قولهم : كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلا لقرينة (قوله إن أفردا) قضيته امتناع الإضافة إذا كان الأول مفردا والثانى مركبا ، والوجه خلافه وفاقا للرضى حيث قال : وإن كانا مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب انتهى . وذلك لأن المضاف إليه يجوز أن يكون مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله كسعيدكرز) الكرز : اللئيم والحاذق (قوله وهو الأقيس) لعل وجه الأقيسية مما يلزم على الإضافة من المحذور الآتى فى رد إيجاب الإضافة (قوله حيث لا مانع منها) فإن كان مانع من الإضافة بأن كان فى الأول أل فليس إلا الإتباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره ،والحصر إضافى أى لاالإضافة وإلا فالقطع جائز كما هو صريح كلام الشارح إذ لامانع منه (قوله بين سيبويه) جواب لما فى قوله بأن الإضافة لما كانت الخ (قوله كنت فى تقديم أحدهما بالخيار الخ) تقدم أن مقتضى تعليل تقديم الاسم على اللقب امتناع تقديم اللقب على الكنية ،وأن الكنية التى من أفراد اللقب كاللقب المحض .

( ثم ) الثالث من المعارف :

[ إشارة ]

على حذف مضاف أى أسماؤها حذفه للقرينة الدالة عليه ، وهى ما وضع لمسمى وإشارة إليه

والإشارة إما لمفرد مذكر أو مؤنث أو لمثنى كذلك أو لجمع كذلك ، فهذه ستة إلا أنهم اكتفوا بالإشارة إلى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من هى له خمسة وإن تعددت ألفاظ بعضها كما سيجىء .

( هى ذا ) للمذكر المفرد ( وذى وذه وتى وته ) بإسكان الهاء ، وذهى وتهى وتاوذه وته بالاختلاس ، وذات

---

[ الإشارة ]

هذا ثالث المعارف ، وزعم ابن السراج أنه أولها لأن تعريفه بالعين والقلب وغيره لا يتعرف إلا بوجه واحد ، ولأنه لا يقبل التنكير مطلقا بخلاف المضمر والعلم ( قوله على حذف مضاف ) لا ضرورة إلى ذلك لأن الأسماء الآتية كما تسمى بأسماء الإشارة تسمى بالإشارة فلها اسمان ( قوله وإشارة إليه ) أى حسية بالجوارح لا عقلية لأن مطلق الإشارة حقيقة فى الأولى فلا يرد أن الضمير يشار به للمعهود عليه ، والمظهر النكرة يشار به إلى واحد من الجنس غير معين ، والمعرفة إلى واحد معين فلا يطرد التعريف ، لكن قضية هذا أن تكون أى الإشارة إليه من جملة الموضوع له ، وفيه نظر لأنها قرينة خارجة عن الموضوع له كما يدل عليه إخراج اسم الإشارة بمطلقا من تعريف العلم باسم يعين المسمى مطلقا ، ولو كانت من جملة الموضوع له لم يصلح لذلك لأن جزء الشىء لا يكون قرينة على تعين اللفظ للجزء الآخر ، ثم إن قضية التعريف أن يكون الأصل أن لا يشار بهذه الأسماء إلا إلى مشاهد محسوس فإن أشير بها إلى غير محسوس أو محسوس غير مشاهد فلتصييره كالمشاهد .

قال الرضى : اسم الإشارة لما كان موضوعا للمشار إليه إشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد مجاز ، وذلك بجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة ، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد أعنى ذلك ونحوه إذن كضمير الغائب يحتاج إلى مذكور قبل أو محسوس حتى يشار إليه كضمير راجع إلى ما قبله انتهى . وليتأمل تصريحه بالتجوز فى البعيد مع تصريحه بالوضع له إلا أن يكون ممن يرى الوضع فى المجاز والإشارة المحدودة الاصطلاحية والواقعة فى التعريف لغوية فلا دور ( قوله إما لمفرد الخ ) استعمال المفرد وما عطف عليه فى المعنى كما هنا قليل والغالب استعمال ذلك فى اللفظ كزيد وهند ونحو ذلك ( قوله للمذكر المفرد ) أى ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق ؟

وقال المصنف فى حواشى الألفية : وقد يشار بها إلى الاثنين نحو — عوان بين ذلك — وإلى الجمع كقوله :

* وسؤال هذا الناس كيف لبيد * وإلى كل شىء وذلك فى حبذا على القول بأن كلا منهما باق على أصله ، ولا يرد على كونها للمذكر قوله :

نبئت نعمى على الهجران زاوية سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاوى

لأن المعنى لذلك الشخص أو الإنسان ، وقول الزمخشرى الإشارة للصفة مثل — ذلك الكتاب — مردود فما بال الصفة ذكرت ( قوله وذى ) بكسر الذال ثم ياء ساكنة عن ألف ذا ( قوله وذه ) بقلب ياء ذى هاء وقفا لبيان الياء ثم أجرى الوصل مجراه ( قوله وتى ) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال ذى فياء ساكنة ففيه الجمع بين البدلين التاء والياء ( قوله وته ) بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال فهاء ( قوله وتا ) بقلب ذال ذا تاء ( قوله بالاختلاس ) أى

بالضم للمؤنث المفرد ( وذان وتان ) ويشار بالأول منهما للمثنى المذكر وبالثانى للمثنى المؤنث ، ويعربان ( بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا ) عند القائل بتثنيتهما حقيقة ، والأصح وعليه ابن الحاجب أنهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة لأن من شرط التثنية قبول التنكير كما مر .

وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ففى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع ، وفى حالة الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب ، وكلامه فى الأوضح عند أنواع الشبه يقتضى أن ثم لنا قولا يقول بإعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قائل به نبه عليه العلامة خالد ( وأولاء ) ممدودا ومقصورا ( لجمعهما ) أى المذكر والمؤنث والمدلغة أهل الحجاز وهى الفصحى وبها جاء التنزيل نحو — هؤلاء بناتى — والقصر لغة أهل نجد من تميم وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى لغات القرآن ، ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الأوضح والأكثر مجيئه للعقلاء ، وقد يجيء لغيرهم كقوله : والعيش بعد أولئك الأيام

---

بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الإشباع ( قوله بالضم ) قال المصنف فى حواشى التسهيل : هى فى النسخ مضبوطة بكسر التاء ولست على يقين من ذلك ، فإن صح فتكون حركة التقاء الساكنين وهو ظاهر كغاق . وقال أيضا : الإشارة ذا والتاء للتأنيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليست بصفة ( قوله المفرد ) أى ولو حكما لصحة قولك ذى الجماعة وذى الفرقة وذى الطائفة (قوله وذان وتان) أما ذان فتثنية ذا وأما تان فتثنية تا لأمرين : أحدهما أن يكون المؤنث كالمذكر وتاء نظيره ذا فلتكن هى المثناة دون غيرها . والثانى أنها التى تثنيتها أقل عملا فلا تحتاج إلى أكثر من حذف الألف للساكنين . وزعم السيرافى أنه يصلح أن يكون تثنية لتا وتى وته وأنهم لم يثنوا ذى وذه لئلا يلتبس المؤنثان بالمذكرين ( قوله ويشار بالأول منهما للمثنى الخ ) جعل المثنى فى كلام المصنف بمعنى الاثنين ، والمعنى وذان وتان يشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين فى الأول ومجرورين أو منصوبين فى الثانى ، ويحتمل أن المعنى وذان وتان ثابتان للمثنى فى حالة الرفع ، وذين وتين ثابتان له فى حالة الجر والنصب أو حالة كون الياء جرا ونصبا من ثبوت الجزئى لكليه ( قوله والأصح الخ ) أى لقيام علة البناء فيها كما فى المفرد والجمع وهى صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لقيل ذيان ؛ والجواب أنهم خالفوا تثنية هذا المبنى حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المعرب المبنية عليه تمييزا بينهما فهى صيغ مبنية على الواحد لا مرتجلة لأنه خلاف الظاهر ولا سند له إلا ماذكر ، وقد علمت جوابه . وحيث كانت صيغ تثنية فالتثنية التى هى من خواص الاسم معارضة لشبه الحرف كما عارضت إضافة أى شبهه فأعربت ، ودعوى أن هذه الأسماء مما توغل فى شبه الحرف وما شابه ذلك بمعزل عن الإعراب ممنوعة لأنها فارقت سائر المبنيات ببعض تصرف فيها ألا ترى أنها تنعت وينعت بها وتصغر ( قوله وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ) لابن مالك أن يمنع أنها لاتقبل تقدير التنكير وإن لم يقبل التنكير ( قوله وكلامه فى الأوضح الخ ) حاصله الاعتراض عليه بأن ماذكره ملفق من قولين . ويجاب بأن الوصف بصورة المثنى لاينافى أنه مثنى حقيقة إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته وغاية الأمر أنه مرهم فالتلفيق ممنوع ( قوله ممدودا ومقصورا ) حالان من أولاء ومجيء حالين متضادين من لفظ واحد باعتبارين صحيح ، والمقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة لايقالان فى الأفعال والحروف ، فقولهم فى هؤلاء مقصور وممدود تسمح فى العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا ذلك مع مافى أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها ( قوله لجمعهما ) أى موضوع لجماعة الذكور والإناث فالمراد بالجمع الجماعة وهى الآحاد المجتمعة لئلا يتوهم أن أولاء جمع أو المراد لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين ، لأن أولاء ليس بجمع وإن أطلق عليه الجمع مجازا ( قوله والعيش الخ ) عجز بيت لجرير صدره :

وهذه الألفاظ المتقدمة فى المشار إليه القريب (و) أما (البعيد) فيشار إليه بها لكن ملحقة وجوبا (بالكاف) الحرفية فى الآخر لتدل على البعد ، ولا فرق فى الكاف بين أن تكون (مجردة من اللام) فى جميع أسماء الإشارة (مطلقا) أى سواء كان المشار إليه مفردا أم مثنى أم مجموعا ، وهذه الكاف تتصرف فى الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر للمؤنث وتتصل بها علامة التثنية والجمع ، فللمخاطب خمسة أحوال وإن كان أصلها ستة ، وقد تقدم أن للمشار إليه خمسة أحوال فذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم الوضعى ، وإنما حكموا بحرفية الكاف فى ذلك لعدم محل لها من الإعراب لانتفاء الرافع والناصب والحرف الجار وانتفاء المضاف لأن أسماء الإشارة لاتضاف لأنها لا تقبل التنكير ، والمضاف لابد أن يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى تنكيره لأجل الإضافة . وفى الكاف المذكورة ثلاث لغات :

الأولى أن تختلف لاختلاف أحوال المخاطب وهذه هى الفصحى .

---

* ذم المنازل بعد منزلة اللوى * وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره أى كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللواء ممدود وقصره للضرورة ، والشاهد فى أولئك حيث استعمله فى غير العقلاء وهو الأيام ويروى الأقوام فلا شاهد (قوله لكن ملحقة وجوبا بالكاف) قضية إطلاقه أن الكاف تلحق جميع إشارات المؤنث ، لكن صرح غيره بأنها لاتلحق منها إلا تى وتا وذى قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وذيلك فقد أوردها الزمخشرى وابن مالك . وفى الصحاح لاتقل ذيلك فإنه خطأ .

واعلم أنه قد يستعار للقريب ذو اللام لعظمة المشير نحو — وما تلك بيمينك ياموسى — ولعظمة المشار إليه نحو — ذلكم الله ربى — ونحو — فذلكن الذى لمتننى فيه — بعد أن قال — ماهذا بشرا — والمجلس واحد لأنه كان عندها أعظم منزلة منه عندهن ، ويستعار للبعيد المجرد لحكاية الحال نحو — هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ماواياه كقوله تعالى — ذلك نتلوه — ثم قال — إن هذا لهو القصص — كذا فى الجامع . وفى الرضى : وقد ينزل الحاضر منزلة الغائب البعيد فيورد اسم الإشارة بلفظ الغائب وذلك إذا كان المشار إليه لفظا مسموعا لأنه بالتلفظ به زال سماعه كقوله تعالى — كذلك يضرب الله للناس أمثالهم — والمشار إليه ضرب المثل الحاضر ، وقد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو : هذه القيامة قد قامت (قوله تصرف الكاف الاسمية) وربما استغنى عن جمع الميم بإشباع ضمة الكاف كقوله * وقد يكون القول إلا ذلك * (قوله غالبا) إشارة إلى اللغتين الآتيتين (قوله خمسة أحوال) أى وإن كان أصلها ستة ، وقوله فذلك خمسة وعشرون ، أى حاصلة من خمسة أحوال المشار إليه الخارجية فى خمسة أحوال المخاطب الخارجية ، ولا شك أن الأحوال الخارجية خمسة وعشرون ، لكن هذا إذا ضربت الأحوال الخارجية للمشار إليه فى الأحوال الخارجية للمخاطب ؛ فلو ضربت الأحوال العقلية لأحدهما فى الأحوال العقلية للآخر وأسقطت القسمين المتداخلين لزم أن تكون الأقسام الخارجية أربعة وعشرين وعلى ذلك جرى بعضهم ، وذلك لأنه إذا ضربت الستة فى مثلها حصل ستة وثلاثون سقط منها اثنان مضروبة فى ستة باثنى عشر فليتأمل ذلك ، فإن هذه طريقة صحيحة فى الحساب فما الموجب لاختلافها ، وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشىء فى ذلك ، وغاية ماقال بعضهم : إن الاثنين لاتضرب فى الستة بل فى خمسة ، فقلت يلزم أن تكون الأقسام الخارجية ستة وعشرين ، والله أعلم (قوله وإنما حكموا الخ) فيه أنه لايلزم من عدم المحلية من الإعراب الحرفية بدليل أن ضمير الفصل اسم على الأصح

الثانية إفرادها مفتوحة فى الأحوال كلها فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط .
الثالثة إفرادها مفتوحة فى التذكير مكسورة فى التأنيث فلها على هذه اللغة حالتان أو ( مقرونة ) تلك الكاف ( بها ) مبالغة فى البعد ( إلا ) فى ثلاث مسائل ( فى المثنى مطلقا ) من غير تقييد بلغة دون أخرى ، ولا فرق بين تثنية المذكر والمؤنث ( وفى الجمع فى لغة من مده ) وهم الحجازيون دون من قصره من أهل نجد كقيس وربيعة وأسد . وأما بنو تميم وإن كان لغتهم القصر فلا يأتون باللام كأهل الحجاز كما نبه عليه فى أوضحه حيث قال :

---

ولا محل له من الإعراب ثم فى الحصر نظر ، فقد قال بعضهم : والحامل للجماعة على دعوى الحرفية فيها أنها تجردت عن معنى الاسمية ، ودخلها معنى الحرفية فى إفادتها معنى فى غيرها ، وتلك الفائدة هى كون اسم الإشارة الذى قبلها مخاطبا به واحدا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا فصارت حرفا مع أنه بقى فيه التصرف الذى كان له فى حالة الاسمية . وأورد الرضى عليه أن لنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كأسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى فى نفسها ودالة على معنى فى غيرها مع بقائها على الاسمية ، فهلا كان كاف الخطاب كذلك ؟ وأجاب بأن بينهما فرقا لأن أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى فى نفسها وعلى معنى فى غيرها . وقد تقرر أن الحد الصحيح للحرف هو الذى لايدل إلا على معنى فى غيره . وقال أيضا : ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك (قوله الثانية إفرادها مفتوحة الخ) منه — ذلك خير لكم — ووجه الإفراد أنه أقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع أن المراد الجميع أو أنهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم ، فكأنه قيل يافريق أو ياجمع ، وعلى هذا يجوز الإفراد والتأنيث بتأويل الفئة والفرقة :

وقال الرضى : وقد يستعمل ذلك فى موضع ذلكم كقوله تعالى — ذلك لمن خشى العنت منكم — ذلك أدنى أن لاتعولوا — كما يشار بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى — عوان بين ذلك — وإلى الجمع كقوله تعالى — كل ذلك كان سيئه — بتأويل المثنى والجمع بالمذكور ( قوله بها ) أى باللام وإنما حركت اللام بالكسر فى ذلك وسكنت فى تلك لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت بالكسر للساكنين ، وكذلك فى تيلك لأن الياء التى بعد الفتحة قريبة من الألف فى الخفة ، وأما تلك فأدخلت اللام التى فيها على تى ولم تحرك الياء بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء إذن ، بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين ، وأما ذيلك بقلب ألفه ياء فلغة قليلة .

واعلم أن كيفية إعراب ذلك على قول ابن مالك مشكل لأنك تقول إن ذا إشاره والكاف حرف خطاب واللام إن قلت حرف زائد دال على البعد كما يقوله الجماعة وقعت فى قولهم ولزمك أن لاتقول ذاك للبعيد لأن الذى أفاد البعد اللام ولكنه لايراه .

فإن قلت : ولأى شىء على مذهبه لم يستعمل الخطاب إلا مع البعيد؟ .

قلت : ولأى شىء على مذهبهم لم يستعمل إلا معه ومع المتوسط ولم يستعمل مع القريب ؟ جوابهم واحد وهو أن غير القريب مما ينبغى أن يؤتى فى الإشارة إليه بحرف الخطاب ليتيقظ له ويتنبه لمحله فالكاف فى ذلك بمنزلة أن تقول زا يازيد ، فافهمه كذا فى التذكرة للمصنف . وفى قوله إن قلت حرف زائد دال على البعد نظرا لأن الزائد لايدل على معنى غير التوكيد ، فالوجه أن يقال على قوله حرف زائد مؤكد للبعد الحاصل بالكاف وقد قال فى حواشى ابن الناظم مانصه : ومن ثم اتجه للناظم فى التصريف الحكم بأن اللام زائدة ولو كانت

وبنو تميم لايأتون باللام مطلقا .

( وفيما تقدمه ) من أسماء الإشارة ( ها التنبيه ) بألف غير مهموز كراهة كثرة الزوائد فتقول هذاك ولايجوز هذا لك ، وسميت الهاء هاء التنبيه لأنها تنبه المخاطب على المشار إليه . وقضية كلامه أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان : قربى وبعدى وهى طريقة ابن مالك وغيره من المحققين ، لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب : قربى وهى المجردة من اللام والكاف ، وبعدى وهى المقرونة بهما فى غير المثنى وبالنون المشددة والكاف فى المثنى ، ووسطى وهى المقرونة بالكاف وحدها لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه المصنف فى شرح اللمحة ، وصححه ابن الحاجب .

---

للبعد كما قيل كانت حرف معنى بمنزلة الكاف ، وتحرر على هذا أن الكاف كلمة واللام جزء كلمة . وعلى القول الآخر كل منهما كلمة وذكر السبكى قولا غريبا أن اللام لبعد المشار إليه ، فهذه ثلاثة أقوال لمجرد التوكيد لبعد المشار إليه لبعد المخاطب انتهى . وقوله إن اللام جزء كلمة مبنى على أنها لاتدل على معنى أصلا ولا التأكيد (قوله لايأتون باللام مطلقا) يستثنى منه الجمع كما صرح به الأشمونى فى شرح التوضيح (قوله بألف غير مهموز) قال الدمامينى : ها المذكور ليس بعد ألفه همزة وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء وألف ثم نكر وأضيف إلى التنبيه ليتضح المراد كقوله :

علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم . ولايصح أن يضبط بهمزة بعد الألف إذ ليس لنا هاء تكون للتنبيه أصلا .

واعلم أن دخول ها التنبيه المجرد من الكاف كثير والمقرون بها قليل وأنها لا تدخل جميع الإشارات كما قاله ابن مالك ، وأفهمه كلام المصنف كما لايخفى فلا تدخل على المقرون بالكاف فى المثنى والجمع فلا يقال هذانك ولا هؤلاءتك .

قال أبو حيان : وهذا بناء على ما اختاره أنه ليس للمشار إليه إلا مرتبتان ، وقد ورد فى السماع بخلاف من قال فى قوله . من هؤليائكن الضال والسمر . وهو تصغير هؤلاء . وقد يجاب بأن كلام ابن مالك فيما يكون مطردا وهذا لا يرده ، وورود بيت بخلافه ، وأنه يجوز فصل ها التنبيه من اسم الإشارة المجرد من كاف الخطاب بأن وأخواته من الضمائر كثيرا نحو — ها أنتم أولاء — ولا يقال ها أنا ذاك لأنه غير مجرد ولحاق هاء له قليل ، وأما ها أنا ذلك فممتنع من أصله ولذا وقع الفصل كثيرا بالكاف نحو — أهكذا عرشك — :

وما هكذا ياسعد تورد الإبل ، وقد تستعمل على الأصل كقوله . ولا هكذا الذى هو مطلوب . وباسم الله تعالى فى القسم عند حذف حرف الجر منه نحو : لا ها الله ذا يقال بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات الألف من غيرها وحذفها وبغير ذلك قليل على ما قاله الدمامينى . والذى فى الرضى والتسهيل أن الفصل بغير الضمير قليل ( قوله كراهة كثرة الزوائد ) علة امتناع اللام فى هذه المواضع الثلاثة ، وقيل علته لأنها تدل على قرب المشار إليه واللام على مابعده وهو منتقض بالكاف فإنها تجتمع معها وهى للتوسط أو البعد ، وقيل لأنه يتوهم أنهما كلمتان ها كلمة وذا كلمة ( قوله لكن الجمهور الخ ) ورده ابن مالك بأشياء : منها أن الشاعر قال :

أولئك قومى لم يكونوا أشابة وهل يعظ الضليل إلا أولا لك

فأشار بأولئك وأولا لك إلى شىء واحد وهو قومه ، فلو كان ذو اللام للبعيد وذو الكاف دن اللام لذى التوسط لزم التناقض فى العبارة والتناقض باطل فدل على الترادف . ومنها أن الحجازيين لايأتون بهما معا ، فلو كان كما قال الأكثر لم يسغ ذلك ، وأما غيرهم فمشكوك فيه لايعلم حاله فى وسط ولا بعد ، وقال المرادى : هذا الوجه أقواها . قال بعضهم : وفيه نظر لأنه لايلزم من عدم علم هؤلاء حال غير الحجازيين والتميميين أن لايعلمه غيرهم ( قوله وبالنون المشددة الخ ) صريح فى أن التشديد دال على البعد فلعله لامانع من ذلك وكونه عوضا عن الألف

( ثم ) الرابع من المعارف :

[ الموصول ]

وهو ضربان : حرفى وهو ما أول مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد وهو أن وأن

---

المحذوفة من المفرد كما قال فى الألفية :

والنون من ذين وتين شددا أيضا وتعويض بذاك قصدا

[ الموصول ]

هذا رابع المعارف لأن وضع الموصولات على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة لاشتراط كونها معهودة له بخلاف النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع ، فمعنى لقيت من ضربته على الموصولية لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك ، وعلى الموصوفية لقيت إنسانا مضروبا لك فتخصيصه بكونه مضروبا لك لا بالوضع لأنه موضوع لإنسان لا تخصيص فيه .

فإن قلت : الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات ؟ .

قلت : لا نسلم تنكير الجمل ، ولو سلم فالمخصص فى الحقيقة التقييد بالصلة كما أن رجلا وطويلا لا تخصص فى كل منهما منفردا بل مع التقييد ، والمراد بالمعلوم أعم من أن يكون حصته معينة من الجنس ومن أن يكون نفس الجنس أعم من أن يكون من حيث هو ، أو فى ضمن جميع الأفراد أو بعضها فلا ينافى أن الموصول ينقسم انقسام المعرف بأل ، وأن انقسامه كذلك لا يخرجه عن كونه معرفة كالمعرف : والموصول فى الأصل اسم مفعول . واصطلاحا ما سيأتى ( قوله حرفى ) قدمه لأنه أشبه من الاسمى بكونه موصولا لأن الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أن الموصولات كذلك ، وقدم غيره الاسمى لأنه أكثر استعمالا ( قوله وهو ما أول الخ ) أى ما صح أن يؤول ، وقوله ما أول جنس يتناول نحو صه فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون ونكرة إن نون ، والفعل المضاف إليه هو نحو من — اعدلوا هو أقرب للتقوى — ويخرج بقوله مع صلته بمصدر لأنها مؤولة لا مع شىء يليها . وأورد على الحد همزة التسوية . وأجيب بأن المراد بصلته ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة . والجواب بأن المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع الهمزة بدليل أن الإنذار لا استفهام فيه وفيها استفهام لا يخفى ما فيه . وأورد أن العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور . وأجيب بأن المراد الصلة اللغوية أى ما اتصل به وبأنه تعريف لفظى ، واحترز بقوله ولم يحتج الخ عن الذى الموصوف به مصدر نحو — وخضتم كالذى خاضوا . إذا قيل التقدير كالخوض الذى خاضوه ، ويظهر من هذا أنه ليس المراد بالتأويل السباك بل التفسير ، ولذا صح أن يقال دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما مر .

بقى أن عدم الاحتياج إلى العائد لا ينفى صحة تعلق العائد به والمراد الثانى لا الأول وكان الأولى التفسير بما يقتضيه وأن الظاهر أن المؤول بالمصدر الصلة فقط لا هو مصحوبا بصلته ( قوله وهو أن ) أى بفتح الهمزة وتشديد النون وتوصل بمعمولها وتؤول بمصدر خبرها مضافا إلى اسمها ، فمعنى بلغنى أن زيدا ذاهب بلغنى ذهاب زيد ، وكذا بلغنى أنك فى الدار : أى استقرارك فيها لأن الخبر فى الحقيقة هو المحذوف ، وكذا إن كان الخبر جامدا نحو : بلغنى أنك زيد : أى زيديتك ، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو : الفروسية . وقال المصنف : يقدر بالكون وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة ( قوله وأن ) أى المفتوحة الهمزة الساكنة الناصبة للمضارع لا المخففة ولا المفسرة ولا الزائدة وتوصل بفعل متصرف ولو أمرا ، فانظر المغنى

وما وكى ولو ، واسمى وهو المراد هنا بقرينة ذكره فى المعارف التى هى أحد قسمى الأسماء وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح . وإلى عائد أو خلفه وهو قسمان : نص ومشترك ، فالنص ماوضع لمعنى واحد ( وهو الذى ) للمفرد العالم وغيره ( والتى ) للمفرد المؤنث العاقل وغيره ( واللذان ) لمثنى المذكر ( واللتان ) لمثنى المؤنث ، ويعربان ( بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا ) عند القائل بتثنيتهما حقيقة ، والأصح أنهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة لما مر ،

---

( قوله وما ) توصل بفعل متصرف غير أمر وأكثر مايكون ماضيا ولا يشترط أن يكون عاما نحو : أعجبنى ماصنعت ، لاخاصا نحو : ماجلست ، بدليل قوله تعالى — بما رحبت — خلافا للسهيلى ، وشذ وصلها بليس فى قوله :

أليس أميرى فى الأمور بأنتما    بما لستما أهل الخيانة والغدر

وتوصل بجملة اسمية على مااختاره ابن مالك مخالفا للجمهور واستدل بقوله : كما دماؤكم تشفى من الكلب، فإن الحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة لأنها تكون مع صلتها فى موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له بخلاف ما إذا جعلت كافة ، ولأن ما المصدرية تنوب عن الظرف الرمانى وهو يوصل بالجملتين مضافا إليهما فإذا وصلت بالجملتين كان فى ذلك إعطاؤها حكم ماهى مناسبة له حتى إنها نابت عنه ، وإذا ثبت ذلك فى الوقتية فلا يبعد جوازه فى غيرها ( قوله وكى ) وتوصل بمضارع مقرونة باللام لفظا أو تقديرا ( قوله ولو ) قال فى التسهيل : وصلتها كصلة ما أى فتوصل بفعل متصرف غير أمر ، ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفى نحو : وددت لولم يقم .

قال المصنف : وقد اختار ابن مالك أن ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك فى لو فينبغى أن يقيد، ومراده أنها لم توصل باسمية نصة لأنها قد وقع بعدها أن وصلتها نحو — لو أنهم بادون فى الأعراب — . وقد قيل : إن موضع أن وصلتها رفع بالابتداء والخبر محذوف فقد وصلت بالاسمية هنا على هذا الرأى ( قوله وهو ما افتقر الخ ) أى أى ما احتاج دائما كما هو المتبادر لتخرج النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط ، وبقوله وعائد أو خلفه : أى أو ما يقوم مقامه وهو الاسم الظاهر كقوله : سعاد الذى أضناك حب سعادا ، كما يأتى قريبا فى كلام الشارح ، يخرج نحو إذ وإذا مما يفتقر دائما إلى جملة لكن لا يفتقر إلى عائد أو خلفه ( قوله نص ) أى مختص بمعنى وضع له بقرينة مقابلة ( قوله الذى ) أصله عند البصريين لذى زيدت اللام لئلا يتوهم أن الجملة التى بعدها صفة لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة . ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أن ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات ، وفى الذى والتى خمس لغات منها ثبوت الياء مشددة جارية بوجوه الإعراب كما فى التصريح ، وظاهره أنها تعرب على هذه اللغة وبذلك صرح الجزولى وهو مشكل لوجود المقتضى لبنائها ، وليس التشديد موجبا له كما قاله الرضى (قوله للمفرد) وإن دل على جماعة كالفريق والجمع المركب كذا قيل ، وإنما يأتى لو أريد بالمفرد اللفظ لا الواحد كما هو الظاهر ( قوله للمفرد العالم ) وقع فى عبارة غيره للمفرد المذكر العالم ، ولا يخفى أنه بعد التعبير بالمذكر المستحيل اتصافه به تعالى لافرق بين التعبير بالعالم والعاقل ويكون الكلام فى استعمال اللفظ فى الحادث ، فعدول الشارح إلى قوله للمفرد حسن لوجهين : لسلامته من إطلاق المذكر على الله ، وليكون للتعبير بالعالم فائدة ( قوله والأصح أنهما مبنيان ) يجيء فيه ما تقدم فى ذان وتان ( قوله لما مر ) من أن شرط التثنية قبول التنكير ومر ما فيه

وكلامه فى الأوضح عند أنواع الشبه يقتضى ماقلناه فى ذين وتين فكن على بصيرة فى ذلك ، وللت فى نونهما وجهان إثباتها مخففة ومشدّدة وحذفها والأصل التخفيف والثبوت قاله فى شرح الشذور . وظاهر كلامه فى الأوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع .

( وبالجمع المذكر )شيئان ( الذين ) ويستعمل ( بالياء ) رفعا وجرا ونصبا ولذا قال ( مطلقا ) وربما جاء فى حالة الرفع بالواو كقوله : * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وإنما لم يعرب كما أعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة أنه أخص من مفرده إذ هو خاص بالعاقل والذى يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل وحذف نونه لغة وكذا حذف أل منه ( و ) الثانى ( الألى ) بالقصر أشهر من المد .

---

(قوله وكلامه فى الأوضح الخ) مر ما فيه (قوله على بصيرة) أى نفس شديدة الإبصار أو على تبصر ( قوله وبالجمع المذكر ) أى لجماعته ( قوله بالياء مطلقا ) أى متلبسا بالياء حالة كونه مطلقا عن التقييد بحالتى الجر والنصب : أى فى أحواله كلها لبنائه عند أكثر العرب على الفتح ( قوله نحن اللذون ) صدر بيت للعقيلى عجزه :

* يوم النخيل غارة ملحاحا * اللذون خبر نحن ، وصبحوا جعلوا ، والصباحا مفعول أول ، ويوم النخيل موضع بالشام ، وغارة مفعول ثان ، وإنما كتب اللذون على هذه اللغة بلامين دون لغة من ألزمه الياء لأنه حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بأن تعريفه بالعهد الذى فى الصلة ، فآثروا عدم ظهورها خطأ حال البناء لئلا يرى حرف التعريف أو مشبهه فيما هو شبيه بالحروف ، وأظهروها حال الإعراب لإلغاء شبه الإعراب. لكن المقرر فى علم الرسم أن لام التعريف تحذف من الموصول إلا مثنى الذى خاصة فتثبت فيه فرقا بين الجمع وبينه ( قوله لعدم مجيئه على سنن الجموع ) ظاهره أن اللذين واللتين جاءا على سنن المثناة لفظا ومعنى وبذلك صرح فى التصريح ، وإنما يظهر ذلك على القول بأنهما تثنية اللذ واللت لا الذى والتى وإلا فلم يأتيا على سننها لفظا إذ القياس اللذيان واللتيان ( قوله كذا قيل ) قائله ابن مالك وهو معارض كما قاله الدمامينى لمنعه كون العالمين جمعا لعالم . ويرد عليه فى المحلين أن المفرد يخص بالعاقل ثم يجمع أو أنه غلب العاقل على غيره فجمع الجميع جمع العقلاء كما قاله ابن مالك نفسه فى باب النعت .

فإن قيل : فلم لم يعرب حينئذ؟ .

قلت : لأن ذلك لا يخرجه عن مخالفته سنن الجموع لأن شأنها أن لا يكون الواحد أعم فى نفسه منها حتى يحتاج لمخصص أو نحوه عند جمعه . وعلل بعضهم كونه اسم جمع لا جمعا وإطلاق الجمع عليه لغوى لا اصطلاحى بأن الجمع يستدعى سبق التنكير والذى معرفة بصلتها وهى لا تفارقها ، وبأن الجمع من علامات الإعراب والموصولات مبنية لاحظ لها فيه. ويرد عليه بأن اللذين واللتين من المثنى اتفاقا والمثنى كالجمع فيما ذكر ، ولا يمكن أن يقال نظير مامر لا مانع من تقدير التنكير بأن يقدر عدم عهدية الصلة ، لأن المثنى والجمع هنا من المعارف فيلزم أن الصلة قدر عدم عهديتها ثم أعيدت عهديتها وهو بعيد لافائدة فيه (قوله وحذف نونه لغة) قال الرضى : وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال : قومى اللذو بعكاظ ، ومن الذين أيضا قال :

* وإن الذى حانت بفلج دماؤهم * ويجوز فى هذا البيت أن يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى أى وإن الجمع الذى كقوله — كمثل الذى استوقد نارا — أى الجمع الذى فحمل على اللفظ ثم قال — بنورهم — فحمل على المعنى ، ولو كان فى الآية مخففا من الذين لم يجز إفراد العائد إليه ( قوله وكذا حذف أل منه ) كما قرئ — صراط الذين — وفى التسهيل أنها تحذف أيضا من الذى واللذان واللتى واللتان واللواتى ، ونازعه أبو حيان فإنه لم يذكر شاهدا لجميع ذلك ولا ينبغى القياس فى مثله ( قوله والألى ) تكتب بغير واو بخلاف التى للإشارة

( ولجمع المؤنث ) شيئان أيضا ( اللائى واللاتى ) بإثبات الياء وقد تحذف ، وقد يتعارض الألى واللائى فيقع كل منهما مكان الآخر . قال الشاعر : محا حبها حب الألى كن قبلها أى اللائى :
وقال : فما آباؤنا بأمنّ منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا أى الألى.
والمشترك هو الموضوع لمعان متعدّدة بلفظ واحد فيأتى للمفرد المذكر والمؤنث ولتثنية كل منهما وجمعه ؛ وإليه أشار بقوله : ( وبمعنى الجميع ) من الذى وفروعه ( من ) وهو موضوع للعالم نحو : عرفت من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن . وقد يأتى لغيره فى ثلاث مسائل :
إحداها أن ينزل منزلة العالم نحو — يدعوا من دون الله من لا يستجيب له — إذ بدعائهم الأصنام نزلوهم منزلة العلماء .
الثانية أن يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه من نحو — كمن لا يخلق — لشموله الآدميين والملائكة والأصنام فإن الجميع لا يخلقون شيئا .
الثالثة أن يجتمع معه فى عموم سابق فصل بمن نحو — فمنهم من يمشى على بطنه — لشمول دابة لهما من قوله — والله خلق كل دابة من ماء — .
( وما ) وهو موضوع لغير العالم نحو— ماعندكم ينفد وماعند الله باق —ونحو : أعجبنى مااشتريته ومااشتريتها

---

( قوله أيضا ) أى كالجمع المذكر ، وليس فى كلامه مايدل على الحصر فلا ينافى أن لجمع المؤنث ثلاثة عشر جمعا أو أزيد ، والمراد الجمع اللغوى لا الصناعى ( قوله وقد تحذف ) أى الياء اجتزاء بالكسرة (قوله وقد يتعارض الخ) أى يقع كل منهما مكان الآخر ، ويعين المراد منهما عود الضمير إليهما من الصلة (قوله محا حبها الخ ) صدر بيت لمجنون ليلى عجزه « وحلت مكانا لم يكن حل من قبل » والشاهد فى الألى حيث أوقعه مكان اللائى بدليل عود ضمير المؤنث عليها ، وحل إما مبنى للمفعول ونائب فاعله مستتر فيه أو مبنى للفاعل ومن فاعله أى لم يكن حل فيه من قبلها ( قوله فما آباؤنا الخ ) ما بمعنى ليس وبأمنّ خبر والباء زائدة ، والضمير فى منه راجع للممدوح ، والشاهد فى اللائى حيث أوقعه موقع الألى ( قوله وبمعنى الجميع ) حال مما بعده أى حال كونه ملتبسا بمعنى كل واحد من الصيغ المذكورة لكونه موضوعا له ( قوله للعالم ) بكسر اللام عدل عن التعبير بالعاقل لأن من تطلق على الله كقوله تعالى — أفمن يخلق كمن لا يخلق — ومن عنده علم الكتاب — ولا يوصف البارى تعالى بالعقل لعدم الإذن لإيهامه ولهذا يقسمون العقلاء إلى ثلاثة أنواع فقط الملائكة والإنس والجن ؛ وبهذا يعلم أن الكتاب العزيز ورد بإطلاق المبهمات عليه فلا حاجة لما تكلفه الحفيد أول حاشية المختصر من الاستدلال له بما فى بعض الروايات ( قوله وقد يأتى لغيره فى ثلاث مسائل ) هى فيها مجاز لاستعمالها فى غير ما وضعت له الأولى من مجاز الاستعارة والأخريان من مجاز التغليب ( قوله أن ينزل الخ ) هذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره ، وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شىء فى ذلك الكلام شأنه أن لا ينسب نفيا أو إثباتا إلا إلى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل . ولا مدخل فى تعيين المعتقد لذلك فيه ( قوله فصل بمن ) أى الموصولة أو بمن بكسر الميم ( قوله فمنهم من يمشى على بطنه ) إنما لم يذكر — ومنهم من يمشى على رجلين — لأنه اجتمع مع العالم كالآدمى فيما وقعت عليه من وقد تقدم ، وكان ينبغى أن يذكر قوله — ومنهم من يمشى على أربع — لأنه مثل من يمشى على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافى ذلك احتمال أن من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها ( قوله وهو موضوع لغير العالم) ذهب جماعة إلى أنها تطلق على من يعقل بلا شرط وادّعى ابن خروف أنه مذهب سيبويه .وفى التلويح

وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن". وقد تأتى له مع العالم نحو — يسبح لله مافى السموات ومافى الأرض — وللمبهم أمره كقول من رأى شبحا من بعد لا يدرى ماهو : انظر إلى ماظهر ولأنواع من يعقل نحو — فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث — .

(وأىّ) نحو — لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشد — وهى ملازمة للإضافة لفظا أوتقديرا إلى معرفة ولاتضاف

---

كون مالغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والأكثرون على أنه للعقلاء وغيرهم (قوله وقد يأتى له مع العالم) لو قال وقد تأتى للعالم مع غيره كان جيدا فإن الذى يحتاج إلى الاعتذار عنه إطلاقها على العالم وإطلاقها على غيره على أصلها وقد تقدّم ، فالاختلاط إنما كان سببا فى إطلاقها على العالم.

قال فى الفواكه الجنية : والظاهر أن هذا من استعمال اللفظ فى الحقيقة والمجاز انتهى.

أقول : بل الظاهر أن هذا مجاز التغليب ، والظاهر أيضا أنه يصح استعمال من هنا نظرا للعاقل ويكون أيضا من مجاز التغليب.

قال فى الكافية : وعند الاختلاط خير من نطق فى أن يجئ منهما بما اتفق

فإما أن يغلب الأكثر أو الأشرف ، ويدل على ذلك استعمال من فى المسألة الثانية من المسائل الثلاثة السابقة ، وبه يعلم ما فى قول الزمخشرى عند قوله تعالى — ولله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض — .

فإن قلت : فهلا جىء بمن تغليبا للعقلاء.

قلت : لو جىء بمن لم يكن فيه دليل على إرادة غير العقلاء بل كان يتناولهم خاصة فجىء بما هو صالح للعقلاء ولغيرهم إرادة للعموم (قوله وللمبهم أمره الخ) استعمالها فى هذا والذى بعده حقيقة ، ولا يجوز استعمال من فيهما لأنهما ليس من أماكن استعمالها كما هو ظاهر ، وقوله لا يدرى ماهو أى لايعرف إنسانيته وعدم إنسانيته ، وكذا لو عرف إنسانيته واستفهم عن حاله بالنسبة إلى الذكورة والأنوثة ومنه — إنى نذرت لك مافى بطنى محررا — بقى أن الظاهر أن يقال بدل وللمبهم أمره ولما لا يكون للمتكلم التفات إلا إليه من حيث هو فيجعله متعلق الحكم من غير اعتبار وصف زائد ليتناول نحو — لما خلقت بيدىّ — فإن الذم إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا (قوله ولأنواع من يعقل) عبارة غيره ولصفات من يعقل وفى كليهما نظر كما فى التصريح : قال فى شرح الجمل : أى انكحوا الأنواع الطيبة لكم : أى الأبكار أو الثيب أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الإماء :

واعلم أن بعضهم زاد كونها لآحاد من يعقل ، واستدل بقوله تعالى — ولا أنتم عابدون ما أعبد — وعبر عن ذلك السهيلى بقوله أو تقع على من يعلم إذا أريد تعظيمه كقوله تعالى — والسماء وما بناها — ويجاب بأن ما فيهما مصدرية ولا يردّه فى الآية الثانية ضمير الفعل لاحتياجه إلى من يرجع إليه لأنه راجع إلى غير المذكور مثل — ما ترك على ظهرها من دابة — ومن أقسام المصدرية : سبحان ما سخركنّ لنا سبحان ما سبح الرعد بحمده لكنها ظرفية ، وحذف تنوين سبحان للعلمية أو تقدير مضاف.

فإن قيل : ليس المراد التسبيح فى هذه المدة فقط.

قلنا : إنما معناه ما دام متصفا بذلك (قوله إلى معرفة) قال الرضى : لتكون معرفة انتهى.

واستشكل على القول بأن تعريف الموصولات بصلاتها وأن أل فيما فيه أل زائدة ، وأجيب بأن أيا محتاجة إلى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف إليه وما يعرف عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فإنها

إلى نكرة خلافا لابن عصفور ، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم كما فى الآية خلافا للبصرى .

وسئل الكسائى لم لا يعمل فيها الماضى فلم تلح له العلة فقال : أىّ كذا خلقت. وأجاب غيره بأن أيا وضعت على العموم والإبهام ، والمضارع مبهم ففيه مناسبة لها بخلاف الماضى إذ لا إبهام فيه فيحصل التنافى والخروج عما وضعت له ، واشترط كون العامل متقدما لتمتاز عن الشرطية والاستفهامية لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر .

واعلم أن لأىّ أربع حالات تعرب فى ثلاثة منها وهى ، إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو : يعجبنى أيهم هو قائم ، أو ذكر صدر صلتها ولم تضف نحو : يعجبنى أىهو قائم ، أو لم تضف ولم يذكر صدر صلتها نحو : يعجبنى أى قائم ، وتبنى فى الرابعة على الضم

---

تحتاج إلى الثانى فقط ؛ وحاصله أن الموصولات ليس فيها ما معناه نسبى سوى أى فهى مفتقرة إلى المضاف إليه لتوضح المعنى الذى وقعت عليه بالنظر إلى جنسه ، ومفتقرة إلى الصلة لتوضحه بالنظر إلى شخصه ، وهذا من غرائب العربية أن اسما يحتاج إلى معرّفين ولكن من وجهين مختلفين ، ومن ثم قال بعضهم : القياس يقتضى جواز إضافة أى إلى نكرة لا لتعريفها لحصوله بالصلة بل لبيان الجنس التى هى بعض منه لحصوله بالنكرة فكأنهم أرادوا بالتزام كون المضاف إليه معرفة إصلاح اللفظ كيلا يضاف ما أريد به التعريف إلى ما هو نكرة فيحصل تدافع فى الظاهر .

فإن قلت : يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فإنه إذا اتشخص معناها علم جنسه .

قلت : ممنوع فإن الفرد قد يتشخص ببعض صفاته مع الجهل بجنسه ألا ترى أنك قد تشاهد شخصا متميزا عندك ببعض الصفات و لا تعرف من أى جنس هو فعند هذا إذا جعلت الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل بجنسه (قوله خلافا للبصرى) المنقول عن البصريين أنه لايشترط التقدم بل يجوز عندهم أن يتقدم العامل وأن يتأخر نحو : أكرم أيهم جاء ، وأيهم جاء أكرم ( قوله فلم تلح العلة الخ ) ادعى ابن السراج أن العلة لاحت له وإن مراده بقوله أى كذا خلقت أنها خلقت على العموم والإبهام ، وعبر عن الوضع بالخلق مجازا ، والمضارع مناسب لها بخلاف الماضى فهو معنى الجواب الذى بعده ( قوله وأجاب غيره الخ ) أجاب ابن الباذش أيضا بأن أيا موضوعة على الإبهام ، والإبهام لايتحقق إلا فى المستقبل الذى لايدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فإنهما محصوران ، فلما كان الإبهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموضوعة على الإبهام ، ورد الجوابان لاختلاف الإبهامين ولا تعلق لأحدهما بالآخر ( قوله تعرب فى ثلاث منها ) هو مذهب سيبويه وذهب الخليل ويونس والكوفيون إلى إعرابها مطلقا .

قال ابن الناظم : وأعربت أىّ دون أخواتها لأن شبهها بالحروف فى الافتقار إلى جملة معارض بلزوم الإضافة فى المعنى فبقيت على مقتضى الأصل فى الأسماء انتهى . أى من الإعراب .

قال العز بن جماعة : وفى هذا إشارة إلى تحقيق نفيس لما تلقيناه من الأشياخ من أن محل قول أئمة الأصول المانع مقدم على المقتضى إذا لم يتعدد المقتضى وإلا فالمقتضى مقدم لسلامته حينئذ من المانع انتهى . وكأن المراد بالمقتضى المتعدد هنا الإسمية ولزوم الإضافة ( قوله وتبنى فى الرابعة ) قال الزجاج : ماتبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت .

قال الشهاب القاسمى : قد يفرق بأنها عند ظهور الإضافة يظهر الاحتياج لدلالة الإضافة عليه لافتقار المضاف إلى المضاف إليه وأما عند عدم الإضافة لفظا فيخفى الاحتياج ، والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفىّ أى هو

تشبيها بالغايات وهى ما إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتهاضميرا محذوفا نحو — أيهم أشد — وقوله :

* فسلم على أيهم أفضل * وبهما رد على ثعلب المنكر لموصولية أى ( وأل

---

أظهر فى مشابهة الحرف لايقال الاحتياج مع عدم المحتاج إليه أقوى من الاحتياج إليه مع وجوده لوجود دافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الأول ، لأنا نقول : لانسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج إليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه إليه فليتأمل .

أقول : لايخفى أن هذا يقتضى بناء أى حيث أضيفت مطلقا ،والغرض حكمة تخصيص بنائها بما إذا أضيفت وحذف صدر صلتها فأظهر مما ذكره قول بعضهم : إنما بنيت والحالة هذه لأنها كالمنقطعة عن الإضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء وهو الإفتقار إلى جملة ، أما لفظا فلقيام ماهى مضافة إليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة لكون مابعده فى اللفظ غير صالح للوصل لأنه مفرد ، وأما نية فلأنه لاينوى المضاف إليه إلا عند فقده من اللفظ وهو موجود ( قوله تشبيها بالغايات )لأنه حذف منه بعض مايوضحه ويبينه كما حذف من قبل وبعد المضاف إليه المبين للمضاف ( قوله وبهما رد على ثعلب ) أى بالآية والبيت لأنها لو لم تكن فيهما موصولة لكانت استفهامية إذ لايصلح هنا غيرهما ، ويمنع من استفهاميتها فى الآية أن ننزع ليس بفعل قلبى حتى يعلق وإنما هى موصولة وهى المفعول وضمتها بناء لا إعراب وأشد خبر لهو محذوفا والجملة صلة ، ويمنع من استفهاميتها فى البيت رفعها بعد الجار لأن حرف الجر لايعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ماقبله فتعينت الموصولة ، وله أن يقول هى استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعتا للمجرور بعلى محذوفا أيضا أى سلم على شخص مقول فيه أى فى طلبه أيهم أفضل كما قيل فى « ماليلى بنام صاحبه » وأسلم أنه كما رد بالآية والبيت على ثعلب رد على الخليل ويونس حيث ذهبا إلى أن أيا فيهما استفهامية معربة ثم قال الخليل : مفعول ننزع فى الآية محذوف والتقدير لننزعن من كل فريق الذى يقال فيهم أيهم أشد ، ويرده أنه لايجوز أن يقال لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه الفاسق ، وقال يونس الجملة وعلق ننزع عن العمل لأجل الاستفهام ورد بما مر ، لكن نقل الرضى أنه يجيز التعليق فى غير أفعال القلوب نحو : اضرب أو اقتل أيهم أفضل وقال إنه ليس بشىء لأن المعلق يجب كونه فى صدر جملة ، والمنصوب بنحو اضرب أو اقتل لايكون جملة ؛ والمعلق إما استفهام أو نفى أو لام ابتداء ، وأى بعد نحو : اضرب واقتل لايكون جملة إذ لامعنى لها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هى موصولة بعده ،ويبطل مذهبهما جميعا قوله فسلم على أيهما أفضل فى رواية من رواه بضم أى لأن حرف الجر لايعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ( قوله وأل ) مذهب الجمهور أن اللام التى من الموصولات اسم موضوع برأسه . وفى الكشاف عندقوله تعالى — كمثل الذى استوقد نارا — أن أل فى الصفات بعض الذى وإنه لكثرة الإستعمال متوصلا به إلى وصف المعارف بالجمل نهكوه بالحذف فحذفوا تارة الياء وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على أل .

قال الرضى : والأولى أن يقول اللام الموصولة غير لام الذى لأن لام الذى زائدة بخلاف اللام الموصولة ، وقال كان حق الإعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية فى صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما فى إلا الكائنة بمعنى غير اه . وبذلك يجاب عن استدلال المازنى لكونها موصولا حرفيا والأخفش لكونها حرف تعريف بأن العامل يتخطاها إلى ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسما لكان لها موضع . قيل : ويشكل على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك معرب وأن صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى

فى وصف صريح ) أى خالص للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية (لغير تفضيل) وذلك كاسمى الفاعل والمفعول (كالضارب والمضروب ) بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل ، أو على ماغلبت عليه الاسمية كالأبطح والأجرع ، أو على مادل على تفضيل كالأفضل والأعلم فإن أل فى ذلك كله حرف تعريف :

وأما الداخلة على الصفة المشبهة كالحسن فجنح ابن مالك إلى أنها موصول اسمى وجرى عليه المصنف فى الشرح والأوضح فى باب مالا ينصرف ، لكن قال فى المغنى : وليس بشىء لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤوّل بالفعل الدالّ على الحدوث ، ولهذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق ؛ وقضيته أنها حرف تعريف وبه صرح فى الأوضح فى باب الصفة المشبهة ، وعلى الأول أجيب بأن الصفة المشبهة تعمل فى الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل ، وماذهب إليه من أن أل الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمى هو الأصح بدليل عود الضمير عليها فى نحو : قد أفلح المتقى ربه ، وليست موصولا حرفيا لما مر ولأنها لا تؤوّل مع صلتها بالمصدر ، ولا حرف تعريف لعدم تقدم معدول مدخولها عليها ولجواز عطف الفعل

---

الأصل وهو مع ذلك غير معرب ، ولا مخلص من ذلك إلا بأن يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكأن المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفى الرضى إشارة إليه .

بقى أن كون الكلمة على صورة الحرف لا يقتضى نقل إعرابها إلى مابعدها بل بناءها وكونها فى محل إعرب وقــول ابن مالك مقتضى الدليل أن يظهر إعراب الموصول فى آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة أل مفردا جىء بالإعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع مردود بأن حق الإعراب فيه أن يدور على الموصول وإنما جىء بالصلة لتوضيحه ، والدليل عليه ظهور الإعراب فى أى الموصولة وفى اللذان واللتان واللذون على رأى إعرابهن ( قوله فى وصف ) أى مع وصف ( قوله كاسمى الفاعل والمفعول ) أى المراد بهما الحدوث فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما حرف تعريف كما فى المطول وقال : إن كلام صاحب المفتاح والكشاف يفصح عنه فى غير ما موضع .

أقول : عند إرادة الثبوت يخرجان عن كونهما اسمى فاعل ومفعول ويصيران صفة مشبهة كما يعلم من حد اسمى الفاعل والمفعول وحد الصفة المشبهة ، وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة فى ذلك ( قوله كالأبطح والأجرع ) معنى الأول فى الأصل ذات ماثبت لها البطح ثم صار مختصا بالمسيل الواسع الذى فيه دقاق الحصى ، وأجرع معناه فى الأصل ذات ما ثبت لها الجرع ثم صار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا ( قوله بدليل عود الضمير الخ ) أى والضمير بالاستقراء إنما يعود على الأسماء ، وقول المازنى يرجع إلى الموصوف المقدر مردود بأن حذف الموصوف مظانّ لا يحذف فى غيرها إلا ضرورة وليس هذا منها ، وبأن حذف الموصوف لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل أولى لأن حذف المنكر أكثر (قوله لما مر) من عود الضمير عليها ( قوله ولأنها لاتؤول الخ ) ولو كانت موصولا حرفيا لأوّلت مع مابعدها بالمصدر عملا بالاستقراء واللازم باطل ( قوله لعدم تقدم الخ ) أى لعدم جواز ذلك ولو كانت حرف تعريف لجاز ، ورد أيضا القول بأنها حرف تعريف بدخولها على المضارع نحو : الترضى واليجدع (قوله ولجواز عطف الفعل الخ ) نحو — فالمغيرات صبحا فأثرن — إن المصدقين والمصدّقات وأقرضوا — وفيه أنه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وإن لم يكن أل ، وبالعكس كما قال فى الخلاصة واعطف على اسم الخ ، واستدلوا له بما من جماته — فالق الاصباح وجعل الليل سكنا —

على مدخولها ، وأيضا لو كانت حرف تعريف لقدح إلحاقها في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعد له عن مشابهته للفعل واللازم منتف .

قال الرضى : وهذه الخلاف إن لم تكن اللام للعهد أما إذا كانت له كما في قولك : جاءنى ضارب فأكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها بالظرف كما في قوله * من لا يزال شاكرا على المعه * وبالجملة الاسمية كما في قوله : * من القوم الرسول الله منهم * ضرورة ، وكذا وصلها بالمضارع كما قوله : * ماأنت بالحكم الترضى حكومته * على المختار في تفسير الضرورة .

---

(قوله وأيضا لو كانت حرف تعريف الخ) أجاب الأخفش بالتزامه فذهب إلى أن اسم الفاعل لايعمل مع أل (قوله من لا يزال الخ) صدر بيت عجز * فهو حر بعيشة ذات سعه * والشاهد فيه ظاهر : أى الذى معه ، ومن مبتدأ وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمين المبتدأ معنى الشرط ، وحر بفتح الحاء المهملة وكسر الراء : أى فهو جدير بعيشة واسعة .

واعلم أنه ينبغى بل يجب تقدير متعلق الظرف اسما ، ويستثنى من قولهم إن الظرف إذا وقع صلة قدر بالفعل لابالاسم (قوله من القوم الخ) صدر بيت عجزه * لهم دانت رقاب بنى معد * والشاهد فيه ظاهر حيث وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لأن الرسول مبتدأ ومنه خبر : أى من القوم الذين رسول الله منهم ولهم بدل من القوم ، وقيل اللام من الذين مبقاة والباقى محذوف للضرورة (قوله ضرورة) فيه أن اللام دخلت على الاسمية فى غير الشعر على ما حكى الفراء : أن رجلا أقبل فقال له آخرها هوذا ، فقال السامع نعم الها هو ذا (قوله ماأنت بالحكم الخ) صدر بيت للفرزدق عجزه * ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل * والشاهد فيه ظاهر حيث أدخل اللام على ترضى وهو مضارع .

[ تنبيه ] قال الدمامينى فى حاشية المغنى : إن الجماعة أطلقوا القول بأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب وينبغى أن يستثنى من ذلك الجملة التى تقع صلة لأل إما مع القول بأن ذلك لا يكون إلا لضرورة مطلقا كما يقول الجمهور أو مع القول بأن ذلك يجوز فى السعة قليلا إن كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الأخفش وابن مالك ، فإن جملة الصلة فى هــذه الحالة تكون ذات محل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد ، وتعقبه الشمنى بقوله : لا نسلم أن كل جملة واقعة موقع المفرد بالأصالة والموقع بعد أل ليس للمفرد بطريق الأصالة لأنهم قالوا إن صلة أل فعل فى صورة الاسم وبهذا يعمل بمعنى الماضى ، ولو سلم فإنما ذلك للواقعة موقع المفرد الذى له محل والمفرد الذى هو صلة أل لا محل له ، والإعراب الذى فيه بطريق العارية من أل فإنها لما كانت فى صورة الحرف نقل إعرابها إلى صلتها بطريق العارية كما فى إلا بمعنى غير انتهى . المراد منه : وعليه. فإذا قلت جاء اليضرب فالفاعل هو أل فقط وهى فى محل رفع كما تفعل فى قولك جاء الذى يضرب وهو واضح . ويلزم على كلام الدمامينى وقوع الجملة غير مراد بها لفظها فاعلا وذلك ممتنع .

ويؤخذ مما قرره الشمنى أن صلة أل إذا كانت وصفا جملة فى المعنى وبه صرح صاحب المفصل وتبعه السعد فى المطول فى بحث تقديم المسند إليه ، لكن رد ذلك السخاوى فى شرح المفصل وتعقبه الشهاب ابن قاسم فى حواشى ابن الناظم . وذكر المصنف فى حواشى ابن الناظم : أن الوصف من شبه الجملة ، وعلى كل فمقابلته للجملة وشبهها فى قولهم صلة أل الوصف الصريح وصلة غيرها جملة أو شبهها باعتبار اللفظ فتفطن (قوله على المختار فى تفسير الضرورة) وهو أنه مالا يوجد إلا فى الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لم يكن بخلاف ما إذا

( وذو فى لغة طيىء ) خاصة دون غيرهم من العرب كقوله : ، وبئرى ذو حفرت وذو طويت *
والمشهور عنهم إفرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون لا على الضم كما توهمه بعض المتأخرين إذ ليست حرفا واحدا بل حرفين الثانى منهما ساكن والبناء إنما يكون فى الآخر ، ومنهم من يعربها بالحروف إعراب ذى المعرب كامر . وخصه ابن الصائغ بحالة الجر لأنه المسموع كقوله : ، فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * واستشكل إعرابها بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض ، وماجزم به هنا من أن ذو تطلق عند طيىء على المؤنث أيضا هو المجزوم به فى سائر كتب ابن مالك ، وخصه فى الجامع ببعضهم فقال : وذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ، ويختصان بطيىء . ومنهم من يصرفهما ويعربهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكى العموم عن بعض طيىء بعد تصديره بالأول ، ويؤيده قول ابن الصائغ : الأفصح امتناع إطلاقها على المؤنث :
( وذا ) حالة كونه ( بعدما ) باتفاق البصريين ( أو ) بعد ( من الاستفهاميتين ) على الأصح عندهم والمرجع فى ذلك إلى السماع وكلاهما مسموع قال تعالى — ماذا أنزل ربكم — وقال الشاعر :

---

فسرت بمالا مندوحة للشاعر عنه لتمكن قائل البيت المذكور أن يقول المرضى حكومته ، وإنما كان المختار التفسير الأول لأن الثانى يكاد يسد باب الضرورة إذ كل مايدعى أنه ضرورة يمكن أن يدعى تمكن الشاعر من تغييره ، لكن يلزم تخيل الشاعر جميع العبارات التى يمكن أداء المقصود بها ولا يخفى مافيه ( قوله خاصة ) أى موصوليتها خاصة بطيىء لأنهم الذين يستعملونها كذلك ، وطيىء على وزن سيد أبو قبيلة من اليمن ( قوله من العرب ) احترز به عمن تشبه بطيىء من المولدين ( قوله وبئرى الخ ) الحفر معروف والطى بناء البئر بالحجارة ، والشاهد فى ذو حيث جاءت موصولة بمعنى التى أى التى حفرتها والتى طويتها . وزعم ابن عصفور أنه ذكر البئر على معنى القليب (قوله والمشهور عندهم إفرادها الخ) أى فى كل الأحوال ويظهر المعنى بالعائد فعدها من المشترك باعتبار المشهور (قوله ومنهم من يعربها الخ) تشبيها بذى بمعنى صاحب بل حكى بعضهم أن هذه منقولة منها لاشتراكهما فى التوصل إلى الوصف بهما ( قوله بل حرفين ) صوابه بل حرفان والنصب يقتضى أنه معطوف على الخبر فيكون النفى مسلطا عليه فيصير المعنى بل ليست حرفين وهو غير صحيح ( قوله إنما يكون فى الآخر ) انظر هذا مع قولهم الجزء الأول من بعلبك بنى لأنه وسط الكلمة إلا أن يقال صيرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا ينافى البناء ( قوله فحسبى من الخ ) تقدم الكلام عليه ( قوله واستشكل الخ ) يمكن الجواب بما أسلفناه فى الأسماء الستة وبأن الافتقار إلى جملة عارضة لزومها للإضافة فى المعنى فبقيت على مقتضى الأصل فى الأسماء وهو الإعراب ( قوله ومنهم من يصرفهما ويعربهما ) صريح فى أن تصريف ذو الطائية تصريف ذو بمعنى صاحب خاص بحالة الإعراب ومثله فى الرضى .

لكن كلام ابن مالك وشراحه يدل على أن التصريف يجرى على البناء أيضا ويوافقه ما فى نسخ الجامع الصحيحة من قوله ومنهم من يصرفهما ومن يعربهما ، ثم الظاهر على التصريف والإعراب تنوين المفرد وجمع المؤنث ونصبه بالكسرة إذ لا مقتضى لسقوط التنوين وإن سقط فى ذى بمعنى صاحب للإضافة إذ لا إضافة هنا إلا إن سلم ما قيل إن ذو الطائية ملازمة للإضافة معنى ، ثم الظاهر أن كلا من التثنية وجمع المذكر يختم بالنون فيقال ذوان وذوين وذواتان وذواتين وذوون وذوين ، وإنه على لغة التصريف والبناء يكون كل من التثنية وجمع المذكر معربين وإن كان المفرد مبنيا وجمع الذى مبنيا لأن إعراب الجمع هنا حملا على جمع ذو بمعنى صاحب ( قوله فحكى العموم الخ ) أى بقوله ومن يستعمل ذو للجميع ( قوله بعد ما ) أى واقعا بعدها ( قوله على الأصح )قال مقابله

وقصيدة تأتى الملوك غريبة قــد قلتها ليقال من ذا قالها

والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله : * أمنت وهذا تحملين طليق * أى والذى تحملينه طليق ولا حجة فيه ، ولا يختص ذا من بين أسماء الإشارة بذلك عندهم بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تكون عندهم موصولات ، وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بأل من قبيل الموصولات كقوله :

لعمرك أنت البيت أكرم أهله وأقعــد من أفنائه بالأصائل

أى لأنت الذى أكرم أهله ، فأكرم صلة البيت ومحل كون ذا موصولة إذا لم تلغ ولم تكن الإشارة ، فإن ألغيت

---

الصحيح فى ذا كونها للإشارة فلما دخلت عليها ما وهى فى غاية الإبهام جردتها عن معنى الإشارة وجذبتها إلى الإبهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الإبهام الذى فى ما ( قوله وقصيدة الخ ) الشاهد فيه ظاهر حيث استعمل من ذا بمعنى الذى أى من الذى قالها ( قوله أمنت الخ ) عجز بيت صدره : * عدس مالعباد عليك إمارة * وعدس إن كان اسما للبغل فهو منادى حذف منه حرف النداء وإن كان زجرا للبغل فلا محل له من الإعراب ، وإمارة بكسر الهمزة أى حكم مبتدأ خبره مالعباد ، واحتجوا أيضا بقوله تعالى — ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم — بقوله — وما تلك بيمينك وأجيب بأن جملة تقتلون حال وكذا بيمينك ، وجوز ابن عصفور تعلق بيمينك بأعنى محذوفا ، ولا ينبغى أن يقول عليه لأن أعنى متعد بنفسه لا بالباء ( قوله ولا حجة فيه ) لأن الظاهر أن ذا اسم إشارة بدليل دخول ها التنبيه عليه مبتدأ ، وطليق خبر ، وتحملين حال من ضمير ، والتقدير وهذا طليق محمولا لك أو خبر أول وطليق خبر ثان وهو أظهر لأن طليقا صفة مشبهة ، وبعضهم يمنع تقديم الحال على عاملها إذا كان صفة مشبهة :

هذا ، وقد قال المصنف فى حواشى الألفية : وهذا يعنى ما قيل فى تخريج البيت ، وإن ذا للإشارة لايمشى لأن الطليق المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشير به إلى نفسه وهل لأحد أن يقول هذا قام أو هذا كتب ويشير إلى نفسه ولا أظن أحدا يقول ذلك ولا يفوه به : وله أن يقول الذى كتب هــذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك الكتاب خطه انتهى . وفى شرح الألفية للجلال السيوطى . وقال السراج البلقينى : يجوز أن يكون مما حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولا ، والتقدير هذا الذى تحملين على حد قوله :

فوالله مانلتم ولانيل منكم بمعتدل وفق ولامتقارب

أى ماالذى نلتم قال ولم أر أحدا خرّجه انتهى .

أقول : نص فى المغنى على أن حذف الموصول الاسمى مذهب الكوفيين ، وأن ابن مالك تابعهم لكن شرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ، وأنت خبير بأن المقصود تخريج البيت على طريق البصريين ( قوله بل جميع أسماء الإشارة الخ ) قد قدمنا أنهم احتجوا بماظاهره مجىء هؤلاء وتلك من الموصولات ( قوله وأبلغ من ذلك الخ ) من الموصولات عندهم أيضا الأسماء المضافة نحو * يادارمية بالعلياء فالسند * فالعلياء صلة لدارمية والنكرة الواقعة بعدها جملة نحو : هذا رجل ضربته ، فضربته صلة لرجل .

قال أبو حيان وليظر على مذهبهم فى الأسماء المذكورة هل هى مبنية أو معربة ، وعلى الإعراب يشكل بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض ( قوله لعمرك أنت البيت الخ ) كأن الداعى للكوفيين على جعل البيت فى هذا البيت اسم موصول أنه لا يصح الإخبار به عن أنت على الظاهر من جعله اسما معرّفا بأل ، ويمكن أن يجاب بأنه على حذف مضاف : أى أنت صاحب البيت ونحوه ، وقوله أكرم فعل مضارع وأهله مفعوله كمايدل

بأن كانت مركبة مع ما أو من لم تكن موصولة بل تكون مع ماقبلها اسما واحدا دالا على الاستفهام لا يعمل فيه فعل متقدّم ، ويظهر أثر ذلك فى البدل إذا قلت مثلا : من ذا ضربت زيدا أم عمرا ، فإن رفعت البدل فذا غير ملغاة وإن نصبته كانت ملغاة ؛ ويدل على إلغائها أيضا إثبات ألف ما مع دخول الجار عليها فى نحو قولهم : عما ذا تسأل ،وكذا إن كانت للإشارة لأنها حينئذ تدخل على المفرد نحو : من ذا الذاهب وماذا التوانى، والمفرد لا يكون صلة لغير أل .

ولما أنهى الكلام على الموصولات شرع فى بيان الصلة فقال ( وصلة أل ) الموصولة ( الوصف ) الصريح وقد مر الكلام عليه ( وصلة غيرها ) من الموصولات ( إما جملة ) وشرطها إسمية كانت أو فعلية أن تكون خبرية

---

عليه قول الشارح : أى أنت الذى أكرم أهله لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، فما فى بعض النسخ من ضبطه على صيغة أفعل التفضيل وإضافته إلى أهله ليس كما ينبغى فتدبر ( قوله دالا على الاستفهام ) فيه أن الإلغاء لاينحصر فى الاستفهام فقد ذكر الدمامينى أن لها حين الإلغاء معنيين : أحدهما الاستفهام ، والثانى أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب « دعى ماذا علمت سأتقيه » فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعى ، ثم قال السيرافى وابن خروف : موصول بمعنى الذى . وقال الفارسى : نكرة بمعنى شىء لأن التركيب ثبت فى الأجناس دون الموصولات . وقد يقال عدم ذكر الشارح له لقلته حتى قيل إنه لا يوجد إلا في الشعر ( قوله لا يعمل فيه متقدم ) بذلك رد ابن عصفور كون ماذا فى قوله دعي ماذا علمت مفعولا لدعى بناء على أنها للاستفهام ، لكن صرح بعضهم بأن ماذا من بين أدوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ماقبلها فيها . وقد ذكر ابن مالك هذه المسألة فى توضيحه واستشهد عليها بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الإفك « أقول ماذا » وقول بعض الصحابة رضى الله عنهم فكان ماذا ، لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح فى البيت لأن المعنى ليس عليه ( قوله فذاغير ملغاة ) لأنه بدل من ما وهو مبتدأ وذا وصلته خبر ( قوله كانت ملغاة ) لأنه حينئذ بدل من ذا لأنه منصوب على أنه مفعول مقدم ( قوله مع دخول الجار الخ ) أى لتوسطها فى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الألف لأن الاستفهامية إذا دخل عليها الجار حذفت ألفها لتطرّفها فرقا بينها وبين الموصولة نحو - عما يقولون - لأن الصلة والموصول كالاسم الواحد إلا ماشذ كما ورد فى صحيح مسلم «وأقول بم ذا أخرج من سخطه» بحذف الألف مع كون مامركبة مع ذا ( قوله وكذا إن كانت للإشارة الخ ) تلخص مما ذكره الشارح أن ماذا لها ثلاث استعمالات ، وبقى عليه رابع وهو أحد قسمى الإلغاء وهو أن يكون اسما واحدا موصولا وقد ذكرناه ،وتفصيل ذلك يطلب من المغنى وحواشيه (قوله لأنها حينئذ تدخل على المفرد) أى وهو لا يكون صلة لغير أل .

قال الناصر اللقانى : لا يخفى أن ذا مشتركة بين الإشارة والموصولة ، وقد نص الأصوليون على إطلاق المشترك على معنييه معا حقيقة على الصحيح ، فاشتراط أن لا تكون ذا للإشارة إنما ينبنى على المرجوح إذ لا استحالة فى اجتماع معرّفين على شىء واحد باعتبارين مختلفين :

أقول : الاشتراك المذكور ليس مبنيا على ما ذكر بل لأن الموصولة توصل بالجملة ، وما بعد الإشارية مفرد كما يؤخذ من كلام الشارح فتدبر ( قوله وشرطها الخ ) قال ابن مالك فى [ شرح الكافية ] : ولا توصل بجملة لا يجهل معناها أحد نحو : جاء الذى حاجباه فوق عينيه ( قوله خبرية ) لأنه يجب أن يكون مضمون،

وهى المحتملة للصدق والكذب فى نفسها من غير نظر إلى قائلها ، وأن تكون معهودة للمخاطب ليتميز بها الموصول إلا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها نحو — فأوحى إلى عبده ماأوحى — وأن لا تكون مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم لأن فيه استعمال لكن من غير استدراك ، ولابد أن تكون الصلة ( ذات ضمير ) غالبا

---

الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب ، والجمل الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها ، وأما قوله :

وإنى لراج نظرة قبل التى　　لعلى وإن شطت نواها أزورها

فعلى إضمار القول : أى التى أقول لعلى أو الصلة جملة أزورها وخبر لعل محذوف كذا فى المغنى فى بحث الجملة المعترضة . وقال فى [ حواشى الألفية ] : وقوله قبل التى لعلى وإن شطت نواها أزورها عندى كقولهم إن جئتنى لأكرمنك أعنى أنه فى نية التقديم فى قوله لأكرمنك على ماقبله ، وهو إن جئتنى على تقدير حذف شىء مدلول عليه بالمؤخر وأصله قبل التى أزورها ولكنه قدم الترجى ، وأما تقدير القول فلا يذوقه عاقل وتقع القسمية صلة نحو — وإن منكم لمن ليبطئن — فهى مستثناة من الإنشائية ، وقيل الصلة جملة الجواب وهى خبرية وجملة القسم وإن كانت إنشائية فلم تذكر لذاتها بل لتقوية مابعدها وتأكيده ، ويستثنى من الخبرية التعجبية بناء على أنها منها فلا توصل بها لأنه عرض فيها معنى يناقض الصلة ، لأن التعجب إنما يكون فيما خفى سببه ففيه إبهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح ( قوله وهى المحتملة الخ ) مر فى بحث الكلام ما يتعلق به ( قوله فيحسن إبهامها ) لايخفى أن المبهمة ضد المفصلة والمجهولة ضد المعهودة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس على ماينبغى إذ المبهمة معلومة للمخاطب على الإجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول ، فالوجه أن يقول معهودا مفصلة إلا فى مقام الخ .

فإن قيل : الموصول معرفة معهودة للمخاطب باعتبار الصلة فلا إبهام .

قلنا : ذاك بالنظر إلى أصل الوضع لكن قد يعدل عنه كما فى المعرف بلام العهد الذهنى . قيل : ووردت أيضا غير معهودة فى غير ذلك كقوله تعالى — واتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة — وكون النار توقد بالناس والحجارة غير معلوم عندهم . وقد يجاب باحتمال أنه تقدم لهم سماع بذلك من أهل الكتاب أو من النبى صلى الله عليه وسلم أو سمعوه قبل هذه الآية من آية التحريم لاحتمال تقدم نزول آية التحريم وإن كانت سورة مدنية لا لأنها مكية كما يقتضيه قول الزمخشرى فى توجيه تعريف النار فى سورة البقرة ، وتنكيرها فى سورة التحريم أن الآية فى سورة التحريم نزلت أولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة البقرة مشارا بها إلى ماعرفوه انتهى : فقد اعترضه الجلال البلقينى بأنه يلزم عليه أن تكون سورة التحريم مكية ، وليس كذلك لأنها مدنية والبقرة مدنية . قال : والعجب أن أبا حيان تبع الزمخشرى فى سورة البقرة مع جزمه فى سورة التحريم بأنها مدنية ولم يستثن منها الآية المذكورة ولا يقدم على الاستثناء إلا بنقل ، ويدل على أنها أيضا مدنية نزولها فى شرب العسل عند زينب بنت جحش ، وتظاهر عائشة وحفصة على الكلام الذى قالاه كما ثبت فى الصحيحين عن عائشة أيضا فلم تنزل فيه الآية ، ولا معارضة بينه وبين القصة الأولى خلافا للنووى فى شرح مسلم لأن القصة متعددة والأولى نزلت فيها السورة والثانية لم ينزل فيها شىء ، ولذا ثنى الضمير فى — إن تتوبا — وإن تظاهرا — (قوله فلا يقال جاء الذى لكنه الخ) ولا جاء الذى حتى أبوه قائم لأن فيه استعمال حتى من غير تقدم مغيا وقس عليه ما أشبهه ( قوله غالبا ) من غير الغالب ما أشار إليه بقوله وقد يخلفه الظاهر ، وبقوله أجاز

( طبق الموصول ) أى مطابق له فى الإفراد والتذكير وفروعهما ليربطها به ، وهذا الضمير يسمى (عائدا) لعوده إلى الموصول ، وقد يخالفه الظاهر فيقوم مقامه كقوله : * سعاد التى أضناك حب سعادا * أى حبها ، وأجاز ابن الصائغ خلوّ الصفة منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو : الذى يقوم أخوك فيغضب هو زيد لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة ، ولابد للموصول من الصلة ومن تأخرها عنه لأنها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتأخر ولهذا سمى ناقصا ، ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل ،

---

ابن الصائغ ( قوله طبق الموصول ) المراد بالمطابقة مايشمل مطابقة اللفظ والمعنى حيث يجوز الأمران أو بتعين أحدهما على ما يأتى ( قوله ليربطها بالموصول ) لأن ماتضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول هو أو سببه أو محكوم به هو أو سببه فلابد من ذكر نائب الموصول فى الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلق نائبه وذلك النائب هو الضمير ، ولو لم يذكر فى الصلة لبقى الحكم أجنبيا لأن الجملة مستقلة بنفسها ( قوله وقد يخلفه الظاهر ) ليس هذا تكرارا مع قوله أول الباب أو خلفه فإن المراد بخلف العائد هو الاسم الظاهر إذ لم يستفد من ذلك قلة وجود الخلف ( قوله سعاد الخ ) صدر بيت عجزه * وإعراضها عنك استمر وزادا * ومثله : * وأنت الذى فى رحمة الله أطمع * قال بعضهم : وسيبويه لا يجيز هذا فى خبر المبتدأ فأحرى أن لايجيزه فى الصلة ( قوله ولابد للموصول من الصلة ) أى ملفوظة أو منوية بدليل قوله ويجوز حذفها الخ ، وإنما افتقر الموصول إليها ليتعرف بالعهد الذى فيها كما مر ( قوله ومن تأخرها عنه الخ ) فلايجوز تقدمها ولاشىء من أجزائها على الموصول لأن الموصول كصدر الكلمة والصلة كعجزها فحقيق أن يتصلا ولا تتقدم الصلة ولا شىء يتعلق بها . وأما — وكانوا فيه من الزاهدين — إنى لعملكم من القالين — إنى لكما لمن الناصحين — وأنا على ذلكم من الشاهدين — فحرف الجر فى ذلك وأمثاله متعلق بمحذوف تدل عليـــه الصلة ، والتقدير مثلا زاهدين فيه من الزاهدين لا أعنى من الزاهدين كما يقول المبرد لأن أعنى لا تتعدى بحرف الجر ، وهل من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول عالم من العلماء ، أو صفة مبينة : أى زاهدين بلغ بهم الزهد إلى أن يعدّوا فى الزاهدين لأن الزاهد قد لا يكون عريقا فى الزهد بحيث يعد فى الزاهدين إذا عدوا ، أو يكون خبرا ثانيا كل محتمل . وذهب ابن الحاجب فى الأمالى إلى أن الظرف فى ذلك كله متعلق بنفس الصلة لأن أل لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التى لا يمتنع التقديم فيها ، ولهذا فارقت غيرها بجعل صلتها الوصف الصريح لتكون معه كالاسم الواحد (قوله ولهذا سمى ناقصا ) أى لأجل أن الصلة من كماله الخ ( قوله ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل ) وكذا بينه وبين معمولها وبين بعض الصلة وبعض ، والمراد فاصل أجنبى ومنه تابع الموصول وماستثنى منه بخلاف غيره كمعمول الصلة فيجوز الفصل به نحو : الذى إياه ضربت ، ومثله بالجملة المعترضة كقوله : * ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا * لأنها تفيد الكلام تقوية فليست كالأجنبى الصرف ، وشذ الفصل بالأجنبى كقوله :

وأبغض من وضعت إلىّ فيه ... لســانى معشر عنهم أذود

فإلى متعلق بأبغض وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهما لسانى وفيه وهو أجنبى من وضعت الذى هو صلة وما عملت فيه لتعلقه بالمضاف إلى الموصول وهو أبغض والأصل تأخيره بعد لسانى : أى وأبغض من وضعت فيه لسانى إلى معشر ، ويستثنى من الموصول أل فلا تفصل من صلتها ولا بغير الأجنبى كالمعمول كالموصول

ويجوز حذفها كالموصول إن دل عليها دليل كقوله :

نحن الألى فاجمع جمو  عك ثم وجههم إلينا

أى نحن الألى عرفوا بالشجاعة :

[ تنبيه ] اعلم أن الموصول إن طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه بأن كان مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك كمن وما جاز فى العائد وجهان : أحدهما وهو الأكثر مراعاة اللفظ نحو — ومنهم من يستمع إليك — والثانى مراعاة المعنى نحو — ومنهم من يستمعون إليك — مالم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو : أعط من سألتك ولا يقال من سألك ؛

---

الحرفى ( قوله ويجوز حذفها الخ ) عبارة التسهيل : وقد يحذف ماعلم من موصول غير الألف واللام ومن صلة غيرهما انتهت ؛ وفيها استثناء بالألف واللام من الموصول وصلتهما من الصلة واشتراط الدليل لحذف الموصول كالصلة ، وعبارة الشارح لا تفيد هذين الأمرين ، ثم إن هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش ومذهب البصريين المنع وما ورد مخصوص بالشعر ، وأما قوله تعالى — آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم — فأنزل إليكم معطوف على الصلة المتقدمة والموصول واحد ، ولا يكون المنزل كتابا واحدا لأن المراد كل مكتوب والألف واللام فى الكتاب للجنس لا للعهد ؛

هذا ، ومراده بالجواز مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التى إذا قصد اللدواهى ليفيد حذفها أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا إلى حد لا يمكن شرحه فلذا تركتا على إبهامهما بغير صلة مبينة (قوله جاز فى العائد وجهان ) يستثنى منه أل فيلزم فى ضميرها اعتبار المعنى كما فى الجامع كالضارب والضاربان والضاربون لأنهم لما نزلوا صلتها منزلة الموصول فى الإعراب نزلوها منزلته فى المعنى ، والمراد بالعائد ما يعود إلى الموصول المذكور سواء كان هو العائد اصطلاحا أو كان غيره ولا يختص هذا الحكم بالموصول بل كل شىء له لفظ ، ومعنى متخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه نحو : كم وكأى ومن وما الشرطيتين ؛

واعلم أنه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى : قال فى الجامع : فتقديم مراعاة اللفظ نحو — بلى من أسلم وجهه — الآية أولى من تأخيرها نحو :

لأنت الهلالى الذى كنت مرة  سمعنا به  انتهى ؛

أى فراعى معنى الذى فقال أنت بالخطاب ثم لفظه فقال به بالغيبة ، وفى التمثيل بالبيت نظر لأنه ليس موصولا مشتركا كما هو موضوع المسألة فالأولى التمثيل بنحو قوله تعالى — ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين وإذا تتلى عليه آياتنا — وبه يعلم ما فى قول العلم القرافى ، ولم يجىء فى القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا فى موضع واحد وهو قوله تعالى وقالوا ما فى بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرّم على أزواجنا — فأنث خالصة حملا على معنى ما ثم راعى اللفظ فذكر وقال محرم انتهى .

وقد يقال كلام القرافى فيما إذا لم يكن إلا مراعاة لفظ ومعنى مرة واحدة ، وهنا روعى اللفظ مرة أولا فى يشترى ثم المعنى فى أولئك ثم اللفظ فى عليه ففى الحقيقة المتقدم مراعاة اللفظ تأمل . وفى التسهيل ما يدل لذلك وعبارته ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك ، وفى شرحه للدمامينى والرضى ما ينبغى مراجعته ( قوله ولا يقال من سألك ) إذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع إرادة المؤنث حصل الإلباس بالمذكر . فإن قيل الإلباس

أو قبيح نحو : من هى حمراء أملك ، فيجب حينئذ مراعاة المعنى ، ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله :

وإن من النسوان من هى روضة تهيج الرياض نحوها وتصوح

والغالب فى العائد المشتملة عليه الصلة ذكره فى اللفظ ( وقد يحذف ) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا :

فالمرفوع إن كان فاعلا أو نائبا عنه أو خبرا لمبتدأ أو ناسخا أو اسما له لم يجز حذفه ، وإن كان مبتدأ جاز حذفه إن أخبر عنه بمفرد

---

بالمفرد موجود لو قيل فيما ساف يستمع فهلا روعى دفعه ، أجيب بأن فى الآية مايدل على المراد كما يظهر بالتأمل فى سياقها فلا لبس ( قوله أو قبيح نحو : من هى الخ ) لأنه لو قيل من هى أحمر أملك أو من هو حمراء أملك لزم الإخبار فى جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث وبالعكس ، ولو قيل من هو أحمر أملك لزم تخالف الموصول وخبره لأن الصلة والموصول كشىء واحد فكأنك حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث ، وظاهر إطلاقه أنه لافرق فى الوصف الواقع خبرا فى جملة الصلة بين أن يكون مما لايستوى فيه المذكر والمؤنث أو مما يستوى :

وأجاز ابن السراج رعاية اللفظ إذا كان مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو : من هو محسن أملك ، لأن محسنا شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من العلامة ، وهو مردود بأنه قريب فى القبح من قولنا هى أحمر أملك ، نعم قال فى التسهيل إن حذف هى سهل التذكير فتقول من محسن أملك إذ ليس فيها من القبح مافى الذى قبلها . قال بعضهم : وينبغى أن يجوز عنده من هى ظريف ومن هى كريم أملك لشبه ظريف وكريم بجريح بل يلزمه أن يجيز من هى أحمر لشبهه بمن هو أفضل لـكنه منعها :

واعلم أن المصنف فى الجامع ذكر هذه المسألة فى قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز اجتماعهما وضم إليها مسألة أخرى ، وأشار لصحة كلام ابن السراج فقال : ويمنع أى من جواز اجتماع الحملين ماأدى إلى مخالفة الخبر الفعلى للمخبر عنه نحو : من كان يقومان أخواك بخلاف إلا من كان هودا أو إلى إيقاع مالا يؤنث بالتاء من وصف خاص بالمذكر على المؤنث أو بالعكس نحو : من كانت حمراء وشيخا جاريتك ، ومن كان حمراء أو عجوزا أمتك انتهى ( قوله سابق ) أى سابق على الضمير سواء سبق على الموصول كما فى البيت أولا كقوله تعالى — ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا — فيمن أنث تعمل ، وإنما اختير مراعاة المعنى حينئذ لما حصل من الاعتضاد الذى قوى جانبه ، ولـكن لم ينشأ عن ترك مراعاته محذور فلم ينته إلى رتبة الوجوب ( قوله كقوله وإن من النسوان الخ ) فإن قوله من النسوان عاضد لمعنى التأنيث فى هى ، ويقال هاج النبت يبس وكذا تصوح ( قوله إن كان فاعلا الخ ) ولا يجوز الحذف فى نحو : جاء اللذان قاما أو ضربا ببناء ضربا للمفعول ، ولا فى نحو : جاء الذى القائم هو ، ولا فى نحو : جاء الذى إن عمرا هو ، ولا فى نحو : جاء الذى ماهو منطلقا ولا فى نحو : جاء اللذان كانا منطلقين ، لأن الفاعل ونائبه لايحذفان وكون الضمير خبر مبتدأ قليل فلا يكون فى الـكلام دليل على أن خبر المبتدإ هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدأ لـكثرة وقوعه ضميرا ، وحكم خبر الناسخ حكم خبر المبتدإ واسم الناسخ كالفاعل كذا قالوا برمتهم :

قال شيخنا العلامة : أنت خبير بأن الفاعل يحذف فى مسائل فينبغى تقييد عدم حذف عائد الموصول إذا كان فاعلا بغيرها أخذا من التعليل ، وإن اقتضى إطلاقهم خلافه فيجوز جاء الذى ضرب زيد حسن على أنه مصدر مضاف إلى المفعول : أى الذى ضربه زيدا حسن فضرب مبتدأ مضاف إلى الفاعل وهو الهاء العائدة على الموصول وزيدا مفعول وحسن خبر فليحرر ( قوله إن أخبر عنه بمفرد ) احترز به عن نحو : جاء الذى هو يقوم أو هو

ولم يكن بعد نفي ولا أداة حصر ولا معطوفا على غيره ولا معطوفا عليه غيره (نحو) — لننزعن من كل شيعة (أيهم أشد) — أي الذي هو أشد ، ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة أي وغيرها لكن لايكثر الحذف في صلة غيرها إلا إذا طالت الصلة نحو — وهو الذي في السماء إله — وإلا فالحذف قليل شاذ إلا في قولهم : لاسيما زيد بالرفع فإنه مقيس غير شاذ تنزيلا للاسيما منزلة إلا الاستثنائية .

والمنصوب إن كان منفصلا لم يجز حذفه

---

في الدار أو هو عندك ، فلا يجوز حذف الضمير مع إرادته لأن الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة فلم يكن فيما أبقى دليل ماألقى ، وقضية ذلك جواز الحذف إذا كان الخبر جملة لاتصلح لأن تكون صلة لعدم العائد وبه صرح بعضهم (قوله ولم يكن بعد نفي الخ) احترز به عن نحو : جاء الذي ماهو مسافر ، والذي ماقائم إلا هو ، والذي إنما في الدار هو ، والذي زيد وهو منطلقان ، والذي هو وزيد منطلقان ، لأن حذفه وحده في الأول من هذين يؤدي إلى بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ، ومع العاطف فيه صورة الإخبار عن مفرد بمثنى ، وحذفه في الثاني يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرا ، ويشترط أيضا أن لايكون بعد لولا نحو : جاء الذي لولا هو لقمت ، لأن الخبر بعد لولا محذوف فلو حذف المبتدأ وقع الإجحاف (قوله إلا إن طالت الصلة) إما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر كالآية أو تأخر نحو : ماأنا بالذي قائل لك سوءا ، وإنما لم يشترطوا الطول في صلة أي لأن ملازمتها للإضافة لفظا ومعنى قائم مقام الطول (قوله — وهو الذي في السماء إله —) أي لطول الصلة بالعطف وبالمعمول ، وإنما احتيج إلى الاضمار في الآية لأن المرفوع إن قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير ألبتة أو مبتدأ ففي الظرف ضمير للمبتدإ لا للموصول .

قال في الباب الثامن من المغني : ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدل من الضمير المستتر فيه والتقدير وفي الأرض إله كذلك لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص من محذور فأما أن يكون هو موقعا فيما يحوج إلى تأويلين فلا ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الأرض إله مبتدأ وخبر لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف وخلو الصفة من عائد إن عطف (قوله قليل شاذ) لو اقتصر على قوله شاذ كفى ، وعبارة الجامع ونحو — مثلا ما بعوضة — شاذ انتهت ؛ ومن ذلك قراءة يحيى بن معمر — تماما على الذي أحسن — بضم النون أي على الذي هو أحسن دين وأرضاه وقيل الآية مما طالت فيه الصلة : أي على الذي أحسن من غيره (قوله لاسيما زيد بالرفع) أي بناء على أن ما موصولة لا نكرة موصوفة ، والأصل لا مثل الذي هو زيد لا لامثل شيء هو زيد (قوله إن كان منفصلا لم يجز حذفه) لأن المنفصل قائم بنفسه فجرى مجرى الظاهر وأيضا لو حذف فاتت فائدة الانفصال من الدلالة على الاختصاص والاهتمام.

قال في التصريح : وإنما حذف منفصلا من قوله تعالى — ومما رزقناهم ينفقون — والأصل رزقناهم إياه لأن تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل اهـ .

وأنت خبير بأن هذا إنما يصلح حكمه لتقديره منفصلا لا لحذفه إلا أن يقال إن مراده هذا المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال وإنما عدل عنه خيفة ماذكر وهو أمر لفظي فليتأمل . وهذا ينبني على مسألة هي أن المنفصل هل يمتنع حذفه مطلقا أو إن كان لغرض معنوي كالمحصور في قولك جاء الذي لم أضرب إلا إياه ، والمخصوص كقولك جاء الذي إياه لم أضرب ، لأن حذف الأولى يستلزم حذف إلا فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره ، والثاني مفوت للاختصاص لأنه عند الحذف يتبادر الذهن إلى تقديره مؤخرا ظاهر

أو متصلا متعينا للربط وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل العائد عليها المنصوب جاز حذفه نحو (— وما عملت أيديهم —) أى عملته كما قرىء به وقوله : ما الله موليك فضل فاحمدنه به أى الذى الله موليكه فضل ، وأما قوله : ما المستفز الهوى محمود عاقبة فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير والوصف قليل جدا وإن اشتركا ،

---

التعليل الأول الأول وهو ظاهر إطلاق التسهيل وشروحه والأوضح ، وظاهر التعليل الثانى الثانى وبه صرح فى الجامع فقال : وهو إما متصل أو منفصل لغرض لفظى نحو — فاكهين بما أتاهم ربهم — انتهى : أى بالذى أتاهم إياه ولا يقدر إياهموه لما قال فى التصريح فالفصل فى ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه : وصرح الرضى بأن الممتنع حذفه هو المنفصل بإلا فقط (قوله متعينا للربط) كذا ذكره ابن عصفور وغيره وهو احتراز عن نحو : الذى ضربته فى داره زيد فلا يجوز حذف الضمير المنصوب إذ يستغنى عنه بالمجرور ولا يدرى حينئذ أزيد المضروب أم غيره ، وبذلك علم أن محل الامتناع إذا أريد حذفه مع ملاحظة كونه رابطا لتوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع ما لبعضهم فى المقام . وقول المصنف فى الحواشى وفيه نظر فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ومجرورا انتهى . ووجه دفعه أن صلاحية المجرور للربط بحسب الظاهر لا ينافى تعيين المنصوب باعتبار ما قصد من الكلام (قوله وناصبه فعل تام أو وصف) لأن الضمير حينئذ فضلة وخرج بالتام الناقص نحو : جاء الذى ليسه زيدا وكأنه زيدا ، وينبغى اعتبار التمام فى الوصف ، وخرج بالفعل والوصف ما ناصبه حرف فلا يحذف لعدم فضلته ولعدم استقلال الحرف بدونه إن لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه إن حذف معه ، ولا يشكل على ذلك تجويزهم فى — أين شركائى الذين كنتم تزعمون — أن يكون التقدير تزعمون أنهم شركاء لأن الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ، ورب شىء يجوز تبعا ولا يجوز مستقلا كحذف الفاعل تبعا للفعل فى نحو : زيدا ضربته .

هذا ، ولقائل أن يقول محل ما ذكر من الشروط إذا لم يكن العائد بعض معمول الصلة وإلا جاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو : أين الرجل الذى قلت إنه تريد ، قلت إنه يأتى أو نحوه نص عليه ابن مالك. وزاد بعضهم لجواز حذف المنصوب شروطا منها أن يكون غير متبع فلا يجوز الحذف فى نحو : جاء الذى ضربته نفسه أو وزيدا (قوله غير صلة أل العائد عليها) نحو : جاءنى الضاربه زيد فلا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير أحد الدلائل عليها ، واحترز بقوله العائد إليها عما لو عاد لموصول قبلها نحو : جاء الذى أنا الضاربه فإن العائد المنصوب ليس عائدا لأل بل للذى فلا يمتنع حذفه ، والعائد لأل الضمير المستتر فى الوصف (قوله المنصوب) لا حاجة إليه لأنه موضوع المسألة (قوله ما عملت أيديهم) مثال لما نصبه فعل (قوله ما الله موليك الخ) مثال لما نصبه وصف غير صلة أل وهو صدر بيت عجزه : فما لدى غيره نفع ولا ضرر * فما موصول اسمى مبتدأ خبره فضل والله موليك صلة ما والعائد محذوف (قوله وأما قوله ما المستفز الخ) جواب عما يقال إن فى هذا البيت حذف العائد المنصوب بوصف هو صلة ، وتقرير الجواب أن البيت شاذ فلا يرد نقضا ، وعجز البيت :

ولو أتيح له صفو بلا كدر * والمستفز بمعنى المستخف اسم ما إن قدرت حجازية وخبرها المحمود وأتيح بمعنى قدر ، والمعنى ليس الذى استخفه الهوى محمود عاقبته ولو قدر له صفو خالص من الكدر :

قال الحفيد : ويمكن أن يقال لا حذف فى البيت بأن يقال فى مستفز ضمير مستتر فاعل به والهوى مفعول ، والمستفز بمعنى المختبر (قوله كثيرا) لأن الأصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف

فى الجواز وليسا بمتساويين فى الحذف كما توهمه عبارة الألفية .

والمجرور نوعان : مجرور بالمضاف ومجرور بالحرف ، فالأول يجوز حذفه إن كان المضاف وصفا عاملا ليس اسم مفعول نحو ( فاقض ماأنت قاض ) أى ماأنت قاضيه ، وقوله :

لعمرك ماتدرى الطوارق بالحصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع

والثانى يجوز حذفه أيضا إن تعين للربط وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العائد معنى ومتعلقا ، ولم يكن العائد محصورا ولا نائبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه فى لبس نحو

---

(قوله كما توهمه عبارة الألفية) توهم أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة لأل والذى هو صلتها مع أن منصوب صلة أل لا يحذف ، وما ذكره الشارح من قلة حذف المنصوب بغير صلة أل هو ما فى الأوضح ، وكلام شيخ الاسلام زكريا والسيوطى صريح فى تسليم كثرة حذفه ( قوله وصفا عاملا ) أى ناصبا للعائد تقديرا بأن توجد فيه شروط العمل لأن إضافته حينئذ كلا إضافة فالضمير فى محل نصب فهو مثل المنصوب فى المعنى ( قوله ليس اسم مفعول ) لو قال بدله وليس نائبا عن الفاعل كما عبر فى المحترز كان أولى لأن الوصف قد يكون اسم مفعول مما يتعدى إلى اثنين أو ثلاثة ، ولا يكون المضاف إليه نائبا عن الفاعل فلا يمتنع حذفه ( قوله فاقض ما أنت قاض) أى ما أنت قاضيه يجوز عند الرضى أن يكون الأصل قاض إياه لأنه إنما يمنع حذف المنفصل الواقع بعد إلا ، وقولهم متى تأتى الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال محمول على الاستعمال بالفعل لا التقدير .

قال المصنف فى الحواشى : وما هذه يحتمل أن تكون مصدرية : أى اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل إنما تقضى هذه الحياة الدنيا ( قوله ما الله صانع ) أى ما الله صانعه ( قوله إن تعين للربط ) لأنه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضا إذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغى أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره وربما حذف وإن لم يتعين نحو : الذى مررت زيد : أى مررت به وإن احتمل مررت له أو معه ؛ ومذهب الكسائى فى مثله التدريج فى الحذف ، وهو أن يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ؛ ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معا إذ ليس حذف حرف الجر قياسا فى كل موضع ، والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها مع المجرور بها ( قوله وكان الموصول الخ ) ستأتى أمثلتها على الترتيب .

واعلم أن هذه شروط للحذف القياسى فلا يرد على ما قالوه نحو — ذلك الذى يبشر الله عباده — حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول لأن الحذف فيه جائز غير قياسى ، وإنما كان جائزا لأن الحرف متعين والحرف إذا كان متعينا جاز الحذف سماعا لا قياسا كما قاله ابن مالك ، ونازعه أبو حيان بأنهم إنما ذكروا ذلك فى الخبر لا الصلة فلا يذهب إليه إلا بسماع ولا ينبغى القياس . وذهب يونس ومن تبعه إلى أن الذى فى الآية موصول حرفى ولا حذف ، وإنما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياسا لأن الضمير عبارة عن الموصول والجار لهما من جهة المعنى واحد فإذا حذف الجار مع المجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما ، وما كأنه بدل عنهما ( قوله أو المضاف للموصول ) أى لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، ويحتمل أن المضاف للموصوف بالموصول كذلك نحو : مررت بغلام الرجل الذى مررت به ( قوله أو الموصوف بالموصول ) إنما أقيم الموصوف بالموصول مقامه لأنه نفسه فى المعنى ( قوله معنى ) أى سواء تماثلا لفظا أولا ، وقوله ومتعلقا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو قوله تعالى — فاصدع بما تؤمر — وهو يصدق على نحو قولك : أنا أشرب بالماء الذى شربت منه ، فإن كلا من الباء ومن للتبعيض فهما متماثلان معنى ومتعلقان وإن اختلف لفظهما .

( — ويشرب مما تشربون — ) أى منه وقوله :

لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أى ركنت إليه ، وقولك مررت بغلام الذى مررت : أى به ، فإن لم يتعين العائد للربط كمررت بالذى مررت به فى داره ، أو جرا معا بغير حرف كجاء غلام الذى أنت غلامه ، أو لم يجر الموصول أصلا كجاء الذى مررت به ، أو جر بحرف مماثل لما جر به العائد لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به لأن أحد الحرفين للسببية ، أو لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذى مررت به ، أو كان محصورا كمررت بالذى مامررت إلا به ، أو نائبا عن الفاعل كمررت بالذى مر به ، أو حذفه ملبسا كرغبت فيما رغبت فيه لم يجز الحذف فى الصور كلها .

واعلم أن هذه الشروط التى ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من حيث هو لم يصرح بها ولعله إنما تركها إحالة على الأمثلة فإنها جامعة للشروط . وصلة غير أل إما جملة كما مر ( أو ظرف أو جار ومجرور تامان ) أى تتم بهما الفائدة كجاء الذى عندك أو فى الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما إذا وقعا صلتين ( متعلقان

---

وقال المرادى : وإن تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف فاشترط المثلية فى اللفظ ، وكأن الشارح لم يعتبره لأن ظاهر كلامهم يخالفه كيف وقد مثلوا بمثل « قبح لان منها بالذى أنت بائح » ومثل فى الألفية بمر بالذى مررت ، وجوزوا فى الأول أن يكون مبنيا للفاعل وأن يكون مبنيا للمفعول (قوله أى منه) ولا يقدر تشربونه إذ الذى يستقر مشروبا لهم لا يشربه أحد ( قوله لاتركنن الخ ) قائله كعب بن زهير ، والأمر الفرار من القتل ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة ( قوله بالذى مررت به) التمثيل به أولى من التمثيل بمر ليكون اختلاف الجار معنى مستقلا يمنع الحذف فإنه فى مر ممتنع لذلك ، ولأن المجرور نائب عن الفاعل والغرض عدم تداخل أمثلة المنع (قوله لأن أحد الحرفين للسببية) أى والآخر للإلصاق (قوله أو كان محصورا ) لأن حذفه حينئذ يفسد المعنى ( قوله أو نائبا عن الفاعل) لأن نائب الفاعل لا يحذف مع أن نائب الفاعل فى المثال المذكور إنما هو الجار والمجرور ( قوله أو حذفه ملبسا كرغبت الخ ) فإنه لو حذف لتبادر إلى الذهن أن المحذوف عنه ( قوله لم يجز الحذف ) أجاز ابن مالك فى الكافية حذف العائد المجرور بحرف جر مثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله :

لو أن ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل

أى عالجت به ، وذكر غيره أنه ضرورة ( قوله من حيث هو ) أى لا من حيث كونه مجرورا أى سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا (قوله فإنها جامعة للشروط) فيه أن من جملة شروط حذف المنصوب أن يكون ناصبه فعلا أو وصفا ، والمجرور أن يكون الموصول أو المضاف إلى الموصول أو الموصوف مجرورا بمثل ماجر به العائد ، واعتذر بعضهم عن تركها بأنه إنما يلزم أن يذكر هنا من الشروط ماهو خاص بهذا الباب ، وقد علم أن كل ما أوقع فى لبس امتنع حذفه وأن نائب الفاعل كالفاعل فى أحكامه ، ومنها امتناع حذفه وأن الفضلة إذا حصرت امتنع حذفها ( قوله أى تتم بهما الفائدة ) أى بدون ملاحظة المتعلق وإلا فنحو : جاء الذى بك وجاء الذى أمس من أمثلة غير التامين تتم به الفائدة إذا لوحظ أن التقدير حصل بك واستقر أمس .

وقال أبو حيان : ضابط التمام أن يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة نحو : زيد فى الدار وزيد عندك ( قوله بما لا يكون كذلك ) أى تاما فلا يقال مررت بالذى اليوم ولا بالذى فى مكان ، لأن الصلة أتى بها ليحصل للمخاطب العلم بها المزيل للإبهام حتى يحصل له البيان ، ولا يقع البيان بهما إلا إذا كانا ناقصين

باستقر) وشبهه مما هو فعل حال كونه (محذوفا) وجوبا لا بمستقر ولا شبهه مما هو اسم لإفراده ، وهما فى اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين فى اصطلاح الفقهاء إذا أطلق أحدهما شمل الآخر وإذا ذكرا فلكل معنى ، ولذلك نظائر منها الإيمان والإسلام والمشرك والكافر .

(ثم) الخامس من المعارف :

[ ذو الأداة ] أى أداة التعريف

(وهى أل) بجملتها للتعريف (عند الخليل وسيبويه) لكن الخليل الهمزة عنده أصلية فهى همزة قطع كهمزة أم وإن حذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال ، وسيبويه يخالفه فى أصالة الهمزة فهى عنده همزة وصل زائدة لكنها معتد بها فى الوضع هذا ماحكاه ابن مالك فى شرح التسهيل من الخلاف بينهما ، ووافق فيه الخليل فيما ذهب إليه واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه وأطال فى تقريرها ،

---

(قوله وشبهه) من حصل وثبت ونحوهما مما سموه كونا عاما أو مطلقا بخلاف الخاص نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره مالم يعمل مثله فى الموصول نحو : نزلنا الذى البارحة ، أو فى موصوف بالموصول نحو : نزلنا المنزل الذى البارحة ، وبحث بعض المتأخرين تقييد وجوب ذكر الخاص بما إذا لم يقم الدليل عليه وإلا لم يجب ذكره كما يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد، فتقول بل زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع وهو قياس ما ذكروه فى خبر المبتدأ (قوله محذوفا) والعائد عليه المنتقل إلى الظرف نحو جاء الذى عندك أوفى الدار ، أو مالا بسه فاعله نحو : جاء الذى عندك أخوه والذى فى الدار أبوه (قوله لأفراده) قال فى المغنى : قال ابن يعيش وإنما لم يجز فى الصلة أن يقال إن نحو : جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم — تماما على الذى أحسن — بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا .

قال الدمامينى : ينبغى أن يعلل المنع بأن شرط الحذف من الصلة أن لا يكون الباقى صالحا للوصل به ، وهو متخلف فى قولك جاء الذى فى الدار ضرورة أنك إذا جعلت الجار والمجرور خبر محذوف كنت قد حذفت مع صلاحية الباقى للوصل به إذ الجار والمجرور يصح وقوعهما صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير ، وهذا خير من التعليل بقلة ذلك واطراد هذا .

[ المعرف باللام ]

(قوله أى أداة التعريف) أى آلته وأداة التعريف تنصرف إلى أل فهو فى حكم المقيد فلا يقال إن هذا إطلاق فى محل التقييد (قوله وسيبويه يخالفه الخ) حاصل قوله إن أل بجملتها تعرف وأن الهمزة زائدة لا أصلية وفى صحة هذا القول من جهة المعنى نظر إذ لا معنى لأن أل بجملتها تعرف إلا أنها موضوعة للتعريف ، وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة إلا أن يجاب بأن المنافى لوضع أل للتعريف كون الهمزة زائدة على حرف التعريف لا زائدة فى حرف التعريف بمعنى أنها ليست حرفا أصليا بدليل سقوطها ، ولذلك نظائر منها استفعل فإنه موضوع للطلب مع أن الهمزة والسين والتاء فيه زوائد ، ومنها لعل فإنها موضوعة للترجى مع أن لامها الأولى زائدة ، ومنها العلم الذى قارنت أل وضعه فإنها زائدة فيه (قوله واستدل على صحته بوجوه) قال : الصحيح عندى قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظير : أحدها تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف . الثانى : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك. الرابع : لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب ولا نظير لذلك : قال : واحترزنا باللزوم ونفى السبب

ونازعه أبوحيان فى ذلك وردها وأنكر أن يكون ماذكره ابن مالك عن الخليل مذهبا له وقال: ليس فى كلام الخليل مايدل على أن الهمزة أصلية مقطوعة فى الوصل كهمزة أم وأن (لا اللام وحدها) للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام خلافا للأخفش وسيبويه فى أحد قوليه المشهور عنه، ورجحه ابن مالك فى سبك المنظوم واختاره المصنف فى حواشيه وقال: إنه من الحسن بمكان، وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه لكنه رجح فى الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارته هنا وفى الشذور: وإنما لم تترك الهمزة وتحرك اللام على قول الأخفش لأنها إن حركت بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبست بلام الجر أو بالفتح التبست بلام الابتداء أو بالضم فلا نظير لها. وعن المبرد أن الهمز للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وتكون) أل (للعهد) وهى التى عهد مصحوبها إما ذكرا (نحو - زجاجة الزجاجة -) وفائدتها التنبيه على أن مصحوبها هو الأول بعينه إذ لو جىء به منكرا لتوهم أنه غيره أو ذهنا نحو - إذهما فى الغار - (وجاء القاضى) فى قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه أو حضورا نحو - اليوم أكملت لكم دينكم -

---

من همزة أيمن فى القسم فإنها تكسر وتفتح وكسرها هو الأصل، وفتحها لئلا ينتقل من كسرة إلى ضمتين دون حاجز حصين. الخامس: أن المعروف الاستغناء بالحركة المنقولة إلى الساكن عن الهمزة ولم يفعل ذلك بلام التعريف إلا شذوذا. السادس: أنها لو كانت همزة وصل لم تقطع فى قولهم: يا ألله، ولا فى قولهم: أفألله لأفعلن (قوله ونازعه أبو حيان الخ) وذلك لأنه اعترض الأول بلعل فإن اللام الأولى زائدة، والثانى بأنه لا يلزم سيبويه إنما يلزم من قال أداة التعريف اللام وحدها، والثالث بأنه مشترك الإلزام بأن عدم النظير يلزم على مذهب الخليل لأنه لا توجد همزة قطع التزم وصلها، والرابع أن سبب فتحها التخفيف لكثرة دورها، والخامس بأن إقرار الهمزة وحذفها مع اللام طريقان للعرب ليس أحدهما شاذا وإن كان الإقرار أشهر وقرأهما ورش، والسادس بأن فى قطعها فى هذين الموضعين ليس بحجة لقلة ذلك وإنما العمل بالأكثر (قوله وضعت ساكنة الخ) فإن قيل ما فائدة وضع اللفظ ساكنا أو ساكن الأول حتى يحتاج إلى زيادة همزة الوصل فى ابتداء الكلام، فالجواب حصول الخفة فى أثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الكلام (قوله ورجحه ابن مالك فى سبك المنظوم) وصرح فيه بمخالفة الخليل، وهذا الكتاب جزم فيه كثيرا بخلاف مارجحه فى سائر كتبه لأنه قصد فيه تلخيص المفصل فأتى بما فيه من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة فى ترجيح فتنبه لذلك (قوله وهو ظاهر عبارته هنا) فيه أن كلام المصنف هنا صريح فى ذلك لقوله لا اللام وحدها (قوله فلا نظير لها) يرد م فى لغة من ضم الميم وقيل بحرفيتها (قوله وتكون أل للعهد) أى لتعريف ذى العهد: أى الشىء المعهود ففى كلامه حذف مضافين (قوله التى عهد مصحوبها) أى عهد مدلول مصحوبها: أى مسمى الاسم الذى صحبته (قوله إما ذكرا) وذلك بتقديم ذكره صريحا كما مثل به، أو كناية كما فى قوله تعالى - وليس الذكر كالأنثى - فإن الذكر إشارة إلى ما سبق كناية فى - رب إنى نذرت لك ما فى بطنى محررا - (قوله لتوهم أنه غيره) لأن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى غالبا فانظر المغنى فى الباب السادس (قوله أو ذهنا) أدرج هذا القسم أهل المعانى مع العهد الذكرى تحت العهد الخارجى وجعلوا الذهنى أن تكون الإشارة باللام إلى الحقيقة من حيث وجودها فى ضمن بعض الأفراد ولعل هذا مراد النحاة بلام الجنس الذى ذكروا فى باب النعت أنه يجوز أن ينعت بالجمل الخبرية بدليل وصفهم له بأنه نكرة معنى لا لفظا، ويحتمل أن تركهم له هنا لذلك أعنى كونه نكرة فى المعنى والكلام فى المعارف (قوله أو حضورا) ظاهر صنيعهم هنا أن مصحوب أل الحضورية كغيره مما عرف بأل فى المرتبة الخامسة من التعريف ومقتضى مانقله المصنف فى المغنى فى بحث أل فى الباب الخامس فى جواب إشكال تجويزهم فى مررت بهذا الرجل

(أوللجنس) وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلا وهي ثلاثة أنواع كالتي للعهد لأنها إما أن تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي : أي لا باعتبار شيء ( كأهلك الناس الدينار والدرهم ) أي جنسهما ( — وجعلنا من الماء — ) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني ( — كل شيء حي — ) وهذه لاتخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا ( أو لاستغراق أفراده ) وهي التي تخلفها كل حقيقة ( نحو — وخلق الإنسان — ) أي كل فرد من أفراد الإنسان ( — ضعيفا — )

---

كونه نعتا أو بيانا ، والنعت لايكون أعرف من المنعوت والبيان لايكون إلا بالأعرف من أن أل إذا جعلت للحضور فمصحوبها بيان ، لأن مصحوب أل الحضورية أعرف من اسم الإشارة وإن كانت للجنس فمصحوبها نعت فليحرر فلم أر من تعرض لذلك ( قوله أو للجنس ) أي لتعريفه ( قوله وهي التي لم يعهد مصحوبها ) أي مدلول مصحوبها أي مسمى الاسم الذي صحبته ( قوله أي لاباعتبار شيء ) تفسير لقوله من حيث هي ، ولا يخفى أنه لايلزم من عدم اعتبار الشيء عدمه فصح جعل بعضهم العهد الذهني باصطلاح المعاني فردا من تعريف الحقيقة .

وتفصيل المقام أن المعرف بلام الجنس : أي المشار به إلى الطبيعة والحقيقة قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده إما في ضمن بعض الأفراد كما في العهد الذهني أو في ضمن الكل كما في الإستغراق فصارت الماهية مشروطة بشرط . وقد لايعتبر الوجود فإما أن تعتبر عدم الوجود خارجا كما في قولنا الإنسان نوع أولا يعتبر الوجود والعدم أصلا كما في المعرفات ، فإن التعريف صادق على الأفراد كلا وبعضا ( قوله من الماء ) قيل أل فيه لحقيقة ماصدق عليه ماء ، ولو مثل بالرجل خير من المرأة كان أظهر فإن الحقيقة لاوجود لها في الخارج ( قوله المعروف ) أي لا من كل شيء اسمه ماء ( قوله وهذه لايخلفها كل لاحقيقة ولا مجازا ) نقض بنحو : ادخل السوق حيث لاعهد في سوق خاص : أي ادخل سوقا فإن كلا لاتخلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فرد مبهم وستعرف جوابه .

واعلم أنه لايصح الاستثناء من المعرف بلام الحقيقة قطعا لأن النظر فيه إلى الحقيقة والماهية من حيث هي لا الأفراد حتى يخرج منها فرد أو أكثر ( قوله أو لاستغراق أفراده ) أي لتعريف الجنس الذي يراد به إستغراق أفراده فإن أريد هو في ضمن جميعها ، والمراد بالأفراد المستغرقة فيما إذا كان مصحوبها جمعا وهو الآحاد لا الجموع على مافي شرح التلخيص ، واستدل له بصحة جاءني القوم أو العلماء إلا زيدا ، وامتناع جاءني كل جماعة من العلماء إلا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل ، لكن في التلويح في بحث ألفاظ العام أنه يصح الاستثناء في قولنا جاء القوم إلا زيدا مع أنه لايتناول كل فرد باعتبار أن مجيء المجموع لايتصور بدون كل فرد ، وبذلك قال السيد في حواشي التلويح في بحث الاستثناء . ومما يرد ذلك أنه يصح الاستثناء في أسماء العدد في قولنا أكلت الشاة إلا رأسها مع أن المستثنى جزء لافرد فلا يلزم أن تبطل الجمعية ، ويكون استغراق الجميع بمعنى استغراق الفرد ( قوله حقيقة ) حال من فاعل كل .

واعلم أنه إذا أفرد مصحوب أل هذه فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أولى من اعتبار معناه فاعتبار اللفظ في النعت نحو — والجار ذي القربى والجار الجنب — لايصلاها إلا الأشقى الذي كذب وتولى — وقد يقال إن أل في ذلك لتعريف الماهية واعتبار المعنى كأهلك الناس الدينار الأصفر والدرهم الأبيض كما مثل به بعضهم وفيه نظر إذ ليس المراد أهلك الناس كل دينار وكل درهم ولا دلالة في قوله تعالى — أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء — على ذلك لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ في غير النعت ونحو — وخلق الإنسان ضعيفا — أي كل إنسان فاعتبر لفظه في الحال الواقعة منه فأفرد ؟ وأما اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى — ياأيها

وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها نحو — إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا — (أو) لاستغراق (صفاته) وهى التى تخلفها كل مجازا (نحو : زيد الرجل) أى الجامع لصفات الرجال المحمودة إذ لو قيل زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح بمعنى أنه اجتمع فيه ما افترق فى غيره من الرجال من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال . والمختار جواز نيابتها عن الضمير المضاف إليه نحو — فإن الجنة هى المأوى — وقيده ابن مالك بغير الصلة ، وجوز الزمخشرى نيابتها عن الاسم الظاهر ، وأبو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم .
قال فى المغنى : والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب . وقد تلخص من كلام المصنف أن

---

الإنسان إنك كادح إلى ربك — ثم قال — لتركبن — بفتح الباء على خطاب الإنسان وبالضم على خطاب الجنس فاعتبر المعنى وأتى بضمير الجمع وإن كان مصحوبها مثنى نحو : نعم الرجلان الزيدان أو مجموعا كقوله تعالى — قد أفلح المؤمنون — لم يجز فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ (قوله — إلا الذين آمنوا —) قد بين الرضى أن المفرد المعرف بلام الاستغراق يعم جميع المفرد والمثنى يعم جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد إلا المفرد ، فالمعنى أن كل إنسان لفى خسر فى مساعيه وصرف عمره فى مطالبه لا كل واحد من الذين آمنوا (قوله أو لاستغراق صفاته) أى لتعريف الجنس الذى أريد به إستغراق صفاته مبالغة فى المدح أو الذم (قوله وهى يخلفها كل مجازا) اعترض بأنه يصدق على الإستغراق العرفى نحو جمع الأمير الصاغة فإن كلا تخلف الأداة فيه بتجوّز : وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض مايصلح له اللفظ ، وليست أل فى الصاغة موصولة بل معرفة على ماهو عن السعد خلافا لما فى التصريح . وأجيب بأن الاستغراق العرفى أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة فلم تخلف كل بالاستغراق العرفى اللام مجازا بل حقيقة ، وبأن الغرض من تفسير الشىء قد يكون تمييزه عن شىء معين فيكتفى بما يفيد الامتياز عنه ، وبأنه يجوز التعريف بالأعم عند الأدباء (قوله أى الجامع لصفات الرجال الخ) بيان لحاصل المعنى المراد لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة ثم التمييز فى أنت الرجل علما ينافى أن أل لخصائص الجنس على الشمول إذ التمييز طبق المميز إفراداً أو غيره ، والمميز إذا كان خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب أن أل فى نحوه للجنس : أى الماهية مبالغة فيه :
قال فى التلخيص فى تعريف المسند باللام : وقد يقصد قصر الجنس تحقيقا نحو : زيد الأمير ، أو مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع . وقد يقال المراد إنها لشمول خصائص الجنس باعتبار العنوان الذى عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به (قوله — فإن الجنة هى المأوى —) وذلك أن هذه الجملة خبر — من خاف مقام ربه — فلو لم تكن أل فى المأوى نائبة عن الضمير خلت الجملة الواقعة خبرا عنه عن عائد المبتدأ (قوله بغير الصلة) فخرج نحو : زيد الذى ضربت الظهر والبطن : أى ضربت ظهره وبطنه ، وكثير لم يتعرض لذلك فلا يقوم أل عنده فيها مقام الضمير ، وأما قولهم أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى أى عنه فلا يطرد (قوله وجوز الزمخشرى الخ) فإنه قال فى — وعلم آدم الأسماء كلها — أى أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الأسماء لأن الاسم لابد له من مسمى ، وعوض عنه اللام كقوله — واشتعل الرأس شيبا — قال السعد : إنما احتاج إلى هذا الحذف ليتحقق معنى مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه — أنبئونى بأسماء هؤلاء — ولم يجعل المحذوف مضافا : أى مسميات الأسماء لينتظم تعلق الأنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال : وقد بقى أن تكون أل نائبة عن المضاف إليه فى قوله تعالى — فإن الجحيم هى المأوى — فوجب أن يحمل كلامه هنا على أن الأصل أسماء المسميات ، وأن الأسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة فأتى بالتعريف اللامى قائما مقام التعريف الإضافى ، وليست اللام عوضا عن المضاف إليه توفيقا بين كلاميه (قوله وأبو شامة نيابتها الخ) فإنه قال فى قوله :

أل المعرّفة إما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أنواع كما مر . وقد تكون أل زائدة كاللات ، ونحو : إدخلوا الأول فالأول . قد مر أنها تكون موصولة ( وإبدال اللام ) فى أل المعرفة ( ميما لغة حميرية ) كقولهم فى الرجل والفرس امرجل وامفرس: وقد نطق بها عليه الصلاة والسلام حين قال له السائل « أمن امبر امصيام فى امسفر؟ فقال : ليس من امبر امصيام فى امسفر » ونقلت هذه اللغة أيضا عن نفر من طيء قال شاعرهم :

ذاك خليـــلى وذو يواصلنى    يرمى ورائى بأمسهم وأمسلمه

( ثم ) السادس من المعارف :

[ المضاف ]

إضافة محضة ( إلى واحد مما ذكر ) من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة مالم يكن متوغلا فى الإبهام كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء وحده .

( وهو ) فى التعريف ( بحسب مايضاف إليه) عند الأكثر فالمضاف للعلم فى رتبة العلم والمضاف لاسم الإشارة فى رتبة اسم الإشارة وكذا البواقى ( إلا المضاف إلى الضمير) كغلامى (ف) ليس فى رتبة الضمير وإنما هو (كالعلم)

---

* بدأت ببسم الله فى النظم أولا ؛ إن الأصل فى نظمى ؛ ولا يخفى أن ما أجازه أبو شامة أجازه الزمخشرى كما يقتضيه قوله تعالى — واشتعل الرأس شيبا — لأن الأصل رأسى ( قوله وقد تكون أل زائدة ) المراد بالزائدة غير المؤثرة للتعريف لا الصالحة للسقوط لأنها قد تكون لازمة واللازمة لا تصلح للسقوط ؛ فاندفع بذلك قول الدمامينى : العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهى كالجيم من جعفر ومثل هذا لايقال إنه زائد (قوله كاللات) جزم فى التصريح بأن اللات مخفف اللات بتشديد التاء وهو مع قوله إنه علم مؤنث محل نظر ظاهر ( قوله نحو ادخلوا الأوّل فالأوّل) اعلم أنه قصد المتكلم به الإشارة إلى الأوّل فى علم المتخاطبين ثم الأوّل بعده فى علمهما أيضا فاللام فيهما للعهد الذهنى لا زائدة، ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أوّلوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهو مترتبين ، ومر الكلام على أوّل فى المبنى على الضم ( قوله لغة حميرية ) أى منسوبة إلى حمير قبيلة باليمن . وزعم بعضهم أن لغة إبدال اللام ميما مختصة بالأسماء التى لاتدغم لام التعريف فى أولها نحو : غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ؛

قال المصنف : ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين فى قوله صلى الله عليه وسلم « ليس » الخ ( قوله ذاك خليلى الخ ) ذاك مبتدأ خبره خليلى أى صاحبى ، وسلمه هنا بكسر اللام وهى واحدة السلام وهى الحجارة كما فى الصحاح ( قوله إضافة محضة ) خرج ما إضافته لفظية كجاء ضارب زيد الآن أوغدا فإنه لا يتعرف بالإضافة إلى ماذكر لأن إضافته فى نية الانفصال ( قوله ولو بواسطة ) فيه خفاء لأن قولك جاء غلام أبيك ليس الغلام مضافا إلى الضمير بواسطة وإنما هو مضاف إلى المضاف إلى الضمير ( قوله كغير ومثل ) أى إذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كما لهما لأن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فإذا أريد كمالها لشخص أو ثبوت أضدادها كلها لشخص فقد تعين ، ومثلهما ماهو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها ؛

وقال ابن برى : إذا أضيفت غير إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية . وحينئذ قدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تعالى — نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل — والجواب أنه على البدل لا الصفة ( قوله وإنما هو كالعلم ) يستثنى من ذلك المصدر المعرف المقدر من أن وإن فإنهم حكموا لــه بحكم الضمير كما فى الباب الرابع من المغنى ، واقتضى كلامه أنه فى حكم الضمير سواء أضيف إلى ضمير أو غيره كما سنبينه

أى فى رتبته وإلا لما صح نحو : مررت بزيد صاحبك ، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف : وقيل إن ما أضيف إلى معرفة فهو فى رتبة ماتحتها :

قال المصنف : ويدل على بطلانه قوله : * كخذروف الوليد المثقب * فوصف المضاف إلى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف ، ولا يرد على إطلاق قولهم هنا إن المضاف إلى المعرفة معرفة مالا يتعرف بالإضافة كالصفة المضافة إلى معمولها والتوغل فى الإبهام والواقع موقع نكرة لما تقرر فى باب الإضافة من أن كلا منها لا يتعرف بالإضافة والحكم إذا علم فى بابه لشىء كان قيدا للحكم الذى يذكر مطلقا فى باب آخر .

[ باب فى ذكر المبتدإ والخبر وما يتعلق بهما من الأحكام ]

والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا

---

فى باب النواسخ ، فقولهم إن المضاف إلى الضمير فى مرتبة العلم وما أضيف إلى معرفة فى رتبتها مخصوص بغير ذلك فتفطن ( قوله وإلا لما صح نحو : مررت الخ ) كذا فى شرح الشذور ؛ ولك أن تقول لادليل فى ذلك لجواز أن يكون صاحبك بدلا لا نعتا ، وقد ذكروا فى باب النعت أن بالرجل صاحبك بدل فليكن هذا كذلك فليحرر ( قوله إذ الصفة لا تكن أعرف من الموصوف ) وذلك لأن الحكمة تقتضى أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج إلى نعت وإلا زاده من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة ، وهو ظاهر على رأى الجمهور . وصحح ابن مالك جواز نعت المعرفة بما هو أخص : أى أعرف من المنعوت نحو : بالرجل هذا ، كما يجوز نعت النكرة بالأخص : أى الأقل شيوعا نحو : رجل فصيح . وأيده بعضهم بقول ابن خروف يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة قال . وما ذهب إليه الجمهور لا دليل عليه انتهى : وحينئذ فلينظر ماوجه أن المضاف إلى الضمير فى رتبة العلم عند هؤلاء فلم ينقل عنهم خلاف هنا (قوله قال المصنف ويدل على بطلانه الخ ) قد يقال مراده فى رتبة ما تحته إن كان لها تحت وإلا فالمضاف إليها فى رتبتها فلا يبطل بما قاله المصنف ، لأن ذا الأداة لا تحت له فالمضاف إليه فى رتبته ، وحينئذ فإنما وصفه بما هو فى رتبته لا بأعرف فتأمله (قوله كخذروف الخ) الخذروف بالذال المعجمة مايدوره الصبى وهو المراد بالوليد بخيط ليسمع له دوى كذا فى الصحاح : وذكر بعضهم أنه خشبة مستطيلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط .

[ باب المبتدإ والخبر ]

( قوله هو الاسم ) أى الصريح أو المؤول ومنه تسمع بالمعيدى خير من أن تراه لأنه على تقدير أن ، وقيل الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند ويضاف إليه وهو اسم حكما فالاسم أعم من الحقيقى والحكمى (قوله المجرد من العوامل اللفظية ) أى لم يدخل عليه لفظ يقتضى العمل فيه واللفظية صفة للعوامل : أى المنسوبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ ، أو الجزئيات إلى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ : أى العوامل المنسوبة إلى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها : ولا يرد أن التجرد عن العوامل يقتضى سبق وجودها ولم يوجد فى المبتدأ عامل لفظى قط لأنه بتسليم سبق ذلك قد ينزل الإمكان منزلة الوجود كضيق فم البئر واللام فى العوامل للجنس فتبطل معنى الجمعية فلا يرد أن التجرد نفى الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظى ، ونفى الكل يوجب نفى العموم لا عموم النفى ، ونفى العموم لايفيد نفى الحكم عن كل فرد من أفراد ماأضيف إليه الكل بل عن جملة الإفراد فيصدق عند عدم بعض العوامل

أو حكما مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لما انفصل وأغنى عن الخبر :

ووجود البعض على أن نفى العموم يحتمل شمول العدم والافتراق ويتعين الأول بالدليل كما فى ـ إن الله لا يحب كل مختال فخور ـ والدليل هنا شهرة الاصطلاح هذا كله إن سلم أن التجرد بمعنى السلب البسيط وقد يمنع بل هو سلب على وجه العدول إذ النسبة هنا إيجابية وإثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد عامل على سبيل عموم النفى ، وأورد على الحد اسم أن ولا النافية للجنس فإنه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدأ ، ولا يمكن الجواب فى لا بأنها بمنزلة الزوائد وإن أمكن فى أن لأن لا تغير المعنى قطعا وأن لا تغيره وإنما هى مقوّية له ، ولا يصح الجواب بأن الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لا واسمها لا على الاسم وحده ؛ والمركب مجرد عن العوامل لأن المركب ليس باسم بل حرف مع اسم إلا أن يدعى أنه صار بالتركيب كاسم واحد ، لكن يبقى الاعتراض على من أجاز رفع صفة الاسم إذا كان مضافا ولا يصح دعوى التركيب :

هذا ، وأبطل بعضهم اعتبار كون المحل للمجموع بأن القضية سالبة لا معدولة ؛ والوجه أن يجاب بأن كلا من اسم أن ولا باعتبار الرفع مجرد لأن الحروف كالعدم باعتباره وإنما يعتد به إذا اعتبر النصب ( قوله أو حكما ) ليدخل مادخل عليه عامل زائد ، وشبهه من ذلك قول العرب ناهيك بزيد بناء على أن زيدا مبتدأ زيدت فيه الباء وناهيك خبر وهـو ظاهر لأن المعنى أن زيدا ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ، ويحتمل أن يكون ناهيك مبتدأ وبزيد خبره ،ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهى مع مدخولها خبر ناهيك : أى ناهيك حاصل بزيد ،ومن ذلك ـ هل من خالق غير الله يرزقكم ـ فإن خالق مبتدأ خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة لخالق لا خبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل :

فإن قلت : كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية ؟

قلت : التوصيف ههنا لمجرد تصوير النفى لا للإثبات فإن الاستفهام فيه للإنكار وكم مستحيل يفرض ليعلم امتناعه . وقال المحلى : يرزقكم هو الخبر فلعل محل ماذكر إذا كانت هل مستعملة فى الاستفهام ( قوله مخبرا عنه أو وصفا الخ ) حال ومعطوف عليه من الاسم بناء على مجئ الحال من الخبر أو خبرا لكان المحذوفة من خلاف المشهور وأو للتقسيم ، والمراد أن المبتدأ إما ذو خبر أو ذو مرفوع يغنى عن الخبر فخرج نحو نزال لأنه ليس واحدا منهما وكذا الأعداد المسرودة . وعلم منه صريحا اشتراط التجريد فى الوصف بخلاف صنيع الأوضح فخرج من الحد نحو ـ لاهية قلوبهم ـ والمراد بالوصف مايأتى والأولى إسقاطه وإن كان ذلك إنما يطرد فيه لأنه قد يأتى فى غيره نحو لانولك أن تفعل ، فإنهم أعربوا نولك مبتدأ وأن تفعل فاعله أغنى عن الخبر ونحو غير قائم الزيدان إلا أن يراد الوصف ولو بالتأويل ، ويدعى أن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد :

بقى أنهم قالوا أقل رجل يقول ذلك وجاز هـذا لأنه فى معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فعل بل صفة النكرة بعده مغنية عن الخبر كما صرح به فى التسهيل وأشار لقول آخر أنها تجعل خبرا ، وقوله رافعا أى من حيث إنه وصف فيخرج الحسن وجهه إذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتف به لأن الحسن قام مقام موصوفه وهى الشئ لكن رفعه له من حيث إنه مبتدأ لامن حيث إنه وصف على أنه لاحاجة لذلك لأن مرفوع الوصف خبر لا مغن عنه ، وقوله لما انفصل أى لاسم مستقل غير مفتقر إلى الاتصال بغيره فخرج الضمير المتصل فإنه لا يسد مسد الخبر فلا يقال فى أقائم زيد وقاعد أن قاعد مبتدأ وضميره المستتر فيه سد مسد الخبر ٥

قال المصنف فى الحواشى : خرج عن قوله لما انفصل حكاية المازنى أقائم أخواك أم قاعدان فقاعدان مبتدأ

والخبر مايحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، وبدأ هنا وفى الجامع بالمبتدأ قبل الفاعل تبعا لمن يرى أنه أصل المرفوعات ، وخالف فى الشذور فبدأ بالفاعل نظرا إلى أنه أصلها كما قال ؛ وذهب جمع إلى أن كلا منهما أصل واختاره الرضى .

قال أبو حيان : وهذا الخلاف لا يجدى فائدة ( المبتدأ والخبر ) كلاهما ( مرفوعان ) باتفاق ( كالله ربنا

---

لأنه عطف بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل منفصل ، وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون فى الثوانى ثم قال : وقد يقال إن التقدير أم هما قاعدان وأن المعطوف الجملة انتهى . والوجه أنه إنما أغنى فيه فاعل المبتدأ عن الخبر وإن لم يكن بارزا وتقييدهم بالبارز جرى على الغالب أو بناء على أن المراد البارز ولو حكما ، والضمير المستتر فيما ذكر بمنزلة البارز لإمكان التنازع والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ، وذلك غير متعين اتفاقا بل صرح ابن الحاجب فى الأمالى بأن الصفة لا ترفـع ضميرا منفصلا وحكى الإجماع فى ذلك لـكن نسب إلى الوهم فقد ورد السماع بالجواز ، وقوله وأغنى أى ذلك المنفصل عن الخبر احترازا من نحو أقائم أبواه زيد فقائم ليس مبتدأ إذ لايغنى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة أنه لايحسن السكوت عليه ضرورة التباسه بالضمير المفتقر إلى زيد المعود عليه ، فيتعين كون زيد فى المثال المذكور مبتدأ وقائم خبره مقدم عليه وأبواه مرفوع بقائم وفيه نظر إذا علم المرجع كما إذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبواه إذ هـو بمنزلة أقائم أبوا زيد وذلك يحسن السكوت عليه قطعا ، والإغناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفى فيه أن بواسطته وحصول التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر ، والاستغناء بهذا المعنى صادق مع عدم الإمكان فاندفع انتقاد الدمامينى فى شرح التسهيل حيث قال : إنه لم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر أصلا حتى يحذف ويغنى عنه غيره أو يسد مسده ، ولو تـكلف له تقدير خبر لم يأت إذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ، ومن ثم تم بفاعله كلاما . وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف . ورد بأنه لا حاجة إليه لتمام الـكلام بدونه ، وزعم آخر أنه الذى يليه ( قوله والخبر الخ ) أورد أنه يلزم الدور إذ الخبر حينئذ يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لأن من تعريفه مخبرا عنه وهو مشتق من الخبر . وأجيب بالمنع إذ المراد من الخبر الإخبار اللغوى والتعريف صادق على نحو : النار حارة لحصول الفائدة فيه بأصل الوضع ؛ وعلى نحو : شعرى شعرى لأنه بتأويل شعرى الآن شعرى الذى تعهده ، وعلى خبر المبتدأ الثانى لحصوله الفائدة به بحسب الأصل قبل أن تجعل جملته خبرا ، ولا يرد أن الجملة الواقعة خبرا لا إسناد فيها فلا يكون فيه الفائدة التامة المرادة هنا ، ولا يصدق على يضرب فى زيد يضرب أبوه لأنه خارج بالحصر المتبادر من التعريف وهو أن لايكون لغيرهما مدخل فاندفع أنه حصلت به الفائدة مع مبتدأ وليس خبرا بل الخبر الجملة .

بقى أن التعريف منتقض بنحو : ذاهبة من زيد جاريته ذاهبة إذ لاتحصل به الفائدة وحده مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب ( قوله لمن يرى أنه أصل المرفوعات ) ممن يرى ذلك سيبويه . ووجهه أنه مبدوء به فى الكلام وأنه لايزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر ، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير ( قوله نظرا إلى أنه أصلها ) عزى القول بذلك للخليل . ووجه بأن عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى وأنه إنما ارتفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك ، والأصل فى الإعراب أن يكون للفرق بين المعانى ( قوله لايجدى فائدة ) تعقبه الدمامينى بأن فائدته تظهر فى أولوية المقدر عند الاحتمال كما إذا وجدنا مايصلح لهما كما إذا قيل من قام ؟ فتقول فى جوابه زيد ، فإنه يحتمل كونه مبتدأ وكونه فاعلا فحينئذ يترجح تقدير ماقيل إنه

ومحمد ) عليه الصلاة والسلام ( نبينا ) لمن يعتقد عدم إيمانه ، وإنما اختلفوا فى رافعهما على أقوال أصحها أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد من العوامل اللفظية للإسناد ، والخبر مرفوع بالمبتدأ وصح رفعه به وإن كان يقع جامدا لأن أصل العمل الطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به عليه طلبا لازما كما أن فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة .

واعلم أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة والمبتدأ يخبر عنه والإخبار عن غير معين لا يفيد ، ولأن القصد من الكلام إعلام السامع مايحتمل أن يجهله ، والأمور الكلية قل أن يجهلها أحد وإنما يجهل الأمور الجزئية ، وأورد على الأول مجيء الفاعل نكرة وهو مخبر عنه . وأجيب بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه ؛

---

الأصل ، ثم أورد أن الترجيح هنا بمطابقة السؤال فإنه جملة اسمية ، وأجاب بأنه اسمية فى الصورة وفعلية فى الحقيقة وبين ذلك ، وقد يقال لامانع من تعدد المرجح فيكون الترجيح بالإسمية لاينافى الترجيح بغيرها فتدبر ( قوله لمن يعتقد عدم إيمانه ) أى كقول الشخص لمخاطب اعتقد عدم إيمان القائل ماذكر ، ولعل هذا مبنى على مذهب من يشترط فى الكلام الفائدة الجديدة ولا يكتفى بالفائدة الوضعية ، أو المقصود بيان الكلام المعتد به لامطلق الكلام ( قوله أصحها الخ ) أبهم المصنف الرافع ليكون جاريا على كل الأقوال ( قوله وهو التجرد الخ ) مر فى رافع المضارع مايتعلق بكون التجرد عاملا ، والمراد لإسناده إلى غيره كالوصف أو إسناد غيره إليه كالاسم ، وأل فى التجرد للعهد : أى التجرد المعلوم أو هو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية حقيقة أو حكما ، فدخل إبتداء المبتدأ المقرون بالحرف الزائد أو ماأشبهه وخرج تجرد المضارع . وقيل الحق أنه تجرد للإسناد فهو إبتداء ولا يلزم ذلك أن المضارع واقع مبتدأ .

بقى أن التعريف لايتناول إبتداء المبتدأ الذى لاخبر له ولا مرفوع يغنى عن الخبر نحو : غير قائم الزيدان ، وأقل رجل يقول ذلك إلا زيد ( قوله وصح رفعه به الخ ) جواب عما اعترض به على القول بأن الرافع المبتدأ واعترضه أيضا ابن عصفور بأن العامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه . وأجيب بأن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل والحمل عليه وعمل المبتدأ بطريق الأصالة ، وبأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو : القائم أبوه ضاحك ، فلو كان رافعا للخبر أدى إلى إعمال عامل واحد فى معمولين رفعا من غير تبعية ولا نظير لذلك . وأجيب بأن ذلك إنما يمتنع إذا اتحدت الجهة وهى هنا مختلفة لأن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر ( قوله عمل فيه عند طائفة ) أى وإن كان الفعل لايعمل فى الفعل ، لكن يرد على هذا القياس أنه غير متفق عليه ( قوله واعلم أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ) وأما الخبر فالأصل تنكيره لأنه مسند فأشبه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير إذ هما من عوارض الاسم ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى علامة وهو التعريف وبقيناه على الأصل وهو التنكير ، وأما التعليل بأنه مسند فينبغى أن يكون مجهولا فليس بشىء لأن المسند ينبغى أن يكون معلوما والذى ينبغى أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ( قوله والإخبار عن غير معين لايفيد ) أى غالبا وأورد أن هذه العلة لاتقتضى خصوص التعريف بأن يكون معلوما بوجه ما بحيث يفيد الحكم عليه والكلام فى مبتدأ يخبر عنه كما يدل عليه الكلام إذ الوصف الرافع لمكتف به لاينفك عن كونه نكرة ( قوله يخصص بالحكم المتقدم عليه ) أورد أنه يقتضى أن يجوز الإبتداء بالنكرة عند تقدم الخبر وإن لم يكن مختصا . ويجاب بأنه إذا لم يكن فى الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع من استماعه ويستمر على إنصرافه ؛

قال الرضى : وهذا وهم لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته . وقد قالوا إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته .

إذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت ، والفائدة تحصل فى الغالب إذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهى كثيرة ، وأنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين موضعا . وذكر بعضهم أنها ترجع إلى شيئين العموم والخصوص وظاهر كلامه اعتماد ذلك حيث قال ( ويقع المبتدأ نكرة إن عم ) كل فرد من جنسه ( أو خص ) فردا من ذلك الجنس فالعام ( نحو : مارجل فى الدار ) لأن النكرة فى سياق النفى تعم ، فإذا عمت كان مدلولها جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الجنسية

---

لأن الاسم لم يوضع أصالة لينسب إلى غيره فلا يكون نكرة متعينا لأن يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود بخلاف نحو : بقرة تكلمت وحصاة سبحت فإنه صحيح مع تقديم المبتدأ النكرة المحضة ؛ لأن الحكم لما كان غريبا عادت النفس إلى الإصغاء فيحصل المقصود . وأما الفعل فوضع أصالة لينسب إلى غيره ولا يصلح إلا لذلك فلا ينفر السامع عند سماعه لعلمه بأنه حديث عن الآتى بعده فينتظره ( قوله وهذا وهم الخ ) اعترض بأن الحاكم هو المتكلم وهو عالم به قطعا والجاهل إنما هو السامع إذ هو الذى يختلف الحال بالنسبة إليه فى التعريف والتنكير ( قوله والفائدة تحصل ) ينبغى أن يكون الشرط هو العلم بحصول الفائدة لا الحصول لتأخره عن الابتداء والشرط مقارن ( قوله فى الغالب ) من غير الغالب إذا لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما فى الدار فإن الفائدة تحصل بقولك رجل قائم فى الدار ولا مخصص ؛ ولهذا قال ابن الدهان : إذا حصلت الفائدة جاز الإخبار سواء تخصص المحكوم عليه بشىء أم لا : واستحسنه الرضى وقال : ضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل شىء واحد ( قوله تخصصت ) أى تعينت وقـل اشتراكها وإبهامها أعم من أن يكون التخصيص حقيقيا كما فى النكرة الموصوفة أو حكميا كما فى النكرة المقدم عليها حكمها ( قوله إلى نيف وثلاثين موضعا ) فى الصحاح والقاموس وكل مازاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى ، وهو مشدّد الياء ويخفف وهو واوى العين من ناف ينوف ( قوله وذكر بعضهم الخ ) هو أبو حيان قال فى منظومته :

وكل ماذكرت فى التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم

وذكر المصنف فى الشرح عقب ذلك قوله فليتأمل ، ويحتمل أن مقصوده التوصية على الاعتناء بذلك لما فى رجوع كثير منها إلى ذلك من الخفاء ، وأن يكون مقصوده التنظير لما فيه من التكلف والأوفق بجزمه فى المتن الأول ، وأورد أن العموم ضد الخصوص فكيف يصح أن يقال حصل التعميم تخصيص : وأجيب بأنه ليس لمعنى العموم ما هو ضد الخصوص وهو أن تجعل لبعض الجملة شيئا ليس لسائر أمثاله بل المراد به قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما ينبىء عنه قول الشارح الآتى فأشبهت الخ ، ولا شك أن بذلك تنقطع الاحتمالات ويتعين أن المحكوم عليه كل فرد ( قوله إن عم الخ ) أى بذاته كأسماء الشروط والاستفهام أو بغيره كالنكرة فى حيز النفى والاستفهام الإنكارى ، وسواء كان العموم شموليا أو بدليا كما فى النكرة بعد الاستفهام الغير الإنكارى ، ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لأن عمومها بدلى لأن عمومها متوهم بخلاف ماذكر فإنه نص ( قوله فأشبهت المعرف بأل الجنسية ) عبارة التصريح الاستغراقية وهى أظهر لأن الجنسية أعم .

فإن قيل : ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع فى سياق النفى من حيث إن الأول معرفة والثانى نكرة مع تساويهما فى المعنى ؟

(و) منه نحو ( ـ ءإله مع الله ـ ) ـ وكل له قانتون ـ ومن يقم أقم معه (و) الخاص نحو ( لعبد مؤمن خير ) من مشرك لأن الوصف يخصص الموصوف النكرة فتحصل به فائدة ليست للعبد الذى لم يوصف. ويحتمل أن يكون من الأول أيضا (و) من الخاص قوله عليه الصلاة والسلام ( « خمس صلوات كتبهن الله على العباد » ) لتخصيصه بالإضافة وقوله « أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة » وقولك رجيل جاءنى لأنه بمعنى رجل صغير جاءنى.

(و) يقع الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ

---

قلت : الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعين فهو معرفة وما لم يكن موضوعا فهو نكرة سواء تعين لعارض أم لم يتعين ، واللام وضعت للتعريف والنفى لم يوضع لذلك ( قوله ومنه ءإله مع الله) لعل وجه الفصل الإشارة إلى الخلاف فى نحو المثال ، لأن ابن الحاجب اشترط فى الاستفهام المسوغ للابتداء أن يكون بالهمزة المعادلة بأم ( قوله ولعبد مؤمن ) قال المصنف فى تذكرته الأولى جعل المسوغ فى ولعبد مؤمن لام الابتداء ( قوله لأن الوصف الخ ) اقتضى المقام جواز حيوان آدمى فى الدار لأن المبتدأ موصوف وامتناع آدمى فى الدار لعدم الوصف ولا معنى لذلك مع اتحاد معناهما.

وأجاب الأستاذ الصفوى تبعا للعصام بأن العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنكتة توجد فى بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها فالفرق بين ماذكر لا لأمر معنوى بل لقاعدة حكموا بها يظهر أثرها فى مواضع أخر طردا للباب انتهى. وفى التصريح ولا بد فى هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود وإلا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفى الدنيا رجل ، وعلى النفى ما حمار ناطق ، وعلى الاستفهام هل امرأة فى الأرض ، وعلى الموصوف رجل ذكر واضح ، وعلى العمل شرب للماء نافع وغلام إنسان موجود ، فهذه كلها لا تصح أن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة هذا كلامه فتأمله مع كلام الصفوى ( قوله ويحتمل أن يكون من الأول ) إشارة إلى كلام ابن الحاجب فإنه جعل المسوغ فى الآية كون النكرة فى معنى العموم مثل قولهم تمرة خير من جرادة وأطال فى بيان ذلك كما نقله الدمامينى ( قوله كتبهن ) أى أو جبهن يحتمل أنه خبر وأنه نعت لصلوات ، والخبر قوله فى اليوم والليلة وهذا أولى إذ يلزم على الأول أن فى اليوم متعلق بكتب ، والكتب ، وهو الفرض سابق على اليوم والليلة إلا أن يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خبرا ثانيا ( قوله أمر بمعروف صدقة ) التخصيص فيه بالعمل إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر ( قوله رجل جاءنى ) ليس فيه صفة مقدرة حتى يكون مما تقدم ( قوله ويقع الخبر مفردا ) المراد به ماليس جملة بقرينة مقابلته بها فيشمل المثنى والمجموع والمركب بأقسامه والوصف مع مرفوعه ، وعرفه بعضهم بما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه عاريا من إضافة وشبهها أو ملتبسا بأحدهما نحو : زيد منطلق وعمرو قائم أبوه.

وذكر ابن مالك أن قولك قائم أبوه من هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ومر بيانه فى بحث الكلام بما لا مزيد عليه ، وقدم المفرد لأنه الأصل فى خبر المبتدأ لأن الخبر متحد بالمبتدأ دائما ولا يتصور الاتحاد بلا تأويل إلا فى المفرد ( قوله جامدا فلا يتحمل ضمير المبتدأ ) المراد بالجامد ماليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه نحو : هذا زيد وهذا أسد مشيرا إلى السبع فأسد اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول بالمشتق لأن الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا على تأويله بالمشتق ، والجامد إذا كان خبرا لا يحتاج إلى ذلك لأنه يكفى فى صحة الإخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ.

وخالف الكسائى فى ذلك فذهب إلى أن الجامد كله متحمل للضمير واستبعد ابن مالك إطلاقه وقال : الأشبه

أو مشتقا فيتحمله مالم يرفع ظاهرا أو ضميرا بارزا ، ويجب إبراز المتحمل وإن أمن اللبس إذا جرى الوصف على غير من هوله ، ويقع الخبر ( جملة لها )

---

أن يكون حكم بذلك فى جامد عرف لمسماه معنى ملازم لا انفكاك عنه كالإقدام والقوة للأسد ، وهـذا يرجع للوفاق فى المسألة لأن ما قيد به معنى التأويل بالمشتق. ونقل ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه إلى ذلك صاحب البسيط وزاد نقله عن الرمانى .

قال أبو حيان : وقد رد بأنه لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو (قوله ومشتقا فيتحمله) المراد بالمشتق ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات كذا فى شرح الكافية لابن مالك . وفى تعليق المصنف المراد بالجامد فى هذا الباب وباب النعت ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه فتدخل أسماء الزمان والمكان والآلة وبالمشتق ما أخذ من مصدر لذلك قال : ويستثنى المشتق الذى جرى مجرى الجامد فلا يتحمل ضميرا نحو : هذه البطحاء ، وإنما تحمل المشتق الضمير لأنه بمنزلة الفعل فى المعنى فلا بد له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل إما ظاهرا أو مضمرا ولا يتحمل إلاضميرا واحدا وقيل إن قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران : أحدهما للمبتدأ والآخر للموصوف الذى صار خلفا عنه نحو : زيد ضارب : أى رجل ضارب ، وإن كانت صلة أل ففيه ثلاثة ضمائر للمبتدأ وللموصوف الذى صار خلفا عنه ولأل ، فإذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه ( قوله مالم يرفع ظاهرا ) أى لفظا نحو: الزيدان قائم أبواهما ، أو محلا نحو : الكافر مغضوب عليه ، أما إذا رفع ظاهرا فإنه لا يرفع ضميرا ( قوله أو ضميرا بارزا) فإن رفع ضميرا بارزا لم يتحمل ضميرا نحو : زيد قائم إلا هو إذا قدرهو مرفوعا بقائم لا مبتدأ : أى بدلا منه ، ومنه ما سيأتى فى قوله ويجب إبراز المتحمل ( قوله ويجب إبراز المتحمل ) بفتح الميم ( قوله إذا جرى الوصف على غير من هوله ) أى على مبتدأ غير الاسم الذى الخبر له مثال ماألبس غلام زيد ضاربه هو إذا كانت الهاء للغلام فإن كانت لزيد فقد جرى الوصف على من هوله ، وإنما وجب الإبراز إذا كان اللبس مأمونا نحو : غلام هند ضاربها هى إجراء لهذا النوع من الخبر على سنن واحد ، وما ذكر من إبراز المتحمل لا يأتى على قول الرضى إن البارز تأكيد للمستتر أما إذا جرى الخبر لمن هو له فيستتر فيه وجوبا لأن الإبراز موضوع لكون الخبر لغير من هوله ، فإذا وقع الإبراز مع كون الخبر لمن هوله لم يفهم منه إلا كون الخبر لغير من هوله هذا حيث يتأتى الإلباس ، أما حيث لا يتأتى نحو : زيد هند ضاربته هى فينبغى جواز إبراز هى على الفاعلية على ما أجازه سيبويه فى مررت برجل مكرمك هو من جواز فاعلية هو هذا تحرير المقام ومثل الوصف فيما ذكر الفعل كما قاله ابن مالك فى شرح التسهيل وقال ابن عقيل فى شرحه إنه الحق وإن قال الرضى وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره ألبس أو لم يلبس انتهى لمخالفته للمنقول ؛ وإنما اقتصر على الوصف لأن كلامه فى الخبر المفرد وحكم المشتق إذا وقع حالا أو نعتا كحكمه إذا وقع خبراً .

قال أبو حيان : إلا فى مسألة واحدة وهى مررت برجل حسن أبواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للأبوين ، ولم يبرز الضمير فيها بأن يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه عائدا على الأبوين المضافين إلى ضميره فصار كأنه قال ، مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه ولك أن تقول يتصور نظير ذلك فى الخبر بأن يقال زيد حسن أبواه جميلان فليتأمل ( قوله ويقع الخبر جملة )لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له .

قال فى المغنى : وهى عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضرب اللص ، وأقائم الزيدان ، وكأن زيدا قام أو ظننته قائما ؛

أى فيها ( رابط ) وجوبا يربطها بالمبتدأ الذى سيقت له اسمية كانت أو فعلية ، ويجوز حذفه إن علم ونصب بفعل أو وصف أو جر باسم فاعل أو حرف تبعيض أو ظرفية أو مسبوق بمسائل لفظا ومعمولا نحو — وكلا وعد الله الحسنى —

---

وللدمامينى فى هذا المقام ما ينبغى مراجعته وقضية إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية أو قسمية أو مصدرة بأن أو حرف تنفيس حتى يصح زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول ، وهو كذلك خلافا لابن الأنبارى حيث منع وقوع الطلبية خبرا لأنها لا تحتمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك . ورد بأن الخبر الذى حقه ذلك ما قابل الإنشاء لا خبر المبتدأ بل هو ما أسند للمبتدأ ، ألا ترى أنه يقع مفردا إجماعا ولا يحتمل ذلك .

وقال ابن السراج : إذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله ، وادّعى فى المطوّل أن تقدير القول تعسف .

ونازعه السيد بما حاصله : أنك إذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به أو كونه مقولا فى حقه ، واستحقاقه أن يقال فيه فلا بد أن يلاحظ فى وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقولا فى حقه لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه مستحق أن يقال فيه ، فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا ، وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب الأوّل : أى طلب ضربه لا ينافى احتمالهما بحسب المعنى الثانى .

وقال ثعلب : لا يجوز أن تكون قسمية نحو : زيد والله لأضربنه .

قال الرضى : والأولى الجواز إذ لا معنى للمنع .

وفى المغنى : أن المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لأن الجملتين هنا ليست كجملة الشرط والجزاء لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشىء من الجملة الأولى ، وإما كون جملة القسم إنشائية ، ثم رد كلا من التعليلين بما ينبغى الوقوف عليه فانظره فى الباب الثالث ( قوله فيها رابط الخ ) إنما احتاجت إليه لأن الجملة فى الأصل كلام مستقل فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بدّ من رابط يربطها بالجزء الآخر ( قوله اسمية كانت أو فعلية ) تعريفها لا يخفى على من له أدنى ممارسة ( قوله ويجوز حذفه إن علم ) أى بقرينة واحترز به من نحو : زيد أكرمته فى داره ، فلا يجوز أكرمت فى داره ولا أكرمته فى دار ، ومن نحو : الرغيف أكلت منه ، وكان ينبغى ذكر هذا بعد الضمير لأنه الذى يحذف ( قوله ونصب بفعل الخ ) سيأتى فى كلامه مثال ما نصب بفعل ، ومثال المنصوب بوصف الدرهم أنا معطيك : أى معطيكه ، ومثال المجرور باسم الفاعل :

* وما كل من وافى منى أنا عارف * وأفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا لا يجوز حذفه سواء رفع بفعل نحو : الزيدان قاما ، أو بغيره نحو : زيد هو القائم ، أو زيد القائم هو ، وبه صرح الرضى . وشمل هــذا اسم كان المحذوفة أو المذكورة نحو : زيد إن كان قائما يقوم عمرو ، فلا تقول زيد إن قائما يقوم عمرو ، ومثل إن لو فإنه يكثر حذف كان بعدها وإبقاء الخبر .

هذا ، وفى المغنى مانصه محذوفا ومرفوعا : أى ولهذا يربط به محذوفا ومرفوعا نحو : إن هذان لساحران إذا قدر لهما ساحران ومنصوبا الخ ، وأفهم أيضا أن المجرور بإضافة غير صفة لا يحذف نحو : زيد أبوه قائم ، ومثال المجرور بحرف تبعيض إذ الناس إذ ذاك من عزيز : أى منهم ، والمجرور بحرف ظرفية * ويوم نساء ويوم نسر * أى فيه ، ومثال المجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح فانظر حكمة التمثيل لأوّل الصور وآخرها ، فأفهم أن

وقوله « أصيخ فالذى توصنى به أنت مفلح » .

وروابط الجملة بما هى خبر عنه أوصلها فى المغنى إلى عشرة على خلاف فى بعضها واقتصر منها هنا على أربعة :

أحدها الضمير وهو الأصل فى الربط ، ومن ثم يربط به مذكورا (كزيد أبوه قائم ) وعمرو قائم أخوه ، ومحذوفا كما مر :

( و ) الثانى الإشارة نحو — و ( لباس التقوى ذلك خير — ) إن قدر ذلك مبتدأ ثانيا وإلا بأن قدر تابعا للباس على أنه بدل أو عطف بيان فالخبر مفرد .

---

المجرور بحرف غير ذلك لايحذف نحو : زيد مررت به . ووقع لأبى البقاء فى قوله تعالى فى سورة الأعراف — والذين عملوا السيآت ثم تابوا من بعدها وآمنوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم — أن الذين مبتدأ وما بعدها خبر والعائد محذوف : أى لغفور لهم ورحيم بهم ، ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة من الصور المذكورة .

واعلم أن فى التسهيل بعد أن قال وقد يحذف إلى آخره قال مانصه : وقد يحذف بإجماع إن كان مفعولا به والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم والافتقار ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك . ونازعه الدمامينى فى الإجماع ، لكن صنيعه يقتضى أن حكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغى إدراجه فيه كما صنع الشارح ثم إنه على كلام التسهيل ينظر ما مثال المنصوب بالفعل ، فقد مثله المرادى بثلاث كلهن قتلت عمدا ، وغيره بقوله تعالى — أفحكم الجاهلية يبغون — :

قال الدمامينى : وفيهما نظر لأن كلا من المسألتين سيأتى فلم يتحقق الآن له مثال سالم من النظر فحرره ، وإن الحذف فى غير مسألة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف مايفهمه قول الشارح ويجوز حذفه ( قوله أصيخ الخ ) صدر بيت عجزه * فلاتك إلا فى الخيار منافسا * والشاهد فيه ظاهر حيث حذف العائد المجرور لكونه قد جر بحرف سابق عليه مماثل للجار لفظا ومعمولا ، وأصيخ : استمع ( قوله واقتصر منها هنا على أربعة ) الخامسة : إعادة المبتدأ بمعناه نحو : زيد جاءنى أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له . السادسة : أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس . السابعة : أن يعطف بالواو مثل ذلك . الثامنة : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو : زيد يقوم عمرو إن قام . التاسعة : أل النائبة عن الضمير . العاشرة كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى ( قوله وهو الأصل فى الربط ) إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض :

قال فى المغنى : قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل ربط وذلك فى ثلاث مسائل . إحداها : أن يكون معطوفا بغير الواو نحو : زيد قام عمرو فهو أو ثم هو . والثانية : أن يعاد العامل نحو : زيد قام عمرو وقام هو . والثالثة أن يكون بدلا نحو : حسن الجارية أعجبتنى هو ، فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية ، وهو فى التقدير كأنه من جملة أخرى . وقياس قول من يجعل العامل فى البدل نفس العامل فى المبدل منه أن تصح المسألة ( قوله ومن ثم يربط به الخ ) وأما غيره فلا يربط به لا مذكورا لأن وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف ، وكذا لام العهد مع الحذف لاينساق الذهن إلا إلى الضمير ( قوله نحو — ولباس التقوى — الخ ) إشارة إلى رد قول ابن الحاج أن المسألة مخصوصة بما إذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشارة إشارة البعيد ، ثم التمثيل بالآية على قراءة الرفع ، وقرأ نافع وابن عامر والكسائى بالنصب نسقا على لباسا : أى أنزلنا لباسا مواريا وزينة ، وأنزلنا أيضا لباس التقوى ( قوله بدل أو عطف بيان ) أى لا نعت خلافا للفارسى ومن تبعه لأن النعت

والثالث إعادة المبتدأ بلفظه نحو : زيد قام زيد ، وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتعظيم نحو : ( — القارعة ما القارعة — ) فالقارعة مبتدأ أول وما اسم استفهام مبتدأ ثان والقارعة خبره وهما خبر الأول ؛ والتقدير القارعة أى شىء هى كما تقول أى رجل زيد إذا أردت التعظيم والتفخيم لشأنه :

( و ) الرابع العموم بأن تكون جملة الخبر مشتملة على اسم أعم من المبتدأ فيكون المبتدأ داخلا تحته نحو : ( زيد نعم الرجل ) فأل فى الرجل للجنس وهو مشتمل على كل أفراده وزيد فرد منها فدخل فى العموم فحصل الربط ومنه قوله : * وأما الصبر عنها فلا صبرا * :

والربط بالعموم تبع فيه هنا وفى أوضحه جماعة من النحاة ،وذكره فى المغنى كالمتبرى منه ثم قال : ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس ، وعمرو كل الناس يموتون ، وخالد لا رجل فى الدار ؛ وخرج المثال والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه .

ولما كان من الجملة الواقعة خبرا مالا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله ( إلا فى نحو — قل هو الله أحد — )

---

لايكون أعرف من المنعوت ( قوله إعادة المبتدأ بلفظه ) أى ومعناه كما فى الأوضح ( قوله فى مقام التهويل الخ ) أى فوضع الظاهر موضع المضمر لهذا السبب ، وهو فى معرض ذلك جائز قياسا وفى غيره يجوز عند سيبويه فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول ، وعند الأخفش يجوز فى الشعر وغيره ، وإن لم يكن بلفظ الأول نحو : زيد قائم أبو طاهر إذا كان أبو طاهر كنية زيد ( قوله التهويل ) أى التخويف ( قوله والقارعة خبره الخ ) يجوز أن تكون القارعة مبتدأ وما خبر تقدم عليه لما فيه من معنى الاستفهام كأنه قيل القارعة أىّ شىء هى ( قوله والتفخيم ) عطف تفسير ( قوله أعم من المبتدأ ) أراد بأعميته منه صدقه عليه حتى لاينافى قوله فأل فى الرجل للجنس ولا ماقرروه فى باب نعم وبئس من أن أل فى فاعلهما للجنس دون الاستغراق ( قوله وهو مشتمل على كل أفراده ) أى صادق عليه ( قوله كالمتبرى منه ) حيث قال كذا قالوا ويلزمهم الخ ( قوله بما هو مذكور فيه ) هو أن الرابط فى المثال المذكور إعادة المبتدأ بمعناه بناء على أنه من الروابط كما أجازه أبو الحسن مستدلا بقوله تعالى — والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيع أجر المصلحين — وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون إلى غير ذلك ، وعلى القول بأن أل فى فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس ، وفى البيت إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا إذ المراد أنه لاصبر له عنها لا أنه لاصبر له عن شىء انتهى .

قال الدماميني : ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق .

قال ابن الحاجب : وهذا غلط لأنا نقطع أن المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من فى العالم وإنما قصد ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط انتهى .

بقى أنه قد يقال العموم باعتبار أنه ليس لأحد عنها صبر .

وفى العينى : والشاهد فيه حيث سد العموم هنا مسد الضمير الراجع إلى المبتدأ ، لأن قوله فلا صبر نفى ان يكون لأحد صبر عنها ، وهو عام فصبره داخل فيه .

هذا ، وفى التصريح : والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الإشارة فلأنه لايقال زيد قام هذا ، والزيدون خرج أولئك ، وأما إعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدّم رده ، وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين أما العبيد فذو عبيدى وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم . وأما العموم فلأنه لا يجوز زيد مات الناس ، وزيد نعم الرجال ، وهند نعمت النساء ، ثم أورد البيت وأجاب عنه .

ثما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ فى المعنى : أى فلا تحتاج إلى رابط اكتفاء بها عنه لأنها مفسرة للمبتدأ والمفسر عين المفسر ، هذا إن قدر هو ضمير الشأن وإلا بأن قدرضمير المسئول عنه فالخبر مفرد وهوالله وأحد خبر بعد خبر أو بدل .

---

وحاصل هذا أنه لابد فى هذه الروابط من مراعاة معنى صحيح مقصود، وكان المناسب لما ذكره فى مسوغات الابتداء بالنكرة أن يقيد الربط بها بذلك ثم يقول وإلا لورد على الربط بالإشارة كذا الخ ، فإن ما سلكه هنا يوهم ضعف الربط بما عدا الضمير .

واعلم أنه قال فى الجامع أو إعادة المبتدأ بلفظه والأصح أنه ليس ضعيفا ولا خاصا بالشعر ولا بموضع التفخيم نحو — الحاقة ما الحاقة — لإجازتهم هل زيد أحرز زيد انتهى ( قوله نفس المبتدأ فى المعنى ) المراد بالنفس هنا ذات الشىء ، والمراد بكون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما قاله ابن مالك فى شرح التسهيل . فاندفع أنه إن كان المراد أنها نفسه بحسب المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل :

والحاصل أن حق الخبر أن يكون صادقا على المبتدأ على معنى أن ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر وهو الذى يعبر عنه بهو هو ، وهذا يقتضى اتحادهما ذاتا وتغايرهما مفهوما ، فإن تغاير الذات ينافى هو هو واتحاد المفهوم يمنع إسناد أحدهما إلى الآخر ، فإن الإسنادنسبة والنسبة مستدعية للمنتسبين المستلزمة للاثنينية المنافية لاتحادالمفهوم على أنه يمكن اختيار الثانى ، وكون كل خبر كذلك ممنوع إذ الجملة فى زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أى قائم الأب :

[ تنبيه ] كل من الخبر المشتق وغيره مغاير للمبتدأ لفظا وإلا لزم الغاء الحمل متحد به معنى وإلا لزم حمل أحد المتباينين على الآخر حمل هو هو ، ويتحد به لفظا دالا على الشهرة وعدم التغير كقوله شعرى شعرى : أى شعرى على ما ثبت فى النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك :

وقال ابن الحاجب : إنه على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشىء بنفسه باعتبارين : أى وشعرى الآن مثل شعرى فيما مضى أو لكل منهما متعلق مغاير لمتعلق الآخر نحو — السابقون السابقون — أى إلى الخيرات وإلى الجنات ومغاير له لفظا ومعنى دال على التساوى حقيقة نحو — وأزواجه أمهاتهم — أى مساويات لأمهاتهم فى التحريم والاحترام ، أو مجازا كقوله :

ومجاشع قصب خوت أجوافها ... لو ينفخون من الخوارة طاروا

أى مساوون للقصب الخاوية الأجواف فى طيرانها بالنفخ ، أو قائم مقام المضاف نحو — هم درجات عند الله — أى ذوو درجات ، أو مشعر بلزوم حال يلحق مجازا العين بالمعنى نحو : زيد صوم ، جعل نفس الصوم مبالغة وليس بتقدير ذو لأنه يصدق على القليل والكثير ، ولا يقال زيد صوم إلا إذا أدمن الصوم ؛ والمعنى نهاره صائم ( قوله ضمير المسئول ) وهو الله عز وجل ( قوله أو بدل ) أى بناء على حسن إبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه :

وأجاز الزمخشرى أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وأبو البقاء أن يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو ، وتعتبر الأحدية بحسب الوصف بمعنى أنه أحد فى وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما أو بحسب الذات : أى لا تركيب فيه أصلا ، وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الأحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد أحد ، ولم يورد العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فإن الثانية كالتتمة للأولى ، وتعريف الصمد مع تنكير

قال الدماميني تبعا للمرادى : والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما فى عكسه نحو « لا حول ولا قوّة إلا بالله كنز من كنوز الجنة » .

(و) يقع الخبر أيضا (ظرفا) زمانيا أو مكانيا حالة كونه (منصوبا) لفظا بما تعلق به (نحو : والركب أسفل منكم) والرحيل غدا .

(و) يقع أيضا (جارا ومجرورا) منصوبا أيضا محلا بذلك (كالحمد لله) رب العالمين . وشرطهما أن يكونا تامين بالمعنى المتقدّم فلا يجوز زيد أمس ولا زيد باك .

ولما كان الخبر إذا وقع ظرفا أو مجرورا راجعا فى التقدير إلى المفرد أو إلى الجملة قال (وتعلقهما) حينئذ إما (بمستقرّ) ونحوه إما هو اسم فاعل وهو اختيار طائفة محتجين بأن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة ، والأصل فى الخبر الإفراد . وصححه فى الأوضح ورجحه ابن مالك بأمور :

---

أحد لعلمه بصمديته بخلاف أحديته (قوله والتحقيق أن مثل هذا الخ) هو واضح فى غير الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن إذ من المعلوم أنه ليس المراد بها اللفظ ؛ ولا يخفى أن المصنف لم يمثل إلا بها ولم يذكر الشارح مثالا غيرها ، فلا وجه لإيراد الشارح هذا التحقيق عند أهله .

هذا ، ويمكن الاعتذار بأنهم نظروا للأصل فأطلقوا أنه جملة باعتبار أنه مركب إسنادى غايته التجوز (قوله بل بالمفرد) يؤيده ما صرح به فى المغنى أن الجملة التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع فاعلا (قوله ويقع الخبر) أى فى الظاهر .

قال بعضهم : تسمية الظرف والمجرور خبرا مجاز لأنه ليس نفس المبتدأ ولا مشبها به المبتدأ ولأن الظرف ليس بمرفوع انتهى . وقد يقال إنه حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب اعتماد المصنف أن الخبر المتعلق المقدر (قوله أيضا) أى كما يقع جملة (قوله منصوبا) قيد بذلك وإن كان الظرف من حيث كونه ظرفا لا ينفك عن النصب لئلا يتوهم أنه لا يقع خبرا ما دام منصوبا ، فيختص بالظرف المنصوب المتحد مع المبتدأ معنى ليحترز عن المرفوع ، فإن فيه تفصيلا طويلا ولذا تركه فى هذا المختصر وسنبينه (قوله لفظا) أى إن كان معربا فإن كان مبنيا كان منصوبا محلا (قوله بما تعلق به) وهو الأصح . وقيل الناصب له المبتدأ وأنه عمل فيه النصب لا الرفع لأنه ليس الأول فى المعنى . ورد بمخالفته المشهور من غير دليـــل وبأنه يلزم منه تركيب الكلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث . وقيل بالمخالفة . وردّ بأنها معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن تكون عاملة ، لأن العامل اللفظى شرطه أن يكون مختصا فالمعنوى الأضعف أولى (قوله منصوب أيضا محلا بذلك) أى بما يقع فيه ، والتحقيق أن الذى فى محل نصب هو المجرور وحده لأن الجار هو الموصل للعامل إليه كالهمزة والتضعيف لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا فى اللفظ وقالوا هما فى محل نصب (قوله كالحمد لله) توهم بعضهم أن الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء على عمل الظرف وإن لم يعتمد ، وأن الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد ، وبعضهم أن المجرور معمول للمصدر واللام للتقوية كما فى قولك أعجبنى الحمد لله (قوله بالمعنى المتقدم) أى فى الموصول والتقييد بالتمام يمكن أن يستفاد من تعريف الخبر ، ومن قوله ولا يبتدأ بنكرة إلا إن عمت أو خصت الذى هو عبارة عن حصول الفائدة ، وكأنه لذلك حذف المصنف هذا القيد هنا بخلافه فى الموصول (قوله فلا يجوز زيد أمس الخ) ظاهره ولو مع قرينة تدل على المتعلق الخاص : أى سافر أمس وواثق بك ، لكن التعليل بعدم الفائدة يؤخذ منه جواز الإخبار مع القرينة (قوله ونحوه) نبه به على أن تعبيره بمستقر للتمثيل لا للتقييد (قوله بأن المحذوف هو الخبر) هو الأصح . وقيل الخبر هو الظرف والمجرور

منها أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقوله : فأنت لدى بحبوحة الهون كائن : ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به .

ومنها أن الفعل المقدر جملة بإجماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه .

ومنها تعيينه اتفاقا بعد أما وإذا الفجائية لامتناع إيلائهما الفعل ( أو ) بـ ( استقر ) ونحوه مما هو فعل وهو اختيار أكثر البصريين محتجين بأن المحذوف عامل فى الظرف والمجرور . والأصل فى العامل أن يكون فعلا ، ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره فى الصلة .

قال فى المغنى : والحق عندى أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ، ثم قال :

---

والعامل صار نسيا منسيا . وقيل مجموعهما لأن المقصود الإخبار بوجود الشىء فى الظرف إلا أنهم حذفوا بعضه لزوما وسموا الباقى باسم الخبر مجازا .

وقال شيخ الاسلام : الخلاف لفظى لأن القائل بأنه المحذوف نظر إلى العامل الذى هو الأصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره ، والقائل بأنه المذكور نظر إلى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لابد من اعتباره ، والقائل بأنه مجموعهما نظر إلى المعنى المقصود ( قوله منها أن اجتماع الخ ) لك أن تمنع دلالة هذا على الأولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز ( قوله فأنت لدى بحبوحة الخ ) عجز بيت صدره :

* لك العز إن مولاك عز وإن يهن * والهون بالضم الهوان والذل ، وبحبوحة الشىء بحاءين مهملتين وباءين مضمومتين وسطه .

قال الدمامينى : ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو كائن الذى هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا أنه متعلق بكائن إلا أن كائنا فى البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل ، فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحينئذ فلا شاهد فى البيت .

قال الشمنى : الكون بمعنى الثبوت وهو الكون العام الذى يقدر انتهى : وهذا لا يدفع كلام الدمامينى لأنه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت بل بمعنى الثبوت المقتضى للرسوخ وعدم التزلزل ( قوله لامتناع إيلائهما الفعل) أى لا ظاهرا ولا مقدرا : ورد بأنه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين إما والفاء بغير المفرد أو جملة الشرط ، لأنه لازم الحذف وهم يغتفرون فى المقدرات مالا يغتفرون فى الملفوظات كما أجاب به الزعفرانى ابن جنى لما أجاز النصب فى فإذا زيد ضربته .

وقال له ابن جنى : يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولو سلم أن المحذور أعم من ذلك فلا يلزم منه جواز الفصل ، وإنما يلزم لو قدر قبل معموله أما لو قدر بعد المبتدأ بأن يقال أما فى الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا فى إذا ( قوله والأصل فى العامل أن يكون فعلا ) لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره ، والفعل أشد افتقاراً لأنه حدث يقتضى صاحبا وزمنا ومحلا وعلة فيكون افتقاره من جهة الإحداث ومن جهة التحقق ، وليس فى الاسم إلا الثانى ( قوله والحق عندى الخ ) أى لأن المسألة متجاذبة الأطراف لأن أصالة إفراد الخبر وأصالة الفعل فى العمل متقابلان ، وتعين الاسم بعد أما وإذا والفعل بعد الموصول متكافئان وكل منهما لخصوص المحل فلا يصلح واحد منهما مرجحا . وقول بعضهم فى ترجيح الاسم بعد أن ذكر تعين اسم الفاعل فيما ذكر ما نصه : وإذا تعين اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى مالا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن واحد غير جار على سنن الصواب لما علمت من تعين الفعل فى الصلة

وإن جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة فى الحال ( محـــذوفين ) وجوبا وذلك المتعلق المحذوف من حيث هو فى الحقيقة هو الخبر على ماصححه فى الأوضح لاالظرف ، وإنما أطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف ولهذا لايجمع بينهما إلا شذوذا . وظاهر كلامه أن المتعلق لا يكون إلا كونا مطلقا وبه صرح فى التسهيل .

قال فى المغنى : وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل وبجواز حذفه حينئذ وعليه خرج قولهم من لى بكذا : أى من يتكفل لى بكذا ، وقوله تعالى — الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى — أى مقتول أو يقتل ، والأصل فيه أن يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها . وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى إيجابه ، وفيه أيضا ويلزم من قدّر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ .

وفى حاشية الكشاف للتفتازانى مما يجب التنبيه عليه أنه إذا قدر فى الظرف كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت ، والظرف بالنسبة إليه لغو لا الناقصة وإلا لكان الظرف فى موضع الخبر بتقدير كان أخرى ويتسلسل التقديرات :

[ فائدة ] اعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان : مستقر بفتح القاف ، ولغو ، فالمستقر ما كان متعلقه

---

( قوله وإن جهلت المعنى الخ ) معنى كلام المغنى كما يعلم بمراجعته إن جهلت المعنى بأن لم تدر هل أريد الماضى والحال أو الاستقبال ، وليس معناه إن جهلت المعنى بأن لم تدر هل أريد معنى الاسم أو معنى الفعل ، وبه يعلم ما فى كلام الشارح .

هذا ، وقال الدمامينى : كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر فى الحال الذى هو من جملة الأمـــور المجهولة وهل هذا إلا تهافت . قال الشمنى : لاتهافت لأن تقدير الوصف إنما هو لصلاحه للأزمنة كلها دون غيره انتهى :

بقى أن كلامهما يقتضى أن المراد بالحال فى قولهم الوصف حقيقة فى الحال : الحال الذى هو أحد الأزمنة وهو ماجنح إليه الشهاب القرافى وبنى عليه الاشكال المشهور فى المشتقات الواقعة فى القرآن . والحق كما نبه عليه التقى السبكى أن المراد به حال التلبس فلا إشكال فى كلام المغنى ( قوله وجوبا ) لقيام القرينة وسد الظرف مسدّه ( قوله إلا شذوذا ) منه • فأنت لدى بحبوحة الهون كائن • ( قوله وبجواز حذفه حينئذ ) أى حين الدليل قال فيه : وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوّيا للدليل ( قوله وقد يعرض الخ ) فالأول نحو : فى الدار زيد ، لأن المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدإ . والثانى نحو إن فى الدار زيدا ، لأن إنّ لا يليها مرفوعها ، وهذا ماذكره فى المغنى فى الباب الثالث لكنه رجع عنه فى الباب الخامس فقال ؛ وكنا قدمنا فى نحو : فى الدار زيد أن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لأنه فى الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدّما لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل فى الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول إلا أن يقدر المتعلق فعلا الخ ( قوله ويلزم من قدر الخ ) لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ وفيه نظر ، لأن العلة فى امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلا فى باب المبتدأ هى خشية التباس الإسمية بالفعلية . وذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير . وأجيب بأن المقدر عندهم فى حكم الملفوظ فامتنع المقدر وإن كان علة المنع لا توجد فى المقدر ( قوله ويتسلسل التقديرات )

عاما واجب الحذف نحو — وعنده علم الساعة — واللغو ماكان متعلقه خاصا كالقيام والقعود سواء وجب حذفه نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، أو جاز نحو : يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قمت . ووجه تسمية الأول مستقرا والثانى لغوا أن المتعلق العام لما كان إذا حذف انتقل الضمير الذى كان مستقرا فيه إلى الظرف سمى ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو فى الأصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة وهى فيه اختصار لكثرة دوره بينهم كقولهم فى المشترك فيه مشترك . ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شىء من متعلقه سمى لغوا أو ملغى كأنه ألغى ولم يعتبر اعتبار الأول . قاله الدمامينى .

[ قاعدة ] كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد ولا ممايستثنى به لابد أن يتعلق بالفعل أو مايشبهه أو ماأول بما يشبهه أو مايشير إلى معناه ، والمتعلق إما أن يكون ملفوظا به أو مقدرا ، والمقدر إما واجب الحذف أولا ،

---

قال شيخنا : لك أن تقول لا يلزم تقدير كان فى الثانى بل حصل ونحوه فلا تسلسل ( قوله ماكان متعلقه خاصا ) يدخل فيه ماكان متعلقه مذكورا ( قوله انتقل الضمير الخ ) هو مذهب البصريين . وقيل لاضمير فى الظرف مطلقا تقدم أو تأخر وأن الضمير حذف مع المتعلق ، ثم الظاهر أن الانتقال مع الحذف ويحتمل أنه قبله ولا يضر أنه يلزم تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع ، لأنا لا نسلم امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ إلا أن يقال إنه بعد الحذف ناب الظرف عنه فى تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ، ويحتمل أنه بعده وهو ظاهر كلام الشارح ، ولا يضر أنه يلزم حذف الفاعل لأنه أمر اعتبارى تقديرى غير مستمر ( قوله لاستقرار الضمير فيه ) قضيته أنه لايسمى بذلك إذا رفع الظاهر نحو : زيد فى الدار أبوه أو عنده أخوه ، لأن رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه إلا أن يريد مامن شأنه أن يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا فليحرر على أنه لايأتى على قول من يقول بحذف الضمير مطلقا أو إذا تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقر ماكان عامله المحذوف مفهوما منه وإن كان كونا خاصا ، وعلله بأنه استقر فيه معنى عامله ( قوله ليس بزائد ) أى حقيقة أو حكما فشمل الباء ومن فى — كفى بالله شهيدا — وهل من خالق غير الله — ولعل فى لغة عقيل نحو :

* لعل أبى المغوار منك قريب * ولولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه أن لولا جارة للضمير ، وإنما لم يحتج الزائد لمتعلق لأن معنى التعلق الارتباط المعنوى والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحرف الجر ، والزائد إنما دخل فى الكلام تقوية له ولم يدخل للربط ( قوله ولا مما يستثنى به ) وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن ، وحينئذ فوضع المجرور نصب لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب فى قام القوم إلا زيدا ، وترك عد كاف التشبيه من ذلك ، وإن قال الأخفش وابن عصفور بأنها لا تتعلق بشىء لأنه إذا قيل زيد كعمرو ، فإن قدر المتعلق استقر فلا دليل للكاف عليه أو فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف لما قاله فى المغنى .

والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر تدل على الاستقرار ( قوله لابد أن تتعلق بالفعل أو ما يشبهه ) كقوله تعالى — أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم — أو ما أول بما يشبهه كقوله تعالى — وهو الذى فى السماء إله — أى وهو الذى هو إله فى السماء ففى السماء متعلقة بإله ، وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف ولا يوصف به ، وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود ( قوله أو بما يشير إلى معناه ) عبارة المغنى : أو بما فيه رائحة الفعل كقوله : أنا أبو المنهال منك فى بعض الأحيان . وقوله : * أنا ابن ماوية إذ جد النفر * فتعلق بغض وإذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد

وواجب الحذف فى ثمانية مواضع ذكرها فى المغنى ( ولا يخبر بـ ) اسم ( الزمان عن ) المبتدأ الجوهر المعبر عنه باسم ( الذات ) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فإن حصلت جاز كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو : نحن فى شهر كذا ، أو فى زمان طيب . وفهم منه أن المكان يخبر به عن الجوهر نحو : زيد أمامك ، وعن اسم المعنى نحو : الخير عندك وأن اسم المعنى يخبر عنه بالزمان وهو كذلك إذا كان الحدث غير مستمر نحو : الصوم غدا وإلا فلا لعدم الفائدة .

( و ) أما نحو قولهم ( الليلة الهلال ) مما ظاهره أنه أخبر فيه باسم الزمان عن الجوهر فهو ( متأول ) بحذف اسم معنى مضافا هو المبتدأ فى الحقيقة كرؤية الهلال الليلة فالإخبار إنما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر ، وقيل لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث إنه يحدث فى وقت دون آخر .

---

(قوله فى ثمانية مواضع) أحدها : أن يقعا صفة نحو — أوكصيب من السماء — الثانى : أن يقعا حالا نحو — فخرج على قومه فى زينته — فلما رآه مستقرا عنده — فمعناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص . الثالث : أن يقعا صفة نحو — وله من فى السموات والأرض — الرابع : أن يقعا خبرا . الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر نحو — أفى الله شك — . السادس : أن يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه كقوله لمن ذكر ماتقادم عهده حينئذ الآن ، وأصله حين إذ كان ذلك واستعمل الآن . السابع : أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو : يوم الجمعة صمت فيه . الثامن : القسم بغير الباء نحو — والليل إذا يغشى — وتالله لأكيدن أصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الأجل ، ولو صرح بالفعل فى ذلك وجبت الباء ( قوله ولا يخبر باسم الزمان ) أى منصوبا كان أو مجرورا بفى بل أو مرفوعا فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحا ، وهذا تقييد وتفصيل لقوله ويقع الخبر ظرفا وزيادة فائدة ( قوله المعبر عنه ) أى عن اللفظ الدال عليه ، والغرض من هذا أنه ليس المراد بالجوهر هنا مااشتهر استعماله فيه فى الألفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته ( قوله لعدم الفائدة ) لأن من شأن الذوات الاستمرار فى جميع الأزمنة فلا فائدة فى الإخبار عنها بزمن مخصوص ، لأنه لا فائدة لتخصيص شىء بزمان هو فى غيره حاصل مثله ، والتعليل بعدم الفائدة إما بناء على أنه يشترط فى الكلام الفائدة الجديدة أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام أو بناء على أنه يعتبر فى الفائدة الوضعية أن يكون الحكم مظنة أن يجهل وتقصد إفادته والذوات التى لا تتجدد لكونها معاومة الوجود فى سائر الأزمنة ليست كذلك بخلاف مايتجدد كالورد وبخلافها باعتبار الأمكنة لأن وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الأمكنة ( قوله كأن يكون المبتدأ الخ ) قد يوجه حصول الفائدة فى ذلك بأن اجتماع الذوات فى الوقت الخاص ليس من لازم وجودها إذ قد ينتفى الاجتماع فيه بنحو موت البعض . وقضيته أن يراد بالعموم مطلق التعدد حتى يصح قول الاثنين نحن فى شهر كذا ( قوله نحن فى شهر كذا الخ ) قال الدمامينى : لا أدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لى المراد بذلك إلى الآن انتهى . وقيل وجه العموم صلاحية نحن لكل متكلم لعدم اختصاصه بمتكلم دون آخر . وقيل شموله المتكلم وجميع من سواه من الموجودين فى ذلك الزمان ، ويمكن تخريج هذا المثال على حذف الخبر الخاص لقرينة حالية أى داخلون فى شهر كذا ، هذا وقد رأيت بخط المصنف فى هامش ابن الناظم مانصه : سأل طالب أيجوز نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا يريدون فى أم تتعين فى ؟ فقلت مقتضى ضابطهم أن يجوز وظاهر أمثلتهم أنه لا يجوز ، لأنهم مثلوا بعدة أمثلة التزموا فيها ذكر فى ( قوله وفهم منه أن المكان إلى قوله وهو كذلك ) أى إن أفاد فإن لم يفد الإخبار بالمكان عن الذات أو المعنى امتنع نحو :

ولما كان من المبتدأ مالا خبر له لأنه فى معنى الفعل لكن له مرفوع يغنى عنه نبه عليه بقوله ( ويغنى عن الخبر ) فى حصول الفائدة ( مرفوع وصف ) يكتفى به فاعلا كان أو نائبه . والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم

---

زيد مكانا والقتال مكانا ، وإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى نحو : القتال زمان أو حين امتنع ، ولهذا قال الشاطبى : التقييد باسم الزمان وباسم الجوهر بالنظر للغالب من أن اسم الزمان لا يفيد الإخبار به عن الذات ويفيد الإخبار به عن المعنى ، وأن اسم المكان يفيد الإخبار به عن الذات وعن المعنى . هذا ، وينبغى أن تلحق المعانى المستمرة كالألوان والطعوم والنعومة والخشونة لاستمرارها بالذات ، وكذا الطعوم الأصلية .وقد يعرض للشىء طعم ولا يستمر فينبغى جواز الإخبار عنه بالزمان ، وكذا يقال فى النعومة والخشونة اللذين يعرضان ويزولان ، والحركات التى لا استمرار لها فينبغى جواز الإخبار عنها بالزمان . وشمل اسم المعنى أسماء الأيام فيجوز الإخبار عنها بأسماء الزمان ، والأولى فيما يتضمن عملا كالجمعة والسبت والعيد والفطر والأضحى الرفع لغلبتها فى معنى الأيام ، ويجوز النصب نظرا للعمل كالاجتماع والسكون والعود بخلاف مالا يتضمن العمل كالأحد فيجب فيه الرفع ، ولا يجوز النصب لأنه بمعنى اليوم واليوم لا يكون فى اليوم ، وأجاز الفراء وهشام النصب لتأولهما اليوم بالآن فمعنى اليوم الأحد الآن الأحد والآن أعم فصح أن يكون ظرفه .

قال أبو حيان : ومقتضى قواعد البصريين فى غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو : أول السنة المحرم .

[ فائدة ] إذا أخبر بالزمان عن المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو - وحمله وفصاله ثلاثون شهرا - أو الصوم يوم والسير شهر إذا كان السير فى أكثره لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية ، ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفى خلافا للكوفيين، وإن كان الزمان معرفة نحو : الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا . وأوجب الكوفيون النصب وإن وقع لا فى الأكثر فالأغلب نصبه أو جره بفى وفاقا معرفا كان الزمان أو منكرا نحو : الخروج يوما أو فى يوم ، والسير يوم الجمعة أو فى يوم الجمعة. وأما - الحج أشهر معلومات - فلتأكد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة ، وربما رفع نحو - موعدكم يوم الزينة - وإذا أخبر بالمكان عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا فإن كان غير متصرف نحو : زيد عندك امتنع رفعه ، وإن كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو :

أنت منى مكان قريب  ودارك منى يمين أو شمال

وهو باق على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف إما من المبتدأ : أى مكانك منى مكان قريب . أو من الخبر : أى أنت منى ذو مكان قريب ، وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو : زيد خلفك ، ويكثر رفع المحدود المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدرا إضافة بعد إليه نحو : زيد منى يومان أو فرسخان .وأما المبهم نحو أنت منى زمان فلا يجوز رفعا ولا نصبا ، وكذا المختص نحو : زيد دارك أو بستانك ، وغير المتصرف نحو: ضحوة يلزم النصب على الظرفية ، ويتعين النصب فى نحو: أنت منى فرسخين أى من أشياعى ماسرنا فرسخين، وهذا تفسير معنى لا لفظا فلا يرد عليه أنه لادليل على المحذوف ، وأنه يلزم حذف الموصول وصلته وغير ذلك مما أوردوه ، وإن أردت تفصيل المقام فارجع إلى الرضى وشرح التسهيل ( قوله والمراد بالوصف الخ ) مثل لاسمى الفاعل والمفعول ، ومثال الصفة المشبهة : ماأحسن وجهه ، ومثال اسم التفضيل : ماأفضل منك أحد،

المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب ( معتمد ) ذلك الوصف ليصح الاكتفاء بالمرفوع ( على ) أداة ( استفهام ) حرفا كانت أو اسما ( أو ) أداة ( نفى ) كذلك أو فعلا فالاستفهام بالحرف نحو :

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا * وبالاسم نحو: كيف جالس العمران ( و ) النفى بالحرف نحو (مامضروب العمران ) وبالفعل نحو : ليس قائم الزيدان ، ومنه نحو غير قائم الزيدان ، ومنه قوله :

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو : إنما قائم الزيدان ،ولا فرق فى المرفوع أيضا بين أن يكون اسما ظاهرا كما مر أو ضميرا بارزا كقوله خليلىّ ماواف بعهدى أنتما * وجعل النفى بالفعل والاسم كالحرف فيه تجوز لخروج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة ، واعتماده على ماذكره شرط لازم عند جمهور البصريين وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم ،ثم هذا الوصف مع مرفوعه إما أن يتطابقا أولا ، فإن تطابقا إفرادا نحو، أقائم زيد،

---

وهل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره؛ ومثال المنسوب : ماقرشى أبواك وأقرشى أبواك : والمعنى أمنسوب إلى قريش أبواك ( قوله ليصح الاكتفاء بالمرفوع ) هذا ما رجحه فى المغنى : وقيل هو شرط للعمل ( قوله حرفاكانت أو اسما وقوله أو أداة نفى كذلك ) أى حرفا أو اسما هكذا زعم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة ، وقصره أبو حيان عليهما إذ لم يسمع سواهما لكن لا بد أن يكون الباقى صالحا لمباشرة الاسم بخلاف لم ولن ( قوله أقاطن الخ ) صدر بيت عجزه : * إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا * والقطن الإقامة والظعن الرحيل . والظاهر أن العطف فى أم نووا من عطف الفعلية على الإسمية ، والشاهد ، فى البيت ظاهر ( قوله ليس قائم الزيدان ) الوصف بعد ليس مرفوع على أنه اسمها وفاعله سد مسد خبرها . وفى شرح العمدة أن النواسخ لا تدخل على المبتدأ الذى له مرفوع يغنى عن الخبر لأنه منزل منزلة الفعل فلايعمل فيه عوامل الأسماء كما لاتعمل فى الفعل ، ومن مقتضى هذا أن لا يعمل فيه الابتداء لأنه من عوامل الأسماء لا أنه معنى فأشبه المعنى الذى يرفع به الفعل إذا قيل أيقوم زيد فجاز أن يعمل فيـــه ( قوله غير مأسوف الخ ) قائله أبو نواس ، وغير مبتدأ وهو فى معنى النفى والوصف بعده مخصوص لفظا بالإضافة وهو فى قوّة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن ، والنائب عن الفاعل الظرف ، وهذا ما قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك وفى البيت إعرابان آخران ذكرهما المصنف فى المغنى فى بحث غير ( قوله خليلىّ الخ ) صدر بيت عجزه :

* إذا لم تكونا لى على من أقاطع * والشاهد فى أنتما لسده مسد الخبر بعد النفى وهو ضمير منفصل وهو وقوله تعالى — أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم — مما يقطع به على مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميرا منفصلا على أنه فاعل به ، لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدى فى البيت إلى الإخبار عن المثنى بالواحد ، وفى الآية إلى فصل العامل من معموله بأجنبى انتهى . وأجيب عن الأوّل باحتمال أن يكون أنتما مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله : ما واف بعهدى ، والتقدير أنتما يا خليلى إذا لم تكونا لى على من أقاطع فما أحد واف بعهدى . وعن الثانى بأن عن آلهتى متعلق بمحذوف ، والتقدير أراغب أنت ترغب عن آلهتى . وما أجاب به فى التصريح من أن المراد بالظهور ضد الاستتار لا يجدى لما صرح فى الأمالى من أن الصفة لاترفع ضميرا منفصلا كما مر ( قوله شرط لازم الخ ) جوّز الأخفش والكوفيون وقوع الوصف المذكور مبتدأ من غير اعتماد ( قوله وما أوهم الخ ) منه قوله :

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا مقالة لهبىّ إذا الطير مرت

جاز فى الوصف وجهان الابتدائية والخبرية إلا فى نحو : أقائم اليوم امرأة فيتعين الأول ، وهذا يقدح فى قولهم إنه متى أوقع تقدم الخبر فى إلباس المبتدإ بالفاعل وجب تأخيره وإن تطابقا تثنية وجمعا نحو : أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتحمله الضمير ، وإن لم يتطابقا تعين ابتدائية الوصف وما بعده فاعلا أو نائبا عنه مغنيا عن الخبر . والأصل أن يخبر عن المبتدإ الواحد بخبر واحد كما مر :

---

فخبير مبتدأ وبنو لهب فاعل به لاخبر وإلا لزم عدم المطابقة ، وتأويله أن فعيلا يستوى فيه المذكر وغيره على حد قوله تعالى — والملائكة بعد ذلك ظهير — ( قوله الابتدائية ) أى فيكون المرفوع مغنيا عن الخبر ، وقوله والخبرية فيكون المرفوع مبتدأ مؤخرا ( قوله إلا نحو فى الخ ) لأنه يلزم على الثانى عدم تطابق المبتدإ والخبر فى التذكير والتأنيث وتذكير الوصف الرافع لضمير المؤنث الحقيقى وذلك لا يجوز ، وأفهم الحصر أنه لايتعين فى — أراغب أنت عن آلهتى — خلافا لمن عينه ، وعلله بأنه على الثانى يلزم الفصل بين أراغب ومعموله وهو الفارف بأجنبى لأن اللزوم ممنوع كما عرفت ، ولا فى أقائم رجل كما قيل لأنه على الثانى يلزم وقوع النكرة مبتدأ بلا مسوغ وذلك لأن الوقوع بعد الاستفهام مخصص ( قوله وهذا يقدح الخ ) أى جواز الوجهين . وأجيب عن القدح بأن اللازم هنا الإجمال لا اللبس لأن كلا الوجهين هنا مخالف للأصل لأن جعل المبتدإ مسندا وتأخيره خلاف الأصل بخلاف الوجهين فى قام زيد فإن كون زيد فاعلا موافق للأصل فسبق الذهن إليه فيحصل الالتباس : وأورد أنهم أجازوا فى جئت أنا وزيد وجهين مع أن أصل الواو أن تكون للعطف . وأجيب بأن الحمل على الوجهين إنما يمتنع إذا لم يكن عند قصد أحدهما قرينة والنصب يدل على المفعولية والرفع على العطف . واعترض بمثل جئت أنا وموسى . وأجيب بتقييد المسألة بما يمكن التنصيص فيه على المصاحبة بنصب مابعد الواو . وأجاب بعضهم عن القدح بأنه لاضرورة فى تقديم الخبر فى زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لأجلها ، وفى أقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه :
فإن قلت الضرورة حاصلة فى أقام زيد .

قلت : لا ضرورة لجواز زيد أقام بخلاف زيد أقائم ( قوله وجمعا ) أى جمع تصحيح كما يدل عليه المثال : ونص الشاطبى على أن جمع التكسير مثله . وقال السيوطى : الجمع المكسر كالمفرد ، وكذا الوصف المنطلق على المثنى والجمع والمفرد بصيغة واحدة نحو : أجنب الزيدان ( قوله على اللغة الفصحى ) احترازا من اللغة الضعيفة وهى لغة أكلونى البراغيث فإنه لايتعين عليها خبرية الوصف بل يجوز الوجهان ، فمن أطلق التعيين مراده على اللغة الفصحى بدليل ما فى باب الفاعل ( قوله لتحمله الضمير ) وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأ .

قال المصنف فى حواشى ابن الناظم : وجه الامتناع أن الضمير يعود على متأخر لفظا ورتبة ، ولك أن تقول يجوز كونه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده على قول سيبويه فى خير منه أبوه ومفسر الضمير موصوف مقدر انتهى : ويلزم على ما جوزه الإخبار عن النكرة بالمعرفة فى غير ما استثنى ، إلا أن يجاب بأن ابن مالك أجاز ذلك هنا حيث جوز فى أقائم أبوه زيد كون زيد خبرا عن قائم ( قوله وقد يتقدم الخبر ) أى فى الحال أو الأصل ، ومنه يعلم جواز تعدد المعمول الثانى لكل ماينسخ الابتداء وإطلاقه يشمل التعدد مع اختلاف الجنس بالأفراد والجملة كما أشار إليه الشارح بقوله وإن اختلف الجنس ، ولو قدمه على قوله على الأصح كان أولى ، ومقابل الأصح المنع مطلقا واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة مقدرين فى صور التعدد لما عدا الخبر الأول مبتدأ وهو

( وقد يتعدد الخبر ) جوازا على الأصح لأن الخبر كالنعت فجاز تعدده وإن اختلف الجنس نحو — فإذا هي حية تسعى — والتعدد على ثلاثة أنواع :

أحدها : أن يتعدد لفظا ومعنى لالتعدد المخبر عنه ، وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين أو الإخبار نحو : زيد فقيه شاعر كاتب فإذا استعملته بالعطف جاز اتفاقا .

ثانيها : أن يتعدد لفظا لامعنى لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو : هذا حلو حامض ، ولا يجوز في هذا العطف لأن مجموعه بمنزلة الخبر الواحد إذ المعنى هذا مز ّ خلافا لأبي على ، ولهـــذا امتنع توسط المبتدإ بينهما وتقدمهما عليه على الأصح .

ثالثها أن يتعدد لتعدد صاحبه إما حقيقة نحو : بنوك فقيه وشاعر وكاتب ، وقوله :

يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعـــدائها غائظه

---

تكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول أبي على ( قوله — فإذا هي حية تسعى — ) يجوز أن يكون جملة تسعى صفة للحية ( قوله ثانيها أن يتعدد الخ ) ضابط هذا النوع أن لا يصح الإخبار ببعضه عن المبتدإ وهذا الضابط يتناول نحو قولك للأبلق هذا أبيض أســود لأنه لا يصح الإخبار ببعضه عن المبتدأ أى حقيقة إذ لو أريد صحة الإخبار ولو مجازا خرج نحو : هذا حلوحامض عنه . وقضية ذلك امتناع العطف فيه ، لكن صرح الرضى بجواز العطف فيه وهو قضية تصريحه أيضا بأنه مثل قولك هما عالم وجاهل بل قضية وجوب العطف .

وقال السيد : إن نظر إلى تأويله بالأبلق كان الأولى تركه أى العطف ، وإن نظر إلى أن الخبر والمبتدأ متعد ّدان معنى : أى بعضه أبيض وبعضه أسود كان الأولى أن يؤتى به ( قوله لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد ) إن قلت : إذا كان المجموع في المعنى خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم خلو ّ كل منهما على انفراده من الضمير فلزم خلو ّ الخبر المشتق عن الضمير على أنه يبطله وجوب التثنية في قولك هذان حلوان حامضان . أجيب بأن في كل منهما ضميرا استحقه المجموع كما أجرى على كل منهما إعراب استحقه المجموع دفعا للتحكم لأن المجموع من حيث هو مجموع لايمكن تحمله للضمير ولا إعرابه ، وتحمل أحدهما للضمير وإعرابه دون الآخر تحكم ، وبأن في كل منهما ضميرا صرح به الرضى وغيره .

ونقل عن أبي على أن المتحمل للضمير هو الثاني لأن الأول نزل من الثاني منزلة الجزء . وفي المقام تطويل لا يناسب المرام ( قوله ولايجوز في هذا العطف الخ ) وليس الثاني بدلا لأنه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما يناقضه .

ونقل عن الأخفش جواز الصفة على معنى حلو فيه حموضة ، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد نحو : مررت بالضارب القاتل . ورد بأن الصفة كالفعل وهو لايوصف ، ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف ، ولا خبر مبتدإ محذوف لأن المراد أنه جمع الطعمين ( قوله إذ المعنى هذا مز ) أى بضم الميم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة والمزازة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة إذ هما ضد ّان لا يجتمعان وإنما الموجود فيه طعم بين بين ( قوله ولهذا يمتنع توسط المبتدإ الخ ) أى لكون مجموعه بمنزلة خبر واحد لكن كون هذا سببا لامتناع العطف والتوسط ظاهر لأن بعض الكلمة لا يعطف على بعض ولا يقدم على آخر ، وأما كونه سببا لمنع تقد ّمهما عليه فغير ظاهر ، وإنما علله بعضهم بأن الرمان حلو حامض جار مجرى المثل ( قوله نحو بنوك الخ ) اعلم أن تعدد الصاحب حقيقة له صورتان : إحداهما أن يكون أسماء متعاطفة ، الثانية أن يكون مثنى أو مجموعا فإذا اختلفت الأخبار فالعطف بالواو . قالوا : ولا يجوز غير ذلك ( قوله يداك الخ ) أنشده

أو حكما نحو — إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر . وهذا يجب فيه العطف. وصرح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني . وفي شرحه بأن التعبير فيهما بغير لفظ الواحدة لا يقال إلا مجازا فما في الشرح من حكاية الإجماع على التعدد فيهما منظور فيه اللهم إلا أن يريد إجماع من تقدم :

[ فائدة ] إذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الإخبار عنها طريقان : أحدهما أنه تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرا لما قبله وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع مابعدها ؛ وتضيف غير الأول إلى ضمير متلوّه نحو : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم : والمعنى أبو أخي خال عم زيد قائم . والآخر أن تجعل الروابط في الأخبار فتأتي بعد خبر الأخير بهاء آخر الأول وتال لمتلو نحو : زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه . والمعنى الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد : وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وإنما وضعه النحاة للاختبار والتمرين قاله أبو حيان :

واعلم أن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدإ لأنه وصف له في المعنى

---

الخليل . وقيل إنه لطرفة ( قوله وهذا يجب فيه العطف ) لابدّ أن يقدر في مثله العطف سابقا على الإخبار ، وأن لكل جزء إعراب بما يستحقه المجموع دفعا للتحكم ( قوله لا يقال إلا مجازا ) يوافقه ما في الأوضح حيث اعترض على ابن الناظم في جعله النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن نحو حلو حامض في معنى خبر واحد ، وأن قوله يداك الخ في قوّة مبتدأين لكل منهما خبر ، وأن نحو — إنما الحياة الدنيا لعب ولهو — الثاني تابع لا خبر ونظر فيه الأشموني فقال : أما ما قاله في الأول فليس بشيء إذ لم يصادم الشارح بل هو عينه لأنه إنما جعله متعدّدا في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدإ . وأما الثاني فهو أن كون يداك في قوّة مبتدأين لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحدا أو متعدّدا إلى اللفظ لا إلى المعنى : وأما الثالث فلأنه لا منافاة بين كونه تابعا وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على الخبر إذ المعطوف على الخبر خبر كما أن المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدإ مبتدأ انتهى :

وفي الجملة الأولى من الباب الخامس من مغني اللبيب في أثناء كلام مانصه : وأما حينا فتعطف على الحال لا حال انتهى . فلعله لا يسلم الجواب عن الاعتراض : الثالث : وأما الجوابان الأوّلان فإنما يثبتان التعدّد مجازا وليس هو مناط الاعتراض. والحاصل أن الاختلاف لفظي كما يعلم من كلام شرح التسهيل (قوله فما في الشرح الخ) الذي في الشرح حكاية على عدم التعدّد ، ولا يصح أن يكون لفظ عدم محذوفا من سبق القلم في عبارة الشارح لأنه لا يظهر حينئذ النظر ولا الجواب بقوله اللهم الخ ، لأن قضية الجواب على هذا التقدير أن ابن مالك يخالف من تقدم في دعوى عدم التعدّد ( قوله والمعنى أبو أخي الخ ) في شرح القواعد للكافيجي في زيد أبوه غلامه منطلق فحاصل المعنى زيد غلام أبيه منطلق. ومن قال في بيان المعنى إن التقدير غلام أبي زيد منطلق فقدسها معنى ونقلا فتأمل انتهى : وقياسه أن ماذكره الشارح كذلك والصواب زيد عم خالد أخي أبيه قائم ، ولعل وجه ذلك أن الإسناد التام إنما هو بين المبتدإ الأول وخبره بخلاف غيره فإنما فيه إسناد تام يستحيل ربطه بغيره ( قوله فتأتي بعد خبر الأخير الخ ) هذا عبارة التسهيل وقوله لمتلوّ لايفي لفظ بمراده بل لابدّ أن يقال وكذا الفعلي في الباقي إلى أن تنتهي المبتدآت ، ولكنه ترك ذلك لوضوحه وإشارة إلى أنه لا يتعين الترتيب المذكور إذا أمن اللبس ؛ فلو قيل زيد هند الغلامان أحسنت إليهما عنده في دارها لم يمتنع ،وكذا أحسنت في دارها إليهما عنده ( قوله زيد الأخوان الخ ) يتفرع من هذين الطريقين طريقة ثالثة مركبة منهما وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدإ وبعضها مع الخبر نحو : زيد عبداه الزيدون ضاربوهما ( قوله الأصل في الخبر ) أي الأولى ( قوله لأنه وصف له في المعنى )

فحقه أن يتأخر عنه وضعا كما هو متأخر عنه طبعا :

(و) لكنه (قد يتقدم) عليه حيث لا مانع إما جوازا (نحو : فى الدار زيد) أو وجوبا بأن يكون له صدر الكلام إما بنفسه كالاستفهام (و) ذلك نحو : (أين زيد) إذ لو أخر لخرج ماله صدر الكلام عن صدريته أو بغيره نحو : صبيحة أى يوم سفرك ، أو يوقع تأخيره فى لبس ظاهر نحو « عندى درهم ولى وطر » إذ لو أخر لتوهم أنه صفة للنكرة فالتزم تقدمه دفعا للالتباس ، أو يكون المبتدأ محصورا فيه بإلا لفظا نحو :

---

أى غالبا فلا نقض بالمنطلق زيد . والمراد لأن معناه وصف لمعناه لأن المبتدأ والخبر اصطلاحا لفظ زيد ولفظ قائم مثلا ، ويمكن أن يكون وصف اللفظ بصفة معناه المطابقى . وأورد أن الدليل جار فى الفاعل ولم يقدم . وأجيب بأن تقديم الحكم فى الجملة الفعلية لكونه عاملا فى المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول ، وإنما اعتبر الأمر اللفظى دون المعنوى لأن اللفظى طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه ، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم والاسم مستغن عن الفعل فأرادوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل (قوله فحقه أن يتأخر الخ) أى اللائق والمناسب أن يتأخر عنه ذكرا لأن تعلق الذات قبل الوصف هو المناسب ، ولا شك أن ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعانى أمر لائق (قوله حيث لا مانع) أى من التقديم وذلك فى الصور التى يجب فيها تقديم المبتدإ ، وأهمل المصنف ذكرها وهى مذكورة فى الألفية (قوله إما جوازا) أى تقديما جائزا أو ذا جواز (قوله فى الدار زيد) الجمهور يوجبون فى نحو هذا الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون ذلك ، وأن يكون المرفوع فاعلا لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط (قوله بأن يكون له صدر الكلام) شرطه كما قال ابن مالك فى الكافية الكبرى وابن الحاجب أن يكون مفردا فلو كان جملة جاز تأخيره نحو : زيد أين أبوه إذ لا يبطل بتأخيره صدارته إذ خبر المبتدإ الأول ليس له الصدر بل لجزئه وهو أين ، لأن ما يقتضى صدر الكلام يكفيه أن يقع صدرا لجملته بحيث لا يتقدم عليه شىء من ركنى تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى تدخلها ، فلا يقال إن من تضربه أضربه وإنما جاز الذى أن تضربه يضربك لأن الموصول لا يؤثر فى صلته (قوله أين زيد) فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف . لا يقال الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف ، وليس له صدر الكلام لأن الخبر هو الظرف فى الصورة وإنما جاز تقديم الخبر فى هـذه الصورة مع التباس المبتدإ بالفاعل لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ولا ضرورة فى التقديم فى زيد قام بخلاف أين زيد على أنه مثل أقائم زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام .

بقى أن ابن الحاجب مثل بهذا المثال للخبر المفرد الذى له الصدر . وأورد عليه أن قوله إن أين هنا مفرد يناقض قوله قبل وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة . وأجاب الرضى بأن لفظ أين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر بالجملة أم بالمفرد وهو المراد هنا انتهى . وانظره مع قوله المفرد فى هذا الباب ماقابل الجملة وشبهها الظرف وعديله (قوله صبيحة أى يوم سفرك) أى لأن الاستفهام له الصدر والمضاف إليه يسرى ويصير المجموع ككلمة واحدة (قوله لتوهم أنه صفة للنكرة) أى ابتداء وإلا فبالنظر فى الكلام وعدم ذكر الخبر يعلم أن الظرف هو الخبر . وجه التوهم ابتداء أن حاجة النكرة المحضة إلى الصفة ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر لتوقف الإخبار على حصول الفائدة ولهذا لو كان المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة كما فى نحو : زيد عندك ورجل تميمى فى الدار جاز فيه التقديم والتأخير .

فإن قيل مع تقديم الخبر أيضا يلتبس بالحال فينبغى امتناع التقديم . أجيب بأنه احتمال فى غاية البعد فلا

مالنا إلا اتباع أحمد عليه الصلاة والسلام ، أو معنى نحو : إنما قائم زيد إذ لو أخر لأوهم الانحصار فى الخبر ، أو يعود ضمير متصل بالمبتدإ على بعض متعلق الخبر نحو : على التمرة مثلها زبدا ، أو على مضاف إليه الخبر كقوله * ولكن ملء عين حبيبها * إذ لو أخر للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(وقد يحذف كل من المبتدإ والخبر) جوازا للعلم به. وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فى (نحو : سلام قوم منكرون) فسلام مبتدأ والمسوّغ له الدعاء والخبر محذوف (أى عليكم) وقوم خبر لمبتدإ محذوف أى (أنتم) قال ابن إياز : وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى ؟ قال الواسطى : الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة . وقال العبدى : الأولى الخبر لأن التجوّز فى آخر الجملة أسهل : وفى المحذوف من نحو زيد وعمرو قائم أقوال : ثالثها التخيير .

---

التفات إليه : وبذلك يندفع ما فى حواشى الشهاب القاسمى على المختصر من أن التقديم وإن رفع التباس الصفة لكن احتمال الحالية باق لأن نعت النكرة إذا تقدم كان حالا (قوله إذ لو أخر أوهم الخ) وإنما لم يقدم المحصور بإلا معها وإن انتفى المحذور حملا على المحصور بإنما وطردا للباب (قوله أو يعود ضمير الخ) إنما قال بعض متعلق الخبر وفى الحقيقة فى المثال متعلق الجار والمجرور . والمراد متصل بالمبتدإ الذى يمتنع تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل إذ لا يجب التأخير فيه ونوزع فى صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالأجنبى وهو عبده إذ المبتدأ أجنبى من الخبر . وأجيب بأن الفصل بالأجنبى إنما يمتنع إذا لم يكن مستقرا فى مركزه بدليل أنهم جوّزوا فى كانت زيدا الحمى تأخذ أن يكون الضمير فى كانت للقصة والحمى مبتدأ وتأخذ خبره وزيدا مفعول تأخذ مع وجود الفصل بالأجنبى فى الوجهين ، لأن الأجنبى فى الوجه الأوّل مستقر فى مركزه بخلافه فى الوجه الثانى . وخرّج عليه بعضهم قوله تعالى - وهم بالآخرة هم يوقنون - ونازع المهدى فى ذلك بما يضيق عنه المقام ولو قال أو يعود ضمير ملتبس بالمبتدإ على بعض متعلق الخبر لكان أولى ، لأن الضمير فى عند هند من يحبها ليس متصلا بالمبتدإ بل بما يتعلق به (قوله على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد خالط بالتمر . والظاهر على التمر بلا تاء لأنه تعريف للتمر لا للتمرة الواحدة إلا أن يدعى أنه تعريف للتمر بأنه على كل تمرة مثلها منه زبدا (قوله ملء عين حبيبها) عجز بيت لنصيب بن رباح الأكبر صدره :

أهابك إجلالا وما بك قدرة على ولكن . . . . . .

والشاهد فى ملء عين حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر (قوله للعلم به) وذلك بأن يدل عليه دليل حالى أو قالىّ ثم الكلية منتقضة بنحو أن يقال أزيد حسن جميل فيقال ما أحسنه وما أجمله ، فلا يجوز أن يقتصر على ما ولا أن تحذف لأن المثل وشبهه لا يغيران لكن الصورة الثانية لا نقض بها لأن الحذف بلا دليل ، ولم يذكر الدواعى المقتضية للحذف لأنها وظيفة أهل المعانى (قوله وإذا دار الأمر الخ) إنما جاز فى الكلام الواحد أن يحتمل ذلك مع أنه لابد فى الحذف من استحضار المحذوف ضرورة أنه لابد من القرينة المرشدة إليه باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف . ويوضح ذلك ماذكر فى التلخيص فى باب الإيجاز فى قوله تعالى - فذلكن الذى لمتننى فيه - من أنه يحتمل فى حبه لقوله - قد شغفها حبا - أو فى مراودته لقوله - تراود فتاها - فلا حاجة لما قيل إنه فى صورة الاحتمال أحد القرينتين كاذبة لأنها دلت على إرادة غير المراد . ولا يضر ذلك لأن القرينة أمر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه (قوله وفى المحذوف الخ) ذهب سيبويه والمازنى إلى أن المذكور خبر الأوّل وخبر الثانى محذوف وابن السراج وابن عصفور إلى عكسه وآخرون إلى التخيير .

وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدإ ، ولم ينبه عليه هنا إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كمررت بزيد الكريم ، أو بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما أو بصريح القسم نحو: فى ذمتى لأفعلن : أى يمينى ، أو بمصدر جىء به بدلا من اللفظ بفعله كصبر جميل : أى صبرى .

وأما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه بقوله (ويجب) أى الحذف (فى الخبر) فى أربع مسائل : الأولى والثانية (قبل جوابى لولا) الامتناعية : أى الدالة على امتناع الثانى لوجود الأول (والقسم الصريح)

---

وفى المغنى : أن مذهب سيبويه أن المحذوف فيه من الأول لسلامته من الفصل وكان فيه إعطاء الخبر للمجاور مع أن مذهبه فى يازيد زيد اليعملات أن الحذف من الثانى انتهى . وعليه يتخرج قول المنهاج الأذان والإقامة سنة فلا حاجة أن يقال التقدير كل منهما سنة ، والخلاف إنما هو عند التردد وإلا فلا خلاف أن الحذف من الأول فى نحو:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

وإن تكلف بعضهم خلافه ومن الثانى قوله « وإنى وقيار بها لغريب » (قوله بنعت مقطوع) أى بنعت فى الأصل وإلا فهو فى حال كونه خبرا لايكون نعتا، وإنما وجب الحذف حينئذ لأنهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التى كان عليها قبل جعله خبرا وهو إيلاؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدإ. وقيل غير ذلك (قوله مؤخرا عنهما) هذا القيد وإن كان لايضر لكنه غير محتاج إليه إذ الكلام فيما وقع فيه المخصوص خبر مبتدإ ولا يكون كذلك متقدما (قوله أو بصريح للقسم نحو الخ) اعترض بأن هذا ليس صريحا فى القسم لأنه يقال فى ذمتى مال وإنما يتعين له بقوله لأفعلن . وسيأتى أن الصريح مايعلم بمجرد لفظه كون الناطق مقسما به. وفى بعض النسخ أو بما يدل على القسم وهو أولى. ثم إن قوله نحو : فى ذمتى يقتضى أن للمسئلة أفرادا غير هذا. وظاهر قول الأوضح : وفى قولهم فى ذمتى لأفعلن يخالفه ، وإنما وجب الحذف هنا لأن جواب القسم سد مسده وإن كان ذلك لا يلزم فى وجوب حذف المبتدإ بخلاف الخبر كما يعرف من أمثلة حذف المبتدإ (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بدلا من التلفظ بفعله فلا يجمع بينهما إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، فأصل صبر جميل فاصبر صبرا جميلا ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر ثم عدل عن النصب إلى الرفع ليفيد الدوام والثبوت . وأوجبوا حذف المبتدإ استصحابا لحالة النصب وإجراء لحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية (قوله كصبر جميل) أى بناء على أن المحذوف المبتدأ وقيل المحذوف الخبر . والتقدير صبر جميل أمثل من غيره ولكل مرجحات فانظر المطول. وبقى صور يحذف فيها المبتدأ وجوبا مذكورة فى النكت وغيرها (قوله فى أربع مسائل) أى على ما فى كلام المصنف : وبقى صور أخرى ذكرها المنكت وغيره منها خبر من فى حكاية النكرات إذا لحقتها علامة الإعراب فى الاسم ، فقيل منو ومنا ومنى فتلك العلامة دليل الإعراب فى الاسم السابق ، ومن مبتدأ وأغنت تلك العلامة عن خبره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما ، فلا يقال منو الرجل بل منو أومن الرجل ، ويلغز فى هذه المسألة فيقال ما الذى يبنى وفى آخره دليل الإعراب . وقد أشار إلى ذلك أبو سعيد فرج بن لب الأندلسى فى نونيته بأربعة أبيات يمكن اختصارها فى بيت واحد وهو :

ما حرف إعراب بمبنى وقد ناب عن اسم حل فى المكان

(قوله الامتناعية) احترازا عن التحضيضية فائدته التنبيه على بيان المحل الذى يقع فيه المبتدأ المذكور وإلا فالتحضيضية لا تدخل إلا على الأفعال فلا حاجة للاحتراز. وماذكره المصنف مفرع على أن الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها وهو مذهب الجمهور ووراءه أقوال منتشرة (قوله الدالة على امتناع الخ) وهي الداخلة علي جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولي .

وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما نحو : لعمرك وأيمن الله وأمانة الله ، بخلاف غيره نحو : علىَّ عهد الله فلا يعلم ذلك إلا بقرينة كذكر جواب بعده فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف ، ومحل وجوب الحذف

---

قال الرضى : وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال :

قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود

لادر ّ درك إنى قد رميتهم لولا حددت ولا عذرا لمحدود

أى لولا الحد وهو الحرمان ( قوله لعمرك ) الأصل تعميرك ففيه زيادتان التاء والياء فحذفتا ومعناه البقاء ، قال فى القاموس : العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين أيضا ومنه لعمرى . فإن قيل حكم الفقهاء بأن لعمرك كناية لا ينعقد به اليمين إلا بالنية . قالوا : والمراد من العمر البقاء والحياة وإنما لم يكن صريحا لأنه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات. أجيب بامكان الجمع بأن مراد النحويين بصراحة العمر إشعاره بالحلف مطلقا وعدم استعماله إلا فيه وإن لم يعتد به شرعا إذا حمل على العبادات ، ومراد الفقهاء بنفى صراحته نفى كونه يمينا معتدا به شرعا على الإطلاق :

والحاصل إذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف إلا أنه لايعتد به شرعا :

[ تنبيه ] عمرك فى قولهم عمرك الله كيف يلتقيان ونحوه منصوب على أنه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوائد والأصل تعميرك الله ، والاسم الشريف إما منصوب على إسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك مع فعله فى عمرتك الله ، والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا يعمر قلبك ولا يخلف منه وحقيقته عمرت قلبك وإما مرفوع على ما حكاه المازنى عن بعض العرب . ووجهه أن المصدر أضيف إلى مفعوله فارتفع الاسم الشريف لأنه فاعل (قوله وأيمن الله) بفتح همزة أيمن وضم ميمه وفيه لغات أخرى من اليمن وهو البركة . ونظر بعضهم فى هذا المثال إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز أن يكون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمى أيمن الله بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء اهـ ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال ولعل الحذف حينئذ غير واجب إذ لم يسد الجواب مسده وإن اقتضى كلام ابن الناظم الوجوب. وقول المنظر لمكان اللام فيه يجوز أن تكون اللام داخلة على المبتدإ المقدر بينها وبين عمرك كما قالوا فى : أم الحليس لعجوز ( قوله وأمانة الله ) المراد بها ما فرض الله على الخلق من طاعته كأنها أمانة له تعالى يجب عليهم أن يؤدوها إليه ( قوله نحو : عهد الله ) فإنه يستعمل غير قسم نحو : عهد الله يجب الوفاء به ، وعهد الله إيصاؤه وإيحاؤه ومنه ـ ولقد عهدنا إلى آدم ـ وكلامه الذى يوحيه إلى عباده من إطلاق المصدر على المفعول وهو الذى يقسم به ، وعليها فعهد الله من إضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى لاصورة فقط : وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت الله : أى أقسمت له بعهده فهو مضاف للمفعول ( قوله فهذا يجوز فيه الإثبات والحذف ) فتقول علىّ عهد الله لأفعلن ّ كذا وعهد الله لأفعلن ّ كذا . ولك أن تقول القياس وجوب الحذف أيضا عند القرينة لتحقق شرطى الوجوب من الدلالة عليه وسد لفظه مسده . ويمكن أن يجاب بأنهم لم يكتفوا فى وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبروا معه أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجة عن الكلام اعتناء بالخبر لكونه ركن الإسناد ومحط الفائدة . وقضية إطلاق ابن الحاجب هنا وفيما يأتى فى ضبط الوجوب بما موضعه غيره الوجوب فى عهد الله لأفعلن ّ لأن الجواب فى موضع الخبر ، ويجاب أيضا بأن المصنف لعله لا يشترط أن يكون ذلك الغير متعينا لكونه فى ذلك الموضع بخلاف عهد الله لأفعلن ّ فإن الجواب فيه متعين لذلك الموضع لجواز أن لا يستعمل عهد الله قسما ، وكذا يقال فى الخبر قبل جواب لولا إذا

فى الأولى إن تعلق الامتناع على نفس المبتدإ كما هو الغالب فى لولا ، وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف إذا كان الخبر كونا مطلقا نحو : لولا زيد لأكرمتك : أى لولا زيد موجود فإن تعلق على نسبة الخبر إلى المبتدإ جاز الحذف إن دل على الخبر دليل وإلا وجب ذكره نحو : « لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة » .

( و ) الثالثة قبل ( الحال الممتنع كونها خبرا ) عن المبتدإ المذكور قبلها بأن يكون المبتدأ مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال كما سيأتى ، أو مضافا إلى المصدر المذكور نحو : أكثر شربى السويق ملتوتا ، أو إلى مؤول به نحو : أخطب ما يكون الأمير قائما . ويجوز تقديم هذا الحال على المصدر عند البصريين ،

---

كان كونا خاصا ، وفى الواو التى ليست نصا فى المعية نحو : زيد وعمرو جاآنى معا ( قوله على نفس المبتدإ ) أى وجوده إذ المبتدأ ذات والذات لا يعلق بها ( قوله كونا مطلقا ) هو الذى لايخلو عنه فعل وهو مجرد الوجود والحصول ونحوهما من الأفعال العامة التى لايخلو عنها فعل والمقيد هو الكون الخاص كقيام وحداثة عهد ، ولعل المصنف لم يقيد هنا بالكون المطلق وإن قيد به فى الأوضح لأنه جرى على مذهب الجمهور حيث قالوا لا يذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ فيقال لولا مسالمة زيد إيانا : أى موجودة ( قوله فإن تعلق على نسبة الخبر الخ ) لا ريب أنه هنا وفيما مر تعلق الجواب على نسبة الخبر إلى المبتدإ ، لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة وههنا النسبة المقيدة بأمر خاص ، ومن هنا عبر بعضهم بأن يكون الخبر كونا مطلقا . وفى هذا بأن يكون كونا مقيدا ( قوله وقبل الحال ) لا فرق فيها بين أن تكون اسما أو فعلا ماضيا أو مضارعا ، أو جملة اسمية ، سواء كانت مقرونة بالواو أو مجردة عنها لورود السماع بذلك خلافا لمن منع بعض ذلك ( قوله بأن يكون المبتدأ مصدرا ) وهل يجوز إتباع هذا المصدر بالتوابع نحو : ضربى زيدا كله أو ضربى زيدا الشديد قائما اختار ابن مالك وفاقا للكسائى الجواز ولم يذكر عليه شاهدا . وقيل بالمنع لغلبة معنى الفعل عليه لاسيما ولم يسمع الإتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن درستويه إلى أنه لاخبر له لكونه بمعنى الفعل إذ المعنى ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهل يجوز إدخال كان الناقصة عليه نحو : كان ضربى زيدا قائما اختار السيرافى وابن السراج الجواز وابن عصفور المنع . ووجهه أن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه وخبر كان قبيح ( قوله عاملا فى مفسر الحال ) أى عاملا فى اسم مفسر لضمير هو صاحب الحال . وشمل كلامه كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا فى المعنى نحو : قيام زيد ضاحكا ، وكونه فاعلا ومفعولا نحو : تضاربنا قائمين ، ولا يتجه أن الإضافة إلى الفاعل والمفعول معا لا تمكن لأن المراد بالإضافة النسبة . وشمل أيضا نحو : ضرب زيد عمرا قائما بلا إضافة . وأورد على الضابط المذكور ضربى قائما شديد فإن المصدر لم يعمل فى مفسر صاحب الحال لأنه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع ( قوله أومضاف إلى المصدر المذكور ) أى أو يكون المبتدأ مضافا إلى مصدر عامل فى مفسر صاحب الحال المذكورة إضافة بعض لكل أو كل للجميع ( قوله أخطب ما يكون الخ ) ما مصدرية عند الجمهور التقدير أخطب أكوان الأمير ، وإنما قدرناه بالأكوان لأجل إضافة أفعل التفضيل ضرورة أنه بعض مايضاف إليه فلا بد من تعدده ، ولايقدر بين ما والمصدر شىء ، وبعضهم يقدر بين ما والمصدر شيئا ، وبعضهم يقدر محذوفا : أى أخطب أزمان كون الأمير قائما . وقيل ما نكرة موصوفة بالجملة بعدها وهى يكون الأمير والضمير الرابط بين الصفة والموصوف محذوف . والتقدير أخطب شىء يكون الأمير فيه خطيبا إذا كان قائما ففيه الذى قدرته خبر يكون والهاء من فيه هو العائد إلى الموصوف المذكور ( قوله ويجوز تقديم إلى الخ ) سواء تعدى المصدر أم كان لازما . وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر أو مضمر . وقيل

وتوسط معمولها بينها وبين المصدر ومعموله لا توسطها بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقوله الممتنع الخ الصالح جعلها خبرا للمبتدإ فالرفع فيه واجب كضربى زيدا شديد : وأما قولهم حكمك مسمطا : أى حكمك لك مثبتا فشاذ ؛

(و) الرابعة (بعد واو المصاحبة الصريحة) فى معنى المصاحبة بأن تكون نصا فى المعية كما سيأتى ، فإن لم تكن نصا فيها كما إذا قلت زيد وعمرو وأردت الإخبار باقترانهما جاز ذكره لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب ؛

---

يجوز إذا كانت من مضمر وعليه الكسائى وهشام. وقيل يجوز إذا كان المصدر لازما (قوله وتوسط معمولها الخ) عليه البصريون والكسائى نحو : ضربى زيدا فارسا راكبا ، وإنما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل يمتنع وعليه الفراء (قوله لا توسطها بين المصدر ومعموله) أى لا يجوز نحو : شربى ملتوتا السويق ، وهذا ما عليه الكسائى وهشام والفراء (قوله وخرج بقوله الممتنع الخ) وخرج بكون المصدر عاملا فى مفسر صاحب الحال ما لو قدر المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه لا فى مفسره فإنه لا يغنى الحال حينئذ عن الخبر نحو : ضربى زيدا قائما على جعل قائما حالا من زيد فالعامل فى الحال هو العامل فى زيد وهو ضربى فلا يغنى الحال عن الخبر لأنه من جملة المصدر بخلاف ما إذا كان كاملا فى المفسر (قوله فالرفع فيه واجب) كضربى زيدا شديد فلا يصح النصب على أنه سد مسد الخبر ، لأنه ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم أنه خبر لا حال ، ولأن شديدا يصح أن يوصف به الضرب فيكون الخبر بنفسه فيتعين رفعه ولا وجه لنصبه ، وإذا كان الخبر ملفوظا به فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب بالشدة ، وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب بالزمان الذى وقعت فيه الحال المذكورة فالمعنيان مختلفان ؛ وفى مثال الشارح نظر لأن شديدا وإن كان صالحا لأن يكون خبرا عن ضربى لا معنى لصلاحيته لكونه حالا من ضمير زيد ؛ وقد مثلها ابن مالك بقول الراجزة * ما للجمال مشيها وئيدا *. وقولهم : حكمك مسمط . والأولى فى مثله أن يذكر العامل أو يجاء بالمنصوب مرفوعا ، ومقتضى كلامه أن لا يجوز رفع الحال فى الصورة الأولى اختيارا وهو كذلك ، وإذا اضطر إلى الرفع رفع لا على أنه خبر ضربى بل خبر مبتدإ محذوف فإذا قيل ضربى زيدا قائم فالتقدير ضربى زيدا وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر ؛

وجوز الأخفش الرفع بعد أفعل مضافا إلى ما الموصولة بكان أو يكون نحو : أخطب ما كان أو يكون الأمير قائم ، ووافقه ابن مالك وقال فيه مجازان : أحدهما إضافة أخطب مع أنه من صفات الأعيان إلى ما يكون وهو فى تأويل الكون . والثانى الإخبار بقائم مع أنه فى الأصل من صفات الأعيان عن أخطب ما يكون مع أنه من المعانى لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه والحامل على ذلك قصد المبالغة. وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا ، وحينئذ فلعل الحكم بامتناع كون الحال خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافى أنه يجوز مجازا ، لكن قد يقال حيث كان الرفع على المجاز ما وجه الاختلاف فيه وما وجه المنع فى المصدر الصريح وإن لم يوجد مجاز لأن باب المجاز لا حجر فيه ، ولا يشترط السماع فى شخصه ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل المدار على تحقق العلاقة المعتبرة (قوله فشاذ) وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر فى الخبر ، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها فى حكمك لأن الذوات لا توصف بالنفوذ (قوله الصريحة فى معنى المصاحبة بأن تكون نصا فى المعية) الظاهر أنهم أرادوا بالصريح والنص هنا معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص المشهور وإلا فالواو فى مثالهم

وأشار إلى أمثلة ماتقدم من المسائل الأربعة على طريق اللف والنشر المرتب بقوله ( نحو — لولا أنتم لكنا مؤمنين —) فأنتم مبتدأ والخبر محذوف : أى صددتمونا بدليل —أنحن صددناكم - وهذا كما ترى مماتعلق فيه الامتناع على النسبة ، وقد تقدم أن حذف الخبر للدليل جائز لا واجب فالأولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا ، وإنما حذف لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هى دالة عن امتناع الوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ ؟ وإذا قيل لولا زيد لأتيتك لم يشك فى أن وجوده يمنع من الإتيان فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب مسده (و) نحو ( لعمرك لأفعلن ) فعمرك مبتدأ والخبر محذوف : أى قسمى للعلم به ووجب لسد الجواب مسده ، وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمنا طويلا ، ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة ( و ) نحو ( ضربى زيدا قائما ) فضربى مبتدأ وهو مصدر عامل فى زيد النصب ، وقائما حال من الضمير المستكن فى كان المحذوفة وهو ساد مسد الخبر . والأصل حاصل إذا كان أو إذ كان قائما فحذف حاصل الذى هو الخبر ثم الظرف وكان المحذوفة تامة ، وهذه الحال لايصح جعلها خبرا عن ضربى لأن الخبر وصف فى المعنى والضرب لا يوصف بالقيام ، وإنما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لأمرين :

أحدهما لالتزام تنكير الحال فإنهم لا يقولون ضربى زيدا القائم فلما التزم تنكيره علم أنه لاخبر :

---

تحتمل العطف . والمعنى كل رجل وضيعته مخلوقان أو معلومان له تعالى أو نحو ذلك ، وقوله الصريحة صفة الواو أى الصريحة فى المصاحبة بأن لا تحتمل غيرها أو المصاحبة المصرح بها فهو من باب — عيشة راضية — والمعنى المصرح بها : أى بالواو بأن لا تحتمل غيرها ( قوله فالأولى الخ ) يمكن أن يكون الخبر فيه كونا مطلقا والأصل حاصل إذ كان أو إذا كان قائما فيكون محذوفا وجوبا ( قوله يسد الجواب مسده ) أى وإن كان محذوفا ( قوله وهو ساد مسد الخبر ) هذا بيان لكون الحذف واجبا ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع ؟

وقال فى الفواكه الجنية : فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذى هو إذا أو إذ كان عليه لأن الحال يشابه ظرف الزمان ، ألاترى أن معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطته انتهى :

وقال بعضهم : وجه تقدير الظرف دون غيره أن الحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لأن المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به . ولعل وجهه أن الحدث يتصف حقيقة بالظروفية فى الزمان دون المكان وخصوا إذ وإذا من ظروف الزمان لأن الكلام فيه معنى الشرط لأنه فى قوة إنما أضرب زيدا بشرط أن يكون قائما ( قوله والأصل حاصل إذ كان أو إذا كان قائما ) هو مذهب جمهور البصريين ووراءه أقوال كثيرة .

قال الأستاذ الصفوى : وأقول فى المثال شبهة سانحة منذ سنين وهو أن مذهب البصريين أن الظرف إذا وقع خبرا فالأصل والأولى أن يكون الخبر المقدر فعلا فما بالهم أطبقوا ههنا على تقدير اسم الفاعل : ويمكن أن يقال إن الخلاف إذا لم تكن قرينة أو أمر مرجح لأحدهما ، وفى المثال المذكور لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة أو المراد مجهول واللائق حينئذ تقدير الصفة ؟

قال فى المغنى : وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنه وإن كان حقيقة فى الحال انتهى ؟ ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص أحد الأزمنة قول المصنف فى الأوضح وخبر ذلك مقدر بإذ كان أو إذا كان عند جمهور البصريين انتهى ؟ فظهر أن إذ كان لخصوص الزمان الماضى وإذا كان لخصوص الزمان المستقبل أو للاستمرار كما قال الرضى نحو —وإذا قيل لهم لاتفسدوا فى الأرض— وإذا ماغضبوا هم يغفرون— وعليه فيقدر

الثانى حال وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعه كالحديث « أقرب مايكون العبد من ربه وهو ساجد» ( و ) نحو (كل رجل وضيعته ) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية وهى الحرفة سميت بذلك لأنها إذا تركها ضاعت فيكون قد ضيعها أو ضاع بتركها ، فكل مبتدأ ورجل مضاف إليه وضيعته معطوف على المبتدإ والخبر محذوف : أى مقرونان لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران ، ووجب لقيام الواو مقام مع ؛

---

إذا أريد الحال أيضا ( قوله الثانى وقوع الجملة الاسمية الخ ) إذ الخبر ليس من مداخل الواو إلا على وجه التشبيه بالحال على خلاف الأصل كقوله : * فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان * ( قوله كل رجل وضيعته) استشكل بأنه لايصح أن يعود الضمير من ضيعته إلى كل إذ لم تقترن ضيعة كل رجل بكل رجل ولا إلى رجل، إذ ليس المقصود أن كل رجل مقرون بضيعة رجل ما ؛ والجواب أن كل رجل ناب عن أسماء ظاهرة كثيرة وضميره ناب عن ضمائر كثيرة فضمير ضيعته إجمال لضمائر متعددة كل ضمير فى هذا المجمل راجع إلى ظاهر فى ذلك المجمل فكأنه قيل زيد وضيعته وهكذا إلى ما لايحصى ؛

هذا ، وقال الرضى : والظاهر أن الحذف فى هذا الباب غالب لاواجب لقول على رضى الله عنه : أنتم والساعة فى قرن. والقرن : الجعبة وحبل يشد به بعيران ؛ وفيه أنا لا نسلم أنه قصد بالواو المقارنة بل أفيدت بقوله فى قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونان لعدم قصد المقارنة بالواو ، ولا نسلم أن قوله فى قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة على أن الساعة ليست نصا فى المقارنة كالضيعة ( قوله ووجب لقيام الواو مقام مع ) هذا مشكل فإن الخبر ليس مع حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده ويكون الحذف واجبا وإنما الخبر هو قولنا مقرونان الذى قدر بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس ثم شىء يسد مسده ؛ وقال بعضهم : إنما وجب الحذف لقيام المعطوف مقامه ؛

قال فى الفواكه الجنية : واستشكل بأنه من تتمة المبتدإ فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه ؟ وليس لك أن تقول إن التقدير كل رجل مقترن بضيعته وضيعته مقترنة به فيكون الكلام على هذا جملتين ، لأنه لا يجديك نفعا فى وجوب حذف خبر المعطوف وهو ضيعته لعدم سد شىء مسده انتهى ؛ وأجاب بعضهم بأن المبتدأ الثانى يسد مسد الخبر من حيث هو خبر الأول فيجب حذفه من هذا الوجه وإن كان لايسد مسده من حيث أنه خبر ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشىء مسده من كل وجه ؛

وقال الكوفيون : الخبر وضيعته لأنه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم الكلام فى كل رجل مع ضيعته بدون تقدير فكذا هذا ، ورفع ضيعته للخبرية لا لكونها تابعة ، لكن تستحقه الواو لأنه الخبر فى الحقيقة إلا أنه امتنع إعراب ماكان حرفا وأجرى على ما بعده ؛ وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام ، والله الموفق لنيل المرام ، والمأمول من فيض فضله حسن الختام ، بجاه سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والصلاة والسلام ؛

[ تم الجزء الأول ، ويليه : الجزء الثانى وأوله باب النواسخ ]

---

